

الأمم المتحدة

تقرير

مجلس الوصاية

٧ آب (أغسطس) ١٩٥٩ - ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠



الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة عشرة

الملحق رقم ٤ (ج/ع/٤٤٠٤)

نيويورك

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام
ويعني أيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى
أحدى وثائق الأمم المتحدة

الفهرست

الصفحة

الباب الاول

| | |
|----|---|
| ١ | تنظيمات مجلس الوصاية وأعماله |
| ٣ | الفصل الأول - تنظيمات المجلس |
| ٣ | الفرع الأول - تكوينه |
| ٤ | الفرع الثاني - مكتب المجلس |
| ٤ | الفرع الثالث - دورات المجلس وجلساته |
| ٥ | الفرع الرابع - إجراءات المجلس |
| ٦ | الفرع الخامس - علاقة مجلس الوصاية بمجلس الأمن |
| ٦ | الفرع السادس - علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصة |
| ٧ | الفصل الثاني - دراسة التقارير السنوية |
| ١١ | الفصل الثالث - دراسة العرائض |
| ١١ | الفرع الأول - تصنيف الرسائل |
| ١٢ | الفرع الثاني - دراسة العرائض |
| ١٥ | الفرع الثالث - العرائض المتعلقة بتغاييقا |
| ١٨ | الفرع الرابع - العرائض المتعلقة برواندا - أوروغواي |
| ٢١ | الفرع الخامس - العرائض المتعلقة بالكامبيرون الموضوع تحت الإدارة البريطانية |
| ٢٦ | الفرع السادس - العرائض المتعلقة بغيرنيا الجديدة |
| ٢٧ | الفرع السابع - العريضة المتعلقة بناورو |
| ٢٨ | الفرع الثامن - العرائض المتعلقة بالصومال الموضوع تحت الإدارة الإيطالية |
| ٣٢ | الفرع التاسع - العرائض المتعلقة بساموا الغربية |
| ٣٣ | الفصل الرابع - الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٣٣ | الفرع الأول - البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى الاقاليم المشمولة بالوصاية في افريقيا الشرقية |
| ٣٣ | عام ١٩٦٥ |

| | |
|----|---|
| ٣٥ | الفرع الثاني - البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والمفودة الى اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية، عام ١٩٦١ |
| ٣٧ | الفصل الخامس - نيسل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال |
| ٣٧ | الفرع الأول - عموميات |
| ٣٩ | الفرع الثاني - نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال |
| ٣٩ | الفرع الثالث - التدابير الرامية الى السير بالاقاليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال |
| ٤٣ | الفصل السادس - المسائل الأخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية |
| ٤٣ | الفرع الأول - الاتحادات الادارية الخاصة بالاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٤٤ | الفرع الثاني - الانماء الاقتصادي الريفي في الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٦٥ | الفرع الثالث - نشر المعلومات عن الأمم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٦٦ | الفرع الرابع - التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٦٩ | الفرع الخامس - تنقيح قائمة الاسئلة المتعلقة بالاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٧١ | الفرع السادس - اعداد الملاكات الادارية الأهلية في الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٧٢ | الفرع السابع - مستقبل اقليم رواندا - اوروندي المشمول بالوصاية |
| ٧٣ | الفرع الثامن - مستقبل اقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت ادارة المملكة المتحدة |
| ٧٦ | الفرع التاسع - مستقبل اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية |
| ٧٦ | الفرع العاشر - تنقيح النظام الداخلي لمجلس الوصاية |
| ٧٧ | الفرع الحادي عشر - تقرير مجلس الوصاية |

الباب الثاني

| | |
|----|--|
| ٧٩ | الاولى - الاوضاع القائمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية |
| ٨١ | الفصل الأول - تنغانيقا |
| ٨١ | الفرع الأول - عموميات |
| ٨٥ | الفرع الثاني - التقدم السياسي |

الصفحة

| | |
|-----|---|
| ١١٥ | الفرع الثالث - التقدم الاقتصادي |
| ١٢٦ | الفرع الرابع - التقدم الاجتماعي |
| ١٤٥ | الفرع الخامس - التقدم التعليمي |
| ١٦١ | الفرع السادس - نيل الحكم الذاتي أو الاستقلال |
| ١٦٧ | الفصل الثاني - رواندا - أوروغواي |
| ١٦٧ | الفرع الأول - عموميات |
| ١٦٩ | الفرع الثاني - التقدم السياسي |
| ٢١١ | الفرع الثالث - التقدم الاقتصادي |
| ٢٢٥ | الفرع الرابع - التقدم الاجتماعي |
| ٢٢٤ | الفرع الخامس - التقدم التعليمي |
| ٢٣٥ | الفرع السادس - نيل الحكم الذاتي أو الاستقلال |
| ٢٣٣ | الفصل الثالث - الصومال الموضوع تحت الإدارة الإيطالية |
| ٢٣٣ | الفرع الأول - عموميات |
| ٢٣٩ | الفرع الثاني - التقدم السياسي |
| ٢٤٧ | الفرع الثالث - التقدم الاقتصادي |
| ٢٥٧ | الفرع الرابع - التقدم الاجتماعي |
| ٢٦٢ | الفرع الخامس - التقدم التعليمي |
| ٢٦٧ | الفصل الرابع - الكاميرون الموضوع تحت الإدارة البريطانية |
| ٢٦٧ | الفرع الأول - عموميات |
| ٢٦٧ | الفرع الثاني - التقدم السياسي |
| ٢٨٧ | الفرع الثالث - التقدم الاقتصادي |
| ٢٨٨ | الفرع الرابع - التقدم الاجتماعي |
| ٢٩٥ | الفرع الخامس - التقدم التعليمي |

[illegible]

الخرائط

- الشكل ١ - الاقاليم المشمولة بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
- الشكل ٢ - اقليم تنغانيقا المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
- الشكل ٣ - اقليم رواندا - اوروندي المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
- الشكل ٤ - اقليم الصومال المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الايطالية
- الشكل ٥ - اقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة البريطانية
- الشكل ٦ - اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
- الشكل ٧ - اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦
- الشكل ٨ - اقليم ناورو المشمول بالوصاية ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

الباب الأول

تنظيمات مجلس الوصاية وأعماله

الفصل الاول

تنظيمات المجلس

- * -

الفرع الاول

تكوينه

١- نظرا الى ان مدة عضوية هاييتي والهند ستنتهي في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، فقد انتخبت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة بوليفيا لتحل محل هاييتي واعادت انتخاب الهند لمدة ثلاث سنوات اخرى . وبناء على ذلك اصبح تكوين المجلس اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ كما يلي :

الدول الاعضاء القائمة بادارة الاقاليم المشمولة بالوصاية :

استراليا

ايطاليا

بلجيكا

فرنسا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الامريكية

ولقد كفت فرنسا في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ عن ادارة اى اقليم مشمول بالوصاية ، ولكنها ظلت عضوا في المجلس وذلك لورود اسمها في المادة ٢٣ من الميثاق . وستكف ايطاليا في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ عن ادارة اى اقليم مشمول بالوصاية .

الدول الاعضاء التي وردت اسماءها في المادة ٢٣ من الميثاق والتي لا تقوم بادارة اقاليم مشمولة بالوصاية :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الصين

الدول الاعضاء التي انتخبته الجمعية العامة

تاريخ انتهاء العضوية

| | |
|------------------------------|---------------------------|
| ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ | بورما |
| ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ | الباراغواي |
| ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ | الجمهورية العربية المتحدة |
| ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ | بوليفيا |
| ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ | الهند |

الفرع الثاني

مكتب المجلس

٢- ظل السيد ماكس هـ * دورسينفيل (هايتي) ، الذي اضطلع بمهام الرئيس خلال الدورتين العاديتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين والدورة الاستثنائية العاشرة ، يشغل منصبه حتى بداية الجلسة الافتتاحية للدورة الخامسة والعشرين في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، عندما انتخب السيد جيرولاموفيتيلي (ايطاليا) والسيد يوتين ماونـغ (بورما) رئيسا ونائبا للرئيس على التوالي * .

الفرع الثالث

دورات المجلس وجلساته

٣- عقد المجلس ولجانه الدائمة ، اثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير ، الجلسات الآتية :

الدورة الاستثنائية العاشرة (الجلستان ١٠٤٢ و ١٠٤٣) في ٢ و ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ؛

الدورة الخامسة والعشرون (الجلسات ١٠٤٤ - ١٠٥٥) من ٢٥ كانون الثاني (يناير) الى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٠ ؛

الدورة السادسة والعشرون (الجلسات ١٠٥١ - ١١٣٤) من ١٤ نيسان (ابريل) الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ * .

المبحث الاول

اللجنة الدائمة للاتحادات الادارية

الجلسات ١٣٨ - ١٤١ ، وقد عقدتها اللجنة من ٦ الى ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٠

♦ ١٩٦٠

المبحث الثاني

اللجنة الدائمة للعرائض

الجلسات ٥٢٨ - ٥٥٠ ، وقد عقدتها اللجنة من ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠

الى ٢٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ♦

كذلك اجتمعت اثناء الفترة التي يتناولها هذا التقرير لجنة انماء الاقتصاد الريفي في الاقاليم المشمولة بالوصاية ، ولجنة تصنيف الرسائل ، ولجان تحضيرية مختلفة ♦

٤- وانهقدت جميع الجلسات في مقر الامم المتحدة بنيويورك ♦

٥- وقرر المجلس ، فيما يتعلق بالدورات القادمة ، تأجيل تحديد موعد انعقاد

دورته المقبلة ♦

الفرع الرابع

اجراءات المجلس

٦- قرر المجلس ، في قراره رقم ١٧١٣ (الدورة ٢٠) المتخذ في ٨ تموز (يوليه) ١٩٥٧ ، انشاء لجنة مؤلفة من عضوين مهمتها العمل ، بمساعدة الامانة العامة ، على وضع تصنيف مؤقت لكافة الرسائل الواردة ، على ان يكون هذا التدبير مؤقتا ، وعلى ان يعاد النظر فيه عند نهاية السنة ومع عدم الاخلال بالنظام الداخلي القائم ♦ وقد قرر المجلس في ٣ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ابقاء الاجراء الآنف الذكر لمدة سنة اخرى ♦

٧- وبناء على ذلك ، ادرجت مسألة اعادة النظر في الاجراءات الخاصة بالعرائض في جدول اعمال الدورة السادسة والعشرين ♦ وقد قرر المجلس في جلسته رقم ١٠٧٢ المنعقدة في ٥ ايار (مايو) ١٩٦٠ ابقاء على الاجراء المنصوص عليه في قراره رقم ١٧١٣ (الدورة ٢٠) لمدة سنة اخرى ♦

الفرع الخامس

علاقة مجلس الوصاية بمجلس الأمن

٨- بناء على المادة ٨٣ من الميثاق ، وعلى القرار الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته رقم ٤١٥ بتاريخ ٧ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، وعلى القرار ٤٦ (الدورة ٤) الذي اتخذته مجلس الوصاية بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٩ ، واصل مجلس الوصاية ممارسته للوظائف التي أخذتها الأمم المتحدة على عاتقها بموجب نظام الوصاية والمتعلقة بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وقدّم عن هذا الموضوع تقريراً إلى مجلس الأمن (١) .

الفرع السادس

علاقة مجلس الوصاية بالوكالات المتخصصة

٩- اشترك في أعمال مجلس الوصاية ، حسبما اقتضت الظروف ، ممثلون عن منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة للغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية .

١- وقد رفعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ومنظمة الصحة العالمية إلى المجلس ملاحظاتهم على عدد من التقارير السنوية للسلطات القائمة بالإدارة . وهذه الوثائق مذكورة في الفروع الخاصة بها من هذا التقرير .

الفصل الثاني

دراسة التقارير السنوية

١- عرضت على المجلس ، اثناء الفترة المستعرضة ، التقارير السنوية للسلطات القائمة
بالادارة عن الاقاليم التالية المشمولة بالوصاية :

| الاقليم المشمول بالوصاية | السلطة القائمة بالادارة | السنة التي يتناولها التقرير | تاريخ تسلّم الامين العام للتقرير | مذكرة الامين العام باحالة التقرير |
|--|---|--|-------------------------------------|---|
| تنغانيقا | المملكة المتحدة | ١٩٥٨ | ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ | م و / ١٤٨٩ |
| تنغانيقا | المملكة المتحدة | ١٩٥٩ | ١٢ ايار (مايو) ١٩٦٠ | م و / ١٥٢٩ |
| رواندا - اوروندي | بلجيكا | ١٩٥٨ | ٤ آب (اغسطس) ١٩٥٩ | م و / ١٤٨٧ |
| الكامبيرون الموضوع تحت الادارة البريطانية غينيا الجديدة | المملكة المتحدة | ١٩٥٨ | ٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٨ | م و / ١٤٩٤ |
| | استراليا | السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ | ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ | م و / ١٥١٤ |
| نورو | استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة | السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ | ٢٢ آذار (مارس) ١٩٦٠ | م و / ١٥٠٩ |
| اقليم جزر المحيط الهادي المشمول بالوصاية | الولايات المتحدة | السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ | ٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ | م و / ١٥١٣ |
| الصومال | ايطاليا | ١٩٥٩ | ١٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ | م و / ١٥٤٢ |
| ساموا الغربية | نيوزيلندا | ١٩٥٩ | ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ | م و / ١٥١٢ |

٢- وفيما يتعلق برواندا - اوروندي ، والكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، قدمت السلطان المعنيتان القائمتان بالادارة ايضا معلومات كتابية اضافية عن الاحداث التي طرأت بعد اعداد تقريرهما السنويين (١) .

٣- وقد درس المجلس جميع التقارير الآتية الذكر . وجرت المناقشات في المجلس ، فيما يتعلق بالصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية ، لا على اساس التقرير السنوي وتقرير مجلس الامم المتحدة الاستشاري لهذا الاقليم المشمول بالوصاية (٢) ، بل وكذلك على اساس تقرير السلطة القائمة بالادارة عن التدابير التي اتخذتها حكومة الصومال عملا بقرار الجمعية العامة رقم ١٤١٨ (الدورة ١٤) (٣) ، وعلى اساس البيانات المتعلقة بالحوادث الاخيرة والتي ادلى بها ممثلا السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال ، وكذلك اعضاء مجلس الامم المتحدة الاستشاري لهذا الاقليم المشمول بالوصاية . وقد ذكر بوجه خاص ان السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال قد اتفقتا على ان يكون يوم ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ موعدا لاستقلال الصومال . وبناء على ذلك ، احاط المجلس علما ، في قراره رقم ٢٠١٥ (الدورة ٢٦) ، بالخطوات النهائية التي تؤمن بها السلطة القائمة بالادارة نقل المهمات الحكومية بصورة نظامية الى حكومة صومالية مستقلة مؤلفة بصورة شرعية ، ووجه الى شعب الصومال وحكومته احرا تهايه بمناسبة استقلاله . وقرر المجلس بالاضافة الى ذلك تضمين هذا التقرير موجزا عن الاوضاع القائمة في الاقليم (٤) .

٤- اما فيما يتعلق بالكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية فقد درس المجلس ————— الاوضاع القائمة في هذا الاقليم المشمول بالوصاية على اساس القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتيها الثالثة عشرة والرابعة عشرة (٥) ، والتقرير السنوي لعام ١٩٥٨ ، والمعلومات الاضافية المتعلقة بالاحداث اللاحقة (٦) ، وتقرير السلطة القائمة بالادارة عن انفصال الكاميرون عن الاتحاد النيجيري (٧) والذين وزعا بناء على قرار الجمعية العامة رقم ١٣٥٢ (الدورة ١٤) ورقم ١٤٧٣ (الدورة ١٤) على التوالي ، وعلى اساس البيانات المتعلقة بالاحداث الاخيرة والتي

(١) م و / ١٥٤٠ ، م و / ١٥٢٧ ، على التوالي .

(٢) م و / ١٥١٦ .

(٣) م و / ١٥٣٤ .

(٤) انظر : الباب الثاني ، الفصل السادس .

(٥) قرارات الجمعية العامة رقم ١٣٥٠ (الدورة ١٣) ، و ١٣٥٢ (الدورة ١٤) ، و ١٤٧٣ (الدورة ١٤) .

(٦) م و / ١٥٢٧ .

(٧) م و / ١٥٢٦ ؛ م و / ١٥٣٠ .

تابع ما قبله

| الجلسات التي اعتمد فيها تقرير اللجنة التحضيرية | تقرير اللجنة التحضيرية | الجلسات التي جرت فيها دراسة التقرير السنوي | اسم الممثل الخاص | الاقليم المشمول بالوصاية |
|---|---|--|--|---|
| ١١٣٢ و ١١٣٣ — — | م و / م ت ١٠٠٤ — — | من ١١١٢ الى ١١٢٨ من ١٠٨٥ الى ١٠٩٤ ١٠٩٨ | السيد ايفان رايسدورف السيد ج ♦ ا ♦ فيلد السيد الحاجي علي أكيلو السيد ج ♦ ه ♦ جونز | رواندا — اوروندي الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية غينيا الجديدة |
| ١١٢٦ و ١١٢٧ | م و / م ت ٩٨٧ | ١٠٧٣ ، ومن ١٠٧٥ الى ١٠٨٥ و ١٠٨٩ | السيد ج ♦ ه ♦ جونز | ناورو |
| ١٠٨٢ و ١٠٨٣ ١٠٩٥ و ١٠٩٦ — — | م و / م ت ٩٦٩ م و / م ت ٩٧٤ — — | من ١٠٥٢ الى ١٠٨٥ من ١٠٦٧ الى ١٠٧٤ ، ١٠٧٧ و من ١٠٩٣ الى ١٠٩٧ ، ١٠٩٩ ١١٠٤ | السيد ج ♦ م ♦ ماك اوون السيد كارلوفيتارابا ساندرى | ساموا الغربية الصومال الموضوع تحت الادارة الاطالية |

الفصل الثالث

دراسة العرائض

- * -

الفرع الاول

تصنيف الرسائل

١- تابع مجلس الوصاية ، خلال الفترة المستعرضة ، الاجراءات المنصوص عليها في قراره رقم ١٧١٣ (الدورة ٢٠) الذي اتخذه في ٨ تموز (يولييه) ١٩٥٧ ، والذي انشأ بموجب هـ لجنة لتصنيف الرسائل ، وحدد فيه لهذه اللجنة طريقة العمل .

٢- وكانت لجنة تصنيف الرسائل تتألف من مثلي استراليا والجمهورية العربية المتحدة ، وذلك من ٦ آب (اغسطس) ١٩٥٩ الى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ . واعاد مجلس الوصاية ، لدى اختتام دورته السادسة والعشرين ، تعيين استراليا والجمهورية العربية المتحدة عضوين في هذه اللجنة .

٣- ودرست لجنة التصنيف ، خلال الفترة المستعرضة ، ١١٧٠ رسالة ، وحددت ، بمساعدة الامانة العامة ، تصنيفها المؤقت وطريقة توزيعها طبقا للنظام الداخلي للمجلس ، وعند الاقتضاء ، طبقا للاجراء المذكور في موفق القرار ١٧١٣ (الدورة ٢٠) . ورفعت اللجنة سبعة تقارير (١) تتعلق بالتصنيف المؤقت لهذه الرسائل التي بلغ عددها ١١٧٠ (٢) وصدرت في ٥٥٥ وثائق مستقلة .

٤- وقامت اللجنة الدائمة للعرائض باستعراض التصنيف المؤقت الذي وضعت له لجنة تصنيف الرسائل ولم تقترح اى تعديل فيه ؛ ورفعت الى المجلس ثلاثة تقارير (٣) حول هذا الموضوع .

(١) م و / ل د ع / م ت ٣٩٨ ، و ٣٩٩ ، و ٤٠٥ ، و ٤١١ ، و ٤١٦ ، و ٤٢٣ ، و ٤٣٥ ، و ٤٣٥ /
الاضافة ١ .

(٢) وقد جرى وفق الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من النظام الداخلي تصنيف ٤٦٥ رسالة من هذه الرسائل التي تعد ١١٧٠ رسالة ، كعرائض خاصة ينطبق عليها الاجراء المقرر ؛ كما صنف ٦٠٦ رسائل منها وفق الفقرة الثانية من المادة ٨٥ ؛ وصنف رسالتان منها وفق الفقرة الرابعة من المادة ٨٥ ؛ و ٩٧ رسالة منها وفق المادة ٢٤ .

(٣) م و / م ت ٩٥٧ و ٩٦٥ و ١٠٠١ .

وقد نظر المجلس في هذه التقارير^(١) ووافق ، بدوره ، على التصنيف الذي أجرته في الاصل
لجنة التصنيف ♦

الفرع الثاني

دراسة العرائض

٥ - تألفت اللجنة الدائمة للعرائض ، منذ بداية الفترة المستعرضة حتى نهاية الدورة
الخامسة والعشرين لمجلس الوصاية ، من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلجيكا
والصين ، وفرنسا ، والهند ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ♦ وعقدت
اللجنة خلال هذه الفترة خمس جلسات^(٢) ♦

٦ - ووافق المجلس ، في ختام دورته الخامسة والعشرين ، على تعيين اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، وبلجيكا ، والصين ، والهند ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية ، اعضاء في اللجنة الدائمة للعرائض ♦ ومن ١٥ شباط
(فبراير) ١٩٦٠ حتى نهاية الدورة السادسة والعشرين للمجلس قامت اللجنة الدائمة ، المؤلفة
على ذلك الوجه ، بعقد ثماني عشرة جلسة^(٣) ♦ ووافق مجلس الوصاية ، لدى اختتام دورته
السادسة والعشرين ، على تعيين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلجيكا ، والصين ،
والهند ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية اعضاء
في اللجنة الدائمة ♦

٧ - وقد واصلت اللجنة الدائمة للعرائض ، خلال الفترة المستعرضة ، دراسة العرائض
الموزعة بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من النظام الداخلي والتي طبق عليها الاجراء المقرر ♦
وتابعت رفع تقاريرها عن هذه العرائض الى المجلس ♦ وكان التقريران^(٤) اللذان رفعها الى
المجلس في دورته الخامسة والعشرين يتعلقان بثلاث من العرائض الثلاثمائة والثلاث والتسعين
الواردة في جدول الاعمال ♦ واتخذ المجلس ، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ، ثلاثة قرارات
تتناول تلك العرائض^(٥) ♦

(١) م و / م م ١٠٤٧ و ١٠٥٢ و ١١٣٠ ♦

(٢) م و / ل د ع / م م ٥٢٨ الى ٥٣٢ ♦

(٣) م و / ل د ع / م م ٥٣٣ الى ٥٥٠ ♦

(٤) م و / م ت ٩٦٠ و ٩٦١ ♦

(٥) من القرار ٢٠١٠ (الدورة ٢٥) الى القرار ٢٠١٢ (الدورة ٢٥) ♦

٨- وقرر المجلس، بناء على توصية اللجنة الدائمة^(١)، انه نظرا الى انتهاء اتفاق الوصاية المتعلق باقليم الكاميرون السابق المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الفرنسية في (١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠)، لم تعد ثمة حاجة الى اتخاذ اى تدبير جديد بشأن العرائض والرسائل المتعلقة بهذا الاقليم والتي لم ينظر فيها حتى الآن . وقد تناول هذا القرار خمسا وتسعين عريضة وزعت طبقا للفقرة الاولى من المادة ٨٥ من النظام الداخلي ، و ١٩٤٨ عريضة تتعلق بالمشاكل العامة وزعت طبقا للفقرة الثانية من المادة ٨٥ ، وخمس عشرة رسالة تتعلق بالمشاكل العامة وزعت طبقا للمادة ٢٤^(٢) .

٩- اما العرائض المتبقية البالغ عددها ٢٩٥^(٣) والواردة في جدول الاعمال ، فلم تدرس لانه لم يحضر اى ممثل خاص عن اى اقليم من هذه الاقاليم امام اللجنة الدائمة للعرائض اثناء دورة المجلس الخامسة والعشرين . ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه كان من الواجب دراسة هذه العرائض رغم غياب الممثلين الخاصين .

١٠- وكانت التقارير الاثنتا عشرة^(٤) المرفوعة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين تتعلق ب ٣٥٩ عريضة من العرائض البالغ عددها ٣٨٨ والواردة في جدول الاعمال ، وب ١١١ عريضة اخرى اضيفت فيما بعد الى جدول الاعمال . وقد اتخذ المجلس، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ، ثمانين قرارا تتناول ٤٤٨ عريضة^(٥) . وسحب احد اصحاب العرائض عريضته^(٦) قبل

(١) م و / م ت ١٥٧ ، النبذة ٣ .

(٢) م و / ع ١٤٤٤ - ١٥٠٦ ؛ م و / ع ٥ / م ت ٤٦٥ - م ت ٤٩٨ ، م و / ر ٥ / م ت ٢٣٣ - م ت ٢٣٦ ؛ م و / ع ٤ و ٥ / ٤٥ - ٧٣ ، م و / ع ٤ و ٥ / م ت ٣٥ - م ت ٧٤ ، م و / ر ٤ و ٥ / م ت ٣ - م ت ٦ وذلك فيما يتعلق باقليم الوصاية السابق .

(٣) منها ثمان عرائض تتعلق بتوغانيا ، وثمان عرائض تتعلق برواندا - اوروندي ، و ١٢٤ عريضة تتعلق بالكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، واثنان وعشرون عريضة تتعلق باقليم ترغولاند السابق المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الفرنسية ، و ٣ عرائض تتعلق بغيينيا الجديدة ، وعريضة واحدة تتعلق بناورو ، وعريضتان تتعلقان باقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية ، و ١٢٧ عريضة تتعلق بالصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية .

(٤) م و / م ت ١٦٨ ، و ١٧١ ، و ١٧٢ ، و ١٧٥ - ١٧٨ ، و ١٨٨ - ١٩٢ .

(٥) القرارات ٢٠٢١ (الدورة ٢٦) - ٢١٠٠ (الدورة ٢٦) .

(٦) م و / ع ٢٣٣ / ٢ والاضافات ١ - ٣ ، م و / م ت ٩٩٠ ، بشأن توغانيا .

ان تدرسها اللجنة الدائمة للعرائض ؛ وثمة عريضة واحدة ^(١) لم تدرس لأن مجلس الوصاية قد وافق على توصية اللجنة الدائمة ^(٢) بعدم قبول هذه العريضة وذلك وفقا لاحكام المادة ٨١ من النظام الداخلي ؛ كما ان ثلاث عرائض اخرى تتعلق برواندا - اوروندي ^(٣) وعريضتان اخريتان تتعلقان بالكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ^(٤) لم تدرس ايضا لعدم ورود ملاحظات السلطة القائمة بالادارة .

١١- وقرر المجلس ، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ^(٥) ، انه نظرا الى انتهاء مفعول اتفاق الوصاية بالنسبة الى اقليم توغولاند السابق المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الفرنسية في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ ، لم تعد ثمة حاجة الى اتخاذ اي تدبير جديد بشأن العرائض والرسائل المتعلقة بهذا الاقليم والتي لم تجرد راسبتها بعد . وقد تناول هذا القرار اربعاً وعشرين عريضة وزعت طبقا للفقرة الاولى من المادة ٨٥ ، وعريضتين اثنتين تتعلقان بالمشاكل العامة وزعت طبقا للفقرة الثانية من المادة ٨٥ ^(٦) .

١٢- وقرر المجلس ايضا ، في ٢٩ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، بناء على اقتراح اللجنة الدائمة ^(٥) ، بما ان اتفاق الوصاية الخاص بالصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية سينتهي بتاريخ ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، وهو تاريخ استقلال هذا الاقليم ، فلم تعد هناك ضرورة لاتخاذ اي تدبير جديد بشأن العريضتين ^(٧) الموزعتين طبقا للفقرة الاولى من المادة ٨٥ وللتين لم تدرسا بعد .

١٣- يضاف الى ذلك ان المجلس ، عندما درس في دورته السادسة والعشرين الاوضاع القائمة في الاقاليم المشمولة بالوصاية ، اخذ بعين الاعتبار ١٩٧١ عريضة تشير بعض المسائل

(١) م / و / ع ٣ / ١١٦ بشأن رواندا - اوروندي .

(٢) م / و / م ت ٩٦٥ ، النبذة الثالثة .

(٣) م / و / ع ٣ / ١١٥ .

(٤) م / و / ع ٤ / ١٩٣ و ١٩٥ .

(٥) م / و / م ت ١٠٠٢ .

(٦) م / و / ع ٧ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٢١ - ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ - ٥٤١ ، م / و / ر ٧ /

م ت ٥٣ - م ت ٥٥ ؛ م / و / ع ٧ / م ت ٥٠ والاضافتان ١ و ٢ ، م ت ٥١ .

(٧) م / و / ع ١١ / ٨٢٦ و ٨٢٧ .

العامة ، وزعت بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٨٥ من النظام الداخلي ، وأربعاً وسبعين رسالة تشير بعض المسائل العامة وزعت بمقتضى المادة ٢٤ من النظام الداخلي .

١٤ - وقد ادلى سبعة اشخاص ، بصفتهم مقدمي عرائض ، ببيانات شفوية امام المجلس ——— اثناء دراسته التقارير السنوية في دورته السادسة والعشرين : وقد تكلم اثنان منهم بشأن اقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، واثنان بشأن رواندا — اوروندى ، وثلاثة منهم بشأن الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية .

١٥ - وتتضمن الفروع التالية ، في معرض تناول كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ——— تفاصيل اخرى تتعلق بالعرائض والرسائل التي جرى درسها او نظرها خلال الفترة المسستعرضة ، كما تتضمن اشارة الى محتويات العرائض والقرارات الذى اتخذه المجلس بشأنها . اما دراسة العرائض المتعلقة باقليم جزر المحيط الهادى المشمول بالوصاية ، فيتضمنها تقرير مجلس الوصاية الـــــــــــــــــ مجلس الامن (١) .

الفرع الثالث

العرائض المتعلقة بتنغانيقاـــــــــــــــــ

١٦ - درس المجلس في دورته السادسة والعشرين ، طبقا لاجرائه المقرر ، العرائض ——— التالية المتعلقة بتنغانيقا ، كما اخذ بعين الاعتبار ، اثناء دراسته للتقارير السنوية الخاصة بهذا الاقليم ، العرائض والرسائل التالية المتعلقة ببعض المسائل العامة :

| عدد العرائض او الرسائل | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | رقم التقرير |
|---------------------------|---|---|------------------|
| ٨ | م و / ع ٢ / ٢٢٩ والاضافتان ١ و ٢ ، و ٢٣٠ و ٢٣١ ، و ٢٣٢ والاضافتان ١ و ٢ ، ٢٣٤ - ٢٣٦ ، و ٢٣٧ والاضافة ١ | ٢٠٢١ (الدورة ٢٦) - ٢٠٢٧ (الدورة ٢٦) | م و / م ت ٩٩٠ |

(يتبع)

(١) م أ / ٤٣٨٠ (م و / ع ١٠ / ٣٠ والاضافة ١ ، م و / ع ١٠ / ٣١ ، م و / ٩٦٨ ، والقرار ٢٠٦٣ (الدورة ٢٦)) .

تابع ما قبله

| عدد العرائض او الرسائل | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | رقم التقرير |
|---------------------------|---|----------------|-------------|
| ٢ | م و / ع ٢ / م ت ١٢ و م ت ١٣ | | |
| ٣ | م و / ر ٢ / م ت ٥٤ ، وم ت ٥٥ والاضافات ١ - ٣ و م ت ٥٦ | | |

١٧ - وقد اشارت عريضتان من العرائض الثمان التي درست وفقا للاجراء المقرر بعرض الشكاوى الشخصية * فاشتكى مقدم عريضة من انه موظف في حكومة تنغانيقا واحيل على التقاعد قبل الاوان وانه لدى تقاعده منح شهادة خدمة جعلت من الصعب عليه ايجاد عمل في مكان آخر * وقد لفت المجلس نظر مقدم هذه العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة واقترح على السلطة القائمة بالادارة ان تتجنب في الشهادات الممنوحة لموظفي الحكومة لدى تقاعدهم ، استعمال تعابير قد يساء فهمها وبالتالي تؤدي الى الاقلال من فرص حصولهم على عمل في مكان آخر (١) * اما مقدم العريضة الاخر فقد طلب الى المجلس اعادة النظر في عريضته السابقة التي كانت موضوع القرار ١٩٣٣ (الدورة ٢٣) والتي اشتكى فيها من ان العمى الذي اصاب عينيه كان نتيجة مباشرة لخدمته في حكومة تنغانيقا * وقد لفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة واحاط علما ببيان هذه السلطة الذي افادت فيه انها ستواصل التحقيق عن نوع مناسب من التدريب والعمل لمقدم العريضة (٢) *

١٨ - ونظر المجلس في شكوى رفعت باسم اصحاب الاراضي الباهيا في محافظة بوكوبا حول الاصلاحات المقترحة اجراؤها في النظام العقاري العرفي ، والنيارويانجا ، ولاسيما حول تصنيف المستأجرين حسب الطريقة التي حصلوا بواسطتها على اراضيهم ؛ ولفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة (٣) * كما قرر المجلس ايضا ان يأخذ بعين الاعتبار المسائل التي اثيرت في هذه العريضة عند دراسته مسألة النظام العقاري في الاقليم *

(١) م و / ع ٢ / ٢٢٩ والاضافتان ١ و ٢ ، والقرار ٢٠٢١ (الدورة ٢٦) *

(٢) م و / ع ٢ / ٢٣٠ والقرار ٢٠٢٢ (الدورة ٢٦) *

(٣) م و / ع ٢ / ٢٣١ والقرار ٢٠٢٣ (الدورة ٢٦) *

١٩ - ونظر المجلس في عريضة قدمتها جمعية زراع البن الباهايا ، التي كانت عريضتهم السابقة موضوع القرار ١٩٣٠ (الدورة ٢٣) ، تحتج فيها على انظمة التسويق الاجبارى في محافظة بوكوبا ، ذاكرة انها تمنع اعضاء الجمعية المذكورة من تسويق البن الذى ينتجونه الا عن طريق مؤسسة البن التعاونية الاهلية المتحدة في بوكوبا ، ولاحظ المجلس ان جمعية زراع البن الباهايا قد سجلت بصفة شركة في ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ ، وان الهدف الرئيسى لهذه الشركة ، وفقا لاعلان تأسيسها هو شراء وبيع البن الذى ينتجه المزارعون الافريقيون في محافظة بوكوبا ، وانه مع ذلك ، لا يرخص للجمعية ، بشراء البن او بيعه ، وقد رأى المجلس ان ترتيبات التسويق في منطقة بوكوبا هي ، من بعض الوجوه ، غير مرضية لان من شأنها ايجاد نظامين مختلفين للتسويق ، احدهما للمنتجين الاهليين ، والآخر للمنتجين غير الاهليين ؛ ورأى ايضا انه ينبغى على السلطة القائمة بالادارة ان تعيد النظر في هذه الترتيبات وذلك في ضوء القرار ١٩٣٠ (الدورة ٢٣) ، واوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة بان تنظر من جديد في امكانية الترخيص لجمعية زراع البن الباهايا بشراء البن وبيعه شريطة مراعاتها للقواعد المقررة للتسويق ، وذلك كدبير لزيادة تشجيع الزراع الاهليين على انتاج البن دون الاخلال بقواعد الانتاج ، واوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة بان تكفل تطبيق قواعد التسويق المقررة على جميع المنتج المنتج في هذه المنطقة وبأن تشير على منتجي البن غير الاهليين بطلب الانضمام الى التعاونيات الاهلية ، واعرب عن امله في ان تكون التعاونيات الاهلية مستعدة لقبول اعضاء غير اهليين على قدم المساواة ، وطلب المجلس اخيرا الى السلطة القائمة بالادارة ان ترفع اليه في دورته المقبلة معلومات كاملة عن عمليات مؤسسة البن التعاونية الاهلية المتحدة في بوكوبا ، ومكتب بوكوبا الاهلي للبن ، بما في ذلك معلومات عن رسوم العمولة وغيرها من المبالغ التي يدفعها المنتجون الى هاتين الهيئتين ، ومعلومات عن كيفية مراقبة المبالغ المستوفاة على هذا النحو (١) .

٢٠ - ونظر المجلس في عريضة وردت من الاتحاد القومي للمزارعين الافريقيين بتغانيقا يلتمس فيها المشورة والمعونة بشأن ادارة الاتحاد ويشكو من تأخير تسجيل الاتحاد بغير مسوغ (٢) كما نظر ايضا في عريضة اخرى يطلب فيها مقدها تقرير حقه في حكم مؤسسة بونغوديموى (٣) ، ولفت المجلس نظر مقدمي العريضتين الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة .

(١) م / و / ع ٢ / ٢٣٢ والاضافتان ١ و ٢ والقرار ٢٠٢٤ (الدورة ٢٦) .

(٢) م / و / ع ٢ / ٢٣٤ ، والقرار ٢٠٢٥ (الدورة ٢٦) .

(٣) م / و / ع ٢ / ٢٣٥ ، والقرار ٢٠٢٦ (الدورة ٢٦) .

٢١- وقرر المجلس انه لا حاجة الى اتخاذ قرار بشأن احدى العرائض لانها لا تتعلق بشؤون اى اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية^(١) . ونظر المجلس في عريضة اخرى اشارت ببعض المسائل العامة ولا سيما فيما يتعلق بانماء التعليم ، واحاط المجلس علما بقرار اللجنة الدائمة للعرائض بلفت نظر المجلس الى العريضة والى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة عليها^(٢) . ولم ينظر المجلس في عريضة يشكو فيها مقدمها من ان سوء ادارة الحكومة لمزرعة التبغ التجريبي في محافظة توند وروبتغانيقا قد سببت مصاعب مالية لمزارعي توند ورو ، نظرا الى ان مقدم هذه العريضة قد سحبها^(٣) .

الفرع الرابع

العرائض المتعلقة برواندا - اوروندي

٢٢- درس المجلس في دورته الخامسة والعشرين ، وفقا للاجراء المقرر ، العرائض التالية المتعلقة برواندا - اوروندي :

| عدد العرائض | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | رقما التقريرين |
|-------------|-------------------------------|---|------------------------|
| ٣ | م و / ع ٣ / ٨٧ ، و ٩٢ و ٩٣ | ٢٠١٠ (الدورة ٢٥) - ٢٠١٢ (الدورة ٢٥) | م و / م ت ٩٦٠ و ٩٦١ |

٢٣- واستأنف المجلس النظر في عريضة تتعلق بأمر صدر بمنع مقدمها من الإقامة في مشيخة موينزي ، كانت موضوعا للقرار ١٩٥٧ (الدورة ٢٤) . ولفت المجلس نظر مقدم العريضة الى البيانات الجديدة التي ادلى بها ممثل السلطة القائمة بالادارة ، ولاحظ ان امر منع الإقامة لا يزال قيد البحث وان مجلس الوصاية سيحاط علما بكل ما يجد من وقائع تتعلق به. هذا الموضوع^(٤) .

- (١) م و / ع ٢ / ٢٣٦ ، والقرار ٢٠٢٧ (الدورة ٢٦) .
 (٢) م و / ع ٢ / ٢٣٧ والاضافة رقم ١ : م و / م ت ٩٩٠ ، الفرع التاسع .
 (٣) م و / ع ٢ / ٢٣٣ والاضافات ١ - ٣ : م و / م ت ٩٩٠ ، الفرع الخامس .
 (٤) القرار ٢٠١٠ (الدورة ٢٥) .

٢٤- ونظر المجلس في عريضة يشكو فيها مقدمها من انه اتهم بالسرقة وحكم عليه بالسجن ظلما وانه بعد اطلاق سراحه لم يستطع الحصول على عمل ، فلفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة واوصى السلطة القائمة بالادارة بمساعدة مقدم العريضة على استرداد اعتباره بالحصول على عمل (١) .

٢٥- وقرر المجلس عدم وجود ضرورة لاتخاذ اي قرار بشأن احدى العرائض لانها لا تتعلق بشؤون الاقليم المشمول بالوصاية (٢) .

٢٦- ودرس المجلس في دورته السادسة والعشرين ، وفقا للاجراء المقرر ، العرائض التالية المتعلقة برواندا - اوروندي ، كما اخذ بعين الاعتبار ، اثناء دراسته التقرير السنوي المقدم عن هذا الاقليم ، العرائض والرسائل التالية المتعلقة ببعض المسائل العامة :

| عدد العرائض او الرسائل | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | رقم التقرير |
|---------------------------|---|---|------------------|
| ٢١ | م و / ع ٣ / ٩٤ ، و ٩٥ ، ٩٦ والاضافة ١ ، ٩٧ والاضافة ١ ، و ٩٨ - ١٠٢ ، و ١٠٣ والاضافة ١ ، و ١٠٤ - ١١٤ م و / ع ٣ / م ت ١٠ - م ت ٣٢ ، وم ت ٣٣ والاضافة ١ ، وم ت ٣٤ - م ت ٣٩ | ٢٠٢٨ (الدورة ٢٦) و ٢٠٢٩ (الدورة ٢٦) | م و / م ت ٩٩٢ |
| ٣٣ | م و / ع ٣ / م ت ١٠ - م ت ٣٢ ، وم ت ٣٣ والاضافة ١ ، وم ت ٣٤ - م ت ٣٩ | | |
| ١٢ | م و / ر ٣ / م ت ٢٦ ، وم ت ٢٧ ، وم ت ٢٩ - م ت ٣٨ | | |

(١) القرار ٢٠١١ (الدورة ٢٥) .

(٢) القرار ٢٠١٢ (الدورة ٢٥) .

٢٧- وتضمنت عريضة واحدة من هذه العرائض الواحدة والعشرين التي درست وفقاً للاجراء المقرر ، طلبا بالحصول على مساعدة مالية شخصية ، فلفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة (١) .

٢٨- وفيما يتعلق بعريضة اخرى تتضمن عددا من الشكاوى المتعلقة بادارة الاقليم ، كوجود القوات البلجيكية ، وامتيازات الاراضي الممنوحة للسكان غير الاهليين ، وعدم قيام السلطة القائمة بالادارة بنشر توصيات مجلس الوصاية ، وانماء التعليم ، ونظام السجون ، والعقوبات البدنية ، وتقدم الاقليم في مختلف الميادين ، لفت المجلس نظر مقدمي العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، والى تقرير بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى افريقيا الشرقية ، عام ١٩٦٠ ، والى توصيات مجلس الوصاية بشأن المشاكل العامة المتعلقة بالاقليم . كما احاط المجلس علما مع الارتياح بما قدمته السلطة القائمة بالادارة من تأكيدات تفيد بان العقوبات البدنية لم تطبق في الواقع منذ مستهل سنة ١٩٥٩ ، وانها ستلغى قانونا في الاقليم في المستقبل القريب . وقد اوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة ببذل جميع ما يمكنها بذله من جهود جديدة لكي تتشر في رواندا - اوروندي ملاحظات مجلس الوصاية وتوصياته المتعلقة بهذا الاقليم (٢) .

٢٩- اما العرائض التسع عشرة الاخرى (٣) فتتعلق بالاضطرابات التي وقعت في رواندا - اوروندي في شهرى تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، ومصدر هذه الاضطرابات واسبابها ، ومركز موامي رواندا والشيوخ ، وباعمال النفي القهرى وحالات النفي الاختيارى والاستنزافات والاعتداءات الموجهة ضد مختلف الاحزاب السياسية ولا سيما حزب "الاتحاد القومي الرواندي" . وتضمنت هذه العرائض طلبات باطلاق سراح السجناء السياسيين وباعداد الزعماء المبعدين او المنفيين ، وتدخل الامم المتحدة ، وباجراء تحقيق من قبل لجنة دولية . واثارت بعض هذه العرائض ايضا بعض المشاكل العامة المتعلقة بالوضع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القائمة في الاقليم . وقد وافق المجلس على قرار اللجنة الدائمة للعرائض ومفاده انه ، لما كانت بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى افريقيا الشرقية ، عام ١٩٦٠ ، قد حققت في المسائل التي تتناولها هذه العرائض وقدمت تقريرا بشأنها ، فان المجلس يوصي بمراعاة هذه العرائض اثناء دراسته للوضع القائمة في الاقليم ولتقرير البعثة الزائرة ، وموافاة مقدمي العرائض بتقرير البعثة الزائرة ومحاضر المناقشات التي دارت في المجلس بشأن رواندا - اوروندي ، بما في ذلك توصيات المجلس المتعلقة بهذا الاقليم .

(١) م و / ع ٣ / ١٠٤ والقرار ٢٠٢٩ (الدورة ٢٦) .

(٢) م و / ع ٣ / ٩٤ ، والقرار ٢٠٢٨ (الدورة ٢٦) .

(٣) م و / ع ٣ / ٩٥ ، و ٩٦ ، والاضافة ١ ، و ٩٧ ، والاضافة ١ ، و ٩٨ - ١٠٢ ، و ١٠٣ ، والاضافة ١ ،

و ١٠٥ - ١١٤ ؛ م و / ع ٩٩٢ ، الفرع الثالث .

تابع ما قبله

| ارقام التقارير | ارقام القرارات | ارقام الوثائق | عدد العرائض او الرسائل | |
|----------------|----------------|---|------------------------|---|
| | | م و / ر ٤ / م ت ٣٣ ، وم ت ٣٦ - م ت ٣٨ ، وم ت ٤٠ ، وم ت ٤٢ ، - م ت ٤٧ ، وم ت ٤٩ ، وم ت ٥٠ ، وم ت ٥١ ، والاضافة ١ ، وم ت ٥٢ وم ت ٥٣ | ٢٠ | الرسائل التي تشير بعض المسائل العامة |

٣١ - وكانت سبع وثمانون عريضة^(١) من العرائض التي درست وفقا للاجراء المقرر ، والبالغ عدد ها ١٢٧ عريضة ، تتعلق باقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الفرنسية واقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة البريطانية معا ولم يدرس المجلس هذه العرائض السبع والثمانين الا فيما يتعلق بالاقليم الاخير .

٣٢ - ونظر المجلس في خمس عرائض يشير فيها مقدموها ظلمات شخصية او يطلبون الحصول على مساعدات مختلفة ، فلفت نظر مقدمي العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(٢) .

٣٣ - واشتكى احد مقدمي العرائض من ان الشرطة في منطقة ووم تمتنع عن الترخيص بالقاء محاضرات عامة ، كما احتج على دفع بعض الضرائب^(٣) . وذكر اخر ان الاوضاع الطبية والصحية والتعليمية والاقتصادية القائمة في الكاميرون الجنوبي ولا سيما في فيكتوريا تاون غير مرضية ، واشتكى من ان النيجيريين يعاملون معاملة تفضيلية في الكاميرون الجنوبي فيما يتعلق بالوظائف وفي تخصيص الاراضي^(٤) . واشتكى مقدم عريضة ثالث من ان اجور دفن الموتى السـتي

(١) م و / ع ٤ و ٥ / ٢٤ / الاضافة ١ ، و ٢٥ - ٧٧ .

(٢) م و / ع ٤ / ١٦٥ ، و ١٧٢ ، و ١٧٤ ، و ١٨٢ ؛ وم و / ع ٤ و ٥ / ٣١ ، والقرارات ٢٠٣٦

(الدورة ٢٦) و ٢٠٤٠ (الدورة ٢٦) و ٢٠٤٢ (الدورة ٢٦) و ٢٠٤٥ (الدورة ٢٦) ،

و ٢٠٥٦ (الدورة ٢٦) .

(٣) م و / ع ٤ / ١٧٣ والقرار ٢٠٤١ (الدورة ٢٦) .

(٤) م و / ع ٤ / ١٩٢ والقرار ٢٠٥٣ (الدورة ٢٦) .

تتقاضاها الارسالية الكاثوليكية في تومبل باهظة للغاية^(١) . واشتكى رابع من المحاولات التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لقطع المواصلات البريدية في الاقليم ، ومن بعض المخالفات التي ارتكبت اثناء الاستعدادات للانتخابات التي اجريت في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، ومن استقدام القوات المسلحة الى الاقليم لارهاب السكان وارغامهم على تأييد الدكتور ايندلي ، واخيرا من التدابير القمعية المتخذة ضد اللاجئين السياسيين^(٢) . وقد نظر المجلس في هذه العرائض الاربع ولفت نظر مقدميها الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة .

٣٤- ونظر المجلس في عريضة يشتكى فيها مقدمها من ارتكاب بعض المخالفات في تسجيل الناخبين عند تعديل القوائم الانتخابية في دائرتي ميسيليلي وموديك^(٣) ، فلفت نظر مقدمها الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، وشار الى بيان الممثل الخاص بأنه قد جرى في هذا الصدد تحقيق لم يسفر عن اى دليل يثبت الزعم بان عددا من الكاميرونيين قد منعوا تحكما من تسجيل اسمائهم في القوائم الانتخابية ، واعرب المجلس عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستعمل ، كلما رفعت ظلامة صحيحة في هذا الشأن على اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح اى اغفال يحدث في القوائم الانتخابية .

٣٥- ونظر المجلس في عريضتين طلب فيهما مقدماهما من شركة انماء الكاميرون ان تدفع لهما تعويضا عن الخسائر والاضرار التي لحقت بهما عندما قررت الشركة منع التعديلات على اراضيها ، فاشار المجلس الى قراره رقم ١٩٣٧ (الدورة ٢٣) المتخذ بشأن ست وخمسين عريضة سابقة تضمنت طلبات مماثلة ، ولفت نظر مقدمي العريضتين الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(٤) .

٣٦- ونظر المجلس في عريضة اخرى طلب فيها شيخ قرية تشومبية في منطقة نغمبا في بامندا بتدخل الامم المتحدة في نزاع على الاراضي ناشب بين سكان قريته وبين البالي ، لا سيما فيما يتعلق بتعديل الحدود لسد الحاجات الناجمة عن زيادة السكان التشومبيين . وقد لفت المجلس نظر مقدم هذه العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، ولاحظ ان السلطة القائمة بالادارة قد شكلت مؤخرا لجنة تسوية سلمية للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالحدود بين الباليين والتشومبيين^(٥) .

(١) م/و/ع ٤ و ٥ / ٥٠ والقرار ٢٠٥٩ (الدورة ٢٦) .

(٢) م/و/ع ٤ و ٥ / ٣٧ والقرار ٢٠٥٨ (الدورة ٢٦) .

(٣) م/و/ع ٤١٨٩ والقرار ٢٠٥٠ (الدورة ٢٦) .

(٤) م/و/ع ٤ / ١٥٢ / ٥ والقرار ٢٠٣٠ (الدورة ٢٦) .

(٥) م/و/ع ٤ / ١٦٠ والقرار ٢٠٣١ (الدورة ٢٦) .

٣٧- ونظر المجلس في خمس عرائض أخرى تتعلق بقضايا عقارية ، ولفت نظر مقدميها — إلى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة * وقد قدم العريضة الاولى منها مجلس جماعة النونيين وطالب فيها بتعيين حدود قانونية بين اراضي النونيين وارااضي النساويين الذين اتهمهم الاولون بالاستيلاء على كافة الاموال المخصصة لانماء المنطقة وتحسينها ؛ كذلك طالب النونيون ايضا بان يسمح لهم بتكوين عشيرة منفصلة ، وبان يديروا بانفسهم شؤونهم القضائية الخاصة بهم — بحجة ان عاداتهم تختلف عن عادات النساويين (١) * وقد قدم العريضة الثانية سكان بالي — غام ، وتضمنت شكوى بشأن كيفية تعيين حدود مزرعة سانتا للبن التي شملت ، على حد قول مقدمي العريضة ، بعض اراضي بالي — غام الزراعية ، وطلبوا تغيير اسم المزرعة الى اسم « مزرعة بالي — غام للبن » (٢) * اما العريضة الثالثة فقد قدمها احد رجال الجيش السابقين وطلب فيها تعويضا عن قطعة من الارض في بانسو اضطر الى اخلائها عام ١٩٥٣ بسبب تشييد كنيسة فيها (٣) * واما العريضة الرابعة فقد قدمها حارس احراج سابق يطالب فيها بحقه في ملكية قطعة من الارض كانت عليها دار كان قد اشتراها عام ١٩٥٢ من السلطة الاهلية لجنوب شرقي محافظة بامندا (٤) * ويتهم مقدم العريضة الخامسة فون نساو بانه وزع على بعض الغرباء اراضي في كومبو كانت دائمة — تخص اسرته بحكم العرف (٥) *

٣٨- ونظر المجلس في عريضتين ، اولاهما من سكان سو مبي ، يعربون فيها عن رغبتهم في تكوين قرية منفصلة لها رئيسها الخاص ومحصل ضرائبها الخاص (٦) ؛ وثانيتها من جماعة — نغولو — بولو يعترضون فيها على دفع الضريبة للسلطة الاهلية لباكوندو الشمالية بدلا من دفعها للسلطة الاهلية لمبونجي التي يدعون انهم يرتبطون معها بوشائج قبلية قديمة العهد (٧) * وقد لفت المجلس نظر مقدمي العريضتين الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة *

٣٩- ونظر المجلس في ثلاث عرائض تتضمن شكاوى تتعلق ببعض الحوادث التي وقعت عند مرور بعثة الامم المتحدة الزائرة الموفدة الى الاقاليم المشمولة بالوصاية في افريقيا الغربية ،

-
- (١) م و / ع ٤ / ١٦٢ والقرار ٢٠٣٣ (الدورة ٢٦) *
 - (٢) م و / ع ٤ / ١٦٤ والاضافة ١ والقرار ٢٠٣٥ (الدورة ٢٦) *
 - (٣) م و / ع ٤ / ١٨٤ والقرار ٢٠٤٧ (الدورة ٢٦) *
 - (٤) م و / ع ٤ / ١٨٥ والقرار ٢٠٤٨ (الدورة ٢٦) *
 - (٥) م و / ع ٤ / ١٨٦ والقرار ٢٠٤٩ (الدورة ٢٦) *
 - (٦) م و / ع ٤ / ١٦٣ والقرار ٢٠٣٤ (الدورة ٢٦) *
 - (٧) م و / ع ٤ / ١٦٦ والقرار ٢٠٣٧ (الدورة ٢٦) *

عام ١٩٥٨ ؛ وقد لفت المجلس نظر مقدمي العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(١) .

٤٠ - ونظر المجلس في عريضة يشتكى فيها من الامتناع عن الترخيص للـحزب الديمقراطي للكاميرون الشمالي بالقاء محاضرات عامة ، ومن توقيف اعضاء واعتقالهم بدون اتهام او محاكمة ، فلفت المجلس نظر مقدمي العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة واوصى بأن تنظر السلطات المختصة في طلبات الترخيص بعقد اجتماعات سياسية بـلاتـحـيـز وعلى أسرع وجه ممكن وذلك لكي تكفل لجميع الاحزاب السياسية دون اى تمييز، ممارسة حرية الاجتماع والتعبير على الوجه الكامل ، واوصى ايضا بان تواصل السلطة القائمة بالادارة التزام المبادئ الديمقراطية في ضمانها لسكان الاقليم حقهم في حرية القول والاجتماع^(٢) .

٤١ - اما العرائض المتبقية فقد تضمنت احتجاجات على القبض على اللاجئين السياسيين الذين لجأوا الى الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية وابعادهم الى اقليم الكاميرون السابق المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة الفرنسية . واشتكى مقدمو هذه العرائض ايضا من التفتيش التحكيمي للمساكن وحجز الاموال والكتب والتعرض للمراسلات التجارية . وتضمنت عدة عرائض من هذه ايضا ، احتجاجات على القبض على اعضاء حزب الكاميرون الواحد وحبسهم ، وعلى اضطهادهم ، المزعم ، من قبل السلطة القائمة بالادارة عن طريق اعتقالهم بلا سبب او فرض ضرائب باهظة عليهم^(٣) . ولفت المجلس ، فيما يتعلق بجميع هذه العرائض ، نظر مقدميها الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة .

-
- (١) م/و/ع ٣٢/٥ و ٣٣/٥ م/و/ع ١٧٠/٤ والاضافة ١ والقراران ٢٠٥٧ و ٢٠٣٩ (الدورة ٢٦) .
 (٢) م/و/ع ١٩٠/٤ والقرار ٢٠٥١ (الدورة ٢٦) .
 (٣) م/و/ع ١٦١/٤ و ١٦٧ و ١٨٠ ؛ ١٦٨ ، ١٦٩ و ١٧١ ؛ ١٧٥ ، ١٧٦ و ١٧٧ والاضافة ١ ، ١٧٨ و ١٧٩ ؛ ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٧ و ١٨٨ ؛ ١٩١ والاضافة ١ ؛ ١٩٤ ؛ م/و/ع ٤ و ٢٤/٥ /الاضافة ١ ، ٢٥ - ٣٠ ، ٣٤ - ٣٦ ، ٣٨ - ٤٩ و ٥١ - ٧٧ ، والقرارات ٢٠٣٢ (الدورة ٢٦) ، ٣٠٣٨ (الدورة ٢٦) ، ٢٠٤٣ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٤٤ (الدورة ٢٦) ، ٢٠٤٦ (الدورة ٢٦) ، ٢٠٥٢ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٥٤ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٥٥ (الدورة ٢٦) .

٤٢- وأما فيما يتعلق بتسع من هذه العرائض ، تضمنت شكاوى من القبض على أعضاء حزب الكاميرون الواحد واعتقالهم وحبسهم ونفيهم بصورة غير مشروعة ، ومن مصادرة أموال الحزب والقبض على بعض المشتبه بأنهم يقرأون بعض المنشورات ، فقد لفت المجلس نظر مقدمي هذه العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، واحاط علما ببيان السلطة القائمة بالادارة ومفاده ان حزب الكاميرون الواحد هو حزب سياسي معترف به وأن له نفس حرية المنظمات السياسية الاخرى في ممارسة كافة النشاطات المشروعة . ولاحظ المجلس ، فضلا عن ذلك ، ان القانون الجنائي ينص على حظر استيراد وحيازة المطبوعات التي قد يعتبرها الحاكم العام للاتحاد النيجيري ، بناء على توجيهات مجلس وزراء الاتحاد ، هدامة او خطيرة على الأمن ، وان ثمة قائمة تتضمن حوالي عشرين من مثل هذه المنشورات الممنوعة التي يتعرض كل حائز لأي منها من سكان الاقليم المشمول بالوصاية للقبض والمحاكمة ؛ واوصى المجلس بأن تضع السلطة القائمة بالادارة في اعتبارها اهمية حرية تداول المطبوعات التي تتضمن آراء سياسية مختلفة ، وصيانة حقوق حرية الفكر والتعبير ، فتعيد النظر في الموقف المتعلق بهذا الموضوع لضمان عدم المساس بهذه الحريات بأي شكل من الاشكال^(١) .

الفرع السادس

العرائض المتعلقة بغينيا الجديدة

٤٣- درس المجلس في دورته السادسة والعشرين ، وفقا للاجراء المقرر ، العرائض التالية المتعلقة بغينيا الجديدة ، واخذ بعين الاعتبار ، اثناء دراسته للتقرير السنوي المقدم عن هذا الاقليم ، العرائض التالية المتعلقة ببعض المسائل العامة :

| عدد العرائض | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | رقم التقرير |
|-------------|---------------|--|-------------|
| ٣ | م/و/ع ٨/١٣-١٥ | ٢٠٦٠ (الدورة ٢٦) و ٢٠٦١ (الدورة ٢٦) | م/و/م ت ٩٧١ |
| ١ | م/و/ع ٨/م ٥ | | |

(١) م/و/ع ٤/١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩ والقرار ٢٠٤٣ (الدورة ٢٦) .

٤٤ - استأنف المجلس دراسة عريضة تتعلق ببعض الاراضي الواقعة في منطقة كوناياك والتي يدعي بها السكان الاصليون ؛ وكانت هذه العريضة موضوع القرار ٢٠٠٥ (الدورة ٢٤) . وقد لفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة، ولاحظ انجاز تحقيق أجرى بشأن هذه المطالب وان من المنتظر صدور قرار نهائي في هذا الموضوع . وطلب الى السلطة القائمة بالادارة اعلام المجلس عند الوصول الى تسوية نهائية في هذا الصدد (١) .

٤٥ - اما العريضتان الأخريان اللتان درستاهما وفقا للاجراء المقرر ، فتتعلقان بوفاة رجل من اهالي غينيا الجديدة نتيجة ضربة سددتها اليه رب العمل الاسترالي الذي يعمل عنده . وقد اعرب المجلس عن اسفه لوفاة الرجل ولاحظ ان تعويضا مقبولا قد اوفى به استراليا . وادعى ان المتوفي الذي كان يعمل بها . واحاط علما كذلك ببيان السلطة القائمة بالادارة ، ومفاده انه لا يوجد في الاقليم اى تمييز في القوانين النافذة او في توزيع العدالة ، واعرب عن امله في ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة كافة التدابير اللازمة منعا لأية شكوى جديدة من وجود تمييز قضائي ناجم عن تمييز في المعاملة مبني على اعتبارات خارجة عن الموضوع كالمشار اليها في هذه القضية ، وهي ان الحكم على شخص بالسجن عوضا عن الغرامة كان يعني نفي المتهم من الاقليم . واحاط المجلس علما ايضا بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها تعمل على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع ارباب العمل من توقيع العقوبة البدنية على العمال (٢) .

الفرع السابع

العريضة المتعلقة بناورو

٤٦ - درس المجلس في دورته السادسة والعشرين ، وفقا للاجراء المقرر ، العريضة التالية المتعلقة بناورو :

| عدد العرائض | رقم الوثيقة | رقم القرار | رقم التقرير |
|-------------|-------------|---------------------|-------------|
| ١ | م/و/ع ٢٠/٩ | ٢٠٦٢ (الدورة ٢٦) | م/و/ع ٩٧٢ ت |

- (١) م/و/ع ١٣/٨ ، والقرار ٢٠٦٠ (الدورة ٢٦) .
(٢) م/و/ع ١٤/٨ و ١٥ والقرار ٢٠٦١ (الدورة ٢٦) .

٤٧- وتضمنت هذه العريضة شكوى من التمييز في معاملة الناورويين عند سفرهم على سفن مفوضي الفوسفات البريطانية بين جزيرة اوشن وبين ناورو او بالعكس . وقد نفت السلطة القائمة بالادارة وجود اى تمييز كهذا وافادت ان تعليمات دقيقة قد صدرت الى جميع المعنيين لازالة أى شك أو سوء تفاهم قد ينشأ في المستقبل حول حقوق كافة المسافرين . وقد لفت المجلس نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(١) .

الفرع الثامن

العرائض المتعلقة بالصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية

٤٨- درس المجلس في دورته السادسة والعشرين ، وفقا للاجراء المقرر ، العرائض التالية المتعلقة بالصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية ، واخذ بعين الاعتبار ، اثناء دراسته التقرير السنوى المقدم عن هذا الاقليم ، العرائض والرسائل التالية المتعلقة ببعض المسائل العامة :

| عدد العرائض والرسائل | ارقام الوثائق | ارقام القرارات | ارقام التقارير |
|----------------------|--|--|----------------------------------|
| ٣٠٧ | م/و/١١٤ / ٧٠٤ ، ٧٠٦ - ٧٠٨ ، و ٧١٠ - ٧١٢ ، و ٧٢٤ ، و ٧٣٤ ، و ٧٦٢ ، و ٧٦٤ ، والاضافات ١ - ٥ ، و ٧٦٨ - ٧٧٠ ، و ٧٧١ والاضافة ١ ، و ٧٧٢ - ٧٧٩ ، و ٧٨٠ والاضافتان ١ و ٢ ، و ٧٨١ - ٧٨٥ ، و ٧٨٦ ، والاضافة ١ ، و ٧٨٧ | ٢٠٦٤ (الدورة ٢٦) - ٢١٠٠ (الدورة ٢٦) | م/و/ م ت ٩٨٨ ، و ٩٨٩ و ٩٩١ |

(يتبع)

(١) م/و/ ٩ / ٢٠ والقرار ٢٠٦٢ (الدورة ٢٦) .

تابع ما قبله

| ارقام التقارير | ارقام القرارات | ارقام الوثائق | عدد العرائض والرسائل | |
|----------------|----------------|--|----------------------|---|
| | | والإضافة ١، و٧٨٨- ٧٩٦، و٧٩٧ والإضافتان ١ و٢، و٧٩٨-٨١٢، و٨١٣ والإضافتان ١ و٢، و٨١٤-٨٢١، و٨٢٢ والإضافتان ١ و٢، و٨٢٣-٨٢٥ | ٧٥ | العرائض التي تشير بعض المسائل العامة |
| | | م/و/ع ١١/م ت ٦١- م ت ٧٣ م/و/ر ١١/م ت ٣٣٢-م ت ٣٤٦، وم ت ٣٤٨ والإضافة ١، وم ت ٣٤٩- م ت ٣٥١، وم ت ٣٥٤-٣٥٦، وم ت ٣٥٨-م ت ٣٦١ | ٣٩ | الرسائل التي تشير بعض المسائل العامة |

٤٩- وكانت ثمان من العرائض المدروسة وفقاً للإجراء المقرر تتعلق بوفاة سعادة محمد كمال الدين صلاح في ١٦ نيسان (أبريل) ١٩٥٧. وكانت محكمة الجنايات فـي ٢ آب (أغسطس) ١٩٥٧ قد أدانت أحد الأشخاص بجريمة القتل العمد وحكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، كما برأت ثلاثة أشخاص آخرين قبض عليهم بتهمة الاشتراك في الجريمة. وقد أرجأ المجلس في دورتيه الثانية والعشرين والرابعة والعشرين النظر في هذه العرائض، ريثما يصدر قرار نهائي في هذه القضية من محكمة استئناف الجنايات التي استأنف فيها الحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات. ولفت المجلس في دورته السادسة والعشرين نظر مقدمي العرائض إلى ملاحظات السلطة القائمة بالإدارة وأحاط علماً بالقرار النهائي الذي أصدرته محكمة استئناف الجنايات (١).

(١) م/و/ع ١١/٧٠٤، و٧٠٦، و٧٠٧، و٧٠٨، و٧١٠، و٧١١، و٧١٢، و٧٢٤ والقرار ٢٠٦٤ (الدورة ٢٦).

٥٠ - ونظر المجلس في عريضة اشتكى فيها مقدموها من تدخل القنصل الاثيوبي في موقاديشيو في الشؤون السياسية الداخلية للاقليم ؛ وكانت السلطة القائمة بالادارة قد لاحظت بشأنها أن عمومية الشكوى تجعل من المتعذر عليها التثبت من واقعية العريضة . وقد لفت المجلس نظر مقدمي العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(١) .

٥١ - ونظر المجلس في عريضة مقدمة من شخص مصاب بعاهة وعاطل عن العمل يلتمس فيها المساعدة للقيام بأوداسرته ، فلفت نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ولاسيما الى كون الحكومة الصومالية تنظر في إمكانية توظيفه في وظيفة لا تتنافى وعاهته ، واعرب عن امله في ان تجد له الحكومة الصومالية عملا مناسباً^(٢) .

٥٢ - ونظر المجلس في عريضة تتعلق بالصعوبات التي يلقاها مرشح لمنحة دراسية معروضة عن طريق ادارة التعاون الدولي لدراسة الزراعة في الخارج وتتضمن شكوى عامة من موقف موظفي ادارة التعاون الدولي في الصومال ، فلفت نظر مقدم العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، وأشار على هذه الأخيرة بأن تنظر في منح مقدم العريضة منحة دراسية للدراسة في الخارج عند سنوان الفرصة الملائمة^(٣) .

٥٣ - وقد تضمن عدد من العرائض ظلالاً من شخصية مختلفة^(٤) . وتضمنت عدة عرائض أخرى شكاوى من القيود المفروضة على نشاط أحزاب المعارضة ، وهي « رابطة الصومال الكبير » و « الاتحاد القومي الصومالي » ، والحزب الدستوري المستقل الصومالي ، أو شكاوى لطريقة اجراء انتخابات آذار (مارس) ١٩٥٩ ، أو اتهام السلطة القائمة بالادارة ، والحكومة الصومالية و رابطة الشباب الصومالي بالتآمر للقضاء على احزاب المعارضة وذلك باتهامها

(١) م/و/ع ١١ / ٧٣٤ ، والقرار ٢٠٦٥ (الدورة ٢٦) .

(٢) م/و/ع ١١ / ٨٠٠ ، والقرار ٢٠٨٩ (الدورة ٢٦) .

(٣) م/و/ع ١١ / ٨٠١ ، والقرار ٢٠٩٠ (الدورة ٢٦) .

(٤) م/و/ع ١١ / ٧٦٤ والاضافات ١ - ٥ ، و ٧٧٤ ، و ٧٨٦ والاضافة ١ ، و ٧٨٧ والاضافة ١ ،

و ٧٨٩ ، و ٧٩٠ ، و ٧٩١ ، و ٧٩٥ ، و ٧٩٨ ، و ٧٩٩ ، و ٨٠٥ ، و ٨١٢ ، و ٨١٧ ، و ٨١٩ ، و ٨٢٤ ،

و ٨٢٥ ؛ والقرارات ٢٠٦٧ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٧٣ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٧٨ (الدورة ٢٦) ،

و ٢٠٧٩ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٨١ (الدورة ٢٦) - ٢٠٨٣ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٨٦ (الدورة ٢٦) -

٢٠٨٨ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٩٢ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٩٤ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٩٦ (الدورة ٢٦) ،

و ٢٠٩٧ (الدورة ٢٦) ، و ٢٠٩٩ (الدورة ٢٦) ، و ٢١٠٠ (الدورة ٢٦) .

بأعمال الارهاب والعنف^(١) . وثمة عريضة اشتركت في تقديمها الاحزاب المعارضة الثلاثة ، وشكت فيها من ان الجمعية التشريعية الحالية وهيئات الحكومة الصومالية لم ينتخبها الشعب بالطريقة الصحيحة ، وانه لا توجد في الصومال^(٢) لهذا السبب ، حكومة مؤلفة بطريقة دستورية يمكن ان تنتقل اليها مقاليد الحكم في الاقليم . وشكت ايضا من التهديدات المتواصلة الموجهة الى اعضاء احزاب المعارضة . وقد اتخذ المجلس ، بصدد جميع هذه العرائض ، سلسلة من القرارات لفت فيها نظر مقدمي العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة .

٥٤ - ونظر المجلس في عريضة قدمها رئيس اللجنة المركزية للحزب الدستوري المستقل الصومالي ، الذي كان قد ادلى ببيان شفوي امام مجلس الوصاية في تموز (يوليه) ١٩٥٩ ؛ وقد شكا في عريضته من ان السلطة القائمة بالادارة تضاعف منذ مدة ضغطها على حزبه ، واعرب عن تخوفه من التعرض للأعمال الانتقامية لدى عودته الى موقاديشيو من نيويورك . وقد لفت المجلس نظر مقدم هذه العريضة الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة ، واحاط علما ببيان السلطة القائمة بالادارة ومفاده ان مقدم العريضة لم يتعرض في اى وقت مضى لاهول لا حزبه لاي عمل انتقامي سواء من جانب السلطة القائمة بالادارة او الحكومة الصومالية .

٥٥ - ونظر المجلس في سبع عرائض يحتج فيها مقدموها على القبض على رئيس الجمعية القومية الصومالية للمحاربين القدماء واربعة عشر عضوا من اعضائها ، وعلى طرد بعض المحاربين القدماء الصوماليين من موقاديشيو ، فلفت نظر مقدمي العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة^(٤) .

٥٦ - وكان هنالك ٢٣ عريضة يطالب فيها المحاربون القدماء الصوماليون بحقوقهم الناجمة عن خدمتهم العسكرية ويلتمسون اجراء تسوية نهائية لجميع هذه المطالب

- (١) م/و/ع ١١/٧٦٢، و٧٦٨-٧٧٣، و٧٧٧، و٧٨٥-٧٨٥، و٧٩٢-٧٩٤ ، و٨٠٤، و٨١٦ و ٨٢٠ ؛ والقرارات ٢٠٦٦ (الدورة ٢٦)، و٢٠٦٨ (الدورة ٢٦) - ٢٠٧٢ (الدورة ٢٦)، و٢٠٧٥ (الدورة ٢٦) - ٢٠٧٧ (الدورة ٢٦)، و٢٠٨٤ (الدورة ٢٦) ، و٢٠٨٥ (الدورة ٢٦)، و٢٠٩١ (الدورة ٢٦)، و٢٠٩٨ (الدورة ٢٦) .
- (٢) م/و/ع ١١/٨١١ و القرار ٢٠٩٣ (الدورة ٢٦) .
- (٣) م/و/ع ١١/٧٨٨ / التنقيح ١ ، والقرار ٢٠٨٠ (الدورة ٢٦) .
- (٤) م/و/ع ١١/٨١٣ والاضافتان ١ و ٢، و ٨١٨ ، و ٨٢١ ؛ والقرار ٢٠٩٥ (الدورة ٢٦) .

قبل انتهاء اتفاق الوصاية^(١)؛ وقد انتهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس فيما يتعلق بهذه العرائض، ان جميع المطالب الباقية ستسوى خلال شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٠، وأنه يمكن لذلك، اعتبار هذه المشكلة قد حلت بمجموعها. وقد لفت المجلس نظر مقدمي جميع هذه العرائض الى ملاحظات السلطة القائمة بالادارة.

الفرع التاسع

العرائض المتعلقة بساموا الغربية

٥٧- نظر المجلس في دورته السادسة والعشرين، اثناء دراسته التقرير السنوي المقدم عن هذا الاقليم، في الرسالة التالية التي تشير بعض المسائل العامة:

| | |
|--|----------------------------------|
| الرسائل التي تشير بعض المسائل العامة) | رقم الوثيقة م و / ر ١ / م ت ٢ |
|--|----------------------------------|

(١) م و / ع ١١ / ٧٧٥، و ٧٧٦، و ٧٧٩، و ٧٩٦، و ٧٩٧ والاضافتان او ٢، و ٨٠٢، و ٨٠٣، و ٨٠٦ - ٨١٠، و ٨١٤، و ٨١٥، و ٨٢٢ والاضافتان او ٢، و ٨٢٣؛ والقرار ٢٠٧٤ (الدورة ٢٦).

الفصل الرابع

الزيارات الى الاقاليم المشمولة بالوصاية

- * -

الفرع الاول

البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى الاقاليم
المشمولة بالوصاية في افريقيا الشرقية، عام ١٩٦٠

- ١ - كانت البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة الى الاقاليم المشمولة بالوصاية في افريقيا الشرقية، عام ١٩٦٠، والتي عينها المجلس في دورته الخامسة والعشرين، تتألف من السيد ماسون سيرز (الولايات المتحدة) رئيساً؛ والسيد ب. ك. ايدموندز (نيوزيلندا)؛ والسيد ميغيل سولانولوبيز (الباراغواي)؛ والسيد عمر لطفي (الجمهورية العربية المتحدة) * واتخذ المجلس في الدورة ذاتها قراراً^(١) يحدد اختصاصات البعثة الزائرة * وقد وجه المجلس في هذا القرار الى البعثة الزائرة التعليمات الآتية : (١) اجراء تحقيق عن الخطوات التي اتخذت في اقليمي رواندا-اوروندي وتنغانيقا المشمولين بالوصاية لبلوغ الاهداف التي نصت عليها المادة ٧٦ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتقديم تقرير واف بقدر الامكان عن ذلك، مراعية في ذلك احكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١ (الدورة ٤) المتخذ في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع، ولاسيما القرار ١٤١٢ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ بشأن اعداد الملاكات الادارية الأهلية في الاقاليم المشمولة بالوصاية، والقرار ١٤١٣ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ بشأن نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي والاستقلال، والقرار ١٤١٩ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ بشأن مشاريع الاصـلاح السياسي في اقليم رواندا-اوروندي المشمول بالوصاية؛ (٢) وابداء ماقد يناسب، في ضوء مناقشات مجلس الوصاية والجمعية العامة وقراراتهما، من اهتمام بالمسائل التي اثيرت، بصدور التقارير السنوية عن ادارة الاقليم المشمول بالوصاية، في العرائض التي تلقاها المجلس بشأن هذا الاقليم، وفي التقارير التي رفعتها البعثات الزائرة الدورية السابقة الموفدة الى الاقليم المذكور، وفي الملاحظات التي ابدتها السلطة القائمة بالادارة
- (١) القرار ٢٠٠٩ (الدورة ٢٥) المتخذ في ٤ شباط (فبراير) ١٩٦٠ *

على هذه التقارير ؛ (٣) واجراء تحقيق خاص في ظروف الاضطرابات التي وقعت مؤخرا في رواندا- اوروندى وفي اسبابها ؛ (٤) وتلقي العرائض والتحقيق محليا ، بعد التشاور مع الممثل المحلي للسلطة المعنية القائمة بالادارة ، في تلك العرائض التي تتلقاها والتي تستدعي في رأيها اجراء تحقيق خاص . واخيرا طلب المجلس الى البعثة الزائرة ان ترفع اليه تقريراً عن كل من الاقاليم التي زارتها يتضمن نتائج تحقيقها مصحوبة بما ترى تقديمه من ملاحظات ومقررات وتوصيات وذلك في الوقت المناسب ليتسنى له دراسته في دورته السادسة والعشرين .

٢- غادرت البعثة المقر في شباط (فبراير) ١٩٦٠ . وبعد اقامة قصيرة في بروكسل اجرت فيها محادثات تمهيدية مع السلطات البلجيكية ، قامت البعثة بزيارة رواندا- اوروندى من ٢ آذار (مارس) الى ١ نيسان (ابريل) . ومن ثم تابعت سفرها الى تنغانيقا التي امتدت زيارتها لها من ١ الى ٢٢ نيسان (ابريل) . واقامت البعثة فترة قصيرة في نيروبي (كينيا) لمقابلة مدير المفوضية العليا لافريقيا الشرقية ، ومن هناك ذهبت الى لندن وبروكسل لاجراء مناقشات مع موظفي حكومتي المملكة المتحدة وبلجيكا وذلك قبل عودتها الى المقر في ٢٩ نيسان (ابريل) .

٣- ورفعت البعثة الى المجلس تقريراً مستقلاً عن كل اقليم قامت بزيارته (١) . وقد بحث المجلس هذه التقارير فضلاً عن البيانات التي ادلى بها ممثل السلطة القائمة بالادارة وممثلها الخاص في جلسة المجلس رقم ١١ المتعلقة بتقرير تنغانيقا رفق التقارير السنوية للسلطات المعنية القائمة بالادارة . وقد وردت الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية التي انتهت اليها البعثة فيما يتصل بالوضع القائمة في اقليمي تنغانيقا- ورواندا- اوروندى في الفصلين المتعلقين بهذين الاقليمين في الباب الثاني من هذا التقرير . وقد اتخذ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، قراراً (٢) احاط فيه علماً بتقارير البعثة الزائرة وملاحظات السلطة القائمة بالادارة عليها ؛ واعرب عن تقديره للعمـل الذي انجزته البعثة الزائرة ؛ وقرر الاستمرار في اخذ ملاحظات البعثة الزائرة واستنتاجاتها وتوصياتها وكذلك ملاحظات المسائل المتعلقة بالاقاليم المعنية المشمولة بالوصاية ، ودعا السلطة المعنية القائمة بالادارة الى ان تأخذ بعين الاعتبار توصيات البعثة الزائرة واستنتاجاتها وكذلك الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية بشأنها .

(١) م و/١٥٣٢ والاضافة (١) ، م و/١٥٣٨ .

(٢) القرار ٢٠١٩ ، (الدورة ٢٦) .

الفرع الثاني

البعثة الزائرة التابعة للأمم المتحدة والموفدة
الى اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية، عام ١٩٦١

- ٤- اتخذ المجلس في جلسته رقم ١١٢٧ قرارا اجماعيا^(١) قرر فيه ان يوفد بعثة زائرة عادية الى اقليم جزر المحيط الهادى* المشمول بالوصاية في الفترات الدورية المعتادة ، وذلك للسماح باجراء دراسة اوثق للتطورات الجارية في هذا الاقليم ، وان تقوم اولى هذه البعثات بزيارة الاقليم في اوائل عام ١٩٦١ . وقرر المجلس ايضا أن تشكل البعثة من ممثلين لبلجيكا وبوليفيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والهند ، ودعا حكومات هذه البلدان الى موافاته باسماء ممثليها .
- ٥- وقد اقر المجلس بعد ذلك ، في جلسته رقم ١١٣٤ ، تعيين السيد كارلوس سلمنكا (بوليفيا) والسيد ماهاراجا كريشنا راسغوترا (الهند) عضوين في البعثة الزائرة ، وانتخب السيد سلمنكا رئيسا لها . وقرر المجلس أن يقبل في عضوية البعثة الممثلين اللذين ستسميهما حكومتا بلجيكا والمملكة المتحدة وتوافيه باسميهما فيما بعد .
- ٦- واتخذ المجلس في الجلسة ذاتها قرارا^(٢) يحدد اختصاصات البعثة الزائرة . وقد اوعز المجلس في هذا القرار الى البعثة الزائرة بما يلي : (١) اجراء تحقيق عن الخطوات التي اتخذت في الاقليم المشمول بالوصاية لتحقيق الاهداف التي نصت عليها المادة ٧٦ (ب) من ميثاق الامم المتحدة ، وتقديم تقرير واف بقدر الامكان عن ذلك مراعية في ذلك احكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٢١ (الدورة ٤) المتخذ في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩ ، وغيره من قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع ؛ (٢) واجراء تحقيق في تحديد الاهداف المتوسطة المتعاقبة التي ينبغي ان تبلغها هذه الاقليم في مواعيد قريبة في ميادين النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي ورفع تقرير واف بقدر الامكان عن ذلك ، وذلك للتمكن في اقرب وقت ممكن من ايجاد الظروف المؤاتية لنيل الحكم الذاتي والاستقلال ؛ (٣) وابداء ما قد تقتضيه الحاجة ، في ضوء المناقشات التي جرت في مجلس الوصاية والقرارات التي اتخذها ، بالمسائل التي اثيرت بصدد التقارير السنوية المتعلقة بالاقليم ، وفي تقارير البعثات الزائرة الدورية السابقة الموفدة الى الاقليم ، وفي الملاحظات التي ابدتها السلطة القائمة بالادارة على هذه التقارير ؛ (٤) وتلقي العرائض ، مع عدم الاخلال بحقوقها في العمل وفقا لاحكام النظام الداخلي للمجلس ، والتحقيق محليا ، بعد

(١) القرار ٢٠١٧ (الدورة ٢٦) .

(٢) القرار ٢٠٢٠ (الدورة ٢٦) .

التشاور مع الممثل المحلي للسلطة القائمة بالادارة ، في تلك العـرض
التي تلقتها والتي تستدعي في رأيها اجراء تحقيق خاص . وطلب المجلس
اخيرا الى البعثة الزائرة موافاته ، في اسرع وقت ممكن ، بتقرير عـن
زيارتها للاقليم يتضمن نتائج تحقيقها مصحوبة بما ترى تقديمه من
ملاحظات ونتائج وتوصيات .

٢- وكانت الجمعية العامة قد رأت قبلا ، في قرارها رقم ٥٥٨ (الدورة ٦) وفي القرارات اللاحقة التي اتخذتها في الموضوع نفسه ، ان تعمل السلطة القائمة بالادارة في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، فيما عدا اقليم الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية ، على تضمين تقريرها السنوى معلومات عن التدابير التي اتخذتها والتي تنوى اتخاذها للسعي با لاقليم نحو الحكم الذاتي او الاستقلال في اقصر وقت ممكن ، وعن الطريقة التي تتبعها في مراعاة الظروف الخاصة للاقليم وسكانه ولرغباتهم التي اعبوا عنها بحرية بالنسبة الى هذه الامور ، وعن مدى صلاح احكام اتفاق الوصاية الحالي ، وعن تقدير الوقت اللازم لانجاز تدبير او اكثر من التدابير المعدة لتهيئة الظروف المهيأة لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال وبلوغ الهدف النهائي . وبالإضافة الى ذلك ، دعت الجمعية العامة في قرارها رقم ٧٥٢ (الدورة ٧) ورقم ٨٥٨ (الدورة ٩) مجلس الوصاية الى تخصيص جزء مستقل من تقاريره الى الجمعية العامة لبيان التدابير التي اتخذتها السلطات القائمة بالادارة في هذه المسائل ولاسيما التدابير التي اتخذتها لاجراء مشاورات مع السكان ، وانشاء الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية ، وقرار مبدأ الاقتراع العام للبالغين ، والانتخابات المباشرة ، واعداد السكان الاصليين وتعيينهم في المناصب الادارية العالية ، وتوفير ايرادات عامة كافية ، وان تدرج فيه ايضا المقررات والتوصيات التي اصدرها المجلس في هذه المواضيع .

٣- وتنفيذا لطلب الجمعية العامة الآنف الذكر ، قام المجلس ، في قراره رقم ١٢٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ١٩ تموز (يوليه) ١٩٥٥ ، ورقم ١٣٦٩ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٦ آذار (مارس) ١٩٥٦ ، باعتماد اجراء خاص لمعالجة مسألة نيل الحكم الذاتي او الاستقلال . ووفقا لهذا الاجراء ينظر المجلس في هذه المسألة وفق بحثه للاوضاع القائمة في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، ويدرج مختلف المعلومات التي طلبت اليه الجمعية العامة موافاتها بها ، وكذلك مقرراته وتوصياته ، في تقريره الى الجمعية العامة في الفصل الذي يتناول الاوضاع القائمة في الاقليم .

٤- وقد طبق المجلس ، خلال الفترة المستعرضة ، هذا الاجراء الخاص عند دراسته للاوضاع القائمة في تنغانيقا ورواندا - اوروندي ، والاقاليم الاربعة المشمولة بالوصاية في المحيط الهادى . واما فيما يتعلق بتحديد مواعيد متوسطة ونهائية لنيل الحكم الذاتي او الاستقلال ، فقد ضمن المجلس تلك الفصول الخاصة من تقريره ، التي تتناول الاوضاع القائمة في الاقاليم المعنية المشمولة بالوصاية ، فرعا خاصا جمعه فيه المعلومات المتوفرة لديه في هذا الصدد ومقرراته بشأنها . واما فيما يتعلق بالتدابير الخاصة التي طلبت الجمعية العامة اليه تقديم تقرير عنها ، فقد عرض المجلس الفرعين

الخاصين بالتقدم السياسي والتقدم الاقتصادي في كل فرصة بشكل يتيح ، بصورة سهلة وسريعة ، تبين المعلومات المتعلقة بهذه التدابير ، وكذلك المقررات والتوصيات التي رأى المجلس ان من المناسب اصدارها بهذا الخصوص . ونجد في الفروع التالية مباشرة اشارات اكثر تفصيلا الى المعلومات التي طلبت الجمعية العامة موافقتها بها .

الفرع الثاني

نيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال

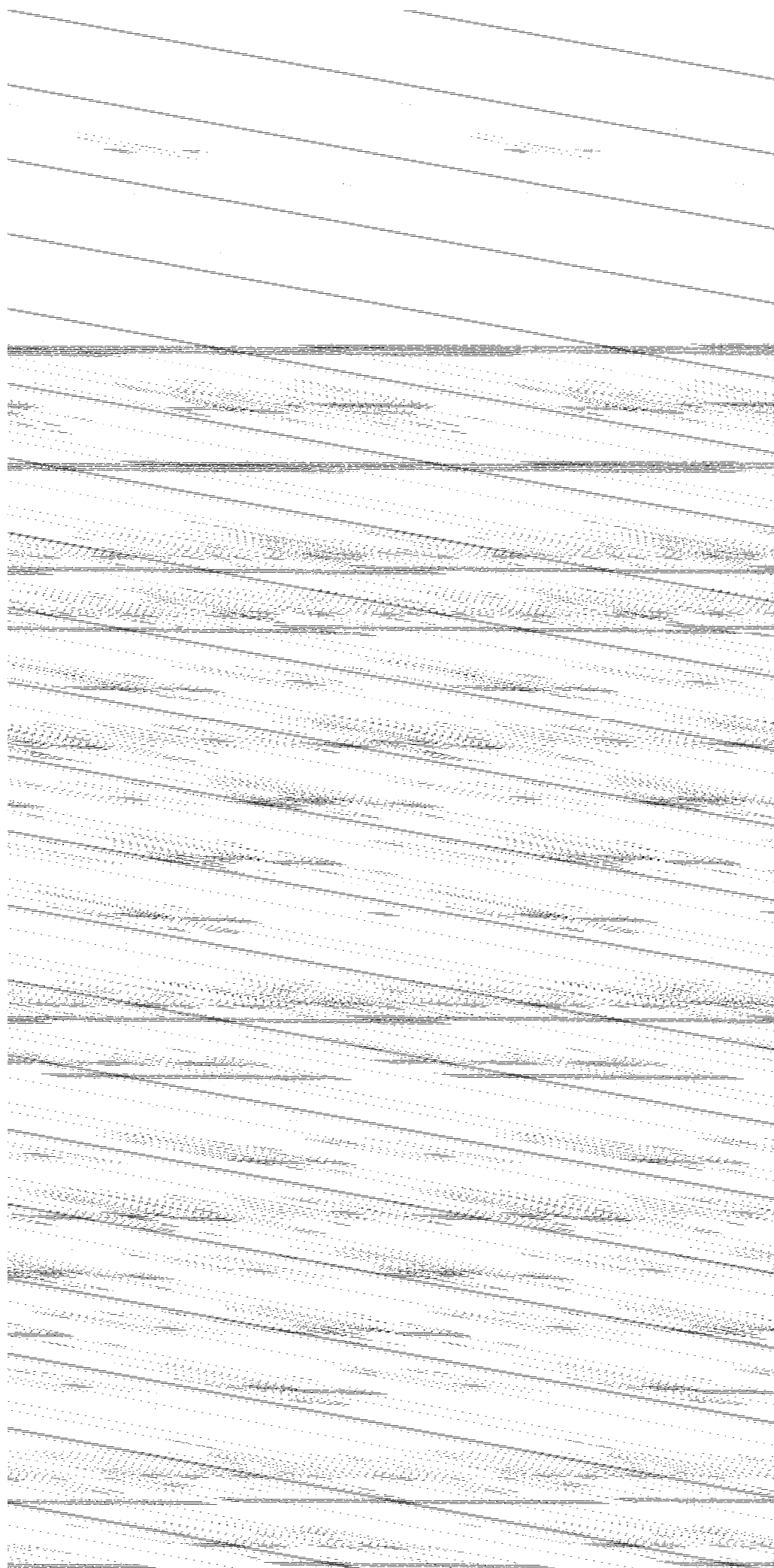
٥- لقد ادرجت في الباب الثاني من هذا التقرير المعلومات التي توفرت لدى المجلس وكذلك مقرراته وتوصياته المتعلقة بتحديد مواعيد متوسطة ونهائية لنيل الاقاليم المشمولة بالوصاية الحكم الذاتي او الاستقلال ، وذلك كما يلي :

| الاقاليم | الفصل | التواريخ |
|------------------|--------|-------------------|
| تنغانيقا | الاول | ٢٥٠ - ٢٧٢ |
| رواندا - اوروندي | الثاني | ٣٧ - ٤٨، ٤٩ (دال) |
| ساموا الغربية | الخامس | ٢٠١ - ٢٠٩ |
| غينيا الجديدة | السادس | ٢٠٧ - ٢٠٩ |
| نيواورو | السابع | ١٣٧ - ١٤٠ |

الفرع الثالث

التدابير الرامية الى السير بالاقاليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي او الاستقلال

٦- لقد ادرجت في الباب الثاني من هذا التقرير المعلومات التي توفرت لدى المجلس وكذلك مقرراته وتوصياته المتعلقة بالتدابير الخاصة الرامية الى السير بالاقاليم المشمولة بالوصاية نحو الحكم الذاتي او الاستقلال ، وذلك كما يلي :



تابع ما قبله

| الموضوع والاقتليم | الفصل | النباتات |
|---|--------|-----------|
| <p>(د) اعداد السكان الاصليين لتولى المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها</p> | | |
| تنغانيقا | الاول | ٥٣ - ٤٩ |
| رواندا - اوروندي | الثاني | ٩٣ - ٨٧ |
| ساموا الغربية | الخامس | ٥٣ - ٤٧ |
| غينيا الجديدة | السادس | ٤٣ - ٤٠ |
| ناورو | السابع | ٣٩ - ٣٥ |
| <p>(هـ) توفير ايرادات عامة كافية</p> | | |
| تنغانيقا | الاول | ١٣٦ - ١٢٨ |
| رواندا - اوروندي | الثاني | ١٧٨ - ١٦٩ |
| ساموا الغربية | الخامس | ١١٤ - ١١١ |
| غينيا الجديدة | السادس | ٨٩ - ٨٥ |
| ناورو | السابع | ٧٤ - ٦٦ |

الفصل السادس

المسائل الاخرى التي نظر فيها مجلس الوصاية

- * -

الفرع الاول

الاتحادات الادارية الخاصة بالاقلية المشمولة بالوصاية

١- قدمت اللجنة الدائمة للاتحادات الادارية ، التي انشئت بمقتضى قرار مجلس الوصاية رقم ٢٩٣ (الدورة ٧) المتخذ في ١٧ تموز (يوليه) ١٩٥٠ ، الى المجلس في دورته السادسة والعشرين ، اربعة تقارير عن الاتحادات الادارية الخاصة بالاقلية المشمولة بالوصاية ، على التوالي : غينيا الجديدة ، والكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، وتنغانيا ، ورواندا - اوروندي^(١) .

٢- واقرحت اللجنة في التقريرين المتعلقين بغينيا الجديدة وتنغانيا عددا من مشاريع المقررات والتوصيات التي اعتمدها المجلس في جلستيه رقم ١١٢٧ و ١١٣٠ . وقد ادرجت هذه المقررات والتوصيات في الفصلين الخاصين بالوضع القائمة في الاقليمين المعنيين .

٣- واثناء دراسة المجلس لتقرير اللجنة عن غينيا الجديدة طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الاقتراح على الاقتراح الذي قدمه ممثل الجمهورية العربية المتحدة الى اللجنة ، وهذا نصه الكامل :

» ان مجلس الوصاية ، ان يشير الى احكام قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٦ (الدورة ٤) المتعلق بفائدة انشاء هيئتين مستقلتين ، تشريعية وقضائية ، في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، وان يلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة ومفاده انه لا يوجد اى مشروع بانشاء هيئات ادارية وتشريعية وقضائية مستقلة في اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية ، يعرب عن امله في ان تنظر السلطة القائمة بالادارة ، بكل اهتمام ، في امكانية انشاء هيئتين مستقلتين ، تشريعية وقضائية ، في هذا الاقليم « .

وقد رفض هذا الاقتراح اذ نال سبعة اصوات مقابل سبعة اصوات .

(١) م و/م ت ٩٨٣ والاضافات ١ و ٢ و ٣ .

٤- واستعرضت اللجنة ، في تقريرها المتعلق بالكاميرون الموضوع تحت ادارة البريطانية ، التطورات الاخيرة المتعلقة بالاتحاد الادارى الخاص بهذا الاقليم ، ورأت ، أمام هذه التطورات ، ان لاضرورة لتقديم تقرير عن سير الاتحاد الادارى موضوع البحث ، وقد وافق المجلس على رأيها هذا في جلسته رقم ١١٢٧ .

٥- وتضمن تقرير اللجنة عن رواندا - اوروندى مشروع توصية اعتمدها المجلس في جلسته رقم ١١٣٤ ، وقد ادرجت في الفصل المتعلق بالوضع القائمة في هذا الاقليم .

الفرع الثاني

الانماء الاقتصادى الريفي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

المبحث الاول

مقدمة

٦- قررت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٢٠٨ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٧ ، تسهيلا لقيام الجمعية العامة في المستقبل بدراسة مشكلات النظام العقارى واستغلال الاراضى والتصرف بالاراضى في الاقاليم المشمولة بالوصاية ، دعوة الوكالات المتخصصة المختصة ، ولاسيما منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولى ، الى موافاة مجلس الوصاية بملاحظاتهما واقتراحاتهما بشأن هذه المشاكل .

٧- وادعت الجمعية العامة ايضا ، في القرار ذاته ، مجلس الوصاية بأن يؤمن ، عن طريق لجنة انماء الاقتصاد الريفي في الاقاليم المشمولة بالوصاية او بما يراه مناسباً من الوسائل الاخرى ، الاسراع بتقديم دراسته عن السياسات والقوانين السائدة وما جرى عليه العمل في الاقاليم المشمولة بالوصاية بشأن النظام العقارى واستغلال الاراضى والتصرف بالاراضى ، على ان يأخذ بعين الاعتبار حاجات السكان الاصليين الحاضرة والمقبلة في اطار الاهداف الاساسية لنظام الوصاية الدولى ، والحاجات الاقتصادية المقبلة للاقاليم فضلا عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن انتقال ملكية الاراضى الى السكان غير الاصليين . والتمست الجمعية العامة ، اخيرا ، من مجلس الوصاية ايراد نتائج هذه الدراسة في تقريره القادم الى الجمعية العامة .

٨- ورفعت لجنة الانماء الاقتصادى الريفي المؤلفة من ممثلى الصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند والولايات المتحدة الامريكىة ، وفقا

لقرار المجلس رقم ١٩٥٣ (الدورة ٢٤) ، تقريراً عن السكان ، واستغلال الاراضي ، والنظام العقاري في تنغانيا . واتخذ المجلس في جلسته رقم ١١٣١ القرار ٢٠١٦ (الدورة ٢٦) الذي اعرب فيه عن تقديره للعمل الذي قامت به اللجنة ، واعتمد التقرير^(١) الذي يتضمن مقررات اللجنة وتوصياتها المبنية على دراستها للاوضاع القائمة في الاقليم ، وقرر احالة هذا التقرير الى الجمعية العامة مرفقاً بملخص للتعليمات والملاحظات التي ابداه اعضاء المجلس^(٢) ، ولفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى هذه الوثائق .

المبحث الثاني

المقررات والتوصيات

المطلب الاول

السكان

الانتاج المحلي الاجمالي :

١- ان المجلس ، اذ يرى ان زيادة الانتاج المحلي الاجمالي بنسبة ٢١ في المائة خلال فترة ١٩٥٥-١٩٥٩ دليل على استمرار التحسن في الاوضاع الاقتصادية القائمة في الاقليم ، وان هذا النمو قد ادى الى شيء من التحسن في مستوى معيشة السكان ، يثني على السلطة القائمة بالادارة للتدابير التي اتخذتها من اجل تعزيز هذا التقدم وتشجيعه وللمساعدة المالية والفنية التي قدمتها الى الاقليم لهذه الغاية ، ولكنه يعرب في الوقت ذاته عن امله في ان تواصل السلطة القائمة بالادارة وحكومة تنغانيا سعيهما بغاية الحماس والابتكار لتحسين الاوضاع الاقتصادية القائمة في الاقليم .

١٠- ويلاحظ المجلس ان الانتاج المحلي الاجمالي الفردي ، رغم تزايدده ، لا يزال منخفضاً نسبياً ، اذ قدرت قيمته بحوالي ٢٠ جنيه استرليني للفرد الواحد في عام ١٩٥٩ . ويلاحظ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان الاقتصاد المعيشي قد مثل حوالي ٤٠ في المائة من الانتاج المحلي الاجمالي ، وان قطاعي الزراعة وتربية الماشية مثلاً حوالي ٥٥ في المائة من الانتاج المحلي الاجمالي ، وان المنتجين احتفظوا بحوالي ٦٠ في المائة

(١) م/و ١٥٤٤ .

(٢) م/و م ١١٣١ .

من انتاج هذين القطاعين لاستهلاكهم المنزلي فلم ترد الى الاسواق للبيع ، وان كلا من الصناعات التحويلية واستغلال المناجم والمحاجر قد مثل اقل من ٤ في المائة من الانتاج المحلي الاجمالي ، وهو يرى انه مازال ينبغي تكريس نسبة مفرطة من الجهود الانتاجية لانتاج الاغذية المعيشية وان هناك ضرورة ماسة لزيادة الانتاج السوقي من اجل رفـع مستوى معيشة اغلبيـة السكان فضلا عن توفير فائض من الموارد لاستخدامها في انماء الاقليم .

١١ - ولا يود المجلس ان يقلل من اهمية المصاعب الناجمة عن تحويل الاقتصاد الذي كان حتى زمن قريب ، اقتصادا معيشيا في اساسه يقتصر بيع فائض الانتاج او مبادلاته فيه على الاسواق المحلية ، الى اقتصاد يكون النشاط الانتاجي فيه موجها الى حد بعيد نحو البيع في اسواق اوسع نطاقا سواء كانت محلية او خارجية . وهو يعترف ان مثل هذا التطور يجب ان يعتمد في نهاية الامر الى حد كبير ، على ما يبديه سكان الاقليم من نشاط ومهارة ومقدرة في استخدام الموارد المتوفرة لهم ، وان ذلك يقتضي حل عدد كبير من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والتقني . والمجلس واثق من ان هذه المشاكل ستحل ، ولكنه يدرك ان تقديم المساعدة المالية والفنية الى الاقليم من الخارج ستعجل في عملية الانماء بصورة ملموسة .

١٢ - ويلاحظ المجلس ، في هذا الصدد ، مع الارتياح ، ان معدل تكـوـين الرأسمال الاجمالي في الاقليم كان ، بالنسبة الى بلد هو على مستوى تنغانيقا الحالي من التقدم ، عاليا نسبيا سواء في القطاع الخاص او القطاع العام من الاقتصاد . ويلاحظ ، بالاضافة الى ذلك ، ان الحكومة قد مولت قسما كبيرا من مصروفاتها الانتاجية بالقروض المحلية والخارجية ، وكذلك بالاعانات الكبيرة التي تلقتها من صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية ومن مصادر اخرى وفرتها السلطة القائمة بالادارة ؛ وان مساهمة الايرادات الحكومية العامة في هذا الصدد ، وان كانت على نطاق ضيق ، لم تكن قليلة بأي حال من الاحوال . وقد خصص صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ مبلغ ٢٧ مليون جنيه استرليني لتمويل الانماء ، ويقدر ان يتوفر مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه استرليني من الايرادات العامة ، كما يقدر الحصول على مبلغ ٢٧ مليون جنيه استرليني بالاقتراض . ويدرك المجلس انه ينبغي للاقليم ان يعتمد في تمويل انماءه الانتاجي الى حد كبير جدا على المساعدة المقدمة من المصادر الخارجية . ويلاحظ المجلس بارتياح تخصيص مبلغ ست ملايين جنيه استرليني للاقليم بموجب قانون انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية الجديد وذلك لفترة السنوات الخمس المقبلة (١٩٥٩ - ١٩٦٤) وتوفر مبلغ مليوني جنيه اخرى من الاعتمادات المرصدة لفترة السنوات الخمس السابقة ؛ ولكن

المجلس ان يرى ان هذا المبلغ ضئيل اذا قورن بحاجات الاقليم ، يثق ان السلطة القائمة بالادارة ستتضمن من متابعة تقديم مساعدتها الى الاقليم على نطاق متزايد * وبأمل المجلس ايضا ان يتم النظر على وجه السرعة ومع العطف في طلبات المساعدة الفنية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة باسم الاقليم الى الامم المتحدة وإلى الوكالات المتخصصة بما في ذلك الصندوق الخاص والبنك الدولي للانشاء والتعمير *

توزيع السكان :

١٣ - يلاحظ المجلس ان الاغلبية العظمى من السكان الافريقيين يعملون في الزراعة وفي تربية الحيوانات ، ولكن نظرا الى مختلف العوامل البيئية والمناخية ، فان توزيع الريفيين غير متكافيء ان يميلون الى الاحتشاد في بعض المناطق المفضلة مما يؤدي الى اكتظاظها بالسكان وبقاء مناطق اخرى واسعة من الاقليم مأهولة بعدد قليل او خالية من السكان تقريبا * ويلاحظ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان معدل زيادة السكان يبدو اسرع في المناطق المكتظة بالسكان ، وهو يشاطر اللجنة الملكية (١٩٥٣ - ١٩٥٥) رأيها بأن تزايد ضغط السكان في المناطق المكتظة هو من الاسباب الأساسية للفقر السائد في افريقيا الشرقية * وهو مدرك للخطوات التي اتخذت في الماضي لمعالجة هذه الحالة عن طريق توفير مناطق استيطان يمكن ان يتوطن فيها من اختار ذلك من سكان المناطق المكتظة ، ولكنه يعتقد انه مازال من الواجب بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد على أساس اوسع * وهو يدرك ان تنفيذ برامج توطينية واسعة النطاق يكلف بالضرورة نفقات باهظة اذا ما اريد ان يكون لهذه البرامج من المزايا ما يكفي لتحقيق اهدافها ، ويؤيد الرأي الذي ابديته اللجنة الملكية ومفاده ان حل هذه المشكلة يكمن في توفير الانماء الاقتصادي للأراضي الخصبة اكثر منه في انماء المناطق النائية او في تنفيذ الاشغال الرئيسية الباهظة * ويعلق المجلس ، في هذا الصدد ، اهمية كبيرة على المقترحات الرامية الى انماء حوض نهر روفيجي واحواض الانهار الاخرى الموجودة في الاقليم انماء شاملا (انظر البندين ٤٦ - ٤٧ ادناه) *

الموارد المائية :

١٤ - يعتبر وجود أو عدم وجود مورد دائم للمياه للأغراض المنزلية وللماشية من اهم العوامل التي تحدد توزيع السكان في المناطق الريفية * ويدرك المجلس ان الاقليم لا يروى ربا طبيعيا كافيا * وقد دلت التقديرات عام ١٩٣٤ على ان قرابة ثلثي السكان يشغلون ١٠ في المائة تقريبا من المناطق التي تعتبر جيدة الري ، وان حوالي ثلثي اراضي الاقليم تفتقر الى مورد مائي دائم ، وهي خالية من السكان تقريبا * ويلاحظ المجلس ان اللجنة الملكية

ذكرت ، في معرض اشارتها الى هذه التقديرات ، ان هذه الحالة العامة بقيت دون تغيير نسبيا رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لمعالجة الوضع . ويدرك المجلس أن السلطة القائمة بالادارة قد استمرت في توجيه اهتمام خاص الى توفير موارد المياه للاستعمال المنزلي في الارياف عن طريق بناء خزانات سطحية ومد انابيب المياه وحفر الآبار ، ولكنه يرى انه مازال ينبغي بذل جهود كبيرة في هذا الصدد ، وانه لا بد لفائدة الانماء العام من صرف مبالغ متزايدة لهذا الغرض .

ذباية التسي تسي :

١٥ - ويلاحظ المجلس ان ثمة عاملا آخر هاما من العوامل التي تحدد توزيع السكان في الاقليم ، هو ان حوالي ثلثي اراضي الاقليم موبوءة بذباية التسي تسي التي تقوم انواع مختلفة منها بنقل الجراثيم التي تسبب التريبانوسومياس (وهو مرض النوم) للانسان والحيوان ؛ وقد قيد ذلك انتقال السكان والماشية الى هذه المناطق الموبوءة التي يصلح بعضها ، لولا ذلك ، للزراعة او لتربية الحيوانات ولكليهما معا . ويعترف المجلس بأن تدابير القضاء على هذه الذباية او مكافحتها تستلزم مصروفات باهظة ومصاعب كبيرة لأن هذه المشكلة ، كما ذكرت اللجنة الملكية ، ليست الا مظهرا واحدا من مظاهر بيئية معقدة ، ولا يفيد عموما ، اتفاق مبالغ طائلة لاستصلاح الاراضي مالم تتح العوامل ذات العلاقة ، ومنها توفر المستوطنين ، الاضطلاع فورا لانماء تلك الاراضي اقتصاديا ، وباستحداث واتبـاع الاساليب الزراعية الملائمة . ويلاحظ المجلس بارتياح بيان السلطة القائمة بالادارة ، ومفاده ان ادارة دراسة الاراضي الموبوءة بالتسي تسي واستصلاحها قد نجحت ، خلال السنوات العشر التي مضت على انشائها ، في تطهير الاراضي من ذباية التسي تسي التي حد لم يعد معه التريبانوسومياس البشري يشكل مشكلة خطيرة الا في بعض مناطق المقاطعة الغربية ، وان خطورته ، في الواقع ، تقل كثيرا عن خطورة التريبانوسومياس الحيواني وما يؤدي اليه من اقلال الاراضي الصالحة للرعي ؛ وانه كان من نتيجة هذه الحالة ان اصبحت هذه الادارة في عام ١٩٥٩ دائرة في ادارة البيطرة . ويلاحظ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان المفوضية السامية لافريقيا الشرقية تقوم بمساعدة الاقليم . ويعرب المجلس عن تقديره للنتائج التي تحققت حتى الآن ، كما يعرب عن أسفه الوطيد في متابعة وزيادة الجهود المبذولة للقضاء على هذا الوباء الخطير .

نـزوح اليد العاملة :

١٦ - يلاحظ المجلس ان تزايد انماء الاقليم قد اقترن بازدياد سكان المـدـن بمعدل اسرع بكثير من معدل زيادة سكان الاقليم بوجه عام ، وان من اسباب ذلك نـزوح الريفيين الى المراكز التجارية والصناعية الهامة ؛ كما يلاحظ انتقالا مماثلا من المناطق الريفية ، واقتصادها معيشي في اساسه ، الى مناطق الزراعة التجارية ، اى الى مزارع السيغال والشاي ، وكذلك الى مناطق التعدين . ويلاحظ المجلس بالاضافة الى ذلك انه رغم عدم توفـر احصاءات كاملة عن هذه الحركة ، فقد بلغ مجموع الذين استخدموا مراكز ونقاط العبور التي اقامتها الحكومة لتسجيل العمال النازحين ، ١٧٣،٦٠٠ شخصا في عام ١٩٥٨ ؛ ولما كان مجموع الافريقيين الاجراء يبلغ ٣٣٩،٠٠٠ شخصا فان تلك الظاهرة تدل على حركة كبيرة في اليد العاملة النازحة . ويدرك المجلس ان نزوح العمال بقدر ما يخفف من ضغط السكان على الاراضي في المناطق الريفية ولا يحدث بطالة في مراكز العمل ، قد يكون مفيدا بما يؤدي اليه من توزيع السكان توزيعا افضل ، ومن تحسين مستوى معيشة السكان المعنيين . بيد انه يرى ، في الوقت ذاته ، ان ارتفاع معدل حركة العمال النازحين ، يقلل كثيرا من قيمة اليد العاملة النازحة في هذا المضمار ويخلق مشاكل متعلقة بعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المناطق القبلية وفي مراكز العمل على السواء . ويرى المجلس كما رأت اللجنة الملكية ان وجود يد عاملة نازحة من هذا النوع من شأنه ان يؤدي الى خفض الاجور والتقليل من مستوى شروط التوظيف ، وان هبوط الاجور الى مستوى لا تكفي معه لتغطية نفقات معيشة العامل ، لاتساعد على ايجاد يد عاملة مستقرة في المناطق الحضرية ، وهو شرط اساسي لخلق يد عاملة فعالة .

١٧ - ويلاحظ المجلس مع التقدير ان حكومة تنغانيقا قد اضطلعت باجراء عدد من الدراسات المتعلقة بمشاكل نزوح اليد العاملة والشروط اللازمة لاستقرارها . بيد ان النتائج المختلفة التي ينطوى عليها نزوح اليد العاملة على نطاق واسع من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ومن مناطق الزراعة المعيشية الى مناطق المزارع الكبيرة ، هي عناصر هامة يجب اخذها بعين الاعتبار في اى برنامج للانماء المتوازن . ولهذا يـرى المجلس ان من الضرورة بـمكان الحصول على معلومات اشمل وأدق من المعلومات المتوفرة حاليا بالنسبة الى تنغانيقا ، وذلك فيما يتعلق بطبيعة مثل هذه التنقلات في اليد العاملة ومدائها ، وتأثيرها في الزراعة وفي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام . ويرى ايضا ان المضار التي كثيرا ما ترافق نزوح اليد العاملة - كعدم استقرار التوظيف ، وانخفاض الانتاجية ، وعدم كفاية الاجور ، فضلا عن تأثيرها السيء في الزراعة الافريقية وفي حياة الافريقيين العائلية - تؤكد الحاجة الى اجراء دراسة مفصلة عن مشاكل نـزوح

اليد العاملة في الاقليم تكون اساسا يعتمد عليه في النظر في التدابير اللازمة التي يجب اتخاذها لمعالجة الحالة . ويأمل المجلس ان تنتظر السلطة القائمة بالادارة في فائدة السعي للحصول على مساعدة منظمة العمل الدولية في اجراء مثل هذه الدراسة .

مستوى الاجور :

١٨- ان المجلس ، ان يرى ان الاجور النقدية وغيرها من أنواع الاجور التي تتيح للافريقيين امكانية تحسين مستوى معيشتهم هي من العوامل الرئيسية التي تشجع السكان على البحث عن عمل خارج مناطقهم القبلية ، يلاحظ رأى اللجنة الملكية ومفاده انه ، بصرف النظر عن العوامل التي تحدد الطلب على اليد العاملة والاجور التي يستطيع ارباب العمل دفعها او على استعداد لدفعها للعمال الذين يستخدمونهم ، فان الخطوة الاولى التي يجب اتخاذها لرفع اجور اليد العاملة الافريقية بصورة دائمة هي العمل على زيادة الدخل الحقيقي للمزارعين الفلاحين سواء كانوا ينتجون لاستهلاكهم الخاص او لبيع منتجاتهم في الاسواق . ويلاحظ المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان اللجنة الملكية قدرت ان زيادة الاجور زيادة ملموسة ستؤدي ، في المدى القريب ، الى زيادة نفقات اليد العاملة زيادة لا مفر من مواجهتها اما بزيادة اثمان السلع والخدمات المحلية او بزيادة الارباح ؛ وان هناك بعض الأدلة على أن معدل ارتفاع الارباح في افريقيا الشرقية خلال السنوات الماضية كان اسرع من معدل ارتفاع الاجور ؛ وبما ان الارباح هي المصدر الرئيسي للدخار المحلي المستخدم لزيادة الانماء الصناعي ، فقد تؤدي زيادة الاجور زيادة ملموسة الى اعاقه هذا التقدم الى حد ما ؛ ولكن لما كانت الحاجة الاساسية هي خلق يد عاملة افريقية مستقرة ، فان اللجنة تشجع اتباع سياسة عامة تؤدي ، في مجموعها ، الى زيادة الاجور زيادة ملموسة .

١٩- ويحييط المجلس علما ببيان البعثة الزائرة الموفدة الى افريقيا الشرقية عام ١٩٦٠ ، ومفاده انه ، رغم حدوث زيادة تدريجية ، كانت في بعض الحالات كبيرة جدا ، في الاجور منذ عام ١٩٥٧ ، فقد ظل متوسط مستوى الاجور للعمال غير المهرة في منتهى الانخفاض . ويحييط علما ، كذلك ، بالملاحظة التي ابدتها البعثة الزائرة ، ومفادها انه حدثت زيادات كبيرة في الاجور في مرفقي السيزال والشاي خلال الشهر الاول من عام ١٩٦٠ . ومع ذلك فهو يؤيد البعثة في رأيها بأن الحالة الحاضرة للأجور لاتدعو ، في كثير من وجوهها ، الى الارتياح ، كما يأمل مثلها في ان تبدى الحكومة اهتماما متواصلا بهذه المشكلة .

الصحة : _____ :

٢٠ - والمجلس ، ان يرى ان صحة السكان وثيقة الارتباط بمستوى معيشتهم - - - - -
وانتاجيتهم ، يلاحظ بشيء من القلق ورغم عدم توفر احصاءات مفصلة عن السكان ، ان الافريقيين
يتسمون على ما يبدو بارتفاع نسبة الوفيات وانخفاض معدل الاعمار بينهم . ويلاحظ رأى
منظمة الصحة العالمية بأن قلة الموارد وان كانت قد اعادت الى حد ما التوسع الذي صمم
في الاصل في خطة السنوات الخمس للانماء ، فقد أحرز تقدم كبير في السنوات الاخيرة في
توسيع نطاق الخدمات الصحية في الاقليم ورفع مستواها ، فزيد تدريجيا عدد المستشفيات
والمراكز الصحية والمستوصفات كما حدث زيادة بطيئة ، ولكن مطردة ، في عدد الموظفين
الطبيين والصحيين الافريقيين بما في ذلك الاطباء والمساعدون الطبيون ، والمرضى - - - - -
المجازون ، والمرضات والمفتشون الصحيون ، والمساعدون الطبيون الريفيون . على ان
المجلس يعلم ان من الضرورة بمكان مواصلة توسيع الخدمات الصحية وتحسينها ، وهو واثق من
ان السلطة القائمة بالادارة ستستمر في صرف اهتمامها الى هذه المسألة . ويؤكد المجلس
ايضا ضرورة متابعة الجهود ، ولاسيما لاعداد الطبيين والصحيين الافريقيين المؤهلين - - - - -
ويوصي بان تستمر السلطة القائمة بالادارة في تشجيع الافريقيين ذوي المؤهلات المناسبة
على متابعة دراساتهم الطبية على مستوى اعلى وذلك بالاستفادة على اكمل وجه ممكن
من المرافق المتوفرة في المنطقة لاعداد الطبيين .

٢١ - ويشير المجلس الى انه قام ، في دورته الثالثة والعشرين ، بلفت نظر السلطة
القائمة بالادارة الى التوصية التي اصدرتها منظمة الصحة العالمية بان اجدى وأوفر
الوسائل لادخال مرفق الصحة العامة في نطاق الخدمات الصحية في مرحلتها الحالية
من التقدم ، هي انشاء منطقة ارشاد نموذجية او منطقة تحسين ، في محافظة - - - - -
المحافظات ، ويفضل ان تكون في جوار احد المراكز الصحية الريفية ، حيث يحقق
التكامل بين جميع انواع الخدمات الصحية ، وتختبر احسن الوسائل لانماء هذه
الخدمات ، ويؤمن اشتراك السكان فيها ومعاذتهم لها . ومن بين نشاطات هذه
المنطقة النموذجية مكافحة الامراض السارية ، وتنفيذ بعض البرامج في شئون التغذية ،
والتثقيف الصحي والصحة البيئية في نطاق انحاء المجتمع المحلي . وان قسما كبيرا
من هذه الاعمال يتطلب بذل الوقت والجهد الشخصي اكثر من بذل المال ؛ وحالما يتم
ايجاد مثل هذه الخدمة الصحية الكاملة ، يكون من الممكن تعميم تطبيقها بحيث تشمل
في النهاية الاقليم بكامله . ويلاحظ المجلس بارتياح ان تقرير السلطة القائمة بالادارة عن
عام ١٩٥٩ يفيد انه بوشرف في عام ١٩٥٨ في تنفيذ مشروع نموذجي للتثقيف الصحي في
محافظة موشي ، وان انشاء منطقة نموذجية للتحسين الصحي على النحو الذي ورد في توصية
منظمة الصحة العالمية هو الآن موضع دراسة مفصلة .

٢٥- ويرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى جاء فيه ان المشروع السباعي الجديد للتعليم يؤكد بصفة خاصة انهاء مختلف مستويات التعليم بعدد الابتدائي ، وذلك بالنظر الى الحاجة الملحة الى اعداد اكبر عدد ممكن من الافريقيين لملء المناصب العالية في المستقبل القريب ، سواء في الادارة العامة او خارجها . ويأمل المجلس ، في الوقت ذاته ، ألا يؤثر هذا الاتجاه الجديد تأثيرا سيئا في نمو التعليم الابتدائي في الاقليم .

٢٦- ويلاحظ المجلس بارتياح التقدم الكبير الذى احرز في انماء المدارس الحرفية الرسمية في ايفوندا وموشي ، وفي انشاء المعهد التقني في دارالسلام . وهو يرى ان اعداد ارباب الحرف والفنيين المهرة امر ضرورى لتوفير اليد العاملة الماهرة اللازمة لانماء الاقليم .

انهاء المجتمع المحلي :

٢٧- ويؤيد المجلس رأى مستشار منظمة الاغذية والزراعة بأن انهاء المجتمع المحلي ، المبني على فكرة مثالية هي الاعتماد الذاتي ، طريقة ايجابية لحل مشاكل الانماء في تنغانيقا ، بينما الخطط الانمائية التي تضطلع الحكومة بتنفيذها بكاملها ، قد تتسم في كثير من الاحيان بطابع الولاية الابوية . ويؤيد المجلس ايضا رأى البعثة الزائرة الموفدة الى افريقيا الشرقية ، عام ١٩٦٠ ، ومفاده انه ينبغي بذل جهود كبيرة لتوجيه الحماس السياسي الحالي نحو تأييد برنامج موحد ديني لانهاء المجتمع المحلي .

٢٨- ويشني المجلس على الجهود التي بذلت حتى الآن في الاقليم في ميدان انهاء المجتمع المحلي . ويعترف بأن هذه الجهود كانت متواضعة حتى الآن ، ولكنها أتاحت اكتساب خبرة مفيدة في وضع الأساليب الفنية الملائمة للاقليم . وهو يوافق على رأى الذى أبداه مستشار منظمة الاغذية والزراعة الذى يرى ان من أهم المصاعب ، في هذا المضمار ، مشكلة جعل انهاء المجتمع المحلي خدمة ثابتة مقبولة بوجه عام . فموظفو الادارات القائمة يرون انهم ، في معالجتهم لمشكلة الانماء ، انما يمارسون في الواقع اعمال انهاء المجتمع المحلي ؛ وهذا التباين في الآراء يعرقل القيام بعمل فعال ، كما يحول ايضا دون تمتع هذه الخدمة بالاعتبار اللائق ، وبالتالي يؤدي الى عرقلة استخدام الاختصاصيين المتمتعين بما يلزم من المؤهلات والاعداد .

٢٩- ويلفت المجلس نظر الحكومة الى رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، ومفاده ان الحاجة تقتضي زيادة تنسيق الجهود . ويرى المجلس ، تحقيقا لهذه الغاية ، ان ينشأ جهاز واف بالغرض يكفل تنسيق الجهود المحلية ، حتى ولو كان من اللازم بقاء

بعض البرامج تحت سلطة مختلف الوزارات * ويود المجلس ، في هذا الصدد ، ان يشير بالاستفادة من انشاء مناطق نموذجية للتحسين الريفي على النمط الذي اقترحته منظمة الصحة العالمية (راجع النبذة (٢) أعلاه) والذي يتيح ، على ما يبدو ، الفرصة لايجاد انسب نوع من التنظيم لخدمات انهاء المجتمع المحلي للاقليم * ويقترح المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، النظر في امكان القاء قسط من مسؤولية تنفيذ برامج انهاء المجتمع المحلي على عاتق سلطات الادارة المحلية وذلك ضمن اطار برنامج انمائي يتناول الاقليم بمجموعه *

المطلب الثاني

استغلال الاراضي

امكانيات استغلال الاراضي :

٣٠ - يلاحظ المجلس ان المنتجات الزراعية ومنتجات الماشية تمثل معا اكثر من نصف مجموع الانتاج المحلي الاجمالي ، وانه رغم عدم توفر احصاءات دقيقة ، فانه يستفاد من التقديرات المتعلقة بعام ١٩٥٨ ، على ان الاراضي التي تزرع بالفعل ، هي اقل من ١٠ في المائة من مساحة اراضي الاقليم البالغة ٢١٩٣ مليون اكر ، وان هناك اراض شاسعة ذات امكانيات انتاجية لكنها غير مزروعة * ويرى المجلس ان تصنيف اراضي الاقليم حسب امكانيات استغلالها يساعد على وضع الخطط لاستغلالها في المستقبل ، كما يشكل ، اساسا للتخطيط الزراعي * ويدرك المجلس ان تصنيف الاراضي بهذا الشكل انما يقتضي توفير معلومات مفصلة عن عدد من العوامل منها المناخ ، والنباتات ، وأنواع التربة ، والانحدارات ، والتآكل ، واطار الفيضان ، ودرجة الرطوبة ، ونسبة الاحجار الموجودة في التربة والخ * ، كما يقتضي توفر خرائط عامة ذات مقياس كبير ، يفضل اعدادها بالتصوير الجوي ، ويعلم المجلس ان بعض المعلومات والخرائط اللازمة متوفرة بالنسبة الى بعض المناطق * وسوف يميز مثل هذا النوع من التصنيف بين : الاراضي الصالحة للزراعة مرتبة حسب مدى المعالجة اللازمة لها لتبقى صالحة للزراعة بصورة دائمة ؛ والاراضي غير الصالحة للزراعة ولكنها صالحة للرعي او لزراعة الاشجار المثمرة او للتحريج ؛ والاراضي التي لاتصلح للزراعة ولا للرعي ولا للتحريج والخ * ، بسبب بعض الخصائص الطبيعية الدائمة ، ولكنها تصلح لنمو الحيوانات البرية ولحماية مقاسم المياه وما سوى ذلك * ويود المجلس ، في هذا الصدد ، ان يلفت الانظار الى اساس مفيد جدا ، الا وهو اعتبار منسوب سقوط الأمطار الأكيد البالغ ٣٠ بوصة (٧٥٠ ملم) (ترا) والذي اقترحه اللجنة الملكية ، معيارا للتمييز بين الاراضي الصالحة للزراعة والاراضي الصالحة للرعي *

واقع استغلال الأراضي :

(١) الزراعة الأفريقية

٣١- يلاحظ المجلس ان الزراع الأفريقيين ينتجون ، على العموم ، جميع او معظم محصول الغلال والجذور والدرنيات ، والبقول والقطاني ، والموز ، والقطن ، والبن ، والفواكه ، والخضر ، بينما يقوم الزراع غير الأفريقيين بانتاج جميع محصول السيزال ، والشاي ، والبائين ، ومعظم محصول البيرشم والسكر ، وحوالي نصف محصول التبغ . ويلاحظ المجلس ان الزراعة الأفريقية ، من حيث الاساس ، تتبع الطرق التقليدية ؛ فهي منظمة على اساس الاسرة ، ولا تزال تستهدف ، في الدرجة الاولى ، انتاج المزروعات الغذائية اللازمة لاستهلاك الاسرة . ويتألف متوسط حجم الاسرة ، على ما يبدو ، من ثلاثة الى اربعة اشخاص ، ومتوسط مساحة الوحدات الزراعية من اكر واحد الى خمسة اكرات ، وذلك في المناطق التي تناولها الاستقصاء في التعداد العيني الذي أجرى للزراعة الأفريقية في عام ١٩٥٠ . والقاعدة السائدة هي الزراعة المختلطة ، ويمارس الزراع ، بوجه عام ، الزراعة المتنقلة ، لاعادة خصوبة التربة التي انهكتها الزراعة المتواصلة عدة سنوات ، مع العلم بأن الفترة التي تسبق استراحة الارض تتفاوت بحسب حالة التربة . وتربية الحيوانات ، على العموم ، غير متكاملة مع الزراعة ، وانما ترعى الماشية في الاراضي البور او في الاراضي المستريحة . ولدى كثير من الأسر ماشية يتألف اكثرها من البقر والخراف والماعز ويبلغ فيها عدد رؤوس البقر اربعة او خمسة في المتوسط أما الخراف والماعز فمتوسط عددها اقل . ولكن ثمة مناطق لا تقتنى فيها الماشية بتاتاً او يقتنى عدد قليل منها .

٣٢- ويلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة عام ١٩٥٩ ومفاده ان الاغلبية العظمى من المزارعين الأفريقيين لا يزالون ، في معظم انحاء الاقليم ، يمارسون أشكالاً بدائية من الزراعة يستخدمون فيها ادوات يدوية بدائية ، وينتجون محاصيل لا تتجاوز مستوى حاجتهم المعيشية او تتجاوز هذا المستوى بقليل . ولكنها ذكرت ان هذا الوضع اخذ يتغير ببطء في كثير من المناطق ، وبمعدل اسرع في مناطق اخرى ، كما يتضح ذلك من زيادة حجم المنتجات الزراعية المعدة للتصدير ؛ فالفلاح الأفريقي يتوق الى مستوى معيشة ارفع وتعليم أفضل وخدمات طبية محسنة ، وقد بدأ يدرك انه لا يستطيع الحصول على هذه التحسينات التي يريدها الا اذا زاد المنتجات الزراعية ومفتجات الماشية التي يخصصها للبيع .

(٢) الزراعة الكبيرة

٣٣- يلاحظ المجلس ان الزراعة غير الافريقية منظمة ، في الدرجة الاولى ، على اساس الملكيات والمزارع الكبيرة ، وهي تعتمد ، بوجه عام ، على رأسمال كبير وعلى يد عاملة أجيرة . وتدل التقديرات المأخوذة من تعداد الزراعة غير الافريقية الذي أجري في عام ١٩٥٨ ، على ان حوالي ٢٦ مليون من الأكرات هي في ايدي المزارعين غير الافريقين . وشمل الاستقصاء ٨٩٨ حيازة يبلغ مجموع مساحتها ٢٠١٤٧٠٠٠٠ اكر منها ١٠٤٧٤٠٠٠٠ اكر تمثل حيازات مؤجرة ، ومنها ٤٥٠٠٠٠٠ اكر تمثل ١٧٨ حيازة هي ملك مسجل ، ومنها ٤٣٠٠٠٠ اكر تمثل ٢٧ حيازة هي ملك غير مسجل ؛ ولم يذكر شكل النظام العقاري بالنسبة الى ٢٨ حيازة يبلغ مجموع مساحتها ١٨٠٠٠٠٠ اكر . وثالث هذه الحيازات تقل مساحة كل منها عن ٥٠٠ اكر ؛ ونصفها تقل مساحة كل منها عن ١٠٠٠ اكر ؛ ولكن الحيازات التي تبلغ مساحتها ٥٠٠٠ اكر او اكثر ليست غير مألوفة ، وهي توجد بصفة خاصة في مقاطعة تنغسا والمقاطعة الشرقية ، وتمثل اكثر من ٦٠ في المائة من مجموع المساحة . ومن مجموع المساحة الذي يبلغ ٢١٥ مليون اكر ، يزرع حوالي الثلث ، ويتألف الثلث الثاني من مراعي طبيعية ، والثلث الباقي من الاحراج او من الاراضي المستريحة أو غير المزروعة او غير القابلة للاستغلال . ويقع ٧٢ في المائة من مجموع المساحة التي تناولها التعداد في ثلاث مقاطعات هي مقاطعة تنغسا والمقاطعتان الشمالية والشرقية ، كما تضم هذه المقاطعات الثلاث ٨٧ في المائة من مساحة الاراضي المزروعة . وتتفاوت نسبة مساحة الاراضي المزروعة الى مجموع مساحة الاراضي بين حوالي ٥٠ في المائة في مقاطعة تنغسا و ٤ في المائة في المقاطعة الوسطى . وتمثل المزارع الكبيرة حوالي ٨٥ في المائة من مجموع المساحة ، يخصص للسيغال ١٠ في المائة منها على وجه التقريب .

٣٤- وقد بلغ مجموع المصروفات الانتاجية التي انفقت على الحيازات ال ٨٩٨ اكثر من مليوني جنيه استرليني بقليل في عام ١٩٥٨-١٩٥٩ ؛ وقد صرف معظمها على بناء المساكن (ولاسيما للعمال الافريقيين) ، وشراء المعدات الانتاجية ، والاعمال الانشائية كشق الطرق وأشغال الري وتحسين الاراضي وما الى ذلك . وقد بلغ متوسط المصروفات الانتاجية عن كل اكر من الاراضي المزروعة حوالي جنيهين استرلينيين و ١٦ شلن ، وبلغ المتوسط الأقصى لها ٩ جنيهات و ١٤ شلن وذلك في المرتفعات الجنوبية . ولم تتجاوز المصروفات الانتاجية المنفقة على معظم الحيازات ٥٠٠ جنيه استرليني ، بيد أن ٩ في المائة من هذه الحيازات استنفد بين ٥٠٠٠ و ١٠٠٠٠ جنيه استرليني في ١٩٥٧-١٩٥٨ . ويميل مجموع رؤوس الأموال المستثمرة في الحيازات غير الافريقية نحو الارتفاع . ويقدر أن مجموع الاستثمار الانتاجي في مرفق السيغال يبلغ على الأقل ٢٠ مليون جنيه استرليني ، وان الحد الأدنى

للاستثمار الانتاجي اللازم لمزرعة سيزال ذات مساحة تساعد على الانتاج المربح وتنتج الف طن من السيزال ، هو ٢٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني ، اى ٢٠٠ جنيه استرليني عن كل طن من الانتاج بنفقات الاستبدال الجارية * ويبدو ان تمويل الشطرا اعظم من الاستثمار الطويل الاجل اللازم لايجاد مرفق السيزال وانماه في تنغانيقا قد تم عن طريق اعادة استثمار جزء كبير من ارباح هذا المرفق ذاته * وتشمل المصروفات الاستثمارية ، بالاضافة الى ثمن الارض ونفقات اعدادها ، نفقات انشاء الطرق والسكك الحديدية ، والمعدات التي تسير عليها وغيرها من مركبات النقل ، وتوفير المياه ، واقامة مصنع للتحضير ، والمعامل ، والمساكن للعمال الافريقيين وغيرهم من المستخدمين ، والمستشفيات والمرافق الاجتماعية الاخرى *

٣٥- وقد بلغ مجموع اليد العاملة المستخدمة في الحيازات غير الافريقية ١٥٥،١٥٧ عاملا اكثر منهم العظمى من الذكور * وكان حوالي نصف هذا المجموع يعمل في مقاطعة تنغوا ، ولاسيما في مزارع السيزال فيها ، بينما كان معظم الباقي يعمل في المقاطعتين الشرقيتين والشماليتين وفي مقاطعة المرتفعات الجنوبية * وكانت هذه الحيازات تستلزم ، في المتوسط ، عاملا واحدا لكل خمسة اكرات مع ان الحد الاعلى قد بلغ رجلا واحدا لكل اكر ونصف في مقاطعة المرتفعات الجنوبية ، والحد الادنى قد بلغ رجلا واحدا لكل ٨٥ اكرات في المقاطعة الجنوبية *

٣٦- وقد ذكر ان عشر مزارع سيزال يبلغ انتاجها الاجمالي ٤٦،٠٠٠ طن من السيزال والرأسمال الانتاجي الاجمالي المستثمر فيها ٧٦ مليون جنيه استرليني ، قد حققت أرباحا بلغت ٩٦ مليون جنيه استرليني خلال فترة ١٩٥١-١٩٥٦ ، ورد ثلثاها في عامي ١٩٥١ و ١٩٥٢ للذين كانت الاثمان فيهما مرتفعة ارتفاعا غير عادى * وقد بلغت هذه الارباح ٨ مليون جنيه عام ١٩٥٦ * وخصص ٢٧ في المائة من مجموع الارباح للمصروفات الانتاجية ، ودفع ٢٤ في المائة منها بشكل ضرائب ، وثلث المساهمون ٣٦ مليون جنيه ، اى ما يعادل ٣٧ في المائة منها * وتمثل الربائح والمدفوعات الاخرى التي دفعت للمساهمين خلال فترة السنوات الست ايرادا قدره ٩ في المائة من الرأسمال المستثمر * وقد بلغ الايراد ٣٨ في المائة عام ١٩٥٦ *

٣٧- ويلاحظ المجلس ان مرفق السيزال كان منذ سنوات عديدة ، المصدر الرئيسي للايرادات العامة في الاقليم ، وان الزراعة غير الافريقية لاتزال على العموم تساهم بقسط وافر من مجموع الانتاج المحلي الاجمالي * والمجلس مع ادارته ان الرأسمال الكبير الذى يتطلبه الاستغلال الزراعي الكبير غير متوفر ، عموما ، لدى المزارعين الافريقيين ، يأمل ان تتخذ حكومة تنغانيقا الخطوات اللازمة لتشجيع المزارعين الافريقيين ومساعدتهم على المشاركة في

هذا النوع من المشاريع الزراعية * ويلاحظ المجلس ، في هذا الصدد ، مع الارتياح ، الخطوات التي تتخذها شركة تنغانيقا الزراعية لمساعدة المزارعين الأفريقيين على الاضطلاع بأعمال زراعية واسعة النطاق تعتمد الى حد كبير على الآلات وذلك عن طريق مشروعها المسمى مشروع الاجارة الزراعية للمزارعين الأفريقيين *

العوامل المؤثرة في استغلال الاراضي :

٣٨- يعترف المجلس بأن عددا كبيرا من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية تؤثر في استغلال الاراضي في الاقليم * وقد تناول الباب الاول من التقرير بالبحث بعض هذه العوامل من حيث علاقتها بالسكان الذين يستغلون الاراضي * ويبحث البابين الأخير من التقرير ، بشيء من التفصيل ، احد هذه العوامل ، ألا وهو النظام العقارى ، الذى ينطوى على كثير من الآثار الاجتماعية والاقتصادية * ويبحث المجلس فيما يلي عددا من العوامل الاخرى ، ولاسيما العوامل الطبيعية والاقتصادية والتقنية *

الأثمان :

٣٩- يدرك المجلس ان التقلبات التي تطرأ على المستوى العام للأثمان العالمية فضلا عن أثمان السلع الفردية تؤثر تأثيرا كبيرا في الدخل الزراعي وبالتالي في استغلال الاراضي * واذ يعترف المجلس بأن كل مزارع لوحده او حتى كل اقليم من الاقاليم المنتجة لوحده لا يستطيع ان يفعل شيئا للتأثير في مستوى أثمان المنتجات الزراعية في الاسواق العالمية ، يلاحظ التدابير المتخذة في الاقليم لتخفيف تأثر الزراعة الافريقية بتقلبات أثمان بعض المنتجات الزراعية وذلك عن طريق انشاء صناديق لتثبيت الأثمان ، ويأمل ان تؤدى الدراسة التي تجرى الآن ، على الصعيد الدولي ، عن الآثار السيئة التي يؤدى اليها انخفاض أثمان الصادرات في انماء الاقليم ذات الاقتصاد القليل النمو ، الى ايجاد وسيلة ما لتأمين المزيد من الاستقرار في أثمان المنتجات الزراعية *

المناخ :

٤٠- ان المجلس ، اذ يعترف بما لهطول الامطار من اهمية عظيمة في تحديد الدخل الزراعي بسبب أثره في الغلة الزراعية في تنغانيقا ، يلاحظ ويؤيد نظام تصنيف الاراضي الذى اعتمدته اللجنة الملكية والمبني على منسوب هطول الامطار الذى يمكن التعويل عليه في مختلف اجزاء الاقليم * ويرى ان اعتماد نظام لتصنيف الاراضي مبني على هذا العامل وعلى غيره من العوامل الهامة الاخرى يساعد على تخطيط استغلال الاراضي

وفيجو في ارشاد الزراع فيما يتعلق بكيفية ادارة مزارعهم * ويلاحظ المجلس ايضا ان اللجنة الملكية ، باتخاذها عامل هطول الامطار الاكيد بنسبة ٣٠ بوصة اساسا للتصنيف ، قد رأت انه توجد في تنغانيقا منطقة ذات امكانيات انتاجية كبيرة تمتد من أعلى بحيرة نياسا ومن ثم في الاتجاه الشمالي الشرقي الى جوار موروغورو، وتشتمل على وادي كيلومبيرو وبعض اجزاء هضبة المرتفعات الجنوبية * ويشني المجلس على الجهود التي تبذلها الآن السلطة القائمة بالادارة بالتشاور مع منظمة الاغذية والزراعة لاستقصاء مدى الامكانيات الانمائية لوادي روفيجو وكيلومبيرو اللذين يشكلان جزءا من هذه المنطقة *

التربة :

٤١ - يلاحظ المجلس بيان اللجنة الملكية (١٩٥٣-١٩٥٥) ومفاده ان الفقر النسبي للتربة في افريقيا الشرقية ، والافتقار النسبي الى المعلومات المتعلقة بها ، قد عملا كلاهما على الحد من فعالية استغلال الاراضي ، وانه يجب عمل الكثير قبل أن يتسنى ايجاد الوسائل التي يمكن زراعتها بها على افضل وجه ممكن * ويرى المجلس انه لا بد لاستغلال الاراضي على وجه فعال من اتباع نظم لاستغلال التربة تسمح بزراعة الاراضي بصورة دائمة ؛ وهو يعرب عن امله في ان تواصل السلطة القائمة بالادارة استقصاءاتها لنظم الزراعة بأقصى نشاط ممكن ولا سيما لازالة الحاجة الى الزراعة المتنقلة *

كثافة السكان :

٤٢ - يلاحظ المجلس بيان اللجنة الملكية ومفاده ان اكتظاظ المناطق الخصبة بالسكان يمثل ، بشكل بارز ، احد الاسباب الاساسية للفقر الموجود في افريقيا الشرقية ، وهوان نسبة كبيرة جدا من السكان مازالوا يعملون في الانتاج الغذائي المعيشي ، لأن الوسائل الزراعية التي يتبعونها لاتعود الا بغلة ضئيلة جدا بالنسبة الى الوقت والجهد المبذولين، وان ضرورة القيام بأود عدد متزايد من السكان تؤدي الى خفض حجم الحيازات المستغلة الى مساحات غير اقتصادية * ويلاحظ المجلس كذلك انه يستدل من التعداد العيني الذي أجري عام ١٩٥٠ للزراعة الافريقية على ان المساحة المزروعة في الحيازات التي يتعيش منها ثلاثة أشخاص أو أكثر من السكان قد تنخفض في بعض المناطق الى حد الاكـر الواحد ، ولكنه يدرك أن المساحة المزروعة ليست بالضرورة مقياسا صحيحا لحجم الاستغلال الزراعي * ويوصي المجلس باجراء سلسلة من الدراسات عن آساليب الاستغلال الزراعي في الوحدات الزراعية الافريقية في مختلف محافظات الاقليم ، وذلك لتحديد احسن اشكال التنظيم ، بما في ذلك الحجم ، الملائمة لكل نوع من أنواع الزراعة ، ولتكون اساسا يعتمد عليه موظفو الارشاد في اسداء المشورة الى المزارعين الافريقيين ويبنى عليه تخطيط الوحدات الزراعية العائلية في بعض المناطق الجديدة *

٤٣- ويقتراح المجلس ، حيثما تكون الظروف ملائمة للاستغلال الزراعي الكبير ، ولا يكون من المربح انشاء الوحدات الزراعية الصغيرة ، ان ينظر في أمر تنظيم الانتاج على اساس تعاوني ، او على نمط مشروع الجزيرة في السودان ، او على غرار ما يدعى بنظام زراعة قصب السكر في جزر الهند الغربية . ويلاحظ المجلس بارتياح ، في هذا الصدد ، الاقتراحات المقدمة بشأن اتباع هذه المبادئ في تنظيم انتاج قصب السكر في وادي كيلومبيرو .

النقل وطرق المواصلات :

٤٤- يلاحظ المجلس بيان اللجنة الملكية بأنه رغم محاذاة الخط الحديدي المركزي للطرف الشمالي الأقصى من وادي كيلومبيرو ، فليس ثمة خط حديدي يصل الى اية من المناطق المضمون هطول الامطار فيها بكميات كافية فيما عدا المناطق القريبة من الساحل ، وان هذه المناطق الغنية بالامكانيات تعتمد على طرق طويلة ضيقة بعضها غير صالح للاستعمال في جميع الظروف الجوية . ويلاحظ المجلس بارتياح مد القسم الاول من خط حديدي يتفرع من الخط المركزي ويمتد الى داخل وادي كيلومبيرو ويصل في النهاية الى المرتفعات الجنوبية . ويلاحظ المجلس ايضا بارتياح ان المجلس التشريعي قد وافق على الخطط المتعلقة بمد خط حديدي يربط الخط الحديدي المركزي بخط تنغا ، وان الاعمال الانشائية ستبدأ في المستقبل القريب .

٤٥- ويدرك المجلس ان مصروفات باهظة قد عقدت لانماء شبكة الطرق في الاقليم ، ولا سيما الطرق الرئيسية ، ولكنه يدرك أنه مازال من الواجب عمل الكثير لوصل بعض المناطق ذات الامكانيات الانتاجية الكبيرة بالطرق بتكاليف زهيدة . ولهذا فهو يلاحظ بارتياح بيان حاكم تنغانيقا ومفاده انه سيوجه المزيد من الاهتمام ، في المستقبل ، الى انشاء الطرق الفرعية الموصلة الى هذه المناطق .

الري وضبط الفيضانات :

٤٦- والمجلس ، اذ يدرك ان السلطة القائمة بالادارة قد ابدت في السنوات الأخيرة كثيرا من الاهتمام بمشاكل الري وضبط الفيضانات لتخفيف ضغط السكان في المناطق المرتفعة المكتظة بالسكان ، وذلك بتوفير الاراضي في احواض الانهار وغيرها من المناطق المنخفضة ، عن طريق الري وضبط الفيضان في هذه المناطق ، يود ان يثني على هذه السلطة القائمة بالادارة لاعمال الري وضبط الفيضان التي اضطلعت بها الى الآن ، ويأمل ان تتمكن الادارة من متابعة تنفيذ هذه الاعمال الهامة .

٤٧- ويلاحظ المجلس ، بوجه خاص مع الارتياح ، الدراسات الاستقصائية التي تجرى في احواض انهار بانغاني وروفو وروفيجي بمساعدة خبراء اوفدتهم منظمة الاغذية والزراعة .

ويلاحظ المجلس ، بالإضافة الى ذلك ، ان الدراسات التي تناولت شبكة نهر روفيجي قد دلت على انه يمكن ، عن طريق مشاريع الري ومكافحة الفيضان ، استصلاح مساحات واسعة من سهول بوهورو ، الواقعة في الحوض الاعلى لنهر روفيجي ، وفي وادي نهر كيلومبيرو . ويعلم المجلس ان مثل هذا الاستصلاح يكلف نفقات باهظة وان هناك الكثير مما يجب عمله بشأن اجراء دراسات استقصائية اخرى تربية وهيدرولوجية ، وانشاء مشاريع نموذجية ، ومزارع تجريبية وما الى ذلك . وهو وثق من ان الاقليم سيستمر في نيل المساعدة الفنية اللازمة من منظمة الأغذية والزراعة لهذه الغاية ومن الصندوق الخاص لاجراء الاستقصاءات قبل الاستثمارية وللاضطلاع بعمليات الانماء .

٤٨ - ويلاحظ المجلس ، في هذا الصدد ، بارتياح خاص ، اعلان شركة انماء المستعمرات الوصول الى اتفاق على مشروع يمول بصورة مشتركة لانشاء شركة سكر كيلومبيرو برأسمال قدره ٣,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، غايتها انتاج السكر في وادي كيلومبيرو . وهو على ثقة من ان الاستثمار على هذا النطاق الواسع سيؤدي الى تشجيع المستثمرين الآخرين على انشاء مشاريع مماثلة في هذا الوادي الذي تتوفر فيه امكانيات انتاجية كبيرة .

تعاونيات التسويق والائتمان :

٤٩ - يلاحظ المجلس ، مع الارتياح ، ذلك التقدم الكبير الذي احرزته الحركة التعاونية ، ولاسيما التعاونيات الزراعية ، في الاقليم . ويلاحظ انه كان هناك في عام ١٩٥٩ حوالي ٦١٧ تعاونية مسجلة يناهز مجموع عدد اعضائها ٣٢٥,٠٠٠ عضو ، وان قيمة المحصولات التي تتم تسويقها في تلك السنة بلغت ١١ مليون جنيه استرليني ، كان نصيب البن منها ٥٦ في المائة ، ونصيب القطن ٣٩ في المائة ، والنسبة الباقية للتبغ والغلل والميك والخضار الطازجة والاسماك . وهو يثني على السلطة القائمة بالادارة للخطوات التي اتخذتها حتى الآن لتعزيز هذه الحركة .

٥٠ - والمجلس اذ يدرك ان الحركة التعاونية يمكن ان تساهم في عملية الانماء في ميادين اخرى مساهمة لا تقل عن تلك في أهميتها ، يحث السلطة القائمة بالادارة على متابعة جهودها لتعزيز نمو حركة ائتمان تعاونية . ويلاحظ بيان اللجنة الملكية بأن التسهيلات الائتمانية المتوفرة للزراع الافريقيين ليست كافية ، كما يلاحظ رأى البعثة الزائرة بأن عدم وجود جمعيات ائتمانية ، اللهم الا عدد قليل منها يقتصر على الطائفة الاسماعيلية وحدها ، يشكل احدى نقاط الضعف الرئيسية في التنظيم التعاوني . ويؤيد المجلس رأى البعثة بأن من المفيد جدا للاقليم قيام جمعيات التسويق بتسليف المزارعين على محصول العام المقبل . ويرى المجلس أن تأسيس جمعيات تعاونية للائتمان ومصرف تعاوني مركزي يفيد كثيرا في مواجهة الطلب على الائتمان الزراعي ، وهو طلب لم يسد على الوجه الكامل حتى الآن . ويود ان يلفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى الامكانيات التي يوفرها نظام للائتمان المراقب بوصفه وسيلة نافعة لتعزيز الانماء . وهو يقترح التماس مشورة منظمة العمل الدولية ومنظمة الاغذية والزراعة بشأن انماء المرافق الائتمانية للزراع الافريقيين .

الماشية :

٥١ - يلاحظ المجلس أن مجموع ما بيع من رؤوس الماشية في الاسواق الأولية عام ١٩٥٩ كان اقل من ٣٠٠٠ رأس ، رغم ان عددها كان يناهز ٨ ملايين رأسا . والمجلس يرى ان قطاع الماشية لا يزال متخلفا عن القيام بالدور الهام الذي ينبغي له القيام به في الاقتصاد النقدي للاقليم ؛ ويقترح ، بناء على ذلك ، ان تتابع السلطة القائمة بالادارة دراسة هذه المشكلة التي تعتبر ذات اهمية كبيرة بالنسبة الى مستقبل الاقليم .

خدمات الارشاد :

٥٢ - يلاحظ المجلس مع التقدير التدابير المتخذة لاعادة تنظيم خدمات الارشاد المتعلقة بالزراعة وتربية الماشية وتعميمها . ويرى انه يجب ان يعتمد تحسين اساليب الزراعة الافريقية وتربية الحيوانات الداجنة ، الى حد بعيد ، على مرافق ارشادية افريقية جيدة التنظيم ومزودة بعدد كاف من الموظفين . وهو يعترف بأن اعداد الموظفين الافريقيين هو امر ذو اهمية كبرى ، وانه يتوقف على مدى توفر المرشحين المتمتعين بالمؤهلات المناسبة لهذا الاعداد ، وأن هذا يتوقف بدوره على عدد التلاميذ الذين ينهون الدراسة الثانوية . ويؤيد المجلس رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ بضرورة زيادة اعمال الارشاد ، ويلاحظ بشيء من القلق رأى البعثة بأن ضيق نطاق هذه الاعمال في الوقت الحاضر سببه الافتقار الى الاموال اللازمة . والمجلس مقتنع بأن ذلك يرجع ايضا الى الافتقار الى المرشحين ذوي المؤهلات المناسبة لاعدادهم في اساليب الارشاد وطرقه . والمجلس واثق من أن السلطة القائمة بالادارة ستبذل جهدها لزيادة عدد المرشحين الذين يمكن توفيرهم لهذه الخدمات الحيوية .

المطالب الثالث

النظام العقاري : تشريعه وسياسته

النظام العقاري التقليدي :

٥٣ - يحيط المجلس علما ببياني اللجنة الملكية ومستشار منظمة الاغذية والزراعة ومفادهما ان النظام العقاري التقليدي قد نشأت في تنغانيقا وفقا لظروف استغلال الاراضي وتنظيم المجتمع، اذ ان الرعي الارتحالي هو النظام السائد أصلا في المناطق الجافة وشبه الجافة والزراعة المعيشية تقوم على نظام الزراعة المتنقلة في المناطق التي تفوقها رطوبة . وشارك كل من اللجنة الملكية ومستشار السلطة القائمة بالادارة ايضا الى ان الارض لاتعتبر ملكا فرديا وانما جزءا من الاراضي القبليـة

التي لا يتمتع فيها الافراد بالحقوق الا بوصفهم اعضاء في مجتمعهم المحلي ؛ وان هذه الحقوق تخضع للقانون والعرف الاهليين وتقوم على مبادئ الانصاف ؛ وان النظام العقاري واستغلال الاراضي ليسا موضوعين اقتصاديين منعزلين عن باقي نواحي الحياة ، بل هما جزء - وجزء مهم جدا - من البيئة الاجتماعية والدينية العامة التي يعيش فيها كل من الفرد والقبيلة .

٥٤ - ويلاحظ المجلس ايضا أن اللجنة الملكية ومستشار منظمة الاغذية والزراعة يريان ان النظام العقاري التقليدي قد اكتسب ، بتأثير الظروف الحديثة ، بعض السمات التي أخذت تؤدي في بعض المناطق الى اضعاف التربة بشكل خطير ؛ وان هذا النظام يتوقف من حيث فعاليته على توفر اراض أخرى لمواجهة حاجات السكان المعيشية وحاجات ماشيتهم الى المراعي ؛ ولكن زيادة السكان في المناطق المكتظة قد أدت الى استغلال جميع الاراضي المتوفرة واصبح من الضروري تخفيض مدة استراحة الارض في نظام الزراعة المتقلدة ، مما أدى الى اضعاف التربة بالتدريج . وقد أدى تركيب الاقتصاد النقدي فوق الاقتصاد المعيشي التقليدي الى التوسع في زراعة المزروعات التجارية بغير تخطيط زراعي يعتد به ؛ ونجم عن تزايد الضغط على الاراضي تأكيد الافراد لحقوقهم الخاصة في مواجهة حقوق جيرانهم او حقوق المجتمع المحلي ، كما نجم عنه في الوقت ذاته اشتداد روح العصبية القبلية أو العشائرية .

٥٥ - ويلاحظ المجلس ان اللجنة قد اقترحت حلاً بديلاً لمسألتها النظام العقاري التقليدي وسياسة الاراضي ، ورسمت الخطوط العريضة لقانون يكفل تحقيق اهداف سياستها المقترحة . وسيهدف هذا القانون الى اقرار الثقة بعدم الاخلال التحكيمي بالحقوق الحالية ، وسينص على تسجيل الملكيات الفردية في بعض المناطق المعينة ؛ وعلى اقامة علاقات حسنة بين المالك والمستأجر ، فضلاً عن قواعد للنظام العقاري تلبي الحاجات المحلية . اما البت فيما اذا كانت العقارات التي سيثبتها التسجيل ، مؤجرة او مملوكة فسيستوقف على الظروف . وسيتضمن القانون الجديد نصوصاً تستهدف الحيلولة دون المديونية المزمنة ، وتجزئة الملكيات ، وتجمع الاراضي في أيدي أفراد قلائل بصورة غير منتجة بما فيه ضرر لمن لا أرض لهم ، كما تقضي بفرض الرقابة الحكومية على نقل ملكية الأراضي بين افراد ينتمون الى اعراق مختلفة ، ويتأسس لجان عقارية محلية .

٥٦ - ويلاحظ المجلس ان حكومة تنغانيقا والسلطة القائمة بالادارة قد قبلتا هذه التوصيات من حيث المبدأ ، وعلى أساسها عمدت حكومة تنغانيقا الى وضع اقتراحات بقانون يقضي بايجاد نظام للملكية التامة ؛ ويشجع الانتقال من النظام العقاري الافريقي التقليدي الى نظام الملكية التامة في بعض المناطق المناسبة ؛ ويتحدد شروط استحقاق الملكية والحقوق والالتزامات المرتبطة بها ؛ وبانشاء لجان عقارية محلية ؛ ويتوسيع نظام تسجيل الحقوق .

العقارية ومعاملات نقلها . وقد اكدت حكومة تنغانيقا انه ليس في نيتها ادخال هــــــ
التغييرات في اية منطقة لا تجد فيها تأييدا من الافريقيين . ويعتبر المجلس من الالهيمية
بمكان ، لدى وضع سياسة خاصة بالنظام العقارى ، ان يؤخذ بعين الاعتبار تأثير هذه السياسة
في ظروف معيشة السكان وظروف عملهم ، وضرورة تفهم السكان المعنيين لفائدة هــــــ
التدابير وقبولهم لها .

٥٧ - ويلاحظ المجلس ان البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ قد افادت في تقريرها ان اقتراحات الحكومة قد احيلت الى المجلس التشريعي ، الا انها لم تناقش بعد رسميا في هذه الهيئة .
ويعلم المجلس ان السيد بيزيري كان قد اشار على الحكومة آنذاك ان تسير ببطء وحذر في معالجة هذه القضية الحساسة ، قضية اصلاح النظام العقاري ، وان الحكومة قررت ، بناء على ذلك ، وبموافقة قادة الرأي الافريقيين ، ارجاء متابعة البحث في هذه الاقتراحات الى ما بعد تشكيل حكومة مسؤولة . ويؤيد المجلس رأى البعثة الزائرة والسلطة القائمة بالادارة في حكمة هذا الحل وفي أن احداث اية تغييرات في النظام العقاري الافريقي يجب ان يحظى بتأييد السكان اذا اريد له النجاح . بيد ان المجلس يأمل ان يتسنى استئناف دراسة هذا الموضوع في المستقبل القريب ، لان اصلاح النظام العقاري الافريقي هو شرط لازم لزيادة الانماء الاقتصادي في الاقليم . وان المجلس لعل ثقة من ان الحكومة التتخانية الجديدة المسؤولة التي ستتولى الحكم بعد الانتخابات العامة التي ستجرى في غضون هذه السنة ، ستتمكن من الحصول على تأييد وقبول السكان الافريقيين للاصلاحات الضرورية ، وهو يأمل ان يتسنى عندئذ اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مثل هذه الاصلاحات .

التصرف في الاراضي :

٥٨ - يلاحظ المجلس ان المساحة السنوية الصافية للاراضي التي يتصرف فيها لصالح السكان غير الافريقيين على اساس اجارات طويلة الاجل لأغراض الزراعة ورعي الماشية ، قد هبطت بالتدريج منذ عام ١٩٥٦ وان المساحة الصافية للاراضي المتصرف فيها عام ١٩٥٩ ، والبالغة ١٩،٨٨٦ اكرا ، هي اقل مساحة تصرف فيها منذ عام ١٩٤٦ . ويكرر المجلس توصيته السابقة التي اعرب فيها عن ثقته في ان السلطة القائمة بالادارة ستواصل اتباع سياسة الحذر فيما يتعلق بمسألة التصرف في الاراضي سواء بالنسبة الى مساحات الاراضي المتصرف فيها او بالنسبة الى شروط التصرف . ويرى المجلس انه ينبغي الا يتصرف في الاراضي الا اذا كان ذلك لمصلحة الاقليم وسكانه . وان المجلس لوائح من ان سياسة السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالتصرف في الاراضي ستظل مطابقة للاحكام الواردة في اتفاق الوصاية فيما يتصل

بهذا الموضوع ، وانه اذا تم التصرف في أرض ما منحت الاسر المتضررة من هذا التصرف التعويضات اللازمة . ويلاحظ المجلس باهتمام كبير اقتراحات حكومة تنغانيا بالاستعاضة عن النظام العقاري التقليدي ، في بعض المناطق وفي بعض الظروف ، بنظام الملكية الفردية .

الفرع الثالث

نشر المعلومات عن الامم المتحدة وعن نظام الوصاية الدولي في الاقاليم المشمولة بالوصاية

٥٩ - قام الامين العام ، وفقا لقرار مجلس الوصاية رقم ٣٦ (الدورة ٣) المتخذ في ٨ تموز (يولييه) ١٩٤٨ ، ولقرار الجمعية العامة رقم ٧٥٤ (الدورة ٨) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ، برفع تقرير دوري^(١) الى المجلس في دورته السادسة والعشرين يتعلق بالخطوات المتخذة لتزويد سكان الاقاليم المشمولة بالوصاية بالمعلومات اللازمة عن اهداف الامم المتحدة ونشاطاتها ، كما يتعلق بوسائل نشر هذه المعلومات التي اقرها لهذه الغاية .

٦٠ - وقد تضمن هذا التقرير ، المرفوع عن الفترة الممتدة من ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ الى ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، تفصيلات عن توزيع الوثائق الرسمية للامم المتحدة والمواد الاعلامية الاخرى المعدة والمختارة لاستخدامها في الاقاليم المشمولة بالوصاية . وقد ارسلت خلال هذه الفترة ٦٣٣ نسخة من الوثائق الرسمية للامم المتحدة الى الموظفين وغيرهم في الاقاليم المشمولة بالوصاية . كما ارسلت ١٦٨٠٠ نسخة من ٢٧ وثيقة مختلفة لمواد اعلامية اخرى باللغات الانكليزية والفرنسية والعربية الى ١١١ شخصا . وارسلت الامانة العامة ، خلال الفترة ذاتها ، المحاضر الرسمية لجلسات اللجنة الرابعة ومجلس الوصاية وبعض المواد الاعلامية الاخرى ، الى حوالي ٢٠٢ شخصا بناء على طلبهم . كما ارسلت ' مجلة الامم المتحدة ' التي تتضمن احداث المعلومات عن اعمال مجلس الوصاية وآخر التقارير عن سير نظام الوصاية الدولي ، الى ١٦٨ مشتركا في الاقاليم المشمولة بالوصاية ، تسعون منهم يدعون الاشتراكات وثمانية وسبعون ترسل اليهم مجانا . اما البيانات الصحفية للامم المتحدة والصور الفوتوغرافية الخاصة بالصحف والمجلات فقد جرى توزيعها اما مباشرة او عن طريق موظفي المكاتب الصحفية في الاقاليم المشمولة بالوصاية . وتضمن التقرير ايضا بيانا يتعلق بنشر المعلومات في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية . وتم ، بمناسبة الاستفتاء الذي جرى باشراف الامم المتحدة بين ١٠ تشرين الاول

(١) م و / ١٥٣٣

(أكتوبر) و ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ في الجزء الشمالي من إقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت إدارة المملكة المتحدة ، إرسال ارسالية خاصة الى هذا الاقليم مؤلفة من ١٤٧٠٠ نسخة من ٢٢ نشرة من نشرات الأمم المتحدة .

٦١- وبحث المجلس في هذا التقرير في جلساته رقم ١٠٦٧ و ١٠٦٩ و ١١٠٤ ، واحاط علما في الجلسة الاخيرة بتقرير الامين العام .

٦٢- وقد طلبت الجمعية العامة الى الامين العام ، في قرارها رقم ١٤١٠ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، البدء باجراء مباحثات مع السلطات المعنية القائمة بالادارة لتنشأ اثناء سنة ١٩٦٠ ، في بعض الاقاليم الكبرى على الاقل من الاقاليم المشمولة بالوصاية كتنغانيقا ، ورواندا-اوروندي ، وغينيا الجديدة ، مراكز اعلام تابعة للأمم المتحدة تملأ مناصبها الهامة ، على وجه التفضيل ، بالسكان الاهليين للاقاليم المعنية المشمولة بالوصاية . وطلبت الى السلطات القائمة بالادارة مد يد المساعدة الى الامين العام في تنفيذ هذه التوصيات ، كما طلبت الى الامين العام ان يعد للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

٦٣- وجواباً على الاسئلة المتعلقة بتنفيذ هذا القرار قام مدير ادارة شؤون الاعلام بالنيابة باعلام المجلس ان الامين العام يقوم باجراء المشاورات ، وان نتائج هذه المشاورات ستدرج في تقريره الى الجمعية العامة .

الفرع الرابع

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء
لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

٦٤- اقرت الجمعية العامة برنامج المنح الدراسية ومنح استكمال التخصص لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية في دورتها السادسة بمقتضى قرارها رقم ٥٥٧ (الدورة ٦) المتخذ في ١٨ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٢ . وقد ثابر مجلس الوصاية ، منذ ذلك التاريخ ، على اعلام الجمعية العامة بانتظام عن تقدم هذا البرنامج .

٦٥- واحاطت الجمعية العامة علماً ، في دورتها الرابعة عشرة وفي قرارها رقم ١٤١١ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، بالتقرير الذي رفعه المجلس اليها

في تلك الدورة^(١)، وكذلك بالتقرير الدوري للأمين العام عن سير برنامج المنح الدراسية^(٢) .
 وأكدت الجمعية العامة من جديد ، في القرار ذاته ، قرارها رقم ١٢٧٧ (الدورة ١٣) المتخذ
 في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، وكررت دعوة السلطات القائمة بالادارة الى اتخاذ جميع
 التدابير اللازمة والمنفذة مع مصالح وحاجات الاقاليم المشمولة بالوصاية وشعوبها ، لتأمين انتفاع
 سكان هذه الاقاليم بالمنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء ، والى
 تقديم كل المساعدات اللازمة الى طالبي المنح الدراسية او منح استكمال التخصص ، او الحائزين
 لها ، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل اجراءات سفرهم . وطلبت الجمعية ايضا الى كافة السلطات
 القائمة بالادارة التي لم تفعل ذلك ، الاعلان على اوسع نطاق ممكن ، في الاقاليم المشمولة
 بالوصاية والموضوعة تحت ادارتها ، عن كافة عروض المنح الدراسية والتسهيلات التدريبية التي
 تقدمها الدول الاعضاء . وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ان يقدم من المساعدة
 ما يتيسر وما تلتزمه الدول الاعضاء المعنية ويلتزمه اصحاب الطلبات ؛ كما طلبت اليه ايضا ان
 يعد ، للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، تقريراً عن الانتفاع الفعلي بالمنح الدراسية
 والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لطلاب الاقاليم المشمولة بالوصاية . وطلبت
 الجمعية العامة الى مجلس الوصاية ان يقوم ، في دوراته التي يعقدها عام ١٩٥٩ ، باستئناف النظر
 في هذه المسألة وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك في دورتها الخامسة عشرة . وقررت
 الجمعية العامة ، اخيراً ، ادراج هذه المسألة بنداً مستقلاً في جدول الاعمال المؤقت
 لدورتها الخامسة عشرة .

٦٦- واستأنف مجلس الوصاية ، وفقاً لقرار الجمعية العامة الآنف الذكر ، النظر في
 هذه المسألة في جلسته رقم ٤٥٠ المعقودة في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ، اثناء
 دورته الخامسة والعشرين ، وقرر المجلس ، في الجلسة ذاتها ، ارجاء متابعة البحث الى
 دورته السادسة والعشرين عندما يعرض عليه تقرير الأمين العام عن سير هذا البرنامج .

(٣) ٦٧- ورفع الأمين العام الى المجلس في دورته السادسة والعشرين تقريره الدوري التاسع
 الذى تناول الفترة الواقعة بين ٣ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ و ٢ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ . وقد

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/٤١٠٠) ،
 الفرع الرابع من الفصل السابع .

(٢) الوثائق الرسمية لمجلس الوصاية ، الدورة الرابعة والعشرين ، المرفقات ، البند ١٤ من
 جدول الاعمال ، الوثيقة م و/١٤٦٢ .

(٣) م و/١٥٣٥ .

تضمن هذا التقرير ، بناءً على طلب الجمعية العامة في قرارها رقم ١٢٧٧ (الدورة ١٣) ، معلومات مفصلة تتعلق بالانتفاع الفعلي بالمنح الدراسية والتسهيلات التدريبية . وكانت ثلاث عشرة دولة من الدول الاعضاء قد عرضت ، خلال الفترة الواقعة بين حزيران (يونيه) ١٩٥٩ وحزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، منحا دراسية لطلاب الاقاليم المشمولة بالوصاية . وواصلت دولتان اخريان ايضا من الدول الاعضاء عرض منحها الدراسية خلال تلك السنة ، بعد ان كانتا قد توقفتا عن قبول الطلبات الجديدة بشأنها . وبلغ مجموع المنح الدراسية التي عرضتها الدول الخمس عشرة الاعضاء مجتمعة ١٤١ منحة ، كانت ثمان وتسعون منها معروضة ايضا للطلاب من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وفي شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، كان مجموع المنح المنتفع بها تسعا وخمسين منحة ، منها تسع وثلاثون ينتفع بها طلاب من الاقاليم المشمولة بالوصاية . وجرى ، بالاضافة الى ذلك ، تجديد ست واربعين منحة دراسية كانت قد منحت فيما مضى الى طلاب من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، كما منحت سبع منح دراسية اخرى انتفع بها خارج برنامج الاسم المتحدة . وهكذا فانه يتبين من المعلومات المتوفرة للأمين العام انه كان يوجد ، في فترة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ اثنتان وتسعون طالبا من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، او التي كانت مشمولة بالوصاية ، يدرسون بفضل منح دراسية قدمتها اليهم بعض الدول الاعضاء في الاسم المتحدة . وتلقى الامين العام ، خلال الفترة ذاتها ، ١٠٣ طلبات للحصول على منح دراسية احوالها الى الدول الاعضاء كما ارسل الى طالي المنح الدراسية ٢٥٣ كراسا تتضمن وصفا للمنح الدراسية المعروضة .

٦٨- وقد عرضت خمس دول اعضاء منحا دراسية جديدة بلغ مجموعها اربعا وخمسين منحة معظمها للسنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، ومن هذه المنح ، ثلاثون معروضة ايضا لطلاب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالإضافة الى ذلك ، واصلت سبع دول اعضاء عرض منحها الدراسية التي قدمتها في مواعيد مختلفة منذ عام ١٩٥٢ ، كما عرضت دولة اخرى عشر منح دراسية جديدة ، ابتداء من السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، لطلاب الاقاليم المشمولة بالوصاية ، وذلك بعد ان تم الانتفاع بعروضها السابقة . واعلم الامين العام ايضا بتأسيس « جامعة الصداقة بين الامم » في موسكو ، وفتح ابوابها للطلاب القادمين من الاقاليم المشمولة بالوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٦٩- وبالإضافة الى تقرير الامين العام ، عرضت على المجلس ، اثناء نظره في هــ هذه المسألة ، رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٦٠ وجهها الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الامين العام احتج فيها الممثل الدائم على امتناع السلطة القائمة بالادارة في تنغانيقا عن منح جواز سفر لطالب من تنغانيقا حصل في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ على منحة دراسية من الحكومة السوفياتية (١) .

(١) م و/١٥١٠ .

٧٠- ونظر المجلس ، في جلستيه رقم ١١٠١ و ١١٠٢ المنعقدتين في ٣ و ٦ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، في تقرير الأمين العام والرسالة الواردة من الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي .
واحاد المجلس علما ، في الجلسة الاخيرة ، بتقرير الأمين العام . وطلب المجلس ايضا الى الأمين العام ان يلخص للجنة التحضيرية لتتغائيقا الملاحظات التي ابداءها اعضاء المجلس بشأن الامتناع عن منح جواز سفر لطلاب حصل على منحة دراسية للدراسة في الاتحاد السوفياتي . وقد ادرجت مقررات المجلس في هذا الصدد في الفصل المتعلق بالامتناع القائمة في تتغائيقا مـــــــ
الباب الثاني (١) .

الفرع الخامس

تنقيح قائمة الاسئلة المتعلقة بالاقليم المشمولة بالوصاية

٧١- انشأت الجمعية العامة بقرارها رقم ٧٥١ (الدورة ٨) المتخذ في ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٣ ، لجنة فرعية لقائمة الاسئلة مؤلفة من ممثلي السلفادور و سوريا (الجمهورية العربية المتحدة الآن) وهايتي والهند ، لفحص قائمة الاسئلة الاساسية التي وضعها مجلس الوصاية (٢) ، ولدراسة التغييرات اللازمة لتكييف القائمة مع الامتناع الخاصة القائمة في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، ولموافاة المجلس بمقرراتها . ثم دعت الجمعية العامة مجلس الوصاية الى ان يقوم ، بالاستناد الى عمل اللجنة الفرعية ، باعداد قوائم اسئلة منفصلة تكون متلائمة مع كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية .

٧٢- وقد رفعت اللجنة الفرعية ، خلال الفترة المستعرضة ، ثلاثة تقارير بيانية هي التقرير الثامن (٣) ، والتقرير التاسع (٤) ، والتقرير العاشر (٥) .

٧٣- ويتعلق التقرير البياني الثامن بناورو . وقدمت الحكومة الاسترالية ، في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس ، بعض الملاحظات (٦) بشأن التقرير السادس (٧) الذي يتضمن قائمة

(١) انظر ادناه : الباب الثاني ، الفصل الاول .

(٢) م و / ١٠١٠ .

(٣) م و / ١٤٨٨ .

(٤) م و / ١٥٠٦ .

(٥) م و / ١٥٣٩ .

(٦) م و / ١٤٥٦ .

(٧) م و / ١٤٣٠ .

الاسئلة الخاصة التمهيدية المتعلقة بناورو * وقد درست اللجنة الفرعية هذه الملاحظات اثناء نظرها في تقريرها السادس (١) ثم اعدت تقريرها الثامن (٢) الذي يتضمن النص الأخير لقائمة الاسئلة الخاصة المتعلقة بناورو * وقد ناقش المجلس في جلسته رقم ١٠٨٥ قائمة الاسئلة الخاصة هذه واقرها بعد ان ادخل عليها بعض التعديلات في هذه الجلسة *

٧٤- وقدمت اللجنة الفرعية ايضا الى المجلس تقريرها التاسع (٣) الذي اقترحت فيه اجراء بعض التعديلات في قائمة الاسئلة الحالية لجعلها متلائمة مع الاوضاع الخاصة القائمة في رواندا-اوروندي * وقرر المجلس في جلسته رقم ١١٢٨ احوالة هذا التقرير الى الحكومة البلجيكية ، بوصفها السلطة المعنية القائمة بالادارة ، لابتداء ملاحظاتها عليه *

٧٥- وقدمت حكومة المملكة المتحدة الى المجلس ، اثناء دورته السادسة والعشرين ، بعض الملاحظات (٤) بشأن التقرير السابع الذي يتضمن قائمة الاسئلة الخاصة التمهيدية المتعلقة بتغانيقا (٥) * وقد درست اللجنة الفرعية هذه الملاحظات اثناء نظرها في التقرير السابع (٦) ، واعدت تقريرها العاشر (٧) الذي يتضمن النص النهائي لقائمة الاسئلة الخاصة المتعلقة بتغانيقا * وقد أقر المجلس في جلسته رقم ١١٢٨ قائمة الاسئلة الخاصة هذه *

٧٦- وأنهت اللجنة الفرعية لقائمة الاسئلة الى مجلس الوصاية في تقريرها الثالث (٨) ، عام ١٩٥٦ ، انه تبين لها ، اثناء دراستها لقائمة الاسئلة الأساسية ، ان التذيلات الاحصائية والجداول والمصطلحات المتعلقة بالصحة العامة والشؤون الاحصائية تحتاج الى بعض التعديل ، لا لزاما لتكييفها مع اوضاع اقاليم معينة من الاقاليم المشمولة بالوصاية وانما عموما لجعلها متفقة مع احدث طرق التصنيف وعرض البيانات * وكان من رأى اللجنة الفرعية ان اجراء دراسة عامة للمفروع المتعلقة بالاحصاءات وبالمصطلحات خارج عن نطاق عملها ، ولفتت نظر المجلس الى هذه المسألة حتى يتمكن من دراسة الاقسام الاحصائية من قائمة الاسئلة الاساسية (٩) لجعلها اكثر تشميا مع احدث الأساليب والطرق الاحصائية *

- ♦ (١) م و/ ١٤٣٥
- ♦ (٢) م و/ ١٤٨٨
- ♦ (٣) م و/ ١٥٠٦
- ♦ (٤) م و/ ١٥٢٢
- ♦ (٥) م و/ ١٤٥٩ والاضافة ١
- ♦ (٦) م و/ ١٤٥٩ والاضافة ١
- ♦ (٧) م و/ ١٥٣٩
- ♦ (٨) م و/ ١٢٦٧ ، النبذة ٥
- ♦ (٩) م و/ ١٥١٥

٧٧- وكررت اللجنة الفرعية المقررات التي انتهت اليها في تقاريرها البيانية : الخامس (١) والسادس (٢) ، والسابع (٣) ، والثامن (٤) ، والتاسع (٥) . وقرر المجلس في جلسته رقم ١٠٥٢ تعيين لجنة خاصة لقائمة الاسئلة الاساسية مهمتها دراسة تلك الاقسام والفروع المتعلقة بالاحصاءات والمصطلحات من قائمة الاسئلة الاساسية بغية جعلها اكثر تمشيا مع احدث الأساليب والطرق الاحصائية . وانتخب المجلس ، في جلسته رقم ١١١٢ ، ممثلي استراليا والهند عضوين في هذه اللجنة الخاصة وطلب اليهما ان يعدا ، بمساعدة الوكالات المتخصصة والمكتب الاحصائي بالامم المتحدة ، تقرير اللجنة النهائي لتقديمه الى المجلس في دورته السابعة والعشرين .

الفرع السادس

اعداد الملاكات الادارية الأهلية في الاقاليم المشمولة بالوصاية

٧٨- طلبت الجمعية العامة ، بقرارها رقم ١٤١٢ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، الى الامين العام ان يعد تقريرا عن مدى انتفاع السلطات القائمة بالادارة بالتسهيلات التدريبية التي تقدمها الامم المتحدة بمقتضى برامج المساعدة الفنية والادارة العامة لاعداد الملاكات الادارية وما يتصل بها من مهام من السكان الاهليين ، وان يرفعه الى مجلس الوصاية في دورته السادسة والعشرين .

٧٩- ورفع الامين العام ، تنفيذ هذا الطلب ، تقريرا (٦) ، جمع فيه كافة المعلومات الخاصة المتعلقة بالمساعدة المقدمة الى السكان الاهليين للاقاليم المشمولة بالوصاية بمقتضى مختلف برامج المساعدة الفنية للامم المتحدة .

٨- وقد اتى هذا التقرير في بابين ، تضمن الباب الاول منهما قائمة بالمنظمات التي

-
- (١) م و/١٣٨٦ ، النبذة ٦ .
 - (٢) م و/١٤٣٠ ، النبذة ٥ .
 - (٣) م و/١٤٥٩ ، النبذتان ٤ و ٦ .
 - (٤) م و/١٤٨٨ ، النبذة ٥ .
 - (٥) م و/١٥٠٦ ، النبذتان ٧ و ٨ .
 - (٦) م و/١٥١٩ .

عرضت منح استكمال التخصص للسكان الاهليين في كل اقليم من الاقاليم المشمولة بالوصاية ، والبرنامج الذي قدمت بمقتضاه هذه المنح والسنوات التي قدمت فيها ومواضيع الدراسة ومدد ها والبلدان التي تتم الدراسة فيها . ورغم ان هذا التقرير اقتصر على منح استكمال التخصص المقدمة الى السكان الاهليين دون غيرهم ، فقد اشار الى تقديم عدد من منح استكمال التخصص ، غير المنح المذكورة آنفا ، الى بعض الموظفين من غير السكان الاهليين في ادارات كثير من الاقاليم المشمولة بالوصاية . وبلغ مجموع عدد المنح الدراسية ومنح استكمال التخصص التي قدمت منذ عام ١٩٥٠ ، الى السكان الاهليين في الاقاليم المشمولة بالوصاية بموجب برامج المساعدة الفنية ، ١٥٠ منحة . وحصل على هذه المنح ٦٠ شخصا من الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية ، و ١٢ شخصا من تنغانيقا ، و ٤ أشخاص من الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، و ١٤ شخصا من التوغولند الموضوع تحت الادارة الفرنسية ، و ١٦ شخصا من غينيا الجديدة ، واثنان من ناورو ، و ١٩ شخصا من ساموا الغربية ، و ٢٣ شخصا من اقليم جزر المحيط الهادى .

٨١- وتضمن الباب الثاني من التقرير ملخصات موجزة لمشاريع المساعدة الفنية للبرنامجين العادى والموسع اللذين تم بموجبهما ايفاد الخبراء الى الاقاليم المشمولة بالوصاية وتوجيههم نحو تكريس جزء كبير من اهتمامهم لاعداد موظفين اهليين يحلون محلهم وغير ذلك من الموظفين . ورغم انه لم يكن من الممكن تحديد العدد المضبوط للموظفين الاهليين الذين جرى اعدادهم بمقتضى هذه المشاريع ، فقد رأى الامين العام ضرورة تضمين تقريره مايتوفر من مثل هذه المعلومات ويكون ذا صلة باحكام قرار الجمعية العامة رقم ١٤١٢ (الدورة ١٤) .

٨٢- وقد احاط المجلس علما ، في جلسته رقم ١٥٧٢ ، بهذا التقرير .

الفرع السابع

مستقبل اقليم راندا - اوروندى المشمول بالوصاية

٨٣- اتخذ المجلس في جلسته رقم ١١٣٤ قرارا لاحظ فيه التقدم الذى احرزته هذا الاقليم المشمول بالوصاية نحو بلوغ اهداف نظام الوصاية ، وعزم السلطة القائمة بالادارة على اجراء انتخابات عام ١٩٦١ على اساس الاقتراع العام للبالغين وتحت اشراف الامم المتحدة ، فأوصى بادراج مسألة مستقبل راندا - اوروندى بندا مستقلا في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة (١) .

(١) القرار ٢٠١٨ (الدورة ٢٦) المتخذ في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ .

الفرع الثامن

مستقبل اقليم الكاميرون المشمول بالوصاية
والموضوع تحت ادارة المملكة المتحدة

٨٤- اوصت الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة عشرة ، بقرارها رقم ١٣٥٠ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٩ ، بأن تتخذ السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء ، الخطوات اللازمة لتنظيم استفتاءين مستقلين ، تحت شرف الامم المتحدة ، في الجزئين الشمالي والجنوبي من اقليم الكاميرون الموضوع تحت ادارة المملكة المتحدة ، وذلك بغية التأكد من رغبات سكان الاقليم فيما يتعلق بمستقبلهم . فضلا عن ان الجمعية العامة اوصت بأن يجرى الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٩ ، فقد اصدرت ايضا توصيتها فيما يتعلق بالسؤالين اللذين يجب ان يطرحا في الاستفتاء وبشروط الاشتراك فيه . وطلبت الى مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء ان يرفع تقريره عن تنظيم الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم واجرائه ونتائجه الى مجلس الوصاية في وقت يكفل حالته الى الجمعية العامة للنظر فيه قبل انتهاء دورتها الرابعة عشرة . كما طلبت ايضا الى مجلس الوصاية ان يحيل الى الجمعية العامة تقرير مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء مع اية توصيات او ملاحظات يراها المجلس ضرورية . واوصت الجمعية العامة ، بالاضافة الى ذلك ، باجراء الاستفتاء في الجزء الجنوبي من الاقليم بين شهرى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ونيسان (ابريل) ١٩٦٠ ، وقررت ان تبحث الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة عشرة ، في الحلين اللذين ينبغي عرضهما في الاستفتاء وفي شروط الاشتراك فيه . واعربت ايضا عن املها في ان يسعى جميع المعنيين في الاقليم الى الوصول الى اتفاق حول هذه الأمور قبل افتتاح الدورة الرابعة عشرة .

٨٥- وبناء على هذا القرار ، نظرت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة عشرة في مسألة الاستفتاء في الجزء الجنوبي من الاقليم . وبما ان السلطة القائمة بالادارة اعلمت الجمعية العامة انه لم يتم الوصول الى اى اتفاق فيما يتعلق بالسؤالين اللذين يجب طرحهما على الاستفتاء وبشروط الاشتراك فيه ، قررت الجمعية العامة ، في قرارها رقم ١٣٥٢ (الدورة ١٤) المتخذ في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، ان تتخذ ترتيبات الاستفتاء اعتبارا من ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، وان ينتهي الاستفتاء في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٦١ . واوصت ايضا بنسـ السؤالين اللذين يجب طرحهما في الاستفتاء وبشروط الاشتراك فيه . كما اوصت ، أخيرا ، بأن تعتمد السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع حكومة الكاميرون الجنوبي ، الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق فصل ادارة الكاميرون الجنوبي عن ادارة الاتحاد النيجيرى في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ .

٨٦- وقد جرى الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، ودرس مجلس الوصاية في دورته الخاصة العاشرة ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٣٥٠ (الدورة ١٤) ، تقرير مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء^(١) . واتخذ في جلسته رقم ١٥٤٢ المعقودة في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، قرارا^(٢) احاط فيه علما بتقرير المفوض واحاله الى الجمعية العامة لدراسته .

٨٧- ودرست الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة عشرة ، تقرير مفوض الامم المتحدة لشؤون الاستفتاء . واوصت ، في قرارها رقم ١٤٧٣ (الدورة ١٤) المتخذ في ١٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، باجراء استفتاء جديد في الكاميرون الشمالي ، على ان تتخذ الترتيبات بشأنه ابتداء من ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ وان ينتهي في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٦١ . وقد قررت الجمعية العامة نص السؤالين اللذين يجب طرحهما في هذا الاستفتاء وشروط الاشتراك فيه ، واوصت بالاضافة الى ذلك بأن تتخذ دون تأخير التدابير اللازمة لتوسيع نطاق الادارة اللامركزية والعمل الفعال على تحقيق الديمقراطية في نظام الادارة المحلية . كذلك اوصت الجمعية العامة السلطة القائمة بالادارة ايضا ، بالاسراع دون تأخير في تحقيق الفصل الاداري ما بين الكاميرون الشمالي ونيجيريا وبانجاز هذه العملية عند اول تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ . وطلبت الجمعية العامة الى السلطة القائمة بالادارة أن توافي مجلس الوصاية في دورته السادسة والعشرين بتقرير عن عملية الفصل هذه ، كما طلبت الى المجلس ان يرفع تقريراً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة .

٨٨- وقام مجلس الوصاية ، وفقا لهذا القرار ، بمناقشة مستقبل الاقليم في دورته السادسة والعشرين . وقد عرض على المجلس تقريران اعدتهما السلطة القائمة بالادارة - يتعلق احدهما بفصل الكاميرون الجنوبي عن الاتحاد النيجيري^(٣) ، ويتعلق الآخر بفصل الكاميرون الشمالي عن الاتحاد النيجيري^(٤) . ونظر المجلس في هذين التقريرين اثناء نظره في التقرير السنوي المقدم عن هذا الاقليم عن عام ١٩٥٨ والمعلومات الاضافية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة^(٥)

(١) م و/١٤٦١ والاضافة ١ والتصويب ١ .

(٢) القرار ٢٠٠٧ (الدورة ١٠ - أ) .

(٣) م و/١٥٢٦ .

(٤) م و/١٥٣٠ .

(٥) م و/١٥٢٧ .

وبداً نظره هذا في الجلسة ١٠٨٥ واستمر حتى نهاية الجلسة ١٠٩٢ * واتخذ المجلس في جلسته رقم ١٠٩٤ المعقودة في ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٠ ، قراراً^(١) احوال به الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة محاضر الجلسات التي ناقش فيها خلال دورته السادسة والعشرين^(٢) مستقبل الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية * وطلب المجلس في هذا القرار الى السلطة القائمة بالادارة ان تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي ابدت والاقتراحات التي قدمت في الدورة السادسة والعشرين ، وذلك لدى انجازها عملية فصل ادارة جزئي الاقليم عن ادارة الاتحاد النيجيري في موعد لا يتجاوز تاريخ ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ ؛ وان تكفل ، بصفة خاصة ، وجود قوات للشرطة تبقى في الاقليم منذ ذلك التاريخ حتى انجاز الاستفتاءين وتكون مسؤولة بكاملها امام سلطات الاقليم * واعرب المجلس عن امله في ان تتخذ الخطوات اللازمة لتطبيق مبدأ الاقتراع العام للبالغين في سائر عمليات الانتخابات المقبلة في الاقليم * وطلب ايضاً الى السلطة القائمة بالادارة اتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتشاور مع السلطات المعنية ، لضمان اعلام سكان الاقليم ، قبل اجراء الاستفتاءين ؛ عن كافة الترتيبات الدستورية التي ينبغي اتخاذها ، في الوقت المناسب ، لتنفيذ القرارات التي سيسفران عنها * وبعد اتخاذ هذا القرار ، طلب الممثلون تضمين هذا التقرير ملخصاً موجزاً لملاحظاتهم المتعلقة به * وقد ورد هذا الملخص في الفصل الخاص باقليم الكاميرون المشمول بالوصاية والموضوع تحت الادارة البريطانية ، في الباب الثاني من هذا التقرير *

٨٩- ومثل امام المجلس في جلسته رقم ١١٢٥ ثلاثة من مقدمي العرائض كانوا قد منحوا حق الادلاء الشفوى وادلوا ببيان مشترك يتعلق بمستقبل هذا الاقليم المشمول بالوصاية * وقد قرر المجلس احواله محضر جلسته هذه^(٣) الى الجمعية العامة ، ولفت نظر الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة الى بيان مقدمي العرائض *

(١) القرار ٢٠١٣ (الدورة ٢٦) *

(٢) م/و م ١٠٨٥ - ١٠٩٤ *

(٣) م/و م ١١٢٥ *

الفرع التاسع

مستقبل اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية

٩٥- اتخذ المجلس في دورته السادسة والعشرين قرارا اوصى بموجبه بادراج مسألة مستقبل ساموا الغربية بندا مستقلا في جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة (١).

الفرع العاشر

تنقيح النظام الداخلي لمجلس الوصاية

٩١- لفت الامين العام ، في الوثيقة رقم م/و ٨/١٥٠ ، نظر المجلس الى ان البنود الاضافية رقم ألف ، وباء ، وجيم ، ودال من النظام الداخلي للمجلس المتعلقة بالاشتراك في دوراته من قبل الدول الاعضاء في مجلس الامم المتحدة الاستشارى لاقليم الصومال المشمول بالوصاية والتي ليست من اعضاء مجلس الوصاية ، لم تعد قابلة للتطبيق بعد نيل الصومال استقلاله في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ؛ هذا فضلا عن ان خروج الصومال وغيره من الاقاليم من نظام الوصاية الدولي قد يؤدي الى تطورات اخرى سيكون لها تأثيرها في النظام الداخلي للمجلس . ولهذا فمن حق المجلس ان يقر ما اذا كان يرغب الآن في تنقيح أى من احكام نظامه الداخلي سيأخذ بعين الاعتبار مثل هذه التطورات ، او انه يريد ارجاء ذلك الى موعد آخر يكون فيسبغ برنامج اعماله المقبلة قد اصبح اكثر تحديدا .

٩٢- وقد قرر المجلس في جلسته رقم ١٠٩٧ الغاء المواد الاضافية رقم ألف ، وباء ، وجيم ، ودال من نظامه الداخلي اعتبارا من ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ . واما فيما يتعلق بالمواد الاخرى من النظام الداخلي التي يمكن ان تتأثر بالقرارات المتعلقة ببرنامج اعماله المقبلة ، فقد قرر المجلس ان تقوم الامانة العامة باعداد وثيقة للعمل تتضمن التعديلات المقترحة اجراؤها في مواد النظام الداخلي الخاصة بذلك ، وذلك لبحثها المجلس في دورته الصيفية المقبلة .

(١) القرار ٢٠١٤ (الدورة ٢٦) المتخذ في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ .

الفرع الحادى عشر

تقرير مجلس الوصاية

٩٣- احاطت الجمعية العامة علما ، في قرارها رقم ١٤٠٩ (الدورة ١٤) المتخذ في ٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، بتقرير مجلس الوصاية عن اعمال دورتيه الثامنة والتاسعة الاستثنائيتين و أعمال دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين العاديتين^(١)، وأوصى بأن يأخذ مجلس الوصاية بعين الاعتبار ، في مداولاته المقبلة ، الملاحظات والاقتراحات التي ابدت اثناء مناقشة التقرير في الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة .

٩٤- وقد احاط المجلس علما ، في جلسته رقم ١٠٤٥ ، بهذا القرار .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع / ١٠٠) .

الباب الثاني

الأوضاع القائمة في الأقاليم المشمولة بالصاية

الفصل الاول

تتغانيقا

- * -

الفرع الاول

عموميات

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الارض والسكان

١- نجد وصفا لتتغانيقا وسكانها في تقرير مجلس الوصاية الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة (١) * وقد قدر عدد السكان ، في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ بـ ٩٤٠٧٧٠٠٠٠ نسمة ، منهم ٨٤٩٤٢٠٠٠٠ افريقي * اما الفئة الضئيلة نسبيا من السكان غير الافريقيين ، الذين يبلغ مجموعهم ١٣٤٠٨٠٠٠ نسمة ، فتشمل ٨٤٠٠٠٠٠ اسيوي (من هنود وباكستانيين وغواثيين) ، و ٢٣٠٣٠٠٠ عربي و ٢٣٠١٠٠٠ اوروبي * ولا يشكل السكان الاوروبيون الذين يعتبرون مستقرين بصفة دائمة في الاقليم غير نسبة ضئيلة منهم *

المطلب الثاني

عموميات

٢- نجد في التقارير السابقة لمجلس الوصاية وصفا مفصلا للطريقة التي تطورت بها تنظيمات الاقليم الدستورية بالتدرج من حكومة موظفين اساسا الى حكومة تمثيلية تتمتع بمؤسسات لا عنصرية *

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع / ٣٨٢٢) ،
الجزء الثاني ، الفصل الاول *

وكان من نتيجة هذه العملية ، اثناء آخر مرحلة من مراحلها أن أدخل عام ١٩٥٥ نظام للتمثيل القائم على تعدد العناصر في الهيئة التشريعية المركزية يتساوى بموجبه تمثيل كل جماعة من الجماعات العنصرية الرئيسية مع الاخرى بغض النظر عن كثرة عدد المنتمين اليها . وقد اوضحت السلطة القائمة بالادارة بصدد هذا النظام ، الذي كان محل انتقاد شديد في مجلس الوصاية ، انها لا تتوى جعله مظهرا دائما من مظاهر الحياة السياسية في الاقليم ، وانما هو تدبير انتقالي يهدف الى تعزيز الانسجام بين مختلف العناصر ، كما ذكرت ان اشتراك الافريقيين في كل من الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، سيزداد ، مع تقدم الاقليم ، والغاية الاخيرة هي تاليف حكومة يشعر السكان الواعون لمسؤوليتهم من كافة العناصر بالطمأنينة في ظلها .

٣- وقد ذكرت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ان هذه التطورات جارية الآن . وافادت البعثة في تقريرها انه قد اعلن ان اصلاحات دستورية اخرى هامة ستجرى في شهر ايلول (سبتمبر) وتشربن الاول (اكتوبر) من عام ١٩٦٠ ، وستتناول هذه الاصلاحات اعادة تشكيل المجلس التشريعي على اساس توسيع نطاق حق الاقتراع وتخصيص اغلبيه كبيرة من المقاعد الى الاعضاء الافريقيين المنتخبين . وجاء في اعلان أصدرته الحكومة في ٢٦ نيسان (ابريل) أنه سيعقب هذه العملية مباشرة اجراء تغييرات في السلطة التنفيذية تؤدي الى نقل المسؤولية الرئيسية عن ادارة شؤون الاقليم نقلا فعليا الى ايدي وزراء غير موظفين . وقد صرحت البعثة الزائرة ، ان انشاء حكومة مسؤولة في (تشربين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ معناه دخول تنغانيقا بالفعل المراحل النهائية التي تسبق الاستقلال .

٤- ولاحظت البعثة الزائرة ان ابرز خصائص الوضع السياسي في تنغانيقا هي توفر حسن النية في جو من السلام والانسجام . وذكرت البعثة انها لم تشاهد في اى مكان في الاقليم ما يدل على وجود توتر سياسي او خطر قائم يهدد النظام العام . ووجدت البعثة ان هناك علاقات طيبة بين ابناء مختلف العناصر ، ولاحظت ان الحالة الحاضرة في تنغانيقا تدعو الى التفاؤل وتصلح لان تكون مثالا يحتذى للمجتمعات الاخرى المتعددة العناصر .

٥- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

”يرحب المجلس بالاصلاحات الدستورية الهامة التي تجرى في تنغانيقا ويلاحظ بارتياح كبير ان الاقليم يدخل المراحل النهائية للتطور السياسي الذي يسبق الاستقلال في جو من الانسجام وحسن النية . ويشني على السلطة القائمة بالادارة وعلى زعماء وسكان تنغانيقا لمسا همتهم في تحقيق هذا الامر ويعرب عن امله في ان يرافق هذا التقدم المنظم السريع في الميدان السياسي تقدم سريع يضاهيه في الميادين الاخرى ، ولا سيما في الميدانين التعليمي والاقتصادي .“

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهها اعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

مطلب وحید

عمومیــــــــــــــــــــات

٦- قال ممثل بورما انه واثق من ان الاختلافات في الرأي التي ربما كانت لا تزال قائمة بين السلطة القائمة بالادارة وحكومة تنغانيقا والاتحاد الوطني الافريقي لتتنانيقا فيما يتعلـق باصلاحات الدستورية المقترح ادخالها ، سوف تحل ، مهما كان من شأنها ، قبل الانتخابات التي ستجرى في غضون الشهور القليلة المقبلة . بيد انه رأى ، مع ذلك ، ان الاصلاحات الدسـتورية التي اقترحتها السلطة القائمة بالادارة هي اقل بكثير مما كان ينتظره سكان الاقليم .

٧- واعرب ممثل نيوزيلندا عن اعجابه بوحدة السكان السياسية وكفاءة زعمائهم وروح السود والانسجام القائمة بين السكان وزعمائهم السياسيين من جهة ، وبين السلطة القائمة بالادارة وموظفيها من جهة ثانية .

٨- ورأى ممثل ايطاليا انه ينبغي للسلطة القائمة بالادارة ان تعمل الآن على التخفيف من حماس السكان ، وان تمنح الاولوية للدعوة الى الاقتراع العام ، واقامة حكومة كاملة المسؤولية ، ونيل الاستقلال في اقرب وقت ممكن .

٩- ولاحظ ممثل الباراغواي انه ما زالت هناك مشاكل خطيرة يعجزها الحل ، وهي سـتبقى قائمة خلال السنوات الاولى بعد الاستقلال . وقال ان حل هذه المشاكل يتطلب كثيرا من الدأب والتفحية سواء من جانب الزعماء او من جانب السكان .

١٠ - ولاحظ ممثل الصين ان الاقليم قد خطا خطوات سريعة الى الامام في جو من الانسجام والسلام وحسن النية * واعرب عن اعتقاده بان هذا التناور يرجع الى نمو هي سياسي قومي في هذا الاقليم المشمول بالوصاية ، والى ما ابدته السلطة القائمة بالادارة من تفهم وعطف *

١١- ورأى ممثل الهند ان الاصلاحات الدستورية التي ستحقق في تنغانيقا تمثل خطوة هامة نحو الحكم الذاتي ، ولكن يجب مع ذلك تقدير معدل التقدم في هذا السبيل في ضوء رغبة

الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانيا في تحقيق الاستقلال الكامل في المستقبل القريب ، وفي ضوء التقدم الجبار الذي احرز في مناطق اخرى من افريقيا ، وهو امر يدعو الى مزيد من السرعة في العمل ♦

١٢ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مطالب السكان الاهليين تفرض على السلطة القائمة بالادارة العمل بصورة عاجلة على تنفيذ عدد من التدابير اللازمة للاسراع في التقدم السياسي للاقليم ♦ وقال ان الاصلاحات التي اقترحتها السلطة القائمة بالادارة ناقصة جدا وانقضى عهد فائدتها ولا يمكن ان يعلق عليها اى امل ♦ فهي لم تأخذ بعين الاعتبار مطالب سكان تتغانيا ولا الحالة السياسية التي نشأت في هذا الاقليم المشمول بالوصاية وفي افريقيا في مجموعها ♦ وقال الممثل السوفياتي انه ، بعد ان استمع الى بيانات الممثلين العادى والخاص عن كل ما لا يزال من الواجب عمله في تتغانيا ، يتساءل عما اذا كانت السلطة القائمة بالادارة لم تدرك وجوه تقصيرها والنتائج المحزنة التي انتهت اليها سياستها الا الآن ♦ و اضاف انه يظن ان من الاصح القول ان السلطة القائمة بالادارة انما ترمي من وراء صراحتها المفاجئة هذه الى الياحيا بأنه ما زال هناك الكثير مما يجب عمله في الاقليم وانه ينبغي ، لهذا السبب ، السماح لها بابقاء نظام الوصاية هناك ♦ ولا بد من ان يقال بكل وضوح انه لن يسمح للسلطة القائمة بالادارة بتمديد ادارتها ووصايتها عشر سنوات ولا خمس سنوات بل ولا سنتين ♦ فالاستقلال الفوري هو ما يطلبه سكان الاقليم ، وعلى الامم المتحدة ، ولا سيما مجلس الوصاية مساعدة سكان تتغانيا على نيل استقلالهم دون تاخير ♦

١٣ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان الاصلاحات الدستورية المقترحة ، فيما عدا مسألة الاقتراع العام ، انما تلبي الاماني المباشرة للزعماء تتغانيا السياسيين وسكانها ، ولوان هؤلاء الزعماء بدأوا بالفعل يتطلعون الى المرحلة التالية من مراحل التطور الدستوري التي ستبحث مع وزير الدولة لشؤون المستعمرات بعد الانتخابات القادمة ♦ ووافق على ضرورة الاسراع بمعدل التقدم في كافة الميادين ، وقال ان الاحساس نفسه بضرورة التعجيل يساور الزعماء السياسيين والحكومة في تتغانيا ♦

١٤ - واعرب ممثل السلطة القائمة بالادارة عن اعتقاده بان اقامة حكومة مسؤولة في المستقبل القريب ، انما تمثل تقدما جريئا واقعيا يتمشى مع التطور السياسي السريع الذي يجرى في مناطق اخرى من افريقيا ، وتحقق رغبات الاكثرية العظمى من سكان تتغانيا ♦ وقد امكن اتخاذ هذه الخطوة الاساسية بسبب جو الوثام والسلام وحسن النية الذي يسود الاقليم وسبب حكمة الزعماء السياسيين واعتداهم ♦ و اضاف ان ما اشار اليه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من ان الصراحة في ذكر المصاعب التي تواجهها تتغانيا قد يقصد بها تبرير تأخير

سير الاقليم نحو الاستقلال لا يقوم على اى اساس * فالسلطة القائمة بالادارة هي اشد ما تكون
رغبة في تحقيق اكبر قسط ممكن من التقدم الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى قبل ان تسـنـقـل
تنغانيا ، وهي تبذل كل ما في وسعها ، بالتعاون مع سكان هذا الاقليم لتعزيز هذا التقدم *

الفرع الثانى

التقدم السياسى

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

المشاورات التي جرت مع السكان بشأن التدابير
المتخذة او المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم
الذاتى

١٥ - ان الترتيبات الدستورية النافذة حاليا كانت نتيجة للمشاورات الشعبية التي اجرتها لآخر
مرة لجنة التنظيم الدستورى عام ١٩٥١ ، ولجنة الاقتراع التابعة للمجلس التشريعى عام ١٩٥٦ * وقد لاحظ مجلس
الوصاية ، في دورته الثالثة والعشرين ، ان السلطة القائمة بالادارة تتوى ، بعد الانتهاء من
المرحلة الثانية من انتخاب المجلس التشريعى عام ١٩٥٩ ، تعيين لجنة دستورية من اعضاء
المجلس التشريعى المؤلف حديثا للنظر في امكان تحقيق اصلاحات دستورية جديدة * واعرب المجلس
عن امله في منح هذه اللجنة اوسع الاختصاصات الممكنة وتكوينها على اوسع نطاق تمثيلي ممكن *
وعلق المجلس اهمية قصوى على هذه اللجنة ان رأى ان عملها سيساهم كثيرا في تطور الاقليم تطورا
تدرجيا نحو الحكم الذاتى والاستقلال *

١٦ - وقد اعلن رسميا ، في ١٧ آذار (مارس) ١٩٥٩ تعيين اللجنة التي تقرر انشاؤها
بعد الانتخابات وتحديد اختصاصاتها * وتالفت هذه اللجنة من خمسة عشر عضوا برئاسة
شخص مستقل ، هو السير ريتشارد راماج ، وكان ثمانية منهم من اعضاء المجلس التشريعى المنتخبين
 وخمسة منهم من الاعضاء المعنيين * وقد ضمت اللجنة ستة افريقيين كان اربعة منهم من اعضاء
المجلس التشريعى المنتخبين * وقد منحت هذه اللجنة اختصاصات واسعة النطاق تتناول

دراسة تكوين المجلس التشريعي ، وعدد الدوائر الانتخابية وحدودها ، ونظام الاقتراع ، ودراسة ما اذا كان من المفيد انشاء مجلس اقليمي (او مجلس ثان) مؤلف من ممثلي المشايخ وغيرهم من ذوي الحكمة والتجربة .

١٧- وقد تمت الموافقة على توصيات اللجنة الوارد وصفها فيما يلي ، وذلك بعد أن ادخلت عليها بعض التعديلات ، وهي تشكل الاساس الذي سيقوم عليه انتخاب مجلس تشريعي جديد يتكون جديد في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ * وسينجم عن هذه التغييرات ايجاد مجلس تشريعي مؤلف من معظمه من الاعضاء المنتخبين . كذلك اعلنت السلطة القائمة بالادارة انه سيعين وزير اول من بين اعضاء المجلس التشريعي غير الموظفين ، كما وسيعاد تنظيم مجلس الوزراء بحيث يتضمن اكثرية عظمى من الوزراء غير الموظفين . وقد لاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ان هذه التغييرات ستؤدي الى نقل المسؤولية الرئيسية عن ادارة شؤون الاقليم ، فعليا ، الى ايدى حكومة تتألف من معظمها من ممثلين منتخبين . ورحبت ايضا ببيان ادلى به وزير الدولة لشؤون المستعمرات قال فيه ان سبيل تقدم تنغانيا في المستقبل العاجل هو ان تعمل على تنفيذ القرارات الدستورية المتخذة وان تعتمد ، بعد الانتهاء من الانتخابات التي ستجرى في ايلول (سبتمبر) ، وبالتشاور مع الزعماء المنتخبين ، الى دراسة التدابير التالية التي يجب اتخاذها . ولاحظت البعثة ان من المتوقع ، استنادا الى التأكيدات التي قدمها وزير الدولة (والتي يوجد وصف كامل لها في الفرع السادس ادناه) ، ان تنظر السلطة القائمة بالادارة بعين العطف في اي اقتراح يقدمه مجلس تنغانيا التشريعي فيما يتعلق بانهاء الوصاية ، وان تعمل ، بالتشاور مع ممثلي الشعب المنتخبين ، على اتخاذ الخطوات اللازمة لبلوغ هذا الهدف .

المطلب الثاني

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسيع سلطاتها

(أ) اصلاح السلطات التنفيذية

١٨- تتألف السلطة التنفيذية ، حسب تكوينها الحالي ، من الحاكم يساعده مجلس للوزراء ومجلس تنفيذي . وقد انشيء مجلس الوزراء في ١ تموز (يوليه) ١٩٥٩ ، وهو برئاسة الحاكم ، ويتألف من سبعة وزراء موظفين وخمسة وزراء غير موظفين يعينون من بين اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين . ومن هؤلاء الخمسة ، ثلاثة افريقيون وواحد اسيوي وواحد اوروبي . اما المجلس التنفيذي الذي يرأسه الحاكم ايضا ، فيتألف من اثني عشر وزيرا ومن خمسة اعضاء آخرين لا يتولون أية وظيفة من الوظائف العامة ، ويعينهم الحاكم .

١٩- وكان المجلس التنفيذي ، قبل انشاء مجلس الوزراء ، الهيئة الرئيسية التي تسـاعد الحاكم ؛ وكان الحاكم ، بوصفه رئيسا للسلطة التنفيذية ، يعمل بالتشاور مع المجلس التنفيذي وفي كثير من الشؤون بموافقته . وقد انتقلت هذه المهام الآن الى مجلس الوزراء . ومع ذلك فقد ابقى المجلس التنفيذي مؤقتا وذلك لاسداء المشورة الى الحاكم في ممارسة حق العفو عن احكام الاعداء ، ثم بوصف هذا المجلس هيئة تابعة لمجلس الوزراء ، لارشاد الحاكم في مسائل السياسة العامة .

٢٠- وكافة الوزراء ، الموظفون منهم وغير الموظفين على السواء ، اعضاء في المجلس التشريعي حيث يعمل عليهم في دعم سياسة الحكومة ، ولو ان جميع الوزراء غير الموظفين هم ، في الواقع ، من انصار حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتغانيقا . ولأحظت البعثة الزائرة ، في معرض تعليقها على هذا الوضع ، ان الوزراء غير الموظفين يتمتعون ، على ما يبدو ، بحرية كبيرة في تسيير الادارة التي يشرفون عليها ، وانهم قد تمكنوا من التأثير على السياسة الحكومية العامة الى درجة استطاعوا معها تأييد تلك السياسة دون ان يحرج موقفهم بسبب ارتباطاتهم السياسية .

٢١- ولقد اعترف ، منذ البداية بأن الحالة المبينة اعلاه ، حالة انتقالية تبقى ريثما يتـم اصلاح المقرر للمجلس التشريعي (انظر ادناه) . وافادت البعثة الزائرة في تقريرها انه وردت في اعلان اذيع على المجلس التشريعي في ٢٦ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ ان التعديلات التالية ستجرى في السلطة التنفيذية اعتبارا من ١ تشرين الاول (اكتوبر) : (١) ينشأ منصب وزير اول يجمع بين وظيفتي المستشار الاول للحاكم ومدير اعمال الحكومة في المجلس التشريعي ؛ (٢) يلغى منصب الامين الاول ويعيين نائب للحاكم يتولى رئاسة الخدمة المدنية ؛ (٣) يعاد تشكيل مجلس الوزراء بحيث يتألف من الحاكم (رئيسا) ، ومن نائب الحاكم وعشرة وزراء غير موظفين ووزيرين موظفين (هما النائب العام ووزير الاعلام) ؛ (٤) يعين وزير داخلية غير موظف تشمل اختصاصاته الشرطة ، والسجون ، والهجرة ، مع بقاء سلطة استخدام قوات الشرطة والاشراف عليها في يد الحاكم ؛ (٥) يلغى المجلس التنفيذي ولا يعود له وجود .

٢٢- ذكرت البعثة الزائرة ان نظام الحكم الجديد يشكل تقدما دستوريا كبيرا ويمثل ، في الواقع ، قسطا كبيرا من الحكم الذاتي الداخلي . ولكنها لاحظت ، مع ذلك ، ان هذه الاصلاحات لا تمثل المرحلة الاخيرة قبل الحكم الذاتي والاستقلال ، وهي مرحلة لا يتم بلوغها الا متى توقف الحاكم والاعضاء الموظفون في مجلس الوزراء عن الاشتراك في مداولات المجلس ، وكان هناك رئيس وزراء يرأس وزارة . وسوف يحتفظ الحاكم ، في هذه الاثناء ، بسلطته في رفض العمل بمشورة مجلس الوزراء ، وهي سلطة تعتبرها السلطة القائمة بالادارة ضرورية نظرا الى المسؤوليات التي تضطلع بها بموجب اتفاق الوصاية . وقد ذكرت البعثة الزائرة ان الحاكم لن يمارس هذه

السلطة على ارجح الاحتمالات * وقد اعلنت البعثة ان من الاسباب الرئيسية التي دعست الى اتخاذ هذه المرحلة المتوسطة هو السماح بالانتقال المنظم من ادارة ما زال وزير الدولة لشؤون المستعمرات مسؤولا عنها ، الى ادارة يتولى رئيس الوزراء وحكومة تنغانيقا الاشراف الكامل عليها *

٢٣- وافادت البعثة الزائرة في تقريرها ان السيد نيريري ، زعيم حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتغانيقا ورئيس منظمة الاعضاء المنتخبين لتغانيقا قد رحب بالتغييرات المعلنة وذلك بوصفها خطوة كبرى نحو الاستقلال الكامل * بيد انه ابدى بعض التحفظات فيما يتعلق ببقاء الحاكم في مجلس الوزراء ، لان اصرار الحاكم على فرض رأيه في بعض الامور يؤدى الى حدوث ازمة دستورية * وذكرت البعثة انها واثقة من ان السلطة القائمة بالادارة ستراعي هذا التحفظ الذى أبداه السيد نيريري المراعاة اللازمة *

٢٤- وقد اصدر المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، المقررات التالية :

”يرى المجلس انه رغم ان التغييرات المقبلة في السلطة التنفيذية لا تمثل المرحلة النهائية للتطور الدستوري قبل الاستقلال ، فانها ، تشكل خطوة كبرى في هذا السبيل ، وستسفر ، عمليا ، عن انتقال معظم المسؤولية عن ادارة شئون الاقليم الى ايدى وزراء يختارون من بين الممثلين المنتخبين من قبل السكان * ويلاحظ المجلس ان الحاكم سيستمر ، بمقتضى هذه الترتيبات الجديدة ، في ترؤس مجلس الوزراء ، وسيحتفظ بحق رفض العمل بمشورة هذا الاخيرة * ويلاحظ المجلس ، من الجهة الثانية ، ايضا ، البيان الذى ادلى به الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ومفاده ان من المستبعد جدا ان يمارس الحاكم هذا الحق *

”وكذلك يلاحظ المجلس ان السيد نيريري في معرض ترحيبه بالتغييرات المعلنة ، قد ابدى بعض التحفظات المتعلقة ببقاء الحاكم في مجلس الوزراء * والمجلس اذ يأسف لان السلطة القائمة بالادارة رأت ضرورة استبقاء هذا النص ، يعرب عن ثقته من ان هذه الترتيبات الجديدة لن تمثل الا مرحلة قصيرة الامد في سير تنغانيقا نحو الاستقلال في المستقبل القريب *

(ب) اصلاح المجلس التشريعي

٢٥- كان المجلس التشريعي عام ١٩٥٩ يتألف من رئيس وثلاثين عضوا منتخبا وثلاثين وعشرين عضوا غير منتخب * ويضم الاعضاء غير المنتخبين سبعة وزراء موظفين وستة عشر عضوا يعينهم الحاكم * اما المقاعد الثلاثون المخصصة للاعضاء المنتخبين فكانت موزعة بالتساوى بين الافريقيين والاسيويين والاوروبيين وفقا لمبدأ التمثيل المنفصل المتساوى للجماعات العنصرية الرئيسية الثلاث *

٢٦- وكما اوضح المجلس في تقاريره السابقة ، جرت الانتخابات لشغل مقاعد الاعضاء غير الموظفين لأول مرة عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . وكانت هذه الانتخابات قائمة على اساس الاقتراع المقيد والقائمة الموحدة للناخبين في كل من الدوائر الانتخابية العشر . وللمحافظة على نظام تساوى التمثيل كان لا بد للناخبين في الدوائر الانتخابية التي توجد فيها منافسة بين المرشحين من ان ينتخبوا ثلاثة ممثلين : افريقي واسيوى واوروبى . وقد اتسمت المرحلة الاولى لهـــــه الانتخابات ، التي اجريت في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ، ببعض المنافسات التي قامت بين المرشحين الذين يؤيد هم الحزب التتغانيقي المتحد من جهة والمرشحين الذين يؤيد هم حزب الاتحاد الوطنى الافريقي لتتغانيا من جهة ثانية . وقد فاز ، في هذه الحالة ، المرشحون من جميع العناصر الذين يؤيد هم حزب الاتحاد الوطنى الافريقي لتتغانيا بكافة المقاعد المتنافس عليها . أما في المرحلة الثانية للانتخابات التي قدم موعد ها الى شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، فقد فاز مرشحو حزب الاتحاد الوطنى الافريقي لتتغانيا إما بالتزكية او باكثرية كبيرة بالنسبة الى المرشحين المستقلين .

٢٧- وقد اثار ابقاء نظام تساوى التمثيل ومبدأ الاقتراع الثلاثي الالزامي كثيرا من الانتقاد حتى قبل اجراء الانتخابات ، كما ان مجلس الوصاية مع سبق ترحيبه بـ اجراء الانتخابات قد اعرب عن امله في زيادة عدد الممثلين الافريقيين من جديد وقد عقدت حكومة تتغانيا النية منذ زمن بعيد على ان تشكل ، بعد انتهاء الانتخابات ، لجنة للنظر في ادخال اصلاحات دستورية جديدة . وقد تم ، في الواقع ، تشكيل هذه اللجنة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٥٩ . وتضمنت اختصاصاتها اعادة النظر في نظام التمثيل وفي طريقة الاقتراع الثلاثي وفي نظام الاقتراع وفي مسألة ما اذا كان من اللازم انشاء مجلس اقليمي مؤلف من ممثلي المشايخ وغيرهم من ذوى الحكمة والتجربة يكون بمثابة مجلس ثان .

٢٨- وقد نشرت مقررات اللجنة المنشأة بعد الانتخابات في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ . ووافقت السلطة القائمة بالادارة على اقتراحاتها التي نصت على زيادة عدد الدوائر الانتخابية الى خمسين دائرة يمثلها واحد وسبعون عضوا ، خمسون منهم لمقاعد يمكن ان ينتخب لها اى مرشح تتوفر فيه الشروط اللازمة للانتخاب ، بغض النظر عن العرق الذى ينتمي اليه . ويقوم الناخبون الذين يتمتعون بالشروط اللازمة ، بغض النظر عن العرق الذى ينتمون اليه ، في احدى عشرة دائرة انتخابية يوجد فيها عدد كبير نسبيا من الاسيويين ، وفي عشر دوائر فيها عدد كبير من الاوروبيين ، بانتخاب احد عشر عضوا اسيويا وعشرة اعضاء اوروبيين على التوالى . وقد وافقت اللجنة بالاجماع على المقترحات المتعلقة بتمثيل الاقليات بوصفها تتفق ومصلحة تتغانيا في الظروف الحاضرة ، ولكن شرطا اعادة النظر فيها في المستقبل . ولا حظت البعثة الزائرة ان

هذه المقترحات قد قبلت في الواقع ، بوصفها تدبيراً انتقالياً ، في عدد كبير من الوثائق الصادرة عن الأفريقيين ولاسيما في مذكرة حزب الاتحاد الوطني الأفريقي لتتنغانيقا . ولاحظت البعثة انه نظرا الى ما اوصت به اللجنة من توسيع نطاق حق الاقتراع توسيعا كبيرا فسيؤلف الأفريقيون الاكثرية الساحقة من الناخبين الذين سيختارون الاعضاء المنتخبين للمقاعد المخصصة للاسيويين والاوروبيين (انظر ادناه) ؛ ولاحظت البعثة ايضا ان اللجنة قد اوصت ، كقاعدة عامة ، بأن تكون المقاطعات لا المقاطعات اساسا للدوائر الانتخابية . وازادت البعثة ان هذه التوصية — من شأنها ان تبقي على التفاوت الكبير في مساحة مختلف الدوائر الانتخابية الحالية .

٢٩- واما بالنسبة الى بعض المسائل الاخرى ، فقد اوصت اللجنة بعدم الاحتفاظ بما جرى عليه العمل من تعيين اعضاء لتمثيل بعض المصالح الخاصة التي قد لا تمثل لولا ذلك على الوجه الكافي ، وذلك الا بالنسبة الى الاعضاء الذين يمثلون الادارة في المجلس . ووجدت اللجنة ان هناك معارضة كبيرة لانشاء مجلس اقليمي ، او مجلس ثان . ووصت بعدم انشاء مثل هذه الهيئة ، ولكنها اوصت بالاعتراف رسميا بهيئة المشايخ الحالية عن طريق اصدار تشريع محلي .

٣٠- وقد أقرت السلطة القائمة بالادارة توصيات اللجنة وادرجت تلك التوصيات في : القرار الوزاري ، لتتنغانيقا (المجلس التشريعي) (التعديل) ، ١٩٥٩ . وسيبدأ نفاذ هذه التنظيمات الجديدة في الانتخابات العامة المقبلة المقرر اجراؤها في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ .

٣١- وافادت البعثة الزائرة في تقريرها ان الترتيبات المتعلقة بانتخاب المجلس التشريعي الجديد تسير قدما دون ان تشير مصاعب تذكر . ولاحظت ان حزب الاتحاد الوطني الأفريقي لتتنغانيقا لم يقبل مبدأ تخصيص مقاعد للاعضاء الاسيويين والاوروبيين الا لفترة انعقاد المجلس التشريعي المقبل ؛ وان المؤتمر الوطني الأفريقي يعارض هذا المبدأ ، ولكن ، الاعضاء الأفريقيين المنتخبين سيشغلون على كل حال الاكثرية العظمى من المقاعد . وذكرت البعثة ان هناك ما يحملها على الاعتقاد بأن الحاكم لن يمارس حقه التقديري في تعيين الاعضاء الالماما .

٣٢- وأنهى الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، ان المجلس التشريعي سيضم بالاضافة الى اعضاء المنتخبين البالغ عددهم واحدا وسبعين ، عضوين معينين حكما — الوزيران الموظفان . وسوف يمارس الحاكم سلطته في تعيين عدد صغير من اعضاء المجلس التشريعي ، ليضم اليهم وزير المالية ، وربما ستة اشخاص آخرين من ذوي المعرفة والخبرة .

٣٣- وصادر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

” يلاحظ المجلس مع الارتياح الاصلاحات التي ادخلت في نظام الانتخابات وفي تكوين المجلس التشريعي ، وهي ، الغاء نظام تساوى التمثيل بين مختلف العناصر ، والاقتراع الثلاثي

الالزامي ، وانشاء مجلس تشريعي مؤلف بكامله تقريبا من اعضاء منتخبين تكون اكثريتهم من الافريقيين . ويلاحظ المجلس ان حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانيقا لم يقبل التنظيمات التي يخصص بموجبها عدد من المقاعد لغير الافريقيين ، الا فترة انعقاد المجلس التشريعي المقبل . ويهنيء المجلس السلطة القائمة بالادارة وسكان تتغانيقا على روح الانسجام والتعاون السائدة بين مختلف العناصر والتي اتاحت احداث هذه التغييرات ، ويأمل ان تستمر الحكومة المقبلة ، بالروح ذاتها ، في احترام حقوق الذين اتخذوا تتغانيقا وطنا لهم ، وحقوق الاقليات . واذ يلاحظ المجلس ايضا البيان الذي ادلى به الممثل الخاص وافاد فيه ان عدد الاعضاء الذين سيهيئهم الحاكم في المجلس التشريعي بحكم سلطته التقديرية ، سيكون صغيرا للغاية ، يعرب عن امتناعه بأن الحاكم ، قبل اتخاذه قرارا بتعيين اعضاء جدد على اساس معرفتهم الخاصة او خبرتهم او عنصرهم ، سيتحرى ما اذا كان بين الاعضاء المنتخبين اشخاص يتمتعون بالمؤهلات اللازمة التي تغني عن زيادة عدد الاعضاء .»

المطلب الثالث

تطور الاقتراع العام للبالغين والانتخابات المباشرة

٣٤ - اجريت اول انتخابات للمجلس التشريعي ، وقد شملت جميع انحاء الاقليم ، فـي عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، ونامت على اساس الاقتراع المقيد بشروط وكان يشترط في الناخب شرط او اكثر من الشروط الرئيسية الثلاثة التالية : (أ) ان يكون قد اجتاز السنة الثامنة من التعليم الابتدائي ؛ (ب) او يكون ذا دخل سنوي لا يقل عن ٥٠ (جنيتها استرلينيا ؛ ج) او يكون قد شغل بعض مناصب معينة ، ويدخل في هذه الفئة الاخيرة اعضاء الهيئات الرسمية والمشايخ ورؤساء العشائر التقليديون . ولقد قدرت السلطة القائمة بالادارة انه يوجد حوالي ١٥٠,٠٠٠ ناخب مستوفين للشروط المطلوبة لممارسة حق الاقتراع ، رغم انه لم يسجل ، في الواقع ، سوى ٥٩,٣١٧ ناخبا . هذا فضلا عن انه كان يطلب من الناخبين في كل دائرة انتخابية ، رغم تسجيلهم في قائمة موحدة ، ان يقرعوا لثلاثة مرشحين ينتمون لعناصر مختلفة (باستثناء الدوائر التي لا توجد فيها منافسة بين المرشحين) .

٣٥ - وكان مجلس الوصاية ، في عدة مناسبات قد ابدى بعض الانتقادات بشأن تقييد عدد الناخبين وبشأن الاقتراع الثلاثي الالزامي . وكانت السلطة القائمة بالادارة ؛ من جانبها ، قد عقدت النية منذ بعض الوقت على تكليف اللجنة التي تقرر تشكيلها بعد الانتخابات بدراسة مسألة شروط الاقتراع التي يجب توفرها في الناخبين . وقد نفذت السلطة القائمة بالادارة نيتها

هذه ، ولكن تقرر ان تبني توصيات اللجنة على اساس مبدأ الاقتراع المقيد بشروط ♦

٣٦- وعندما قامت اللجنة التي شكلت بعد الانتخابات بتقديم تقريرها ، ابدت انها قد تلقت عدة شهادات تؤيد مبدأ الاقتراع للبالغين من الذكور او من الجنسين ، واعترفت بأنه لا يمكن ، في الظروف الدولية الحاضرة ، الاستمرار في فرض القيود لمدة طويلة ♦ وعلى هذا فقد سعت اللجنة ، ضمن حدود اختصاصاتها ، الى التخفيف كثيرا من شروط ممارسة حق الاقتراع ، واقترحت ، لهذا الغرض ، ان يكون دفع الضريبة الشخصية ، بالنسبة الى الذكور ، اوابراز شهادة بالاعفاء من دفع هذه الضريبة ، من المؤهلات التي تخول صاحبها ممارسة حق الاقتراع ♦ اما بالنسبة الى الاناث ، وهن غير ملزمات عادة بدفع ضريبة شخصية ، فقد اوصت اللجنة ، بان يشترط فيهن احد الشروط الاربعة التالية لفكي يتمتعن بحق الاقتراع : امتلاك مسكن او متاع ، او دفع اى نوع من انواع الضرائب المباشرة ، او حيازة اجازة بممارسة مهنة ، او الامام بالقراءة والكتابة الى درجة تكفي للتمكن من ملء طلب التسجيل في القائمة الانتخابية ♦ واوصت اللجنة باحلال هذه الشروط محل شرطي التعليم والدخل المطلوب توفرهما حاليا ♦ بيد انها اوصت بالابقاء على الشرط المتعلق بشغل مناصب معينة وتوسيعه بحيث يشمل اعضاء مجالس القرى المعترف بها وكذلك الذين كانوا يشغلون في السابق او الذين يشغلون في الحاضر ايا من المناصب المنصوص عليها ♦ والغاية من ذلك هي منح حق الاقتراع لعدد من النساء المتقدمات في السن اللواتي يلعبن دورا هاما في حياة المجتمع القروي ولكن لا يتسنى لهن ممارسة حق الاقتراع بغير توفر هذا الشرط ♦

٣٧- وقد اعلن وزير الدولة لشؤون المستعمرات ، في رسالة نشرت وقت نشر تقرير اللجنة ، انه يشاطر اللجنة رغبتها في توسيع نطاق حق الاقتراع توسيعا كبيرا ، ولكن ربط حق الاقتراع بدفع ضريبة شخصية ينطوى على تمييز ضد المرأة ♦ وقرر ، انه يجب بدل ذلك ، توفر احد الشروط الثلاثة الاتية في الذين يطلبون تسجيل اسمائهم في القوائم الانتخابية سواء كانوا رجالا او نساء : (أ) القدرة على القراءة والكتابة باللغة الانكليزية او باللغة السواحلية ؛ (ب) او تلقي دخل سنوي لا يقل عن ٧٥ حنيها استرلينيا ؛ (ج) او شغل منصب من المناصب المنصوص عليها ، سواء كان ذلك في الماضي او في الحاضر ♦

٣٨- وبناء على ذلك ، وضعت شروط الاقتراع وفقا لقرار وزير الدولة ، ولكن ادخل عليها - تعديل هام نتيجة لقرار اتخذ فيما بعد بتفسير الشرط المتعلق بالدخل على انه يسرى على الدخل النقدي والدخل العيني معا ، مما اتاح للفلاحين ان يضموا دخلهم قيمة نشاطهم المعيشي ♦ وكان من نتيجة ذلك ، على ما ذكرته البعثة الزائرة ، ان اصبحت ، كل رب اسرة تقريبا ، يتمتع - بحق الاقتراع بموجب الشرط المتعلق بالدخل ♦

٣٩- وافادت البعثة الزائرة في تقريرها ان ٨٨٥٠٠٠ شخص تد سجلوا اسماءهم في القوائم الانتخابية للاشتراك في الانتخابات المقبلة * ورغم ان هذا العدد لم يمثل سوى حوالي نصف العدد المقدّر للناخبين المستوفين للشروط المطلوبة لممارسة حق الاقتراع ، فقد رأت البعثة ان النتيجة تدعو الى الارتياح في مجتمع تعد الانتخابات فيه شيئا جديدا بالنسبة الى كثير من السكان * وقد اعربت البعثة عن اسفها لقرار عدم ادخال مبدأ الاقتراع العام للبالغين في المرحلة الحالية ، ولكنها رأت ان القيود التي فرضت على الاقتراع لن تكون ذات تأثير كبير على نتائج الانتخابات المقبلة * واعربت عن ثقتها من ان الحكومة الجديدة التي ستتسلم مقاليد الحكم بعد الانتخابات ستولي هذه المسألة مزيدا من اهتمامها وان ادخلت مبدأ الاقتراع العام للبالغين لن يتأخر كثيرا *

٤- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة المتعلقة بضرورة تشجيع ادخال نظام الاقتراع العام للبالغين بأقل تأخير ممكن ، واذ يلاحظ رغبة سكان الاقليم في ان يكون الاقتراع اوسع نطاقا مما هو عليه في الوقت الحاضر ، يعرب عن اسفه لقرار عدم ادخال نظام الاقتراع العام للبالغين في الانتخابات المقبلة * بيد ان المجلس يلاحظ بارتياح ان الاصلاحات الاخيرة قد اسفرت عن زيادة عدد المسجلين في القوائم الانتخابية بمقدار خمسة عشر ضعفا * وهو مقتنع بأن الحكومة الجديدة التي ستتسلم مقاليد الحكم بعد الانتخابات ستولي هذه المسألة مزيدا من اهتمامها وان ادخلت نظام الاقتراع العام للبالغين لن يتأخر كثيرا *

المطلب الرابع

المنظمات السياسية

٤١- اسفرت انتخابات المجلس التشريعي في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، كما لاحظ مجلس الوصاية في دورته الثالثة والعشرين ، عن ظهور حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا بوصفه اقوى حزب في تنغانيقا ، وقد بلغ مجموع عدد فروعه المسجلة ٤٠٩ فروع في نهاية عام ١٩٥٩ * وقد وجدت البعثة الزائرة ما يثبت ان شطرا كبيرا من سكان الاقليم يؤيد هذا الحزب الذي يتمتع بمكانة رفيعة ، بسبب خروجه ظافرا من حملته التي استهدفت منها اقامة حكومة مسؤولة والغاء نظام تساوي التمثيل ، وبسبب دفاعه عن مبدأ المساواة الديمقراطية ونما تمييز من حيث العرق او الجنس او اللغة او الدين * وذكرت البعثة الزائرة في تقريرها ان الحزب السياسي الافريقي الآخر الوحيد هو حزب المؤتمر الوطني الافريقي لتنغانيقا الذي انفصل عن حزب الاتحاد الوطني الافريقي

لتنغانيقا منذ عدة سنوات وتنافس ، دون ان يحالفه النجاح ، على مقعد واحد في انتخابات عام ١٩٥٨ . وأشارت البعثة الى انها استقبلت اربعة وفود صغيرة من هذه المنظمة ، ولكنها لم تدع قط الى حضور اي اجتماع عقده مؤيدو حزب المؤتمر ، في حين انها شاهدت مظاهرات كبيرة قامت تأييدا لحزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا .

٤٢- واذا استثنينا عددا من المنظمات الافريقية الموجودة على صعيد الادارة المحلية ، نجد ان المنظمة الافريقية الاخرى الوحيدة ذات الطابع السياسي هي الاتحاد الوطني لعموم مسلمي تنغانيقا ، الذي يتركز معظم اهتمامه في تحسين مرافق تعليم المسلمين ولا يهتمز تقديم مرشحين للانتخابات . ولم تجد البعثة الا قليلا من النشاط السياسي المنظم بين جاليات المهاجرين ، وذلك فيما عدا الجمعية الاسيوية التي تؤكد انها تتمتع بتأييد اعضاء الجالية الاسيوية كما انها الحليف السياسي لحزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا .

المطلب الخامس

الادارة المحلية

٤٣- يوجد في احد تقارير المجلس السابقة وصف لهيكل الادارة المحلية (١) . ونذكر هنا باختصار ان الهيئة الرئيسية للادارة المحلية في اكثر المناطق الريفية هي ، السلطة الاهلية ، التي تتألف من المشايخ ، وفي كثير من الحالات ، من المجالس المنتخبة ، بينما الهيئات الرئيسية للادارة المحلية في المناطق الحضرية هي مجالس المدن ، وهي في حالة دار السلام مجلس بلدى من النوع الحديث . وقد سار التقدم في انشاء المجالس الحضرية سيرا مطردا وكان اهم تغير حدث هو ظهور اتجاه سريع نحو ادخال مبدأ انتخاب جميع اعضاء المجالس عدا بعض الاعضاء الموظفين . اما في المناطق الريفية فان تقدم الادارة المحلية كان اقل من ذلك انتظاما بكثير . ولم تلتحق المحاولات التي بذلت لانشاء مجالس مدن ومجالس محافظات ومجالس محلية متعددة العناصر نجاحا يذكر ، ومن اسباب ذلك نفور الافريقيين بشكل ملحوظ من ان يعهدوا الى الاوروبيين بوظائف يعتبرونها من وظائفهم التقليدية . وهناك عامل آخر ، كان له اثره كذلك في ، السلطات الاهلية ، وهو مقاومة سلطة الحكومة بتأثير من الدوافع السياسية ، ولا سيما فيما يتعلق بدفع الضرائب وتنفيذ التدابير المتخذة على الصعيد المحلي في ميدان الموارد الطبيعية . فقد انشئت خلال عام ١٩٥٨ تسع مجالس محافظات بموجب امر خاص بالادارة المحلية (تعديل) ولكن

(١) انظر : المرجع الاخير ، الجزء الثاني ، الفصل الاول ، الذبذات (٤ - ٥) .

اربعة من هذه المجالس لم تؤد مهامها على الوجه المطلوب لعدم تمتعها بالتأييد الشعبي اللازم، وقد حلت عام ١٩٥٩ * ومن بين هذه المجالس مجلس محافظة غايتا الذي ورد ذكره في التقرير السابق (١) * واستعفى عن مجالس المحافظات ، في كل حالة من هذه الحالات ، اما بالسلطات الالهية التي كانت موجودة في السابق ، او بمجلس افريقي صرف على مستوى المحافظة ، كما هي الحال في مجلس محافظة غايتا * وقد نجحت اربعة من مجالس المحافظات الخمسة الباقية في اداء مهامها خلال عام ١٩٥٩ ، اما المجلس الخامس فقد واجه بعض الطلبات باجراء بعض التعديلات في دستوره *

٤٤ - وقد اعلن مجلس الوصاية في مناسبات مختلفة ان انشاء اشكال حديثة من الادارة المحلية من الوسائل المهمة للاسراع بالتطور السياسي للاقليم وفقا للمبادئ الديمقراطية ، واعرب عن امله في زيادة سرعة التقدم في هذا الميدان ولاسيما بادخال نظام الانتخابات المباشرة القائمة على حق الاقتراع الموسع الى اقصى حد ممكن * واما في ميدان الادارة المحلية الحضرية ، فقد ظهر ، كما اشير الى ذلك آنفا ، اتجاه سريع نحو الاستعاضة عن المجالس المؤلفة من اعضاء معينين بمجالس مؤلفة في معظمها من اعضاء منتخبين * وقد اجريت الانتخابات في ١٩٥٨ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ لثمانية مجالس مدن ، ولم يبق سوى مجلسين (هما مجلسا ايرينغا وتابورا) مؤلفين بكاملهما من اعضاء معينين * وقد اتخذت الخطوات اللازمة من اجل اجراء الانتخابات لهذين المجلسين الباقيين خلال عام ١٩٦٠ * هذا وقد اجريت لأول مرة في اواخر عام ١٩٥٩ في دار السلام انتخابات نظمت على اساس الدوائر الانتخابية وحق الاقتراع الممنوح لارب الاسر ، واسفرت هذه الانتخابات عن تشكيل مجلس بلدى مؤلف بكامله من اعضاء منتخبين *

٤٥ - وتدل المعلومات ايضا على ظهور زيادة مطردة في عدد الاعضاء المنتخبين في هيئات الادارة المحلية في كثير من المناطق الريفية * فقد انتخب خلال عام ١٩٥٩ ، ستة اعضاء لمجلس محافظة توندورو وانتخابا مباشرا ، وتنتظر مجالس المحافظات الاخرى في المقاطعة الجنوبية في تنظيم اجراء انتخابات لعضائها *

٤٦ - وعلقت البعثة الزائرة على المصاعب التي اعترضت انماء الادارة المحلية في الريف ، فلاحظت ان معارضة السكان المحليين للسلطة هي ، على ما يبدو ، شيء مضمحل وعي ذلك الى التحسن العام في الجو السياسي من جهة والى العدول عن استعمال التدابير القسرية في ميدان الموارد الطبيعية * بيد انه بدا للبعثة انه لا توجد في الوقت الحاضر اية سياسة

(١) المرجع الاخير ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع / ٤١٠٠) ، الباب الثاني ، الفصل الاول ، النبعة ٣٢ *

شاملة لانماء الادارة المحلية في الارياف ؛ واعربت البعثة عن املها في ان تبذل الحكومة المسؤولية المقبلة جهودا اكبر وانظم في هذا السبيل . وكان الحاكم قد اعلن ، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، تعيين لجنة وزارية لدراسة هذه المسألة .

٤٧ - وقد اعلم المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، بأن لجانا دستورية مؤلفة من ممثلين محليين قد انشئت في كل محافظة تقريبا وذلك لايجاد شكل للادارة المحلية في المناطق الريفية يكون مرضيا وملائما للظروف المحلية . وقد قام مجلس الوزراء بالنظر في توصيات احدى هذه اللجان ، كما ان المجلس التشريعي وافق عليها ، ومن المتوقع ان تقدم اللجان الاخرى مقترحاتها خلال الشهور القليلة المقبلة . ولقد كانت مشكلة وضع سياسة شاملة تنظم الادارة المحلية الريفية ، من المشاكل التي قررت السلطة القائمة بالادارة احوالها الى الحكومة التتغانية الجديدة لتتظر فيها .

٤٨ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

« يلاحظ المجلس مع الارتياح التقدم المحرز في تطور انماء الادارة المحلية الحضرية حسب المبادئ الديمقراطية الحديثة ، ولا سيما اجراء الانتخابات لاول مرة في بلدية دار السلام وانتخاب اعضاء ثمانية مجالس مدن . ويلاحظ ان من المتوقع ان تجرى خلال عام ١٩٦٠ انتخابات اعضاء المجلسين البلديين الباقيين اللذين يتألفان بكاملهما في الوقت الحاضر من اعضاء معينين . »

« وان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة المتعلقة بضرورة تشجيع ايجاد مؤسسات حديثة للادارة المحلية في المناطق الريفية ، واذ يعترف بالجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة في هذا السبيل ، يعرب عن اسفه لان هذه الجهود لم تتقدم ، في المناطق الريفية حتى الان كتقدمها في المناطق الحضرية . ويلاحظ المجلس ان لجانا دستورية مؤلفة من ممثلين محليين قد انشئت ، في كل محافظة تقريبا ، وذلك كجزء من الجهود المبذولة لايجاد شكل من الادارة المحلية يكون مرضيا وملائما للظروف المحلية ؛ وان مجلس الوزراء قد نظر ، في توصيات احدى هذه اللجان كما ان المجلس التشريعي قد وافق عليها ؛ وان من المتوقع ان تقدم اللجان الاخرى مقترحاتها خلال الشهور القليلة المقبلة . ويلاحظ المجلس كذلك ان مشكلة وضع سياسة شاملة فيما يتعلق بالادارة المحلية الريفية هي احدى المشاكل التي قررت السلطة القائمة بالادارة احوالها الى حكومة تتغانية جديدة لتتظر فيها . ويأمل المجلس ان تبذل الحكومة الجديدة جهودا كبيرة لايجاد مؤسسات ديموقراطية للادارة المحلية في المناطق الريفية . »

المطلب السادس

الخدمة المدنية : اعداد بعض السـكان
الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية
وتعيينهم فيها

٤٩ - اهتم مجلس الوصاية باستمرار بزيادة عدد الافريقيين الذين يعينون في الوظائف الادارية العالية التي كان يشغل معظمها في الماضي غير الافريقيين * ورأى المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، ان وجود ملاك من الموظفين المحليين الكفاء المدربين تدريباً حسناً في اقليم يتجه نحو الحكم الذاتي والاستقلال ضرورة اولية * وبعد ان اعرب المجلس عن ادراكه للجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة لصعوبة هذه المهمة ، حث على اسراع الخطى في هذا المضمار وعلى الاستفادة الى اقصى حد ممكن من الوسائل التدريبية المتوفرة بموجب برنامج الامم المتحدة للادارة العامة ، وغيره من البرامج الخارجية *

٥٠ - وقد افادت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ان ثمة زيادة مطردة في عدد الموظفين المحليين المعينين في المناصب العالية ، واستدلت على ذلك بأن عدد هؤلاء الموظفين قد ارتفع من ١٢٦ في عام ١٩٥٧ الى ٢٥٣ في آذار (مارس) عام ١٩٥٩ والى ٤١١ في آخر السنة * وفي نيسان (ابريل) عام ١٩٦٠ ، كان هناك ٣٤٨١٤ منصبا عاليا في ملاك الخدمة المدنية ، كان بينها ٦٢٧ منصبا شاغرا او يشغله موظفون محليون معينون بصورة مؤقتة ، وكان يشغل ٢٤٢١٥ منصبا من المناصب الباقية موظفون مغتربون ومواطنون في البلدان الاوروبية ولا سيما المملكة المتحدة وغيرها من بلدان الكومنولث البريطاني ، كما كان يشغل ٥٠٥ مناصب منها موظفون مغتربون ومواطنون في البلدان الآسيوية ، وكان يشغل ٤٦٧ منصبا منها موظفون محليون ومواطنون في الاقليم نفسه (منهم ٣٤٦ افريقيا و ٧٦ آسيويا و ٤٥ اوروبيا) * وقد اشارت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن عام ١٩٥٩ ان الاموال والهيئات اللازمة لاعداد الموظفين موجودة بالفعل ، ولكن العقبة الكادئة هي قلة عدد المرشحين من حملة شهادة الدراسة الثانوية القادرين على الانتفاع من هذه الهيئات * وذكرت ان كل اسراع في تعيين السكان الاهليين في المناصب العالية يتوقف بكامله تقريبا على التوسع في التعليم الثانوى *

٥١ - ومع ان البعثة الزائرة شاطرت السلطة القائمة بالادارة هذا الرأي واوصت بالتوسع في التعليم الثانوى بشكل بارز (انظر ادناه) فانها رأت ان هذه التدابير لن تسفر عن زيادة عدد الافريقيين الذين يشغلون المناصب الادارية العالية قبل مضي عدة سنوات ، لا سيما وانه يشترط في المرشحين لمعظم تلك المناصب ان يكونوا من حملة الشهادات الجامعية العليا او ما

يمثلها من المؤهلات الفنية * هذا وقد ذكرت البعثة الزائرة ، من الجهة الثانية ، ان استبقاء عدد كاف من الموظفين المغتربين الحاليين غير مضمون باى حال من الاحوال * وقالت البعثة ان عددا كبيرا من الموظفين القائمين بالعمل شكوا اليها من ان شروط الخدمة في تنغانيقا قد تدهورت بالتدريج اذا ما قيس بمستوى الرواتب السائد في البلدان الاخرى ، وان عدم تأكد هم من مركزهم المقبل ومن حماية حقوقهم بعد استقلال تنغانيقا يثير قلقهم * ومع أن كثيرا من هؤلاء الموظفين قد ابدوا استعدادهم بل ورغبتهم في مواصلة العمل في تنغانيقا فيما اذا استطاعوا التحويل على زيادة رواتبهم بدرجة معقولة وقدمت لهم التأكيدات اللازمة لذلك ، فقد رأت البعثة ان نسبة كبيرة من الموظفين المغتربين سيغادرون الاقليم في غضون السنة او السنتين القادمتين فيما اذا لم يتخذ قرار بتحسين اوضاعهم * ولاحذلت ان ٢٢٠ موظفا قد تركوا الخدمة منذ ١ تموز (يوليه) ١٩٥٨ من بينهم ٦٤ موظفا من الملاك الدائم من مستحقي التقاعد * وقالت البعثة ان السلطة القائمة بالادارة على علم بهذه المشكلة وقد اعربت عن املها في تعيين لجنة خاصة لدراسة مسألة رواتب الموظفين عموما وتقديم تقرير عنها على وجه السرعة *

٥٢- ورأت البعثة انه لا بد من ايجاد حل عاجل لهذه المشاكل كيلا تفقد تنغانيقا خدمات بعض موظفيها الرئيسيين في هذه المرحلة الحاسمة من تطورها * وقالت البعثة ان هذه المشكلة تقتضي حلا جريئا حقيقيا * از من المهم جدا الا تحدث اية شجرة في الخدمات الادارية والفنية خلال السنوات القليلة القادمة * ورأت البعثة ان اكثر الطرق ايجابية لمواجهة هذه المشكلة هي وضع برنامج شامل مركز لتعيين السكان المحليين في الوظائف العامة * ويمكن ان يشتمل هذا البرنامج على مشروع لاعداد موظفين محليين على وجه الاستعجال يحلون محل الموظفين المغتربين ولتلبية الطلبات المشروعة التي يقدرها الموظفون المغتربون الذين يواصلون خدمتهم فيما يتعلق بالرواتب وشروط العمل * كذلك يجب ان ينص هذا البرنامج على توسيع وتعزيز التعليم الثانوى والعالي وذلك لتزويد الادارة العامة بالعدد الكافي من الموظفين المحليين المؤهلين * وسيكلف مثل هذا البرنامج المستعجل نفقات باهظة ، ومن شبه المؤكد ان حكومة تنغانيقا لن تستطيع القيام بهذه النفقات بمواردها المالية والطبيعية اذا لم تقدم اليها المساعدة اللازمة * بيد ان البعثة اعربت عن ثقتها من استعداد السلطة القائمة بالادارة للتعاون مع السلطات الاقليمية في هذا المضمار ورأت ان مبادرة السلطة القائمة بالادارة الى تقديم مساعدة كبيرة لتخطيط وتنفيذ برنامج يتفق عليه من نوع البرنامج الآنف الذكر تعد من اعظم الوسائل التي يمكن ان تساهم بها في تأمين اسباب الاستقرار والتقدم في المستقبل لتتنغانيقا المستقلة * واعربت البعثة عن اقتناعها بان الامم المتحدة ايضا ترغب في المساعدة الفنية وتقديمها المنح الدراسية ومنح استكمال التخصص لاعداد الموظفين التنغانيقيين في الخارج *

٥٣ - وقد أصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس يشاطر البعثة الزائرة رأيها في وجوب بذل جهود عاجلة مركزة ليصبح لدى تنغانيقا سواء قبل الاستقلال او بعده ملاك من الموظفين الكفاء يكفي لسد حاجاتها المتزايدة * ويؤيد المجلس توصيات البعثة الزائرة بان تبذل السلطة القائمة بالادارة اقصى ما في وسعها لمساعدة حكومة تنغانيقا على تنفيذ برنامج اشمل واكثر تركزا لتوسيع التعليم الثانوى والعالي وللتوسع في اعداد الموظفين الحاليين بنخبة تزويد مرفق الخدمة المدنية بما يكفيها من الموظفين المحليين المؤهلين في اسرع وقت ممكن * ويعترف المجلس ، في الوقت ذاته ، بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لضمان امكان احتفاظ الاقليم بخدمات ذوى الخبرة من الموظفين المستقدمين من الخارج * وهو يعرب عن امله في بقاء هؤلاء الموظفين في اعمالهم في تنغانيقا خلال الفترة الممهدة للاستقلال وفي الفترة التي تليها ايضا ، ان ودت تنغانيقا ذلك ، على اساس شروط يتفق عليها بين جميع الاطراف المعنيين * ويقتنع المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ان تستقضي السلطة القائمة بالادارة جميع سبل الحصول على المساعدة الدولية ، بما في ذلك امكانية الحصول على عدد اضافي من الموظفين بمساعدة برنامج ايفاد الخبراء التنفيذيين والتوجيهيين والاداريين * »

المطلب السابع

المنظمة الاقليمية لافريقيا الشرقية

٥٤ - يقوم المجلس بصورة منتظمة وبمساعدة اللجنة الدائمة للاتحادات الادارية ، بدراسة التنظيمات التي تشترك بمقتضاها المفوضية العليا لافريقيا الشرقية مع الجمعية التشريعية المركزية في ادارة بعض المصالح الادارية في تنغانيقا وكينيا واوغندا *

٥٥ - وقد أصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين ، وبعد ان تلقى تقريرا جديدا من اللجنة الدائمة ^(١) ، المقررات التالية :

» يحيط المجلس علما ببيانات السلطة القائمة بالادارة بشأن تطبيق الضمانات المنصوص عليها في قرار مجلس الوصاية رقم ٢٩٣ (الدورة ٧) كما يحيط علما ببيان البعثة الزائرة لسنة ١٩٦٠ بشأن المساعدة والمعاونة اللتين تلقتهم اثناء زيارتهما الاخيرة من حكومة تنغانيقا * والمجلس على ثقة من ان السلطة القائمة بالادارة ستواصل تطبيق هذه الضمانات بالاتوان في الاقليم المشمول بالوصاية *

(١) م و / م ت ١٨٣ / الاضافة رقم ٢ *

و، ويحيط المجلس علما مع الارتياح تعيين لجنة للبحث في الترتيبات المالية والاقتصادية للسوق المشتركة لافريقيا الشرقية وفي ادارة مصالح المفوضية العليا ، ويعرب عن ثقته فسي تحرى هذه اللجنة المراعاة التامة لمصالح تنغانيا ، ويأمل ان تؤدى نتائج البحث الى وضع ترتيبات ترضي حكمة تنغانيا كل الرضا وتؤدى الى تعزيز تصنيع تنغانيا وانمائها .

و، ويحيط المجلس علما بملاحظة البعثة الزائرة التي تفيد فيها ان اقتراب موعد اســــــــــــتقلال تنغانيا وحدوث تغيرات دستورية في اقاليم افريقيا الشرقية الاخرى يستلزمان عقد مفاوضات جديدة بين ممثلي الاقاليم المعنية تتعلق بمجموع الترتيبات الخاصة بالتعاون الاقليمي . ويلاحظ المجلس كذلك ان البعثة الزائرة مقتنعة بان تنغانيا ستمثل تمثيلا فعالا في المناقشات التي ستجرى حول هذا الموضوع في المستقبل .

و، ويحيط المجلس علما مع الارتياح بملاحظة البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، التي تفيد فيها ان الجمعية التشريعية المركزية لافريقيا الشرقية قد وافقت على مد خط حديد يربط بين تنغانيا ودار السلام وتبلغ تكاليفه ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ، وان العمل يوشك ان ينتهي في خط حديدى فرعي يربط الخط المركزى بنيكومي ، ويعرب عن امله في ان تبدى السلطة القائمة بالادارة اهتماما عاجلا باحداث تحسينات جديدة في مواصلات هذا الاقليم المشمول بالوصاية .

و، ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة قد اتخذت الترتيبات اللازمة لتمديد ولاية الجمعية التشريعية المركزية لافريقيا الشرقية ثلاث سنوات اخرى . ويعرب المجلس عن ثقته من انه عندما ينظر ، في نهاية هذه الفترة ، في مسألة تمديد ولاية الجمعية المذكورة فترة اخرى ، فان القرار الذى سيتخذ سيكون ، فيما يتعلق بتنغانيا ، متفقا ورغبات المجلس التشريعي لهذا الاقليم .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

(ألف) اصلاح السلطة التنفيذية

٥٦- رأى ممثل بورما ان السلطات الاساسية ستبقى ، في الحكومة الجديدة ، في ايدى الموظفين
وذكر من ذلك على سبيل المثال ان المحافظة على القانون والنظام ستبقى برمتها منوطة بالحاكم
ونائب الحاكم والنائب العام ، في حين ان سلطة وزير الداخلية ، غير الموظف ، ستقتصر على مجرد
معالجة النواحي الادارية من شؤون الشرطة والسجون والهجرة ♦

٥٧- وقال ممثل نيوزيلندا انه لا يخافه شك في ان الترتيبات الجديدة ، في نظر كل من
حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتغانيقا وسكان تغانيقا تمثل الحكم المسؤول الذى اخذوا على
انفسهم عهدا بالعمل على تحقيقه في الانتخابات الاخيرة ، ولا بد من تهنئتهم لبلوغهم هدفهم
بهذه السرعة دون الاصطدام بعقبات وعلى هذا النحو من الانسجام ♦ واعرب عن ثقته من ان
هذه الترتيبات الجديدة ستطبق بنجاح في جو تسوده روح الانسجام والتعاون ♦

٥٨- ولاحظ ممثل فرنسا ان التجربة التي مرت بها الاقاليم الاخرى في مثل هذه المرحلة
من تطورها الدستوري دلت على ان من المستبعد ان يمارس الحاكم حقه في نقض قرارات مجلس
الوزراء ♦

٥٩- وذكر ممثل الصين انه ينبغي على السلطة القائمة بالادارة ان تولي الامل التي اعرب
عنها السيد نيريري والتحفظات التي ابدتها ما تستحقه من الاعتبار ♦

٦٠- وذكر ممثل بلجيكا ان السلطة القائمة بالادارة تصرف تصرفا حكيما في ضمها الى مجلس
الوزراء المقبل عددا محدودا من الموظفين الذين سيكون باهكانهم مساعدة الزعماء السياسيين على
حل المشاكل الفنية القائمة في تغانيقا ♦

٦١- وذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان من البين ان الاصلاحات المعلنة لا تحقق آمال سكان تنغانيا تحقيقا كاملا * واعرب عن اسفه لأن السلطة القائمة بالادارة لم تأخذ بعين الاعتبار ملاحظات السيد نيريري ، وهي على ما يبدو وملاحظات حكيمه *

٦٢- ورأى ممثل الهند ان الحاكم قد استبقى قسما وافرا من السلطات المحفوظة ، وقال ان وزارة بعض اعضائها منتخبون وبعضهم الاخر موفوفون قد تؤدي الى ايجاد بعض الصعوبات حتى ولو كانت تعمل بمنتهى حسن النية *

٦٣- ولاحظ ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مجلس الوزراء سيكون بمقتضى الاصلاحات المقترحة ، هيئة استشارية يرأسها الحاكم الذي سوف يتولى تقرير كافة المسائل المبدئية * ورأى ان الوقت قد حان منذ امد بعيد لنقل السلطة التنفيذية في الاقليم الى ممثلي السكان الاهليين - اى الى حكومة مسؤولة يرأسها رئيس للوزراء يخضع له جميع الوزراء سواء كانوا منتخبين او معينين من قبل المجلس التشريعي *

٦٤- وأكد الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، للمجلس ، ان استمرار وجود المديـــــر في مجلس الوزراء وحقه في عدم الاخذ بمشورة هذا المجلس ، وهو حق يرجح ان لا يمارسه ، لن يقضيا على سلطة الحكومة المسؤولة الجديدة * وأشار الى ان السيد نيريري قد رأى ان الحكومة الجديدة ستتمتع بما يكفي من السلطات لمعالجة المشاكل التي ستعرض لها * وليس صحيحا ان يقال ان سلطات وزير الداخلية ستكون ضئيلة لا تذكر * فهو يضطلع بكامل المسؤولية فيمـــــا يتعلق بالشرطة والسجون والهجرة ، ولن يمارس الحاكم سلطته في اصدار التعليمات الى الشرطة الا اذا تعرض النظام العام للخطر *

٦٥- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة انه لم يعترض احد من سكان الاقليم على استبقاء الحاكم لسلطاته المحفوظة وهي سلطات لا بد منها في المرحلة الحاضرة من تطور الاقليم السياسي لكي يتسنى للسلطة القائمة بالادارة ضمان اضطلاعها بمسؤولياتها الدولية * بل ان حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتغانيا قد وافق ، صراحة على استبقاء الحاكم لهذه السلطات اما استمرار وجود الحاكم في مجلس الوزراء فما هو الا ضمان آخر ، ولن يعارض الحاكم رغبة الاكثرية اذا كانت ثمة اسباب حيوية تقتضي ذلك * وان السلطة القائمة بالادارة على ثقة تامة من ان هذه الترتيبات وهي ترتيبات انتقالية صرف ، ستطبق بنجاح دون ان تصطدم بعقبات *

(باء) اصلاح المجلس التشريعي

٦٦ - ورأى ممثل استراليا ان التغييرات المنتارة في تكوين المجلس التشريعي تشكل نقدا سياسيا في غاية الاهمية ، وانه يجب الشناء على السلطة القائمة بالادارة للجرأة والصراحة اللتين ابدتهما في معالجة هذه المشكلة .

٦٧ - وأشار ممثل بورما الى بيان ادلى به السيد نيريري واعرب فيه عن اسفه لانه وجد أن من الضروري تخصيص مقاعد في المجلس التشريعي للاسيويين وللاوروبيين كما اعرب عن امله في ان لا يظل هذا التدبير مدة طويلة . وشاطر ممثل بورما السيد نيريري امله ورأى انه لا بد ، اذا ما اريد لتتغانيقا ان تكون مثالا يحتذى ، من العمل فورا على ازالة هذه البقية الباقية من آثار التمييز العنصري . ورأى ، بالاضافة الى ذلك ، ان تمتع الحاكم بسلطة نقض تشريعات المجلس لا تتفق اطلاقا مع مبادئ الحكم المسؤول .

٦٨ - واعرب ممثل فرنسا عن اغتباطه لزوال نظام تساوى التمثيل ولان الاقتراع الثلاثي لم يعد الزاميا . واعرب عن امله في ان تستمر حكومة تتغانيقا المقبلة في احترام حقوق الاقليات .

٦٩ - واعرب ممثل الصين عن امله في الا يرى المدير ضرورة في تعيين عدد آخر من الاعضاء غير الموظفين في المجلس التشريعي فيما اذا وجد ان المقاعد الواحد والعشرين المحفوظة للاقليات قد شغلها اعضاء يستطيعون ان يمثلوا مختلف مصالح الاقليات وتسمح لهم معرفتهم وخبرتهم بالمساهمة في مداولات المجلس التشريعي مساهمة كاملة .

٧٠ - ورأى ممثل بلجيكا ان تخصيص بعض المقاعد للاقليات في المجلس التشريعي الجديد هو قرار حكيم اتخذ بدافع الرغبة في تمكين الاقليات من الاستمرار في المساهمة في تقدم الاقليم .

٧١ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي انه اذا اخذنا بعين الاعتبار تقييد تكوين لجنة رامج ومحدودية اختصاصاتها ، فليس من المستغرب ان تكون الاصلاحات المعتمدة على اساس تقرير هذه اللجنة محدودة الى أبعد حد ممكن . ولا يمكن ان يكون من الانصاف ان يمثل الافريقيين البالغ عددهم ٩ ملايين في المجلس التشريعي خمسون عضوا فحسب ، اى عضو واحد لكل ١٨٠،٠٠٠ شخص ، بينما يمنح الاوروبيون البالغ عددهم ٢٠،٠٠٠ نسمة ما يسمى بعشرة مقاعد محفوظة لـ اى مقعد واحد لكل الف شخص . والحجة الوحيدة التي تدرعت بها السلطة القائمة بالادارة تبريرا لابقاء المقاعد المحفوظة لهذه الدوائر الانتخابية هي وجود رؤوس اموال اوروبية فيها . وكانت النتيجة ان الحقوق السياسية قد وزعت على اساس رأس المال ، مما لا يمكن ، بالطبع ، ان يسمى اساسا ديمقراطيا بأى وجه من الوجوه . هذا فضلا عن استمرار حاكم الاقليم في الاحتفاظ

بحقه التقديرى في تعيين عدد معين من الاشخاص في المجلس التشريعي * ومن المهم ان يلاحظ ان الجمعية الاسيوية ، مثلا ، تعارض في ابقاء ما يدعى بالمقاعد المحفوظة ، وانه رغم اضطرار حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانياقا الى الموافقة على ابقاء هذه المقاعد ، الا انه ابدى في ذلك الصدد تحفظا هاما جاء فيه انه يجب الا يكون هذا التدبير الا تدبيرا مؤقتا لا يتجاوز نفاذه فترة نقل السلطات *

٧٢- ومن الواضح ان التنظيم الجديد المقترح للمجلس التشريعي يبقي على التمييز العنصرى غير المقبول فيما يتعلق بتمثيل السكان الاهليين في الهيئة التشريعية للاقليم * وانه ليتوجب على مجلس الوصاية ان يدافع عن مصالح السكان الاهليين وان يوصي السلطة القائمة بالادارة بالغاء نظام التمثيل العنصرى هذا ، والغاء نظام ما يدعى بالمقاعد المحفوظة ، واتاحة جميع المقاعد في المجلس التشريعي الجديد لممثلي كافة الجماعات العنصرية بحيث يتسنى لسكان تنغانياقا ان ينتخبوا للهيئة التشريعية للاقليم اولئك الذين يرونهم جد يربن بالانتخاب ، بغض النظر عن لون بشرتهم * وان من الضرورة بمكان ان يعتمد مجلس الوصاية مثل هذه التوصية في الحال لان المجلس التشريعي الجديد سيقدر ، في الواقع ، مسألة مستقبل هذا الاقليم المشمول بالوصاية *

٧٣- وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان السيد نيريرى قد اعترف بأن استبقاء اقلية من المقاعد المحفوظة لغير الافريقيين لا يعزى الى التمييز العنصرى ضد الافريقيين ، وانما هو تدبير اقتضته الضرورة ان ما زال هنالك عدد من الافريقيين الذين لم يستطيعوا بعد اتخاذ موقف غير عنصرى * وان تايبيد حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانياقا لمرشحين لكل من المقاعد المحفوظة الواحدة والعشرين يدل على ان هذا الحزب لا يعتبر وجود اعضاء غير افريقيين في المجلس التشريعي عقبة تعترض سبيل ممارسة الاكثريه الافريقيه لسلطتها التشريعية * كذلك فان حق الحاكم في رفض اقرار مقررات المجلس التشريعي لا ينافي مبدأ الحكم المسؤل * وقال الممثل الخاص انه لا يسهه ان يتصور ان الحاكم سيمارس هذا الحق *

٧٤- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان الاصلاحات المتعلقة بالنظام الانتخابى والتكوين المقترح للمجلس التشريعي ، بما في ذلك ابقاء اقلية من المقاعد المحفوظة ، تقررا بالاتفاق مع حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانياقا * وقد تم الاتفاق على ان تكون هذه الاصلاحات بمثابة تدبير انتقالي سيسفر عن انتخاب اكثريه كبيرة من الافريقيين للمجلس * اما الاصلاحات اللاحقة فستكون موضوع مناقشة بين زعماء تنغانياقا المنتخبين وبين السلطة القائمة بالادارة *

المطلب الثاني

تطور الاقتراع العام للبالغين والانتخابات المباشرة

- ٧٥- أيد ممثل استراليا مبدأ الاقتراع العام للبالغين ولكنه أبدى تفهمه لرأى السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه ان من سبق الاوان ، في حالة تنغانيا ، الانتقال دفعة واحدة من نظام الاقتراع المقيد السابق الى نظام الاقتراع العام للبالغين .
- ٧٦- ورأى ممثل بورما ان التغييرات الاخيرة التي حدثت في حق الاقتراع وفي النظام الانتخابي هي دون ما كان يتوقعه جمهور السكان في تنغانيا . ورأى ان الاقليم مستعد لتطبيق نظام الاقتراع العام للبالغين .
- ٧٧- ورأى ممثل نيوزيلندا ان حق الاقتراع المقيد في الانتخابات المقبلة لن يؤثر تأثيرا كبيرا في النتائج أويضعف من الطابع التمثيلي للمجلس التشريعي الجديد الى حد ابعـد مما لو قامت الانتخابات على مبدأ الاقتراع العام للبالغين . ولاحظ ان السكان وزعماءهم قد قبلوا ، في الوقت الحاضر، حق الاقتراع المشروط .
- ٧٨- واعرب ممثل ايطاليا عن اعتقاده بـوجوب منح اعلى درجة من الاولوية لادخال نظام الاقتراع العام .
- ٧٩- واعرب ممثل فرنسا عن امله في ان تكون القيود المفروضة على الاقتراع انتقالية . بيد ان الحالة لا تقتضي ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة قرارا فوريا بهذا الشأن ما دامـت الحكومة الجديدة التي ستتولى الحكم قريبا سوف تتخذ ، ولا شك ، قرارا نهائيا بشأن ادخال نظام الاقتراع العام .
- ٨٠- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية انه على شبه يقين من ان المجلس التشريعي التنغاني المقبل سيقوم قبل نهاية السنة باعتماد نظام الاقتراع العام . بيد انه اعرب عن اسفه لقرار عدم ادخال الاقتراع العام في هذه المرحلة ، اذ كان من الافضل لو امكن اجراء الانتخابات المقبلة على اساس حق الاقتراع غير المشروط .
- ٨١- واعرب ممثل الصين عن سروره اذ لاحظ ان اللجنة التي شكلت بعد الانتخابات قد اوصت بالغاء الشرطين الحالىين المتعلقين بمستوى التعليم والدخل . ورأى كما رأى البعثة الزائرة ، ان تقييد ممارسة حق الاقتراع بشرط دفع الضريبة الشخصية ينطوى على تمييز ضد المرأة .

واعرب عن خيبة امله لعدم تطبيق نظام الاقتراع العام للبالغين في الانتخابات المقبلة ♦

٨٢- وقال ممثل بلجيكا ان الاوضاع الخاصة السائدة في تنغانيقا هي التي حملت السلطة القائمة بالادارة على ان تقرر عدم تلبية مطالب المنادين بتطبيق نظام الاقتراع العام ♦

٨٣- وشاطر ممثل الجمهورية العربية المتحدة حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا رأيه بأنه كان من الواجب اجراء الانتخابات المقبلة على اساس مبدأ الاقتراع العام ♦ ولكنـه اعرب عن اعتقاده بأن حق الاقتراع المقيد لن يؤثر على نتائج الانتخابات ، وان من المرجح ، فيما اذا فاز حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا ، باكثرية المقاعد ، ان يدخل التغييرات الملائمة بعد الانتخابات ♦

٨٤- واعرب ممثل الهند عن اسفه لعدم اقرار تطبيق نظام الاقتراع العام للبالغين في الانتخابات المقبلة لانه يعتقد انه لا يمكن ان يوجد مبرر للقيود التي فرضت على ممارسة حق الاقتراع ♦ بيد انه اعرب عن ثقته من ان اصلاح نظام الاقتراع من جديد بما يؤدي الى اقرار نظام مبدأ الاقتراع العام للبالغين سيكون من بين التدابير الاولى التي ستتخذها الحكومة الشعبية التي ستتولى مقاليد الحكم عما قريب ♦ وأشار الى ان ممارسة حق الاقتراع هو خـير وسيلة لخلق الوعي السياسي لدى الجماهير ولتربيتهم السياسية ، وهما الامران اللذان يستند النظام الديموقراطي منهما قوته ♦

٨٥- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان السلطة القائمة بالادارة ، باصدارها تعليماتها الى اللجنة التي شكلت بعد الانتخابات بأن تبني توصياتها على اساس ابقاء نظام الاقتراع المقيد ، قد اهملت مطالب حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا والجمعية الاسيوية وكثير من المنظمات الاخرى والافراد الاخرين ، واتخذت قرارا بالابقاء على حق الاقتراع المشروط ♦ وهي بهـذه الوسيلة قد حرمت الاكثرية الساحقة من السكان الاصليين من حقهم الديموقراطي في ان تكون لهم حكومة تمثيلية حقا ♦

٨٦- وتساءل ممثل الاتحاد السوفياتي عما اذا كانت السلطة القائمة بالادارة تعارض ادخال نظام الاقتراع العام ، لان الاحزاب السياسية في تنغانيقا طلبت الى الامم المتحدة اعتبار الانتخابات المقبلة بمثابة استفتاء بشأن مسألة الاستقلال ولان مثل هذه الاستفتاءات تجري ، عموما على اساس مبدأ الاقتراع العام ♦ وتساءل كذلك عما اذا كانت السلطة القائمة بالادارة تحـاول بتصرفها هذا ، ان تؤخر ، ولولفترة قصيرة ، منح الاستقلال لتنغانيقا ♦ ورأى انه ينبغي على السلطة القائمة بالادارة ان تلبية ، دونما تأخير ، طلب الاحزاب السياسية في تنغانيقا الغاء كافة الشروط المطلوبة للاشتراك في الانتخابات ، وادخل نظام الاقتراع العام ♦ ونظرا الى رغبة

التنغانيقيين الاجماعية في تحرير انفسهم من السيطرة الاجنبية في اقرب وقت ممكن ، فان الوفد السوفيياتي يؤيد كل التأييد اقتراح حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا باعتبار الانتخابات المقبلة بمثابة استفتاء بشأن مسألة استقلال هذا الاقليم المشمول بالوصاية * وهو سيقترح بتأييد اصدار مجلس الوصاية التوصية اللازمة في هذا الصدد الى الجمعية العامة *

٨٧- واعلن ممثل السلطة القائمة بالادارة انها اعتمدت التدابير الجديدة المتعلقة بحق الاقتراع لانها رأت في الانتقال المباشر من نظام الاقتراع المقيد السابق الى نظام الاقتراع العام تغييرا في منتهى الشدة * والواقع ان حق الاقتراع قد وسع كثيرا وان عدد الناخبين المسجلين الآن يزيد بخمس عشرة مرة على عدد هم في الانتخابات الاخيرة * وليس لاحد ان يقول ان هذا ليس بالتقدم السريع نحو نظام الاقتراع العام ، كما انه ليس هناك من يعتقد ان الانتخابات المقبلة لن تسفر عن اقامة نظام حكم تمثيلي * وان آراء حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا في مسألة الاقتراع العام معروفة ، واذا فاز هذا الحزب في الانتخابات ، فما من ريب في ان هذا الموضوع سيكون احد الموضوعات التي سيتابع ممثلو الحزب بحثها مع السلطة القائمة بالادارة * وقد اكد ممثل السلطة القائمة بالادارة للمجلس ان تلك السلطة القائمة بالادارة في الاخذ بنظام الاقتراع العام في الانتخابات المقبلة لم يكن مبنيا على الرغبة في الحيلولة دون اعتبار هذه الانتخابات بمثابة استفتاء في مسألة الاستقلال * وقال ان السلطة القائمة بالادارة سوف تعتبر ان الفائزين في الانتخاب هم زعماء الشعب التنغانيقي المسؤولون ، ولن تتردد قط في ان تبحث معهم الخطوات التالية التي يجب اتخاذها لبلوغ هدف الاستقلال *

المطلب الثالث

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الاهليين لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٨٨- رأى ممثل استراليا ان آراء السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بالخدمة المدنية ، وهي آراء يبد وأن السيد نيريري يشاطرها اياها الى حد كبير ، سليمة فسي جوهرها *

٨٩- واعرب ممثل بورما عن اعتقاده بأنه يجب اناطة مسؤولية وضع شروط خدمة الموظفين الاوروبيين بوزير الداخلية في الحكومة المسؤولة المقبلة *

٩٠- وأشار ممثل الباراغواي الى ضرورة اعداد ملاك من الموظفين الكفاء يكفي عدد هم لسد حاجات تنغانيقا المتزايدة *

٩١ - واعرب ممثل الصين عن امله في ان تضاعف الحكومة المسؤولة المقبلة جهودها لمعالجة مشاكل الخدمة المدنية معالجة ايجابية وفعالة . وقال ان تعيين موظف كبير في مكتب الوزير الاول للاشراف على تنفيذ برنامج اعداد الموظفين وتعيينهم محليا هي بادرة تستحق الثناء .

٩٢ - واعرب ممثل بلجيكا عن اعجابه بجهود السلطة القائمة بالادارة لضمان استمرار انتفاع الاقليم ، خلال فترة الوصاية وبعد ها ، بخدمات عدد من الموظفين المستقدمين من الخارج . ولاحظ ايضا مع الارتياح ، التدابير المختلفة المتخذة ، بما في ذلك النهوض بالتعليم الثانوي لزيادة عدد الموظفين المحليين القادرين على شغل الوظائف العالية .

٩٣ - ورأى ممثل الهند ان معدل التقدم المحرز في ميدان اعداد موظفين محليين للخدمة المدنية اقل بكثير من ان يدعو الى الارتياح . وقال انه يتوجب على السلطة القائمة بالادارة ان تبذل كل جهد ممكن لمعالجة هذه الحالة بغية تحقيق قسط كبير من التقدم قبل الاستقلال . واعترف بضرورة استبقاء الموظفين المختربين ، لبضع سنوات في المستقبل ، مهما كانت سرعة عملية « افرقة » الخدمة المدنية . ولاريب ان الحكومة الجديدة تنتظر في ظلالها الموظفين المختربين وتقدم لهم التأكيدات المالية ، ولكن يجب على هؤلاء الموظفين ان يقدروا الصعوبات التي ستواجهها تنغانيقا بعد الاستقلال فلا يقدموا مطالب من شأنها ان تلقي عبئا ثقيلا على كاهل موارد الاقليم المالية المحدودة . واقترح استقصاء امكانية استقدام الموظفين من البلدان الاسيوية والافريقية وكذلك امكانية الحصول على مساعدة عن طريق برنامج ايفاد الخبراء التوجيهيين والاداريين والتنفيذيين .

٩٤ - ورأى ممثل الاتحاد السوفياتي ان حالة الخدمة المدنية دليل واضح على ان السلطة القائمة بالادارة قد بذلت كل ما في وسعها ، طوال الاربعين عاما التي سيطرت فيها على تنغانيقا ، لجعل الاقليم تابعا للبلد المتروبولي ، ولعاقبة تقدمه السياسي ، وللمحافظة على نفوذها فيه . وقال ان على السلطة القائمة بالادارة ان تعجل في عملية افرقة الخدمة المدنية في تنغانيقا ، وتسرع في تعيين السكان الاهليين في المناصب العالية . ان حتى اذا كان هؤلاء ، غير حاصلين على التعليم العالي فانهم يحرفون ويدركون مصالح بلد هم وحاجاته ، والظروف والحال المحلية خيرا من الموظفين الاجانب . هذا ويجب من الجهة الثانية ، خلال الفترة القصيرة المتبقية قبل استقلال تنغانيقا ، بذل كافة الجهود للنهوض بالتعليم الثانوي والعالي واعداد السكان الاهليين اعدادا مهنيًا وتقنيًا . ويمكن ان تقوم الوكالات المتخصصة للامم المتحدة بدور هام في هذا الشأن . بيد ان تقديم المساعدة المادية والتقنية الاساسية الى الاقليم يقع على عاتق السلطة القائمة بالادارة .

٩٥- واكد ممثل السلطة القائمة بالادارة للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة لا تنقل عن الوزراء والسُّعَمَاء السياسيين في تنغانيقا رغبة في زيادة معدل تعيين الموظفين المحليين * وسوف تبذل السلطة القائمة بالادارة كل ما في وسعها للاسراع بهذه الزيادة وسترحب باي مساعدة ترددها من الامم المتحدة او من المصادر الدولية الاخرى * وقد علق كل من السلطة القائمة بالادارة والسيد نيريري اهمية كبيرة جدا على مواجهة الصعوبات المشروعة للموظفين المستقدمين من الخارج ، وسوف تشجع لجنة المرتبات التي تم مؤخرا تعيينها ، في عملها في المستقبل القريب عاجل * واول ما ستدرسه هذه اللجنة في تنغانيقا ، الصعوبات المباشرة للموظفين المستقدمين من الخارج ، وستدرس بعد ذلك المشاكل الطويلة الامد *

المطلب الرابع

المنظمة الاقليمية لافريقيا الشرقية

٩٦- رأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان قرار السلطة القائمة بالادارة بمد ولاية الجمعية التشريعية المركزية للمفوضية العليا لافريقيا الشرقية ثلاث سنوات اخرى ليس له مبرر على الاطلاق ، لانه مخالف لقرار المجلس التشريعي لتنغانيقا الذي يقضي بعدم مد ولاية هذه الجمعية الالمد سنتين * ويجب على مجلس الوصاية ان يوصي السلطة القائمة بالادارة باعادة النظر ، على وجه الاستعجال ، في سائر نشاطات المفوضية العليا لافريقيا الشرقية التي تعيق تقدم الاقليم ، كما تجلى ذلك من مناقشات المجلس التشريعي لتنغانيقا * ويجب ، بناء على ذلك ، ان تضم اللجنة المؤلفة لدراسة نشاطات المفوضية العليا لافريقيا الشرقية ، ممثلين عن السكان الاهليين في هذا الاقليم المشمول بالوصاية * كما ينبغي الا يؤخر استقلال تنغانيقا او تعليقه على اشتراكها في عضوية المفوضية العليا لافريقيا الشرقية * هذا ويجب الغاء ما يسمى بالاتحاد الاداري بغية المبادرة فورا الى تحقيق مطالب الاحزاب السياسية في تنغانيقا فيمما يتعلق بالاستقلال الفوري للاقليم *

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقلية
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الاضاع الاقتصادية العامة والسياسة الاقتصادية المتبعة

٩٧- يتضمن التقرير السابق للمجلس^(١) وصفا للهيكل العام لاقتصاد تنغانيا * وبالاختصار يعتمد هذا الاقتصاد على انتاج وتصدير بعض منتجات الزراعة والماشية * وتتألف المنتجات الرئيسية المعدة للتصدير من السيزال ، والقطن ، والبن ، والبذور الزيتية ، والجوز ، والجلود الكبيرة والصغيرة * ويأتي الانتاج المعدني في المرتبة الرابعة بين المنتجات المصدرة من حيث قيمته ؛ ويعد الماس أثمن المعادن المنتجة ، ولكن يستخرج الى جانبه عدد من المعادن الأخرى *

٩٨- ويتضح مما ذكرته السلطة القائمة بالادارة والبعثة الزائرة كلاهما ان الاقتصاد في مجموعه كان يتوسع بسرعة لا بأس بها في السنوات الاخيرة * وقد ازداد الانتاج المحلي الاجمالي بما يناهز ٢٥ في المائة منذ عام ١٩٥٤ ، بينما ارتفع حجم الصادرات بمعدل ٦ في المائة سنوياً في المتوسط * بيد ان البعثة الزائرة اشارت الى ان الاقتصاد مازال في المراحل الاولى من تطوره ، ويتبين من ذلك ان * ٤ في المائة تقريبا من الانتاج المحلي الاجمالي يعزى الى وجوه النشاط المعيشية ، ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية * وقد اكدت البعثة حاجة الاقليم الى استثمارات كبيرة ولا سيما لتحسين المواصلات ، وتوفير المياه ، وانماء الزراعة ، وذلك اذا اريد المحافظة على معدل التوسع الراهن * وذكرت السلطة القائمة بالادارة ان خطة جديدة للانماء المتكامل سوف تعد في ضوء التوصيات التي ستقدم نتيجة لدراسة اضطلعت بها بعثة خاصة تابعة للمصرف الدولي للانشاء والتعمير ، وينتظر ان تقدم تقريرها عام ١٩٦٠ * وسوف تؤلف لجنة وزارية للانماء ، تضم سائر الوزراء المنتخبين ، مهمتها وضع تفاصيل هذه الخطة *

(١) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج/٣٨٢٢) المجلد الثاني ، الفصل الاول ، النبذات ٩٩-١٠٦ *

٩٩- وقالت البعثة الزائرة ان من المشاكل الرئيسية التي تواجه تنغانيا مشكلة ابقاء المصروفات العامة الاساسية على مستواها الحالي بعد خروج الاقليم من نظام الوصاية . وأشارت البعثة الى ان الحكومة ، في الوقت الحاضر ، تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة المالية الخارجية سواء لانماء المقومات الأساسية للاقتصاد ، او لتنفيذ برامج الانماء في الميادين الاخرى كميداني التعليم والصحة . وتفقوم المملكة المتحدة الآن بتقديم هذه المساعدة في نطاق مسؤوليتها بوصفها السلطة القائمة بالادارة . ولكن البعثة الزائرة ذكرت ان هناك محلا للتساؤل عن ماهية الترتيبات التي يجب ان تتخذ في هذا الشأن بعد انتهاء الوصاية . وأشارت البعثة الى ان معدل تقدم تنغانيا في المستقبل سيتوقف ، الى حد بعيد ، على مدى المساعدة الفعالة والمالية التي يمكن ان تقدم اليها من الخارج . ورأت البعثة ان هذا التزام لايسـتطيع المجتمع الدولي ولا المنظمات الدولية تجاهله .

١٠٠- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات التالية :

» يلاحظ المجلس مع الارتياح التوسع العام في الاقتصاد والاتجاه نحو زيادة تنويع الاقتصاد . بيد انه يشاطر البعثة الزائرة قلقها بشأن المشاكل المالية والاقتصادية التي سوف تواجه الاقليم بعد انتهاء نظام الوصاية ، ويؤكد ضرورة ضمان عدم تخلف الانماء الاقتصادي عن التقدم السريع المحرز في الميدان السياسي . والمجلس ، اذ يشير الى توصيته السابقة بشأن ضرورة وضع خطة للانماء الاقتصادي المتكامل ، يلاحظ مع الارتياح تشكيل لجنة ضمن مجلس الوزراء تتولى دونما تأخير اعداد خطة انمائية لثلاث سنوات وذلك في ضوء التوصيات الواردة في تقرير البعثة الخاصة التابعة للبنك الدولي للانشاء والتعمير . واذ يدرك المجلس كل الادراك حاجة الاقليم الى المساعدة الخارجية ، يرحب ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه ان حكومة المملكة المتحدة متلهفة الى بذل كل ما في وسعها ، في نطاق المـوارد المتاحة ، للمساعدة على متابعة انماء الاقليم بعد استقلاله فيما اذا ودت تنغانيا ذلك . ويعرب المجلس عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستبحث ، بالتشاور مع حكومة تنغانيا ، في كافة امكانيات الحصول على المساعدة المالية والتقنية الاضافية اللازمة من المصادر الدولية .»

المطلب الثاني

الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة

١٠١- تؤلف منتجات الزراعة والماشية المصدر الرئيسي لشروة تنغانيا ، وقد مثلت عام ١٩٥٨ حوالي ٥٤ في المائة من الانتاج المحلي الاجمالي . بيد ان ما يدخل في قطاع الاقتصاد

النقدى من هذا الانتاج لا يكاد يزيد على الثلث لان الزراعة في مساحات واسعة من الاقليم تقتصر في معظمها على المزروعات الغذائية المعيشية ، ولان الاهالي يعتبرون الماشية علامة تقليدية على الثروة اكثر منها موردا للدخل . ومع ذلك فقد ازداد الانتاج الزراعي التصديري زيادة كبيرة في السنوات الاخيرة . مثال ذلك ان انتاج السيزال قد ازداد بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٩ من ١٢١،٦٠٠ طن الى ٢٠٥،٢٧٣ طنا ، كما ازداد انتاج القطن من ٨،٩٠٠ طن الى ٣٥،٦٠٧ طنان ، وانتاج البن من ١٣،٧٠٠ طن الى ٢٢،٤٠٠ طن . وقد طرأت زيادات مماثلة على انتاج المزروعات النقدية التي تقل عن تلك اهمية كالبذور الزيتية ، والمكسرات ، والـ ~~بيروم~~ ~~بيروم~~ ~~بيروم~~ ، والتبغ والشاي .

١٠٢ - وقد لاحظت البعثة الزائرة ان من السمات المشجعة لهذا النمو هو ان اكثره يعزى الى المزارعين الافريقيين الذين مثل انتاجهم عام ١٩٥٩ حوالي ٦٠ في المائة من قيمة مجموع الصادرات الزراعية . وابتدت البعثة اعجابها بالمساهمة الهامة التي ساهمت بها شركة تنغانيقا الزراعية في الانماء الاقتصادي ، كما اعربت عن املها في ايجاد الوسائل اللازمة للاستمرار في تقديم المساعدة المالية اليها بعد عام ١٩٦٢ ، وهو الموعد المقرر لقطع الاعانات الحالية التي ترد لها من صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية . وقد اثنت البعثة بصفة خاصة على قيام شركة تنغانيقا الزراعية ، وشركة افريقيا الشرقية للتبغ ، وبعض المزارعين الاوروبيين ، بتنفيذ مشروعات الزراعة بواسطة المزارعين الافريقيين و « الزراع الرئيسيين » . ورات ان هذا النوع من المشروعات التي يرتبط فيها الزراع الافريقيون بزرعة مركزية او بمنشأة تجارية تشرف عليهم ، يتيح امكانيات كبيرة لكل من الزراعة وتربية الماشية في تنغانيقا .

١٠٣ - وقد أعرب المجلس في الماضي عن رغبته ، ليس فقط في تحقيق توسع سريع في الزراعة التصديرية فحسب ، بل وكذلك في وقف اعتماد الاقليم على الاستيراد للحصول على بعض الاغذية الاساسية . وقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة في عام ١٩٥٩ ان تنغانيقا لا تعتمد على الاستيراد للحصول على مادتين غذائيتين فقط هما السكر والقمح . وقد ارتفع انتاج السكر من ١٨،٤٠٠ طن عام ١٩٥٧ ، الى ٢٧،٠٠٠ طن عام ١٩٥٩ ، واعلن في منتصف عام ١٩٦٠ ان شركة جديدة للسكر قد تأسست برأسمال قدره ٣،٢٥٠،٠٠٠ جنيه استرليني للاضطلاع بأعمال انمائية واسعة النطاق في وادي كيلومبيرو . ومن المنتظر ان يستغني الاقليم في عام ١٩٦٤ عن استيراد السكر وان يحقق فائضا قابلا للتصدير . وقد ارتفع انتاج القمح من ٣،٧٠٠ طن عام ١٩٥٧ الى ما يقدر بـ ٦،٩٠٠ طن عام ١٩٥٩ .

١٠٤ - وذكرت البعثة الزائرة ان المعدل الحالي للتوسع الزراعي يدعو حقا الى الارتياح ، ولكنه تحقق اساسا بفضل زيادة المساحة المزروعة لزيادة الانتاجية . ونظرا الى ان مساحات

الاراضي الزراعية الجيدة في تناقص والى ان نفقات إعمارها في تزايد ، فيجب توجيه الاهتمام في المستقبل الى زيادة الغلات والى الاستعاضة عن الزراعة المتنقلة بالزراعة الثابتة . وقد لاحظت البعثة ان انتاجية المزارعين الافريقيين منخفضة جدا في كثير من المناطق ، وان هؤلاء المزارعين كانوا فيما مضى يقاومون بشدة خدمات الارشاد الزراعي التي كانت تقدمها الحكومة . ولكن يبدو ان هذه المقاومة في طريق الزوال بسبب تغير الجو السياسي وشدة اصرار حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتغانيا على ضرورة القيام بحملة قومية لتعزيز الانماء الاقتصادي للاقليم . ورأت البعثة ان هناك حاجة الى زيادة اعمال الارشاد الزراعي التي ادى الافتقار الى الاموال اللازمة الى تضيق نطاقها حتى الآن . واقترحت بذل الجهود اللازمة لزيادة عدد المساعدين الزراعيين الافريقيين الذين يجري اعدادهم في « مدرسة الموارد الطبيعية » والنظر بصورة جديدة في مكان وضع برنامج موحد لانماء المجتمع المحلي .

١٠٥ - وأشارت البعثة الى انها قد تلقت شكاوى بشأن عدم كفاية الائتمان الزراعي الذي تتيحه المصادر الحكومية للافريقيين وبشأن صرامة الشروط التي تمنح بموجبها ، بما في ذلك ، اجل سدادها . كما لاحظت من الجهة الثانية ، ان القروض التي منحها صندوق التسليف الانمائي وصندوق تسليف الانتاجية الافريقية ، لم تسدد في عدد كبير من الحالات ، وانها سددت في مواعيد متأخرة . وقد علمت البعثة ، كذلك ، ان الاموال المتوفرة للتسليف لم ينتفع بها انتفاعا كاملا بسبب قلة عدد المقترضين الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة . وقد رأت البعثة ان حل هذه المشاكل قد يكون بزيادة اللامركزية في ادارة صندوق التسليف الحكوميين وتوسيع مرافق الائتمان للتعاونيات . ولاحظت ان حكومة الاقليم تنظر الآن في امكانيات توفير القروض الطويلة الاجل للزراع الافريقيين ، وفي انشاء مصرف تعاوني مركزي .

١٠٦ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين التوصية الآتية :

» يرى المجلس انه يجب على السلطة القائمة بالادارة ان تهتم اهتماما خاصا باعداد دراسة شاملة لتربة الاقليم لتأمين الانتفاع الامثل بـموارد الاراضي المتوفرة .»

المطلب الثالث

النظام العقاري

١٠٧ - رغم عدم توفر معلومات دقيقة عن مجموع مساحة الاراضي الصالحة للزراعة وللري في تنغانيا ، فلا يعتبر ان في الاقليم نقصا مباشرا في الاراضي . غير ان معظم الاراضي غير المستغلة تقع في المحافظات القليلة السكان او المفتقرة الى طرق المواصلات ، ويزداد الضغط

على الاراضي في مناطق معينة من الاقليم ولا سيما في المرتفعات الخصبة * على ان المشكلة الاساسية في تنغانيقا ، كما ترى البعثة الزائرة ، هي الانخفاض العام في مستوى الانتاجية اكثر منها نقص الاراضي * وقد اشارت البعثة الى ان القسم الاكبر من الاراضي المشغولة يستغل اما لرعي الماشية في ظروف غير اقتصادية ، او للزراعة المعيشية بطرق تؤدي الى التبيد والى استنزاف خصوبة الارض * ورات البعثة ان من الضروري ايجاد وسيلة لزيادة انتاجية استغلال الاراضي اذا ما اريد للاقليم ان يتقدم اقتصاديا ولمستوى معيشة الافريقيين ان يستمر في الارتفاع *

١٠٨ - ولاحظت البعثة ان انخفاض مستوى انتاجية الافريقيين عموما ، كان فيما مضى السبب الرئيسي لتزايد التصرف في الاراضي ، وهو امر انتقده مجلس الوصاية عدة مرات * وقد بلغ مجموع الاراضي المتصرف فيها ، في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٩ ، لصالح الافراد والشركات ما مساحته ٣،١٧٣،٠٧٨ آكرا ، اي حوالي ١٦ في المائة من مجموع مساحة الاراضي * ومن هذا المجموع يوجد ٤٨٧،٦٥١ آكرا من الاراضي التي لاصحابها فيها حقوق الملكية التامة التي منحت لهم ، بصفة خاصة ، في عهد الادارة الالمانية ، و ٢،٥٥٤،٨٦٤ آكرا مشغولة بموجب عقود ايجار طويلة الاجل (لمدد لا تتجاوز تسعا وتسعين سنة) وهي الصورة الوحيدة للتصرف في الاراضي التي يسمح بها قانون الاقليم في الوقت الحاضر ، و ١٣٠،٥٦٣ آكرا تشملها امتيازات استغلال المناجم * وقد واصلت السلطة القائمة بالادارة ، خلال عام ١٩٥٩ ، اتباع سياسة الحذر فيما يتعلق بالتصرف في الاراضي ، وهو ما اشار اليه المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، ولم تتجاوز الزيادة الصافية في مساحة الاراضي المتصرف فيها ١٩،٨٨٦ آكرا ، وهي اقل مساحة سجلت منذ قيام نظام الوصاية *

١٠٩ - وافادت البعثة ان شعور الاستياء المحلي الذي اثاره التصرف في الاراضي قد تضاعف كثيرا ، على ما يبدو ، نتيجة للانخفاض الكبير في معدل التصرف في الاراضي بسبب تغير الاوضاع السياسية القائمة في الاقليم الذي ادى الى التخفيف من حدة التوتر بين العناصر ، والى زيادة ادراك حاجات الاقليم الانمائية * ولم تسمع البعثة الزائرة الا شكاوى قليلة تتعلق بالتصرف في الاراضي وذلك خلافا لما حدث بالنسبة الى البعثات الزائرة السابقة ، الا انها لاحظت ، من الجهة الثانية ، ان كثيرا من المستوطنين تساورهم المخاوف فيما يتعلق بضمان حقوقهم العقارية في المستقبل بعد استقلال الاقليم * بيد ان رئيس حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا قد اكد للبعثة ان هذه المخاوف لا تقوم على اساس ، وانه ليس في النية ان يعتمد ، بعد استقلال الاقليم ، الى الغاء حقوق ملكية الاراضي التي يملكها المستوطنون الافراد *

١١٠ - وذكرت البعثة ان مشكلة النظام العقاري في مجموعها لا تزال من ادق المشاكل القائمة في الاقليم ، ومن الخطأ الاعتقاد بأنها تتعلق بالتصرف في الاراضي وحده * ذلك ان

هناك منازعات كثيرة بين القبائل الافريقية وبين الافراد الافريقيين ، وهي تدل على شعور عدم الالمثنان الناشئ عن تزايد التعارض بين المفاهيم التقليدية الموروثة للملكية العقارية القبلية المتمثلة في النظام العقارية التقليدية ، وبين متطلبات اقتصاد نقدي حديث . فاراضي الافريقيين ، في معظم انحاء الاقليم ، لاتعود للذين يشغلونها بل لرؤساء العشائر والسلطات القبلية التقليدية التي توزع هذه الاراضي على افراد جماعاتها لاستعمالها ، وذلك دون اكرثات للاعتبارات الاقتصادية . وأشارت البعثة الى انه لايمكن ، والظروف هذه ، نقل ملكية الاراضي وتخصيصها ، بالمرونة التي تكفل استغلالها على احسن وجه ممكن . ولا مندوحة ، كلما ازداد عدد السكان ، من ان ينشأ ، عاجلا او آجلا ، اتجاه الى تجزئة الملكيات . والاهم من ذلك ، ان النظام العقارى التقليدى ينزع الى ادامة ممارسة الزراعة المعيشية في قطع صغيرة من الاراضي والى اعاقه عملية التكامل والتخصص اللازمة لزيادة الانتاج واستخدام الاساليب الزراعية المحسنة .

١١١ - وقالت البعثة ان الحاجة ماسة من جهة الى تعزيز ضمان الحقوق العقارية ، ومن جهة ثانية الى قسط اكبر من المرونة في نقل الملكية ، مما يؤدي ، عن طريق العملية الاقتصادية ، الى استغلال الاراضي على وجه افضل . وكان كثير من الخبراء ، بما في ذلك اللجنة الملكية لشؤون الأراضى والسكان لافريقيا الشرقية ، قد اكدوا ذلك ، في السابق ، وكانت توصياتهم في هذا الصدد اساسا للاقتراحات التي قدمتها حكومة تنغانيقا الى المجلس التشريعي عام ١٩٥٨ . وقد نصت هذه الاقتراحات على اعتماد سياسة ترمي الى تشجيع رتسهيل تحويل الملكيات التقليدية الى شكل معدل من الملكيات التامة في بعض المناطق الريفية الملائمة التي تكون اراضيها مزارع فردية مستقرة وتسود فيها رغبة عامة في التغيير . ونظرا الى تعقد هذه المشكلة والى انشغال المجلس التشريعي ببعض المسائل الهامة الأخرى ، فان هذه المقترحات لم تبحت وبقيت معلقة ريثما تتم اقامة حكومة مسؤولة عام ١٩٦٠ . وقد علقت البعثة الزائرة على ذلك بقولها ان تأجيل هذا البحث ربما كان من احكم التدابير التي اتخذت ، اذ لابد لاية سياسة يتم اقرارها في النهاية من ان تعتمد على تأييد شعبي واسع النطاق . بيد انها رأت انه يجب ايجاد حل لمشكلة النظام العقارى فيما اذا اريد انماء اقتصاد الاقليم على وجه يدعو الى الارتياح ، واعربت عن املها في ان تقوم الحكومة الجديدة بمنح هذه المسألة ماتستحقه من الاولوية .

١١٢ - وأشارت البعثة الى بعض المشاكل العقارية المحددة فأفادت انها تلقت عرائض من شيخ واعيان قبيلة الماساي ، وهي قبيلة من الرعاة الرحل تشغل مساحات واسعة من السهوب في المقاطعة الشمالية المتاخمة لمحافظة اروشا الكثيفة السكان ولحدود كينيا (التي يعيش فيها ايضا كثير من افراد قبيلة الماساي) . وقد تكلم هؤلاء ، باسم القبيلة ، فأعربوا عن مخاوفهم الشديدة من امكن تعدى مزارعي محافظتي اروشا وميرو المجاورتين الكثيفتي السكان ، على

أراضيهم ، وبينوا أن هذا التعدد سيؤدي إلى استنزاف خصوبة السهوب وإلى الإخلال باقتصادهم القائم على رعي الماشية . وقد أشاروا إلى أن قبيلة الماساي لن يكون لها ، بموجب الحدود الحالية للدوائر الانتخابية السياسية ، تمثيل مستقل في المجلس التشريعي ، وقالوا أنهم يخشون من عجز حكومة مؤلفة في معظمها من ممثلي المناطق الزراعية عن معارضة مطالب أناس هم في أمس الحاجة إلى الأراضي . بل أنهم اقترحوا ، كحل أخير ، النظر في إمكانية إنشاء إقليم مشمول بالوصاية منفصل يتضمن أراضي قبيلة الماساي والمنطقة المجاورة لها من كينيا والتي تشغلها قبيلة الماساي .

١١٣ - ولاحظت البعثة أن هذه المخاوف ترجع إلى سببين : أحدهما روح عدم الثقة الناجمة عن الخصومات التقليدية ، والثاني تعلق أفراد قبيلة الماساي الشديد بـ..... حياتهم التقليدي الذي مازال يقوم ، إلى حد بعيد ، على الاقتصاد المعيشي . ورأت أن حل مشكلتهم يكون من جهة في ضمان حقوقهم العقارية ، ومن جهة ثانية في قيام أفراد قبيلة الماساي أنفسهم ببذل جهود موحدة لاستغلال الامكانيات الاقتصادية لأراضيهم ، فيصدون بذلك الضغط الخارجي . ورأت البعثة أن على الحكومة أن تبذل اهتماما عاجلا بهذه المشكلة وأن تبذل كل ما في وسعها لمساعدة قبيلة الماساي على إنجاز هذه المهمة .

١١٤ - وقد وجدت البعثة أيضا ، على غرار سابقاتها ، أن الاستياء مازال مستمرا بين أفراد قبيلة الميرو نتيجة للتصرف في المزارع الكائنة في نغاري نانغوكي ، وهي مشكلة بحثت بحثا مستفيضا في تقارير المجلس السابقة . وبينما اعترفت البعثة بأن مشاعر الاستياء ستبقى في نفوس أفراد قبيلة الميرو طالما بقيت هذه المشكلة دون حل ، أفادت بأن تخيرا ملحوظا قد حدث مع ذلك في روح أفراد القبيلة خلال السنوات القليلة الماضية ، إذ زال الشعور بخيبة الامـ..... الذي نشأ عقب حوادث عام ١٩٥١ زوالا كاملا ، واحتلت قبيلة الميرو مكانها في الطليعة بين قبائل الإقليم . فعمل أفرادها ، بكل نشاط ، على إعمار الأراضي التي وفرت لهم لاستيطانها ، كما أن محصولهم من البن أخذ في الزيادة السريعة ، وهم يسوقونه عن طريق تعاونيتهم الخاصة . ولقد ساعدتهم الحكومة مساعدة كبيرة في مد أنابيب المياه إلى الأراضي الواقعة في المنخفضات ، وأبدى مجلس الميرو رغبة ملحة في استغلال مساحات أخرى من الأراضي بهذه الطريقة . بيد أنه في حاجة إلى مساعدة إضافية من الحكومة بسبب قلة موارده المالية .

١١٥ - وقد تلقى المجلس في دورته السادسة والعشرين تقريراً من لجنة الانماء الاقتصادية الريفي للأقاليم المشمولة بالوصاية ، وهي تابعة له ، عن استغلال الأراضي والنظم..... العقارية في تنغانيقا^(١)

(١) التقرير التاسع للجنة الانماء الاقتصادي الريفي للأقاليم المشمولة بالوصاية (م و/ ١٥٤٤) .

المطلب الرابع

موارد المياه ونظام الري

١١٦ - تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة ، كما لاحظ المجلس من قبل ، بانسـاء
موارد الاقليم المائية بوصفه وسيلة لتوسيع الزراعة وتربية الماشية .

١١٧ - وقد خصص الجزء الاكبر من المصروفات الانتاجية للحكومة المركزية في الماضي لتنفيذ
مشروعات صغيرة ، كبناء السدود الترابية ، وحفر الآبار ، ومد الانابيب لتزويد المجتمعات المحلية
والماشية بالمياه . وقد نفذت الى جانب هذه المشروعات ، في كثير من الحالات ، مشروعات
صغيرة للري ولصيد الاسماك . بيد ان الاهتمام اخذ يتزايد بتنفيذ مشاريع للري اكبر من تلك ،
كما ان امكانيات القيام بمشاريع ري كبرى في احواض انهار روفيحي وبانغاني وروفو كانت ، كما ذكر
المجلس من قبل ، موضع دراسة جديدة بمساعدة خبراء اوفدتهم منظمة الامم المتحدة للاغذية
والزراعة . وكانت اهم هذه الدراسات الاستطلاعية هي تلك الدراسة المتعلقة بحوض نهر
روفيحي الذي يشمل خمس اراضي الاقليم تقريبا ، اى مساحة تقدر بـ ٦٨،٥٠٠ ميل مربع . ورغم
ان نتائج هذه الدراسة لن تنشر قبل شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٦٠ ، فقد ذكرت البعثة
الزائرة ان هذه الدراسة تشير الى وجود امكانيات كبيرة جدا سواء فيما يتعلق بالري وضـبط
الفيضانات او بتوليد الطاقة الكهربائية . ومن هذه الامكانيات امكانية انماء حوالي ٢٠٠،٠٠٠ آكر
في سهول بوهورو الواقعة في محافظة مبايا ، وما بين حوالي ٥٠٠،٠٠٠ و ٧٥٠،٠٠٠ آكر في
وادي كيلومبيرو ، عن طريق الري . وذكرت البعثة ان من الممكن تنفيذ هذا الانماء على مراحل ،
وان السلطات المسؤولة تنظر الآن ، بعد ان انجزت الدراسة الاستقصائية التمهيدية ، في
مسألة تحديد المشاريع التي يجب منحها الاولوية . واثنت البعثة الزائرة على البدء عام ١٩٥٨
في تنفيذ مشروع تجريبي للري في منطقة مبارالي الواقعة في سهول بوهورو . فقد خصصت مساحة
٥٠٠ آكر في هذه المنطقة لاجراء التجارب الانمائية باشراف شركة تنغانيقا الزراعية . وعند ما قامت
البعثة بزيارة الاقليم ، كان ٣٠٠ آكر من هذه الاراضي مهيا للزراعة .

١١٨ - وقالت البعثة ان نتائج هذه الدراسات الاستقصائية قد دلت بوضوح على ضرورة
توفر المزيد من البيانات الاساسية عن موارد الاقليم الطبيعية . و اضافت ان الدراسات الترابية
والهيدروولوجية التي اضطلع بها بمساعدة خبراء منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة قد دلت على
وجود امكانيات هائلة للانماء ، ولكن مازال من الضروري بذل كثير من الجهود للتمكن من
استغلال هذه الامكانيات استغلالا كاملا . ولا بد للادارة ، بعد انسحاب خبراء منظمة الاسم
للاغذية والزراعة ، من ان تضاعف ما تبذله من جهود لاجراء هذه الدراسات

الهيديولوجية ، للمحافظة على المعدل الحالي للتقدم ، ولكن الافتقار الى الاموال يحد من عدد الموظفين المتوفرين للقيام بهذه الدراسات . وقد اعربت البعثة عن اعتقادها بأن هـذا الميدان ميدان يجب المبادرة فيه ، دون اى تأخير مفرط ، الى استقصاء امكانيات الحصول على المزيد من المساعدات الدولية المالية منها والتقنية .

المطلب الخامس

التعديلات

١١٩ - اذا صرفنا النظر عن المنتجات الزراعية ، نجد ان الموارد المعدنية تؤلف في الوقت الحاضر المصدر الرئيسي الآخر الوحيد للثروة في الاقليم . وقد ارتفعت قيمة انتاج المعادن بانتظام من مليوني جنيه استرليني عام ١٩٥١ الى حوالي ٧ ملايين جنيه استرليني عام ١٩٥٩ . واهم المعادن المنتجة ، من حيث قيمتها ، هي الماس ، والذهب ، والفضة ، ومركزات النحاس والرصاص ، والميكا ، والملح ، والقصدير ، والجص ، ومواد البناء . وهناك موارد معدنية اخرى معروفة ، يستغل بعضها ولكن على نطاق اضيق ، وهي تشمل الفحم ، والحديد ، والنيوبيوم (البيروكلور) ، والعقيق ، والغرافيت ، والطفل (الكاؤولين) ، والكلـس ، والمغنيسيت ، والرخفة . وقد اكتشفت ، في عام ١٩٥٧ ، رواسب فوسفات كبيرة واغرة بالقرب من بحيرة مانيارا في المقاطعة الشمالية ، ولكن استغلال هذه الاحتياطيات يتوقف على مقدار نفقات النقل .

١٢٠ - والى جانب اعمال ادارة المسح الجيولوجي ، تضطلع ثلاث شركات تجارية بعمليات التنقيب عن المعادن على نطاق واسع ؛ احداها تبحث عن النفط في الساحل ؛ اما الثانية ، وهي شركة « وليامسون دايموندز ليمتد » ، فتقتصر اعمالها على التنقيب عن الماس . وتقوم الشركة التجارية الثالثة ، وهي « وسترن ريفت اكسبلوريشن كومباني ليمتد » ، بعمليات تنقيب جيولوجية عامة في منطقة تبلغ مساحتها ٣٤٠٠٠ ميل مربع وتقع في مقاطعتي المرتفعات الغربية والمرتفعات الجنوبية . وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، ردا على استعلام ورد لها من المجلس ، ان السكان الاهليين كانوا في عام ١٩٥٩ يملكون امتيازات التعدين في ٥٨٢٩ في المائة من مجموع مساحة الاراضي التي منحت فيها هذه الامتيازات (مقابل ٩٠ في المائة عام ١٩٥٥) ، والاسيويون في ٣٢١ في المائة منها ، والاوروبيون في ٣٨٥ في المائة منها . وتدل التقديرات على ان الافريقيين انتجوا جميع كميات النحاس و ١٠ في المائة من الميكا والجير ، وكميات كبيرة من الذهب والفضة والقصدير ومواد البناء . كذلك نظمت حكومة تنغانيقا للسكان المحليين دورات دراسية قصيرة في طرق التنقيب عن المعادن .

١٢١- ولاحظت السلطة القائمة بالادارة ان انماء الثروة المعدنية للاقليم من احسن وسائل اجتذاب رؤوس الاموال الخاصة من الخارج . بيد ان تشجيع الاستثمار الاجنبي ، يجعل من الضروري توفير بيانات اساسية على شكل خرائط جيولوجية ودراسات معدنية تبين وتحدد المناطق التي يجري فيها التنقيب الدقيق . وتقوم ادارة المسح الجيولوجي ، الآن ، باعداد هذه البيانات ، ولكن البعثة ترى ان الافتقار الى الاموال اللازمة يعيق هذا العمل وقد قدر مؤخران انجاز هذه المهمة حتى حسب ادنى المستويات ، يتطلب من ٣٥ الى ٤٠ عاما ان الالتزام معدل التقدم الحالي . وذكرت البعثة مع الارتياح ان التدابير المالية قد اتخذت عام ١٩٦٠ ، للسماح بالاسراع بمعدل تنفيذ برنامج اعداد الخرائط الجيولوجية بحيث يمكن انجاز هذه المرحلة من العمل في غضون خمس سنوات . بيد ان من الضروري ايجاد الاموال اللازمة للاسراع في انجاز المرحلة الثانية من العمل ، وهي دراسة المناطق التي تدل الخرائط الجيولوجية على وجود امكانيات تعدينية فيها . وقد اعلت البعثة ان انجاز هذا العمل خلال فترة السنوات الخمس نفسها يقتضي نفقات اضافية مقدارها ٣٥٣٠٠٠ جنيه استرليني ؛ وهو مبلغ لا تقدر الحكومة ، في الوقت الحاضر ، تأمينه من ميزانيتها الخاصة . ونظرا الى ما لهذه الدراسة المعدنية من اهمية كبيرة بالنسبة الى انماء الاقليم ، فقد رأت البعثة انه يجب بذل كل ما يمكن من الجهود لاجاد الاموال اللازمة وان من الضروري التماس المساعدة الدولية او غيرها من المساعدات الخارجية لهذه الغاية .

١٢٢- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات التالية :

«ويشاطر المجلس البعثة الزائرة رأيها بأن انماء الثروة المعدنية للاقليم من احسن الوسائل لاجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية، وانه ليس من المرجح مع ذلك ، ان تدخل رؤوس الاموال هذه الى الاقليم ما لم يكن هناك ما يشير الى وجود امكانية معقولة لجني الربح . ويلاحظ المجلس ، في هذا الصدد ، انه يجري اتخاذ التدابير المالية للاسراع بمعدل تنفيذ برنامج اعداد الخرائط الجيولوجية بحيث يمكن انجاز هذا العمل في غضون خمس سنوات ، ولكن الافتقار الى الموارد المحلية اللازمة لن يسمح باجراء الدراسات الاستقصائية المعدنية المفصلة اللازمة في المناطق التي تدل الخرائط الجيولوجية على وجود امكانيات تعدينية فيها . والمجلس ان يؤيد رأي البعثة الزائرة في وجوب بذل كافة الجهود الممكنة لاجاد الاموال اللازمة لانجاز هذا العمل المهم ، يلاحظ ان النظر يجري في تقديم طلب الى الصندوق الخاص للامم المتحدة للحصول على مساعدة لهذه الغاية، ويعرب عن امله في ان يقدم هذا الصندوق وغيره من الهيئات الدولية مثل هذه المساعدة .»

المطلب السادس

التبادل التجاري والتجارة والصناعة

١٢٣ - رغم ان الأوروبيين والآسيويين مازالوا يلعبون اهم الادوار في الحياة التجارية في تنغانيا، فقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة ان مشاركة الافريقيين تتزايد باطراد لا في تسويق المنتجات الاولية فحسب، وانما في التجارة ايضا. وقد اصدر مجلس الوصاية في دورته الثالثة والعشرين توصية ترمي الى تشجيع الافريقيين على القيام بدور اهم في التبادل التجاري وفي التجارة، وبناء على ذلك افادت السلطة القائمة بالادارة ان حكومة الاقليم قد قدمت قروضا لهذه الغاية وانه سوف تنظم اعتبارا من عام ١٩٦٠ دورات دراسية لاعداد التجار ورجال الاعمال الافريقيين. الا ان الصعوبة في اجتذاب المزيد من الافريقيين الى ميدان النشاط هذا تكمن في ان القطاع العام والمنشآت الخاصة تستوعب جميع المتخرجين من المعاهد العالية تقريبا. بيد ان اهتمام الافريقيين بالتجارة في تزايد وقد اصبح عدد من الافريقيين اعضاء في مختلف الغرف التجارية، وعين بعضهم مديرين لعدة منشآت معروفة.

١٢٤ - وبرز صورة للتنظيم الاقتصادي الحالي بين الافريقيين تتمثل في الحركة التعاونية التي اشنى مجلس الوصاية مرارا على نموها السريع. فقد ارتفع عدد التعاونيات المسجلة من ٣١١ جمعية عام ١٩٥٤ الى ٦١٧ جمعية تضم ٣٣٠٤٠٠٠ عضو عام ١٩٥٩، وبلغت قيمة المنتجات التي سوّقت بواسطة هذه الجمعيات في هذه السنة الاخيرة ١١٥ مليون جنيه استرليني، ويمثل هذا جزءا كبيرا من مجموع صادرات الاقليم. وتقول البعثة الزائرة ان سرعة نمو الحركة التعاونية كانت على اعظمها بين مزارعي القطن الافريقيين في مقاطعة البحيرة (ليك بروفنس) حيث بلغ عدد التعاونيات عام ١٩٦٠ ٣٢١ جمعية اولية منتسبة الى اتحاد فيكتوريا للاتحادات التعاونية. وقد بدأ الاتحاد المذكور عام ١٩٥٩ في بناء اربعة محال جديدة وقدم اليه مجلس تسويق النسالة والبذور قرضا مقداره ٥٠٠٤٠٠٠ جنيه استرليني لهذه الغاية.

١٢٥ - وحدث اهم توسع للحركة التعاونية حتى الآن في ميدان تسويق المنتجات الزراعية. اما التعاونيات الاستهلاكية فكانت اقل نجاحا. وقد اعلمت البعثة الزائرة ان عددا من الخبراء اضطلعوا في عام ١٩٥٩ باستقصاء امكانيات التعاونيات الاستهلاكية، ويتوقع ان تعرف نتائج هذا الاستقصاء في المستقبل القريب. وترى البعثة ان من اهم نقاط الضعف في التنظيم التعاوني، عدم وجود جمعيات للائتمان، فيما خلا عدد قليل منها يقتصر على الطائفة الاسماعيلية. ولكن البعثة قد علمت، باهتمام، من الجهة الثانية، ان منظمين من

اوسع المنظمات التعاونية تقوم ببعض التجارب في هذا الميدان * واثنت البعثة ايضا على صدور قرار بتشكيل اتحاد تعاوني مركزي لتتغانيا * واعربت عن اعتقادها بان تشكيل مثل هذه الهيئة سيعزز نمو الحركة ، ويمهد السبيل الى امكن تأسيس مصرف تعاوني مركزي ، ويساعد على اجتذاب المساعدات الفنية والمالية والاموال الاستثمارية من الخارج *

١٢٦ - ويلاحظ ان الانماء الصناعي ، حتى الآن ، قد اقتصر الى حد كبير ، على تحضير المنتجات الاولى * ومع ان سياسة الحكومة تقوم على تشجيع الصناعات الثانوية ، فان انماؤها يعتمد ، الى حد بعيد ، على توسيع الاسواق المحلية * على انه حدث ، في السنوات الاخيرة ، زيادة كبيرة في عدد الصناعات الخفيفة ، يدل على ذلك ان عدد المؤسسات والمعامل الصغيرة المسجلة قد ارتفع من ١،٣٨٤ في نهاية عام ١٩٥٦ الى ٤،٥٤٣ عام ١٩٥٩ * وكان اهم ما جد اخيرا انشاء مصانع للانسجة الحريرية الصناعية ، والحياسة ، وشغرات الحلاقة ، والاحذية ، وعصير الفواكه * وقد ذكرت البعثة الزائرة انها وجدت بان زيارتها للاقليم مصنعا للسكاير قيـد البناء ، ومصنعا نموذجيا لتحضير الأكاجو تحضيرا آليا بدأ في الانتاج ، كما وجدت ان المخططات كانت جاهزة لاقامة مصنعين آخرين للنسيج ومصنع للاسمنت * واعلمت البعثة بوجود مقترحات لانشاء شركة باسم شركة انماء تنغانيا غايتها تعزيز الانماء الصناعي والمساعدة على اجتذاب الرأسمال الاجني الى الاقليم * ورأت البعثة ان مثل هذه الشركة سيكون لها ابلغ الاثر لو ان مجال نشاطها لم يقتصر على الصناعات التحويلية ، بل تجاوزته الى اوسع الميادين الممكنة * واقترحت ، ان تقرر ذلك ، ان تنظر الحكومة في امكن تحويل جزء كبير من الاسهم التي تملكها في المؤسسات التجارية الى الشركة ، وان تنظر كذلك في امكانية جعل شركة تنغانيا الزراعية فرعاً لتلك الشركة المذكورة * واكدت البعثة ايضا الامكانيات الكبيرة لانماء مرفق السياحة *

١٢٧ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

» ان المجلس ، ان يشير الى توصيته التي اعتمدها في دورته الثالثة والعشرين فيما يتعلق بفائدة تشجيع المنشآت الصناعية ، يرحب بالاقترح القاضي بانشاء شركة باسم شركة انماء تنغانيا ، ويعرب عن امله في ان تتجح هذه الشركة في تعزيز الانماء الصناعي في الاقليم * »

المطلب السابع

المالية العامة: تدبير الإيرادات العامة كافية

١٢٨ - لاحظ مجلس الوصاية باهتمام ، في دورته الثالثة والعشرين ، ان انخفاض مستوى الاثمان العالمية للمنتجات الأولية قد ادى الى انخفاض الإيرادات العامة ووجد بعض المصاعب في حالة الميزانية . وقد استمرت هذه المصاعب خلال الشطر الاول من عام ١٩٥٩ ، وكان مجموع الإيرادات في السنة المالية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ اقل من الإيرادات المقدرة بحوالي ٣٧٥٠٠٠٠ جنيه استرليني ، مما ادى الى احداث عجز في ميزانية تلك السنة مقداره ١١٥٠٠٠٠٠ جنيه استرليني . بيد ان الإيرادات ارتفعت ، خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٩ ، الى حد يدعو الى الارتياح ، ولم تعد هناك حاجة الى ان تؤخذ من السلطة القائمة بالادارة المساعدة التي اشير اليها في التقرير السابق للمجلس .

١٢٩ - ويتضح من المعلومات التي قدمت الى البعثة الزائرة ، ان التقديرات الصافية للمصروفات العادية لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ ستبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني ، ورغم ان هذا المبلغ يبدو اقل من المبلغ المقدّر للعام السابق ، الا انه يمثل في الواقع زيادة تتاهز ٥٠ مليون جنيه استرليني اذا قورن بمجموع المصروفات عام ١١٥٩ - ١٩٦٠ . وقد قبلت حكومة المملكة المتحدة ان تضطلع ، اعتبارا من ١ تموز (يوليه) عام ١٩٦٠ ، بالمسؤولية المالية عن القوات البرية لافريقيا الشرقية التي تبلغ حصة تنغانيقا فيها حوالي ٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه استرليني . وتبذل المصروفات الانتاجية المقدرة لعام ١٩٦٠ - ١٩٦١ حوالي ٦ ملايين جنيه استرليني ينتظر ان تقدم السلطة القائمة بالادارة ، على مذكر وزير المالية ، ٧٥ في المائة منها ، وذلك في صورة اعانات مجانية من صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية او في صورة قروض من الخزانة قابلة للتسديد في غضون عدد من السنين . وذكرت البعثة الزائرة ان السلطة القائمة بالادارة قد وافقت على توفير اعانات مجانية يبلغ مجموعها ٦ ملايين دولار خلال فترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ . وبالإضافة الى ذلك بقي بغير صرف من اعانة سابقة مبلغ يزيد قليلا على مليوني جنيه استرليني ، وذلك في نهاية السنة المالية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ ؛ وقد وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم قرض من الخزانة مقداره ٥٠ مليون جنيه .

١٣٠ - واثارت البعثة الزائرة ، في تقريرها ، مسألة الحالة المالية لحكومة تنغانيقا بعد استقلال الاقليم . وأشارت الى ان الانخفاض النسبي في الدخل القومي ، يحد كثيرا من امكانيات زيادة الإيرادات برفع سعر الضرائب ، وستظل تنغانيقا تعتمد على المساعدات المالية الخارجية اعتمادا كبيرا لتأمين مصروفاتها الانمائية ، فضلا عن اعتمادها المحدود عليها لتأمين مصروفاتها

العادية * وأشارت البعثة الى ضرورة زيادة الميزانية العادية خلال السنوات التي تسبق الاستقلال والتي تليه مباشرة *

١٣١- ورأت البعثة ان هذه الحالة تقتضي اتخاذ تدابير خاصة لتأمين المساعدة المالية الخارجية * فحاجة الاقليم ، خلال السنوات الاولى من استقلاله ، لن تقتصر على القروض المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المعينة ، بل ستقتضي ايضا عقد قروض طويلة الاجل مخصصة لغراض عامة ، وتكون ذات فائدة منخفضة وتكون قابلة للسداد المؤجل ولا تلقي على الميزانية الا اقل عبء ممكن * ورأت البعثة انه نظرا الى سرعة توسع اقتصاد الاقليم ، فمن المعقول الافتراض بأن معظم مصاعب الحكومة ستكون مؤقتة * كما انها اشارت ملحة على الامم المتحدة بأن تبادر الى اجراء دراسة جديدة لوسائل توفير مثل هذه المساعدة *

١٣٢- وذكرت البعثة انها اثارت هذا الموضوع مع وزير الدولة لشؤون المستعمرات في المملكة المتحدة ، فأجابها بانه ليست هناك صعوبة مبدئية في مواصلة تقديم المساعدة الى بلدان كتغانيقا بعد استقلالها ، غير ان طرق تقديم هذه المساعدة ستكون مختلفة * فالاقليم التابعة تتلقى معظم المساعدة ، بمقتضى قوانين انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية وعمن طريق مؤسسة انماء المستعمرات * اما بعد استقلالها فانها تتلقى المساعدة من طرق اخرى ، من امثلتها قروض مساعدة لبلدان الكومنولث *

١٣٣- الا ان البعثة ادركت ان الزعماء السياسيين في تنغانيقا يتطلعون ، قبل كل شيء ، الى المجتمع الدولي للحصول على المساعدة المالية والتقنية خلال السنوات الشديدة القليلة المقبلة ، مع العلم ان البرامج الراهنة للامم المتحدة لاتستطيع ، في الواقع ، سد حاجات تنغانيقا الا على نطاق محدود للغاية * ومع ذلك فقد اعربت البعثة عن اعتقادها الراسخ بأن على الامم المتحدة ، التي ساعدت على الاسراع بتقدم تنغانيقا السياسي السلمي ، واجب صريح بزيادة مساعدتها للاقليم لحل مشاكله الاقتصادية المرتبطة باستقلاله * كما واعربت عن ثقتها من تزايد ادراك الحاجة الى تنظيم المساعدة المالية المتعددة الاطراف ، سواء داخل نطاق الامم المتحدة او خارجه ، للبلدان المقبلة على الاستقلال في افريقيا ، ومن ان تنغانيقا ستستفيد من ذلك *

١٣٤- وافادت البعثة ان حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا قد اعرب عن رغبته في ان ينشأ في هذه الاثناء مكتب للامم المتحدة في تنغانيقا يستهدف تنظيم طلبات الحصول على المساعدة الفنية من الامم المتحدة وتنسيقها * وذكرت البعثة ان السلطة القائمة بالادارة لاتعارض هذا الاقتراح من حيث المبدأ ، وهي واثقة من احالة طلب بهذا المعنى الى الامم المتحدة *

١٣٥ - وتلقى المجلس في دورته السادسة والعشرين تأكيداً بأن السلطة القائمة بالادارة لن تدخرو سعا ، خلال الفترة المتبقية من وصايتها على الاقليم ، للعمل على تعزيز تقدم الاقليم وانماؤه بما فيه مصلحة سكانه . اما بعد الاستقلال فسوف يترك امر تقرير الترتيبات المتعلقة بتقديم المساعدة الخارجية الى تنغانيا لحكومة تنغانيا وبرلمانها من جهة ، وللمن يرغب في منحها المساعدة ، من جهة ثانية . وحكومة المملكة المتحدة على اتم استعداد لبذل كل ما في وسعها في حدود المتوفر لها من الموارد ، لمساعدة حكومة تنغانيا المقبلة ، ان رغبت في ذلك ، على متابعة العمل من اجل تقدم الاقليم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية بعد استقلاله . وان المملكة المتحدة لتود حكومة وشعبا عقد اوثق واواصر الصداقة مع شعب تنغانيا وحكومتها ، وسيكون تقديم المساعدة لتحقيق هذا الانماء دليلا ماديا ملموسا على هذه الصداقة . وان السلطة القائمة بالادارة لأشد ما تكون رغبة في قيام الامم المتحدة ، والصندوق الخاص ، والوكالات المتخصصة بتقديم كل مساعدة ممكنة الى تنغانيا . وقد رحبت هذه السلطة ، ترحيبا حارا ، بالمساعدة التي قدمت الى تنغانيا فيما مضى ، واعربت عن املها في استمرار زيادة هذه المساعدة بصورة مطردة . كما انها رحبت باقتراح السيد نيريري تعيين ممثل لخدمات المساعدة الفنية للامم المتحدة في دار السلام .

١٣٦ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

» ان المجلس ، اذ يلاحظ ان الاقليم مازال يلقي صعوبة في تأمين الموارد المالية اللازمة لمواجهة مصروفاته العادية والانمائية على السواء ، واذ يأخذ بعين الاعتبار رأى البعثة الزائرة الذي تفيد فيه انه رغم وجوب عدم حيلولة هذه المشكلة دون خروج الاقليم من نظام الوصاية ، فمن الواضح ان ايجاد حل مرضي لها امر مفيد ، يؤيد رأى البعثة الزائرة الذي تفيد فيه ان هذه الحالة تقتضي اتخاذ تدابير خاصة لتأمين المساعدة الخارجية . وهو يرحب بالمساعدة المالية والتقنية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة ، ويعرب عن امله في ان تتسنى زيادة هذه المساعدة في هذه المرحلة . وان المجلس ، بالاضافة الى ذلك ، ليشاطر البعثة الزائرة اعتقادها ان على الامم المتحدة واجبا اكيدا في المساعدة على حل المشاكل الاقتصادية المرتبطة باستقلال تنغانيا .

» ويلاحظ المجلس طلب حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيا انشاء مكتب للامم المتحدة في الاقليم لتنظيم تقديم المساعدات التقنية والتنسيقها . ويلاحظ ايضا ان السلطة القائمة بالادارة ترحب بهذا الاقتراح ويعرب عن ثقته من احالة هذا الطلب الى الامم المتحدة .»

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

الاضاع الاقتصادية العامة
والسياسة الاقتصادية المتبعة

١٣٧- اعترف ممثل استراليا باهمية الاستثمار في تشجيع الاستثمارات الاجنبية ورأى ان اهم نقطتين في هذا المضمار هما المحافظة على حسن النية في الاقليم في جو من السلام والوئام ، وعلى حق الشركات في تحويل ارباحها الى الخارج . واعرب عن سروره ان لاحظ ان البعثة الزائرة اعجبت بالواقعية التي يبديها الزعماء السياسيون في تقديرهم لمشاكل الاقليم الاقتصادية ، وبالدهاية الواسعة التي يقوم بها حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانيا لافهام السكان ضرورة بذل جهود كبيرة لزيادة الانتاج .

١٣٨- واعرب ممثل بورما عن اقتناعه بأن سكان تتغانيا متى اصبحوا سادة مصيرهم سيتمكنون ، بمشورة المجتمع الدولي ومساعدته ، من التقدم بخطى اسرع من الماضي .

١٣٩- وقال ممثل ايطاليا انه قد استوقف نظره ذلك التناقض بين سرعة التقدم المحرز في الميدان السياسي وبين ضخامة المشاكل الاقتصادية التي مازالت بحاجة الى تدليل . ورأى ضرورة بذل جهد كبير حقا لتزويد الاقليم بأساس اقتصادي سليم يقوم عليه استقلاله . وقال انه يعتقد ان المستقبل يدعو الى التفاؤل نظرا الى ادراك السلطة القائمة بالادارة لهذه المشكلة واستعداد حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتغانيا لبحث حالة البلد بصورة واقعية .

١٤٠- ورأى ممثل الباراغواي ان هناك حاجة ماسة الى ايجاد الوسائل اللازمة للاسراع في زيادة الانتاج . وقال انه يجب تقوية المقومات الاقتصادية للاقليم .

١٤١- وشاطر ممثل فرنسا البعثة الزائرة قلقها بشأن المشاكل المالية والاقتصادية التي تواجه الاقليم بعد خروجه من الوصاية واشنى على الزعماء السياسيين لما يقومون به من دعاية واسعة لافهام السكان ضرورة زيادة الانتاج .

١٤٢- واشنى ممثل بلجيكا على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المحرز رغم افتقار الاقليم الى الموارد المالية . واعرب عن ثقته من ان معدل التقدم سيبقى على حاله بل وسيزداد

نظرا الى ان تعاون الزعماء السياسيين مضمون وان السلطة القائمة بالادارة تتبع سياسة دينميه حيه .

١٤٣ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الاستعمار قد ترك آثاره في تنغانيا كما في بقية انحاء افريقيا : فهناك افتقار كلي تقريبا الى الصناعات الثانوية ، ونظام زراعي معيشي متاخر ، ووسائل نقل غير مرضية ، واضطراب في المالية مصحوب بعجز مزم - في الميزانية - وهذه جميعها تمثل تركة السلطة القائمة بالادارة في تنغانيا بعد اربعين عاما من الحكم . وقال الممثل ان زعماء الاحزاب السياسية في الاقليم قد ادركوا بمنتهى الوضوح مضاعفات وصعوبات المهمة التي تواجههم . ولابد لسكان تنغانيا من بذل جهود كبيرة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي للاقليم الى جانب استقلاله السياسي ولانماء اقتصاده انماء شاملا حتى يسد كافة حاجاته . وذكر ان بإمكانه ان يقول في الوقت ذاته واثقا ، بناء على التجربة التي مرت بها بلدان كثيرة ، ولاسيما البلدان الفتية في آسيا وافريقيا ، انه ما ان يتحرر سكان تنغانيا ويستقلوا حتى يصير في وسعهم ان يحلوا تلك المشاكل الاقتصادية التي لم تستطع ولم ترد السلطة القائمة بالادارة حلها خلال اربعين عاما من الحكم . واعرب عن سروره لملاحظته ان الاحزاب السياسية في تنغانيا تدرك انه لا يمكن حل هذه المشاكل المعقدة الا على اساس بذل مجهود قومي في هذا السبيل .

١٤٤ - وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان السبب الوحيد لعدم اعتماد خطة للانماء الشامل حتى الآن ، هو ان الحكومة تنتظر نتائج الدراسة الاقتصادية التي يقوم بها المصرف الدولي للانشاء والتعمير . وقال ان لجنة مجلس الوزراء تقوم باعداد مثل هذه الخطة ، وستعرض تلك الخطة على الحكومة المسؤولة الجديدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) .

المطلب الثاني

الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة

١٤٥ - قال ممثل استراليا ان الزيادات الاخيرة في انتاج المحاصيل التصديرية كالقطن ، والبن ، والبذور الزيتية ، والمكسرات ، انما تدعو الى التشجيع . واعرب عن سروره لملاحظته ان معظم هذه الزيادات تعزى ، على ما ذكرت البعثة الزائرة ، الى جهود الافريقيين .

١٤٦ - وذكر ممثل الصين ان من الضروري تهيئة ظروف تسمح باستغلال امكانيات الارض ، والانتفاع بها على الوجه الامثل . وقال انه ينبغي ، لهذه الغاية ، توجيه اهتمام خاص الى ما يلي : (١) اعداد دراسة ترابية شاملة ؛ (٢) تحسين وسائل المواصلات ، وتوفير المياه ،

ونظام الري ، ووجوب حفز الجهود الجماعية وتنظيمها في هذا السبيل ؛ (٣) النهوض بخدمات الارشاد الزراعي لتعليم السكان استخدام اساليب زراعية افضل ؛ (٤) تحويل نظام ملكية الاراضي من نظام الملكية الجماعية الى نظام الملكية الفردية .

المطلب الثالث

النظام العقارى

١٤٧- اعرب ممثل بورما عن سروره لملاحظته ان استياء الاهالي من التصرف في الاراضي قد تضاعف كثيرا ، على يبدو ، نتيجة للانخفاض الكبير في معدل التصرف في الاراضي ، ولتغير الجو السياسي في الاقليم . بيد ان المجلس لم يترك تأكيداً بأن التصرف في الاراضي سيخضع تخفيضاً كبيراً في المستقبل . وقال انه يشاطر البعثة الزائرة رأياً في انه ينبغي ارجاء البحث فى المقترحات المتعلقة بالنظام العقارى وفي وضع سياسة عقارية ، الى وقت يكون فيه الجو السياسي اكثر ملاءمة لاجراء مناقشة هادئة للاصلاحات العقارية في المجلس التشريعي الجديد . واعرب عن قلقه من اقتراح زعماء قبيلة الماساي انشاء اقليم مشمول بالوصاية منفصل يشتمل على اراضي قبيلة الماساي والمنطقة المجاورة لها من كينيا والتي تشغلها قبيلة الماساي . ورأى انه يجب استقصاء هذا الموضوع من جميع الوجوه ، واذا اقتضى الامر ، تأمين تمثيل قبيلة الماساي تشيلاً كافياً في المجلس التشريعي الجديد .

١٤٨- واعرب ممثل الصين عن سروره لما علمه من ان مخاوف السكان الاصليين فيما يتعلق بالتصرف في الاراضي قد خفت كثيراً نتيجة لسياسة الحذر التي اتبعتها السلطة القائمة بالادارة في السنوات الاخيرة .

١٤٩- ورأى ممثل بوليفيا ان مشاكل النظام العقارى التي اشارت اليها البعثة الزائرة معقدة تعقيداً لا يصدق ولا تقتضيه ضرورة . وقال انه لا مندوحة من وضع قانون عقارى موحد وشامل وواضح يكفل توزيع الاراضي توزيعاً عادلاً واستغلالها على نحو فعال . كما ذكر ان تمتع حاكم تنغانيقا بحق التصرف في الاراضي هو امتياز استثنائي ولا يجب ابدان نقل هذا الحق الى الحكومة الجديدة .

١٥٠- ولاحظ ممثل الهند ان النظام العقارى التقليدى وطبيعة الاقتصاد المعيشي القائم انما يميلان الى الحيلولة دون استغلال موارد الاقليم على الوجه الكامل . وقال انه لا يخافه اى شك في ان الحكومة المقبلة ستبذل اهتماماً عاجلاً ووثيقاً بهذه المسائل .

١٥١ - ووافق ممثل الجمهورية العربية المتحدة على رأى البعثة الزائرة الذى تفيد فيه ان من الاحكم ترك حل مشاكل النظام العقارى للحكومة المسؤولة الجديدة ولللمجلس التشريعي *

١٥٢ - وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة انه لا يوافق على الرأى القائل بأن القوانين العقارية معقدة تعقيدا لا مسوغ له * وقال انه لا توجد سوى ثلاث فئات من النظام العقارى هي : الملكية التامة ، واجارة الاراضي ، وحيازة الاراضي بموجب القانون والنظام العرفيين * وقال ان كافة الاراضي ، ما عدا الممتلك منها ملكية تامة ، تعتبر مالا عاما ، وهي التي يمارس الحاكم عليها سلطته * ورأى الممثل الخاص ان لافائدة من اصدار تأكيد بعدم اجراء اى تصرف جديد في الاراضي قبل الاستغلال ، لان ذلك من شأنه ان يحول دون تنفيذ مشروعات كمشروع السكر في وادى كيلومبيرو الذى يهتم به السيد نيريرى اهتماما وثيقا والذى لقى ترحيبا حارا في تنغانيقا * وأشار الى وجود وزير افريقي منتخب لشؤون الاراضي ، وقال ان بإمكان المجلس ان يطمئن الى انه لن ينظر في اى طلب يتعلق بالتصرف في الاراضي لاية غاية كانت مالم ينل قبول السلطات المحلية للمنطقة المعنية والزعماء السياسيين * واما فيما يتعلق بالنظام العقارى التقليدى الافريقي ، فقد اوضح الممثل الخاص ان السيد نيريرى ، رغم اعترافه بضرورة ضمان قسط من الامن الفردى في هذا المضمار ، فانه غير مقتنع بأن الملكية الخاصة الفردية تحل المشكلة ، وعارض التسرع في اتخاذ تدبير يكون بمثابة قلب ثورى للاوضاع * ومع ذلك فلم يتخذ بعد اى قرار نهائى في هذا الموضوع *

١٥٣ - واما فيما يتصل بالمخاوف التي اعرب عنها زعماء قبيلة الماساي ، فقد قال الممثل الخاص ان ممثلي القبيلة على اتصال وثيق بالسيد نيريرى واخوانه السياسيين واعرب عن ثقته فيما يتعلق بحماية مصالح هذه القبيلة *

المطلب الرابع

المالية العامة ؛ تدبير إيرادات عامة كافية ؛

المساعدة المالية والتقنية

١٥٤ - قال ممثل بوليفيا انه لا يمكن القاء عبء الالتزامات التي لم تف بها الدول الاستعمارية الكبرى والسلطات القائمة بالادارة على كاهل المجتمع الدولي ، وعلى السلطة القائمة بالادارة ان تتولى القيام بالتزامات تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية *

١٥٥ - ورأى ممثل الاتحاد السوفياتي ان السيد نيريرى زعيم حزب الاتحاد الوطنى الافريقي لتتنغانيقا ، كان مصيبا في قوله ان تنغانيقا لا يمكنها ان تقيم خططها الانمائية على اساس

الاستثمارات الاجنبية * وهذا ، بالطبع ، لا يعفي السلطة القائمة بالادارة من مسؤولية منح الاقليم المشمول بالوصاية سائر انواع المساعدة المادية والتقنية * وأشار ، في هذا الصدد ، الى البيان الذى القاه ممثل بوليفيا وقال فيه ان مسؤولية منح الاقليم المشمول بالوصاية المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة تقع اساسا ، على عاتق السلطة القائمة بالادارة ، وانه يجب الا تبذل اية محاولة للتهرب منها والقائها على عاتق المجتمع التعاوني الدولي * ورأى ان من الانصاف ان تعيد السلطة القائمة بالادارة الى الاقليم على الاقل جزءا من الاموال والمكاسب التي حصلت عليها اما مباشرة او عن طريق الشركات البريطانية والصناعيين والمزارعين البريطانيين ، نتيجة لاستغلال موارد الاقليم الطبيعية والبشرية * فان من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تنظر في مسألة منح الاقليم من ميزاتيتها الخاصة ، ما يحتاج اليه من الموارد الاضافية ، التي يجب تخصيصها لانماء الاقتصاد القومي ، والتعليم والخدمات الصحية لمصلحة سكان تنغانيقا * واما فيما يتعلق بالمساعدة الاجنبية ، فان اهم ما يجب تحريره هو الا تربط بأية شروط ولا يقصد من منحها الحصول من تنغانيقا على مكاسب للاحتكارات الاجنبية او جرا الاقليم الى التكتلات العسكرية * هذا ويجب ان تقدم هذه المساعدة لتعزيز رفاه سكان الاقليم ونهضتهم الحضارية على اساس المساواة في الحقوق واحترام مصالح اقليمهم *

الفرع الرابع-

التقدم الاجتماعي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

ظروف العمل وتنظيم اليد العاملة

١٥٦ - تتألف الاكثية العظمى من سكان تنغانيقا من مزارعين يزرعون اراضيهم * ويقل عدد الاجراء من الافريقيين عن ٥ في المائة * واذا استثنينا عددا يقدر ب ٤٠٠٠٠ من خدم المنازل نجد ان مجموع عدد الافريقيين الاجراء خلال عام ١٩٥٩ قد بلغ ٤٠٦٧٤٢ اجيرا اكثر من نصفهم (اى ٢٢٠٠١٩٩) كانوا يشتغلون في الزراعة وفي القطاعات المتصلة بها ، بينما

كانت اكبر فئة تأتي بعدهم من حيث الترتيب (وعددها ١٤,٣٥٠ شخصا) تتألف من العاملين في مرفق الخدمة المدنية * ولم يزد عدد المستخدمين في التعدين والصناعة التحويلية والبناء والتجارة على ٤,٥٥٥ عاملا * وان نسبة كبيرة نسبيا من اليد العاملة تتألف من العمال الموسميّين النازحين الذين يسعون وراء العمل خلال فترات معينة من السنة ، لزيادة الايرادات التي تأتيهم من زراعة اراضيهم *

١٥٧- وبرز تطور حدث في السنوات الاخيرة هو سرعة نمو الحركة النقابية ، حيث قدر عدد النقابيين عام ١٩٥٩ بحوالي ٤٧,٠٠٠ نقابي ينتمون الى خمس وثلاثين نقابة لها ٤٢٠ فرعا مسجلا * وقد حدثت ايضا زيادة في عدد منازعات العمل ، وكانت في كثير من الاحيان منازعات ذات طابع محلي تقوم خلافا للسياسة والرغبات الصريحة لكبار المسؤولين النقابيين * وقد بلغت هذه المنازعات ذروتها عام ١٩٥٩ اذ بلغ مجموعها ٢٠٥ منازعات شملت ٨٢,٨٧٨ عاملا وتسببت في ضياع ٤٠٢,٦٩٣ يوم عمل * وقد وقعت نسبة كبيرة من هذه المنازعات (ثمانية وثمانون نزاعا شملت اكثر من ٥٦,٠٠٠ عامل) في صناعة السيزال التي لاتزال المنظمات العمالية والاجهزة الاستشارية المشتركة فيها في طور التكوين * وقد فرغ عام ١٩٥٩ ، من اجراء تحقيق في علاقات العمل في هذه الصناعة اسفر عن اعادة تنظيم الترتيبات الاستشارية من جديد * وقد وصل ، بعد ذلك ، الى اتفاق اصبح نافذا في (نيسان) ابريل ١٩٦٠ ، وينص على اجراء بعض التعديلات في جدول الاجور كان من نتيجتها زيادة الاجور وحجم العمل على السواء *

١٥٨- وقد رافق نمو النشاط النقابي توسع كبير في الاجهزة الاستشارية المشتركة * فبلغ مجموع اللجان الاستشارية المشتركة التي انشئت ، حتى آخر عام ١٩٥٩ ، ٢٤٨ لجنة (اى بزيادة ٦٠ لجنة على عددها في العام السابق) ، وقد رعد العمال الذين كانوا ممثلين في هذه اللجان بحوالي ٢٢٠,٠٠٠ عامل * وقد سبقت الاشارة الى صناعة السيزال التي كان يوجد فيها فسي نهاية عام ١٩٥٩ ست وثلاثون لجنة استشارية مزرعية للمزارع ، بالاضافة الى مجالس استشارية للمناطق وللمقاطعات ومجلس مركزي مشترك * وقد انشئت خلال عام ١٩٥٩ مجالس مشتركة مماثلة لتلك ، بموجب اتفاق ، لمرفق الشاي ولعمال المرافىء في مرفأى تنغا ودار السلام * وقد انشيء قبل ذلك في عام ١٩٥٨ مجلس استشارى اقليمي للعمل يتألف من موظفين حكوميين وممن عدد مماثل من ممثلي ارباب العمل والعمال *

١٥٩- وكان مجلس الوصاية قد رحب ، في دورته الثالثة والعشرين ، بنمو الحركة النقابية وبانشاء اللجان الاستشارية المشتركة * بيد انه لاحظ وقوع عدد كبير من الاضرابات خلافا لرغبات النقابات وللسياسة النقابية * وقد ذكرت البعثة الزائرة ، في هذا الصدد ، ان عدد الفروع المحلية لنقابات العمال قد ازداد بسرعة اضطرت معها النقابات الى تعيين عدد كبير من المسؤولين المحليين

الذين لم يكن للكثيرين منهم اى اعداد سابق او اية خبرة سابقة في الشؤون النقابية * وهكذا، ورغم ان المسؤولين النقابيين ، على الصعيد القومي ، كانوا، كما بدا للبعثة الزائرة ، على درجة عالية من الكفاءة ، نجد ان هذا لا يصدق دائما على الصعيد المحلي * وذكرت البعثة ان القادة النقابيين يدركون تمام الادراك ضرورة اعداد المسؤولين النقابيين المحليين ، ولكن مع انهم لا يريدون ، من جهة ، استخدام وسائل الاعداد التي قدمتها الحكومة ، ان يرون ان تلك المهمة يجب ان تتولاها النقابات ذاتها ، فانهم ، من الجهة الثانية ، يفتقرون الى الموارد اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد * وقد لاحظت البعثة ان الحركة النقابية كانت قد استفادت فائدة كبرى من المشورة والمساعدة اللتين اسداهما اليها مؤتمر النقابات البريطانية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، كما لاحظت ان هذا الاتحاد قد اسس مركزا لاعداد كبار القادة النقابيين في كامبالا بأوغندا ، تخرج منه حتى الآن خمسة عشر تنغانيقيا ، كما انه ساعد اتحاد عمال تنغانيقا على تنظيم دورات اعدادية تدريبية في الاقليم * ومع ذلك فقد رأت البعثة انه لاشك في قيام الحاجة الى تقديم مزيد من المساعدة لاعداد المسؤولين النقابيين للفروع المحلية ، كما رأت ان خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي مضاعفة المساعدة التي يقدمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة في الوقت الحاضر * وأشارت البعثة ايضا الى امكان تنظيم برنامج تدريبي بالمساعدة الفنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية *

١٦٠ - وكان المجلس قد اعرب في دورته الثالثة والعشرين عن اهتمامه بتحقيقين في ميدان العمل يقوم بهما الخبراء * وكان التحقيق الاول يتعلق بظروف العمل في مرافئ تنغانيقا * وقد انجز هذا التحقيق في عام ١٩٥٩ ، ومن التدابير التي ادى اليها العدول كليا عن استخدام العمال المؤقتين في مرافئ تنغا ودار السلام ، اللذين اصبحت جميع الاعمال فيهما يقوم بها منذ شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ عمال مشاهرون * وذكرت البعثة الزائرة ايضا ان الحد الأدنى لأجور عمال المرافئ قد ارتفع الى ٢٠ شلن في الشهر *

١٦١ - اما التحقيق الثاني فكان يتعلق بأساليب تحديد الاجور عموما * وكان مجلس الوصاية قد اوصى ، في هذا الصدد ، بأن تتخذ السلطة القائمة بالادارة التدابير اللازمة لتطبيق التشريع الخاص بالحد الأدنى للأجور على جميع الاجراء في الاقليم ، مراعية في ذلك نتائج هذا التحقيق والتحقيق السابق * وقد صدر عام ١٩٥١ أمر نص على انشاء مجالس للحد الأدنى للأجور، ولكن لم يتأسس حتى الآن سوى مجلس واحد من هذا القبيل في دار السلام ، وهي المنطقة الوحيدة التي ينص القانون فيها على حد أدنى للأجور يطبق على العمال بكافة انواع مهنتهم، وذلك رغم تقرير حدود دنيا للأجور في بعض الصناعات والمهن وتأسيس لجان لتحديد أجور المشتغلين في القطاع العام في جميع المقاطعات ما عدا مقاطعة واحدة * ولقد تولى الدكتور د . ت . جاك ، استاذ الاقتصاد في جامعة درهام ، اجراء هذا التحقيق ، وذلك اثر مطالبة

نقابات العمال بوضع حد ادنى موحد للاجور يطبق في كامل الاقليم * وقد ذكرت البعثة الزائرة ان الدكتور جاك قد عارض فكرة وضع حد ادنى موحد للاجور يطبق في كامل الاقليم لانه يرى ان ظروف العمل تختلف تفاوتاً محسوساً بين منطقة واخرى * واوصى عوضاً عن ذلك بأن يتقرر ، من حيث المبدأ ، حد قانوني ادنى للاجور لمختلف المناطق ، وتؤسس مجالس للحد الادنى للاجور في المقاطعات * الا انه ينبغي الا يدخل في نطاق اختصاص هذه المجالس الصناعات التي توجد فيها هيئات مشتركة لتحديد الاجور تؤدي عملها على نحو مرض * وقد علمت البعثة ان حكومة تنزانيا تقوم بدراسة هذا التقرير وكذلك بدراسة الآراء التي ابداءها بشأنه المجلس الاستشاري للمعمل

١٦٢ - ولقد ابدى مجلس الوصاية فيما مضى اهتماما بضرورة زيادة قدرة العمال غير المهرة على الكسب . ولاحظت البعثة الزائرة ، كذلك ، ان من اكبر المشاكل التي تواجهها الصناعة هي الحاجة الى زيادة قدرة العمال غير المهرة على الكسب وزيادة انتاجيتهم . ولاحظت انه ، رغم حدوث زيادات كبيرة ، من هذا القبيل ، في بعض المناطق ، فقد ظل متوسط مستوى اجور العمال غير المهرة منخفضا جدا ، وان حوالي ٥٧ في المائة من العمال الافريقيين كانوا ، في عام ١٩٥٩ ، يكسبون اقل من ٦٠ شلنا في الشهر فيما عدا الغذاء والسكن الذي كان يقدم اليهم في كثير من الاحيان . وقد حثت البعثة الزائرة على مواصلة الاهتمام بهذه المشكلة . بيد انها اعترفت بأن اية زيادة محسوسة في المستوى العام لاجور العمال غير المهرة يجب ان تتحقق ، جزئيا ، عن طريق زيادة الانتاجية وتحسين الانتفاع باليد العاملة ، وهذا امر صعب التحقيق بسبب عدم وجود يد عاملة دائمة ثابتة .

١٦٣ - وتشير المعلومات المتوفرة للمجلس الى انه قد حدثت في بعض الحالات زيادات ملحوظة في معدلات الاجور . وقد ذكرت البعثة الزائرة انه قد تم الوصول ، في عام ١٩٦٠ ، الى اتفاقات ، في مرفقي السيزال والشاي ، اسفرت عن زيادة الاجور زيادة كبيرة على كافة المستويات . واما فيما يتعلق بعمال المرافي ء فقد عقد اتفاق ينص على جعل الحد الادنى للأجر الشهري ٢٠٠ شلن (مقابل اجر يتراوح بين ١١٨ و ١٦٣ شلنا عام ١٩٥٧) ، بينما زيد الحد الادنى لاجور مستخدمي الحكومة غير المهرة من ٧٩٥٠ شلنا الى ١٠٧٥٠ شلنات في الشهر . وذكرت البعثة ان نقابة العمال الحكوميين قد قدمت اليها طلبا بشأن زيادة معدل الاجر ، من جديد ، الى ١٥٠ شلنا في الشهر ، ودفع المعدل ذاته ، ايضا ، للعمال المياومين المؤقتين . بيد ان موظفي الحكومة قد ذكروا للبعثة ان الاجور الحالية تزيد كثيرا على الاجور التي تدفعها المؤسسات الخاصة ، وان ميزانية الاقليم لا تستطيع تحمل اعباء النفقات الناجمة عن الزيادة الجديدة التي طلبتها النقابة .

١٦٤ - وذكرت البعثة الزائرة في تقريرها انه اعد في عام ١٩٥٩ مشروعا تعديليين لامر تنظيم الاستخدام ، وذلك لرفعهما الى المجلس التشريعي * والمقصود بهذين التعديليين ضمان مراعاة احكام المادة ٩٨ (حق التنظيم والمساومة الجماعية) والمادة ١٥٥ (الغاء السخرة) من اتفاقية العمل الدولية *.

١٦٥ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، ان يلاحظ ان سرعة نمو الحركة النقابية في السنوات الاخيرة قد ادت الى تعيين عدد كبير من صغار المسؤولين النقابيين ممن يعوزهم الاعداد والخبرة في الشؤون النقابية ، يعرب عن امله في ان يتسنى رفع مستوى كفاءة المسؤولين النقابيين في الفروع المحلية عن طريق برامج الاعداد الملائمة ، ويقترح ان تنظر السلطة القائمة بالادارة في امكانية الحصول على مساعدة ، لهذه الغاية ، من منظمة العمل الدولية *.

» وان يلاحظ المجلس تقرير حد أدنى للاجور للعمال المشتغلين في كافة المهن وذلك عن طريق الاتفاق الجماعي في بعض الصناعات والمهن ، وعن طريق التشريع في منطقة حضرية واحدة ، يوصي بأن تنظر السلطة القائمة بالادارة في تقرير حد قانوني ادنى ، موحد او متعدد ، للاجور في جميع المناطق الحضرية *.

المطلب الثاني

الخدمات الطبية والصحية

١٦٦ - يجرى انماء الخدمات والمرافق الطبية في الاقليم ، كما ذكر المجلس في تقاريره السابقة ، ضمن نطاق خطة تمت الموافقة عليها منذ عام ١٩٥٦ * ومن الاهداف النهائية لهذه الخطة توسيع مرافق الاستشفاء الحكومية بحيث ينشأ مستشفى حكومي واحد في كل محافظة ويكون لكل الف نسمة من السكان سرير واحد * وتهتم الخطة ايضا اهتماما خاصا بتوسيع الخدمات الطبية الوقائية ، ولاسيما بانشاء مراكز صحية ريفية * بيد ان تنفيذ هذه الخطة يتوقف على توفر الموارد المالية اللازمة *.

١٦٧ - ويمكن قياس معدل توسع المرافق الطبية بمقارنة المرافق التي كانت موجودة في آخر عام ١٩٥٩ بالمرافق التي كانت موجودة عام ١٩٥٧ * ففي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ كان مجموع عدد الاسرة المخصصة لنزلاء المستشفيات والمستوصفات الحكومية ٦٥٢٩ سريرا مقابل ٦١٣٧ سريرا في آخر عام ١٩٥٧ * وازداد عدد الاسرة في المؤسسات التي

تتلقى الاعانات وتديرها الارسلات الدينية من (٥٨٨١ سريرا الى ٧٤٠٧٩ سريرا ، وعـدد الاسرة في المستشفيات او المستوصفات التي تديرها المؤسسات الصناعية من ٨٠٧ اسرة الى ٩٤٧ سريرا . وفي آخر عام ١٩٥٩ كان يوجد ١٤٠٥٩ عيادة او مستوصفا للعلاج الخارجي (ست منها تديرها الحكومة ، و ٦٦٣ تديرها السلطات الاهلية ، و ١٣٠ تديرها الارسلات الدينية ، و ٢٦٠ منها تديرها المؤسسات الصناعية) . ويمثل هذا العدد زيادة مقدارها ٧٨ سريرا منذ عام ١٩٥٧ . وقد حدثت ، خلال الفترة ذاتها ، زيادة كبيرة في عدد عيادات الحوامل (من ٢٤٦ الى ٣٣٧) ومراكز العناية بالاطفال (من ١٨٨ الى ٢٨٥) . واهم التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٥٧ هي انجاز بناء المستشفى العام الجديد (مستشفى الاميرة مرغريت) في دار السلام ، الذي افتتح في اوائل عام ١٩٦٠ . ويشتمل هذا المستشفى على ٤٣٨ سريرا ، ويرتبط به مركز للاعداد الطبي ووحدة للتعليم الصحي . هذا وقد انجز بناء مستشفيات جديدة اخرى في ماسوا ، وسومبا وانغا ، وتشازي كما افتتح مصح للجذام وجناح جديد للعـيادة الخارجية في موشي ، واجريت بعض الاصلاحات والتوسيعات في المنشآت الصحية في تاريمبي وميرمي وامبيا وايرينغا . واما في ميدان الطب الوقائي ، فقد افتتح ، خلال فترة السنتين هذه ، ١٤ مركزا صحيا ريفيا .

١٦٨- ويتضح من المعلومات التي تلقتها البعثة الزائرة ان الافتقار الى الاموال اللازمة قد اعاق توسيع المرافق الطبية الحكومية . وقد رصد في مشروع ميزانية الاقليم لعام ١٩٥٩-١٩٦٠ مبلغ ٦٣٢،٩٤٣ جنيه استرليني لخدمات الصحة العامة التي تتولاها وزارة الصحة ، وذلك بالإضافة الى مبلغ ٦٥٩،٢٥٣ جنيه استرليني للمصروفات الانتاجية ، ومبلغ ١٣٠،٤٠٠ جنيه للمعدات المقدمة للارسلات . وقد بلغ مجموع المصروفات المخصصة للمرافق والخدمات الصحية ، بما فيها المصروفات التي ترصدها السلطات المحلية ، ٢٧٢ مليون من الجنيهات الاسترلينية عام ١٩٥٦-١٩٥٧ ، و ٢٥٠ مليون من الجنيهات الاسترلينية في عام ١٩٥٧-١٩٥٨ ، و ٢٩١ مليون من الجنيهات الاسترلينية عام ١٩٥٨-١٩٥٩ . وقد ارتفعت نسبة مصروفات الحكومة المركزية من هذا المجموع تدريجيا ، من حوالي مليوني جنيه استرليني الى ما يقارب ٢٢٢ مليون جنيه . بيد ان وزير الصحة افاد ، في مذكرة قدمها الى البعثة الزائرة ، ان الاموال المتوفرة لدى الحكومة لن تسمح الا بانجاز مجرد جزء من اعمال التوسع في المرافق الطبية التي نصت عليها الخطة الانمائية . و اشار الوزير الى ان نسبة المصروفات المعتمدة للخدمات والمرافق الصحية في الميزانية القومية حتى الآن كبيرة (حوالي ٩ في المائة) ، وان هناك ولا ريب حدا للمصروفات الاضافية المتجددة التي يمكن مواجهتها مالم يحدث توسع ملموس في اقتصاد الاقليم . وافاد الوزير ان السلطات الاهلية تعاني هي كذلك بعض المصاعب المالية . اما في ميدان الطب الوقائي ، فقد نصت الخطة الانمائية على انشاء اربعين مركزا صحيا ريفيا ، حتى عام ١٩٦٠ ، تقوم بتمويلها السلطات

الاهلية ، ولكن نظرا الى عدم توفر الموارد المالية اللازمة ، فلم يتسن الا انشاء اربعة عشر مركزا منها * وتقوم مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، كما لاحظ مجلس الوصاية في دورته الثالثة والعشرين ، بتقديم قسط من المساعدة ، وذلك في صورة معدات ، الا ان الوزير اشار الى ان السلطات المحلية تحتاج كذلك الى نوع من المساعدة المالية ، وقال ان من المشكوك فيه ان يكون لدى الحكومة المركزية من الموارد ما يكفي لتقديم كامل المساعدة المطلوبة * .

١٦٩- وقد اكد مجلس الوصاية مرارا ضرورة مضاعفة الجهود لاعداد الموظفين الطبيين والصحيين الافريقيين المؤهلين * وقد انتهى ستة افريقيين ، خلال عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، دراسة الطب في الكلية الجامعية لافريقيا الشرقية في ماكيريري ، وبذلك اصبح مجموع عدد الاطباء الافريقيين اربعة عشر طبيا من مجموع ١٢٣ طبيا من الاطباء المؤهلين الذين يعملون في وزارة الصحة * وارتفع عدد الطلاب الافريقيين الذين يدرسون في كلية ماكيريري من تسعة عشر طالبا عام ١٩٥٧ الى تسعة وعشرين * بيد ان وزير الصحة اعلم البعثة الزائرة ان عدد المتخرجين من الاطباء الافريقيين حتى بعد هذه الزيادة لا يكفي للوفاء بحاجات المؤسسات الحالية * ووضح ان المشكلة المباشرة هي زيادة عدد الطلاب الذين وصلوا في تعليمهم الى المستوى الذي يؤهلهم للانتساب الى كلية ماكيريري ، ولكن لا بد ، كذلك ، من رصد المزيد من المخصصات المالية للاعداد الطبي * وقال ان من المشكوك فيه ان يكون في طاقة تنغانيا تحمل مثل هذه الالتزامات المالية الاضافية ، حتى ولو توفر لها العدد الكافي من المرشحين لهذا الاعداد * .

١٧٠- واما فيما يتعلق بالموظفين شبه الطبيين ، فيتضح من البيانات الواردة في التقارير السنوية ان عدد المساعدين الطبيين في الاقليم قد ارتفع من ٢٠٧ عام ١٩٥٧ الى ٢٢٤ عام ١٩٥٩ ، بينما ارتفع عدد الممرضات والقابلات من ٧٧٦ الى ١٤٠٠ ، وارتفع عدد الموظفين الفنيين الآخرين (بما في ذلك الصيادلة والمصورون الشعاعيون ومساعدو المختبرات) من ١١٠ الى ١٥٨ * وانتهى وزير الصحة الى البعثة الزائرة ان المرافق المحلية لاعداد الموظفين شبه الطبيين قد اصبحت ، على ما يبدو ، كافية ، بعد انشاء مركز الاميرة مارغريت التدريبي الجديد في دار السلام عام ١٩٥٩ * وباستطاعتها مواجهة حاجات الاقليم شرط توفر اعداد كافية من المتمتعين بالمستوى العلمي المطلوب * وقال فيما يتعلق بالمرضات ان الاهتمام سيوجه من الآن فصاعدا الى النوع لا الى الكم ، وسيرفع مستوى الشروط العلمية المطلوب توفرها في المرشحات لاعداد موظفات قادرات على شغل المناصب العليا في سلك التمريض * وسوف تطبق السياسة ذاتها على الفئات الاخرى من الموظفين الفنيين ، وقد بدأ ، بالفعل ، توفير التدريب اثناء العمل لبعض موظفي هذه الفئات لكي يتسنى لهم تولي بعض المناصب التي يشغلها في الوقت الحاضر موظفون مستقدمون من الخارج * .

١٧١- وانهى الوزير الى البعثة انه شديد الرغبة في الحصول على مساعدة دولية للاقليم ولاسيما في ميدان الطب الوقائي الذي اعتبره مجلس الوصاية ، في الماضي ، ذا اهمية خاصة . ولم يقتصر الوزير على تبيان الحاجة الى المساعدة المالية لبناء المراكز الريفية ومواجهة مشكلاتها الجارية المتجددة ، بل و اشار ايضا الى الحاجة الاساسية الى توسيع التعليم الصحي بكل نواحيه . ورأى ان في امكان منظمة الصحة العالمية تقديم المساعدة لهذا الغرض باعانتها انشاء مرافق اعداد المرشدين الصحيين ، وذلك على غرار مركز التثقيف الصحي الذي اقيم حديثا في دار السلام ، وربما بالمساعدة على انشاء دائرة للتثقيف الصحي للاقليم في مجموعه .

١٧٢- وكان مجلس الوصاية في دورته الثالثة والعشرين قد لفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى توصية اصدرتها منظمة الصحة العالمية باثشاء منطقة نموذجية للارشاد العملي تتجمع فيها كل انواع خدمات الصحة العامة . وقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوى عن عام ١٩٥٩ ان انشاء مثل هذه المنطقة النموذجية للارشاد العملي في محافظة موشي هي موضع دراسة مستفيضة ، وان برنامجا نموذجيا للتثقيف الصحي قد بدأ في المحافظة ذاتها عام ١٩٥٨ واستمر خلال السنة التالية .

١٧٣- وانهى الى البعثة الزائرة ان في الاقليم حاجة ومجالا للمساعدة الدولية فيما يتعلق بمكافحة التدرن الذي يعتبر من اخطر مشاكل الصحة العامة في الاقليم ، والذي تبين ان معدل الاصابة به يتزايد في كثير من مناطق الاقليم . وقد ازداد عدد الاسرة المتوفرة لمعالجة حالات التدرن على وجه التخصيص ، بين عام ١٩٥٥ وآخر عام ١٩٥٩ ، من ٣٦٩ الى ١١٢٧ سريرا ؛ ويتضمن هذا الرقم الاخير مستشفى يضم ١٠٤ اسرة في محافظة مبيا ، وقد انجز بناؤه خلال عام ١٩٥٩ . وبلاضافة الى ذلك فقد طعم ٧٠،٣٨ تلميذا في المقاطعة الشمالية بلقاج بي . سي . جي ، كما اتخذت التدابير اللازمة لتطعيم جميع تلاميذ مدارس محافظة ماساسي في المقاطعة الجنوبية بهذا اللقاح . وقال الوزير ان من الضروري ، ولاشك التطعيم بلقاج بي . سي . جي على نطاق اوسع من ذي قبل بكثير ، ولا ريب في ان منظمة الصحة العالمية تستطيع ان تقدم مساعدة كبرى في هذا السبيل .

١٧٤- و اشار الوزير ايضا الى ضرورة الحصول على مساعدة خارجية اضافية لمكافحة البلهارسيا والملاريا ، ولاجراء دراسة استقصائية عن امراض العين (بما في ذلك التراخوما) ، ولتوزيع المواد المغذية الاضافية على تلاميذ المدارس . وقال انه مع اعتبار هذه الامور من اوضح حاجات الاقليم ، فان من الممكن اتخاذ وسيلة انجع لتحقيق الغرض فيما لو عمدت منظمة الصحة العالمية الى اجراء تحقيق عن الازدحام الصحية القائمة في تنغانيقا ، ومن ثم الى تقرير الوسائل لتقديم المساعدة الدولية الى الاقليم .

١٧٥ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يلاحظ المجلس مع الارتياح ان التدابير الوقائية في سياق احتلال مكان متزايد الهمية في مكافحة الامراض السارية وذلك عن طريق التوسع في حملات التحصين ضد بعض الامراض، والاهتمام بالتحقيق الصحي، ولكن نظرا الى ضخامة المهمة فهو يرى ضرورة مضاعفة الجهود الرامية الى مكافحة الامراض السارية .

» ويلاحظ المجلس حاجة الاقليم الى الحصول على المساعدة الدولية في ميدان الصحة العامة ورغبته في الحصول عليها، ويعرب عن اعتباطه لعلمه ان منظمة الصحة العالمية يسرها ان تبحث هذه الحاجات مع السلطات الصحية، ولا سيما الحاجة الى اجراء تحقيق عن الاوضاع الصحية القائمة، وان تقدم كل مساعدة في وسعها ضمن حدود ميزانيتها . ويلاحظ المجلس، في هذا الصدد، ان منظمة الصحة العالمية ترى ان من المفيد، كخطوة مباشرة، اجراء دراسة استقصائية دقيقة عن الحالة الصحية، وانها على استعداد لمناقشة امكانية الاضطلاع بدراسة من هذا القبيل .

» ويلاحظ المجلس ان من اهم المشاكل في ميدان الصحة العامة مشكلة تأمين مرافق الاعداد الكافية لمواجهة حاجات الاقليم الصحية، وان تحقيق ذلك يتطلب توفر الاموال الاضافية اللازمة للاعداد، وكذلك العدد الكافي من الافريقيين المؤهلين . ويعرب المجلس عن ثقته من ان السلطات الاقليمية ستستقصي جميع الامكانيات لانماء هذا الاعداد .

» ويحيي المجلس علما بملاحظات منظمة الصحة العالمية (م/و/١٥٤١) ويلفت اليها نظر السلطة القائمة بالادارة .

المطلب الثالث

الانماء الاجتماعي

١٧٦ - اشارت البعثة الزائرة الى حاجات الاقليم الانمائية في ميادين الاقتصاد والصحة والتعليم، فارتأت ان من الوسائل المؤدية الى تحقيق خير النتائج باموال محدودة، هي خفض الاعتماد الذاتي لدى الاهالي على الصعيد المحلي . واوصت البعثة ببذل جهود كبيرة لتعبئة الحماس السياسي الحالي لمؤازرة برنامج موحد وفعال لانماء المجتمع المحلي . واقترحت، تيسيرا لبلوغ هذه الغاية، النظر في اماكن اعادة تنظيم المسؤوليات الادارية في مختلف الادارات الحكومية بحيث توضع كافة برامج انماء المجتمع المحلي تحت اشراف ادارة هيئة مركزية واحدة .

١٧٧- ولاحظت البعثة ان الادارة الوحيدة التي تركز اهتمامها الاول في شؤون انماء المجتمع المحلي هي ادارة الانماء الاجتماعي التي لا يوجد تحت تصرفها الا موارد مالية محدودة للغاية . ومع ذلك فقد عملت هذه الادارة الكثير لحفز الاعتماد الذاتي على الصعيد القروى ، وقامت بحملة لمكافحة الامية بين الكبار في محافظة سينغيدا في المقاطعة المركزية ، شملت ١٢٤٠٠ شخص ، كما نظمت ٣٣٨ ناديا نسائيا في احدى وخمسين محافظة وذلك بفضل مساعدة في صورة معدات قدمتها اليها مجانا مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة . ورأت البعثة ان الحاجة ماسة الى مضاعفة الجهود في هذا السبيل . وعلقت اهمية خاصة على انشاء النوادي النسائية . وبعد ان اشارت الى وجود كثير من الاماكن الشاغرة في المدارس والى ما نمى اليها من ان بعض الاطفال يعانون سوء التغذية بسبب نقص تغذيتهم ، اعربت عن اقتناعها بوجود مضاعفة الجهود لمكافحة روح المحافظة عند النساء واثارة اهتمامهن بمشروعات الرعاية الاجتماعية والانماء المحلي . ورأت البعثة ان مما يدعو الى التفاؤل ان تنظيم النوادي النسائية قوي بالحماس في بعض انحاء الاقليم ، واعربت عن املها في رصد المزيد من الاموال للتوسع في هذا المجال الذي تعتقد انه يشكل عنصرا اساسيا من اى برنامج شامل لانماء المجتمع المحلي .

١٧٨- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصية الآتية :

» يشني المجلس على الجهود التي بذلت حتى الآن في ميدان الانماء الاجتماعي ولكنه يرى ضرورة بذل المزيد من الجهود لتشجيع على وضع برنامج افعال لانماء المجتمع المحلي في الاقليم ، ويعرب عن امله في ان تساعد منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، والمنظمات الدولية المختصة الاخرى ، على تنفيذ هذا البرنامج . ويلاحظ المجلس ان النوادي النسائية تقابل بالحماس في بعض انحاء الاقليم ؛ وان يجرى ان عمل هذه النوادي يجب ان يشمل كل عنصرا اساسيا من اى برنامج شامل لانماء المجتمع المحلي ، يعرب عن امله في بذل كل الجهود الممكنة لتوسيع وتشجيع نشاط هذه النوادي »

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداه اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

ظروف العمل وتنظيم اليد العاملة

١٧٩- اعرب ممثل بورما عن امله في ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة خطوات فعالة وجريئة لوضع اساس سليم ومتين للتعاون الودى الوثيق بين اليد العاملة ورأس المال * واعرب عن اعتقاده بوجوب تعديل جداول الاجور ، فورا ، لتتمشى مع تزايد نفقات المعيشة ، وتكفل زيادة مقابلة في الانتاجية *

١٨٠- واعرب ممثل الصين عن امله في ان تتحسن قيادة المنظمات العمالية مع الزمن ، عن طريق اعداد المسؤولين النقابيين * ولاحظ ان الاجور التي تدفع للعمال غير المهرة شديدة الانخفاض ، واعرب عن امله في ان يرفع في المستقبل القريب معدل الحد القانوني الادنى للاجور مما يؤدى ، في رأيه ، الى استقرار اليد العاملة والى زيادة انتاجية العمال *

المطلب الثاني

الخدمات الطبية والصحية

١٨١- اعرب ممثل الصين عن امله في ان يتسنى ، فيما يتعلق بالتشيف الصحي ، حفز الاعتماد الذاتى لدى المجتمع المحلي بدرجة كافية *

الفرع الخامس

التقدم التعليمي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

السياسة التعليمية العامة : ادماج التعليم

١٨٢ - ورد في تقارير المجلس السابقة وصف لتنظيم التعليم وادارته في تنغانيا على اساس المدارس المستقلة لأبناء كل جماعة من الجماعات العنصرية الاربع الموجودة في الاقليم . وتقـوم بادارة الاكثريـة العظمى من المدارس المؤسسات الخيرية او السلطات المحلية التي تقدم اليها الحكومة الاعانات . ويبين الجدول الآتي المصروفات المخصصة لمختلف اشكال التعليم (وتدخل فيها المصروفات الانتاجية) خلال السنوات الثلاث الماضية :

| ١٩٥٩ | ١٩٥٨ | ١٩٥٧ | |
|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------------|
| بالجنيهاـت الاسترلينية | بالجنيهاـت الاسترلينية | بالجنيهاـت الاسترلينية | تعليم الافريقيين |
| ٣٠٣٠٣٤١٠٢ | ٣٠١٥٧٠٥٦٨ | ٢٠٨٤٧٠٧٧٤ | الحكـومة |
| ٧٥٩٠٥٧١ | ٨٦٤٠٧٨٢ | ٧٠٧٠٦٧٢ | السلطات الاهلية |
| ٤٠١١٢٠٦٧٣ | ٤٠٠٢٢٠٣٥٠ | ٣٠٥٥٥٠٤٤٦ | مجموع المصروفات العامة |
| ٥٦٦٠٢٦٤ | ٦٤٤٠٢٣٠ | ٥٤٣٠٢٥٤ | المؤسسات الخيرية |
| ٥٠٠٠٨١١٨ | ٦٥٥٠٥٠٨ | ٦٦٢٠٠٣٠ | تعليم الاوروبيين |
| ٦٩٧٠٨٨٤ | ٥٩٧٠٠٦٤ | ٦٤٥٠٣٣٤ | تعليم الهنود |
| ٤٦٨١١٢ | ٣٤٠٥٥١ | ٤٦٠٦٧٤ | تعليم غير الافريقيين الآخرين |

١٨٣ - اما فيما يتعلق بسياسة التعليم ، فكان المجلس فيما مضى قد ابدى اهتماما خاصا بمسألة الفصل بين المدارس على اساس عنصري ، مما اعتبره حجر عثرة في طريق التطور نحو تكوين مجتمع موحد ومتكامل . وقد رحب المجلس في دورته الثالثة والعشرين بتعيين لجنة مكلفة

بدراسة مسألة تحقيق ادماج أوثق في أجهزة التعليم لمختلف العناصر وعرب عن امله في ان تتمكن السلطة القائمة بالادارة ، نتيجة لهذه الدراسة ، من وضع سياسة تهدف الى جعل التعليم مشتركا بين كافة العناصر على كافة المستويات وفي اقرب فرصة ممكنة .

١٨٤ - وقد افادت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها عن عام ١٩٥٩ ، ان اللجنة ، التي تألفت بكاملها تقريبا من اعضاء غير موظفين ، رفعت تقريرها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ . وتقوم الحكومة الآن بدراسة التوصيات الهامة التي اصدرتها هذه اللجنة ، وسيكون من الضروري اجراء دراسة خاصة لمسائل السياسة المالية التي ينطوى عليها استبدال الطرق الحالية المتبعة في تمويل التعليم والقائمة على الاساس العنصرى .

١٨٥ - وقد نشر تقرير لجنة ادماج التعليم قبيل وصول البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، وشرحت البعثة اهم التوصيات التي اصدرتها اللجنة ، والتي تهدف الى اقامة نظام جديد مندمج اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٢ . ولعل اهم توصية منها هي التوصية التي تقضي بأن يكون لكل ولد الحق في الانتساب الى اية مدرسة من مدارس الاقليم تتلقى اعانة من الحكومة ، بشرط ان يكون قادرا على الاحتفاظ بمكانه في المدرسة ، وبشرط ان تعطى اولوية القبول في المدارس الابتدائية لاءبناء الجماعة التي انشئت المدرسة لها . اما القبول في المدارس الثانوية فيكون على اساس مسابقات يمكن ان يشترك فيها جميع المرشحين بصرف النظر عن العنصر الذي ينتمون اليه . واوصت اللجنة ايضا بتطبيق النظام الجديد اعتبارا من ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٢ .

١٨٦ - وذكرت حكومة تنغانيقا ، في ملاحظة اوردتها في باطن غلاف التقرير ، انها وان قبلت بوجه عام مقررات اللجنة ، فان التوصيات تشير عددا من المسائل الهامة التي لم تحل بعد ، وليست مسألة التمويل بأقلها اهمية . ولذلك فقد انشأت الحكومة فريقا عاملا كلفتها بدراسة هذه المسائل دراسة تسمح لها بوضع بعض المقترحات .

١٨٧ - وافادت اللجنة كذلك ، ان من الضرورات الواضحة توحيد مدة الدراسة في جميع المدارس الابتدائية والثانوية اذ انها تختلف في الوقت الحاضر باختلاف العناصر . ويجب ان ينص النظام الجديد على دراسة ابتدائية تتيح للتلميذ الذي اتمها ولم يتابع تعليمه او اعادته المهني ، بأن يحتل مكانه كمضونافع في المجتمع المحلي . واذ اخذت اللجنة هذه النواحي بعين الاعتبار ، انتهت الى ان اقصى ما يمكن للمدارس الحكومية والمستفيدة من الاعانات الحكومية ان تأمل في اتاحته لجميع اولاد الاقليم ، في المستقبل القريب ، هو دراسة ابتدائية مدتها ثماني سنوات ؛ وقد اوصت اللجنة بأن تكون هذه المدة الخاية النهائية التي يستهدفها

التعليم الابتدائي . بيد ان اللجنة ذهبت الى انه ليس من الممكن تحقيق هذا الهدف بالنسبة الى جميع التلاميذ الافريقيين قبل انقضاء سنوات عديدة . وقد لاحظت البعثة ، في الواقع ، ان المستلزمات المالية التي يقتضيها تنفيذ مثل هذا المشروع هائلة اذا ما اخذت بعين الاعتبار الحالة الحاضرة لميزانية الاقليم .

١٨٨ - واوصت لجنة صهر التعليم ، ايضا ، بأنه يجب ، في حدود الاموال المتوافرة ، ان تتجه جميع التدابير الانمائية المقبلة ، بما في ذلك التدابير التي تنص عليها الخطط والمقترحات الحالية ، الى العمل ، سواء عن طريق توسيع المدارس الحالية او عن طريق بناء مدارس جديدة ، على اقامة نظام تعليمي يقضي بأن تكون مدة الدراسة الابتدائية ثماني سنوات ، ومدة الدراسة الثانوية اربع سنوات ، وبأن توسع بالتدرج الدراسات المؤدية الى الشهادة الثانوية العالية .

١٨٩ - واوصت لجنة ادماج التعليم ايضا باعتماد برنامج مشترك يتناول المواد المقررة الاساسية في جميع المدارس الابتدائية ، شرط اجراء بعض التعديلات عند استخدام لغة غير اللغة الانجليزية أداة للتعليم في الصفوف الدنيا من تلك المدارس .

١٩٠ - هذا وان كلا من الرسوم الدراسية ورسوم الاقامة للطلاب الداخليين التي تتقاضاها المدارس المخصصة لغير الافريقيين باهظة ، اما المدارس الافريقية ، سواء منها الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، فلا تتقاضى اية رسوم دراسية في الوقت الحاضر . الا ان المدارس الابتدائية تستوفي رسما مقداره عشرة شلنات عن الاجهزة والمواد اللازمة . كما يستوفي رسم اقامة للطلاب الداخليين مقداره ١٢ جنيها في المدارس الابتدائية و ١٥ جنيها في المدارس الثانوية . ويجوز اعفاء الطلاب المعوزين من دفع هذا الرسم شريطة ان لا تزيد هذه الاعفاءات على ٢٠ في المائة من مجموع ايرادات المدرسة الواحدة من الرسوم . ولكن روعي فيما يتعلق بمدارس الاناث المتوسطة وجوب توفير حافز اقوى ، ولذلك فقد تصل نسبة الاعفاء من دفع الرسوم فيها الى ٦٠ في المائة . وتتفاوت الرسوم التي تستوفي من طلاب مدارس الاوروبيين والهنود وغيرهم من غير الافريقيين تفاوتا كبيرا .

١٩١ - بيد ان لجنة ادماج التعليم اوصت بعدم استيفاء اية رسوم دراسية من تلاميذ المدارس الابتدائية التي تدرس باللغة السواحلية (اي المدارس الافريقية) وبأن تبقى الرسوم الدراسية التي تستوفي من طلاب المدارس الابتدائية الاخرى على ما هي عليه الآن لفترة خمس سنوات بعد ادخال نظام التعليم المندمج ، على ان يعفى الطلاب المعوزون من دفع هذه الرسوم ، وبأن يعاد النظر في هذا الوضع في اواخر فترة السنوات الخمس . واوصت اللجنة ، فيما يتعلق بالتعليم الثانوي ، بأن يستوفي في جميع المدارس الثانوية رسم دراسي يناهز ٢٠ في

المائة من النفقات السنوية لتعليم الطالب الواحد ، كما اوصت بتوفير المنح والاعانات الدراسية حتى لا يكون ثمة ما يحول بين التلاميذ الحائزين على المؤهلات اللازمة وبين متابعة دراستهم الثانوية بحجة عجز اوليائهم عن دفع الرسوم الدراسية .

١٩٢- واوصت لجنة ادماج التعليم بأن تقدم لكل المدارس التي تتلقى الاعانات من الحكومة مساعدة " موازنة " ، اى منحة تغطي الفرق بين المصروفات المقررة واليرادات المقررة ، وذلك شرط ان تكون هذه المدارس حسنة الادارة والتنظيم . ويجب ان تكون مساعدة الحكومة ، في بعض المدن الصغيرة ، مشروطة بتجميع المدارس الابتدائية الصغيرة للطائفة الهندية بعضها مع البعض الآخر .

١٩٣- وبعد ان لاحظت البعثة ان سياسة التعليم في تنغانيقا تدرس من جديد من جميع وجوهها ، اثنت على عمل لجنة ادماج التعليم واعربت عن ثقتها من ان المبادئ العامة التي اوصت بها هذه اللجنة ستطبق في المستقبل القريب .

١٩٤- وقد اصدر مجلس الوصاية في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

" ان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة المتعلقة بتطبيق سياسة تهدف الى جعل التعليم مشتركا بين كافة العناصر على كافة المستويات ، يرحب بتوصيات لجنة ادماج التعليم . ويلاحظ ان حكومة تنغانيقا قد قبلت بوجه عام مقررات اللجنة ، ولكن بما انها رأت ان هذه المقررات قد اثارت عددا من المسائل الهامة التي بقيت دون حل ، وليست مسألة التمويل اقلها اهمية ، فانها انشأت فريقا عاما لدراسة هذه المسائل قدم بعض المقترحات التي سترفع الى مجلس الوزراء الجديد في اقرب وقت ممكن . ويشاطر المجلس البعثة الزائرة ثقتها بأن المبادئ العامة التي تنطوى عليها توصيات اللجنة ستطبق في المستقبل القريب .

" ويحيط المجلس علما بملاحظات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عن تقدم التعليم في تنغانيقا (م و / ١٥٢٥) ويلفت اليها نظر السلطة القائمة بالادارة .

المطلب الثاني

التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي

١٩٥ - يبين الجدول الآتي مجموع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ، بما فيها المدارس التي لا تتلقى الاعانات ، كما يبين مجموع عدد التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس في ١ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٧ وعام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩ :

| عدد المدارس | الافريقية | الاوروبية | الطائفة الهندية | الآخرى غير الافريقية |
|---------------------|-----------|-----------|-----------------|----------------------|
| الابتدائية | | | | |
| ١٩٥٧ | ٢٠٦٣٢ | ٣٣ | ١١٣ | ٥ |
| ١٩٥٨ | ٢٠٦٦٥ | ٣٢ | ١٢٥ | ٥ |
| ١٩٥٩ | ٢٠٦٨١ | ٣٥ | ١١٧ | ٥ |
| المتوسطة (أ) | | | | |
| ١٩٥٧ | ٣٣٥ | — | — | — |
| ١٩٥٨ | ٣١٥ | — | — | — |
| ١٩٥٩ | ٣٥٩ | — | — | — |
| الثانوية | | | | |
| ١٩٥٧ | ٢٦ | ٢ | ٣٣ | ٣ |
| ١٩٥٨ | ٢٨ | ٢ | ٣٢ | ٤ |
| ١٩٥٩ | ٢٨ | ١٣ | ٣١ | ٤ |
| عدد التلاميذ | | | | |
| الابتدائية | | | | |
| ١٩٥٧ | ٣٥٥٠٦٣٢ | ٢٠٢٨٦ | ١٥٠٣٣٩ | ٩٤٧ |
| ١٩٥٨ | ٣٦٦٠٦٦٥ | ٢٠٣٥٦ | ١٦٠٢١٧ | ٩٥٨ |
| ١٩٥٩ | ٣٧٥٠٠٥٨ | ٢٠٠٩٢ | ١٥٠٨٧٢ | ١٠٠٤٩ |

(أ) تتضمن هذه الأرقام عددا من مدارس المحافظات (الصفان الخامس والسادس) وعددا من الصفوف قبل الثانوية (الصفان السابع والثامن) التي هي في طريق الزوال

تابع ما قبله

| عدد التلاميذ | الافريقية | الاوروبية | الطائفة الهندية | الاخرى غير الافريقية |
|--------------|-----------|-----------|-----------------|----------------------|
| المتوسطة (أ) | | | | |
| ١٩٥٧ | ٣٥٥١١ | — | — | — |
| ١٩٥٨ | ٣٦٦١١ | — | — | — |
| ١٩٥٩ | ٣٩٨٧١ | — | — | — |
| الثانوية | | | | |
| ١٩٥٧ | ٢٤٩٨٩ | ٤٥٩ | ٦٤٢٢٨ | ٣٢٥ |
| ١٩٥٨ | ٣٤٤٩٩ | ٤٣١ | ٦٤٦٩٢ | ٣٦١ |
| ١٩٥٩ | ٤٤١٣٢ | ٧٦٦ | ٧٤٨١٦ | ٣٩١ |

١٩٦ - يتطور تعليم الافريقيين بموجب خطة انمائية خماسية بدى في تنفيذها عام ١٩٥٧ ، ولكن صعوبات التمويل اقتضت تمديد فترة تنفيذها . وتهدف هذه الخطة الجديدة الى زيادة عدد المدارس المتوسطة زيادة كبيرة ، والى التوسع في التعليمين الثانوى والتقني ، وذلك خلافا للخطة العشرية السابقة التي وجهت اخص اهتمامها الى زيادة عدد المدارس الابتدائية التي تستغرق الدراسة فيها اربع سنوات . ولم تنص الخطة الجديدة الا على زيادة متواضعة في التعليم الابتدائي . واقترحت ، عوضا عن ذلك ، ان يوزع شطر كبير من معلمي المدارس الابتدائية الذين سيجرى اعدادهم خلال هذه الفترة على المدارس الحالية وذلك بغية الخفاء نظام الدوريتين في الصفين الثالث والرابع ، واتاحة الفرصة لتعليم مبادئ اللغة الانكليزية في هذين الصفين . وتهدف الخطة الى جعل عدد التلاميذ ٤٠٢٠٠٠ تلميذ في المدارس الابتدائية و ٥٧٠٠٠ تلميذا في المدارس المتوسطة ، و ٥٠٣٠٠ تلميذا و ٧٥٢ تلميذة في المدارس الثانوية .

١٩٧ - ويبين الجدول الوارد في الفقرة ١٩٥ التقدم المحرز خلال السنوات المستعرضة . وقد انهي الى البعثة الزائرة لسنة ١٩٦٠ في هذا الصدد ان الصعوبات المالية التي ووجهت (أ) تتضمن هذه الارقام عددا من مدارس المحافظات (الصفان الخامس والسادس) وعددا من الصفوف قبل الثانوية (الصفان السابع والثامن) التي هي في طريق الزوال .

عام ١٩٥٩ قد فرضت ايقاف تنفيذ الخطة الانمائية الخماسية الا فيما يتعلق بالمشروع ، لأول مرة ، في اعداد التلاميذ لنيل الشهادة الثانوية العالية في ثلاث مدارس للذكور ومدرسة واحدة للاناث ، وبالتوسع المحدود في المدارس المتوسطة والمدارس الابتدائية في المناطق الحضرية ، وبتطبيق نظام الدورة الواحدة في المدارس الابتدائية الريفية الحالية . وقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في هذا الصدد ، ان نظام الدورة الواحدة قد طبق خلال عام ١٩٥٩ في ١٤٠٤٩ مدرسة ابتدائية كما ادخل خلال العام ذاته تدريس مبادئ اللغة الانكليزية في ٤٠٤٠ مدرسة ابتدائية .

١٩٨- كذلك لاحظ المجلس في دورته الثالثة والعشرين ، مع القلق ، وجود اكثر من ١٠٠٠٠٠٠ مكان خال في المدارس الابتدائية و ٥٠٠٠٠٠٠ مكان خال في المدارس المتوسطة ، رغم ان اقل من نصف الافريقيين الذين بلغوا سن الدراسة الابتدائية و اقل من خمسة في المائة من الذين بلغوا سن الدراسة المتوسطة ملتحقون فعلا بالمدارس ، ورغم ان الافريقيين بمجموعهم يلحون باستمرار في المطالبة بزيادة عدد المدارس . وبناء على ذلك فقد اوصى بأن تدرس السلطة القائمة بالادارة هذه المشكلة بعناية وان توافي المجلس ، في اسرع وقت ممكن ، بمعلومات مفصلة عن هذه المسألة مشفوعة ببيان بالتدابير المتخذة لاصلاح هذه الحالة . واوصى المجلس ايضا بتنظيم حملة خاصة بكافة الوسائل الممكنة ، لنشر الوعي فيما يتعلق باهداف التعليم وفوائده .

١٩٩- وقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة انه اضطلع خلال السنة المستعرضة باجراء دراسة مفصلة تتفق وما اوصى به المجلس ، ولكن لم يتم بعد جمع البيانات اللازمة . وممتى توفرت الارقام فسيقدم ، بمساعدة الموظفين الافريقيين في ادارة التربية والتعليم الى اجراء تحليل والقيام بتحقيق لمعرفة اسباب وجود هذه الاماكن الخالية . وبعد ذلك سوف يتسنى تقرير خيرا لاساليب التي ينبغي تطبيقها في المناطق التي تتسم فيها هذه المشكلة بالخطورة ، وذلك لحمل السكان على ادراك اهداف التعليم وفوائده .

٢٠٠- ولاحظت البعثة الزائرة انه بينما ازداد عدد الملحقين بالمدارس الابتدائية زيادة طفيفة من عام ١٩٥٨ الى ١٩٥٩ ، ظل عدد الملحقين الجدد بالصف الاول ثابتا تقريبا . ويبدو في الواقع ان استيعاب المدارس الابتدائية في بعض المناطق يتجاوز الطلب الواقع عليها .

٢٠١- ورأت البعثة ان الرسوم المدرسية من جهة والقيود المفروضة على الاعفاء من دفعها من جهة ثانية هما من اسباب وجود الاماكن الخالية في المدارس الابتدائية والمتوسطة الافريقية . ومع ذلك فقد لاحظت ، في بعض المناطق التي استعيز فيها عن الرسوم المدرسية بمبلغ يدفع من حصيلة الضرائب المحلية ، ان بعض الاماكن ظلت خالية في المدارس الابتدائية .

٢٠٢- وذكرت البعثة انها قد تلقت عدة طلبات باثشاء مدارس جديدة للافريقيين المسلمين . واكدت ، في هذا الصدد ، فائدة انشاء معهد اسلامي ، وتخصيص احد اقسام الكلية الجامعية المقبلة بتنغانيا للدراسات الاسلامية . وقالت ان استقدام عدد من المدرسين المسلمين المؤهلين من الخارج يساعد ، في الوقت الحاضر ، على ازالة التذمر القائم لدى بعض مسلمي تنغانيا .

٢٠٣- وذكرت البعثة ايضا ان تعليم البنات الافريقيات مازال يؤلف مشكلة خطيرة في الاقليم ، وان تفاوت النسبة بين عدد البنين وعدد البنات في المدارس يرتفع بارتفاع مستوى التعليم . فنسبة عدد البنات الى عدد البنين لاتزيد على ٤ في المائة في المدارس الابتدائية ، و ٢٠ في المائة في المدارس المتوسطة ، وهي تقل عن ١٠ في المائة في المدارس الثانوية . وفي عام ١٩٥٦ ، كان عدد التلاميذ في اعلى صف (الصف الخامس) ثمانية وثمانين تلميذا واربع تلميذات .

٢٠٤- وابدت البعثة تعليقاتها على مسألة ترتيب الاولويات الذي ينبغي اتباعه في المستقبل ، فاعربت عن سرورها ان لاحظت وجود زيادة ملموسة في المبالغ المخصصة للتعليم في مشروع ميزانية عام ١٩٦٠ - ١٩٦١ . ومع ذلك فان هذه المبالغ لاتسمح بانماء التعليم انماء متوازنا بكافاة مستوياته .

٢٠٥- وذكرت البعثة انه قد اصبح من المعترف به الآن ان كل توسع رئيسي جديد في التعليم الابتدائي يجب ان يتم عن طريق الموارد المالية للسلطات المحلية رغم ان هذه الموارد مرهقة بالفعل حاليا . ولاشك ان الزعماء السياسيين سوف يقومون بدور هام في حفز السكان على مساعدة المدارس الابتدائية والمتوسطة المحلية . هذا وان مشاريع تعليم الجماهير ، التي طبق نموذج جدير بالاهتمام منها قبل مدة قصيرة في محافظة سينغيدا بوصفه جزءا من مشروع لانماء المجتمع المحلي ، قد تكون وسيلة فعالة قليلة النفقات لتعليم القراء والكتابة في المناطق الريفية .

٢٠٦- ولاحظت البعثة ان كلا من الموظفين والزعماء السياسيين يدركون ان الاهتمام الرئيسي يجب ان يوجه في السنوات القليلة المقبلة الى التعليم الثانوى . وقد ايدت البعثة هذا الرأى بلاحفظ نظرا الى حاجة الاقليم الماسة الى تنغانيقيين متعلمين قادرين على ان يلعبوا ادوارا رئيسية في الحياة السياسية ، وفي الخدمة المدنية ، وفي النشاط الاقتصادي ، فضلا عن ميدان التعليم ذاته . وقد انهي الى البعثة ان نفقات التوسع في مرافق التعليم الثانوى باهظة ؛ هذا فضلا عن وجوب استقدام عدد اضافي من المعلمين من الخارج ، وهو امر ثبتت

صعوبته في الآونة الأخيرة * ومع ذلك فإن الحكومة تنتوى العمل فورا على اضافة الصفين الحادى عشر والثاني عشر في بعض المدارس وزيادة عدد المواد الاختيارية المؤهلة لنيل الشهادة الثانوية العالية *

٢٠٧- واحاطت البعثة علما بهذه النية مع الارتياح * الا انها رأت ان الزيادة التي يمكن تحقيقها في حدود الاموال المتوفرة حاليا ، لا يمكن ان تحل المشكلة الا حلا جزئيا للغاية * ولاحظت ان السلطة القائمة بالادارة ساهمت بعض الشيء في تحقيق التوسع الحاصل بفضل الاعانات المقدمة من صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية * بيد انها اعربت عن اعتقادها بضرورة العمل على مضاعفة الجهود المبذولة ومتابعتها حتى تاريخ نيل الاستقلال وبعده بعدة سنوات * ولابد ، في الحقيقة ، من تنفيذ « برنامج اقتحامي » في هذا المضمار اذا ما اريد تذليل الصعوبات الراهنة في غضون فترة معقولة من الزمن * وابدت البعثة ان من اجبى الوسائل التي يمكن بها للسلطة القائمة بالادارة ان تساهم مساهمة افضل في استقرار تنغانيقا وتقدمها في المستقبل ، هو التعاون مع الحكومة التنغانية المسؤولة على تخطيط مثل هذا البرنامج والمساعدة على تنفيذه ماليا وفنيا على السواء * وترى البعثة ان الهدف الرئيسي لبرنامج شامل هذا نوعه يجب ان يكون الاسراع في توسيع وتحسين مرافق التعليم الثانوى ، والعمل في الوقت ذاته على احداث شيء من التوسيع والتحسين في المدارس المتوسطة التي يأتي منها طلاب المدارس الثانوية *

٢٠٨- وقد أنهى الى المجلس في دورته السادسة والعشرين ، انه بالاضافة الى زيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم في ميزانية عام ١٩٦٠-١٩٦١ ، فانه ينظر في امكانية تنفيذ « برنامج اقتحامي » صغير * ويجرى العمل على اعداد خطة تعليمية جديدة ثلاثية تتناول الفترة الممتدة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٦٣ ، وترمي الى التعجيل بالتوسع في تعليم الافريقيين ، وستعرض على الحكومة الجديدة لدراستها * وتستهدف هذه الخطة توفير ٩٦٥٣ مكانا في الصفوف الاربعة من التاسع الى الثاني عشر حتى عام ١٩٦٤ ، وذلك مقابل ٤٤٨٤ مكانا موجودا في الوقت الحاضر وحاليا ٥٣٥٠ مكانا اقترح توفيرها في الخطة الخماسية الاصلية التي وضعت عام ١٩٥٦ * كذلك تستهدف هذه الخطة توفير ٥٢٠ مكانا ، حتى عام ١٩٦٣ ، في الصفوف التي تهي * للحصول على الشهادة الثانوية العالية ، وذلك مقابل ٢٠٣ امكنة موجودة في الوقت الحاضر ، و ٢٢٠ مكانا نصت الخطة الخماسية على توفيرها * ويجب ان يتقدم ما بين الآن وعام ١٩٦٣ ١٧٧٨ مرشحا لامتحان النهائي المؤدى الى الحصول على شهادة الدراسة الابتدائية ، و ٢٢٠ مرشحا لنيل الشهادة الثانوية العالية وذلك مقابل ٤٧٩ و ٨٦ على التوالي عام ١٩٦٠ * ومن المتوقع ان يؤدى تنفيذ هذه الخطة الجديدة الى زيادة المصروفات الجارية

المخصصة ، في عام ١٩٦٣ ، لتعليم الافريقيين بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني سنوياً بالقياس الى مشروع الميزانية المعتمد لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ . ومن المتوقع ان تزيد النفقات الانتاجية لهذه الخطة خلال فترة السنوات الثلاث المذكورة بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني على النفقات الانتاجية المرصدة في مشروع الميزانية المعتمد لسنة ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

٢٠٩ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« ان المجلس ، اذ يلاحظ الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة خلال الفترة المستعرضة ، ولاسيما « البرنامج الاقتحامي » المحدود الذي اشار اليه الممثل الخاص ، لتوسيع نطاق التعليم في الاقليم ورفع مستواه ، يرى ان حالة التعليم الحاضرة غير مرضية . واذ يأخذ المجلس بعين الاعتبار حاجة الاقليم الماسة الى زيادة عدد المتعلمين ، ولاسيما في ميدان الوظائف العامة ، وموارد الاقليم المالية المحدودة ، يؤيد تمام التأييد رأى البعثة الزائرة بأن من اجدى الوسائل التي يمكن بها للسلطة القائمة بالادارة ان تساهم مساهمة افضل في استقرار تنغانيقا وتقدمها في المستقبل ، هو التعاون مع الحكومة التنغانيقية المسؤولة على تخطيط « برنامج اقتحامي » واسع النطاق ، والمساعدة على تنفيذه ماليا وفنيا على السواء . ويجب ان يكون الهدف الرئيسي لمثل هذا البرنامج الاسراع في توسيع مرافق التعليم الثانوي وتحسينها والعمل ، في الوقت ذاته على احداث شيء من التوسيع والتحسين في المدارس المتوسطة ، والتقنية والمهنية ودور المعلمين ، كما ينبغي تحقيق هذا البرنامج دون اعاقه تقدم التعليم الابتدائي . ويرحب المجلس ، في هذا الصدد ، بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها مستعدة لأن تبحث ، مع الحكومة التنغانيقية ، في الشؤون المالية والتعليمية التي ينطوي عليها تنفيذ مثل هذا البرنامج ، ويعرب عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستتابع هذا الموضوع باهتمام ايجابي » .

المطلب الثالث

التعليم العالي

٢١٠ - يضطر الافريقيون ، فضلا عن الاوروبيين والاسيويين ، الى الذهاب الى خارج تنغانيقا لتلقي دراساتهم العالية وذلك ريثما تفتتح الكلية الجامعية المزمع تأسيسها في الاقليم . وينتسب معظم الافريقيين الى كلية ماكيري ، باوغندا ، التي تساهم حكومة تنغانيقا في نفقاتها . ويذهب آخرون للدراسة في الكلية التقنية الملكية وفي دار المعلمين ، وكلاهما في مدينة نيروبي ، اما الباقون فيذهبون للدراسة فيما وراء البحار .

٢١١- ويمكن للطلاب الذين يريدون تلقي التعليم العالي في الخارج تلقي المساعدة من الصندوق الحكومي للاعانات الدراسية . وتدفع من هذا الصندوق ، ايضا ، الرسوم الدراسية ومخصصات الاعاشة للطلاب الذين يدرسون في كلية ماكيريبي وفي الكلية التقنية الملكية ، ويستمد الصندوق جزءا من ايراداته من الاعانات التي يقدمها اليه مجلس صندوق ائتمان التعليم العالي بتغانيقا والجزء الآخر من الاعانات التي تقدمها اليه الحكومة . وفي عام ١٩٥٩ كان هناك ١٩٦ طالبا تنغانيقا يدرسون في كلية ماكيريبي وذلك مقابل ١٨١ طالبا في عام ١٩٥٧ و ٢١٦ طالبا في عام ١٩٥٨ ؛ ولكن اثنين وتسعين طالبا افريقيا ، ممن كانوا في السنوات السابقة يرشحون للدراسات الاعدادية في كلية ماكيريبي ، قبلوا للتحضير للشهادة الثانوية العالية في اربع مدارس ثانوية في تنغانيقا . وبلغ عدد الطلاب التنغانيقيين في الكلية التقنية الملكية في عام ١٩٥٨ ثلاثة وثلاثين طالبا .

٢١٢- وفي عام ١٩٥٩ كانت حكومة تنغانيقا تدفع الاعانات الدراسية لخمسين طالبا تنغانيقا ، منهم اربعة وعشرون افريقيا ، وعشرون اسيويا وستة اوروبيين .

٢١٣- وقد قام كل من الجمعية العامة ومجلس الوصاية بلفت الانظار فيما مضى الى ضرورة زيادة مرافق التعليم العالي في الاقليم . وقد قام الفريق العامل للتعليم العالي بزيارة تنغانيقا في تموز (يوليه) وآب (اغسطس) من عام ١٩٥٨ لدراسة المقترحات الخاصة بنمط انماء التعليم العالي في المستقبل في افريقيا الشرقية ، ولاعطاء رأيه فيها . وقد لاحظ المجلس في دورته الثالثة والعشرين ان حكومة تنغانيقا تقوم بدراسة تقرير الفريق العامل للتعليم العالي ، واعرب عن امله في ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة تدابير جديدة لانشاء معاهد للتعليم العالي تتضمن كلية جامعية ، في تنغانيقا ، في اقرب وقت ممكن .

٢١٤- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها عن عام ١٩٥٩ ، ان حكومات اقاليم افريقيا الشرقية قد ارتضت هدفا مستحبا للمرحلة القريبة المقبلة ، التوصية الواردة في تقرير الفريق العامل بانشاء جامعة في افريقيا الشرقية تتألف من ثلاث كليات جامعية اقليمية ، كل كلية منها في اقليم . وذكرت انها تقوم الآن بدراسة المستلزمات المالية وغيرها من المستلزمات التي تنطوي عليها هذه التوصية بغية اعداد برنامج انمائي مرحلي تقبله الاقاليم الثلاثة . ومن المتوقع ايضا ان تقوم لجنة استشارية بزيارة اقاليم افريقيا الشرقية ، خلال عام ١٩٦٥ ، وكل خمس سنوات ، لدراسة التدابير المالية التي يجب اتخاذها لانماء التعليم العالي في افريقيا الشرقية في فترة ١٩٦١- ١٩٦٥ . ولذلك ينتظر ان تقدم هذه اللجنة مقترحات تتعلق بالاعتمادات التي ينبغي رصدتها بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٦ لانشاء كلية جامعية في تنغانيقا .

٢١٥- وذكرت البعثة الزائرة ان في تنغانيا رغبة ملحة في انشاء كلية جامعية * ورغم انه لا يمكن في الوقت الحاضر منح هذا المشروع الاولوية التي يجب ان تمنح لتوسيع التعليم الثانوى ، فقد اعربت البعثة الزائرة عن اعتقادها بأنه سيصبح ضرورة سياسية وتعليمية على السواء قبل ١٩٦٥-١٩٦٦ بوقت طويل ، وهو الموعد الذى اقترحه الفريق العامل لتنفيذ المشروع * ولاريب ان ثمة صعوبة كبرى في تمويل النفقات الانتاجية لمشروع لن يؤتي ثماره الا بعد سنوات عديدة * ولكن قد يتسنى الحصول على اعانات دولية ، كما ان هنالك رصيذا اثمائيا صغيرا موجودا لهذا الغرض * وقد اعربت البعثة عن ثقتها من ان المؤسسات الخيرية الخاصة ستعتبر مثل هذا المشروع جديرا بمساعدة كبيرة *

٢١٦- هذا وكان المجلس قد اوصى في دورته الثالثة والعشرين بأن تتخذ السلطة القائمة بالادارة كافة التدابير اللازمة المتفقة مع حاجات ومصالح الاقليم وسكانه ليتسنى للتنغانيين الاستفادة ، الى اقصى حد ، من المنح الدراسية الاجنبية المعروضة بمقتضى برنامج المنح الدراسية للامم المتحدة * وقد ردت السلطة القائمة بالادارة على تلك التوصية بأن عدد المرشحين الراغبين في متابعة تعليمهم العالي يزداد سنويا ولذلك فان عدد المؤهلين للاستفادة من برنامج المنح الدراسية للامم المتحدة يزداد ايضا * وقد استفاد المرشحون ، في الواقع ، من هذه البرامج الى اقصى حد يتفق مع مصالح الاقليم وسكانه *

٢١٧- وبحث المجلس في دورته السادسة والعشرين قضية السيد جوزيف أ. كابيغومبلا ، وهو طالب من تنغانيا تلقى منحة دراسية للدراسة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ولكن السلطة القائمة بالادارة رفضت تسهيل اجراءات سفره * واكد ممثل السلطة القائمة بالادارة للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة ستعيد النظر في المسألة في ضوء المناقشات التي جرت في المجلس *

٢١٨- واما فيما يتعلق باستفادة الطلاب التنغانيين من المنح الدراسية التي تعرضها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فقد علم المجلس بأنه قد قدم سبعة وسبعون طلبا للحصول على المنح الدراسية ، منها طلب واحد استرده مقدمه ، وستة عشر طلبا لم تتل تأييد السلطة القائمة بالادارة * وقد بلغ عدد المنح الدراسية الممنوحة من الدول الاعضاء احدى وعشرين منحة ، انتفع بالفعل بثلاثة عشر منها * وثمة عشرون منحة دراسية امتنعت الدول الاعضاء التي عرضتها عن منحها ؛ واما المنح الباقية التي يبلغ عددها تسع عشرة منحة فلم يرد اى جواب بشأنها منذ تقديم الطلبات الاصلية * هذا وقد تمكن عشرون طالبا من الذين قدموا طلبات في الاصل من تدبير منح للدراسة في الخارج من مصادر اخرى *

٢١٩- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة بشأن هذا الموضوع ، واذ يشير الى ان البعثة الزائرة قد اشارت الى وجود رغبة ملحة في الاقليم في انشاء كلية جامعية ، يؤيد رأى البعثة الزائرة بأنه ، رغم انه لا يمكن في الوقت الحاضر منح هذا المشروع الاولوية التي يجب ان تمنح لتوسيع التعليم الثانوى فانه سيصبح ضرورة سياسية وتعليمية على السواء قبل ١٩٦٥ - ١٩٦٦ بوقت طويل ، وهو الموعد الذى اقترحه لتنفيذ المشروع الفريق العامل للتعليم العالي في افريقيا الشرقية . ويعرب المجلس عن امله في ان تأخذ السلطة القائمة بالادارة هذا الامر بعين الاعتبار فتسرع في اتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء كلية جامعية في تنغانيقا .

» وان المجلس اذ يشير الى قرار الجمعية العامة رقم ١٤١١ الذى كررت فيه دعوة السلطة القائمة بالادارة الى اتخاذ جميع التدابير اللازمة المتفقة مع مصالح وحاجات الاقاليم المشمولة بالوصاية وشعوبها لتأمين انتفاع سكان هذه الاقاليم بالمنح الدراسية والتسهيلات التدريبية المعروضة من الدول الاعضاء ، والى تقديم كل المساعدات اللازمة الى طالبي المنح الدراسية او منح استكمال التخصص او الحائزين لها ، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل اجراءات سفرهم ، يلاحظ الانتفاع من هذه المنح الدراسية في تنغانيقا ، ولا سيما تقديم سبعة وسبعين طالبا ومنح احدى وعشرين منحة دراسية انتفع بثلاث عشرة منها .

» ويحيط المجلس علما بقضية السيد كابينغوميللا الذى منح منحة للدراسة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ولكن السلطة القائمة بالادارة قد رفضت تسهيل اجراءات سفره . ويعرب المجلس عن اسفه لأن السلطة القائمة بالادارة رأت ضرورة الامتناع عن تسهيل اجراءات السفر في هذه الحالة ، ويلاحظ تأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها ستعيد النظر في المسألة من جديد في ضوء المناقشات التي جرت في المجلس .»

المطلب الرابع

التعليم التقني والمهني

٢٢٠- في الاقليم مدرستان مهنيتان ومعهد تقني واحد ، بنيت ثلاثتها وجهزت الى حد بعيد باموال صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية . وتستغرق الدراسة في المدرستين المهنيتين ثلاث سنوات بدوام كامل يجرى فيها اعداد الطلاب الذين اتموا ثمانى سنوات من التعليم العام بنجاح لممارسة مختلف الحرف المرتبطة بالبناء والهندسة المدنية .

وتستوعب كل من هاتين المدرستين ٦٠٠ طالب ٠ وفي نهاية عام ١٩٥٩ ترك ٢٣٨ طالبا هاتين المدرستين للتدرب العملي في الصناعة لمدة سنتين ، بينما انجز ١١١ متمرنا اعدادهم خلال السنة المستعرضة ، وبذلك بلغ مجموع عدد الحائزين لشهادات اتمام التمرين ٤٢٥ ٠ وقد طرد ، لسوء الحظ ، عدد كبير من الطلاب نتيجة للاضرابات التي قام بها طلاب الصفيين الاول والثاني في المدرستين المهنييتين ٠

٢٢١- ويجرى بناء المعهد التقني بدار السلام على عدة مراحل ٠ وقد بدأت الدراسة عام ١٩٥٨ ، في الموضوعات المتعلقة بالتجارة وأعمال المكاتب ٠ وقد واطب مائة واثنان عشر طالبا ، دون تمييز بينهم من حيث الجنس او العنصر ، على الدراسة في المعهد بدوام كامل طيلة عام ١٩٥٩ ، بينما التحق ١٠٩ طلاب آخرين بدورات اعدادية مركزة لمدة قصيرة بدوام كامل ٠ وقد نظمت دراسات مسائية بدوام جزئي خلال فصلين دراسيين : فبلغ مجموع الملتحقين بها في الفصل الاول ٧٣٣ طالبا ، دون تمييز بينهم من حيث الجنس والعنصر ، بينما بلغ مجموع الملتحقين بها في الفصل الثاني ٨٦٦ طالبا ٠ ولا تزال المختبرات العلمية والمشغل ودور الطلاب قيد البناء ٠

٢٢٢- اما كلية التجارة ، في موشي ، التي يتولى الاتحاد التعاوني الاهلي بكلمنجارو رعايتها ، فكان فيها خلال السنة المستعرضة اثنان واربعون طالبا خارجيا يدرسون بدوام كامل ومائة طالب خارجي يدرسون بدوام جزئي ، ولكن هذا العدد هوالقل مما تستطيع استيعابه بكثير ٠ كذلك نظمت في هذه المدرسة دراسات مسائية بدوام جزئي لموظفي الدوائر ٠

٢٢٣- وهناك مرافق اخرى للتعليم توفرها مختلف دوائر الحكومة ، وادارة مرافيء وسكك حديد افريقيا الشرقية ، وادارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ٠ وقد تخرج ، عام ١٩٥٩ ، سبعة وتسعون طالبا من مدرسة الموارد الطبيعية في تنجيرو المخصصة للطلاب الذين ينتسبون للتوظف في ادارات الزراعة والبيطرة والاحراج ٠

٢٢٤- وفي عام ١٩٥٩ ، حصل ١٦٣ من طلاب دار المعلمين ، على شهادة الفئة الاولى ، كما حصل ٤٨٣ منهم على شهادة الفئة الثانية (وذلك مقابل ٨٨ و ٧٨٦ على التوالي عام ١٩٥٧ ، و ١١٤ و ٨٦٧ على التوالي ، عام ١٩٥٨) ٠ وتذكر السلطة القائمة بالادارة ان الانخفاض في المجموع يعزى الى المصاعب المالية التي تعترض التوسع في التعليم لا الى الافتقار الى المرشحين القادرين على ان يصبحوا معلمين من الفئة الثانية ٠ واما الزيادة في عدد معلمي الفئة الاولى فناجمة عن تطبيق سياسة تحسين المستوى ٠ وقد افتتحت في دار السلام في آذار (مارس) عام ١٩٥٩ دار للمعلمين للطلاب والطالبات الاسويين وكان عدد طلابها خمسة وعشرين ٠

٢٢٥- وقد اوصت لجنة دمج التعليم بأن تقبل دور المعلمين في الاقليم الطلاب من اى عنصر كان ، وبأن تؤسس ، في اقرب وقت ممكن ، هيئة تعليمية موحدة يقبل في عضويتها جميع المعلمين المعيّنين محليا ، سواء كانوا تابعين للحكومة او لهيئات اخرى . وهذه المسألة الآن هي قيد الدرس .

٢٢٦- ورأت البعثة الزائرة ، في معرض البحث في مسألة ترتيب الاولويات الذى يجب اتباعه في المستقبل في ميدان التعليم ، ان من الضروري ايضا ادخال التحسينات في التعليمين التقني والمهني وفي اعداد المعلمين .

٢٢٧- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يلاحظ المجلس ان عدد المعلمين الذين يجرى اعدادهم للتعليم في المدارس الابتدائية انخفض من جديد ، كما يلاحظ ان الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة قد افاد ان هذا الانخفاض يعزى الى قلة التوسع في التعليم الابتدائي الناجمة عن زيادة التوسع في التعليمين المتوسط والثانوى ، وان عدد معلمي التعليم الابتدائي الذين يتخرجون في الوقت الحاضر يكفي لسد حاجات المدارس الابتدائية الموجودة حاليا في الاقليم . والمجلس ان يضع في اعتباره صعوبة ايجاد معلمين مجازين من الجامعات والمعاهد العالية من ذوى التعليم العالي للتدريس في المدارس الثانوية ، وضرورة الاسراع في زيادة عدد هذه المدارس ، يلاحظ ، مع ذلك ، ان اكثر من نصف معلمي المدارس الثانوية غير حائزين لغير مؤهلات التعليم الثانوى او مساوون ذلك .

» والمجلس ، لذلك ، يبحث السلطة القائمة بالادارة على الاضطلاع فورا ببرنامج مركز لاعداد معلمي المدارس الثانوية ، بما في ذلك توسيع مرافق التعليم الحالية والعمل على رفع مستوى مؤهلات المعلمين الحاليين»

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهما اعضاء مجلس الوصاية
والتي لاتمثل الآراءهم الشخصية

المطلب الاول

السياسة التعليمية العامة : ادماج التعليم

٢٢٨- رأى ممثل الاتحاد السوفياتي ان حالة التعليم دليل مؤلم جدا على السياسة الاستعمارية التي تتبعها السلطة القائمة بالادارة . ففرص التعليم المتاحة للافريقيين غير مرضية على الاطلاق . ولايزال الفصل العنصرى موجودا في جميع صفوف التعليمين الابتدائي والثانوى حيث يؤم ابناء العناصر المختلفة مدارس مختلفة . وبالرغم من التوصيات العديدة التي اصدرها مجلس الوصاية بشأن ضرورة تغيير هذه السياسة وانشاء مدارس خالية من التقسيمات العنصرية ، فليس في نية السلطة القائمة بالادارة كما يبدواصلاح هذه الحالة الشاذة ، الامر الذى يتضح من توصية اللجنة التي عينتها السلطة القائمة بالادارة لدراسة مشكلة توحيد نظام التعليم باعطاء اولوية القبول في المدرسة الى ابناء العنصر الذى اسست المدرسة من اجله . ومما يشهد ايضا على الاجحاف الذى يعامل به ابناء الافريقيين ان النفقات المعتمدة في ميزانية الاقليم لتعليم الافريقيين تقل بمرات عديدة عن النفقات المعتمدة لتعليم غير الافريقيين . مثال ذلك انه لم يعتمد لاءبناء الافريقيين من النفقات الانتاجية المصروفة على التعليم في فترة ١٩٥٢- ١٩٥٩ ، غير الثلث ، بالنسبة الى عدد التلاميذ ، مع العلم انهم يؤلفون اكثر من ٩٨ في المائة من الذين هم في سن الدراسة .

المطلب الثاني

التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوى

٢٢٩- لاحظ ممثل استراليا ان السلطة القائمة بالادارة تدرك جيدا ضرورة توسيع التعليم الثانوى وانها اكدت أنها تبذل اقصى ما في وسعها لاصلاح الحالة .
٢٣٠- واعرب ممثل الصين عن اعتقاده بأن انماء التعليم يزداد اهمية كلما اقتربت تنغانيقا من الاستقلال . واعرب عن امله في ان تذلل عما قريب الازمة الشديدة التي تكتنف

التعليم الثانوى وان يتزايد عدد الطلاب الذين يستطيعون الحصول على تعليم ثانوى جيد بحيث يتسنى في المستقبل غير البعيد سد الحاجة الى الموظفين المؤهلين في مختلف الميادين .

٢٣١- ولاحظ ممثل بلجيكا بارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تعترم الاهتمام بتوسيع التعليم الثانوى دون اهمال مراحل التعليم الاخرى .

٢٣٢- ورأى ممثل الهند انه يجب اتخاذ تدابير مركزية وفورية لازالة التخلف ، واقترح حلين ممكنين : ادخال تعليم اللغة الانكليزية في المدارس الابتدائية ، وربما الغاء الرسوم المدرسية .

٢٣٣- ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي ان السلطة القائمة بالادارة مستمرة في استيفاء الرسوم من التلاميذ الافريقيين الملحقين بالمدارس . وقال انه يكاد يكون من المستحيل بالنسبة الى عدد كبير من الافريقيين دفع هذه الرسوم ، بل حتى ولولم يتجاوز الرسم السنوى ١ شلنات فهو ، كما ذكرت منظمة اليونسكو بحق ، مبلغ كبير بالنسبة الى رب اسرة له عدة اولاد . وكان من نتيجة هذه الحالة ، انه لم يؤم المدارس الابتدائية خلال عام ١٩٥٩ سوى ٤٤ في المائة ، والمدارس المتوسطة سوى ٥٤ في المائة ، والمدارس الثانوية سوى حوالي ٥٤ في المائة من مجموع الاولاد الافريقيين الذين ينتمون الى الفئة العمرية المناسبة لكل مرحلة من مراحل التعليم هذه . ولاحظ الممثل ايضا ان نسبة هائلة من التلاميذ تتخلف عن الدراسة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة .

٢٣٤- واعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن اسفه لأن السلطة القائمة بالادارة لم تكتشف الا مؤخرا وجود عقبات كبرى تعترض سبيل التعليم ، وانها تدعي ان جميع هذه النواقص لم تظهر للعيان الا في الآونة الاخيرة . ولكن ما اسفرت عنه الادارة البريطانية ابعدا ما تكون عن الارضاء ، ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم ، لا يمكن تحليلها باخطاء فردية . بل هي ، ويا للأسف ، النتائج المعتادة للسياسة الاستعمارية . فليس هنالك اى بلد او اقليم مشمول بالوصاية استطاع الاستعمار ان ينشر الامام بالقراءة والكتابة في كل ارجائه . بل ان المستعمرين يسعون ، على العكس من ذلك ، الى ادامة الامية حفاظا على سيطرتهم .

٢٣٥- وافاد الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان حكومة تنغانيقا تدرك تمام الادراك انه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله في ميدان التعليم . وذكر ايضا ان الانخفاض في عدد المتخرجين من معلمي الفئة الثانية للمدارس الابتدائية في السنوات الاخيرة ناشئ عن تحول الاهتمام ، خلال السنوات الخمس الماضية ، من التعليم الابتدائي الى التعليم المتوسط والثانوى . ويهدف البرنامج الحالي لاعداد معلمي المدارس الابتدائية الى التعويض

عن المعلمين الذين يتزكون التدريس والى تزويد المدارس الحالية بمعلم ثالث * ولكن ، عندما يصبح الاقليم في وضع يسمح له بتوسيع التعليم الابتدائي ، فستتخذ التدابير اللازمة لاعداد المعلمين اللازمين * اما عدد المعلمين الذين يتم اعدادهم في الوقت الحاضر فيكفي لسد حاجات البرنامج الحالي الخاص بالتعليم الابتدائي *

٢٣٦- وافاد ممثل السلطة القائمة بالادارة ان السلطة المذكورة تشاطر البعثة الزائرة كل المشاطرة قلقها بشأن التعليم وانها ناشطة في دراسة توصية البعثة في هذا الصدد * وقال ان السلطة القائمة بالادارة تدرك تمام الادراك الحاجة الى بذل مجهود كبير لانماء وتوسيع التعليم الثانوى والتعليمين التقني والمهني واعداد المعلمين ، وانها تدرك وجوب تنفيذ ذلك دون اخلال بنمو اشكال التعليم الاخرى * الا انه شاطر البعثة الزائرة رأيها في ان مشكلة التعليم الثانوى هي الآن اعجل المشاكل والحها * وقال ان السلطة القائمة بالادارة ترحب بالحصول على مساعدة منظمة اليونسكو واعرب عن امله في ان تكون المقترحات التي قدمتها منظمة اليونسكو على اساس دراستها للحاجات التعليمية في افريقيا ، مقبولة ، وان تساعد مساعدة قيمة وكبيرة *

المطلب الثالث

التعليم العالي

٢٣٧- قال ممثل الاتحاد السوفياتي ان من الواضح انه يجب على السلطة القائمة بالادارة الآن ان تستفيد من كل فرصة ممكنة لتسمح لعدد من السكان الاهليين اكبر بكثير من ذى قبل بتلقي التعليم العالي * وقال ان عدم وجود سوى مائتي افريقي حاصلين على التعليم العالي يكفي لأن يشجب بشدة مجموع السياسة التي تتبعها السلطة القائمة بالادارة *

المطلب الرابع

المنح الدراسية المعروضة من الدول الاعضاء لسكان الاقاليم المشمولة بالوصاية

٢٣٨- علق ممثل الهند قائلاً انه يحق لكل حكومة رفض اعطاء فرد ما جوازا للسفر ، ولكن السبب الذى ابداه رئيس دائرة الهجرة للسيد كايغوميلا ، وهو انه ليس من فائدة

لتنغانيقا في أية منحة دراسية يعرضها الاتحاد السوفياتي ، هو سبب مبني على كثير من الاطلاق والتعميم ويمثل عقلية بالية بالنسبة الى عالم اليوم . واعرب عن امله في ان تعمل السلطة القائمة بالادارة على تصحيح هذا الموقف المؤسف . وقال ان وفده لا يستطيع ان يقبل اى سبب من هذا القبيل ، مبني على اساس عام هو ان المنح الدراسية المعروضة للدراسة في بلد معين تضر بمصالح سكان تنغانيقا . وقال انه يصعب على الجمعية العامة ان تفهم موقفا كهذا بعد ان دعت الدول الاعضاء عاما بعد عام الى عرض مثل هذه المنح الدراسية .

٢٣١- وعلق ممثل الجمهورية العربية المتحدة قائلا ان الاجوبة التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة ورئيس دائرة الهجرة اجوبة متهافئة ، وطلب مزيدا من الايضاح عن هذه المسألة من ممثل السلطة القائمة بالادارة الذي صاغ اجابته بعبارات عامة وبشكل فيسه كثير جدا من الجزم والقطعية .

٢٤٠- ورأى ممثل بوليفيا ان من المؤسف ان تنكر السلطة القائمة بالادارة ، المعروفة باتساع افقها ، على طالب من السكان الاهليين حق الدراسة في الاتحاد السوفياتي . وان جاز ذلك للطلاب البريطانيين فلماذا لايجوز لطالب تنغانيقي ؟ .

٢٤١- ورأى ممثل استراليا ان مسؤولية تقرير ما اذا كانت الدراسة في الخارج من شأنها ان تفيد الطالب ، في اية حالة معينة ، متروكة في النهاية للسلطة القائمة بالادارة . وقد اوضحت السلطة القائمة بالادارة للمجلس ان كل طلب من طلبات الدراسة في الخارج انما يبحث لذاته ، ولا يمكن ان يفسر تأويل القرار المتخذ في هذه الحالة بالذات على انه مخالف لروح قرار الجمعية العامة رقم ١٤١١ (الدورة ١٤) .

٢٤٢- وقال ممثل بورما انه نظرا الى قلة عدد المتخرجين من كلية ماكيريري ، فانه يحث السلطة القائمة بالادارة على السماح للطلاب التنغانيقيين المؤهلين بالاستفادة من المنح الدراسية التي تعرضها الدول الاعضاء في الامم المتحدة . و اضاف انه يعتبر رفض السلطة القائمة بالادارة منح السيد كاييغوميلا جوازا للسفر الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من اجل الدراسة ، منافيا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع . وقال انه يؤيد اى قرار يلاحظ فيه المجلس بقلق انكار السلطة القائمة بالادارة لحق التعلم . كما انه لفت الانظار الى امر مؤسف هو عدم اهتمام السلطة القائمة بالادارة بضرورة الاعلان ، على الوجه الكامل ، عن شروط الحصول على المنح الدراسية التي تعرضها الدول الاعضاء .

٢٤٣- ووافق ممثل نيوزيلندا على الرأي القائل بأنه ينبغي ان يكون للسلطة القائمة بالادارة حرية التصرف في الحكم على كل طلب من طلبات المنح الدراسية لذاته وتقرير ما اذا كان منح المنحة الدراسية لشخص ما متفقا مع مصالح الاقليم وحاجاته * و اشار الى ان حكومة تنغانيقا الجديدة سيكون لها ، ولا شك ، قبل نهاية عام ١٩٦٥ ، سلطة التقرير في هذا الموضوع *

٢٤٤- ورأى ممثل فرنسا ان على الامم المتحدة ان تعرب عن امتنانها لجميع الدول الاعضاء التي عرضت منحا دراسية لطلاب الاقليم المشمولة بالوصاية * بيد ان من واجـب السلطة المعنية القائمة بالادارة او السلطة المحلية المختصة ان تقرر ، بشأن كل طلب من طلبات الحصول على المنح ، ما اذا كان يتفق فعلا مع مصلحة الاقليم المعني المشمول بالوصاية ومع حاجاته الحقيقية * وقال ان اصدار جواز السفر عمل متروك لتقدير السلطة العامة ، ولا يجوز لاحد ان ينكر عليها هذا الحق المطلق ما دامت ليست هنالك حرية سفر تامة قائمة على اساس المعاملة التامة بالمثل *

٢٤٥- واعرب ممثل بلجيكا عن اقتناعه ، بأن السياسة التي تتبعها السلطة القائمة بالادارة بشأن تلبية طلبات الحصول على المنح الدراسية والسفر الى الخارج لا يملئها غير اهتمامها الدائم بخدمة مصالح الاقليم العليا *

٢٤٦- واعرب ممثل الاتحاد السوفياتي عن اعتقاده بأن السلطة القائمة بالادارة تصرفت تصرفا تحكميا برفضها منح السيد كابيغومبلا جوازا للسفر الى موسكو للانتفاع بمنحة دراسية ، تشمل جميع نفقات السفر ، حصل عليها من حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتلقي دراسته العالية ، وذلك في وقت نجد الاقليم فيه بأمر الحاجة الى متعلمين من الاهالي قادرين على تولي مهام الموظفين الانجليز الذين يشغلون تقريبا جميع المناصب الادارية العالية * وتساءل كيف يمكن الزعم بأن جميع المنح الدراسية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي وفقا لقرارات الجمعية العامة لا تتفق مع حاجات تنغانيقا وهي ليست في مصلحة سكانه * ومن الصعوبة بمكان فهم هذه السياسة ، التي تطبق بالنسبة الى جميع الطلاب في تنغانيقا ، والتي لا يمكن تبريرها بمجرد الاحتجاج بأنه يحق لسلطة ما من سلطات الاقليم او هيئة من هيئاته رفض منح جواز للسفر * وقال ان آمال السيد كابيغومبلا بأن ترجـع السلطة القائمة بالادارة عن قرارها وتمنحه جوازا للسفر لم تتحقق بعد لسوء الحظ *

٢٤٧- و اضاف ممثل الاتحاد السوفياتي ان مجلس الوصاية لا يستطيع ان يتجاهل عدم تنفيذ السلطة القائمة بالادارة للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة ، والذي حث فيه السلطات القائمة بالادارة على تقديم كل المساعدات الممكنة الى الذين

يحصلون على المنح الدراسية من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، ولا سيما فيما يتعلق بتسهيل اجراءات سفرهم .

٢٤٨ - وقال ان الوفد الذي يمثلته قد تلقت مؤخرا رسالة من السيد كابيغومبلا قال فيها انه لم يتسلم جواز السفر حتى الآن ، واعرب في هذه الرسالة عن امله في ان ينظر مجلس الوصاية في هذه المسألة ويساعده في الحصول على الاذن بالسفر الى موسكو للدراسة . ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي مع الارتياح ان وفود الهند والجمهورية العربية المتحدة و بوليفيا و بورما رأيت تأييد تلبية طلب السيد كابيغومبلا . واعرب عن اعتقاده بأنه يجب على لجنة التحرير الخاصة بتنغانيقا ان ترفع الى المجلس ، في تقريرها ، توصية مناسبة عن هذا الموضوع ، توضع وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٤١١ (الدورة ١٤) .

٢٤٩ - واعرب الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة عن ثقته من ان المعلومات التي قدمها الى المجلس تدل بوضوح على ان سكان تنغانيقا هم على علم تام بالمنح الدراسية التي تعرضها الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وانهم ينتفعون بهذه المنح .

٢٥٠ - وافاد ممثل السلطة القائمة بالادارة ان من واجب السلطة القائمة بالادارة تسهيل انتفاع طلاب تنغانيقا بالمنح الدراسية للدراسة في الخارج الى الحد الذي يتفق وحاجات الاقليم ومصالح سكانه . وقال ان السلطة القائمة بالادارة ، باعتراف الجمعية العامة في قرارها الذي اتخذته في دورتها الرابعة عشرة ، يجب ان تملك حرية التقرير ، في اية حالة ، فيما اذا كانت هذه المنحة تتفق وهذا المعيار ام لا . واكد لمجلس الوصاية ان السلطة القائمة بالادارة وحكومة تنغانيقا ستعمدان ، في ضوء المناقشة التي دارت بشأن حالة السيد كابيغومبلا ، الى النظر في هذه المسألة من جديد ، وانهما سوف تحرصان على مراعاة الآراء التي اعربت عنها الدول الاعضاء في المجلس بشأن هذه الحالة بالذات وبشأن المبدأ العام المتصل بها .

الفرع السادس

نيل الحكم الذاتي والاستقلال

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

٢٥١- اتخذت الجمعية العامة ، في دورات مختلفة ، قرارات^(١) دعت فيها السلطات القائمة بالادارة الى تقديم تقديراتها للمدة الضرورية لتنفيذ التدابير التي اتخذتها او التي تنوى اتخاذها لينال الاقليم الحكم الذاتي والاستقلال ، بما في ذلك تقدير مواعيد المراحل المتوسطة ، والموعد النهائي ، بالنسبة لكل حالة من الحالات ، لبلوغ الهدف النهائي . وطلبت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة الى السلطات القائمة بالادارة ان تقترح ، بعد التشاور مع ممثلي السكان ، المواعيد والاهداف الخاصة باستقلال اقليمي تنغانيا ورواندا - اوروندي في المستقبل القريب ، وذلك لكي تدرسها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة^(٢) .

٢٥٢- وقبل ان تتخذ الجمعية العامة القرار الآنف الذكر ، كان مجلس الوصاية قد اوصى في دورته الثالثة والعشرين بأن تعتمد السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع ممثلي السكان المنتخبين ، البرامج اللازمة لانماء الاقليم في كافة الميادين ، وان تشير ، عند الاقتضاء ، الى مواعيد المراحل المتوسطة بغية ان تهيه ، في اقرب وقت ممكن ، الظروف المسهدة لنييل تنغانيا الحكم الذاتي والاستقلال . وردا على هذه التوصية فقد اشارت السلطة القائمة بالادارة الى الخطط الراهنة في مختلف الميادين ، ومن بينها الخطط المتعلقة باجراء انتخابات عامة في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، وباقامة حكومة مسؤولة ، وتعيين الاهالي المحليين في الوظائف العامة ، والنهوض بالتعليم والصحة .

٢٥٣- وقد لاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ان تنغانيا تسير سيرا حثيثا سهلا نحو بلوغ الهدف النهائي لنظام الوصاية ، وانه متى انشئت الحكومة المسؤولة في اواخر عام ١٩٦٠ سيكون الاقليم قد دخل ، في الواقع ، في المراحل النهائية قبل الاستقلال . ولاحظت

- (١) انظر القرارات رقم ٥٥٨ (الدورة ٦) ، ورقم ٧٥٢ (الدورة ٨) ، ورقم ٨٥٨ (الدورة ٩) ، ورقم ٩٤٦ (الدورة ١٠) ، ورقم ١٠٦٤ (الدورة ١١) ، ورقم ١٢٠٧ (الدورة ١٢) .
(٢) القرار ١٤١٣ (الدورة ١٤) .

ان معدل التقدم في المستقبل سيتوقف ، الى حد ما ، على النجاح في حل مشكلتين رئيسيتين هما : (١) تشكيل هيئة من الموظفين الكفاء يكفي عددها للوفاء بحاجات الاقليم المتنامية ، (٢) وتوفير المساعدة المالية والغنية الكافية للسماح لحكومة تنغانيقا المستقلة بمتابعة تنفيذ وتوسيع الخدمات الاساسية كالـتعليم مثلا ، وبالسير بالانماء الاقتصادي بمعدل مرض . وقالت البعثة ان حل المشكلة الاولى يعتمد ، من جهة ، على مضاعفة الجهود المبذولة لاعداد الموظفين المحليين ، كما يعتمد ، من جهة اخرى ، على اتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بتوفير الموظفين اللازمين من الخارج دون انقطاع الى ان يحين الوقت الذي يمكن فيه ملء كافة المناصب بالموظفين المحليين . اما حل المشكلة الثانية فيتوقف في الدرجة الاولى على تعاون السلطة القائمة بالادارة وتعاون المجتمع الدولي . ورأت البعثة ان هاتين المشكلتين لاتستوجبان ، بحد ذاتهما ، منع خروج الاقليم من نظام الوصاية ، ولكن لاشك ان من المفيد ، ايجاد حل مرض لهما .

٢٥٤ - ووضحت البعثة ان التغييرات الدستورية التي ستجرى في اواخر عام ١٩٦٠ ستؤدي الى نقل المسؤولية الرئيسية عن ادارة شؤون الاقليم بشكل فعلي الى ايدى حكومة مؤلفة من معظمتها من وزراء منتخبين . على ان ذلك لن يشكل المرحلة النهائية قبل الاستقلال . ان الاقليم سيبلغ تلك المرحلة عندما يتوقف الحاكم والاعضاء الموظفون في مجلس الوزراء عن الاشتراك في مداولاته وتكون هناك وزارة يترأسها رئيس للوزراء . وهناك ايضا عدد من المسائل الدستورية الاخرى التي يستحسن تسويتها في اسرع وقت ممكن ، منها وضع دستور وقانون للمواطنة واتخاذ الترتيبات اللازمة لاكمال تنظيم الخدمة المدنية التنغانيقية . واعربت البعثة عن ثقتها من ان الحكومة الجديدة ستولي هذه المسائل اهتمامها العاجل .

٢٥٥ - وافادت البعثة انها تلقت مذكرة من حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا يطلب فيها اعتبار الانتخابات العامة المقبلة بمثابة استفتاء بشأن الاستقلال . وقد اوضح زعماء هذا الحزب ، اثناء مناقشاتهم مع البعثة ، ان في نيتهم ان يذهبوا الى السكان ابان الانتخابات العامة في ايلول تفويضهم المطالبة بالاستقلال دون اجراء انتخابات جديدة . فاذا ما فاز الحزب في الانتخابات فسيعتبر نفسه حرا في تنفيذ هذه السياسة ويخير طريقة يراها . مثال ذلك انه يمكن ان يتخذ المجلس التشريعي قرارا مناسبا يطلب فيه الى حكومة المملكة المتحدة اتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء نظام الوصاية على تنغانيقا .

٢٥٦ - وقد بدا للبعثة ان من الاهداف الرئيسية التي استهدفتها حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيقا في تقديمه هذه المذكرة هو التأكد من ان تقييد حق الاقتراع في الانتخابات العامة التي ستجرى في ايلول (سبتمبر) لن يكون مانعا دون نيل تنغانيقا للاستقلال

ما بقي المجلس التشريعي الذي سوف يشكل نتيجة لهذه الانتخابات ، يمارس مهامه . ولاحظت البعثة ان الحزب اعلن تأييده لادخال نظام الاقتراع العام في هذه الانتخابات ، واعربت عن تأكدها من انه اذا ما فاز حزب الاتحاد في هذه الانتخابات فسيقترح ادخال نظام الاقتراع العام .

٢٥٧- وافادت البعثة ان وزير الدولة لشؤون المستعمرات كان قد صرح ، اثناء المناقشات التي اجرتها البعثة في لندن ، بأنه شديد الرغبة في ان تبقى تنغانيا مثالا يحتذى بين الاقاليم التي تتطور نحو الاستقلال . وكان قد قال انه رغم اختلاف مشاكل كل اقليم عن مشاكل غيره ورغم ان الضرورة تحتم ان يكون لكل اقليم معدلا للتقدم خاصا به ، فهو يستطيع ان يؤكد للبعثة بأن تنغانيا لن تمنع عن التقدم بسبب ما قد يحدثه ذلك من ردود فعل في الاقاليم الاخرى . واعرب عن اعتقاده بأن على تنغانيا ، في المستقبل المباشر ، ان ارادت التقدم ، ان تعتمد الى تطبيق القرارات الدستورية التي اتخذت مؤخرا وان تدرس بعد الانتهاء من انتخابات ايلول (سبتمبر) ، وبالتشاور مع الزعماء المنتخبين ، التدابير التي يجب اتخاذها فيما بعد .

٢٥٨- واعربت البعثة عن اقتناعها بأن مجلس الوصاية سيرحب ، بكل حرارة ، بهذه البيانات . وقالت انها ترى انه يمكن ان ينتظر ، في ضوء هذه التأكيدات ، ان تتقبل السلطة القائمة بالادارة ، مع العطف ، اى اقتراح قد يقدمه المجلس التشريعي لتنغانيا بشأن انتهاء الوصاية ، وتعمل ، بالتشاور مع ممثلي الشعب المنتخبين ، على وضع التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية .

٢٥٩- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات التالية :

” يلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة بأنها سوف تدرس ، بعد الانتهاء من الانتخابات المقبلة في آب (اغسطس) ، وبالتشاور مع زعماء الاقليم المنتخبين ، التدابير التالية التي يجب اتخاذها لبلوغ الهدف المنشود ، وهو الاستقلال . ويلاحظ المجلس ايضا ان حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيا ينتظر استقلال الاقليم قريبا ، كما ورد في مذكرته التي قدمها الى البعثة الزائرة . ويلاحظ المجلس ، كذلك ، بيان السلطة القائمة بالادارة بأن للزعماء المنتخبين ان يقرروا كيف ومتى يريدون طلب الاستقلال ، ويشاطر البعثة الزائرة رأيها في ان من المتوقع ان تنظر السلطة القائمة بالادارة ، بعين العطف ، في اى طلب من هذا القبيل . ويرحب بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها ستوافي الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، عند مناقشة تقرير مجلس الوصاية ، بالنتائج التي سوف تسفر عنها تلك المشاورات ، آخذة بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة رقم ١٤١٣ (الدورة ١٤) .“

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢٦٥- رأى ممثل استراليا ان من غير المستحسن ولا مما يتفق والمبادئ الديمقراطية، في الوقت الحاضر، محاولة تحديد موعد لاستقلال تنغانيا او تخطيط مراحل تطورها الدستوري المقبل. اذ ينبغي ترك المبادرة في تقرير مثل هذه الامور للزعماء التنغانيين انفسهم، الذين سيوافون السلطة القائمة بالادارة بأرائهم في هذا الشأن بعد انتخابهم. وقال انه متأكد من ان السلطة القائمة بالادارة سوف تنظر في اية مقترحات قد يقدمها هؤلاء الزعماء بروح العطف والتفهم ذاتها التي اظهرتها تجاههم فيما مضى.

٢٦٦- واعرب ممثل بورما عن امله في الا تعتمد السلطة القائمة بالادارة، بعد ان يقرر الزعماء المنتخبون موعد اعلان استقلال تنغانيا، الى وضع العراقيل في سبيل تنغانيا حتى اذا ضغطت عليها بعض الجهات لهذا الغرض.

٢٦٧- وقال ممثل نيوزيلندا انه لا يمكن تقرير الخطوات المؤدية الى انتهاء الوصاية الا بعد اجراء المشاورات بين السلطة القائمة بالادارة وزعماء تنغانيا المسؤولين. ورأى ان الظروف اللازمة لاجراء مثل هذه المشاورات ستتوفر، دون اى شك تقريبا، بعد الانتهاء من الانتخابات العامة المقبلة، واعرب عن اعتقاده بأنه يمكن ان ينتظر من الزعماء السياسيين والسلطة القائمة بالادارة الاستفادة من هذه الظروف بصورة عاجلة وفعالة.

٢٦٨- وشار ممثل الباراغواى الى المذكرة التي قدمها حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيا الى البعثة الزائرة، فذكر ان الوقت لم يحن بعد لكي ينظر المجلس في رأى الوارد فيها. وقال انه يحسن بالمجلس مع ذلك ان يتأمل مدى اهمية آراء زعماء هذا الحزب، آخذا بعين الاعتبار الدلائل المشيرة الى التأييد الشعبي الذي يتمتع به حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيا.

٢٦٩- واعرب ممثل الولايات المتحدة الامريكية عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستؤيد اقتراحات الهيئة التشريعية بشأن نيل الاستقلال الذي يفكر فيه زعماء حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتنغانيا اعتبارا من الآن، وقال انه يوافق هذا الحزب على ان اجراء انتخابات جديدة قبل الاستقلال امر لضرورة له ولا حكمة فيه ولا طائل من ورائه.

٢٦٥- ورأى ممثل الصين انه اذا فاز حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتنانيقا في الانتخابات المقبلة فينبغي ان يفسر فوزه على ان الناخبين قد قبلوا اقتراح اعتبار الانتخابات بمثابة استفتاء في مسألة الاستقلال .

٢٦٦- وذكر ممثل بوليفيا انه ، بما ان من المرجح البحث بعد الانتخابات المقبلة في تحديد موعد انتهاء نظام الوصاية ، فمن الحكمة دعوة السيد جوليوس نيريري الى حضور الدورة المقبلة للجمعية العامة .

٢٦٧- واعرب ممثل بلجيكا عن ثقته من ان المشاورات التي ستجرى بين السلطة القائمة بالادارة وبين الحكومة الجديدة المسؤولة ستؤدي الى استمرار التعاون والانسجام الحاليين فيما بينهما والى انتهاء نظام الوصاية في احسن الظروف الممكنة .

٢٦٨- وحث ممثل الهند السلطة القائمة بالادارة على ان تقوم ، بالتشاور وبالتعاون الانسجامي مع زعماء تنانيقا السياسيين ، بتقرير جدول زمني لاستقلال الاقليم . وقال انه يمتنى ان يوضع ، بالتشاور مع سكان تنانيقا ، موعد نهائي قريب لاعلان الاستقلال ، وان يمنح الاقليم في هذه الاثناء الحكم الذاتي الداخلي .

٢٦٩- و اشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان ممثل السلطة القائمة بالادارة لم يشأ ، في دورة المجلس الثالثة والعشرين ، ان تكون مسألة منح تنانيقا الاستقلال في المستقبل القريب موضع نقاش . ولكن الاحداث لم تتطور كما كانت تتمناه السلطة القائمة بالادارة . وها هو حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتنانيقا ، وهو اقوى حزب سياسي في الاقليم ، يطالب بالاستقلال الفوري ، يؤيده في ذلك الحزب الذي يليه في الاهمية ، وهو حزب المؤتمر الوطني الافريقي ، وكذلك الجمعية الآسيوية وجميع اعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ، بما فيهم الاوروبيون . وهكذا فقد اصبحت مسألة استقلال تنانيقا المشكلة الرئيسية العاجلة فيما يتصل بالتطور المقبل في الاقليم . ولاحظ مسرورا عزم حزب الاتحاد الوطني الافريقي لتتنانيقا ، في حالة فوزه في انتخابات ايلول (سبتمبر) المقبلة ، على تقديم مشروع قرار يطالب فيه بالاستقلال الكامل وذلك في اول جلسة من جلسات المجلس التشريعي الجديد . و اشار ايضا الى ان المؤتمر الافريقي - الآسيوي الثاني الذي عقد في كوناكري عام ١٩٦٥ ، قد اتخذ قرارا طالب فيه الامم المتحدة ببذل اقصى ما في وسعها لمنح البلدان المستعمرة والتابعة استقلالها في اقرب وقت ممكن . وقال ان مجلس الوصاية لا يمكنه ان يتجاهل هذه المطالب ، ورأى انه ينبغي للمجلس ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٤١٣ (الدورة ١٤) المتعلق بنيل الاقليم المشمولة بالوصاية للاستقلال ، ونظرا الى مطالب سكان تنانيقا ، ان يوصي بان تقوم السلطة القائمة بالادارة فورا ،

بالتشاور مع ممثلي السكان الاهليين ، بوضع خطة مفصلة وجدول زمني دقيق لنقل جميع السلطات الى هيئات الاقليم التمثيلية والتشريعية والتنفيذية بحيث تصبح تنغانيقا ، بعد الانتخابات المقبلة ، دولة مستقلة ذات سيادة . وبما ان مثل هذه الخطة لم توضع بعد ولا يمكن ، بناء على ذلك ، النظر فيها في دورة المجلس الحالية ، فينبغي للسلطة القائمة بالادارة ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٤١٣ (الدورة ١٤) ، ان ترفع خطة من هذا القبيل مباشرة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة وذلك حتى يتسنى للجمعية في دورتها الخامسة عشرة اتخاذ قرار يتعلق بموعد اعلان استقلال تنغانيقا وانهاء الوصاية على هذا الاقليم المشمول بالوصاية . ورأى ان من المفيد ان يراعي مجلس الوصاية اهمية هذه المشكلة فيوصي الجمعية العامة بالنظر في مسألة منح اقليم تنغانيقا المشمول بالوصاية الاستقلال فورا وذلك كبند مستقل في جدول اعمالها .

٢٧٠- وايد الممثل المذكور اقتراح دعوة السيد نيريري ، رئيس اهم الاحزاب في تنغانيقا الى الاشتراك في اعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة عند مناقشة مسألة تنغانيقا .

٢٧١- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان حكومته ستعتبر الفائزين في الانتخابات المقبلة الزعماء المسؤولين لسكان تنغانيقا ولن تتردد في ان تبحث معهم في الخطوات التالية التي يجب اتخاذها لينال الاقليم استقلاله . واكد للمجلس ان السلطة القائمة بالادارة سوف تطلع الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، عند مناقشة تقرير مجلس الوصاية ، على التقدم المحرز في هذه المشاورات . بيد انه رأى ان من سبق الاوان ان يقترح ، في الوقت الحاضر ، قيام السلطة القائمة بالادارة فورا بوضع خطة مفصلة لنقل السلطات ، او ان تدرج مسألة مستقبل تنغانيقا بوصفها بندا مستقلا في جدول اعمال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة . وقال انه لا بد من انتظار ظهور نتائج الانتخابات العامة التي سترك ، بعدها ، لزعماء تنغانيقا الفائزين المبادرة الى اتخاذ التدابير اللازمة . واستطرد قائلا ان البعثة الزائرة كانت قد اعربت عن ثقتها من ان السلطة القائمة بالادارة سوف تتقبل آراء هؤلاء الزعماء ومساعدتهم بعين العطف واكد للمجلس ان الامر لن يكون ، في الواقع ، الا كذلك .

٢٧٢- وذكر ان السلطة القائمة بالادارة سيسرها ان ترى مثالا لسكان تنغانيقا يحضر الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة . ولكن هنا ايضا سيكون الزعماء المنتخبون هم اصحاب البت ، بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة ، فيما اذا كانوا يرغبون في ان يمثلوا تمثيلا مباشرا في اية مناسبة تناقش فيها مسألة تنغانيقا في الامم المتحدة . وليس هناك ما يدعو المجلس الى اصدار اية توصية في هذا الموضوع .

الفصل الثاني

رواندا - اوروندى

- * -

الفرع الاول

عموميات

مبحث وحيد

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم

- ١ - يبلغ مجموع مساحة رواندا - اوروندى ٥٤,١٧٢ كيلومترا مربعا وهي اكثف مناطـق افريقيا الوسطى سكانا * وقد ر مجموع السكان الاهليين في المناطق القبلية بـ ٥٠٨,٦٢٥ نسمة عام ١٩٥٨ مقابل ٤,٥٥٩,٧٦٨ نسمة عام ١٩٥٧ ، يؤلف ١٩٦,٥٣٨ نسمة منهم سكان رواندا و ٢,٠٨٧,٦٠٩ نسمة منهم سكان اوروندى * ويضاف الى هؤلاء ٦٣,٢٦٠ افريقيا يقطنون المناطق غير القبلية ، و ١٠٥,١٧٠ أوروبيين ، و ٢٠٣,٢٠٠ آسيويا ، و ٣٥٧ من الاخلاس وسبعة واربعين زنجيا *
- ٢ - وقد ارتفع المعدل المقرر لزيادة السكان من ٢٦ في المائة عام ١٩٥٦ الى ٣٢ في المائة عام ١٩٥٧ * ورأت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٧ انه من المحتمل ، بالنظر الى ندرة الاراضي وفقر التربة بوجه عام ، وعدم كفاية الموارد الطبيعية في البلد ، وانعدام التصنيع ، ان يصبح ازدياد السكان خطرا شديدا يهدد مستقبل الاقليم * واعربت لذلك عن املها في ان تبذل السلطة القائمة بالادارة كل جهد ممكن لجعل السكان يدركون خطورة الوضع الديموغرافي *
- ٣ - هذا وان سكان رواندا - اوروندى الافريقيين لايتألفون من جنس واحد بل من ثلاثة اجناس : التوتسي الحاميون (الاثيوبيون) ، والهوتو البانتويين (الزنجانيون) والتوا الاقزام ، ولم يعد هؤلاء يمثلون اكثر من اقلية ضعيلة من السكان (٦٧٪) في المائة منهم في رواندا و ١٣٪ في المائة منهم في اوروندى) * ومن المحتمل انهم وجدوا في هذا البلد منذ اقدم الازمان * اما الهوتو فقد اتوا بعد ذلك ، وهم يشكلون الآن الاغلبية العظمى من السكان (٨٢,٧٤ في المائة في رواندا ، و ٨٦,٤٨ في المائة في اوروندى) * واما التوتسي فقد هاجروا الى رواندا - اوروندى قبل القرن الخامس عشر ، وهم يؤلفون ١٦,٥٩ في المائة من السكان في رواندا ، و ١٢,٣٩ في المائة من السكان في اوروندى * والهوتو زراع ، قبل كل شيء ،

اما التوتسي فانهم رعاة * وقد سيطر التوتسي بالتدريج على رواندا واوروندي واقاموا فيهما نظاما اقطاعيا معقدا ورد وصفه في تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ *

٤- ووصفت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ بالتفصيل التطور السياسي في رواندا وفي اورووندي منذ العهد الذي سبق الاحتلال الالمانى حتى عام ١٩٦٠ *

٥- وفي الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة ، استتمعت اللجنة الرابعة التابعة لهذه الجمعية الى اثنين من مقدمي العرائض بشأن رواندا- اورووندي هما : السيد جون كال ، (في ٢ و ٤ و ٩ تشرين الثاني (نوفمبر)، ١٩٥٩) ، والسيد مايكل رواغاسانا ، ممثل الاتحاد الوطني الرواندي ، (في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩) *

٦- وقد اتخذت الجمعية العامة ، في ٥ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٩ ، قرارها رقم ١٤١٩ (الدورة ١٤) الذي لفتت فيه نظر مجلس الوصاية الى بيانات مقدمي العرائض وطلبت اليه ان ينظر مفصلا في مشاريع الاصلاحات السياسية التي وضعتها السلطة القائمة بالادارة ويدرج ملاحظاته وتوصياتها بشأن هذه المشاريع في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة *

٧- وقد قامت البعثة الزائرة التابعة للامم المتحدة والموفدة لزيارة الاقاليم المشمولة بالوصاية في افريقيا الشرقية ، بزيارة رواندا- اورووندي من ٢ آذار (مارس) الى ١ نيسان (ابريل) عام ١٩٦٠ *

٨- واستمع المجلس في دورته السادسة والعشرين الى السيد مايكل رواغاسانا ، امين عام الاتحاد الوطني الرواندي الذي ادلى ببيانه في ٢١ و ٢٩ حزيران (يونيه) عام ١٩٦٠ ، كما استمع الى السيد الويز مونيانغاجو ، ممثل جمعية انهاض الجماهير الاجتماعي الذي ادلى ببيانه في ٢٩ و ٣٠ حزيران (يونيه) عام ١٩٦٠ *

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليات
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

التنظيم السياسي حتى آخر عام ١٩٥٩

٩- حدد القانون الصادر في ٢١ آب (اغسطس) عام ١٩٢٥ السمات الاساسية للتنظيم السياسي الذي ظل سائدا في رواندا-اوروندي حتى نهاية عام ١٩٥٩ * وكانت رواندا-اوروندي متحدة ، من الناحية الادارية ، مع الكونغو البلجيكي وتؤلف نيابة حكومية عامة مستقلة عنه لها شخصيتها القانونية المستقلة وميزانيتها الخاصة * كما كان هناك اتحاد جمركي بين الاقليمين *

١٠- وكان يمارس السلطة التشريعية في الاقليم كل من البرلمان البلجيكي - وذلك عن طريق سن القوانين - والملك ، وذلك عن طريق اصدار المراسيم ، بمشورة مجلس المستعمرات في بروكسل * وكان الحاكم العام للكونغو البلجيكي وحاكم رواندا-اوروندي يتمتعان بسلطات تشريعية في الحالات الطارئة *

١١- ولم تكن قوانين الكونغو البلجيكي تطبق في رواندا-اوروندي الا اذا تضمنت احكاما تنص صراحة على ذلك او اذا جعلها حاكم رواندا-اوروندي نافذة بقرار خاص *

١٢- اما السلطة التنفيذية فكان يتولاها الملك ، الذي فوضها الى حاكم رواندا-اوروندي ، الذي كان يتمتع ايضا بلقب نائب الحاكم العام للكونغو البلجيكي ولـرواندا-اوروندي * وكان يساعد الحاكم مجلس عام ، وهو هيئة استشارية تقوم بدراسة المقترحات المتعلقة بالميزانية وبحث الموضوعات التي يرفعها اليها الحاكم كما كان له الحق في الاعراب عن رغباته للحكومة * وكان هذا المجلس يتألف من خمسة واربعين عضوا : تسعة منهم اعضاء بحكم وظائفهم (ويتألفون من سبعة من كبار الموظفين الاوروبيين ومن العضوين المواميين) ،

واربعة منهم يختارهم المجلسان الاعليان لرواندا-اوروندي ، واثنان وثلاثون منهم يعينهم الحاكم ؛ وكان يختار ثمانية عشر عضوا من هؤلاء من قوائم المرشحين التي تقدمها الجمعيات : ستة منهم يمثلون الشركات الصناعية والتجارية ، وستة يمثلون الطبقات المتوسطة ؛ وستة يمثلون ارباب العمل - اما الاعضاء الاربعة عشر الآخرين فكان يعينهم الحاكم بمحض اختياره (ستة من الاعيان ، واربعة يمثلون الجماعات غير الريفية ، واربعة اشخاص لا ينتمون الى الادارة) .

١٣- وكانت الادارة البلجيكية التي يوجهها الحاكم تتألف من دوائر عامة مقرها في مدينة اوسومبورا ، ومن دوائر محلية موزعة بين مقيمتين يرأس كل واحدة منهما مقيم . وكانت المقيمتان تنقسمان بدورهما الى محافظات يقوم بادارتها مديرو المحافظات .

١٤- وقد الغي منذ ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ مبدأ فصل ملاك الموظفين عن الاوروبيين عن ملاك الموظفين الافريقيين في الادارة المركزية واستعير عنه بنظم موحد يطبق على جميع الموظفين .

١٥- واما فيما يتعلق بالتنظيم السياسي الاهلي ، فان اقليم رواندا-اوروندي كان ينقسم الى ولايتين اهليتين (يطلق عليهما اسم بلد) ، هما رواندا وأوروندي (تقابل كل منهما احدى المقيمتين التابعتين للادارة البلجيكية) . وكان يرأس كل ولاية منهما رئيس يدعى موامي (جمعها : بامي) يتم اختياره وفقا للتقاليد الاهلية وينصبه الحاكم . وكانت كل ولاية منهما تنقسم الى مشيخات يرأسها المشايخ الذين يتم اختيارهم وفقا للتقاليد الاهلية وينصبهم الحاكم ايضا . وكانت كل مشيخة تنقسم بدورها الى عدة مشيخات فرعية يرأسها نواب مشايخ يعينهم الموامي وينصبهم المقيم .

١٦- وكان في كل ولاية من الولاياتين مجالس نواب مشايخ ومجالس مشايخ ومجالس محافظات ومجالس اعلى للولاية . وكانت هذه المجالس تتألف من اعضاء موظفين ومن اعضاء آخرين يتم انتخابهم ، باقتراع غير مباشر ، او اختيارهم او تعيينهم وفقا لنظام تراعى فيه رغبات السكان . وقد استطاع السكان ، في عام ١٩٥٦ ، ان يحاربوا لأول مرة عن رغباتهم بشأن عضوية مجالس نواب المشايخ وذلك باقتراعهم في انتخابات اشترك فيها جميع الذكور البالغين وجرت بالاقتراع السري . وكان يجب استشارة هذه المجالس في كافة الشؤون التي تهم المناطق الداخلة في اختصاصها . كما كان لابد من الحصول على موافقة مجلسي الولاياتين ومجالس المشايخ للتصديق على قرارات المواميين والمشايخ ، وبوجه خاص لقرارات ميزانيات تلك المناطق .

١٧- واما فيما يختص بالتنظيم القضائي ، فكان في الاقليم محاكم غير اهلية تنظر في القضايا الجنائية والمدنية وفقا للقوانين المدونة ، كما كانت فيه محاكم اهلية لتسوية المنازعات المدنية والشخصية التي تنشأ بين الافريقيين وذلك وفقا لقانون العرف والعادة ، بيد ان اختصاصها كان محدودا في القضايا الجنائية .

المطلب الثاني

الاصلاحات التي تقرر في اواخر عام ١٩٥٩
واوائل عام ١٩٦٠

١٨- شكلت الحكومة البلجيكية في ١٦ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ فريقا عاملا لدراسة المشكلة السياسية في رواندا-اوروندي ؛ وقد قام هذا الفريق بزيارة الاقليم من ٢٢ نيسان (ابريل) الى ٦ ايار (مايو) ١٩٥٩ ، ورفع تقريره الى الحكومة في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ .

١٩- ونشرت الحكومة البلجيكية ، في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، بيانا يتعلق بالسياسة التي تعتمد انتهاجها في رواندا-اوروندي^(١) وكان برنامج الاصلاحات الذي ورد في البيان والذي استرشد ، الى حد بعيد بتوصيات الفريق العامل مبني على ثلاث افكار رئيسية . اولاً ، ان الحكومة البلجيكية ستشكل في كل من الولايتين ، مع مراعاة الخصائص المستقلة المتميزة لكل منهما ، نظاما للحكم المحلي يمنح تدريجيا قسطا من الحكم الذاتي الخاضع للمراقبة العامة لبلجيكا يمارسها المقيم العام والمقيمون . وبينما كررت الحكومة ، بعد ذلك ، اعتقادها بأن من الضروري اقامة متحد من الولايتين ، فانها لم تشأ ان تحدد بنفسها مضمون هذا المتحد ، ولكنها اكتفت بأن تقترح دعوة الولايتين الى تنظيمه بمساعدتها .

٢٠- وبعد ان عرض البيان هاتين الفكرتين الرئيسيتين ، اخذ في تحديد التنظيم السياسي لكل ولاية من الولايتين بالشكل الآتي :

(أ) تتحول المشيخات الفرعية ، بعد توسيعها ، والمراكز غير القبلية ، بعد ادماجها بالادارة ، الى مقاطعات ، وتصبح الوحدات السياسية الاساسية الوحيدة فيمادون المستوى القومي . وتتألف هيئات هذه المقاطعات من رئيس ومن مجلس للمقاطعة ولا بد من المرور بفترة انتقالية قبل انشاء هذه المقاطعات في صورتها النهائية . وريثما يتم ذلك ، تصبح المشيخات الفرعية

والمراكز غير القبلية والدوائر الحضرية الحالية مقاطعات مؤقتة سوف تقوم بانتخاب اعضاء مجالسها بالاقتراع العام خلال النصف الاول من عام ١٩٦٥ على ارجح الاحتمالات * ورأت الحكومة انه يجب ، من حيث المبدأ ، ان يتمتع الذكور والاناث ، على السواء ، بحق الاقتراع ، ولكنها رأت امكان نشوء ظروف مادية تتعلق بالموعد الذي يجب ان تجرى فيه الانتخابات الاولى ، قد تضررها الى تنظيم هذه الانتخابات على اساس اقتراع الذكور فقط وسيكون للمجالس التي تنتخب بهذا الشكل حق انتخاب رؤساء المقاطعات المؤقتة من بين اعضاءها *

(ب) لن تعود المشيخات الحالية وحدات سياسية وستتحول الى دوائر ادارية * ومن الممكن ادماج المشايخ الحاليين في الادارة العامة للولاية فيصبحون موظفين لا يتمتعون بأية ولاية سياسية * وهنا ايضا لابد من النص على فترة انتقالية *

(ج) سينشأ على صعيد الولاية مجلس جديد للولاية يمارس ، بالاشتراك ، مع المومامي ، السلطة التشريعية المحلية التي ستسند اليه بالتدريج * وستنتخب الاكثرية العظمى من اعضاء هذا المجلس بواسطة هيئة انتخابية تتألف من اعضاء مجالس المقاطعات المؤقتة * وتتوقع الحكومة ان تجرى هذه الانتخابات في وقت مبكر حتى يتسنى لهذا المجلس الانعقاد خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٥ * وسيقوم مجلسا الولاياتين ، المشكلين بهذه الطريقة ، بمهامهما خلال فترة الانتقال ، ويمكن في نهاية تلك الفترة ، اعتماد نظم اخرى تكون اكثر ملاءمة لرغبات السكان ان اقتضت الظروف ذلك * وستؤسس ، بالاضافة الى هذه السلطة التشريعية المحلية حكومة محلية يقوم المومامي بتعيين واقالة اعضاءها بموافقة المقيم * ويبقى المومامي ، وهو الرئيس الدستوري للولاية ، خارج الحكومة وفوق الاحزاب ، وهو لن يحكم وتقتضي قراراته العامة مصادقة الحكومة *

(د) واما فيما يتعلق بالسلطة القضائية ، فتمارس السلطات القائمة بالوصاية اشـرافا خاصا في هذا الميدان لضمان استقلال القضاء وكفاءته ونزاهته * واذا اسس متحد فيجب ان يكون القضاء من اختصاصاته *

(هـ) يجب ان يؤدي اصلاح الحكم على صعيد الولاية الى سرعة اندماج ما يدعى بالادارة القبلية بالادارة العامة * وسينجم عنه تعيين السكان الاهليين في كثير من المناصب العليا ؛ وسوف تبذل كل الجهود الكفيلة بتحقيق هذه ، الافارقة ، على اساس الكفاءة *

(و) وكان يوجد فوق الولاياتين المتحد الواقعي المؤلف من حكومة الاقليم الحالية * وقد جعلت بلجيكا نصب عينيها بناء المتحد المقبل باجراء المشاورات المناسبة والاستئناس بنصائح الولاياتين المعاد تنظيمهما * وريثما يتم ذلك ، ستبقى المؤسسات الحالية مستمرة في القيام بمهامها *

٢١- وقد حدد المرسوم المؤقت الصادر في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٩^(١) المؤسسات المؤقتة المعلنه في بيان الحكومة . واعدن المرسوم ايضا المبادئ المنظمة لانتخاب اعضاء هذه المؤسسات ، كما حدد الوصاية التي سوف تمارسها بلجيكا على ادارة الاقلية والولايتين .

٢٢- وتنص المادة الاولى من مرسوم عام ١٩٥٩ على تحويل المحافظات السياسية الحالية من المرتبة الدنيا ، وهي المشيخات الفرعية والمراكز غير القبلية والدوائر الحضرية ، الى مقاطعات مؤقتة . وتوصف هذه المقاطعات بالمؤقتة لانه لا بد لها في معظم الحالات ، على ما يبدو ، من التجمع لتشكيل من جديد محافظات اوسع قادرة على سد مصروفاتها الادارية . وسوف تتمتع المقاطعة المؤقتة بشخصية قانونية وسيد يرها رئيس مقاطعة مؤقتة بمساعدة مجلس . وسوف تتمتع المقاطعة بالسلطات المالية المنصوص عليها في المرسوم الصادر في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٥٢ للمشيخات الفرعية المتمتعة بالشخصية القانونية .

٢٣- وسوف يتألف مجلس المقاطعة المؤقتة من ثلاثة اعضاء على الاقل ، وعادة ، من عضو واحد عن كل مجموعة مؤلفة من ١٥٠ مكلفا او جزء من مجموعة يربو عدد افرادها على ٧٥ مكلفا . وسينتخب اعضاء المجالس بالاقتراع المباشر وستكون مدة ولايتهم ثلاث سنوات . ولا يجوز ان ينتخب لعضوية مجلس المقاطعة القضاة المحترفين ، وافراد قوات الوصاية او القوة العامة او الدرك او الشرطة ، وموظفو المقاطعة المؤقتة ، وموظفو الادارة العليا للاقليم وموظفو دوائر الوصاية او الدائرة المالية للاقليم او للولايتين .

٢٤- ويتولى رئيس المقاطعة ، الذي يعينه الموامي بناء على اقتراح المجلس من بين اعضاءه ، رئاسة المجلس . ويجتمع هذا المجلس مرة في كل شهر على الاقل .

٢٥- وتبقى المشيخة قائمة بصفة مؤقتة ، ولكنها لن تعود محافظة سياسية غير مركزية ، بل ستصبح وحدة ادارية مسؤولة عن مراقبة الاعمال وتشجيعها .

٢٦- والموامي هو رئيس الولاية . ولا يصبح اى قرار من قراراته نافذا الا اذا صادق عليه رئيس حكومة الولاية او المقيم ريثما يتم تشكيل هذه الحكومة . ولا يجوز للموامي ان يمارس مهامه الا بعد ان ينصبه المقيم العام ويقسم اليمين على الاخلاص في ممارسة وظائفه واحترام قوانين الاقليم . ويقوم الموامي ، بعد تنصيبه بتعيين خلفه في الحدود التي يفرضها العرف . ويصبح الموامي ، بناء على ذلك شخصية شرفية دستورية ، واما مهام الحكم فتمارسها حكومة الولاية .

(١) م و ١٥٠١

٢٧- ويتألف مجلس الولاية من عدد يتراوح بين اربعين وخمسين عضوا منتخبا وذلك حسب اهمية المحافظات المختلفة * ويضم ايضا ممثلين عن الشركات الصناعية والتجارية ، وعن الطبقات المتوسطة المستقلة ، وعن العمال ، وستة من الاعيان * ومن حيث المبدأ ، يقوم كل مجلس بانتخاب رئيسه ونائب رئيسه من بين اعضاءه * ولكن في السنوات الثلاث الاولى ، يعين المقيم العام لرئاسة المجلس شخصا مجربا مستقلا عن الاحزاب * ولا يحق للرئيس ان يقترع في المجلس الا اذا كان عضوا فيه *

٢٨- ويشترك الموامي ومجلس الولاية في ممارسة السلطة التشريعية بواسطة الاوامر التشريعية مع الخضوع لثلاثة قيود هي تسلسل المصادر التشريعية ، واقتصار اختصاصها النوعي على المسائل المحلية ؛ ورقابة الوصاية العامة * وتحال جميع مشاريع الاوامر التشريعية الى المقيم قبل اصدارها ، ويجوز للمقيم ان يطلب اعادة النظر في المشروع من جديد ، ويشكل ذلك معارضة للمشروع * ولا يصدر الامر التشريعي الا بعد سحب هذه المعارضة اما من قبل المقيم نفسه او من قبل المقيم العام بناء على طلب الحكومة او مجلس الولاية *

٢٩- ويمارس الموامي السلطة التنفيذية بواسطة الاوامر التنفيذية التي يجب ان يصادق عليها رئيس الحكومة ، والتي يكون اثرها مقيدا بقرارات السلطات التنفيذية العليا ، الا وهي : الاوامر الملكية والقرارات المقيمية * وتكون ممارسة المقيم لرقابته على الاوامر التنفيذية مثل ممارسته لرقابته على الاوامر التشريعية اى قبل نشر النصوص *

٣٠- وتتألف حكومة كل من الولاياتين من رئيس للحكومة ورؤساء للادارات ، ويقرر المقيم العام عددهم واختصاصاتهم * والموامي يعين ويقيّل ، بموافقة المقيم ، اعضاء الحكومة ، الذين يمكن اختيارهم من بين موظفي الادارة * ولا يحق للمقيم ان يتولى منصب رئاسة الحكومة * والمقيم ، في الواقع ، تجسيد للوصاية العامة ، ويجب ان يكون فوق الاحزاب وفوق النشاط الحكومي العادي *

٣١- وتنتقر ميزانية الولاية بأمر تشريعي بناء على اقتراح من الحكومة * ويستطيع مجلس الولاية ان يعدل مشروع الميزانية *

٣٢- ويكون تكوين المجلس العام الذي سيؤسس لرواندا- اوروندي ماثلا لتكوين مجلسي الولاياتين : اى من اربعين الى خمسين عضوا منتخبا (مع تساوى عدد الاعضاء بين الولاياتين) ، ومن ممثلين عن الشركات الصناعية والتجارية ، وعن الطبقات الوسطى المستقلة ، وعن العمال ، ومن خمسة من الاعيان * وللمجلس العام ، المعين لمدة ثلاث سنوات ، ان يبدى رأيه ، باستثناء حالات الطوارئ ، فيما يتعلق بمشاريع المراسيم ، وان يدرس مشاريع ميزانية الاقليم ؛ وتحال آراؤه رفق مشاريع الميزانية الى مجلسي الشيوخ والنواب *

٣٣- وقد حدد الامر الملكي المؤقت الصادر في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ التنظيم الادارى الجديد للاقليم * وبموجب احكام هذا الامر يقوم نائب الحاكم العام لرواندا - اوروندى ، الذى يتخذ لقب المقيم العام ، بممارسة السلطة التنفيذية في الاقليم بتفويض من الملك كـمـا يمارس ايضا جميع السلطات الاخرى التى كانت مخولة فيما مضى للحاكم العام للكونغو البلجيكي بموجب مراسيم واوامر ملكية * ويقضى الامر الملكي ، بالاضافة الى ذلك ، بالاستعاضة عن مقيمة رواندا ومقيمة اوروندى بولايتين تحملان الاسمين ذائهما وبأن ينظم المقيم العام النقل التدريجي الى حكومة كل من الولايتين لما له صفة اقليمية بحتة من السلطات الادارية التى يتمتع بها المقيمان ونائب الحاكم العام *

٣٤- وقد وقع المقيم العام خلال شهرى شباط (فبراير) وآذار (مارس) من عام ١٩٦٥ عددا من القرارات المتعلقة بالتنظيم السياسى للاقليم ، وفيما يلي موجز لأهمها :

(أ) حل المقيم العام ، بموجب القرار ٥١/٢٢١ الصادر في ٦ شباط (فبراير) ، المجلس الاعلى لرواندا وانشأ مجلسا خاصا مؤقتا يتألف من ستة اعضاء عينهم بنفسه لممارسة السلطات المخولة للمجلس الاعلى ، وذلك ريثما يتم انشاء مؤسسات جديدة * وقد زيد عدد اعضاء هذا المجلس الخاص ، فيما بعد ، الى ثمانية *

(ب) وشكل ، بموجب القرار ٦٥/٢٢١ الصادر في ٢٧ شباط (فبراير) ، لجنة مؤقتة تتألف من خمسة اعضاء عينهم بنفسه لممارسة وظائف المجلس الاعلى لرواندا (الذى انتهت مدة ولايته في ١٧ شباط (فبراير)) وذلك الى الحد اللازم لانجاز المهام الجارية ودراسة المشاكل العاجلة *

(ج) واتخذ ، بموجب القرار ٧٣/٢٢١ الصادر في ١٥ آذار (مارس) بـعـض التدابير المتعلقة بتنظيم انتخابات المقاطعات في رواندا وقرر ، بصفة خاصة ، ان يكون الاقتراع مقتصرًا على الناخبين الذكور ، وان تجرى الانتخابات اعتبارًا من ٧ حزيران (يونيه) ١٩٦٥ ، وان يحدد مدير المحافظة موعد إجراء الانتخابات في كل دائرة انتخابية *

٣٥- واما فيما يتعلق بتاريخ انتخابات المقاطعات في اوروندى فقد لاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٥ انه لم يكن قد اتخذ اى قرار في هذا الموضوع وقت زيارتها للاقليم *

٣٦- وطلبت الحكومة البلجيكية في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٥ ان يدرج مجلس الوصاية في جدول اعماله لدورته السادسة والعشرين دراسة امكانية ايفاد فريق من مراقبي الامم المتحدة للإشراف على انتخابات المقاطعات التى ستجرى في آخر شهر حزيران (يونيه) ١٩٦٥

في رواندا - اوروندي * وأوضح ممثل السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، ان هذا الطلب بني على الطابع السياسي الهام الذي تتسم به هذه المشاورة من حيث انه سينبثق عنها لا الملاكات الادارية الاساسية فحسب ، بل وكذلك هيئة الناخبين التي سوف تتولى فيما بعد انتخاب الجمعية التشريعية * ولكن ظهر، فيما بعد ، ان مبدأ الانتخابات على درجتين لم يتفق ورغبات زعماء بعض الاحزاب السياسية ، وانه ينطوي ، بالاضافة الى ذلك ، على خطأ صريح انتخابات المقاطعات بصيغة سياسية شديدة * ونظرا الى هذه الظروف ، فقد تقرر المضي في اجراء انتخابات المقاطعات ، على ان تنظم انتخابات تشريعية مستقلة * وعلى ذلك ادى مجرى الاحداث الى تخلي طلب ايفاد مراقبين للاشرف على انتخابات المقاطعات *

المطلب الثالث

مستقبل رواندا - اوروندي

٣٧ - انتهت الحكومة البلجيكية الى البعثة الزائرة ان الحكومة تزمع بعد انشاء المؤسسات المؤقتة الجديدة ، اجراء مشاورات مع الناطقين المختصين الفائزين في الانتخابات ، لتقريب المستقبل الاخير للاقليم * ومع ان البعثة اعترفت بأنه كان من الممكن ، في غير هذه الظروف اعتبار هذا الاجراء حسيفا وحكيما ، فقد رأت اضطراب الحالة في رواندا منذ اضطرابات تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٩ ، وازدياد التوتر في اوروندي ، واقترب موعد استقلال الكونغو البلجيكي ، تقتضي عدم التأخر ، اكثر من ذلك ، في اجراء المحادثات التي قد تؤدي لا الى مجرد ايجاد الحلول الطويلة الاجل ووضع البرامج السياسية ، بل وكذلك الى ايجاد الحلول لبعض المشاكل العاجلة الدقيقة * ورأت البعثة ان الاسراع في عقد مؤتمر طاولة مستديرة ، سيهدىء العواطف الثائرة ويقدم الدليل على استعداد السلطة القائمة بالادارة لاجراء محادثات صريحة عن مستقبل الاقليم *

٣٨ - وبحثت البعثة هذه المسألة مع الحكومة البلجيكية التي قررت ، فيما بعد ، تعديل برنامج اعمالها السابق ، على النحو الآتي :

(أ) ستدعو الحكومة الى عقد اجتماع ضيق النطاق بشأن رواندا في اواخر شهر ايار (مايو) * وسيستهدف هذا الاجتماع التوفيق على الصعيد القومي ، واعداد وتنظيم انتخابات المقاطعات ، ودراسة التعديلات الممكنة في المرسوم المؤقت الصادر في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ ،

والاعداد لمحادثات اعم تجرى فيما بعد * وسيشترك في هذا الاجتماع عدد من الممثلين اقصاه اثنا عشر ممثلاً وسوف تحدد المدة التي يستغرقها بحوالي الاسبوع *

(ب) وستدعو الحكومة، بعد انتهاء الاجتماع الخاص برواندا بوقت قليل ، الى عقد اجتماع مماثل بشأن اوروندى *

(ج) وستعتمد الحكومة بعد انتهاء هذين الاجتماعين الى اجراء انتخابات المقاطعات في شهر حزيران (يونيه) اذا امكن ذلك *

(د) وستوجه الدعوة ، بعد انتخابات المقاطعات ، الى عقد اجتماع اوسع من ذينك الاجتماعين وربما في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ، لمناقشة كافة المسائل المتعلقة بمستقبل رواندا واوروندى السياسي ، وللتحضير للانتخابات التشريعية عام ١٩٦١ *

(هـ) وستجرى ، في اوائل عام ١٩٦١ ، الانتخابات التشريعية للولايتين ، وانتخابات اخرى ، اما مباشرة او غير مباشرة ، لتشكيل المجلس العام * وسوف تطلب الحكومة البلجيكية اشراف مراقبين من الامم المتحدة على العمليات الانتخابية * وسيتم بعد هذه الانتخابات تشكيل حكومتي رواندا واوروندى المسؤولين *

(و) وسيجرى خلال عام ١٩٦١ تنظيم مؤتمر عام يضم مندوبي حكومتي الولايتين لبحث شكل الاستقلال الذي يودونه ، والنظر واياهم في الاجراءات المؤدية الى انتهاء نظام الوصاية *

٣٩- وأنهى الى المجلس في دورته السادسة والعشرين ان الاستعدادات لاجراء محادثات ايار (مايو) ١٩٦٠ بشأن رواندا قد اصلحت بمصاعب خطيرة * فقد حدد يوم ٢٧ ايار (مايو) موعدا لسفر وفد رواندا ، المؤلف من ثمانية من اعضاء المجلس الخاص المؤقت ، الى بروكسل * وقبل موعد السفر ببضعة ايام ، واشار مرصدر من بعض زعماء حزب الاتحاد الوطني الرواندى الذين كانوا آنذاك خارج الاقليم ، منع رئيس هذا الحزب اعضاء وفده من الاشتراك في المحادثات ، والا عوقبوا بالفصل من الحزب * ولذا فقد جرت المحادثات من ٣٠ ايار (مايو) الى ٧ حزيران (يونيه) بدون حضور عضوى حزب الاتحاد الوطني الرواندى في المجلس الخاص المؤقت *

٤- وقد اعربت البعثة عن املها في ان يمهّد برنامج الاعمال الجديد الذى وضعته الحكومة البلجيكية السبيل الى تحقيق التوفيق على الصعيد القومي في رواندا والى تخفيف حدة التوتر في اوروندى * وبعد ان ذكرت البعثة انها كانت تفضل تمثيلا اوسع ومدة اطول للاجتماعين السابقين للانتخابات ، اعربت عن املها في ان تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة

لضمان دعوة الزعماء السياسيين الاصدق تمثيلا الى حضور هذين الاجتماعين ، وبصفة خاصة ان لا يثير تمثيل حزب الاتحاد الوطني الرواندى فيهما اية صعوبات . واعربت ايضا عن املها في ان لا يؤدى التقييد الاضطرارى لمدة هذين الاجتماعين الى منع اعضاء الوفود من دراسة كافة امكانيات تخفيف حدة التوتر في رواندا واورندي ، وفي تمديد امد هذين الاجتماعين ان دعت الضرورة الى ذلك .

٤١- واكدت البعثة ان من الضرورة بمكان ان تجرى انتخابات المقاطعات في رواندا في جو من الهدوء والحرية والثقة ، حتى لا تكون النتائج محالا للامن . ورأت ضرورة تحقيق تقدم محسوس ، قبل اجراء الانتخابات ، في الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة القومية . واعربت عن املها في ان يكون اجتماع الزعماء السياسيين الوطنيين بشيرا بأولى علائم تخفيف حدة التوتر ، وفي أن تتفق جميع الاحزاب على تحديد موعد اجراء الانتخابات والظروف التي يجب ان تجري فيها .

٤٢- واما فيما يتعلق بتكوين اعضاء الوفود المشتركة في الاجتماع المقرر عقده بعد الانتهاء من انتخابات المقاطعات ، فقد اكدت البعثة ضرورة دعوة اكثر الزعماء السياسيين تمثيلا للولايتين بلا استثناء . ورأت ان من المفيد ايضا دعوة اشخاص آخرين الى الاشتراك في العمل ، الى جانب ممثلي الاحزاب السياسية ، كعضى الشخصيات البارزة مثلا . وأشارت ، اخيرا ، الى ان هناك رأيا سمعته عدة مرات في الاقليم مفاده ان اى اجتماع مماثل يكون نصيبه من النجاح اكبر فيما لو حضره مراقبون من الامم المتحدة . واعربت عن املها في عدم اغفال هذا الاعتبار .

٤٣- واما فيما يتعلق بمشروع الاصلاحات الذى سيجرى بحثه ، بالتاكيد ، في الاجتماع ، فقد اوصت البعثة باجراء انتخابات على اساس الاقتراع المباشر في اوائل عام ١٩٦١ لتسكيل الجمعيتين الوطنيتين لرواندا واورندي ، وبإشراف الامم المتحدة عليهما .

٤٤- ولاحظت البعثة ، فيما يتعلق بنظام الانتخابات ، ان النظام المقرر لانتخابات المقاطعات هو في غاية التعقيد ؛ واعربت عن املها في ان تعمل السلطة القائمة بالادارة ، قبل تقرير النظام الانتخابي للانتخابات التشريعية المزمعة عام ١٩٦١ ، على الاستفادة من الخبرة المكتسبة من انتخابات المقاطعات ، وربما ايضا من الخبرة المكتسبة في الانتخابات التي نظمت في السنوات الاخيرة في الكونغو البلجيكي . كذلك اعربت عن املها في الا تتردد السلطة القائمة بالادارة في تعديل هذا النظام ان اقتضت الضرورة ذلك ، والتعرف ، لمدى الحاجة ، عن طريق سلطات المساعدة الفنية للامم المتحدة ، على الاصول المتبعة والنتائج المسجلة في البلدان الاخرى التي كانت فيها مصاعب مماثلة كان لابد قد توجب تذليلها .

٤٥- واعربت البعثة عن امليها ، فيما يتعلق ايضا بمشروع الاصلاحات المقررة للاقليم ، في ان تتمكن الجمعيتان الوطنيتان اللتان ستشكلان نتيجة لهذه الانتخابات ، من وضع دستورين ينصان على اقامة المؤسسات الديمقراطية في الاقليم ، كما اعربت عن امليها في تمكين السلطة القائمة بالادارة ، نتيجة للتقدم المحرز في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ، من ان تطلب الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها لعام ١٩٦٦ بحث مسألة استقلال رواندا-اوروندي .

٤٦- واقترحت البعثة ، فيما يتعلق بالعلاقات بين رواندا واوروندي ، ان يصار في الاجتماع المقرر عقده الى دراسة امكانية اقامة روابط مرضية بين البلدين .

٤٧- واشارت البعثة الزائرة الى ان سكان رواندا وسكان اوروندي كانوا في الحقيقة يعتبرون انفسهم دائما غرباء عن بعضهم بعضا - فقد كانوا في السابق اعداء وكانت بينهم خصومات ، وهم اليوم عموما لا يكثرثون لبعضهم البعض ولا يشعرون بلية ثقة ازاء بعضهم البعض . ولم يسع البعثة الا ان تلاحظ وجود شعور قوى في الاقليم بضرورة احترام شخصيتي رواندا واوروندي المتميزتين . ورأت انه لا يمكن الاستهانة بمشاعر السكان ، ولذلك قد رأت ان من الخطأ ان تحاول الامم المتحدة فرض الوحدة على البلدين قبل الان . وقد شارطت البعثة في هذا الصدد ، السلطة القائمة بالادارة رأيتها ومفاده انه يجب تسوية مشكلة العلاقات بين البلدين من قبل ممثلي رواندا واوروندي دون اى ضغط خارجي . وازافت الى ذلك قولها انه قد لا يكون من اللياقة ان تصدر الامم المتحدة توصيات اكثر تحديدا في هذا المضمار ، ولكن لاريب في ان اى ترتيب يتخذ لتفادي انقسام الاقليم الى وحدات اصغر يخدم مصالح رواندا-اوروندي على نحو افضل .

٤٨- هذا وقد اوصت البعثة السلطات المختصة بأن توفد بعثة من الامم المتحدة الى رواندا-اوروندي في اقرب وقت ممكن لمساعدة الادارة على انماء الاقليم . واشارت الى ان ايفاد مثل هذه البعثة يتفق والرغبة التي كثيرا ما ابدت في الاقليم ، وهي انه يجب على الامم المتحدة ان تعبر عن اهتمامها المتواصل برواندا-اوروندي بنوع من المساعدة الملموسة تقدمها الى الاقليم . وذكرت البعثة ان وزير شؤون الكونغو البلجيكي و رواندا-اوروندي ووزير الشؤون الخارجية قد افادا ، في آخر محادثة اجرتها مع الوزير الاول ، حضرها الوزير الثاني ، ان الحكومة البلجيكية لا تعارض من حيث المبدأ في ايفاد بعثة للمساعدة الفنية . وقد علمت البعثة مع الارتياح ، وقت اعتمادها تقريرها ، ان المفاوضات قد بدأت بشأن ايفاد مثل هذه البعثة .

٤٩- واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

(أ) المصالحة القومية والمؤتمر العام

» ان المجلس ، اذ يكرر رأيه في ضرورة التعجيل الى اقصى حد ممكن بحل مشكلة التوفيق على المستوى القومي ، يؤيد رأى البعثة الزائرة بأن عقد مؤتمر يتألف من ممثلين لجميع الاتجاهات السياسية والسلطة القائمة بالادارة قد يقوم بدور كبير في تحقيق هذه الغاية .

» وبينما يلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه انها عازمة على عقد مثل هذا المؤتمر ، وربما في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٦٠ ، يوصي بأن تنظر السلطة القائمة بالادارة في امكان عقد هذا المؤتمر في موعد اقرب . ويؤكد ضرورة ضمان تمثيل جميع الاحزاب السياسية فيه تمثيلا كاملا . ويؤكد وجوب تمكن جميع ممثلي الاحزاب السياسية من حضور هذا المؤتمر بكل حرية ، ويرحب بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها ستبذل كل ما في وسعها لضمان الطابع التمثيلي للمؤتمر .

» ويناشد المجلس جميع الاحزاب السياسية والزعماء السياسيين في رواندا - اوروندى ان يأتوا الى المؤتمر تحدوهم روح التوفيق البعيدة عن الضغائن والمهاترات ويدعوهم الى بذل الجهود لاحلال التفاهم المتبادل حتى يكفلوا لرواندا - اوروندى نموا ديمقراطيا سليما . ويأمل المجلس في ان تتابع الاحزاب السياسية ، في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر ، نشاطها بطريقة سلمية ، وان تبذل هي والسلطة القائمة بالادارة كل ما في الوسع لتيسير عملية المصالحة القومية .

» ويرى المجلس ان من المفيد دعوة مراقبين من الامم المتحدة الى حضور هذا المؤتمر . ويلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة ومفاده انها ستدرس هذا الاقتراح بكثير من العناية .

» ويؤيد المجلس رأى البعثة الزائرة بأن من المفيد جدا من الناحية السياسية القيام ، في اقرب وقت ممكن ، باتخاذ تدابير العفو العام فيما يتعلق بالاحداث التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، ويلاحظ مع الارتياح بيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه انها لاتعارض مبدئيا ، اعلان العفو العام .

» وان يلاحظ المجلس كذلك ان مسألة اعلان العفو العام ستكون بين المسائل التى ستدرس في المؤتمر المقترح عقده ، يحث السلطة القائمة بالادارة على مواصلة النظر في امكانية الاسراع في اعلان العفو العام ، وفي امكانية اتخاذ التدابير الخاصة اللازمة لاتاحة حضور المؤتمر لبعض الممثلين الافراد .

(ب) الانتخابات القومية

» ويرحب المجلس بعزم السلطة القائمة بالادارة على اجراء انتخابات في اوائل عام ١٩٦١ على اساس الاقتراع العام للبالغين ، وتحت اشراف الامم المتحدة ، لتشكيل جمعيتين وطنيتين لرواندا و لاوروندى . ويلاحظ ان التدابير المتعلقة بهذه الانتخابات ستبحث في المؤتمر المقرر عقده في اواخر عام ١٩٦٠ ، ويرى المجلس انه ينبغي ان تقوم هذه الانتخابات على اساس الاقتراع العام المباشر وان تجرى ، قدر الامكان ، في وقت واحد في رواندا وفي اوروندى .

(ج) انتخابات المقاطعات

» ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة تعترم اجراء انتخابات المقاطعات في رواندا وفي اوروندى بعد اجراء مشاورات مستقلة مع كل من المجلس الخاص المؤقت لرواندا والزعماء السياسيين في اوروندى .

» ويلاحظ ان ممثلي حزب الاتحاد الوطني الرواندى في المجلس الخاص المؤقت لرواندا لم يحضروا الاجتماع الذى عقد في بروكسل بشأن رواندا من ٣٠ ايار (مايو) الى ٧ حزيران (يونيه) عام ١٩٦٠ وان اللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد الوطني الرواندى قد ذكرت ان اعضاء هذا الحزب لن يشتركوا في انتخابات المقاطعات المقرر اجراؤها في رواندا بين ٢٧ - حزيران (يونيه) و ٣٠ تموز (يوليه) عام ١٩٦٠ .

» ويرى المجلس انه كان من الافضل عقد المؤتمر العام ، المقرر الان عقده في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ ، قبل اجراء انتخابات المقاطعات وذلك لضمان اجرائها في افضل الظروف الممكنة بالاتفاق مع جميع الاحزاب السياسية . بيد انه يلاحظ تأكيد السلطة القائمة بالادارة ان الغاية الوحيدة من اجراء انتخابات المقاطعات هي اختيار رؤساء المقاطعات واعضاء مجالس المقاطعات ، وان هذه الانتخابات ستعتبر ذات طابع ادارى لا سياسى . ويرى المجلس انه ينبغي الا تتخذ انتخابات المقاطعات هذه اساسا للانتخابات المقبلة للجمعيتين التشريعيتين الوطنيتين .

(د) بلوغ اهداف نظام الوصاية

» ويرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه انها عازمة ، بعد انتهاء الانتخابات القومية المقرر اجراؤها في اوائل عام ١٩٦١ تحت اشراف الامم المتحدة ،

على عقد اجتماع مع ممثلي حكومتي رواندا واوروندي لبحث التدابير الدستورية الاخرى اللازمة ،
للسير بالاقليم المشمول بالوصاية نحو استقلاله .

» ويلاحظ مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تنوى دعوة مراقبين من الامم المتحدة
لحضور هذا الاجتماع . ويطلب الى السلطة القائمة بالادارة موافاته بنتائج هذا الاجتماع خلال
عام ١٩٦١ . ويأمل ان تراعى في هذا الاجتماع المطالبة باستقلال الاقليم في اقرب موعد ممكن وان
تدرج مسألة استقلال رواندا - اوروندي في جدول اعمال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة
على اقصى تقدير .

» ويلاحظ المجلس ان طبيعة العلاقات المقبلة بين رواندا واوروندي ستكون موضع مناقشة
في المؤتمرين اللذين سيعقدان عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ . وهو ان يلاحظ رأى كل من السلطة
القائمة بالادارة والبعثة الزائرة بضرورة قيام ممثلي رواندا واوروندي انفسهم بحل هذه المشكلة ،
يود ان يؤكد المخاطر الكامنة في الاقليمية المفرطة ، وفائدة العمل على ايجاد مؤسسات سياسية
مشتركة دائمة وتقرير مصير مشترك للبلدين وان يلفت الى ذلك نظر الزعماء السياسيين في رواندا -
اوروندي . والمجلس ان يلاحظ الواقعيين التاريخي والجغرافي في الاقليم والاشتراك الاساسي
في المصالح فيه ، يرى عن اقتناع بأن خير مستقبل لرواندا - اوروندي يقوم في انشاء دولة
واحدة متحدة مركبة مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنح كل من رواندا واوروندي حكما ذاتيا
داخليا بالشكل الذي يتفق عليه ممثلوهما .»

المطلب الرابع

الاتحاد الادارى مع الكونغو البلجيكي
والعلاقات مع جمهورية الكونغو

٥٠ - كان اقليم رواندا - اوروندي ، حتى الآن ، يؤلف اتحادا اداريا وجمركيا مع الكونغو
البلجيكي .

٥١ - وقد اقترحت الحكومة في بيانها الصادر في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٩
الغاء تبعية اقليم رواندا - اوروندي للحاكم العام للكونغو البلجيكي ، وقصر الاتحاد الادارى بين
الاقليمين على مجرد الشؤون الجمركية والمالية وبعض الشؤون الفنية .

٥٢ - واشارت البعثة الزائرة الى ان تقرير استقلال الكونغو البلجيكي في ٣٠ حزيران
(يونيو) عام ١٩٦٠ قد غير الحالة تغييرا اساسيا . وسوف تسقط الوثائق المنشئة لهذا

الاتحاد الإداري * بيد انه توجد بعض المشاكل الفنية العاجلة التي تتطلب حلاً مؤقتاً على الأقل قبل ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ :

(أ) لما كانت قوات الشرطة في الكونغو البلجيكي هي التي تقوم بالمحافظة على النظام العام في رواندا-أوروندي ، فما هي الترتيبات التي ستتخذ للمحافظة على النظام العام في رواندا-أوروندي بعد استقلال الكونغو البلجيكي ريثما يتسنى اعداد قوات امن عام خاصة برواندا-أوروندي ؟

(ب) ما هي التدابير التي يجب اتخاذها فيما يتعلق بالشؤون النقدية والمصرفية طالما كان النقد المتداول في رواندا-أوروندي هو نقد الكونغو البلجيكي وكان المصرف المركزي للكونغو البلجيكي ولرواندا-أوروندي يخدم كلا البلدين ؟

(ج) هل ينبغي مجرد حل الاتحاد الجمركي بين الكونغو البلجيكي ورواندا-أوروندي او ينبغي الابقاء عليه في صورة ما ؟

(د) هل يجب استبقاء اى عنصر من عناصر الاتحاد الإداري مع الكونغو البلجيكي ، مثلاً فيما يتعلق بمصالح البريد والبرق والهاتف ، وبالأشغال العامة ، ومؤسسات الأبحاث كالمؤسسة القومية للأبحاث الزراعية في الكونغو البلجيكي ، وما إلى ذلك ؟

٥٣- طرحت البعثة الزائرة هذه الأسئلة على وزير شؤون الكونغو البلجيكي ورواندا-أوروندي عندما زارت بروكسل في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٠ ، ولم تتلق البعثة اى رد حاسم حتى تاريخ اعتمادها لتقريرها *

٥٤- وأشارت البعثة الى ان وفدا مؤلفا من سبعة مراقبين قد مثل رواندا-أوروندي في المؤتمر الاقتصادي والمالي والاجتماعي للكونغو البلجيكي ، الذي عقد في بروكسل من ٢٧ نيسان (أبريل) الى ١٦ ايار (مايو) ١٩٦٠ *

٥٥- وفي ختام المؤتمر شكلت لجنة مشتركة ، ضمت مندوبين من رواندا-أوروندي ، للبحث في التدابير القانونية اللازمة لضمان الاستمرار الإداري في الميادين الضريبية والجمركية والاقتصادية ، ودراسة المشكلة العامة للعلاقات بين الكونغو ورواندا-أوروندي *

٥٦- وقد اتخذ المجلس العام لرواندا-أوروندي في ١ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ قراراً رأى فيه ان من المفيد ، لمصلحة اقليم رواندا-أوروندي ذاته ، عدم ابتسار الحكم فيما يخص مستقبل الاقليم ، بقطع روابطه الراهنة بالكونغو ، اذ ربما يرغب في اعادة هذه الروابط بعد

سنتين او ثلاث ، فيصبح من العسير جدا عليه آئذ تحقيق ذلك . وبناء على ذلك اعـرب المجلس العام عن رغبته في ان يتم مد الاتحاد الاقتصادي والجمركي والمالية القائم حاليا مع الكونغو البلجيكي ، وذلك اولا عن طريق تدابير تشريعية يكون نفاذها لفترة اربعة شهور على الاكثر ، ومن ثم عن طريق اتفاقية او اكثر تعقد لأجل غير محدد ، على ان يكون لكل من الطرفين انتهاء الاتفاقية باعلان مسبق قبل ستة اشهر ، وشرط التزام بعض الشروط الاخرى .

٥٧- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” ان المجلس ، اذ يلاحظ ان استقلال جمهورية الكونغو في ٣٠ حزيران (يونيه) عام ١٩٦٠ سيؤدي الى حل الاتحاد الاداري القائم بين رواندا - اوروندي وبين الكونغو ، يدعو السلطة القائمة بالادارة الى موافاة الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة بالمعلومات المتعلقة بالترتيبات النهائية المتخذة لالغاء هذا الاتحاد .

” ويلاحظ المجلس ان لجنة مشتركة من ممثلي الكونغو ورواندا - اوروندي تقوم بدراسة مسألة الاتفاقات المؤقتة الفنية والمالية والاقتصادية بين الكونغو وبين رواندا - اوروندي .

” ويطلب المجلس الى السلطة القائمة بالادارة اعلام الجمعية العامة عن اية اتفاقات مؤقتة قد تعقد باسم رواندا - اوروندي مع جمهورية الكونغو المستقلة الجديدة ، وذلك في الوقت المناسب لنظرها في دورتها الخامسة عشرة .”

المطلب الخامس

وفاة موامي رواندا ، موتارا الثالث

٥٨- توفي الموامي السيد شارل موتارا الثالث ردا هينغوا فجأة ، في ٢٥ تموز (يوليه) ١٩٥٩ ، اثر اصابته بتزيف دماغي . وانتشر خبر وفاته فورا في كل انحاء البلد واشاعت الدعاية السياسية في كثير من المناطق انه مات مسموما . وفي يوم الدفن ، في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٥٩ تكلم ناطق بلسان اوصياء التقاليد (ابيرو) ، بناء على دعوة نائب رئيس المجلس الاعلى للبلد ، فاعلن ان اختيار الموامي موتارا قد وقع على اخيه ، جان - باتيست نداهيندوروا ، خلفه باسم كيغلي الخامس . ويعد ان تعهد نداهيندوروا بتولي مقاليد الحكم بصفة موامي دستوري ، صادق الحاكم على هذا الاختيار رغبة منه في ايجاد حل عاجل للفضى السياسية الاكيدة التي يمكنها ان تعرض النظام الملكي ذاته للخطر . وقد تضمن تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ وصفا للظروف التي تسئم فيها كيغلي الخامس العرش فضلا عن الاضطرابات السياسية التي اعقت ذلك في آب وايلول وتشيرين الاول (اغسطس وسبتمبر و اكتوبر) من عام ١٩٥٩ .

المطلب السادس

اضطرابات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ في رواندا

(أ) مجرى الحوادث

٥٩- وقعت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩، سلسلة من حوادث العنف في رواندا. ورأت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠، أنه يمكن استخلاص ثلاث سلاسل رئيسية من الأعمال من دراسة الحوادث. فأولا وقعت بين ٣ و ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، سلسلة من الهجمات شنتها الهوتو ضد التوتسي، ونهبت خلالها بعض عصابات الهوتو أكثر من ٥٥٥ مسكن تخص التوتسي واشعلت فيها النيران. ومن ٦ الى ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) قام التوتسي بهجمات مضادة ضد الهوتو هاجم فيها الفدائيون الذين نظمهم التوتسي، عددا من زعماء الهوتو وقتلهم. أما السلسلة الثالثة من الأعمال فتألف من التدابير التي اتخذتها السلطات البلجيكية لانتهاء هذه الاضطرابات. فقد تبين في الايام القليلة الاولى من الاضطرابات ان قوات الامن الموجودة لم تكن كافية لقمع اعمال الحرق العمدى التي يقوم بها الهوتو. ولكن اتخذت في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) تدابير مشددة لحفظ الامن نذكر منها نقل عدة سرايا من قوات الدرك وقوات صد الفدائيين من الكونغو البلجيكي، وعلان الحكم العسكرى وحالة الطوارئ في جميع انحاء رواندا. ويمكن القول ان الهدوء قد عاد الى البلد في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر). هذا ويتضمن تقرير البعثة الزائرة (١) وصفا أكثر تفصيلا لهذه السلاسل الثلاث من الأعمال.

٦٠- ويتضح من المعلومات التي تلقتها البعثة الزائرة ان عدد القتلى قد ناهز ٢٠٠ وعدد الجرحى ٣١٧، ولكن البعثة قدرت ان الارقام الحقيقية هي اكبر من هذه بكثير. وقد اربى عدد اللاجئين على ٧٠٠٠، جميعهم تقريبا من التوتسي. وقد اعتقل نتيجة لهذه الاضطرابات ١١٤٣ شخصا حوكم منهم ١٠١٣ شخصا، حتى ١٣ آذار (مارس) ١٩٦٠، فـي المحكمة العسكرية المختصة بمقتضى نظام الحكم العسكرى، بالنظر في جميع القضايا الجرمية.

(ب) اسباب الاضطرابات

٦١- اوردت البعثة الزائرة في تقريرها عرضا موجزا لآراء الاحزاب السياسية الرئيسية في رواندا فيما يتعلق باسباب الاضطرابات التي وقعت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر). فرأت جمعية انهاء الجماهير الاجتماعي وحزب حركة تحرير الهوتو ان الاسباب العميقة

(١) م و/١٥٣٨، النبذات ١٩٤-٢٢٢.

لهذه الاضطرابات تكمن في مشكلة الهوتو - التوتسي ، الناجمة عن مشاكل مجتمع اقنطاعي يعيش فيه الهوتو الذين يؤلفون ٨٥ في المائة من السكان تحت سيطرة اقلية من التوتسي . وادعى هذان الحزبان ان الطبقة الحاكمة المؤلفة من التوتسي تعارض اي اصلاح يرمي الى تحسين الاوضاع القائمة ، وانها انشأت مؤخرا حزبا سياسيا ، هو حزب الاتحاد الوطني الرواندي ، يهدف الى اباداة زعماء حركة الهوتو ، وان اعمال التهديد والارهاب التي ارتكبها حزب الاتحاد الوطني الرواندي خلال شهرى ايلول وتشيرين الاول (سبتمبر و اكتوبر) قد قوبلت برد فعل عنيف من جانب الهوتو . ورأى حزب الاتحاد الوطني الرواندي ان « سياسة التقسيم » التي تنتهجها الادارة هي السبب الرئيسي لأزمة تشيرين الثاني (نوفمبر) . واكد ان الادارة قد عملت ، في سبيل تأخير تحرير رواندا ، على اقناع احزاب الهوتو بأن التوتسي يعارضون في ادخال الافكار الديمقراطية ، وان السبيل الوحيد امام الهوتو لتحرير انفسهم من عبوديتهم القديمة — و تحررهم في ظل الادارة البلجيكية . واتهم الادارة بتشجيع زعماء الهوتو على تشكيل منظمات مبنية على الكراهية العنصرية وعلى اللجوء الى العنف في سبيل تحقيق مآربهم السياسية .

٦٢- وذكرت البعثة في تقريرها ان آراء حزب الاتحاد الوطني الرواندي تتفق ووجهة نظر موامي رواندا ، وانه بينما احجم المقيم العام عن ابداء اى رأى رسمي في الاسباب المباشرة للاضطرابات ، فان بعض موظفي ادارته لم يخفوا عطفهم على الآراء التي ابدتها احزاب الهوتو . وذكرت البعثة ايضا ان الارشاليات الكاثوليكية ، على ما يبدو ، منقسمة بشأن هذا الموضوع . فقد يبدو ان الموقف الرسمي للكنيسة مؤيد لاحزاب الهوتو في مسائل الاصلاح الاجتماعي ، ولكن كثيرا من كبار رجال الكنيسة الكاثوليكية يعطفون على حزب الاتحاد الوطني الرواندي ، كما يعطف عليه معظم ممثلي الارشاليات البروتستانتية .

(ج) مشكلة اللاجئين

٦٣- احرق اثناء الاضطرابات اكثر من ٥٠٠٠ مسكن . وبلغ عدد اللاجئين اكثر من ٧٠٠٠ كانوا بكاملهم تقريبا من التوتسي . وقد استطاعوا العودة في بعض المنطق حال انقضاء فورة الاضطراب ، ولكن السكان الهوتو عارضوا عودتهم في بعض المناطق الاخرى ولا سيما في محافظة روهنجيرى . فقررت الادارة ، لمواجهة هذه المشكلة ، اقامة مركز لاستقبال اللاجئين في نياماتا ، بالقرب من كيغالي ، حيث وكن اكثر من ٥٠٠٠ لاجيء .

٦٤- وقد احتج حزب الاتحاد الوطني الرواندي بشدة على هذا التدبير واعتبره بمثابة اجلاء السكان . فاوضحت الادارة انه لا يمكن اعادة اللاجئين في بعض المناطق بسبب المعارضة

الشديدة التي يبدىها السكان المحليون ، وان مركز الاستقبال في نياماتا يدار بنفقة كبيرة وبكثير من العناية ، وانه لم يوطّن هناك الا اللاجئين الذين ابدوا رغبتهم في ذلك بمحض اختيارهم .

٦٥- وفي شهرى آذار ونيسان (مارس وابريل) ١٩٦٥ اضرم بعض افراد الهوتو النار في مساكن اخرى من مساكن التوتسي في محافظات بيوبا ، وكيسايني ، واستريدا ، وكان من نتيجة هذه الحرائق ان عدد اللاجئين في ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٥ بلغ ٢٢,٠٠٠ لاجيء .

٦٦- وقد لاحظت البعثة الزائرة مع القلق الشديد تفاقم مشكلة اللاجئين هذه واعربت عن املها في ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة جميع التدابير اللازمة لمنع تكرار وقوع مثل هذه الحوادث . واما فيما يتعلق بمصير اللاجئين ، فقد لاحظت البعثة الاسباب التي حملت الادارة على توطين بعض اللاجئين في مناطق الاسكان الحديثة الا انها رأت ان الحل المقترح لا بد وان يبنى بالفشل ، رغم الاحتياطات المتخذة لرعاية المشردين ، وانه يجب بذل اقصى ما يمكن من الجهود لاعادة ادماج اللاجئين في مناطقهم الاصلية . وبعد ان لاحظت البعثة ان نجاح مثل هذه العملية يتوقف ، في الاساس ، على معاونة السكان المحليين الهوتو واللاجئين التوتسي انفسهم ، اعربت عن املها في ان يتعاون زعماء جميع الاحزاب السياسية تعاوناً كاملاً مع السلطات المحلية لتسهيل اعادة ادماج اللاجئين . وقد انهي الى المجلس في دورته السادسة والعشرين انه قد تم في آخر شهر نيسان (ابريل) اعادة ادماج عدة آلاف من اللاجئين التوتسي في المشيخات الفرعية التي طردوا منها في شهر آذار (مارس) .

(د) مشكلة السلطات المؤقتة

٦٧- شهدت اضطرابات تشرين الثاني (نوفمبر) قتل وطرده كثير من مشايخ ونواب مشايخ التوتسي . وشمة عدد آخر عمدت الادارة ، بعد انتهاء الاضطرابات ، الى عزلهم من مناصبهم او قامت السلطات القضائية باعتقالهم لاشتراكهم في شن الهجمات على الهوتو . واستقال آخرون من مناصبهم بمحض اختيارهم نتيجة للمعارضة التي لقوها من السكان المحليين الهوتو . وقد عمدت الادارة ، في ملء المناصب الشاغرة ، الى تفضيل اختيار المنتسبين الى الهوتو . ففي (تشرين الثاني) (نوفمبر) ١٩٥٩ لم يكن في رواندا اى مشايخ ينتمون الى الهوتو ، وغير عشرة او نحوها من نواب المشايخ الهوتو ، اما في ١ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، فقد كان هناك اثنتان وعشرون شيخاً و ٢٩٧ نائب شيخ من الهوتو مقابل عشرين شيخاً و ٢١٧ نائب شيخ من التوتسي .

٦٨- وانتهت السلطة القائمة بالادارة الى البعثة الزائرة انها اضطرت ، بسبب تهيج الرأي العام ، الى مراعاة رغبات السكان في تعيين السلطات المؤقتة ، وان النتيجة الطبيعية التي ادى اليها ذلك هو ، تعيين الهوتو في المناطق التي يسودون فيها . وأشارت الى ان فائدة هذا الاجراء هي في انه يتيح الفرصة لحوالي ٢٠٠ شخص من الهوتو لكي يظهر ان كانوا جد يربين بشغل المناصب السياسية في آخر الامر، دون الالتزام بشيء بالنسبة الى المستقبل ، مادام يمكن للانتخابات من تقويم خطأ الاختيار في اى وقت من الاوقات .

٦٩- واذ احاطت البعثة علما بالاسباب التي ذكرتها السلطة القائمة بالادارة ، لاحظت ان الاستعاضة عن مشايخ ونواب مشايخ المنتمين الى التوتسي بالمنتبين الى الهوتو قد ولد الاستياء في نفوس التوتسي ، ومن ثم فانه ، لم يساعد على تخفيف العداوة بين هذين العنصرين . هذا وقد انهي الى البعثة ، بالاضافة الى ذلك ، ان المشايخ ونواب المشايخ الجدد غير حائزين ، في كثير من الحالات ، لكفاءة الذين دعي هؤلاء الى الحلول محلهم . واحاطت علما بالتأكيد الذى قدمته السلطة القائمة بالادارة ومفاده انها ستعمل بمنتهى الحذر في هذا الشأن ، ولن تعتمد الى اية تغييرات جديدة ، الا في حالات الضرورة القصوى ؛ واعربت عن املها في ان يؤدى ادخال مبدأ الانتخاب الى زوال مشكلة السلطات المؤقتة .

(هـ) نظام المقيمة الخاصة

٧٠- اعلن المقيم العام ، في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر)، حالة الطوارئ في كل انحاء رواندا تيسيرا لقرار النظام في البلد . وقد قرره في هكانون الاول (يناير) ، وضع البلد تحت " نظام المقيمة الخاصة " الذى يستمر بموجبه مقيم خاص في التمتع بالسلطات الاستثنائية التى اوجدتها حالة الطوارئ . وقد اوضح المقيم العام انه قد تقرر اتخاذ هذا التدبير تيسيرا لحفظ النظام ، وللتحضير للانتخابات المقبلة وايجاد المؤسسات الجديدة المعلن عنها في بيان الحكومة ، وان المقيم الخاص سيستمر في ممارسة سلطاته الاستثنائية طالما تقتضي الضرورة ذلك .

٧١- واحاطت البعثة الزائرة علما بالاسباب التي قدمها المقيم العام ولكنها اعربت عن اعتقادها بأن استمرار المقيم الخاص في الاحتفاظ بسلطة تعاطيل بعض الحقوق الاساسية وتقييد ها، دون ضرورة تقتضيها ، لن يؤدى ، في المدى الطويل ، الى التخفيف من حدة التوتر السياسي السائد في الاقليم . وبعد ان لاحظت البعثة ، بالاضافة الى ذلك ، ان وجود هذا النظام لابد وان يثير الانتقادات فيما يتعلق بصحة انتخابات المقاطعات ، اعربت عن املها الصادق في ان تدرس السلطة القائمة بالادارة امكانية انهاء نظام الطوارئ بأسرع ما يمكن .

(و) العفو العام والمصالحة القومية

٧٢- قبض خلال اضرابات تشرين الثاني (نوفمبر) وبعدها ، على كثير من الاشخاص وحكم عليهم * وقد فربعض زعماء حزب الاتحاد الوطني الرواندى الى تنغانيقا واوغندا هربا --- الملاحقات القضائية ، وحكم على عدد منهم غيابيا * كما فرض على عدد من الاشخاص نظام الإقامة المراقبة *

٧٣- ورأت البعثة ان من المفيد جدا ، من الناحية السياسية ، اعلان العفو العام فيما يتعلق بحوادث تشرين الثاني (نوفمبر) في اقرب وقت ممكن ، لانها تعتقد ان من الصعب تحقيق المصالحة القومية دون اتخاذها * وقد فهمت البعثة ان الادارة لاتعارض فكرة العفو العام اذا امكن لها ان تؤدى الى مصالحة قومية حقيقية فعالة * وأشارت البعثة ، في هذه المناسبة ، الى ان من الشروط الاساسية لنجاح مؤتمر الطاولة المستديرة اول نجاح اية محاولة اخرى للمصالحة ، هو التأكيد بأن المشتركين في مثل هذه المفاوضات سيكونون ، فعلا ، الممثلين الحقيقيين للحزب السياسية ، حتى ولو كانوا لاجئين في الخارج او محكومين او ملاحقين قضائيا بسبب الاضطرابات الاخيرة في رواندا * وبعد ان اشارت البعثة الى ان زعماء حزب الاتحاد الوطني الرواندى الذين لجأوا الى تنغانيقا قد طلبوا ان يكون بعضهم اعضاء في وفد حزب الاتحاد الوطني الرواندى الذى سيحضر مؤتمر الطاولة المستديرة في بلجيكا ، اكدت فائدة اعادة ادماج زعماء حزب الاتحاد الوطني الرواندى في الحياة السياسية الطبيعية في البلد ، لاسيما وان كثيرين يعدون حزب الاتحاد الوطني الرواندى الحزب الوطني في رواندا * ٧٤- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

(أ) المسائل العامة

» ان المجلس ، اذ يلاحظ ، أسفا ، الحوادث المؤلمة التي وقعت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، وحالة التوتر والقلق التي لاتزال قائمة في رواندا ، يرى عن اقتناع ان المصالحة القومية هي امس حاجات هذا الاقليم المشمول بالوصاية * ويحث السلطة القائمة بالادارة وسكان رواندا - أوروئدى على ان يعملوا معا لتحقيق هذه الغاية ، وللاسراع في اقرار الاوضاع الطبيعية ، ولنبيل الاستقلال المبني على المؤسسات الديمقراطية ، في اقرب وقت ممكن *

(ب) اللاجئين

» ويلاحظ المجلس أسفا ، ان عدة آلاف من سكان رواندا قد اضطروا ، بسبب الاضطرابات التي حدثت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، الى ترك بيوتهم واللجوء الى اماكن اخرى ؛ كما

يلاحظ المعلومات التي انتهت اليه السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في توطين هؤلاء اللاجئين او اعادة ادماجهم .

” ويرى المجلس ان من الاهمية العظمى بمكان تنفيذ عملية توطين وادماج اللاجئين في اسرع وقت ممكن وبأقل عرقلة ممكنة ، وانه يجب السماح للاجئين ، حيثما يمكن ذلك ، بالعودة الى ديارهم وتعويضهم عن خسائرهم . ويرى ان اصدار بيان مبدئي بهذا المعنى يكون له تأثير حسن في معنويات السكان ويساعد كثيرا في تحقيق عملية المصالحة القومية .

(ج) النظام الخاص في رواندا

” ويلاحظ المجلس وجود نظام خاص في رواندا يخول سلطات استثنائية لمقيم خاص . ويلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة بأن القيود التي امكن فرضها بموجب هذا النظام لم تعد تطبق . ويلاحظ كذلك بيان السلطة القائمة بالادارة بأن الاشتراك في انتخابات المقاطعات مباح لجميع الاحزاب وان حزب الاتحاد الوطني الرواندي يقوم ، في الواقع ، بعقد الاجتماعات السياسية وتقديم المرشحين .

” وان يلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة ترى وجوب احتفاظ المقيم الخاص بهذه السلطات الاستثنائية طالما اقتضتها الحالة ، يؤيد رأى البعثة الزائرة بأن استمرار احتفاظ المقيم الخاص بسلطة تعطيل الحقوق الاساسية او تقييدها ، دون ضرورة تقتضيها ، لن يؤدي ، في المدى الطويل ، الى التخفيف من حدة التوتر السياسي السائد حاليا في الاقليم . ويعرب عن امله في ان تأخذ السلطة القائمة بالادارة بعين الاعتبار فائدة انتهاء هذا النظام في اقرب وقت ممكن .”

المطلب السابع

الاحزاب السياسية

(أ) الاحزاب في رواندا

٧٥- يتضح مما ذكرته البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، ان هناك الآن اربعة احزاب سياسية رئيسية في رواندا هي : جمعية انهاء الجماهير الاجتماعي ، التي تأسست في اواخر عام ١٩٥٧ واصبحت حزبا سياسيا في اوائل عام ١٩٥٩ ؛ وحزب الاتحاد الوطني الرواندي ، الذي تأسس في ٣ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ؛ وحزب التجمع الديمقراطي الرواندي ، الذي تأسس في ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ؛ وحزب حركة تحرير الهوتو ، الذي تأسس في ٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٩ .

٧٦- ويهدف حزبنا «جمعية انهاء الجماهير الاجتماعي» و «حركة تحرير الهوتو» على السواء الى العمل على تقدم الهوتو * وهما ناشطان في مناوأة مظالم مجتمع اقطاعي يقوم فيه التوتسيي الذين يؤلفون اقلية تستأثر بكافة الامتيازات ، باستعباد الهوتو الذين يؤلفون حوالي ٨٥ في المائة من السكان * كما انهما يرفضان الاستقلال الفوري ويطالبان ، قبل الاستقلال ، بادخال المؤسسات الديمقراطية ، وتحقيق الاصلاحات القضائية ، وتغيير النظام العقارى ، وتحقيق الانماء الاقتصادى والاجتماعي لجماهير الفلاحين * واما فيما يتعلق بمسألة النظام الملئى ، فالحزبان يقبلان ملكية دستورية شريطة ان لا يكون الموامي رمزا لحكم اقلية التوتسي الرجعية ولا اداة في يدها ولا اسيرا لها * وهما يناديان باقامة نظام جمهورى في حالة تعذر تنفيذ هذه الشروط *

٧٧- اما حزب التجمع الديمقراطي الرواندى فيرى ان رغبة الهوتو في التحرر مشروعة ، ولكنه ينتقد الموقف العنصرى الذى تتخذه الاحزاب الهوتوية * وكان هذا الحزب ، عند تأسيسه في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ، قد نادى بتحقيق الحكم الذاتى الداخلى عام ١٩٦٤ وبلاستقلال عام ١٩٦٨ * بيد انه افاد ، في مذكرة ارسلها الى البعثة الزائرة في ١٤ آذار (مارس) ١٩٦٥ ، ان في وسع البلد ان يستقل في اواخر عام ١٩٦٣ * وينادى حزب التجمع الديمقراطي الرواندى بملكية دستورية ، ولكن تخامره بعض الشكوك بالنسبة الى الموامي الحالى الذى يبدوا سيرا لحزب سياسي *

٧٨- اما حزب الاتحاد الوطنى الرواندى فانه يصف نفسه بأنه حركة تقليدية ملكية وطنية * وفي نظره ان كون الطبقات الحاكمة في رواندا تتألف في معظمها من التوتسي ، يرجع الى عوامل تاريخية والى اعمال السلطة القائمة بالادارة * وهو يعتبر هذه المشكلة مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية (لامشكلة عنصرية) ويمكن حلها عن طريق التطور الديمقراطى في الدولة * وهو ينادى بدولة ديمقراطية و ملكية دستورية و يوافق ، بالنسبة الى المسألة الاخيرة ، على اجراء استفتاء * وهو يريد الاستقلال الفوري وانهاء الوصاية البلجيكية *

٧٩- واشارت البعثة الزائرة الى ان جميع الدلائل تشير الى ان لحزب الاتحاد الوطنى الرواندى ولحزبي الهوتو سلطانا كبيرا على نفوس السكان ، في حين انه ليس لحزب التجمع الديمقراطى الرواندى ، بعد ، على ما يبدو اى تأثير كبير على جماهير السكان ، رغم ان له ، ولا شك ، لجنة تنفيذية ملحوظة القدرة والنشاط *

٨٠- ويوجد ، الى جانب هذه الاحزاب السياسية الاربعة ، عدد من الاحزاب المحلية الصغيرة اسست في الآونة الاخيرة ، منها :

- » اتحاد الجماهير الرواندية ؛
- » حركة الاتحاد الرواندى ؛
- » جمعية الباهوتو المتطورين لالغاء الطبقات ؛
- » الحركة الملكية الرواندية ؛
- » اتحاد الابوروزيين الافريقيين في رواندا ؛
- » اتحاد المصالح المقاطعية المشتركة في كينياغا ؛
- » حلف الباكينغا » ♦

(ب) الاحزاب في اوروندى

٨ - كانت هناك عشرة احزاب سياسية في اوروندى وقت مغادرة البعثة الزائرة للاقليم ، وهي :

- » الاتحاد الوطني الافريقي لرواندا - اوروندى ؛
- » الوحدة والتقدم الوطني ؛
- » حزب الشعب ؛
- » الحزب الديمقراطي المسيحي ؛
- » حركة بوروندى التقدمية ؛
- » اتحاد جماهير الروانديين ؛
- » الاتحاد الديمقراطي الفلاحي ؛
- » صوت الشعب الموروندى ؛
- » الديمقراطية الوطنية في بوروندى ؛
- » حزب الشبيبة العاملة الديمقراطي في بوروندى ؛
- » الحزب الديمقراطي الريفي » ♦

٨٢- وقد أسس الحزبان الاولان في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ ؛ وتأسست الاحزاب الاخرى خلال الشهور الثلاثة الاولى من عام ١٩٦٠ . وقد تجمعت معظم هذه الاحزاب ، كل حسب اتجاهها ، في مؤتمرين : المؤتمر الاول يضم « حركة بوروندي التقدمية » ، و « الحزب الديمقراطي المسيحي » و « حزب الشعب » ، و « الاتحاد الديمقراطي الفلاحي » ، و « صوت الشعب الموروندي » ؛ والمؤتمر الثاني يضم حزب « الوحدة والتقدم الوطني » ، و « صوت الشعب الموروندي » ، و « الديمقراطية الوطنية في بوروندي » ، و « حزب الشبيبة العاملة الديمقراطية في بوروندي » .

٨٣- وقد اعتمد مؤتمر الاحزاب الخمسة ، في ١٩ آذار (مارس) ، برنامجا مشتركا اعرب فيه ، فيما يتعلق بالاستقلال ، عن رغبته في ان تسبق الاستقلال فترة لصنع البلد بالصيغة الديمقراطية ، ورأى انه ليس من الحكمة بل ومن المستحيل ، في الوقت الحاضر ، تحديد اى موعد لنيل الاستقلال .

٨٤- وبعد بضعة ايام ، اعتمد مؤتمر الاحزاب الاربعة كذلك برنامجا مشتركا طالب فيه بالاستقلال في المستقبل القريب لانه ليس من المعقول ان تبقى اوروندي ، وهي اقليم مشمول بالصاية ، خارج مجموعة البلدان الافريقية التي استقلت او توشك على الاستقلال . وقد اشارت البعثة الزائرة ، في هذا الصدد ، الى ان المجلس الاعلى لاوروندي طلب ، في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٦٠ ، اعلان استقلال اوروندي في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٦٠ ، وانتقد بشدة المرسوم المؤقت الصادر في ٢٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ .

٨٥- ورغم اشتراك الاتحاد الوطني الافريقي لرواندا - اوروندي في مؤتمر الاحزاب الاربعة ، فقد رفض توقيع البرنامج المشترك بسبب مسألة حق الاجانب في الاقتراع . واشترك حزب « صوت الشعب الموروندي » في المؤتمرين وايد مقرراتهما . اما الحزب الديمقراطي الريفي ، الذي تأسس في آخر شهر آذار (مارس) ، فلم يستطع الاشتراك في اى المؤتمرين . وقد رفع مذكرة الى البعثة الزائرة طالب فيها بالاستقلال في موعد قريب .

٨٦- ولاحظت البعثة الزائرة ان الحالة بالنسبة الى الاحزاب السياسية في اوروندي ما زالت غير مستقرة ، وانه لا يمكن معرفة مدى تأشيرها على السكان . ومع ذلك فقد رأت كثيرا من الدلائل التي تشير الى ان حزب « الوحدة والتقدم الوطني » و « الحزب الديمقراطي المسيحي » قد اكتسبا اهمية كبيرة .

المطلب الثامن

افرقة الخدمة المدنية

٨٧- يستدل من المعلومات التي قدمتها الادارة الى البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، ان تعيين الافريقيين في جميع المناصب الادارية مكان الموظفين الاوروبيين هو موضوع برنامج ينفذ ، بصفة رئيسية ، بين موظفي الدوائر الاقليمية والزراعية ، والبيطرية والطبية . ويوجد في هذه الفروع الاربعة ، في الوقت الحاضر حوالي ٢٦٠ موظفا من الفئة الرابعة من ملاك الخدمة المدنية ، وموظف واحد من الفئة الثالثة منها ، وهم اما من مواليد رواندا او اوروندي . اما الموظفون البلجيكيون في هذه الفروع الاربعة ، فكان منهم ٢١٥ موظفا من الفئة الرابعة ، و ٢١٢ موظفا من الفئة الثالثة في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٥٩ . وسيدخل خمسون موظفا جديدا من رواندا ومن اوروندي في الفئة الرابعة ما بين اليوم ونهاية عام ١٩٦٠ .

٨٨- ويجرى اعداد تدابير مختلفة للاسراع في عملية ملء المناصب العالية في الادارة باشخاص يؤخذون من رواندا واوروندي ، ولتعزيز هذه العملية . وستتيح هذه التدابير لموظفي الفئات الدنيا الكفاء تعيينهم في المناصب العالية .

٨٩- وينظر موظفو المقيم العام ، في الوقت الحاضر ، في تدبير يمكن اعضاء السلطات التقليدية واكفاء الموظفين الروانديين والاورونديين في الادارة ، من الالتحاق بدورة اعدادية تؤهلهم لشغل المناصب العالية .

٩٠- والى جانب هذه التدابير العملية البحتة الرامية الى الاسراع في افرقة الادارة ، يجب ايضا الاشارة الى المرشحين المنتظرين للمناصب العالية والمتمثلين في الطلاب الروانديين والاورونديين الذين يتابعون دراستهم في الجامعات البلجيكية والكونغوية ، وفي مدرسة الادارة في استريدا ، وفي الفروع الخاصة من مجموعة مدرسة استريدا ، وفي مختلف انواع المــــدارس الثانوية .

٩١- وينظر كذلك في افرقة الوظائف العالية في الجيش وفي الشرطة . وترى الادارة ان البرنامج الذي يوضع لرواندا- اوروندي يجب ان يستهدف تشكيل فوجين مؤلفين من ٦٤ ضابطا ومن ١٠٢ ضابطا صف وجندي ، واستبدال الكونغويين الموجودين في عداد قــــوات الاقليم ، بكاملهم حتى نهاية عام ١٩٦٣ .

٩٢- وترى البعثة الزائرة انه يجب الاسراع في افرقة الخدمة المدنية ، وان انشاء قوات امن عام لرواندا- اوروندي تتألف بكاملها من السكان المحليين مسألة تتسم بطابع الاستعجال الخاص .

٩٣- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» بينما يلاحظ المجلس التقدم المحرز في افرقة الخدمة المدنية ، يرى وجوب زيادة الاسراع في انجاز هذه العملية * ويرى كذلك وجوب اعتماد برنامج مركز شامل لاعداد المزيد من الموظفين المحليين لتولي المناصب العالية ، فضلا عن التوسع في مرافق التعليم الثانوى والمهني والعالي * ويوصي باعتبار مسألة انشاء قوات شرطة تتألف بكاملها من السكان الاهليين تتسم بطابع الاستعجال الخاص * ويعرب المجلس عن امله في ان تنتفع السلطة القائمة بالادارة انتفاعا كاملا بالتسهيلات المتوفرة في الامم المتحدة وفي الوكالات المتخصصة لاعداد الموظفين ، فضلا عن الامكانيات المتاحة لتعزيز الخدمة المدنية في رواندا - اوروندى بمقتضى برنامج اوبكس (برنامج ايفاد الخبراء التنفيذيين والتوجيهيين) * »

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

٩٤- ذكر ممثل بورما ان الجهود المبذولة من الادارة لتعزيز تقدم سكان الاقليم المشمول بالوصاية جديدة بالثناء في كثير من نواحيها ، ولكن اليقظة السياسية لدى سكان رواندا - اوروندى قد تجاوزت التدابير التي اتخذتها الادارة في الميادين الانسانية الى حد ينبغي معه احداث تغيير جذري في الاكثريية العظمى من الخطط والمشروعات التي وضعتها الادارة فيما مضى على مهلها *

٩٥- ولاحظ ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان الحالة التي يواجهها الاقليم معقدة غاية التعقيد ، ثم اشار الى ان من الافراط في تبسيط الامور ان يقال ان الاستقلال والديمقراطية شيء واحد * وقال ان من واجب السلطة القائمة بالادارة ان تبذل قصارى جهدها لتكفل تمتع السكان العاديين بالحرية الفردية * وبين من الجهة الثانية ، ان الحكومة البلجيكية تعمل على مساعدة سكان رواندا - اوروندى على بلوغ اهداف الوصاية في اقرب وقت ممكن ، وقرر خطل القول بأن بلجيكا تحاول تأخير استقلال الاقليم *

٩٦- وذكر ممثل الصين ان الاقليم مقبل على تغييرات هامة وحاسمة في تطوره السياسي *
واعرب عن امله في ان يتسنى بسهولة تنفيذ الاصلاحات السياسية المؤدية الى استقلال الاقليم *
وذكر ان الاستقلال المقبل للاقليم سيتعرض لتهديد خطير اذا لم يحل فيه الهدوء والنظام محل
التوتر السياسي واعمال العنف ، واذا لم تحل مشاكله الملحة * .

٩٧- ورأى ممثل الهند انه يجب الا يكون هناك اى تناقض حقيقي بين المطالبين
بالاستقلال الفوري والمطالبة بالمؤسسات الديمقراطية ، وقال ان التمييز بين هذين المطلبين
يدل على عمق مشاعر التخوف وعدم الثقة المتبادلة بين العنصرين الرئيسيين للسكان ، وهما
الهوتو والتوتسي * .

٩٨- ورأى ممثل الباراغواى ان الحركتين الواسعتين القائمتين في الاقليم - وهما الرغبة
القومية في الاستقلال والرغبة القومية في ايجاد المؤسسات الديمقراطية - لا يمكن ايقافهما ولا الفصل
بينهما ، ولكن يمكن ، بل ويجب ، ادماجهما ببعضهما * .

٩٩- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان استقلال الكونغو البلجيكي
المنتظر والمنبثق عن حركة التحرر القومي العظيمة التي قام بها جميع السكان الافريقيين وان انشاء
دول افريقية جديدة ، قد اسفرا عن ظهور الوعي السياسي والقومي عند مختلف العناصر السياسية
في الاقليم المشمول بالوصاية وأدى الى المطالبة باستقلال رواندا - اوروندى فوراً وبتحقيق
الاصلاحات الديمقراطية في جميع ميادين الحياة * وذكر ان السلطات البلجيكية لم تعترف قط
في الماضي ولا تعترف في الحاضر تصفية النظام الاقطاعي في الاقليم ، وانه لا يمكن تنفيذ الاصلاحات
الضرورية الا اذا تولى السكان امورهم بأنفسهم * ورأى ان سكان رواندا - اوروندى لا يستطيعون ،
بدون تحررهم من السيطرة الاستعمارية ونيل استقلالهم ، ان يحرروا انفسهم من مشايخهم
الاقطاعيين ، لان السلطة القائمة بالادارة تعمل ، عن عمد ، على دعم النظام الاقطاعي المتأخر
لاستخدامه في المحافظة على سلطتها في الاقليم * .

المطلب الثاني

المصالحة القومية

١٠٠- ذكر ممثل بورما ان الجو السياسي السائد في الوقت الحاضر مشحون بنذر
الخطر * وما لم يعمل فوراً على تحقيق المصالحة القومية فان الحالة ستسير من سيء الى
اسوأ * واعرب عن اقتناعه بان مستقبل رواندا - اوروندى سيكون مضمونا ان قامت بلجيكا بدور

اكبر واكثر ايجابية في التوفيق بين الخلافات السياسية القائمة بين مختلف الاحزاب ، وان كبس زعماء هذه الاحزاب جماح منافساتهم الشخصية واحقادهم الحزبية ، وابدوا استعدادهم لان يعلنوا انهم سيتخذون خطوتهم التالية نحو تحقيق مصيرهم المشترك دون اللجوء الى اعمال العنف والمهاترات . وشارف في هذا الشأن ، الى ان المجلس لم يتلق ، حتى الآن ، اى شيء يدل على ان السلطة القائمة بالادارة ستصفح صفحا كاملا عن حزب الاتحاد الوطني الرواندى ، وهو حزب وطني قوى النفوذ ، وانها ستعيده الى حظيرة النظام الدستورى للاقليم اثناء كفاح الاقليم فى سبيل الاستقلال . ورأى انه لن يمضي وقت طويل حتى يدرك الهوتو والتوتسي ، انهم قد استطاعوا العيش في الماضي بسلام ، وانهم قادرون على ذلك في المستقبل ان هم ابعدوا استعدادهم لتناسي اضطرابات ايلول (سبتمبر) المشؤومة وتبادل الصفح والغفران . وسيتسنى لهم ذلك لوزال التوتر من بلدهم وتقرر فوراً الغاء النظام العسكرى البغيض الى نفوسهم .

١٠١ - وذكر ممثل الصين ان النجاح في تنفيذ اى اصلاحية يقتضي قبل كل شيء سرعة اعادة الثقة المتبادلة بين الاحزاب . كما اعرب عن اعتقاده بان نجاح عملية المصالحة القومية يستلزم اجتماع جميع الزعماء السياسيين في الاقليم بمجموعه ، في جو يؤدي الى تحقيق ذلك الهدف .

١٠٢ - ورأى ممثل الهند ان المصالحة بين عناصر السكان الرئيسية يجب ان تكون بمثابة محور اى تقدم سياسى سلمي منظم في رواندا - اوروندى نحو الاستقلال يتم في المستقبل .

١٠٣ - وذكر ممثل ايطاليا ان المشكلة الرئيسية المباشرة الناجمة عن اضطرابات تشيرين الثاني (نوفمبر) والتي تتطلب الحل حتى قبل الشروع في اعادة تنظيم الاقليم تنظيماً سياسياً سليماً ، هي مشكلة الوصول الى تهدئة كاملة تؤدي الى المصالحة الدائمة في رواندا وزوال التوتر نهائياً في اوروندى ، وهي مشكلة دقيقة . ومن النقاط التي تنتم بأهمية خاصة ، في هذا الصدد انهاء حالة الطوارئ ، واعادة ادماج اللاجئين واصدار عفوعام .

١٠٤ - ورأى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان من الممكن تحقيق المصالحة القومية في الاقليم في اى وقت ، فيما اذا اتخذت الترتيبات المناسبة للتفاهم لأمع بعض الجماعات السياسية وانما مع كل الجماعات السياسية التي لها مصلحة حيوية في مستقبل الاقليم ، سواء وجدت هذه الجماعات في الاقليم او في المنفى .

١٠٥ - وقال ممثل استراليا انه مقتنع بما ذكره ممثل السلطة القائمة بالادارة في بيانه من ان السلطة مهمة اكثر من غيرها بتحقيق مصالحة صريحة صادقة بين مختلف الاحزاب في رواندا ، وانها سوف تتابع محادثاتها مع جميع ممثلي كافة قطاعات الراى العام في الاقليم لتحقيق هذه الغاية .

١٠٦- ورأى ممثل نيوزيلندا ان من الواضح ان المصالحة تتوقف على التعاون التام بين كافة الاحزاب السياسية الرئيسية وبين هذه الاحزاب والادارة * واكد ، كذلك ، ان من واجب كافة الاطراف المعنيين بادارة رواندا - اوروندي او بحل مشكلتها التزام التجرد التام ، كما يجب الحرص بشدة على تجنب ادنى مظهر من مظاهر المحاباة او التفضيل *

١٠٧- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان السلطة القائمة بالادارة تحاول تحريض الاحزاب على بعضها ، وهي تضطهد حزب الاتحاد الوطني الرواندي اضطهادا شديدا ، مشيرة بذلك اسباب الكراهية والشقاق في الاقليم ، وغرضها من ذلك منع رواندا - اوروندي سواء من الحصول على الاستقلال او من تحقيق الاصلاحات الديمقراطية * ولاحظ ان السلطات البلجيكية بعد ان رفضت طلبات تشكيل احزاب سياسية على الصعيد القومي ، وافقت على تشكيل احزاب سياسية على الصعيد القبلي ، رامية من وراء ذلك الى اثاره القبلية على بعضها بدلا من تمكين الامة بمجموعها من ايجاد وسيلة لحل ومدايرة مشاكلها بنفسها *

١٠٨- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة انه ليس ثمة من يهتم بتهدئة الخواطر في الاقليم اكثر من السلطة القائمة بالادارة ذاتها ، وسوف تستمر محاولات المصالحة هذه * وقال ان الهدف الرئيسي للاجتماعات المقرر عقدها في المستقبل هو توحيد كافة السكان تحقيقا لمصلحتهم المشتركة ، والاتفاق الصادق على الوسائل السلمية المؤدية الى حل جميع المنازعات والتغاضي عن الماضي *

١٠٩- اما الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة فقد قال ان جميع الوفود تقريبا قد سلمت بأن سبب الاضطرابات هو التوتر القائم بين اهالي رواندا انفسهم ، والذي يمكن اعتباره بمثابة بؤار حرب اهلية * وقد ابان حاكم رواندا - اوروندي ان المشكلة التي تسمى ، عادة ، بمشكلة الهوتو - التوتسي ناجمة عن عدم المساواة بين جماهير ضعيفة اقتصاديا وبين ارسقراطية سياسية مالكة * وذكر كذلك انه قد امكن الحؤول دون انتشار الاضطرابات بفضل اخلاص كافة اولئك الذين حافظوا على النظام اثناء تلك الايام العسيرة ، ولكن اعمال الفريقين المتخاصمين لم توقف نهائيا الا بفضل الامدادات الهامة التي اتت عن طريق تدخل القوات الاجنبية *

المطلب الثالث

مؤتمر الطاولة المستديرة

١١٠- كان من الواضح ، بالنسبة الى ممثل بورما ، ان الرأي العام القومي في رواندا يطالب ، اولاً ، بعقد مؤتمر طاولة مستديرة ، ثم باجراء انتخابات المقاطعات فيما بعد * ولن

يكتب النجاح لأي مؤتمر مالم يشترك فيه زعماء الاحزاب السياسية الذين يتمتعون بتأييد الجماهير ولا توجد فيما بينهم ضغائن ولا مهاترات * ولا حظ ان بلجيكا لا تنوى دعوة الامم المتحدة لحضور مؤتمر الطاولة المستديرة *

١١١ - وقال ممثل الصين انه يظن ان السلطة القائمة بالادارة سوف توافقه ، بعد دراسة المسألة بمزيد من الاستقصاء ، على ان من المفيد جدا لا بالنسبة الى المؤتمر السياسي فحسب بل وقبل كل شيء ومن وجوه كثيرة بالنسبة الى بلجيكا ايضا ، ان تقوم الحكومة البلجيكية بدعوة الامم المتحدة الى مؤتمر الطاولة المستديرة *

١١٢ - ولاحظ ممثل الهند ان مؤتمر الطاولة المستديرة الذي اقترح عقده ، في الاصل ، في شهر آب (اغسطس) ، قد تحول الى مؤتمر لرواندا وحدها * وعقد في ايار (مايو) بدون حضور مراقبي الامم المتحدة ، وبدون اشتراك حزب الاتحاد الوطني الرواندي * وبناء على ذلك فان قرار هذا المؤتمر لا يتمتع بالوزن ولا بالمعزى اللذين اريدا له في الاصل * كما ان المؤتمر العام سوف يعقد بعد انتخابات المقاطعات ، لاقبلها ، وهذا قرار غير سليم ، في اعتقاد الممثل المذكور *

١١٣ - ورأى ممثل الباراغواي ان اي مؤتمر يعقد بدون اشتراك ممثل حزب الاتحاد الوطني الرواندي فيه لن يحرز نجاحا كبيرا في ميدان المصالحة القومية * ورأى وجوب المبادرة في اقرب وقت ممكن الى عقد مؤتمر يضم ممثلين عن الاحزاب السياسية تختارهم هذه الاحزاب بحرية ، ويكون له جدول اعمال واسع وينعقد في جو يضمن الوصول الى خير النتائج الممكنة ، ويحضره مراقبون من الامم المتحدة *

١١٤ - ورحب ممثل الولايات المتحدة الامريكية بالدعوة الى عقد مؤتمر ، ولكنه اعرب عن امله في امكان عقده في موعد اقرب من الموعد المقرر له حاليا ، بل وربما في اواخر آب (اغسطس) * واقترح الا يتألف هذا المؤتمر ، في الاساس من الفائزين في انتخابات المقاطعات ، ولكن ممن يختارون من الزعماء الحقيقيين لمختلف الاحزاب السياسية الهامة بحيث تتجلى في المؤتمر حقيقة الوضع السياسي في الاقليم * كذلك ايد الممثل بلاتحفظ اقتراح البعثة بدعوة مراقبي الامم المتحدة الى حضور هذا المؤتمر *

١١٥ - ورأى ممثل نيوزيلندا ان امكانية عقد اجتماع صغير بشأن رواندا في ايار (مايو) يحقق قسطا من المصالحة القومية قبل انتخابات المقاطعات ، قد زالت عندما قرر حزب الاتحاد الوطني الرواندي عدم حضور الاجتماع ، وعدم الاشتراك في انتخابات المقاطعات * ورأى مع ذلك انه مازال من الممكن عقد مؤتمر للطاولة المستديرة ، على النحو الذي اقترحت البعثة الزائرة ، ولو انه سيعقد الآن في ظروف اقل مواتاة *

١١٦- ولاحظ ممثل الاتحاد السوفياتي النتيجة التي انتهت اليها البعثة الزائرة ، ومفادها ان جميع الاحزاب متفقة على مجموعة باكملها من المسائل المبدئية ، وان اختلافاتها السياسية ليست جوهرية . ورأى ان هذه النتيجة هامة للغاية وان على المجلس ان يأخذها بعين الاعتبار . يضاف الى ذلك ان السلطة القائمة بالادارة تعترم ، بعد اجراء انتخابات المقاطعات ، ان تعقد في اواخر عام ١٩٦٠ او اوائل عام ١٩٦١ ، مؤتمرا يشترك فيه ممثلو الاحزاب السياسية ، مما يثبت ان السلطة القائمة بالادارة تحاول تأجيل عقد هذا المؤتمر مرة اخرى .

١١٧- وايد ممثل الجمهورية العربية المتحدة الآراء التي اعربت عنها البعثة الزائرة وافادت فيها ان جميع الاحتياطات ستتخذ لضمان دعوة اكثر الزعماء السياسيين اهلية الى مناقشات الطاولة المستديرة ، وان تمثيل حزب الاتحاد الوطني الرواندي ، بصفة خاصة ، لن يشير اية مصاعب . واعرب عن خيبة امله لأن حزب الاتحاد الوطني الرواندي لم يكن ممثلا في مؤتمر بروكسل الذي سبق انتخاب المقاطعات في رواندا ، مما جرد المؤتمر من قسط كبير من اهميته . وفي رأيه ان اشتراك حزب الاتحاد الوطني الرواندي في المؤتمر كان يضمن نجاحه .

١١٨- ورأى ممثل فرنسا ان المؤتمر ينبغي ان ينظر في مسألة تنظيم الانتخابات العامة ، والتشريع ، والاجراءات الانتخابية اللازمة لضمان نزاهة الانتخابات . وقال ان من المجدى تناول موضوع المصالحة في هذا المؤتمر . واعرب عن امله في ان يشترك في اعمال هذا المؤتمر اشخاص من غير ممثلي الاحزاب السياسية ، كالشخصيات البارزة في الحياة الخاصة . واما فيما يتعلق باشتراك ممثل من الامم المتحدة في هذا المؤتمر ، فقد رأى انه ليس من مهام الامم المتحدة في العادة ان تتدخل في مثل هذه المشاكل ، والكل يدرك المصاعب التي قد تنشأ عن ذلك . وعلى كل حال ، فلا يمكن ان يتم مثل هذا الاشتراك الا بناء على طلب صريح من السلطة القائمة بالادارة .

١١٩- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ان الحكومة البلجيكية مصممة على ان تبذل كل الجهود الممكنة لتكفل الطابع التمثيلي لكافة المؤتمرات المقبلة . وصرح فيما يتعلق بحضور مراقبي الامم المتحدة لهذه المؤتمرات ان السلطة القائمة بالادارة سوف تدرس بموضوعية تامة ، وفي اطار الحقوق والواجبات الموكولة اليها بموجب اتفاق الوصاية ، فائدة دعوة مراقب قد يكون لمجرد وجوده تأثير مهادي .

المطلب الرابع

انتخابات المقاطعات

١٢٠- رأى ممثل بورما ان الطعن في صحة انتخابات المقاطعات كان صادرا عن حق ، وقد شجبهها احد الاحزاب لأنها اجريت في غير وقتها ولكنها غير ديمقراطية . وقال ان القوات العسكرية التابعة للسلطة القائمة بالادارة مازالت ترابط في الاقليم ، وانه يخشى لذلك ان لا تكون الاوضاع القائمة هناك مؤاتية لاجراء انتخابات حرة عادلة ديمقراطية . وذكر انه لا يريد التنبؤ بنتائج هذه الانتخابات ، ولكن المنازعة التي ابدت في صحتها تجعل من المتعذر ان يكون للهيئات المحلية المنتخبة سلطة قوية وفعالية كبيرة .

١٢١- ورأى ممثل الهند ان من الحكمة ان تعتمد السلطة القائمة بالادارة - حتى في هذه المرحلة المتأخرة - الى ارجاء انتخابات المقاطعات الى ما بعد رفع حالة الطوارئ واعادة النشاط السياسي العادي الى الاقليم ، وبذلك يسمح للسلطة القائمة بالادارة الوقت اللازم لاتخاذ مايناسب من تدابير العفو العام ، اذ من الواضح انه لا يمكن ايجاد مصلحة حقيقية ولا اجراء انتخابات تعطي صورة صحيحة عن الرأي العام دون اشتراك ذلك العدد الكبير من زعماء حزب الاتحاد الوطني الرواندي الموجودين حاليا في المنفى . وقد يكون من المفيد حضور مراقبي الامم المتحدة حتى في مرحلة انتخابات المقاطعات . وقال ان المرأة يجب الاتحرم من الاشتراك في هذه الانتخابات ، كما ان الانتخابات القائمة على اساس الدائرة الانتخابية الواحدة ذات المقعد او المقعدين هي اكثر تلاؤما مع اوضاع رواندا - اوروندي من الانتخابات على اساس القائمة .

١٢٢- وذكر ممثل الباراغواي ان الظروف التي ستجرى فيها انتخابات المقاطعات في رواندا لاتدعو الى الارتياح ، وان قيام حالة الطوارئ لا بد وان يؤدي الى اثاره الانتقادات فيما يتعلق بصحة هذه الانتخابات .

١٢٣- و اشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان السلطة القائمة بالادارة ماضية في اجراء انتخابات المقاطعات في ظل نظام الطوارئ في الاقليم وفي اخضاعه التام لسيطرة الشرطة والقوات العسكرية البلجيكية . فحزب الاتحاد الوطني الرواندي مضطهد وقد اودع عدد من زعمائه السجن او هم في المنفى . ولا يمكن ، في مثل هذه الظروف ، التحدث عن اجراء انتخابات حرة ؛ انها انتخابات على الطريقة الاستعمارية . واكد الممثل المذكور انه اذا كان يراد له - هذه الانتخابات ان تجري على اساس المرسوم المؤقت الصادر عام ١٩٥٩ فانها لن تؤدي الى صبغ

الحياة السياسية بالصيغة الديمقراطية ولا الى اقامة اجهزة الحكم على اساس ديمقراطي صحيح .
ولاحظ ان النساء حرمن جميعا من حق الاشتراك في هذه الانتخابات .

١٢٤ - وايد ممثل الجمهورية العربية المتحدة رأى البعثة الزائرة بأن انتخابات المقاطعات يجب ان تجرى في جو من الهدوء والحرية والثقة كيلا يطعن في نتائجها . وقال انه يخشى الآن ان تجرى هذه الانتخابات في جو يسوده التوتر ، وان يطعن في نتائجها بسبب قيام حالة الطوارئ ، مما يؤدي الى تأخير المصالحة القومية .

١٢٥ - ورأى ممثل فرنسا ان انتخابات المقاطعات خطوة نحو تحقيق الحكم الذاتي ، وانها قد تساعد على تسوية مشكلة السلطات المؤقتة ، وان من المهم تزويد الاقليم بمؤسسات تمثيلية محلية ، وان السكان ، الذين ما زالوا غير ملمين بالاجراءات الانتخابية ، سيدعون الى الاشتراك في تجربة لما ينتظرهم في المستقبل . وقال ان وجود قوات في الاقليم هو ضمان للمحافظة على النظام والامن والسلم الاجتماعي . وقال انه سر ان سمع ان حرية الاجتماع قد عادت ، وان الاحزاب المختلفة تستطيع الآن القيام بحملاتها الانتخابية بكل حرية .

١٢٦ - وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة انه يود ان يكرر التأكيد بأن الحملات الانتخابية الحزبية في رواندا قد بدأت منذ (حزيران) (يونيه) وان المنشورات والكتيبات الانتخابية تطبع وتوزع بكل حرية ، وان الاجتماعات العامة التي يدعو الزعماء السياسيون الى عقدها ، تعقد بحرية ، وان حزب الاتحاد الوطني الرواندي ، قد عقد من هذه الاجتماعات اكثر مما عقده اى حزب آخر ، وان قوائم مرشحي حزب الاتحاد الوطني الرواندي ، في بعض المناطق هي الغالبة .

المطلب الخامس

مستقبل الاقليم المشمول بالوصاية

١٢٧ - قال ممثل بورما انه يظن ان الادارة البلجيكية قد ادركت الآن ولا بد انها لو نفذت قرارات الجمعية العامة بشأن استقلال الاقليم ، لما استعصى تذليل المشاكل والمصاعب التي تواجهها الآن . واعرب عن سروره لاستعداد بلجيكا لمناقشة مسألة استقلال رواندا - اوروندي في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٦١ .

١٢٨ - ولاحظ ممثل المملكة المتحدة ان اهم سبب حمل السلطة القائمة بالادارة على وضع الخطط المؤدية الى انتهاء الوصاية ، هي رغبتها في العمل وفق اماني السكان المعرب عنها

بحرية ، لا فرض آرائها بأى شكل من الاشكال * واعرب عن امله في ان تبذل السلطة القائمة بالادارة كل ما في وسعها لضمان تعاون جميع الاحزاب السياسية * وقال ان باستطاعة السلطة القائمة بالادارة اذا تأزمت الحال بين الاحزاب المتخاصمة في اى وقت من الاوقات ، ان تتقدم بافكار جديدة ، وحشها على التصرف ، في هذا الشأن ، بأكبر قسط من المرونة الذهنية * وقال انه متأكد من ان السلطة القائمة بالادارة ستبدي اهتماما خاصا بامكان اتخاذ اية تدابير يمكن ان تقبلها بقية الاحزاب ، وتؤدي الى ترجيح احتمال تعاون حزب الاتحاد الوطني الرواندى على اكمل وجه * .

١٢٩- واعرب ممثل الصين عن امله في ان يعمل زعماء الاحزاب الوطنية ، عند اجتماعهم ، على التباحث والاتفاق على تحديد موعد لاجراء الانتخابات التشريعية وعلى الظروف التي تجرى هذه الانتخابات في ظلها * وقال انه واثق من ان السلطة القائمة بالادارة ستتطرب بكل اهتمام في النظام الانتخابي الذي يجب تطبيقه في الانتخابات التشريعية وذلك في ضوء الخبرة المكتسبة ونتائج انتخابات المقاطعات * .

١٣٠- ورأى ممثل الهند انه ينبغي ادخال المؤسسات الديمقراطية فوراً فقد مضى منذ وقت طويل العهد الذي كان يمكن فيه تنفيذ عملية طويلة متسلسلة لصنع الاقليم بالصيغة الديمقراطية قبل نيل الاستقلال * وقال يجب ان تعد السلطة القائمة بالادارة جدولاً زمنياً بالتشاور مع ممثلي الشعب ، وان تقدم مقترحات تتعلق باستقلال رواندا- اوروندى وبانهاء الوصاية ، ويمكن ان تبحث الجمعية العامة هذه المقترحات في دورتها لعام ١٩٦١ * .

١٣١- وذكر ممثل ايطاليا ان مشروع الاصلاحات الذي تعتمده السلطة القائمة بالادارة تنفيذه يدل بكل وضوح على ان الجهاز السياسي والادارى المقرر للاقليم يقوم على المبادئ الديمقراطية * وهو شاهد ايضا على جهد ابداعي امثل لتكييف النظم التقليدية الراهنة بما يؤدي الى تحقيق تقدم سياسي واجتماعي كبير * هذا فضلا عن ان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي الى ايجاد مؤسسات تمثيلية حقا ، قادرة على اتخاذ قرارات يتوقف عليها مستقبل الاقليم * واعرب عن اعتقاده بأن خير الآمال في تقدم الاقليم في المستقبل ، تكمن بالضبط ، في تحقيق اصلاحات سياسية كبرى تتيح للسكان وسائل الاعراب عن ارادتهم بحرية وفعالية * واعرب عن ارتياحه لملاحظته ان هذه هي غاية السلطة القائمة بالادارة * .

١٣٢- واعرب ممثل الباراغواى عن امله في ان تسود فكرة ايجاد علاقات وثيقة بين رواندا واوروندى تقوم على اساس حرية الاختيار ولا تفرض بالقوة * .

١٣٣- وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان الاصلاحات التي تقترحها السلطة القائمة بالادارة ليست كافية على الاطلاق * فهي اصلاحات ثانوية او شبه اصلاحات قد فاتها ركب الزمن ولا تزود الاقليم بنظام ديمقراطي صحيح * والنقص الرئيسي في هذا المشروع البلجيكي هو خلوه من اية اشارة الى موعد محدد لمنح رواندا- اوروندي الاستقلال * ورأى انه يجب على السلطة القائمة بالادارة ان تبادر الى ادخال نظام الاقتراع العام خاليا من القيود وان تنظم انتخاب جميع الهيئات المسؤولة على اساس الاقتراع العام المباشر * وقال انه لا يسعه اغفال الحقيقة الواقعة التالية وهي ان المشروع لا ينص على اتخاذ التدابير الفعالة التي تضمن وحدة البلد بحيث تشكل رواندا- اوروندي دولة واحدة * وهكذا فيمكن الخلو من ذلك الى ان توحيد البلد ليس جزءا من المشروع البلجيكي * ورأى ان اتفاق الوصاية ، يحتم اعتبار رواندا- اوروندي اقليما واحدا مشمول بالوصاية ، وان من الضروري اتخاذ التدابير التي تكفل وحدة البلد * وايد كذلك تمام التأييد مطالب الاحزاب والمنظمات السياسية في رواندا- اوروندي بشأن مسألة منح هذا الاقليم المشمول بالوصاية الاستقلال المباشر * وقال انه يجب على مجلس الوصاية ان يوصي الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة بتقرير موعد محدد لاعلان استقلال رواندا- اوروندي ، على ان يكون ذلك في عام ١٩٦١ على اقصى تقدير *

١٣٤- وذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان موامي رواندا سبق له ان اعرب عن انتوائه جعل رواندا دولة دستورية * وقال انه لا يسعه الا ان يلاحظ هذه النية مع الارتياح وانه يعتقد انها تعكس ، على العموم ، امانى السكان فضلا عن امانى الاحزاب السياسية * وذكر ايضا انه قد يكون في انشاء جمعيتين في رواندا وفي اوروندي حل لمشكلة الروابط التي ينبغي ان تقوم بين البلدين * وقال انه كان يفضل ان تنشأ جمعية مشتركة لمجموع الاقليم ، ولكن يبدو ان ذلك يثير بعض المشاكل في الوقت الحاضر ، وان من الافضل ان تترك لسكان الاقليم انفسهم ، بعد الانتخابات ، مشكلة البت في العلاقة التي يودون اقامتها بين البلدين * وقد اعرب عن امله ، والظروف هذه ، في ان تنتظر الجمعية العامة ، اثناء دورتها السادسة عشرة ، في عام ١٩٦١ ، مسألة انتهاء اتفاق الوصاية *

١٣٥- وذكر ممثل فرنسا ان ما هو اهم من الماضي هو المستقبل ، اى مقدرة رواندا على التغلب على الازمة التي مرت بها وعلى ذيولها ، ومقدرتها على نيل الاستقلال في جو يسوده الوئام والاتحاد بين جميع ابناء البلد ، بعيدين عن الانشقاق والضعف الاخوية القاتلة * اما في اوروندي فيمكن النظر الى الحالة بعين التفاؤل ، لأن المسألة هنا هي مسألة تكييف المؤسسات التقليدية اكثر منها مسألة مصالحة * ولاحظ انه ليس في وسع مجلس الوصاية اتخاذ اية قرارات في الدورة الحالية * وقال ايضا انه اقل اقتناعا من البعثة الزائرة بوجود تجاوز

مؤتمر الطاولة المستديرة للمشاكل المؤسسية وتناول مستقبل العلاقات بين رواندا واوروندي * وذكر انه عندما تنتهي الانتخابات وتتأسس المؤسسات ، سيعرف كل من السلطة القائمة بالادارة ومجلس الوصاية ما يجب عمله بالنسبة الى رغبات السكان فيما يتعلق بمستقبلهم : الاستقلال الفوري وانتهاء نظام الوصاية ، ام الاستقلال المرحلي الذي يتيح ادخال اصلاحات اخرى اذا اقتضتها الحاجة * اما الآن فليس للمجلس الا ان ينتظر ، وان القيام حاليا بتحديد جدول زمني لانتهاء نظام الوصاية هو الآن في غير محله *

١٣٦- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ان الجمعيتين التشريعيتين ستنتخبان عام ١٩٦١ بالاقتراع المباشر على اساس مبدأ الاقتراع العام للبالغين ، وسوف تلتزم الحكومتان البلجيكية حضور بعثة من مراقبي الامم المتحدة للاشراف على هذه الانتخابات * وسوف تكون الجمعيتان التشريعيتان اللتان ستنتخبان عام ١٩٦١ بمثابة حجر الزاوية للمؤسسات الديمقراطية التي تقام في رواندا-اوروندي * ومن ثم يوضع دستور الحكومة المسؤولة * و اضاف الممثل قائلاً ان النظام الانتخابي المقرر للانتخابات العامة سيكون مثبلاً عادلاً للأقليات *

المطلب السادس

الاتحاد الاداري مع الكونغو البلجيكي

١٣٧- ذكر ممثل الصين ان انفصال الاقليم ، ادارياً ، عن الكونغو البلجيكي المجاور له ، بعد استقلال الاخير ، سيخلف كثيراً من المشاكل التقنية ولا سيما في الميدان الاقتصادي * ورأى انه قد يكون من الانسب ، بناء على ذلك ، استيفاء بحث مسألة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين رواندا-اوروندي والبلدان الافريقية الاخرى ، في اجتماع الزعماء السياسيين المقبل ، واتخاذ قرار نهائي بشأنها ، عند الاقتضاء ، بعد استقلال الاقليم ذاته * وقال ان على السلطة القائمة بالادارة ان تتخذ ، خلال فترة الانتقال ، بعض الترتيبات الادارية المؤقتة المناسبة لخدمة مصلحة الاقليم *

١٣٨- ورأى ممثل الهند انه يجب عدم عقد اية اتفاقات بين رواندا-اوروندي والكونغو تعتبرها السلطة القائمة بالادارة اساسية او لا غنى عنها ، الا على اساس مؤقت ، ريثما تنظر الجمعية العامة فيها في دورتها المقبلة *

١٣٩- وذكر ممثل بوليفيا انه ينبغي عقد اتفاق بين رواندا-اوروندي والكونغو ، وان يكون هذا الاتفاق موضوعاً للمناقشة في مؤتمر مقبل * وهذا يتطلب ، طبعاً ، موافقة الجمعية العامة *

المطلب السابع

الاضطرابات التي حدثت في رواندا

في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٥٩

١٤٠ - شاطر ممثل الصين بقية الممثلين اسفهم لوقوع حوادث العنف المشؤومة في الاقليم . واعرب عن سروره لعلمه بنجاح السلطة القائمة بالادارة الى حد ما في اقرار النظام . كما اعرب عن امله في الغاء كثير من تدابير الامن التي استلزمتهما حالة الطوارئ هذه متى خفت حدة التوتر في الاقليم .

١٤١ - وقال ممثل الهند انه مضطر الى الاعتقاد بأن السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ جميع التدابير الاحتياطية والوقائية التي كان يمكن ان تتخذها قبل حدوث الاضطرابات فعلا . ومع انه يدرك مصاعب الحالة ، فهو يرى انه كان يمكن بل يجب بذل جهود اكبر بكثير للحيلولة دون وصول الاضرار الى ما وصلت اليه من التفاقم والتسبب في هذه الخسائر الفادحة في الارواح والاموال . وقال انه يشك في حكمة عدم قبول السلطة القائمة بالادارة لما عرضه الموامي من مساعدة لاقرار النظام العام ، بينما كانت هي نفسها عاجزة عن منع الهوتو من ارتكاب اعنف الاعتداءات على التوتسي . ورأى ايضا ان السلطة القائمة بالادارة لاتساعد على تسهيل الامور بنعتها زعماء التوتسي ، بالرجعيين ، و ، الاقطاعيين ، وغير ذلك من النعوت ، ويوصفها تهيج الهوتو بأنه ، ثورة شعبية قام بها المظلومون ضد الظالمين ، ورأى ان من الضروري ان تلتزم السلطة القائمة بالادارة العدالة في علاقاتها مع مختلف الفئات ، والاهم من ذلك ان تبرهن على ذلك لجميع المعنيين .

١٤٢ - وذهب ممثل الولايات المتحدة الامريكية الى ان حوادث العنف التي وقعت مؤخرا في رواندا لا تمثل ثورة شعبية واسعة على الظلم الاجتماعي ، بل هي بالاحرى بوادر حرب اهلية اى صراع على السلطة بين فئتين من السكان قبيل فجر الاستقلال . ان حزب الاتحاد الوطني الرواندى ، هو قبل كل شيء ، حركة وطنية افريقية بحثة ، وبدون ان يشعر اصبحت مطالبتهم بالعدالة الاجتماعية ، التي ادت الى ظهور حوادث العنف الاخيرة ، العقبة الرئيسية في طريق الحركة الاستقلالية ، وهذا ، طبعا ، من اخطار الامور . ولقد فاز سكان رواندا ، خلال الشهور القليلة الماضية ، بجميع اصلاحات الاجتماعية التي يمكنهم تمثيلها في الاحوال العادية . ورأى انه لايمكن ، بين عشية وضحاها ، اصلاح مجتمع قام قرونا على النظام الاقطاعي .

١٤٣- وذهب ممثل الاتحاد السوفياتي الى ان بلجيكا اتخذت في رواندا - اوروندي ، طوال عشرات السنين ، تدابير مدروسة ترمي الى حفظ وتعزيز سيطرة مشايخ التوتسي الاقطاعيين على السكان المحليين . وعندما وقع الانفجار ، في النهاية ، سعت الادارة الاستعمارية الى توجيه المشاعر المناهضة للاستعمار والاقطاع نحو تغذية الصراع بين التوتسي واليهوتو . ورأى انه لا يمكن اغفال ذكر الدور المقيت الى حد ما ، الذي لعبه بعض اعضاء الكنيسة في اثاره الحرب القبلية . وقال انه مقتنع كل الاقتناع بأن الحوادث التي وقعت في رواندا ما كانت لتحدث لولم تنتهج السلطة القائمة بالادارة سياسة تقوم على قمع الحركة التحريرية القومية ، ولو انها عنيت بصيغ حكومة الاقليم وادارته بالصيغة الديمقراطية . وقال ان حوادث تشرين الثاني (نوفمبر) في رأيه قد دلت على ان السلطات البلجيكية الاستعمارية لم تعد قادرة بعد الآن على صيانة النظام القديم وان السكان الاهليين قد اعلنوا بكل عزم وتصميم معارضتهم للنظام الاستعماري الذي ايد النظام الاقطاعي في البلد . وقد اثبتت هذه الحوادث ، تماما ، صحة الرأي الذي ابداه مؤتمر شعوب افريقيا ، الذي عمد ، في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٨ ، الى شجب المناساوات الاستعمارية المتمثلة في استخدام الاختلافات القبلية والانقسامات الدينية للابقاء على السيطرة الاستعمارية في افريقيا .

المطلب الثامن

مشكلة اللاجئين

١٤٤- رأى ممثل الهند انه ليس من العدل كما يبدو وتوطين الراغبين في العودة الى ديارهم في غير الاماكن التي كانت ديارهم عشرات السنين .

١٤٥- واعلن ممثل ايطاليا ان مسألة اعادة ادماج اللاجئين مسألة تتسم بدقة قصوى لأن اليهود يصرون على ان يتنازل التوتسي عن حقوقهم وامتيازاتهم السابقة . ومع ذلك فقد اعرب عن امله في ان لاتدخر السلطة القائمة بالادارة وسعا في تذليل هذه المصاعب .

١٤٦- ورأى ممثل الباراغواي انه يجب مضاعفة الجهود لتوطين اللاجئين في مناطقهم الاصلية .

١٤٧- ورأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة انه ينبغي للسلطة القائمة بالادارة ان تسعى الى اعادة ادماج اللاجئين وتوطينهم في مناطقهم الاصلية .

المطلب التاسع

العفو العام

١٤٨- لاحظ ممثل بورما ان ممثل بلجيكا قد اعرب عن بعض الشكوك والريب في امكان تأدية العفو العام الى تشجيع المصالحة او تعزيزها * ورأى ان هذه الشكوك والمخاوف لا تقوم على اى اساس ، وانه يجب على مجلس الوصاية ان يوصي بقوة بأن تبادر السلطة القائمة بالادارة فورا الى اتخاذ تدابير العفو العام لتحقيق المصالحة القومية * .

١٤٩- واحاط ممثل المملكة المتحدة علما بوجهة نظر السلطة القائمة بالادارة ، ومفادها ان العفو العام لن يؤدي ، في هذه الآونة ، الى تهدئة الحالة بل ربما الى تجديد اعمال العنف * .
١٥٠- ورأى ممثل الهند ان الغاء حالة الطوارئ واتخاذ تدابير العفو العام الملازمة هما اهم الخطوات المؤدية الى تحقيق المصالحة والتبشير بمستقبل يسوده الوئام والاستقرار في الاقليم * .

١٥١- واعرب ممثل الصين عن امله في ان يتمكن كثير من الزعماء السياسيين الذين غادروا البلد تجنباً للاضطهاد ، من استئناف نشاطهم السياسي العادي المشروع في الاقليم * .

١٥٢- واتفق ممثل ايطاليا ، فيما يتعلق بمشاكل منح العفو العام ، مع السلطة القائمة بالادارة في رأيها بأن اتخاذ قرار في هذه المسألة هو ، في اساسه من شأن الاطراف المعنيين * .

١٥٣- وذكر ممثل الباراغواي ان من المفيد جدا من الناحية السياسية المبادرة ، في اسرع وقت ممكن ، الى اعلان العفو العام فيما يتعلق بحوادث تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ * .

١٥٤- ورأى ممثل بوليفيا لزوم مواصلة وادامة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة وبالتالي لزوم اعلان العفو العام * وقال انه لا يظن ان بالامكان تحقيق ذلك ان استبعدت الادارة من محادثات اى حزب من احزاب الاقليم الكبيرة * ورأى ايضا امكان اعلان العفو العام مع استبقاء السلطات الاستثنائية في الاقليم * .

١٥٥- واحاط ممثل استراليا علما ببيانات السلطة القائمة بالادارة التي تفيد فيها انها لاتعارض ، مبدئيا ، اعلان العفو العام ، ولكنها تخشى في الحالة السائدة ان يؤدي تفسير العفو العام او عودة الزعماء المنفيين بأنه "انتصار" لحزب الاتحاد الوطني الرواندى ، الى اثاره -حوادث جديدة اشد عنفا حتى من سابقتها * .

١٥٦ - واعرب ممثل نيوزيلندا عن امله في ان تنظر السلطة القائمة بالادارة في امكانية اتاحة وسيلة للاشخاص الذين ادانتهم المحكمة العسكرية بجرائم ارتكبت في اضطرابات تشـرين الثاني (نوفمبر) ، لاستئناف الاحكام الصادرة ضد هم .

١٥٧ - ورأى ممثل الاتحاد السوفياتي ان من الضروري ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة التدابير اللازمة لاعلان العفو العام ، وان تكف عن اضطهاد الاحزاب السياسية التي تطالب بالاسـتقلال .

١٥٨ - وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ان العفو يعني النسيان ، وان النسيان ينبغي ان يعقب المصالحة لا ان يسبقها ؛ وهو نتيجة ممكنة لها . وستكون مسألتا المصالحة والنسيان موضوعي البحث في جميع الاجتماعات والمؤتمرات التي ستعقد . وتابع الممثل كلامه فقال انه لاصحة البتة للقول بأن السلطة القائمة بالادارة لاتعطف على عقائد واماني حزب وطني هو حزب الاتحاد الوطني الرواندي . ان هذه العقائد والاماني تعارض عقائد واماني احزاب رواندية اخرى لا الادارة . واستطرد قائلاً ان القضاء اضطر الى معاقبة بعض زعماء الحزب لاسبب عقائدهم وامانيهم ولكن لانهم ارتكبوا اعمالا يعاقب عليها الشرع الجنائي العام . وقد لوحق الذين ارتكبوا هذه الاعمال ، ايا كان ولاؤهم السياسي ، وصدرت الاحكام بادانتهم ، وستستمر ملاحقتهم وادانتهم اذ لولا هذا يستحيل على السلطة القائمة بالادارة الاضطلاع بمسؤوليتها عن حفظ النظام والامن العامين ، بل يستحيل تصور امكن تطبيق الديمقراطية ذاتها .

المطلب العاشر

السلطات المؤقتة

١٥٩ - ذكر ممثل بورما ان الاسباب التي تذرعت بها الادارة لملء المناصب الشاغرة ، بصورة مؤقتة ، بمشايع ونواب مشايخ من الهوتو ، ليست على الاطلاق مقنعة ولا سليمة . وقال ان تعيين حوالي ٢٠٠ شخص من الهوتو في مناصب لم يعدوا لها ، ابداء ، طيلة مدة الوصاية البلجيكية ، انما يعني تشجيع انعدام المسؤولية والكفاءة ويؤدي الى نشوء بعض المخاطر . ورأى ان سياسة كهذه سياسة غير سليمة ، اذا ما اخذ بعين الاعتبار توتر العلاقات بين عنصرى السكان الرئيسيين . كما ان حل المجلس الاعلى لرواندا والاستعاضة عنه بمجلس خاص مؤقت يرجح تكوينه كفة ثلاثة احزاب سياسية على حساب حزب وطني ، من شأنه ان يفسح المجال لانتقاد مسوغ ومشروع .

١٦٠- وذكر ممثل الصين انه لا بد ، لحل المشكلة الناجمة عن ابدال السلطات القبلية ، من انتظار نتائج الانتخابات المقبلة للمقاطعات ، التي قد تؤيد ، في آخر الامر ، الحلول المنتقدة .

١٦١- واعرب ممثل نيوزيلندا عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستحرص على عدم ابدال السلطات السابقة ، بدون ضرورة ، قبل انتخابات المقاطعات ، التي قد تتيح لهذه المشكلة حلا اكثر اتساما بالطابع العادي .

المطلب الحادي عشر

موامي رواندا

١٦٢- وجه ممثل بورما الى السلطة القائمة بالادارة ، توصية قوية ، بالمبادرة ، فورا ، الى نشر كتاب ابيض عن الموامي ، وبأن يسمح له بالرد على الاتهامات الموجهة اليه .

١٦٣- وذهب ممثل الهند الى ان سلطة تقليدية تتمتع بمثل الشهرة والمكانة والشعبية التي يتمتع بها المواميان ، قميئة بأن تكون عاملا من عوامل الاستقرار له اهميته العظمى . واعرب عن امله في عدم تسرع السلطة القائمة بالادارة في اتخاذ اي تدبير فيما يتعلق بهذه المسألة ، وان تشبل بقوة اية محاولة ، من اي جانب كان ، لنزع هذه المؤسسة في خضم الصراع السياسي .

١٦٤- ورأى ممثل الولايات المتحدة ان ولاء ملايين الهوتو لمواميهم ، كيغلي الخامس ، هو ، في الواقع ، العامل الرئيسي على اقرار الوحدة القومية في رواندا .

١٦٥- وذهب ممثل نيوزيلندا الى انه ليس ثمة ما يدعو الى القول بأن السلطات تعارض الموامي ، بأي شكل من الاشكال ، سواء بصفته ممثلا لمؤسسة او بصفته الشخصية .

١٦٦- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان السلطة القائمة بالادارة ما فتئت تحت الموامي على ممارسة نفوذه لتهدة الاحزاب المعنوية وانها اذاعت على اوسع نطاق ممكن البيانات التي اصدرها الموامي لسكان رواندا ، في هذا الصدد .

المطلب الثاني عشر

الخدمة المدنية

- ١٦٧ - اعرب ممثل المملكة المتحدة عن امله في ان تكون بلجيكا ، بعد استقلال رواندا -
اوروندي ، وفيما اذا ود الاقليم ذلك ، مستعدة لمواصلة مساعدته لبرؤوس الاموال فحسب ، بل
وكذلك بالموظفين اللازمين للمساعدة على ملء المناصب الادارية والتقنية .
- ١٦٨ - وذكر ممثل الصين ان ازدياد المطالبة بمنح الحكم الذاتي والاستقلال للاقليم ،
يوجب الاسراع في افرقة الخدمة المدنية .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

الاقتصاد العام ؛ والمالية العامة ؛
والتدابير المتخذة لتدبير ايرادات عامة كافية

- ١٦٩ - يتسم اقليم رواندا - اوروندي اساسا بالفقر وكثافة السكان . وهو ينعم بالاكثفاء
الذاتي فيما يتعلق بالاغذية ، وان كان عدم انتظام هطول الامطار قد ادى في الماضي الى
مجاعات مفرجة . ويسبب للسكان مشكلة مستمرة ، وذلك نظرا الى قلة الاراضي والى المصاعب
الناجمة عن وجود فائض من الماشية العديمة النفع الاقتصادي . وانتاج البن هو الانتاج
الوحيد الهام الذي يصدر في الوقت الحاضر . وينتج الاقليم ايضا ، في الوقت الحالي ، قليلا
من القطن ومنتجاته .

- ١٧٠ - وأشارت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ الى ان الميزانيات العادية لرواندا -
اوروندي كانت لعدة سنوات خلت متوازنة او ذات فائض . ومع ذلك فان الميزانية العادية

أخذت ، منذ عام ١٩٥٤ ، ولاسيما منذ عام ١٩٥٦ ، في تسجيل بعض العجز ، وكانت حالات العجز هذه تغطي اما بالسحب من الفوائض المتراكمة في السنوات السابقة واما بالاستلاف من بلجيكا او من الكونغو-والبليجيكي .

١٧١- وفي عام ١٩٥٨ ، بلغت الايرادات العادية ٩٠٣ ملايين فرنك^(١) والمصروفات العادية ٩٨٤ مليون فرنك . وفي عام ١٩٥٩ ، قدرت الايرادات والمصروفات في الميزانية العادية بمبلغ ١٠٠١٠ ملايين و ١٠٢١٧ مليون فرنك على التوالي ، وفي عام ١٩٦٠ بمبلغ ٩٩٢ و ١٤٠٠ مليون فرنك . وكانت موازنة الميزانية تتم بسلف ، من غير فائدة ، تقدمها بلجيكا ، وقد بلغت ١٢٥ مليون فرنك عام ١٩٥٨ ، و ٢٧٠ مليون فرنك عام ١٩٥٩ وما يقرب ٤٠٠ مليون فرنك في عام ١٩٦٠ .

١٧٢- ولاحظت البعثة بصفة خاصة ، بين العوامل المؤدية الى زيادة المصروفات ، زيادة في اعتمادات التعليم ، وزيادة اقل منها في اعتمادات الخدمات الاجتماعية الاخرى وفي الدين العام . كذلك تأثرت المصروفات العامة لرواندا-اوروندي تأثرا محسوسا بادخال نظام المركز الواحد في الوظائف العامة (اى الغاء تدابير التمييز التي كانت قائمة سابقا بين الموظفين الاهليين والموظفين المغتربين) وبترقية عدد من الموظفين الاهليين الى فئات اعلى . وتعتبر الادارة ان التقدم السياسي هو ايضا من عوامل زيادة المصروفات العادية (تطبيق نظام الادارة اللامركزية وتعزيز قوات الامن ، والخ) .

١٧٣- ولم يتسن زيادة الايرادات بمثل معدل زيادة المصروفات ، ولاسيما منذ عام ١٩٥٦ ؛ وترى الادارة ان الامل ضعيل في تحسين حالة المالية العامة بشكل ملحوظ عن طريق تعديل نظام الضرائب .

١٧٤- اما الميزانية الاستثنائية لرواندا-اوروندي فتستخدم اساسا في تمويل الاشغال والمصروفات الانتاجية المقررة في الخطة العشرية ، وقد بلغت هذه المصروفات حوالي ٤٠٠ مليون فرنك في العام . وتمول معظم هذه المصروفات بسلف استيفائية تقدمها بلجيكا وقد بلغت ٤٠٠ مليون فرنك سنويا منذ عام ١٩٥٢ . وفي عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ زادت هذه السلف الى ٦٠٠ مليون فرنك ، كما زادت في عام ١٩٦٠ الى ٧٥٠ مليون فرنك ، ولكن نسبة معينة من هذه السلف استخدمت ، خلال السنوات الثلاث الاخيرة لتغطية عجز الميزانية العادية . وفي نهاية

(١) كل خمسين فرنكا بلجيكي يساوي ٥٠ فرنكا كونغويا او دولارا واحدا من دولارات الولايات المتحدة .

عام ١٩٥٩ بلغ الدين العام في رواندا - اوروندي ٤,٦٣٠ مليون فرنك منها ٣,٦٠٠ مليون فرنك تمثل قروضا بغير فائدة قدمتها بلجيكا .

١٧٥ - وترى البعثة الزائرة ان حالة المالية العامة في رواندا - اوروندي خطيرة وان ثمة عدة مشاكل لا بد من حلها اذا اريد للانماء الاقتصادى والاجتماعي للاقليم ان يتجنب العقبات الخطيرة .

١٧٦ - وقد اثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة لاستمرارها في المحافظة على سرعة معدل الانماء الاقتصادى في البلد ، ولمتابعتها تنفيذ الخطة العشرية رغم عجز الميزانية ومصاعب الاقليم المالية . واوصى بأن تضمن السلطة القائمة بالادارة تقريرها السنوى المقبل جميع التفاصيل الممكنة عن اعداد الخطة العشرية الثانية ، واعرب عن امله في ان تتضمن هذه الخطة الجديدة اهتماما خاصا بتصنيع الاقليم .

١٧٧ - ولاحظت البعثة الزائرة ان الاتحاد الاوروبي لجمعيات الدراسات الانمائية قد وافق ، بناء على طلب الحكومة البلجيكية ، على اجراء دراسة استقصائية شاملة تهدف الى اعداد برنامج اقتصادى واجتماعي لانماء رواندا - اوروندي . وسيتولى تمويل هذه الدراسة صندوق انماء بلدان واقلية ماوراء البحار التابع للاتحاد الاقتصادى الاوروبي .

١٧٨ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة لمساهمتها في التقدم الاقتصادى للاقليم ولاسيما في انماء الزراعة والزراعات الغذائية والنقدية ، وتنظيم حملات اعادة التحريج ومكافحة تأكل التربة ، وانشاء المستوطنات الزراعية للفلاحين ، وتربية الحيوانات الداجنة ، وشق الطرق . وان يلاحظ ، مع ذلك ، ان رواندا - اوروندي لاتزال تعتمد ماليا على السلطة القائمة بالادارة ، يعرب عن ثقة بان بلجيكا ستواصل تقديم مساعدتها المالية الى هذا الاقليم المشمول بالوصاية . ويلاحظ المجلس مع الارتياح ، في هذا الصدد ، ان السلف المقدمة الى الاقليم معفاة من الفائدة ولا تتضمن اى شرط عن استهلاكها .

” والمجلس واثق من ان مكتب المساعدة الفنية ، ومنظمة الامم المتحدة ، والوكالات المتخصصة والصندوق الخاص ، سوف تنظر بعين العطف في اى طلب للمساعدة قد يقدم باسم هذا الاقليم المشمول بالوصاية . وهو يلاحظ ان هنالك بعثة للمساعدة الفنية قيد الايفاد الى رواندا - اوروندي ويعرب عن امله في ان يقوم كل من السلطة القائمة بالادارة والامين العام بموافاته وموافاة الجمعية العامة بالمعلومات اللازمة عن تكوين هذه البعثة واعمالها ونتائجها . ”

المطلب الثاني

الاتحاد الاقتصادي الاوروبي

١٧٩- تتلقى رواندا- اوروڤى منحة من صندوق انماء بلدان واقليم ماوراء البحار التابع للاتحاد الاقتصادي الاوروبي . ويبلغ مجموع الاموال التي سترصد للاقليم خلال فترة السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٢ ، ٥٠٠ مليون فرنك .

١٨٠- وقد اشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى قرار الجمعية العامة رقم ١٢٧٥ (الدورة ١٣) ، ثم اعرب عن امله في ان تواصل السلطة القائمة بالادارة تضمين تقاريرها السنوية المقبلة اكمل ما يمكن من المعلومات عن آثار اشراك الاقليم المشمول بالوصاية في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي في الانماء الاقتصادي لهذا الاقليم وفي تطوره نحو الاستقلال والحكم الذاتي . ولاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة بأن اقليم رواندا- اوروڤى ليس عضوا في الاتحاد ولا تترتب عليه اية التزامات بموجب معاهدة روما ، ولكنه ، بانتسابه الى هذا الاتحاد ، يستفيد ، من جهة ، من تمويل بعض مشروعاته بواسطة صندوق الانماء ، ومن جهة ثانية ، من الآثار التي يمكن ان يحدثها تخفيض التعريفات الجمركية لاجزاء الاتحاد في تجارة صادرات الاقليم المشمول بالوصاية .

المطلب الثالث

الاراضي والنظام العقارى

١٨١- يبلغ مجموع مساحة الاقليم ١٧٢ ، ٥٤ كيلومترا مربعا ، منها ٣٣٥٨ في المائة اراض صالحة للزراعة و ٣٨٢ في المائة مراعى . ويشغل السكان الاهليون ٦٦٤٥ في المائة من مجموع مساحة الاقليم ، ويشغل السكان غير الاهليين ٤٥ ٪ في المائة منها .

١٨٢- وقد اشارت البعثة الزائرة الى ان رواندا- اوروڤى بلد مكتظ بالسكان وفيه فائض من الماشية ، وان مما يزيد من خطورة النقص الناجم عن ذلك في الاراضي الصالحة للزراعة والمراعى هو جذب معظم الاراضي . يضاف الى ذلك ان النظام العقارى العرفي معقد جدا ، وهو الاساس الذى يقوم عليه التنظيم الاجتماعى والسياسى للبلد ؛ وتغيير هذا النظام يؤثر في نهوض السكان الاجتماعى والسياسى كما يتأثر به .

١٨٣ - ورأى الفريق العامل الذى شكلته الحكومة البلجيكية في نيسان (ابريل) عام ١٩٥٩ لدراسة المشاكل السياسية في رواندا - اوروندى ، انه يجب المبادرة ، دون مزيد من التأخير ، الى انشاء لجنة تحضيرية تتكون من الافريقيين الكفاء يساعد هم رجال قانون بلجيكيون ، لوضع مشروع تشريع عقارى يفي بمقتضيات التطور .

١٨٤ - وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” ان المجلس ، اذ يلاحظ ضرورة احداث اصلاحات اساسية في النظام العقارى للاقليم المشمول بالوصاية ، يعرب عن امله في ان تعجل الهيئات التمثيلية الجديدة التي ستتشكل في رواندا - اوروندى ، بالنظر في هذه المشاكل . ”

المطلب الرابع

الزراعة

١٨٥ - اشارت البعثة الزائرة الى ان رواندا - اوروندى نكبت في الماضي بمجاعات مخيفة سببها الرئيسي عدم انتظام هطول الامطار ، وان هذه المجاعات ، التي حدث آخرها في فترة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ، قد اودت بحياة عشرات الألوف من السكان . وافادت البعثة في تقريرها ان بعض الموظفين ذهبوا الى انه قد تحدث مجاعات افطع منها في اى وقت مضى اذا استمرت الاضطرابات السياسية ورافقتها ظروف جوية غير ملائمة . فقد نجم عن الحوادث التي وقعت في فترة الاضطرابات عام ١٩٥٩ ، وعن الغاء الزراعات الغذائية الالزامية عام ١٩٥٨ ، نقص خطير في احتياطي الاغذية . وبين المقيم العام للبعثة ان الاعاشة الغذائية الاضافية المؤلفة من ٨١ كيلوغراما من مسحوق الكاسافا التي كان يحصل عليها السكان عام ١٩٥٦ ستخفض النسي عشرة كيلوغرامات عام ١٩٦١ .

١٨٦ - واشارت البعثة ، من الجهة الثانية ، الى انه قد حدث في الاقليم شيء من التقدم الذى يدعو الى الاعجاب : كادخال زراعات غذائية جديدة اقل تأثرا بالجفاف والتوسع في الزراعات الغذائية التقليدية وتحسينها ، واستصلاح اراضي المستنقعات وزراعتها ، وحماية التربة من التآكل ، واعادة التحريج ، وانشاء المستوطنات الزراعية الاهلية ، والقيام بالابحاث في المحطات الزراعية ، وتكوين مخزونات من الاغذية ، وما الى ذلك .

١٨٧ - وفي آخر عام ١٩٥٩ انجزت اعمال الصرف في ١١٣،٥١٨ هكتارا من اراضي المستنقعات ، وكان هناك ٣،٤٥١ كيلومترا من القنوات تروى ٦،٦٥٠ هكتارا من الاراضي ، كما

كان هناك ٤٥٣،٠٩٠ كيلومترا من الخنادق المسيجة و ٨٠،٧٥٠ كيلومترا من الخنادق غير المسيجة و ٣١،٧٣٠ كيلومترا من الاسيجة بغير خنادق للمساعدة على مكافحة تأكل التربة .

١٨٨- وادت مشاريع ترشيد الزراعة وتربية الحيوانات ، في المناطق القليلة السكان ، الى وضع مشاريع لتتاييم الاراضي وتقسيمها ، وانشاء مستوطنات زراعية اهلية ، ومناطق للنشاط الريفي ، استوطنها ١٣،٢٥٨ فلاحا في آخر عام ١٩٥٩ .

١٨٩- اما فيما يتعلق بالحاصلات النقدية ، فان انتاج البن العربي التجاري الذي بلغ ٢٣،٢٨٦ طنا عام ١٩٥٧ ، و ١٨،٤٠٤ طنان عام ١٩٥٨ ، قد ارتفع الى ٣٦،٠٤٥ طنا عام ١٩٥٩ مسجلا بذلك رقمه القياسي . وهذا البن من النوع الممتاز ، وقد درت مبيعاته في عام ١٩٥٩ حوالي ١،٠٠٠ مليون فرنك بلجيكي (اى ٢٠ مليون دولار) دفعت مباشرة للزراع الافريقيين .

١٩٠- اما انتاج بذور القطن فقد ارتفع من ٦،٠١٧ طنا عام ١٩٥٨ الى ١٠،٣٤٣ طنا عام ١٩٥٩ .

المطلب الخامس

تربية الحيوانات الداجنة وصيد الاسماك

١٩١- اشارت البعثة الزائرة من جديد الى ان لاقتناء بقرة فـي رواندا - اوروندى مغزى اجتماعي اكثر منه اقتصادي ، والى ان الادارة ناشطة منذ سنوات عديدة في محاولة اقناع مربي الماشية بان من مصلحتهم تحويل ماشيتهم هذه الوفيرة وغير المنتجة والرديئة النوع الى مصدر للثروة . وقد نجحت الادارة ، في هذا المضمار ، في تقليل امراض الماشية كما وضعت برنامجا لاول الاجل لتحسين الماشية عن طريق تهجينها بسلالات محسنة وتحسين اساليب تربيتها .

١٩٢- وقد ازداد انماء مصائد الاسماك في بحيرة تنغانيقا عام ١٩٥٩ .

المطلب السادس

الصناعات

١٩٣- ما زال نمو الصناعة ضئيلا في الاقليم .

١٩٤- ولا يوجد في الاقليم اى مصدر للوقود . وهويتزود بالطاقة الكهربائية وبالنور من اربع

محطات كهرومائية وخمس محطات حرارية * وقد بدأت محطة الطاقة الكهرومائية الجديدة في تاروكا عملها منذ نهاية عام ١٩٥٩ *

١٩٥ - وقد لفت المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، نظر السلطة القائمة بالادارة الى ضرورة التعجيل بالانماء الصناعي لرواندا - اوروندي ، ولاسيما بتأسيس صناعات ثانوية تعتمد على منتجات الاقليم * واوصى بأن تضاعف السلطة القائمة بالادارة جهودها لتشجيع السكان الاهليين على الاشتراك في المشاريع الصناعية على نطاق اوسع *

١٩٦ - اما التعدين ، الذي كان دائما اهم مرافق النشاط الاقتصادي في رواندا - اوروندي ، فقد تأثر تأثرا خطيرا ، خلال بضع السنوات الاخيرة ، بانخفاض الاثمان العالمية لبعض المنتجات (كالكاسيتيريت والولفرام) وبنظام تقنين انتاج القصدير * وتألف انتاج المعادن عام ١٩٥٨ من ١٢٠ كيلوغراما من الذهب ، و ٩٢٠ طنا من الكاسيتيريت ، و ٢٣٥ طنا من الولفراميت ، وكميات صغيرة من الركائز الثانوية (كالتنتاليت ، والكولومبيت ، والامبليغونيت ، والبستازيت ، والبيريل) * وهبط انتاج الكاسيتيريت ، عام ١٩٥٩ ، الى ١٠٧٧٨ طنا * كما اغلقت خلال عام ١٩٥٨ ، ١٩ في المائة من مناجم الكاسيتيريت و ٦٦ في المائة من مناجم الولفرام * وانخفض عدد المعدنين من ١٦٠٣ عام ١٩٥٦ الى ٨٣٦٤ عام ١٩٥٨ *

١٩٧ - هذا وان قيمة الانتاج المعدني آخذة بالانخفاض (من ٢٧٠ مليون فرنك عام ١٩٥٧ الى ١٨٣ مليون فرنك عام ١٩٥٨) فالى ١٦١ مليون فرنك عام ١٩٥٩) *

١٩٨ - وقد تحسنت حالة مرفق التعدين خلال الربع الاول من عام ١٩٦٠ وذلك بفضل تزويد مناجم القصدير الرئيسية بالطاقة الكهرومائية التي توفرها المحطة الجديدة في تاروكا ، وزيادة الحصص المخصصة لمنشآت التعدين ، والمحافظة على مستوى اثمان الولفرام ، والعثور على انواع اجود من البيريل والامبليغونيت *

١٩٩ - وانشئت في الاقليم عام ١٩٥٧ دائرة للمسح الجيولوجي واخرى للتعدين *

٢٠٠ - وقد اوصى المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، بأن تنجز السلطة القائمة بالادارة في اسرع وقت ممكن الجرد العام والمنظم للموارد المعدنية في الاقليم *

المطلب السابع

التجارة والتبادل التجاري

٢٠١ - مازالت تجارة التصدير والاستيراد وتجارة الجملة كلها تقريبا في ايدي مؤسسات اوروبية وآسيوية . ويزداد اشتراك السكان الاهليين في تجارة التجزئة نتيجة لزيادة عدد مراكز التبادل التجاري التي لايسمح فيها بمزاولة العمل الا للافريقيين . وبلغ عدد الامكنة التي يشغلها التجار الاهليون في المراكز التجارية ومراكز التبادل التجاري ٦٠٥، (أمكنة عام ١٩٥٩) مقابل ١٥٧٧ مكانا عام ١٩٥٨ . وهنالك ، بالاضافة الى ذلك ، ٥٨١ اجازة لمزاولة التجارة الثابتة في المناطق القبلية ، منحت للسكان الاهليين الذين يزاولون التجارة خارج المراكز التجارية . وهبط عدد الامكنة التي يشغلها التجار غير الاهليين من ١٨١٣ عام ١٩٥٨ الى ٢٠٦، (في عام ١٩٥٩) .

٢٠٢ - ويجوز للمشيكات والمراكز غير القبلية الاقتراض واقتراض سكانها لبناء او تعمير او شراء او تحويل المشاريع الزراعية او مشاريع الرعي او المشاريع الحرجية او الحرف اليدوية او المشاريع الصناعية او التجارية .

٢٠٣ - اما الميزان التجاري ، الذي اظهر عجزا عام ١٩٥٨ (٢،٤٠٤ ملايين فرنك للواردات و ١،٦٣٨ مليون فرنك للصادرات) ، فقد كان متوازنا عام ١٩٥٩ (٢،٢٨٦ مليون فرنك للواردات و ٢،٢٤٧ مليون فرنك للصادرات) . وهذه حالة غير اعتيادية في الاقليم تعزى الى الرقم القياسي الذي سجلته صادرات البن ، والى انخفاض الواردات المباشرة الناجم عن وجود المخزون الضخم المتبقي من عام ١٩٥٨ وعن الحذر الشديد الذي اظهره المستوردون .

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢٠٤ - ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الحالة المالية في الاقليم المشمول بالوصاية مستمرة في التدهور . وقال انه لا بد من التساؤل ، امام هذه الظروف ان كان لا ينبغي إحداث زيادة ملحوظة في الاموال التي تخصصها السلطة القائمة بالادارة لتحسين الحالة المالية والاقتصادية في الاقليم المشمول بالوصاية ؟ وقال انه يجب على السلطة القائمة بالادارة ان

تقدم الى الاقليم المساعدة اللازمة ، عملاً بالالتزامات المترتبة عليها بموجب اتفاق الوصاية ، كما يجب عليها الا تحاول تفويض هذا الالتزام الى اية هيئة او منظمة دولية ، بما في ذلك الامم المتحدة . وينبغي على السلطة القائمة بالادارة ايضا ان تؤكد انها لن تطالب دولة راندا - اوروندي المستقلة بتسديد اية قروض سبق ان قدمتها اليها لتغاية عجز الميزانية . ورأى ان من المهم جدا ان تتخذ السلطة القائمة بالادارة ، في الفترة المتبقية قبل الاستقلال ، التدابير اللازمة المؤدية الى تحسين ظروف معيشة السكان الاهليين وإنماء اقتصاد الاقليم . ورأى ان الحكومة البلجيكية لم تقوم ، طيلة فترة الاربعين عاما من ادارتها ، بأى عمل لرفع مستوى معيشة السكان الاهليين ، وهو مستوى في منتهى الانخفاض .

٢٠٥ - وهنا مثل فرنسا السلطات البلجيكية لأنها ضمنت حصول راندا - اوروندي ، من صندوق الانماء التابع للاتحاد الاقتصادي الاوروبي على ٥٠٠ مليون فرنك ، تدفع على خمس اقساط سنوية ، وذلك لوضع برنامج اقتصادي واجتماعي في الاقليم .

مطلب وحيد

النظام العقاري

٢٠٦ - ذهب مثل الصين الى انه بالرغم من حاجة النظام العقاري العرفي الى اصلاحات عاجلة ، فمن الحكمة ان تعتمد هيئات الاقليم التمثيلية المقبلة الى معالجة مشكلة النظام العقاري بعزم في وقت انسب .

٢٠٧ - وذكر مثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية انه يجب على السلطة القائمة بالادارة ان تعتمد ، لتصفية النظام الاقطاعي ، الى منح الارض ، شرعا وواقعا ، الى الذين يشغلون فيها . وقال ان السكان الاهليين يفتقرون الى الاراضي ، ومع ذلك فان السلطة القائمة بالادارة ما فتئت تنتهج سياسة التصرف في الاراضي وانشاء المزارع الكبيرة للاوروبيين .

التقدم الاجتماعي

مبحث و حیدل

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

عمومي ڪتابت

٢٠٨ - تقوم الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بتنظيم الخدمات الاجتماعية في الاقليم . وتتألف الهيئات الحكومية الرئيسية من الدائرة الطبية ودائرة شؤون السكان الاهليين واليد العاملة . وتتضمن المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالعمل الاجتماعي ، صندوق المستعمرات للعجزة ، الذي يعني باصابات العمل ، و ، مكتب الاسكان الافريقي ، و ، صندوق الملك ، الذي يساهم في بناء المساكن لبعض الافريقيين ، و ، صندوق رفاه السكان الاهليين ، و ، ذلك بالاضافة الى الارساليات الكاثوليكية والبروتستانتية ، والصليب الاحمر . وقد حصل صندوق رفاه السكان الاهليين على رأسماله الاصلي من نفقات الحرب التي سددتها بلجيكا للكونغو البلجيكي ، وقدم ٦٣ مليون فرنك عام ١٩٥٨ ، و ٦٢ مليون فرنك عام ١٩٥٩ لتنفيذ اعماله في رواندا - اوروندي . وكرس هذا الصندوق ثلاثة ارباع النصيب المخصص لرواندا - اوروندي عام ١٩٥٩ ، لتوفير المياه . وتوجد مراكز اجتماعية في كل من اوسومبورا واستريدا ونيوندو ، وقد اسس مركز اجتماعي جديد في نيانزا عام ١٩٥٩ . ويوجد ايضا مركز اجتماعي وتعليمي في اسومبورا .

المطلب الثاني

حقوق الانسان والحريات الاساسية

٢٠٩ - تشير السلطة القائمة بالادارة في تقريرها الى ان القيود المفروضة على حرية التنقل اثناء الليل قد خففت الى حد كبير ؛ ورفع نظام منع التجول من الاقليم بكامله، باستثناء

المراكز غير القبلية في اوسومبورا ، حيث ابقى عليه بناء على طلب مجالس المراكز . وسوف تلغى هذه التدابير بكاملها عندما يصبح لدى الاقليم قوة شرطة مجهزة تجهيزا كافيا وعندما يتم انجاز الانارة الليلية في المراكز .

٢١٠- واما فيما يتعلق بحرية التنقل بوجه عام ، فقد زبدت عام ١٩٥٧ الى حد كبير مرونة القواعد التي تنظم جوازات الانتقال . فكل ما يتطلبه السفر من مشيخة الى اخرى هو تأشيرة الشيخ على هوية المسافر وذلك لكي تستالع السلطات قيد آخر الوقائع في وثائق التعداد . ولم يعد الحصول على جواز الانتقال الآن الزاميا الا في حالة اعتزام السكّان الاهليين قضاء فترة تزيد على الثلاثين يوما في منطقة غير قبلية او في احدى المدن الاهلية ، او في دائرة حضرية .

٢١١- ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، ان سياسة الادارة وموقف الاغلبية العظمى من سكان رواندا - اوروندي غير الافريقيين يعارضان بشدة التمييز العنصري باية صورة من الصور ، وان السلطة القائمة بالادارة ستعمل بصورة منظمة على الغاء كافة آثار التمييز العنصري في الاقليم سواء كان هذا التمييز حقيقيا او ظاهريا . وبعد ان اشار الى المقررات والتوصيات التي اصدرها في دورته الحادية والعشرين ، كرر امه في ان ترفع عما قريب القيود المفروضة على حرية التنقل ، كنظام منع التجول المفروض في اوسومبورا .

المطلب الثالث

العمل واليد العاملة

٢١٢- قدر متوسط عدد العمال الاجراء الاهليين المستخدمين في الاقليم عام ١٩٥٨ بـ ١٠٦٠٨٦٠ عاملا مقابل ١١١٠٤٨٥ عاملا عام ١٩٥٧ . وقد استمرت في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ حركة انتقال العمال الاهليين الى الكونغو البلجيكي ، واوغندا وتنغانيقا : ففي عام ١٩٥٨ جند ثلاثة وخمسون عاملا للعمل في الكونغو ، و ٢٠٢٩٦٠ للعمل في الاقليم البريطانية ، بينهم هاجر ٢٠٢٠ عاملا آخرا من تلقاء انفسهم الى الكونغو و ٣٠٠٦٦٠ عاملا الى الاقليم البريطانية . وفي عام ١٩٥٩ ، بلغت ارقام العمال المجندين ٥٣ و ٢٠٥٥١ ، والعمال الذين هاجروا من تلقاء انفسهم ٢٠٥٥١ و ٣٣٠٦٦٠ .

٢١٣- ويميز تشريع العمل بين عقد العمل ، الذي يطبق على العمال الاهليين ، وبين عقد الاستخدام الذي يطبق على العمال غير الاهليين .

٢١٤- وقد تحول نظام مراقبة العمل ، منذ ١ كانون الثاني (يناير) عام ١٩٥٨ الى مصلحة للعمل مهمتها معالجة كافة المسائل العامة المتعلقة باليد العاملة * وتتألف هذه المصلحة من اربعة مفتشين ، ثلاثة منهم متجولون يزورون جميع المنشآت بانتظام *

٢١٥- ويطبق نظام العمل الالزامي بصورة رئيسية في الاعمال الزراعية ، وحفظ التربة ، واعادة التحريج وغير ذلك من الاعمال المماثلة خارج المراكز غير القبلية * ولا يدفع اى اجر مقابل هذه الاعمال ولكنها بكاملها لمصلحة السكان وخدمهم وهي منظمة بحيث لا يلزم احد بالعمل لمدة تزيد على ستين يوما في السنة *

٢١٦- وفي كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٥٨ ، ألغت حكومة رواندا - اوروندي ، بالاتفاق مع مجلس ولاية رواندا ، نظام العمل الالزامي في الحد الأدنى من المساحات المخصصة لزراعة المنيهوت (الكاسافا) والبطاطا الحلوة في رواندا ، وذلك اعتقادا منها بأن المزارعين الاهليين قد اكتسبوا النضوج والخبرة الضروريين *

المطلب الرابع

الاسكان

٢١٧- تلقى الاقليم ، عام ١٩٥٩ ، مبلغ ٣ ملايين فرنك من صندوق رفاة السكان الاهليين لمنح السكان الاهليين قروضا تساعدهم على تحسين مساكنهم * وقد بلغ عدد القروض ٢٦٦ قرضا مجموع قيمتها ٤,٨٨٤,٣٠٠ فرنك عام ١٩٥٨ ، و ٢٠٢ قرضين مجموع قيمتها ٧,٩٤٦,٢٣٥ فرنكا عام ١٩٥٩ *

٢١٨- ويقدم " صندوق الملك " الذى انشيء عام ١٩٥٥ ، هبات للمستحقين من السكان الاهليين الذين لا يزال دخلهم اقل من ان يسمح لهم بشراء مسكن * ولم يمنح قبل عام ١٩٥٨ غير هبة واحدة مبلغها الف فرنك ، ولكن امكن ، اثر تخفيف احكام نظام الصندوق عام ١٩٥٨ ، تقديم ٥١٤ هبة بلغ مجموع قيمتها ٣,٢١٥,٠٢٦ فرنكا عام ١٩٥٨ ، و ٢,٧٩٥ هبة بلغ مجموع قيمتها ١٣,٣٢٤,٧٣٨ فرنكا عام ١٩٥٩ *

المطلب الخامس

الخدمات والمرافق الطبية والصحية

٢١٩- كان في الاقليم ، في عام ١٩٥٨ ، خمسة وثلاثون مستشفى (تابعة للحكومة - - - - -
والاربعاءيات والشركات) يبلغ مجموع عدد اسرتها ٣٨٢٣ سريرا ، وستة وتسعون مستوصفا
يبلغ عدد اسرتها ١٥٨٦ سريرا ، وستون عيادة خارجية * وكان هناك اثنتان وستون عيادة
للرضع ، وسبع واربعون عيادة للحوامل ، واحد وعشرون دارا للتوليد ، ومصحان ، ومستشفى
واحد للجذام .

٢٢٠- وقد افتتح مستشفى واحد واربعة مستوصفات عام ١٩٥٩ ، وارتفع عدد عيادات
الرضع الى ١٥٧ عيادة .

٢٢١- وبلغ مجموع عدد الموظفين غير الاهليين في الدوائر الطبية والصحية التابعة
للادارة ، عام ١٩٥٨ ، مائة وسبعة موظفين ، بينهم خمسة وخمسون طبيا (مقابل تسعة وثلاثين
عام ١٩٥٧) واحد عشر ممرضة (مقابل خمس عشرة عام ١٩٥٧) * وبلغ مجموع عدد الموظفين غير
الاهليين في مراكز الاربعاءيات والشركات والمراكز الخاصة ١٢٥ موظفا ، بينهم اربعة وثلاثون طبيا (مقابل
واحد وثلاثين عام ١٩٥٧) .

٢٢٢- وفي عام ١٩٥٨ بلغ مجموع عدد الموظفين الاهليين ٩١٧ موظفا منهم اثنان
وتسعون مساعدا طبيا ، وثمانية وعشرون مساعدا طبيا تحت التدريب ، و ١٠٦ ممرضين مجازين ،
و ٨٤ ممرضا مساعدا و ٩١ ممرضا تحت التدريب ، وست ممرضات قابلات ، و ١٩ مضمدا
(تيمورجيا) ، و ٣٧٩ ممرضا مساعدا ، و ١٠٩ قابلات مساعدات ، وثلاثة مساعدين مختبريين .

٢٢٣- واستمرت حملة مكافحة الملاريا ، كما يجري تطهير مليون مسكن من مساكن السكان
الاهليين مرتين كل عام . وقد هبط عدد الاصابات بالملاريا الى النصف منذ عام ١٩٥٥ . كذلك
استمرت حملة مكافحة التدرن * وقامت بعثة الوقاية من الامراض ، التابعة ، للمركز الطبي لجامعة
بروكسل في الكونغو ، عام ١٩٥٩ ، بأخذ ٧٤٤٨٣ صورة شعاعية ، ولقحت ٢٥٧٠١ شخصا
التلقيح الاول ، ولقحت ٥٠٧٢٨ شخصا التلقيح الثاني . كما قامت المرافق الطبية الحكومية
بتطعيم ٧١٧٠٢٧٤ شخصا في عام ١٩٥٩ .

٢٢٤- وقد اصدر المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، المقررات والتوصيات الآتية :

” يلاحظ المجلس مع الارتياح التقدم المحرز في توفير الخدمات الصحية خلال السنة
المستعرضة ، ولا سيما توسيع الخدمات الريفية والبرامج الريفية لتوفير المياه ، ومكافحة بـ - - - -
الامراض السارية .

”ويعرب المجلس عن امله في متابعة الجهود اللازمة لتأمين اعداد الموظفين المهنيين الافريقيين الحائزين لكامل المؤهلات .“

” ويلفت المجلس نظر السلطة القائمة بالادارة الى ملاحظات منظمة الصحة العالمية ، ولاسيما الى توصياتها المتعلقة بدماج الخدمات العلاجية والوقائية على وجه اكمل ، وايجاد منطقة نموذجية ، كما يلفت ايضا نظر السلطة القائمة بالادارة الى عرض المساعدة الذي تقدمت به منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن .“

المطلب السادس

نظام السجون

٢٢٥ - يشير التقرير السنوى لعام ١٩٥٨ الى انه رغم ان التجارب المحلية لالغاء عقوبة الجلد ، وهي تجارب بدأت عام ١٩٥٦ وعمت عام ١٩٥٧ ، لم تسمح للسلطة القائمة بالادارة باصدار مرسوم بالغاء عقوبة الجلد تماما ، فقد واصلت السلطة القائمة بالادارة جهودها عام ١٩٥٨ لالغاء هذه العقوبة بالتدريج . وسيتسنى ، في المستقبل القريب وعندما تشدد عقوبة الحبس الانفرادى عن طريق فرض قيود على الوجبات الغذائية ، النظر في امكانية الغاء عقوبة الجلد الغاء تاما .

٢٢٦ - وقد اعرب المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، عن ثقته بأن العقوبة البدنية في السجون ستلغى في المستقبل القريب ، وذلك عندما تتم عملية اعادة تنظيم السجون التي انتوتها السلطة القائمة بالادارة .

الفرع الخامس

التقدم التعليمي

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقلية
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

٢٢٧ - ان مدارس السكان الاهليين ، باستثناء بعض المدارس الرسمية ، هي مدارس خاصة ، تقوم الارشاليات الدينية بادارتها كلها تقريبا . وتقدم الادارة اعانات مالية الى

كثير من المدارس الخاصة وتفتشها * وقد عقد عام ١٩٤٨ اتفاق بين الادارة وبين الارشاليات حدد نظام الاعانات وطرق تفتيش المدارس الخاصة *

٢٢٨- ويستدل من التقرير السنوى للسلطة القائمة بالادارة : ان اعتمادات التعليم المرصدة في ميزانية عام ١٩٥٨ بلغت ٢٧٧ مليون فرنك ، منها ١١ مليون للمصروفات العمامة ، و ٦١ مليون للمدارس الرسمية ، و ١٥٥ مليون للمدارس الخاصة المعانة * هذا ويجب ان يضاف الى هذه الارقام مبلغ ٦٨ مليون فرنك للبناء ، وقد حسب على الميزانية الاستثنائية ، و ٣٣ مليون فرنك للمدارس الرسمية و ٣٥ مليون للمدارس الخاصة المعانة * وارتفعت اعتمادات التعليم العادية عام ١٩٥٩ ، الى ٢٦١ مليون فرنك ، كما ارتفعت اعتماداته الاستثمارية الى ٨٨ مليون فرنك *

٢٢٩- وتوجد ، في التعليم الابتدائي والثانوى ، مدارس تتبع المنهج الافريقي و مدارس تتبع المنهج الاوربي * وجميع المدارس الثانوية ذات المنهج الاوربي مختلطة العناصر ؛ واما فيما يتعلق بالمدارس الابتدائية ، فقد زيدت بالتدريج مرونة الاحكام التي تنظم قبول الطلاب غير الاوروبيين في المدارس التي تتبع المناهج الاوربية * وقد اوضحت السلطة القائمة بالادارة ان هذه الفروق ليست ناجمة عن التمييز العنصرى ، ولكن بدافع الضرورات العملية الناجمة عن الاختلافات العميقة في العادات وفي التربية وفي اللغة ، مما يجعل وضع نظام مشترك للتعليم امرا مستحيلا *

٢٣٠- وقد اكدت منظمة اليونسكو ، في ملاحظاتها على التقرير السنوى لعام ١٩٥٨ (١) ، ان هناك تخلفا كبيرا جدا يسجله تلاميذ المدارس الابتدائية ، وهذا التخلف يزداد بارتفاع الصفوف * فقد دخل ٢٤٩٥٠ تلميذا الصف الاول عام ١٩٥٤ ، ولكن عدد الذين بلغوا الصف الثانى منهم عام ١٩٥٥ كان اقل من نصفهم (٥٠٥٠١) ، ولم يصل الى الصف الخامس في عام ١٩٥٨ غير سدس العدد الاصلي *

٢٣١- وفي عام ١٩٥٨ بلغ مجموع عدد التلاميذ الافريقيين الذين يتلقون التعليم الابتدائي والثانوى ٤٩٧٥ تلميذا في المدارس الرسمية ، و ٢٤٥٧٤٢ تلميذا في المدارس الخاصة المعانة (مقابل ٤١٢٤ و ٢٤٥٦٩٦ ، على التوالي ، في عام ١٩٥٧) * وكانت هذه الارقام موزعة كما يلي :

(١) م و / ١٤٩٥

| التعليم الابتدائي | | | المدارس الخاصة | | |
|-------------------------------|-------|---------|-----------------|----------|---------|
| | | | المدارس الرسمية | المعدنية | المجموع |
| المدارس ذات المنهج الاوروبي : | | | | | |
| الذَكَـور | ٨٦ | ٧٤ | ١٦٥ | | |
| الانـثـات | ٢٩ | ٤٤ | ٧٣ | | |
| المدارس ذات المنهج المحلي : | | | | | |
| الذَكَـور | ٣٦٣٣١ | ١٧٥٠٦٢٥ | ١٧٣٠٩٥٦ | | |
| الانـثـات | ٣٥٦ | ٧٥٠٩٣٢ | ٧١٥٢٣٨ | | |
| المجموع | | | ٣٠٧٥٢ | ٢٤١٠٦٧٥ | ٢٤٥٠٤٢٧ |
| التعليم بعد الابتدائي | | | | | |
| التعليم الثانوى العام : | | | | | |
| المدارس ذات المنهج الاوروبي : | | | | | |
| الذَكَـور | ٧٤ | ٢٣٤ | ٣٠٨ | | |
| الانـثـات | ٣ | ٢٥ | ٢٣ | | |
| المدارس ذات المنهج المحلي : | | | | | |
| الذَكَـور | ٢٧٢ | ٢٥٦ | ٤٧٨ | | |
| الانـثـات | — | ٣٥٥ | ٣٥٥ | | |
| المجموع | | | ٣٤٩ | ٧٦٥ | ١٠١٥٩ |
| دور المعلمين : | | | | | |
| الذَكَـور | ١٢٢ | ١٠٤٥٧ | ١٠٥٢٩ | | |
| الانـثـات | ١ | ٥٥٦ | ٥٥٧ | | |
| المجموع | | | ١٢٣ | ١٠٩١٣ | ٢٠٠٣٦ |

| المدارس الخاصة | | | مدارس التخصص (التقنية ، والزراعية ، والطبية ، والتدبير المستزلي) : |
|----------------|-----------|-----------------|--|
| المجموع | المعـانـة | المدارس الرسمية | |
| ١٠٣٦٥ | ٦٥٩ | ٧٥١ | الذـكـور |
| ٧٨٥ | ٧٨٥ | - | الانـثـاء |
| ٢٠١٤٥ | ١٠٣٩٤ | ٧٥١ | المجموع |
| ٥٠٢٩٥ | ٤٠٠٦٧ | ١٠٢٢٣ | المجموع |
| ٢٥٠٠٧١٧ | ٢٤٥٠٧٤٢ | ٤٠٩٧٥ | المجموع العام |

٢٣٢- واما فيما يتعلق بالتعليم العالي ، فقد افتتح عام ١٩٥٨ اول معهد جامعي للاقليم ، في مدينة استريدا ، هو معهد الهندسة الزراعية وتربية الحيوانات الداجنة ، التابع للجامعة الرسمية في اليزابثفيل . وبلغ عدد الطلاب من سكان رواندا - اوروندي ، الذين يتلقون التعليم العالي ، في عام ١٩٥٨ ، ١٢١ طالبا ، اربعة منهم يدرسون في معهد استريدا . وارتفع عددهم في عام ١٩٥٩ الى ١٦٥ منهم ١٢٤ يدرسون في الكونغو البلجيكي وثلاثة في بلجيكا .

٢٣٣- وقد لاحظ المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، الجهود التي بذلت والتقدم الذي احرز في ميدان التعليم ، ولكنه اكد ، مع ذلك ، ضخامة المهام التي لايزال من الواجب انجازها ، واوصى بأن تضاعف السلطة القائمة بالادارة جهودها لزيادة عدد التلاميذ في المدارس الثانوية ، ولتخفيض نسبة ترك المدارس قبل انتهاء الدراسة ، ولتوسيع التعليم الثانوي والتقني والمهني والعالي في الاقليم ، ولزيادة عدد المنح الدراسية للدراسة في الخارج . وبلاضافة الى ذلك اوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة بزيادة اشراك الافريقيين في رسم السياسة التعليمية وتنفيذها ، وتشجيع توحيد المناهج .

٢٣٤- وأشارت البعثة الزائرة لعام ١٩٦٠ ، الى ان السلطة القائمة بالادارة كانت قد قررت عام ١٩٥٧ ، لاسباب مالية في اساسها ، التمهّل في انماء التعليم الابتدائي ، لكي يتسنى تركيز الجهود الرئيسية على التعليم الثانوي فضلا عن التعليمين التقني والعالي . فزادت هذه السياسة الجديدة من سرعة انماء التعليم التقني ، ولاسيما التعليم الثانوي ، خلال السنوات الثلاث الماضية ، وادت الى افتتاح اول مؤسسة جامعية في الاقليم عام ١٩٥٨ ، ولكن توقف انماء التعليم الابتدائي نتيجة لذلك . وقد ادت ضرورة التوسع في التعليم من جهة وضرورة موازنة الميزانية ، من جهة ثانية ، الى مأزق دارت حوله مناقشات هامة في دورة الميزانية للمجلس

العام في حزيران (يونيه) عام ١٩٥٩ * ورأى المجلس ان من الضروري عدم اجراء اى توسيع جديد في التعليم الابتدائي في الوقت الحاضر * وقد زارت الاقليم في عام ١٩٥٨ بعثة اوفدتها مؤسسة جامعة ليبج للابحاث العلمية في افريقيا الوسطى ؛ وكانت الادارة قد طلبت الى البعثة اجراء دراسة استقصائية عن اوضاع المدارس في رواندا-اوروندي ، فقدمت تقريرا يتضمن اقتراحات مفصلة بشأن وضع نظرية تربوية تقدمية تتلاءم مع الاوضاع الافريقية *

٢٣٥- وذكرت البعثة الزائرة ان المقيم العام ، بعد ان اشار الى العمل الذى قامت به اللجنة التعليمية للمجلس العام وبعثة مؤسسة جامعة ليبج للابحاث العلمية في افريقيا الوسطى ، انهى اليها ان مشكلة تنظيم التعليم بوجه عام كانت موضع دراسة مستفيضة للبت فيما اذا لم يكن من الممكن ادخال اصلاحات هيكلية تتيح تحسين تكييف التعليم حسب حاجات الاقليم الخاصة وموارده المتواضعة * وقد علمت البعثة ، بعد مغادرتها للاقليم ، ان اجتماعا للخبراء ولممثلي رواندا-اوروندي سيعقد في اوسومبورا من ٢٣ الى ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٠ للنظر في مشروع القانون الاساسي الخاص بالتعليم الذى اعد مؤخرا للكونغو البلجيكي ، ولتقرير ما اذا كانت احكام هذا القانون مقبولة ، بالنسبة الى رواندا-اوروندي ، بعد ادخال التعديلات اللازمة عليها *

٢٣٦- ولاحظت البعثة ان معضلة التعليم هي اخطر في رواندا-اوروندي منها في كثير من البلدان الاخرى بسبب موارد الاقليم المحدودة وسرعة نموسكانه * واعربت عن سرورها لملاحظتها ان الادارة والسلطات المحلية تدرك خطورة هذه المشكلة وتسعى الى ايجاد طرق لحلها * واشارت البعثة في هذا الصدد الى ان البعثة الزائرة لعام ١٩٥٧ كانت قد اقترحت تأسيس صندوق خاص للتعليم في رواندا-اوروندي * وذكرت انه من الصعب على رواندا-اوروندي كما يبدو ان تواجه كامل النفقات التي يستلزمها الانماء التعليمي المركز الذى تحتاج اليه ، وتوقعت لذلك ان يتطلع الاقليم الى السلطة القائمة بالادارة ، وربما الى المنظمات الدولية ، للحصول على مزيد من المساعدة المالية والفنية في هذا الميدان * واعربت البعثة ايضا عن اهتمامها باقتراح ، قدم في الاقليم ، ومفاده انه يجب ، تيسيرا لاستبقاء الموظفين الاجانب او استقدامهم بعد استقلال رواندا-اوروندي ، انشاء مدرسة دولية فني-اوسومبورا تقدم اليها الاعانات المالية من مختلف البلدان التي يفد منها المعلمون ، وذلك بمساعدة منظمة اليونسكو والامم المتحدة او تحت اشرافهما *

٢٣٧- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة تنتهج ، منذ عام ١٩٥٧ ، سياسة تعليمية ترمي الى تأكيد انماء التعليم الثانوى والتقني والعالي ، ولكن بعض الاعتبارات المتعلقة

بالميزانية قد اُخترت انماء التعليم الابتدائي * ويؤكد المجلس الاهمية الكبرى لتعجيل تقدم التعليم، ولا سيما في ميادين التعليم الثانوى والمهني والعالي واعداد المعلمين * وهو اذ يلاحظ ان موارد الاقليم محدودة ، يعرب عن ثقته بأن السلطة القائمة بالادارة ستزيد من مساعدتها المالية والفنية في هذا الميدان لكي يتسنى تحسين هذه المرافق وتوسيعها دون الاخلال بانتماء التعليم الابتدائي * ويلاحظ ان السلطة القائمة بالادارة تعزم الانتفاع ، على نطاق اوسع ، بالاعانات التي تقدمها المجتمعات المحلية لتمويل التعليم الابتدائي * ويعرب المجلس ايضا عن امله في ان تنتفع السلطة القائمة بالادارة انتفاعا كاملا بالمساعدة التي تتلقاها من المصادر الدولية في ميدان التعليم ، ويلفت نظر السلطة القائمة بالادارة الى الملاحظات والتوصيات التي اصدرتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فيما يتعلق بالوضع التعليمي القائمة في الاقليم (م و/١٤٩٥) * »

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢٣٨- رأى ممثل الصين ان ما قرره السلطة القائمة بالادارة من زيادة الاهتمام بالتعليم الثانوى هو امر ضرورى وحكيم على السواء، اذا اخذ بعين الاعتبار ان الميزانية محدودة وان الحاجة ماسة الى زيادة عدد الموظفين الاهليين في المصالح الحكومية * واحاط كذلك علما بالمقررات التي انتهت اليها الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في اوسومبورا فيما يتعلق بسياسة التعليم وبمناهجه ، واعرب عن اعتقاده بأن المقترحات المتعلقة بجعل المقومات الاساسية لنظام التعليم متلائمة مع امكانيات الاطفال وحاجات السكان ، وبالاتماد على زيادة مساهمات المجتمعات المحلية في تمويل التعليم ، ستمكن من جعل فوائد التعليم ، ولا سيما الابتدائي منه ، اكثر دواما واوسع انتشارا ضمن نطاق موارد الاقليم المحدودة *

٢٣٩- ورأى ممثل نيوزيلندا انه يجب استقصاء امكانيات زيادة المبادرة المحلية فيما يتعلق بانشاء المدارس واعانتها ، فضلا عن امكانية بناء مرافق مدرسية تكون اقل كلفة دون الاخلال بمستوى كفاءتها *

٢٤٠- واعرب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن قلقه الخاص لحالة التعليم الرسمي التي لا تدعو الى الارتياح البتة والتي تدور في الواقع منذ عام ١٩٥٧ * وقال ان من الضروري وضع برنامج فعال لتحسين حالة التعليم ، وانه ينبغي للسلطة القائمة بالادارة

ان تكفل تمويل هذا البرنامج من ميزانيتها الخاصة . ولفت الانظار الى ان اربعة اخماس الاولاد الذين بلغوا سن الدراسة لا يتلقون اى تعليم على الاطلاق ، وان البيانات التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة نفسها تدل على ان اكثر من نصف السكان اميون .

الفرع السادس

نيل الحكم الذاتي او الاستقلال

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

انظر الفصل الثاني : التقدم السياسي ، مستقبل رواندا - اوروندي ، النبذات ٣٧-٤٨ .
٢٤١ - اصدار المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

بلوغ اهداف نظام الوصاية

» يرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه انها عازمة ، بعد انتهاء الانتخابات القومية المقرر اجراؤها في اوائل عام ١٩٦١ تحت اشراف الامم المتحدة ، على عقد اجتماع مع ممثلي حكومة رواندا - اوروندي لبحث التدابير الدستورية الاخرى اللازمة للسير بالاقليم المشمول بالوصاية نحو استقلاله .

» ويلاحظ مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة تنوى دعوة مراقبين من الامم المتحدة لحضور هذا الاجتماع . ويطلب الى السلطة القائمة بالادارة موافاته بنتائج هذا الاجتماع خلال عام ١٩٦١ . ويأمل في ان تراعى في هذا الاجتماع المطالبة باستقلال الاقليم في اقرب موعد ممكن وفي ان تدرج مسألة استقلال رواندا - اوروندي في جدول اعمال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة ، على اقصى تقدير .

» ويلاحظ المجلس ان طبيعة العلاقة المقبلة بين رواندا واوروندي ستكون موضع مناقشة في المؤتمرين اللذين سيعقدان عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ . وهو ان يلاحظ رأى كل من السلطة القائمة بالادارة والبعثة الزائرة بضرورة قيام ممثلي رواندا واوروندي انفسهم بحل هذه المشكلة،

الاجتماعي الذي يسود الاقليم * وبعد أن نظر المجلس في الاوضاع القائمة في الاقليم ، اعتمد في دورته السادسة والعشرين القرار ١٥٠٢ (الدورة ٢٦) الذي أحاط فيه علماً بالتدابير النهائية التي كفلت بها السلطة القائمة بالادارة النقل المنظم لمهام الحكم الى حكومة صومالية مستقلة شرعية ، مما حقق الأهداف الأساسية لنظام الوصاية الدولي ؛ وهنا حكومة ايطاليا ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، علي وفائها وفاء كاملاً ونجاحاً بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاق الوصاية المعقود في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ ، وذلك قبل التاريخ المحدد في الاتفاق المذكور ؛ وهنا حكومة الصومال وشعبها على ما بذلوه من جهود ناجحة تمهيدا للاستقلال ، وعلى أعمالهما المشكورة في سبيل انشاء نظم ديمقراطية في البلد ؛ وأعرب عن تقديره لمجلس الأمم المتحدة الاستشاري للصومال لما اسداه الى السلطة القائمة بالادارة من مساعدة ونصح ، وشكر الدول الاعضاء الثلاثة ، وهي الجمهورية العربية المتحدة والفيليبين وكولومبيا ، على اشتراكها في أعمال المجلس * وأعرب المجلس عن تقديره للوكالات المتخصصة للمساعدة التي قدمتها الى الصومال ، وأزجى الى شعب الصومال وحكومته أحر تهانيه على نيل الاستقلال في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، وأصدق تمنياته لهما بالتقدم والازدهار *

المبحث الثاني

المجلس الاستشاري للأمم المتحدة

٤- أثنى مجلس الوصاية في دورته الرابعة والعشرين على المجلس الاستشاري للأمم المتحدة لمساهمته القيمة في مساعدة السلطة القائمة بالادارة على الاضطلاع بمهامها ، ومعاونته للشعب الصومالي في سيره نحو الاستقلال * ولاحظ المجلس مع الارتياح بيان السلطة القائمة بالادارة بأنها ستنتفع الى أقصى حد ممكن من مساعدة المجلس الاستشاري خلال الفترة الباقية للوصاية *

٥- وقدم المجلس الاستشاري ، في تقريره عن الفترة الممتدة من ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٦ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٠^(١) ، استعراضاً عاماً للتطورات الرئيسية في الصومال ، فضلاً عن أهم قضايا السنة الحالية ، وأشار الى بعض المشاكل التي سوف يتعين معالجتها بعد الاستقلال * وجاء في التقرير أنه يلاحظ أن العلاقات بين المجلس الاستشاري والسلطة القائمة بالادارة قد تطورت تدريجياً ، اذا ما أخذ بعين الاعتبار تزايد اشتراك الصوماليين في تسيير الشؤون الداخلية للاقليم ، وأن كلا من السلطة القائمة بالادارة والمجلس الاستشاري قد واصلتا خلال الفترة التي يتناولها التقرير ، تعاونهما المثمر لانجاز المهمة التي كلفا بها بنجاح * وقد عقد المجلس الاستشاري خلال هذه الفترة اثنتين وسبعين جلسة *

(١) م و/١٥١٦ *

الفصل الثالث

الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية

- * -

الفرع الأول

عموميات

المبحث الأول

عموميات

١- يقع الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية على الساحل الشمالي لافريقيا ، وتبلغ مساحته أقل قليلا من ١٥٠،٠٠٠ ميل مربع (أي ٤٦١،٠٠٠ كيلومتر مربع) ، والأرض في أغلبها قاحلة، كما أن نسبة كبيرة من السكان رعاة رحل أو شبه رحل ، ويستفاد من تقديرات السكان لعام ١٩٥٣ ، أن عدد السكان الاهليين في الاقليم يناهز ١،٣٠٠،٠٠٠ نسمة ، وهناك أيضا حوالي ٣٠٠،٠٠٠ عربي و ١،٢٠٠ هندی وباكستاني يقطنون المدن ، وكان في الاقليم ٢،٣٣١ ايطاليا عند نهاية عام ١٩٥٨ .

٢- وقد قدم الموعد المقرر لاستقلال الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية الى ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، استجابة لطلب الجمعية التشريعية وحكومة الصومال بانتهاء اتفاق الوصاية في أقرب وقت ممكن ليستقل الاقليم قبل ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وهو التاريخ المحدد بموجب أحكام اتفاق الوصاية ، وأنهى ممثل السلطة القائمة بالادارة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة أنه يؤيد هذا الطلب ، وذكر، هو وممثل حكومة الصومال ، أن الاستعدادات اللازمة للاستقلال ستتم في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، وأن الاستقلال سيعلن في ذلك التاريخ ، وبناء على ذلك ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة القرار ١٤١٨ (الدورة ١٤) ، الذي أحاطت فيه علما بالرغبة التي أبدتها حكومة الصومال ، وبالبيانات التي أدلى بها ممثلا إيطاليا وحكومة الصومال ؛ وقررت ، بالاتفاق مع السلطة القائمة بالادارة ، أن ينتهي العمل باتفاق الوصاية في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، وهو اليوم الذي سيستقل فيه الصومال ، وذلك نظرا الى بلوغ الاهداف الأساسية لنظام الوصاية ؛ وأوصت بأن يقبل الصومال ، عند استقلاله ، عضوا في الأمم المتحدة .

٣- وأثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة وعلى حكومة الصومال والشعب الصومالي للتقدم المستمر المحرز ، وأعرب عن ارتياحه لازدياد الانسجام

يود ان يؤكد المخاطر الكامنة في الاقليمية ، وفائدة العمل على ايجاد مؤسسات سياسية مشتركة وتقرير مصير مشترك وان يلفت الى ذلك نظر الزعماء السياسيين في رواندا - اوروندي . والمجلس اذ يلاحظ الواقعين التاريخي والجغرافي للاقليم والاشترك الاساسي في المصالح فيه ، يرى عن اقتناع ان خير مستقبل لرواندا - اوروندي يقوم في انشاء دولة واحدة متحدة مركبة مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لمنح كل من رواندا واوروندي حكما ذاتيا داخليا بالشكل الذي يتفق عليه ممثلوهما .»

(هـ - النص هو ذات النص الوارد في النبذة ٤٩ (د))

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداه اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل آراءهم الشخصية

انظر الفصل الثاني : التقدم السياسي ، مستقبل الاقليم المشمول بالوصاية ، النبذات

١٢٧ - ١٣٦ *

٦- واعلمت السلطة القائمة بالادارة المجلس في دورته السادسة والعشرين أنها قد استمرت ، كما فعلت في الماضي ، في التعاون التام مع المجلس الاستشاري وكانت تعلمه تباعا بمختلف نشاطات الادارة الايطالية والحكومة الصومالية . وقد أحالت الى المجلس الاستشاري مشاريع القوانين التي أقرها مجلس الوزراء ، ونصوص القوانين التي وافقت عليها الجمعية التشريعية ، وذلك وفقا للاجراء المقرر بالاتفاق مع المجلس الاستشاري . وأعربت الحكومة الايطالية عن تقديرها للمساعدة والمشورة التي دأب المجلس الاستشاري على تقديمها ، والتي ساهمت كثيرا في بلوغ أهداف نظام الوصاية .

المبحث الثالث

مسألة الحدود مع اثيوبيا

٧- تنص المادة ١ من اتفاق الوصاية على اقليم الصومال الموضوع تحت الادارة الايطالية على أن حدود الاقليم هي الحدود التي تعينها اتفاقات دولية ، وعلى أن يتم تعيين الحدود غير المعينة بعد وفقا لاجراء تفره الجمعية العامة . وقد أوصت الجمعية العامة في قرارها رقم ٣١٢ (الدورة ٥) المتخذ بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ ، بالاجراءات التي يجب اتخاذها لتعيين الحدود التي لم تعينها الاتفاقات الدولية بعد ، وذلك عن طريق اجراء مفاوضات ثنائية بين السلطة القائمة بالادارة والطرف المعني الآخر ، واللجوء الى الوساطة لحل ما قد ينشأ من الخلافات ، وأخيرا بالتحكيم في حالة اخفاق الوساطة .

٨- وقد اتخذت الجمعية في دورتها الثانية عشرة قرارها رقم ١٢١٣ (الدورة ١٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ، الذي جاء فيه أن الجمعية ، اذ تلاحظ أن المفاوضات المباشرة بين اثيوبيا وايطاليا لم تحل عددا من أهم الخلافات المتعلقة بتعيين الحدود الفاصلة بين الصومال واثيوبيا بشكلها النهائي ، توصي الطرفين المعنيين بأن ينشأ هيئة تحكيم ، تكلف بتعيين الحدود وفقا لاختصاصات تتفق عليها الحكومتان ، وبمساعدة شخص مستقل يعينه بالاتفاق بينهما .

٩- وقد أعلمت الحكومتان الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة عشرة ، بأنه ، رغم تعيين أعضاء هيئة التحكيم ، فإنه لم يتسن الوصول الى اتفاق بشأن الاختصاصات وبشأن تعيين شخص مستقل للمساعدة على هذه المهمة . وأشارت الجمعية العامة ، في قرارها رقم ١٣٤٥ (الدورة ١٣) المتخذ في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ ، الى قرارها رقم ١٢١٣ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧ ، وحثت الطرفين على مضاعفة جهودهما لتنفيذ أحكام ذلك القرار ، وأوصت الحكومتين بالاتفاق على اختيار شخص مستقل في غضون ثلاثة أشهر ، وبعد دعوة ملك النرويج الى تعيين هذا الشخص المستقل عند عدم اتفاقهما ؛ ولبت الى الحكومتين اعلام الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة بالتدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار .

١٠ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ، أنه نظرا الى عدم وصول الحكومتين الى اتفاق حول اختيار شخص مستقل ، فقد دعي ملك النرويج الى اجراء هذا التعيين ، فعين السيد تريغفي لي . كما استمع المجلس الى بيان أدلى به وزير الصناعة والتجارة في حكومة الصومال ، وأعرب فيه عن رغبة حكومته الشديدة في أن يتم تعيين الحدود الفاصلة بين الصومال واثيوبيا قبل استقلال الصومال عام ١٩٦٠ . واذ أعرب المجلس عن ادراكه التام لأهمية هذه المسألة ، أعرب عن امله في ان تتيسر المفاوضات الجارية بين الطرفين وصولهما الى تسوية مرضية لكليهما قبل استقلال الصومال .

١١ - وأحال الأمين العام الى الجمعية العامة أثناء دورتها الرابعة عشرة ، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، مشروع مشاركة تحكيم قدمه السيد تريغفي لي الى حكومتي اثيوبيا وايطاليا ، مصحوبا بالتعديلات التي اقترحها الطرفان على المشروع وبوثيقة تضم آراء الوفد الايطالي بشأن التعديلات الاثيوبية ^(١) . كذلك قدمت حكومتا اثيوبيا وايطاليا الى الجمعية العامة تقريرين تضمنتا تفاصيل التدابير التي اتخذتاها فيما يتعلق بالقرار ١٣٤٥ (الدورة ١٣) ^(٢) . وبعد أن نظرت اللجنة الرابعة في هذه الوثائق ، واستمعت الى آراء ممثلي اثيوبيا وايطاليا وحكومة الصومال ، فضلا عن بيانين أدلى بهما اثنان من مقدمي العرائض ، أنهت الجمعية العامة أنه ، رغم قبول الحكومتين لمشروع مشاركة التحكيم الذي أعده الشخص المستقل أساسا للمباحثات ، فانهما قد متا بشأنه تعديلات معينة كانت غير مقبولة لكليهما ، ولم تصلا الى اتفاق حول اختصاصات هيئة التحكيم . ولم تسفر المناقشة في اللجنة الرابعة عن أى اتفاق على أى اقتراح مقبول لكلا الطرفين ، ونظرا الى عدم وجود اقتراح كهذا ، لم تستطع اللجنة وضع مشروع قرار توصي الجمعية العامة باعتماده ^(٣) .

١٢ - وتكلم ممثلا اثيوبيا وايطاليا في الجلسة العامة للجمعية العامة ، وهي الجلسة التي نظار فيها تقرير اللجنة الرابعة ، فكررا الاعراب عن رغبة بلديهما في الوصول الى اتفاق حول هذا الموضوع . وأضاف ممثل اثيوبيا أن استقلال الصومال سيتيح ، لأول مرة خلال التاريخ الطويل لهذه المسألة ، اضطلاع دولتين ذاتي سيادة بالجهود الرامية الى الوصول الى اتفاق على تعيين الحدود . وذكر أن حكومته لا تشك في أن الصومال لن تقل عن اثيوبيا حرصا على ابداء التضامن اللازم فيما يتعلق بكافة التدابير المؤدية الى تعيين الحدود نهائيا ، وأن التعاون بين اثيوبيا والصومال سيزداد وثوقا وقوة كلما وحد البلدان جهودهما في سبيل حل مشكلاتهما ^(٤) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة عشرة ، المرفقات ، البند ٤ من جدول

الاعمال ، الوثيقة ج ع/٤٣٢٥ .

(٢) المرجع الأخير ، الوثيقتان ج ع/٤٣٢٣ و ج ع/٤٣٢٤ .

(٣) المرجع الأخير ، الوثيقة ج ع/٤٣٥٠ .

(٤) المرجع الأخير ، الجلسة العامة ٨٥٧ ، المنعقدة في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ .

١٣- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين ، أنها
تأسف لعدم تمكن الحكومتين من الوصول الى الاتفاق المنشود ، رغم مساعدة شخص له مكانته كالسيد
تريغفي لي ، ومع ذلك فقد بذلت الحكومة الايطالية كل ما في وسعها لتنفيذ الاجراءات التي أوصت
بها الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٩٢ (الدورة ٥) ولايجاد حل لهذه المشكلة ، كما ذكرت
السلطة القائمة بالادارة أنه لم تقع حوادث خطيرة على امتداد الحدود المؤقتة خلال الفترة
المستعرضة .

١٤- وأنهى المجلس الاستشاري الى مجلس الوصاية أن مسألة الحدود الفاصلة بين اثيوبيا
والاقليم ما تزال محل اهتمامه ، وأعرب عن أمله في أن تحل المشكلة سلميا في أقرب وقت ممكن بعد
الاستقلال ، وأن يستمر الطرفان ، ريثما يتوصل الى حل نهائي ، في الاعتراف بالخط
الاداري المؤقت .

المبحث الرابع

الأمن والنظام

١٥- قوات الشرطة : أنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة
والعشرين أن الشرطة الصومالية قد أصبحت تتألف بأجمعها من الصوماليين منذ عام ١٩٥٨ . وفي
نهاية عام ١٩٥٨ ، بلغ مجموع عدد أفرادها ٣٧٧٥ فردا ، منهم ٥٤ ضابطا ، و ٤٨٦ ضابط صف ،
و ٣٢٣٥ نفرا . وهبط عدد العسكريين الايطاليين الى ٥١ ، منهم ٤٣ من الشرطة الايطالية
(الكاريبييري) الذين ظل معظمهم يعملون بصفة مستشارين فنيين في دوائر الشرطة المركزية ،
بينما ألحق عدد قليل منهم بمكتب الادارة الايطالية .

١٦- وخلال عام ١٩٥٩ ، بلغ مجموع عدد أفراد حرس المالية ٢٠٠ فرد ، منهم ٥ ضباط
و ٢٣ ضابط صف و ١٧٢ نفرا . ومنذ تعيين أحد الصوماليين قائدا لحرس المالية في شباط
(فبراير) ١٩٥٩ ، أصبحت هذه القوة تتألف بكاملها من الصوماليين باستثناء ضابط ايطالي واحد
واثنين من ضباط الصف الايطاليين يعملون بصفة مستشارين فنيين . وذكر المجلس الاستشاري
في الدورة السادسة والعشرين أن قوة الشرطة ستكون في حاجة ماسة الى المعدات بعد استقلال
الاقليم .

١٧- ولم يحرأ تغيير على تنظيم قوة «ايلالو» الملحقة بالمحافظين ، والتي بلغ مجموع
عدد أفرادها ١٥٨٣ في عام ١٩٥٩ .

١٨- الجيش الوطني : سنت الجمعية التشريعية الصومالية في ٣ شباط (فبراير) ١٩٦٥ قانونا يخول الحكومة ، عن طريق اصدار المراسيم التشريعية (بقوانين) ، سلطة اتخاذ التدابير الضريبية الكفيلة بايجاد الاموال اللازمة لانشاء جيش قومي ولأغراض أخرى تتصل بالاستقلال . وبناء على ذلك أصدرت الحكومة مراسيم تشريعية (بقوانين) قضت بزيادة الضرائب على صنع السكر واستهلاك منتجات النفط ، وبفرض رسوم استيراد اضافية . وأقرت الجمعية التشريعية في آذار (مارس) ١٩٦٥ قانون انشاء الجيش القومي الصومالي ، وهويقضي بفصل الشرطة السيارة عن قوة الشرطة لتصبح نواة للجيش ، ووضع وحدة الطيران العسكرية تحت اشراف الجيش ، على أن يكون الجيش تابعاً لرئاسة مجلس الوزراء حتى تنشأ وزارة للدفاع ، وتحويل الحكومة سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لتنظيم الجيش القومي .

١٩- وذكر المجلس الاستشاري في تقريره أن الجيش الجديد سيتألف في البداية من ٣٠٠٠ فرد ثم يزداد عدده فيما بعد الى ٥٠٠٠ فرد ، وستزداد قوة الشرطة الى ٥٠٠٠ فرد ايضاً . وقد عين نائب قائد قوة الشرطة السابق قائداً للجيش ، وأصدرت الحكومة اعلاناً حددت فيه شروط تجنيد المتطوعين الألفين الأول . وأشار المجلس ، عند دراسته لمشروع قانون انشاء الجيش ، الى توصياته الماضية بأن تتخذ الحكومة جميع التدابير الممكنة لخفض المصروفات المدنية ، وأعرب عن اقتناعه بأن الحكومة لن تفرض أعباء ضريبية جديدة الا على فئات السكان القادرين على تحملها . كما أعرب عن ثقته من أن انشاء الجيش سيعطي فرصة أخرى لدعم الوعي القومي ، ويساهم في رفع مستوى الشعب التعليمي والصحي . وذكر المجلس أنه يفترض أن القانون مؤقت ، ويعبر عن المركز القانوني الراهن للاقليم ، وأعرب عن أمله في أن يسن فيما بعد قانون يتضمن أحكام الأنظمة المتعلقة بتنظيم الجيش .

٢٠- النظام العام : ذكرت السلطة القائمة بالادارة أن الحالة فيما يتعلق بالنظام العام مرضية على وجه العموم ، وأن يكن الجفاف الطويل الأمد ، والمجاعة الناجمة عنه ، قد أديا في بعض المناطق الى حالة حرجة أرغمت السكان على الرحيل عنها .

٢١- وقد وقعت خلال الفترة المستعرضة بسبب مختلف الظروف، اشتباكات بين جماعات إثنية مختلفة في انحاء متعددة من الاقليم ، أسفرت عن مقتل حوالي أربعة عشر شخصاً وجرح الكثيرين . وحاولت السلطات المحلية تشجيع عقد اتفاقات بين شيوخ الجماعات المعنية، ودفعت « الدية » حسب العرف القائم . وقد تم القبض على المسؤولين عن الاشتباكات وأحيلوا الى القضاء .

المبحث الخامس

مركز السكان القومي

٢٢- أنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس أن الجمعية التشريعية أقرت في شباط (فبراير) ١٩٦٠ قانونا جديدا للمواطنة (الجنسية) أعاد تنظيم التشريعات القائمة بشأن المواطنة المبنية على الأصل الإثني الصومالي ووجد هذه التشريعات ، كما تضمن أحكاما جديدة بشأن اكتساب غير الصوماليين للمواطنة * وينص القانون الجديد على أن المواطنة تكتسب بالمولد وبالقانون وبالتجنس ، ويتضمن أحكاما خاصة بفقد المواطنة واستردادها ، كما يحدد شروط اكتساب المتزوجات والقصر للمواطنة وفقدانها واستردادها * وألغى قانون المواطنة القديم (رقم ٢ ، تاريخ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٧) *

٢٣- وأعرب المجلس الاستشاري ، لدى دراسته لمشروع القانون الجديد ، عن ارتياحه لاعتزام سن قانون شامل للمواطنة تتفق بعض أحكامه الى حد بعيد مع المبادئ التي اعلنتها الأمم المتحدة * وقد قبلت توصيات المجلس الاستشاري بشأن مشروع القانون ، وأدجت في النص النهائي ، باستثناء توصية تتعلق بالنص على فقدان المواطنة بسبب « عدم الجدارة » (الاستحقاق) ، وهو نص رأى المجلس الاستشاري أنه قد يؤدي بسبب غموضه الى اسقاط المواطنة اسقاطا تحكيميا *

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الأول

التاور نحو الحكم الذاتي وخطة نقل السلطات

٢٤- بناء على أحكام المادة ٢٥ من اتفاق الوصاية ، الذي ينص على أن تقدم السلطة القائمة بالادارة الى المجلس ، قبل ثمانية عشر شهرا على الأقل من انتهاء نفاذ الاتفاق ، خطة لنقل جميع مهام الحكم بانتظام الى حكومة للاقليم مستقلة شرعية ، قدمت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين تقريرا خاصا يتضمن خطة لنقل مهام الحكم من الحكومة الايطالية الى حكومة صومالية^(١) *

٢٥- وأعرب المجلس عن تقديره للخطوة * ولاحظ بارتياح أن جميع السلطات والوظائف تقريبا قد نقلت الى حكومة الصومال ، وأن الجمعية التشريعية ، بوجه خاص ، تملك مطلق الحرية والاستقلال في مداولاتها ، ولاتخضع الا لسلطات المدير المحتفظة ؛ وأن حكومة الصومال تتمتع بالسلطة الكاملة في الشؤون الداخلية ، بما فيها شئون المالية والعدل والشرطة والسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتعليم ، ولكن يستثنى من ذلك تداول النقد وتغطيته ، ومرفق النقل الجوي ، وسيجرى تسليمهما اليهما ايضا قبل الاستقلال * ولم يبق في يد السلطة القائمة بالادارة سوى ادارة الشؤون الخارجية والدفاع *

٢٦- وقد أنهى الى المجلس أنه سيجري حل الادارة الايطالية ، وأن سلطات المدير الايالي ستنقل الى رئيس الدولة الصومالية وغيره من السلطات الصومالية ، وذلك قبل نيل الاستقلال الكامل في ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠ أو في تاريخ أقرب من ذلك ، وفيما اذا رغبت الحكومة الصومالية في ذلك ، وسوف تتحول الجمعية التشريعية الى جمعية تأسيسية مهمتها وضع دستور دولة الصومال الجديدة ؛ وقد أنشئت بالفعل لهذا الغرض لجنة سياسية لوضع مشروع الدستور * كذلك ذكرت السلطة القائمة بالادارة ، أنها ستحيل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة المعلومات المتعلقة بالتدابير الباقية لنقل السلطات ، بعد التشاور مع حكومة الصومال والمجلس الاستشاري للأمم المتحدة ، وأن المجلس الاستشاري للأمم المتحدة سيرفع الى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً خاصاً عن هذا الموضوع *

٢٧- وأعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة للتوسع في تكوين اللجان السياسية والجمعية التأسيسية بحيث تشمل ممثلين عن جميع الاحزاب السياسية الموجودة ، وعن المنظمات الاجتماعية والثقافية الأخرى الهامة في الاقليم * ولاحظ أن المدير لن يمارس حقه في الاعتراض فيما يتعلق بالاقترحات التي ستقدمها اللجنة السياسية الى الجمعية التأسيسية بشأن الدستور *

٢٨- ونظرا الى أن الدستور سيعتمد عند اعلان الاستقلال ، فقد أعرب المجلس عن أمله في أن تنظر الجمعية التشريعية وحكومة الصومال في أمر عرض الدستور على الشعب لاقراءه ، وكذلك في أن تنظر الحكومة الصومالية في اجراء انتخابات عامة للجمعية التشريعية في أقرب وقت ممكن بعد الاستقلال ، وذلك لدعم الاستقرار السياسي في البلاد *

٢٩- وقد تمت السلطة القائمة بالادارة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة معلومات أخرى بشأن تنفيذ خطة نقل السلطات ، كما قدم المجلس الاستشاري تقريره في هذا الموضوع ، وفقا للتعهد الذي قطعتة السلطة القائمة بالادارة على نفسها في دورة المجلس الرابعة والعشرين *

٣٠- وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤١٨ (الدورة ١٤) بشأن موعد استقـلال الاقليم ، وفيه أحاطت علما ببياني ممثل ايباليا وممثل حكومة الصومال ، ومفاد هما ان الاستعدادات الخاصة بالاستقلال ستتم قبل ١ تموز (يوليه) ١٩٦٥ ، وأعربت عن ثقتها في أن يعمل قبل ميعاد انتهاء اتفاق الوصاية بتوصيات وملاحظات مجلس الوصاية ، التي قبلتها كل من السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال ، والتي تتعلق بتوسيع عضوية اللجنة السياسية والجمعية التأسيسية والاقرار الشعبي الاستثنائي للدستور الذي يجري اعداده الآن ، ويتعدى قانون الانتخاب الحالي، وفي أن توافي السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية في دورته السادسة والعشرين بتقرير عن تنفيذ هذه التوصيات .

المبحث الثاني

الدستور

٣١- اتخذت عام ١٩٥٧ الخطوات المبدئية لوضع مشروع دستور للصومال المستقل، وذلك باصدار مرسوم يقضي باشاء لجنة سياسية تكون مهمتها اعداد دراسات تحضيرية لرفعها الى الجمعية التأسيسية ، ولجنة فنية من الخبراء تتولى اعداد الدراسات التمهيدية اللازمة للجنة السياسية . وقد قدمت اللجنة الفنية الى اللجنة السياسية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٨ مشروع دستور يشمل (٤١) مادة، تنقسم الى أربعة ابواب : المبادئ العامة للدولة ، وحقوق الانسان وواجباته الأساسية ، وتنظيم الدولة ، والضمانات الدستورية . وقد بنيت هذه الاقتراحات على الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وعلان المبادئ الدستورية المرفق باتفاق الوصاية . وهي تنص على انشاء جمهورية ديموقراطية ذات مجلس نيابي واحد ، يكون رأس الدولة فيها رئيس جمهورية منتخب .

٣٢- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنها ، وان كانت تعتبر وضع الدستور واصداره من اختصاص الجمعية التأسيسية الصومالية وحدها ، فانها قد لفتت انظار الجمعية التأسيسية وحكومة الصومال ، فضلا عن سواد الجمهور الى المبادئ الأساسية في اتفاق الوصاية والاعلان المرفق به . كذلك لفت المدير الانظار في خطابه الافتتاحي الذي ألقاه أمام الجمعية التشريعية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٦ ، الى أن من المفيد أخذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمبادئ الواردة في اعلان المبادئ الدستورية بعين الاعتبار ، كما لفت نظر الجمعية التشريعية الى توصيات مجلس الوصاية بشأن توسيع نطاق اللجنة السياسية والجمعية التأسيسية والاقرار الشعبي للدستور ، وقد وزعت نصوص هذه التوصيات على النواب .

٣٣- وقد أقرت الجمعية التشريعية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ قانوناً يمنح الجمعية التشريعية سلطات الجمعية التأسيسية (القانون رقم ٦ ، الصادر بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠) . وينص هذا القانون على منح الجمعية التأسيسية وحدها اختصاص البت في المسائل المتعلقة بتنظيمها ونظامها الداخلي ، ونص صراحة على عدم انطباق سلطات التصديق والاصدار المخولة للمدير على مداولاتها . وقد اجتمعت الجمعية التأسيسية لأول مرة في اذار (مارس) ١٩٦٠ ، وقررت مايلي : تكليف لجنة سياسية تحضيرية باعداد مشروع الدستور ، على أن تتألف اللجنة من ثلاثين نائبا تختارهم الجماعات البرلمانية حسب نسبتها ، بشرط ألا يقل عدد النواب المختارين من كل جماعة عن اثنين ؛ ومن ممثلين يعينهما كل من الاحزاب السياسية الآتية : رابطة الشباب الصومالي ، والحزب الدستوري المستقل الصومالي ، ورابطة الصومال الكبير والاتحاد القومي الصومالي ، وحزب الشباب الصومالي الحر ، والاتحاد القومي الافريقي ؛ ومن وزير الشؤون الدستورية ؛ وخبيرين دينيين يعينهما وزير العدل ؛ وتاجرين يعينهما وزير الصناعة والتجارة ؛ وممثلين تعينهما المنظمات الطلابية الصومالية ؛ وممثل عن كل من الاتحادات النقابية . ويجوز لممثلي البلدان الصومالية الأخرى حضور جلسات اللجنة بصفة مراقبين وذلك بناء على طلبهم . وتقرر أن تعقد اللجنة اجتماعا في مدى سبعة ايام ، لتنتخب رئيسها ومكتبها .

٣٤- وعهد الى وزير الشؤون الدستورية بمسؤولية اعداد مشروع الدستور على أساس اقتراحات اللجنة الفنية . ويجرى الاقتراع النهائي على مشروع الدستور بطريقة نداء الاسماء وبيت فيه بالاعلبية المطلقة . وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن اللجنة السياسية قد أتمت عملها في ١١ أيار (مايو) ١٩٦٠ ، وأن الجمعية ستوافق نهائيا على مشروع الدستور في نهاية ذلك الشهر . وقد بني مشروع الدستور على اعلان المبادئ الدستورية المرفق باتفاق الوصاية ، وعلى الاعلان العالمي لحقوق الانسان . كما أعلم المجلس بأن الجمعية ستقوم ، وفقا لاحكام الانتقالية لمشروع الدستور ، بانتخاب رئيس مؤقت للجمهورية قبل ١ تموز (يوليه) ١٩٦٠ ، يتولى اصدار الدستور في ذلك التاريخ ، فيصبح الدستور نافذا بصفة مؤقتة ، ثم يمارح في مدى سنة على استفتاء شعبي يشترك فيه جميع الناخبين . فاذا كانت نتيجة الاستفتاء سلبية ، كان على الجمعية أن تنتخب رئيسا مؤقتا جديدا للجمهورية في مدى خمسة عشر يوما ، وأن تتخذ ايضا التدابير اللازمة لاقرار دستور جديد يمارح على استفتاء يجرى في مدى ستة اشهر من تعيين رئيس الجمهورية الجديد . وتتولى المحكمة العليا التصديق على اقرار صحة عمليات الاستفتاء .

٣٥- وأعلنت السلطة القائمة بالادارة المجلس في دورته السادسة والعشرين بأن الجمعية التأسيسية قد اعتمدت اقتراحا يقضي بدعوة عشرين ممثلا للاحزاب السياسية والمنظمات الاقتصادية والثقافية والدينية للاشتراك في أعمالها . وسيتقرر لهؤلاء الاعضاء الجدد ذات التعويضات

والحصانات المقررة للأعضاء المنتخبين الى أن توافق الجمعية نهائيا على الدستور *

٣٦- وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن احزاب المعارضة قد رفضت حتى الآن الدعوة التي وجهها اليها رئيس الجمعية التشريعية للاشتراك في أعمال اللجنة السياسية ، مشترطة تنفيذ بقية توصيات الأمم المتحدة كذلك ، وذاكرة أنها ، في حالة عدم الوفاء بهذا الشرط ، ستبدي آراءها السياسية في الاستفتاء * وذكرت السلطة القائمة بالادارة أنها قد قامت -مرارا، وبالتعاون مع المجلس الاستشاري ، بنصح ممثلي مختلف الأحزاب بضرورة اشتراك احزابهم في أعمال اللجنة السياسية *

٣٧- وأنهى المجلس الاستشاري الى مجلس الوصاية أنه قد تم في اواخر آذار (مارس) ، وإثر اتصالات أجريت مع المدير ، الوصول الى ترتيب مرضي لاقامة اتصالات مباشرة بين المجلس الاستشاري والسلطات الصومالية بشأن المسائل التي تبحثها الجمعية التأسيسية * وقد أكد المدير للمجلس الاستشاري أنه سيبذل ما في وسعه من جهد لموافاته تباعا بالمعلومات اللازمة وسيحيل اليه كل ما قد يقدم اليه من الوثائق المتعلقة بالدستور *

المبحث الثالث

المنظمات السياسية

٣٨- ذكر المجلس في دورته الرابعة والعشرين أنه يرى أن التوفيق بين الاتجاهات السياسية من أهم المهام التي تواجه السلطات في الصومال قبل الاستقلال * وقد استمع المجلس بإرتياح الى البيان المشترك الذي ادلى به امامه ممثلو مختلف الاحزاب السياسية ، ورأى أنه ييشرب بتحقيق الانسجام السياسي في الاقليم كما أعرب عن ثقته بان الحكومة والاحزاب السياسية ستبذل كل ما في وسعها لتحقيق هذا الهدف *

٣٩- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن الاحزاب السياسية تابعت نشاطها خلال الأشهر الأخيرة في جو أكثر هدوءا ، ولم تحدث مظاهرات غير قانونية أو مخلة بالنظام *

المبحث الرابع

الجمعية التشريعية

٤٠- حلت أول جمعية تشريعية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ لدى انتهائها ولايتها * ووفقا لأحكام قانون الانتخاب الجديد ، أجريت انتخابات الجمعية التشريعية في

آذار (مارس) ١٩٥٩ ، وعقدت الجمعية التشريعية الثانية جلستها الافتتاحية في ٢٦ ايار (مايو) ١٩٥٩ . وقد نص قانون الانتخاب الجديد على أن يكون أعضاء الجمعية التشريعية تسعين عضوا ينتخبون لمدة خمس سنوات .

٤١- ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن الانتخابات قد عقدت على أساس الانتخاب العام والتصويت والاقتراع الحر السري المباشر ، بناء على أحكام القانون الانتخابي الذي صدر في أواخر عام ١٩٥٨ . وأعرب عن ارتياحه لاشتراك عدد كبير من النساء في هذه الانتخابات .

٤٢- وبعد أن أحاط المجلس علما بأبناء استياء احزاب المعارضة من بعض أحكام القانون الانتخابي الجديد ومن الاجراءات الانتخابية ، أوصى ، تجنباً للصعوبات في المستقبل ، ببذل كل جهد لاتمام اعداد سجلات انتخابية كاملة دقيقة في أقرب وقت ممكن ، ولسن تشريع يتضمن تعريفا للمواطنة (الجنسية) ولتحسين القانون الانتخابي الحالي بحيث تزال منه عيوبه . وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن تعديل قانون الانتخاب لن يتسنى قبل اقرار الدستور . وذكرت أن الحكومة الصومالية تعزم اجراء تعداد لسكان البلاد جميعها في أقرب وقت ممكن . وسيكون الهدف من التعداد وضع سجلات انتخابية .

٤٣- وأحاط المجلس علما ببياني السلطة القائمة بالادارة ووزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال ، ومفادها أن عملية التعداد ستستأنف ، وأعرب عن أمله في أن يبذل كل جهد لاتمام هذه العملية الهامة في أقرب وقت ممكن .

٤٤- وأقرت الجمعية التشريعية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ نظامها الداخلي . وخول القانون رقم ٦ الصادر بتاريخ ٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ للجمعية التشريعية كامل سلطات الجمعية التأسيسية . وستزول صفة الجمعية التأسيسية عن الجمعية التشريعية باقرارها الدستور وتستأنف عملها كجمعية تشريعية ، وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ الصادر في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٨ .

المبحث الخامس

حكومة الصومال

٤٥- أنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه أعيد تنظيم هيكل الحكومة بمرسوم صدر عام ١٩٥٩ . فالغيت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد ، ووزعت وظائف الحكومة على تسع وزارات ، وذلك لتحسين الادارة العامة ؛ وهذه الوزارات هي

التالية : الداخلية ؛ العدل ؛ المالية ؛ والصناعة والتجارة ؛ والاشغال العامة والموصلات ؛ والزراعة وتربية الحيوانات الداجنة ؛ والتعليم والصحة والخدمات البيطرية والعمل ؛ والشئون العامة * ويتولى رئيس الوزراء وزارة الداخلية * ونص المرسوم على وجود وزيرين بلاوزارة ، أحدهما مسئول عن شئون الجمعية التشريعية والآخر عن الدستور * وعين خمسة وكلاء وزارات اثنان منهم ملحقان برئيس مجلس الوزراء والآخران بوزارة العدل ، ووزارة التعليم ووزارة الصحة والخدمات البيطرية والعمل *

المبحث السادس

مجالس المحافظات

٤٦ - اشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى بيان السلطة القائمة بالادارة الذي ذكرت فيه للمجلس في دورته الثانية والعشرين أن الحكومة الصومالية تنتهج سياسة تعزيز وتشجيع هيئات الادارة المحلية وتوسيع سلطاتها ووظائفها ، عند اللزوم ، ولاحظ عدم حدوث تقدم كبير في هذا الميدان خلال عام ١٩٥٨ ، ثم أحاط علما ببيان وزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال ، الذي أفاد فيه أن سلطات مجالس المحافظات ستزداد توسعا بحيث تصبح ادوات فعالة للتقدم *
٤٧ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه لم يحدث خلال عام ١٩٥٩ أى تغيير في تكوين مجالس المحافظات وسلطاتها *

المبحث السابع

المجالس البلدية

٤٨ - أجريت في عام ١٩٥٨ انتخابات بلدية في خمس وأربعين بلدية ، وكان حرق الاقتراع والترشيح مباحا فيها للمواطنين من الجنسين * ولم تجر الانتخابات في بلدياتي دوسامارب و دوى جاب لأسباب متعلقة بالنظام العام ، وعهد بادارة البلديتين للمحافظ * ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين استمرار التقدم الذي احرزته المجالس البلدية ، وأعرب عن رضاه عن الانتخابات البلدية *

٤٩ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه لم يتسن حتى ذلك الحين اجراء انتخابات جديدة في بلديات مرجيتا ومركا ودوسامارب ، وبأن ادارة هذه البلديات ما زالت مناطة بالمحافظ * وقد الغيت بلدية دوى جاب ، فهبط

بذلك عدد البلديات الست وأربعين * أما في بلدية جاردو ، فان المحافظ يــــؤدي وظائف العمدة واعضاء اللجنة ريثما يتم انتخابهم *

المبحث الثامن

المرافق الادارية

٥٠- لاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن الصوماليين أصبحوا يرأسون أربع عشرة ادارة من الادارات التسع عشرة للاقليم وأن عملية تعيين الصوماليين في الهيئات العامة المستقلة تسير سيرا حثيثا * وأثنى على السلطة القائمة بالادارة لاستمرار التقدم في صولــــة المرافق الادارية ، وأعرب عن أمله في أن تزداد سرعة اعداد الموظفين الصوماليين الد بلوماسيين والفنيين *

٥١- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه عهد الى الصوماليين عند نهاية عام ١٩٥٩ بخمس عشرة ادارة من الادارات الوزارية العشرين ، وبذلك لم تبق منها سوى خمس ادارات يشرف عليها الايطاليون ، هي ادارة الشؤون الادارية بوزارة الداخلية ، وادارة الخدمات البيطرية ، وادارة التجارة الخارجية وادارة الاشغال العامة وادارة الدراسات * وبلغ عدد الموظفين الصوماليين ٥٥٨٢ موظفا من مجموع عدد الموظفين العامــــين الذي بلغ ٥٦٧٠ في نهاية عام ١٩٥٩ ، أما الباقون ، وعددهم ٣٨٨ فكانوا من الايطاليين * وكان مجموع عدد الايطاليين في نهاية ١٩٥٩ في جميع المرافق بالصومال ٤٥٧ ، منهم ٣٣٤ فــــي الادارة الايطالية *

٥٢- وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن اعداد الصوماليين للعمل في السلك الد بلوماسي والقنصلي مستمر * وقد عين عدة صوماليين متاوبين في مكتب المدير ، وكان أحد هم يعمل في السفارة الايطالية في واشنطن ، بالإضافة الى الصوماليين المعينين في القنصلية الايطالية بالقاهرة منــــذ عام ١٩٥٧ *

٥٣- وعلق المجلس الاستشاري على ذلك بأن إعداد الصوماليين للعمل في السلك الد بلوماسي ما زال غير كاف *

المبحث التاسع

القضاء

٥٤ - لاحظ المجلس مع القلق في دورته الرابعة والعشرين ، استمرار ممارسة المحافظين للوظائف القضائية في عدد من الحالات . وحث السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال على الاسراع بتعيين قضاة محافظات صوماليين ، وعلى التوسع في برنامج إعداد المرشحين الصوماليين اللائقين لشغل المناصب القضائية العالية .

٥٥ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه لم يحدث تغيير في تنظيم القضاء عام ١٩٥٩ . وقد نظمت دراسات خاصة لاعداد المرشحين للتعيين في السلك القضائي : وهي تشمل دراسة مدتها ستة أشهر للقضاة ، انتظم فيها خمسة وعشرون شخصا ، ودراسة مدتها أربعة أشهر للاعداد للقسم الشرعي التحق به أربعون شخصا . ومن المقرر أن تبدأ في نيسان (ابريل) ١٩٦٥ دراسة للإعداد للقسم العادي .

٥٦ - وأشار المجلس الاستشاري في الدورة الرابعة والعشرين ، الى أن هنالك قوانين متعددة لم تسن بعد ، منها القانون المدني والقانون الجنائي ، وكذلك قانونا الاجراءات المدنية والجنائية ، وأعرب عن أمله في أن تسن هذه القوانين الهامة في أقرب وقت ممكن .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الأول

عموميات

٥٧ - ان موارد الاقليم الاقتصادية المعروفة ضئيلة . ويعيش معظم السكان حياة بدوية (٣٨ في المائة) أو شبه بدوية (٣٥ في المائة) قوامها الاكتفاء الذاتي . وتميز السلطة القائمة بالادارة بين الاقتصاد المعيشي والاقتصاد النقدي : وقد ذكرت أن صعوبة جمع المعلومات اللازمة تحول في الوقت الحالي دون تقدير الدخل القومي ، غير أن دراسات الخبراء دلت على أن مساهمات قطاعات الزراعة والأحراج وتربية الحيوانات الداجنة في الدخل القومي عام ١٩٥٥ كانت كمايلي : في الاقتصاد المعيشي ، بلغت حصة الزراعة ٤٦ مليون صومالو وحصة الأحراج

(١) ٢٥ صومالو = جنيه استرليني واحد = ٢٨ دولار امريكي .

٥ ملايين صومالو، وحصّة تربية الحيوانات ٨٧ مليون صومالو؛ وفي الاقتصاد النقدي ، بلغت حصّة الزراعة ٤ مليون صومالو * ولنا أن نتوقع أن يكون التحسن الذي طرأ على الموارد الأرضية والمائية منذ ذلك الحين ، نتيجة لتنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي ، قد أدّى إلى زيادة الانتاج في الاقتصادين المعيشي والنقدي كليهما * وقد بلغ مجموع المبالغ التي منحتها إيطاليا للاقليم ، خلال فترة الوصاية ، ٧١ مليون صومالو، أى أكثر قليلا من ١٠ مليون دولار، خصصت للمصروفات المدنية والعسكرية * وليس في الصومال دين عام *

٥٨ - ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، استمرار تقدم الانماء الاقتصادي في الاقليم ، ولاسيما زيادة الدخل المستمرة المطردة ؛ وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني وهبوط العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات * ورأى المجلس أن النتائج التي حققتها حتى الآن ازدياد استغلال الشعب الصومالي لموارده المتوفرة ، والمساعدة السخية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة وبعض الدول الاعضاء ، تبشر بمستقبل مشرق للاقليم * وأعرب المجلس عن ثقته بأن حكومة الصومال وشعبه سيثابران في جهودهما الرامية إلى زيادة انماء اقتصاد البلاد ، وسيتمكنان من زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة اذا ما توفرت لهما المساعدة الفنية والمالية التي ستلزم لبعض الوقت لاتاحة استمرار انماء الموارد انماء مرضيا *

٥٩ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة إلى المجلس خلال دورته السادسة والعشرين ، أنه نظرا إلى أهمية المنطقة التي تشمل حوضي نهري الاقليم ، فقد أوفدت إلى الصومال بعثة اقتصادية من ادارة الولايات المتحدة للتعاون الدولي ، يصحبها اقتصادي إيطالي ، لدراسة الموارد الاقتصادية لتلك المنطقة ، ولاسيما الأراضي الداخلية الواقعة وراء ميناء فسمابو ، حيث زادت امكانيات الاستصلاح كثيرا نتيجة للأعمال التي أنجزت أخيرا لتنظيم البحيرات الصغيرة و « الدشك » * وقد أنجزت أخيرا دراسة استقصائية جديدة أتاحت للادارة تنقيح البيانات السابقة على أسس أفضل من ذي قبل ، ورسمت صورة أفضل للمستقبل * والمتوقع أن ترتفع الإيرادات كثيرا ، مما يتيح زيادة مصروفات الانماء دون اللجوء إلى الاستزادة من المعونة الخارجية *

المبحث الثاني

المشاريع الانمائية لفترة ١٩٥٤-١٩٦٠

٦٠ - في عام ١٩٥٤ ، أنهت السلطة القائمة بالادارة إلى المجلس في دورته الرابعة عشرة مشاريعها الخاصة بالانماء الاقتصادي للاقليم في فترة ١٩٥٤-١٩٦٠ (١) وقد سبقت هذه

(١) 'مشاريع الانماء الاقتصادي للصومال في الأعوام ١٩٥٤-١٩٦٠' روما ، ١٩٥٤ *

المشروعات سلسلة واسعة من الدراسات قامت بها هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة ، وبعضها في الولايات المتحدة في ايباليا ، والشعب الفنية بإدارة الوصاية ، وبنيت على أساس الاقتراحات الشاملة للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، الواردة في تقرير « ملاجودي » الصادر في آب (اغسطس) ١٩٥٣ .
وأهم أهداف مشاريع فترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ هي انماء الزراعة وتربية الحيوانات عن طريق مشاريع الري ، وبناء أحواض الروافد ، وتشبيد مرافق تخزين الغلال ، وتوزيع الأدوات والآلات ، وتنفيذ برنامج ضخ لحفر الآبار . كما نص على تحسين المواصلات والصحة الحضرية والترتبات الكهربائية ، فضلا عن النهوض بالصناعة والفنون والحرف . وحدد مجموع المصروفات في البداية بمبلغ ٨٧ مليون صومالي ، يستمد منها مبلغ ٧٠ مليون صومالي من الأموال العامة و ١٧ مليون صومالي من الأموال الخاصة .
وتقدم مؤسسة الائتمان الصومالية ، وهي جزء من المشروع ، قروضا للفلاحين وللتجار الصوماليين وكذلك للمشتغلين بالصناعة . وتشمل المشاريع السبوعية أيضا المصروفات والبرامج التي تنفذ بموجب صندوق الانماء الصومالي ، وهو الصندوق الذي يدير البرنامج المقرر بموجب اتفاق وقعته حكومتا ايباليا والولايات المتحدة في عام ١٩٥٤ ، والذي اشتركت الحكومتان في تمويله وخصصت له في البداية مبلغ ٨٥ مليون صومالي . وأنهت السلطة القائمة بالإدارة إلى المجلس بأن من المتوقع ، نتيجة لتنفيذ المشاريع الانمائية ، أن يهبط العجز في ميزان المدفوعات إلى ٢٠ مليون صومالي ، وأن يرتفع الدخل القومي في قطاعي الزراعة وتربية الحيوانات بمقدار ٢٢ مليون صومالي .

٦١ - وكان مجلس الوصاية قد لاحظ في دورات سابقة التقدم المتحقق في تنفيذ مشاريع الانماء الاقتصادي التي وضعتها السلطة القائمة بالإدارة لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ . وأنهى إلى المجلس في دورته العشرين انشاء مؤسسة الانماء الاقتصادي للصومال ، وهي تتولى اعداد مشروعات الانماء الاقتصادي وتمويلها وتنفيذها ، وانشاء لجنة الانماء الاقتصادي المشتركة بين الوزارات ، التي تشترط موافقتها على جميع المشاريع ويجوز لها عرض المشاريع على مؤسسة الانماء الاقتصادي للصومال للموافقة . وانشاء مكتب التخطيط الذي يتولى فيما يتولاه تحديد نفقات صيانة أشغال المشاريع والمحافظة عليها . كذلك أنهى إلى المجلس في دورته العشرين أن المصروفات التقديرية في السنوات السبع قد زادت من ٨٧ مليون صومالي إلى ١٢٤ مليون صومالي ، منها حوالي ٩٨ مليون صومالي ستستمد من الأموال العامة ، و ٢٨ مليون صومالي من المصادر الخاصة . وأهم مصادر التمويل هي الادارة ومؤسسة الانماء الاقتصادي للصومال ، وصندوق الانماء الصومالي . ومن المصادر التي تستمد منها بعض المبالغ البسيطة ، بعثة الولايات المتحدة بايباليا ، وبعض البلديات ، وثلاث شركات زراعية ايبالية مساهمة . وفي خلال السنتين الأخيرتين ، اهتمت مؤسسة الانماء الاقتصادي للصومال ، بناء على طلب لجنة الانماء الاقتصادي المشتركة بين الوزارات ، بالانماء الاقتصادي على أساس المشاريع والبرامج الواردة في مشروع فترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ .

٦٢- ولاحظ المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، بياني السلطة القائمة بالادارة ووزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال ، اللذين يفيدان فيهما أن الاستثمار العام والخاص بموجب المشاريع الانمائية لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، قد بلغ عند نهاية عام ١٩٥٨ حوالي ٨٠ في المائة من مجموع المبالغ المقررة ، وأن هذا الاستثمار سيتم في الموعد المقرر أو قبله ، وأنه قد تحقق حوالي ٧٤ في المائة من اهداف المشروعات . وأثنى المجلس على السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال لتنفيذهما هذا البرنامج الذي أدى الى زيادة الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة . وأعرب المجلس عن تقديره للمساعدة الفنية والمالية التي قدمتها الدول الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية العربية المتحدة .

٦٣- وقد بلغت النفقات المصروفة بموجب المشاريع حتى نهاية عام ١٩٥٩ أكثر قليلا من ١٢٥ مليون صومالو، أي ١٠٠٧ في المائة من مجموع النفقات التقديرية لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ . وبلغ مجموع الاستثمار العام ٩٠ مليون صومالو، أي ٩٣٣ في المائة من النفقات التقديرية في هذا القطاع لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، كما بلغ مجموع الاستثمار الخاص ٣٥ مليون صومالو ، أي ١٢٥٧ في المائة من المجموع التقديرية لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ . وقد تمت الادارة ٤٢ في المائة من مجموع الاستثمار العام حتى نهاية ١٩٥٩ ، كما قدم صندوق الانماء ٢٨ في المائة منه ، ومؤسسة الانماء الاقتصادية للصومال ٢٠ في المائة منه . وأنهى الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن مكتب التخطيط قد نقل بالفعل الى الحكومة الصومالية . ويقدر مجموع نفقات تنفيذ المشروع الأساسي حاليا بمبلغ ٧٢٢ مليون دولار لفترة ١٩٦٠ - ١٩٦٤ .

المبحث الثالث

المساعدة الفنية والمالية بعد عام ١٩٦٠

٦٤- أحاط المجلس علما في دورته الرابعة والعشرين بقرار الجمعية العامة رقم ١٢٧٨ (الدورة ١٣) ، ومما نص عليه أن الجمعية تطلب الى المجلس النظر خلال دورته الرابعة والعشرين في امكانيات تقديم مساعدة أخرى من الصندوق الخاص والبرنامج الموسع للمساعدة الفنية ، ومن الوكالات المتخصصة ، بحيث يتاح للجمعية تكوين صورة كاملة عن الامكانيات الاقتصادية للصومال بعد عام ١٩٦٠ .

٦٥- وأكدت السلطة القائمة بالادارة في الدورة ذاتها أن دولة الصومال ستحتاج في السنوات القليلة الأولى بعد الاستقلال الى مبلغ ٥ ملايين دولار سنويا لضمان استقرارها المالي والاقتصادي . وأعادت تأكيد عرضها للمساعدة الفنية والمالية للصومال بعد عام ١٩٦٠ ، وذلك في

حدود مليوني دولار سنويا ، فضلا عن بيانها الذي تفيده فيه أنها ستنتظر بمنتهى العطف في مسألة الاستثمار في شراء انتاج الموز الصومالي وأعرب المجلس عن تقديره للدول التي ابدت ، أو قد تبدي استعدادا لمساعدة حكومة الصومال المستقلة المقبلة ، ولا سيما حكومات إيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لعرضها مساعدة الدولة المستقلة على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادى .

٦٦ - وأنهى وزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال الى المجلس أن من الواجب اعتبار مبلغ ٥ ملايين دولار على أنه أقل مبلغ لازم لمواجهة أشد حاجات الميزانية الحاحا ، ولاتاحة استمرار المشاريع الانمائية ، بحيث تنجز المشاريع الجارى تنفيذها وينتفع بالمشاريع المنجزة ، كما ذكر أن هذا المبلغ لا يتناول المشروعات الأساسية الكبرى ولا مواجهة نفقات أمن البلاد .

٦٧ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن المشاريع الانمائية التي تقتضي المساعدة تشمل اجراء دراسة استقصائية للامكانيات الاقتصادية للمنظمة الجنوبية من الاقليم ، وانشاء مزرعتين نموذجيتين لتربية الحيوانات ، واجراء دراسة استقصائية لمصايد الاسماك ، وانشاء ادارة دولية لمكافحة الجراد ومشاريع لزيادة التوسع في شبكة الطرق بالاقليم وتحسين مرفق توفير المياه في موقاديشو ، وانشاء مراقب مرفئية في قسمايو .

٦٨ - وبعد أن أخذ المجلس بعين الاعتبار النجاح المحرز بموجب البرنامج الانمائي لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٥ ، وجهود الشعب الصومالي ذاته في تعزيز الانماء الاقتصادي لبلاده ، لفت نظر كل من الأمين العام وسلطات الصندوق الخاضع ومكتب المساعدة الفنية والوكالات المتخصصة الى المشاريع الداخلة في نطاق اختصاصه .

٦٩ - وأعرب المجلس عن ثقته بأن حكومة الصومال ستعني كل موارد ها الداخلية المتوفرة للاستثمار في المشاريع الانمائية . واعترف مع ذلك بأن هذه الموارد محدودة بالضرورة في المرحلة الحاضرة من تهاور الاقليم ، وأعرب عن أمله في أن تعمل الدول الاعضاء الراغبة في تقديم المساعدة والقادرة عليها ، على تزويد الصومال بالمعونة من المصادر العامة أو الخاصة لتنفيذ المشاريع المحتاجة الى استثمار لرؤوس الأموال .

٧٠ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن تحقيق الاستثمار الاقتصادي والمالي للدولة الصومالية في أولى سنوات الاستقلال سيتنضي حوالي ٦٠ مليون دولار سنويا ، منها حوالي ٢٠ مليون دولار لموازنة الميزانية العامة ، و ٤٠ مليون دولار للانماء الاقتصادي ، و ١٥ مليون دولار للمساعدة الفنية ، و ٢٠ مليون دولار للمنح الدراسية . وسيكون الجزء الأكبر من العجز في الميزانية (ويقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار) راجعا الى النفقات الاستثنائية المتعلقة بالمشاريع الانمائية . كما قدر مجموع النفقات اللازمة لتمويل برنامج عادى للانماء الاقتصادي

للسنوات الأربع الممتدة من ١٩٦١ - ١٩٦٤ بمبلغ ٧٢ مليون دولار، أي ١٨ مليون دولار سنوياً *
ولن تتوانى إيطاليا، ولا البلدان الصديقة الأخرى، عن تقديم مساعدة كبيرة إلى حكومة الصومال *
وقد تعهدت الحكومة الإيطالية، رغبة منها في تجنب الصومال أية مصاعب عند بداية حياته المستقلة،
بالمساهمة في تلبية الحاجات المالية لحكومة الصومال خلال سنة ١٩٦٥ بأكملها * وسوف توجّه
اهتماماً مستمراً إلى حاجات الصومال الاقتصادية بعد الاستقلال *

المبحث الرابع

المساعدة الفنية المقدمة من الأمم المتحدة

٧١ - أشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين إلى قرار الجمعية العامة رقم ١٢٧٨ (الدورة
١٣) الذي أعربت فيه عن أملها في قيام سلطات الصندوق الخاص والأمين العام والوكالات المتخصصة
المعنية ومكتب المساعدة الفنية بالنظر مع العطف في الطلبات المقدمة باسم حكومة الصومال لنيل
المساعدة، ولاحظ بارتياح الزيادة الكبيرة في المساعدة الفنية التي قدمتها الوكالات الدولية
عام ١٩٥٩، وأعرب عن أمله في أن تستمر المساعدة في السنوات التالية على نطاق متزايد نظراً
إلى حاجات الاقليم الملحة *

٧٢ - وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة القرار ١٤١٥ (الدورة ١٤)
بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩، الذي جاء فيه أن الجمعية إذ ترحب بالاستقلال القادم
المقرر أن تناله بعض الاقاليم المشمولة بالوصاية، ومنها الصومال الموضوع تحت الإدارة الإيطالية،
وإذ تدرك المشاكل الكثيرة التي لا بد لهذه الاقاليم من أن تواجهها عند نيلها الاستقلال، وإذ ترغب
في أن تتاح كل معونة ممكنة في ميدان المساعدة الفنية لهذه الاقاليم إذا ما طلبتها، وذلك عن طريق
الوسائل الراهنة الموجودة في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة، فإنها تدعو الأمين العام
والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة المعنية إلى النظر على وجه الاستعجال وبعين العطف،
ودون المساس بأي شكل من الأشكال بالمساعدة المقدمة في الوقت الحاضر إلى الدول الأعضاء
الأخرى في الأمم المتحدة، في كافة الطلبات التي قد تتلقاها بتزويد هذه الاقاليم بما يلي :
(أ) ما قد تودّه من الخبراء الفنيين ذوي الكفاءة العالية، (ب) كل شكل آخر من أشكال المساعدة
الفنية التي قد تلزم لها بسبب الظروف الخاصة التي نالت فيها استقلالها * وقد أعرب وزير الصناعة
والتجارة بالحكومة الصومالية، في الدورة السادسة والعشرين للمجلس، عن الأمل في أن تساهم
الأمم المتحدة والمنظمات التي أنشئت لانماء المناطق ذات الاقتصاد المتخلف، في تمويل المشروعات
التي تعتزم حكومته تنفيذها * وأعرب عن امتنان حكومته للقرار المتخذ بزيادة المساعدة الفنية
المقدمة من الأمم المتحدة إلى الصومال خلال فترة ١٩٦١ - ١٩٦٢ * وقال إن المبلغ الإضافي
سيصرف على استثمارات أساسية ترمي إلى اجتذاب رؤوس الأموال العامة والخاصة *

المبحث الخامس

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي

٧٣- أحاط المجلس في دورته الرابعة والعشرين علماً ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن الاقليم سيظل منتسباً الى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي حتى ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٠، وأن اعلان المقاصد المتعلقة بالصومال، والوارد في بروتوكول لمعاهدة روما، ينص على أن الاقليم ستكون له حرية مواصلة أو انتهاء انتسابه الى الاتحاد بعد هذا التاريخ، وأن بروتوكولا آخر للمعاهدة ينص على استمرار اعفاء السلع الصومالية الداخلة الى إيطاليا من الرسوم، وأنه قد خصص للصومال عن فترة ١٩٥٨-١٩٦٠ مبلغ ١٩٥ مليون دولار من صندوق انماء اقليم ماوراء البحار، المنشأ بموجب هذه المعاهدة، وأن منح هذا المبلغ المخصص لإنشاء مستشفى في موقاديشو يستوعب ٧٣٠ سريراً، لن يخل ابدا بحرية الدولة المستقلة ازاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

المبحث السادس

المالية العامة والضرائب

٧٤- سبق لمجلس الوصاية وأن أعرب، عن أمله في أن تتخذ السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال، في سبيل انقاص العجز في الميزانية، جميع التدابير الممكنة لخفض مستوى المصروفات المدنية وزيادة الدخل عن طريق زيادة الانتاج، وادخال وسائل افضل لفرش الضرائب، وايجاد مصادر جديدة للدخل الخاضع للضريبة، كترية الحيوانات.

٧٥- وأنهى وزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن إيرادات الاقليم قد زادت بنسبة ٤٥ في المائة خلال فترة حكم الوزارة الصومالية الاولى، كما زادت حصيلة الضرائب المباشرة بنسبة ٧٨ في المائة. وبعد أن لاحظ المجلس أن مجموع العجز في الميزانية مازال، رغم تناقصه، كبيراً، فقد أعرب عن أمله في أن تواصل الحكومة بذل جهودها لزيادة الإيرادات، آخذة بعين الاعتبار اقتراحات المجلس الاستشاري بشأن فرض ضريبة على الماشية ورسوم على الانتفاع بمرافق المياه والرى المنشأة حديثاً.

٧٦- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين بأن إيرادات الاقليم العادية قد ارتفعت عام ١٩٥٩ الى ١٦٧٣١،٨٤٦ صومالو، بينما الرقم الذي قدر لها عن العام ذاته هو ٦٠٥،٥٠٠،٠٠٠ صومالو. وبلغت المصروفات العادية للاقليم في الفترة ذاتها ٧٣،٨١٤،٠٠٠ صومالو، بينما كانت المصروفات التقديرية ٦٩ مليون صومالو. وبلغ مجموع مصروفات

الاقليم العادية والاستثنائية ٧٧،٦٧٩،٠٠٠ صومالو، بينما كان تقديرها ٧٠،٥٠٠،٠٠٠ صومالو. ويرجع العجز البالغ ١٢،٨٣٧،٠٠٠ صومالو الى وجود زيادة قدرها ٨٥ مليون صومالو في اعتمادات مرافق الأمن الداخلي، وإلى زيادة مصروفات وزارات الشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون العامة، فضلا عن المصروفات الاستثنائية. وقد غطت هذا العجز منحة مقدارها ٤٣،٥٧٣،٨٦٧ صومالو من الدولة الايطالية ومن عمليات الخزنة. كما مولت منحة الدولة الايطالية هذه نفقات ادارة الوصاية عن عام ١٩٥٩، وقد بلغت ٣٥،١٩٦،٦٩٤ صومالو، منها ١٠،٦٦٠،٤٣٥ صومالو لبرنامج الانماء الاقتصادي.

٧٧- وقد رت مصروفات الاقليم عن عام ١٩٦٠ يبلغ ٨١٥ مليون صومالو، والايادات العادية بمبلغ ٧١٤ مليون صومالو. وسوف يغطي العجز المقدّر بعشرة ملايين صومالو، بمنحة من الحكومة الايطالية.

المبحث السابع

النقد والمصارف

٧٨- أنهى الى المجلس، في دورته الرابعة والعشرين، أن مؤسسة التداول النقدي قد بدأت تقوم بدور المصرف المركزي في نيسان (ابريل) ١٩٥٩؛ وأن قسمها المصرفي يوجد الآن في موقاديشيو، أما قسم الاصدار بها فسيظل يؤدي أعماله في روما حتى ينقل الى الصومال عند الاستقلال؛ وأن مجلس ادارتها قد وسع بحيث أصبح يشمل أربعة أعضاء تعينهم السلطة القائمة بالادارة بالاتفاق مع حكومة الصومال؛ وأن ثلاثة صوماليين وايطاليا واحدا قد عينوا على هذا الأساس. كذلك أنهى اليه أن السلطة القائمة بالادارة تتوى الاحتفاظ بمسؤولية التداول النقدي والاحتياطي النقدي للاقليم حتى الاستقلال، وذلك لضمان وجود نقد ثابت مستقل للدولة الجديدة يسند احتياطي نسبته ١٠٠ في المائة، يتألف من الذهب، والفضة، والنقد الاجنبي، ولاسيما دولارات الولايات المتحدة.

٧٩- ولاحظ المجلس مع الارتياح الخطوات التي يجري اتخاذها لاختيار مرشدين صوماليين اكفاء للعمل في مؤسسة التداول النقدي، وأعرب عن أمله في اعداد عدد كاف من الموظفين الصوماليين للاضطلاع بكافة شئون المصرف المركزي عند الاستقلال.

٨٠- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن ثمة دراسات تجرى، نظرا الى اقتراب الاستقلال، لاتاحة الفرصة أمام الجمعية التشريعية للموافقة في الوقت المناسب على هيكل وقواعد النظام النقدي، ومؤسسة الصومال للاصدار. أما مؤسسة التداول النقدي فسوف ينتهي عملها بموجب القانون الايطالي، وستحل محلها هيئة صومالية مماثلة.

المبحث الثامن

التجارة وميزان المدفوعات

٨١- أنهى وزير التجارة والصناعة بحكومة الصومال الى المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن العجز في ميزان المدفوعات قد هبط بنسبة ٣٨ في المائة خلال سنتين ، فأصبح ٤٨ مليون صومالو عام ١٩٥٨ ، وأن الهبوط الفعلي منذ بدء تنفيذ البرنامج الانمائي لفترة ١٩٥٤-١٩٦٥ قد فاق كثيرا الهبوط المقدّر لهذا الفترة ذاتها .

٨٢- وهنا المجلس السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال على النجاح المحرز حتى ذلك الحين . ورحب ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن ثمة دراسات تجرى عمن التسوييق في الأقاليم المجاورة ، وأعرب عن أمله في أن تسفر هذه الدراسات عن اثبات امكان التوسع في الاسواق .

٨٣- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن ميزان المدفوعات عام ١٩٥٩ قد أظهر فائضا مقداره ١٦٦ مليون صومالو . وقد سجلت تجارة السلع عجزا مقداره ٧٢ مليون صومالو ، يرجع في معظمه الى التجارة مع منطقة الاسترليني التي بلغ العجز الكلي فيها ٢٦٥ مليون صومالو . وسجلت فوائض في تجارة السلع مع ايطاليا والولايات المتحدة . وأظهر مرفق النقل عجزا مقداره ٧٦ مليون صومالو . كما أظهر باب « الحوالات » (حوالات العمال) عجزا مقداره ٣٧٢ مليون صومالو ، من أسبابه الحوالات التي يرسلها عمال النفط الى الولايات المتحدة . وأظهر ميزان المعاملات الحكومية فائضا مقداره ٦٣ مليون صومالو . كما ذكرت السلطة القائمة بالادارة أنه ربما كان من الممكن موازنة الميزانية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات في وقت قريب ، ولكن ليس على الفور .

المبحث التاسع

الزراعة وتربية الحيوانات الداجنة

٨٤- أثنى المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، على السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال للتقدم المحرز في انماء مرفقي الزراعة وتربية الحيوانات في الاقليم ، ولاسيما في حل مشكلة توفير الحبوب ، التي يعلق عليها المجلس أهمية كبيرة نظرا الى تقلب هطول الأمطار ، وكذلك للتوسع الكبير في مرافق رى الزراعة الأهلية ، وتوفير المياه اللازمة لتربية الحيوانات . وأحاط المجلس

علما بآراء السلطة القائمة بالادارة ووزير الصناعة والتجارة بحكومة الصومال ، التي يفيدان فيها
أن هذه التدابير سوف تلعب دورا هاما في تحقيق استقرار بلد والاقليم .

٨٥ - وأعرب المجلس عن أمله في العمل على الاسراع في انجاز المشاريع القائمة ، وأن يبدأ
العمل في المشاريع الجديدة في أقرب وقت ممكن ، حتى يتضاعف استغلال الاراضي والموارد المائية .
كذلك أعرب عن أمله في أن تتخذ الخطوات اللازمة لتشجيع زيادة تنويع الزراعة ، لاتاحة أساس
أرسخ لاقتصاد الاقليم ، وأن يولى اهتمام خاص لزيادة التوسع في خدمات الارشاد في ميداني الزراعة
وتربية الحيوانات ، ولاعداد الموظفين اللازمين .

٨٦ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن سنة
١٩٥٩ كانت في عمومها غير ملائمة للزراعة البعلية نظرا الى عدم هطول الأمطار في موسم « الدر »
ونجم عن ذلك هبوط انتاج الحبوب . أما في المناطق المروية فقد كان الانتاج عاديا . واتخذت
التدابير لزيادة المساعدة الفنية وأعمال الارشاد في المناطق الزراعية .

٨٧ - وفيما يتعلق بتربية الحيوانات ، حفر في منطقة الجوبا الأعلى عدد من المستودعات
المكشوفة بموجب اتفاق مع صندوق الانماء الصومالي لانشاء مستودعات للمياه في المناطق ذات الأهمية
الخاصة بالنسبة الى تربية الحيوانات . كما حفرت وسبرت آبار أخرى وزيدت كميات المياه المتوفرة
« لدشك اوامو » من نهر الجوبا ، وخزنت المياه في بحيرات صغيرة ببناء سدود وضبط السواقي
ومجاريها الى الأحواض .

٨٨ - كذلك أنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس أن الجمعية التشريعية وافقت في
آذار (مارس) ١٩٦٠ على اقتراح يطلب المبادرة الى سن قانون عقارى في وقت قريب . وسـيـقـدم
مشروع القانون الى الجمعية خلال دورتها الثانية عام ١٩٦٠ .

المبحث العاشر

التعميم

٨٩ - استمرت عمليات التنقيب التي تقوم بها شركات « سنكلير صومال » و « مناريا »
صومالا ، و « ستاندر د فاكيوم اويل » و « فروبيشر لمتد » تورونتو (كندا) . وقد أنفقت
شركة « سنكلير صومال » حوالي ٢٢٦ مليون صومالو عام ١٩٥٩ استخدمت في أعمالها المختلفة
حوالي ٤٠ شخص في المتوسط . وبلغ مجموع الذين استخدمتهم شركة « مناريا صومالا »
١٨٦ شخصا ، كما بلغت مصروفاتها ٧ ملايين صومالو في عام ١٩٥٩ .

المبحث الحادى عشر

الصناعة

٩٠ - لاحظ المجلس مع الأسف ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن مصنع النسيج الوحيد في الاقليم قد أغلق بسبب تكرار الخسائر المالية * وأعرب عن أمله في أن تتخذ السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال التدابير اللازمة لتشجيع اعادة انشاء صناعة النسيج على أساس اقتصادى ، وذلك نظرا الى امكانيات انتاج القطن القصير التيلة في الاقليم *

٩١ - كما أعرب المجلس عن أمله في أن تبدى السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال اهتماما خاصا بانشاء صناعات خفيفة في الاقليم ، وذلك لتشجيع تنويع الاقتصاد *

٩٢ - وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن ثمة مؤسسات متعددة تقوم بدراسة مسألة انشاء صناعة نسيج جديدة في الاقليم *

٩٣ - وقد أقرت الجمعية التشريعية في شباط (فبراير) ١٩٦٠ مشروع القانون المنظم للاستثمار الأجنبي * ويهدف هذا القانون (رقم ١٠ بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٦٠) الى تشجيع الاستثمار الأجنبي في الاقليم * وهو ينص على ضمانات لحقوق الملكية يقررها للمستثمرين الخاصين الأجانب ، ويجيز اعادة الأموال المستثمرة الى موطنها بعد خمس سنوات ، وعلى تحويل الأرباح لغاية نسبة ١٥ في المائة من رأس المال المستثمر * كما تضمن القانون بعض الاعفاءات الجمركية *

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي

المبحث الاول

عموميات

٩٤ - لاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين التقدم المحرز في التوطين التدريجي للعناصر البدوية وشبه البدوية من سكان الاقليم * وأثنى على السلطة القائمة بالادارة وحكومة الصومال للتدابير التي اتخذتها لتشجيع هذه العملية وتيسيرها بموجب المشاريع الانمائية لفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٠ ، بما في ذلك حفر الآبار العميقة والآبار الضحلة والخزانات المكشوفة ، والمشروعات الخاصة بالانتفاع على نحو أفضل من مياه نهري شبلي وجوبا في الزراعة وتربية الحيوانات * ورأى المجلس

أن النتائج كانت مشجعة ولكن لا يزال هناك كثير مما ينبغي عمله ، لافيا يتعلق بتوطين السكان البدو فحسب ، بل وأيضا في سبيل ادماج الجماعات الحديثة التوطين في الهيكل السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الصومال الحديثة * وأعرب المجلس عن أمله في أن تستمر حكومة الصومال ، عند توزيع مواردها المالية والفنية ، في إعطاء درجة عالية من الأولوية لحل هذه المشكلة الأساسية في الاقليم ، ورحب في هذا الصدد باعتراف الحكومة الغاء نظام « العريفات » التقليدي^(١) كما لاحظ المجلس ، مع الارتياح اعتراف السلطات الصومالية تقوية الاتجاه نحو الوحدة القومية والانسجام القومي ، واضعاف أثر العصبية القبلية في حياة الاقليم السياسية * ورحب المجلس ، مشيرا الى توصيات السابقة ، بمنح المرأة حق الانتخاب في القانون الانتخابي الجديد *

٩٥ - ولاحظ المجلس الاستشاري أن وعي المشرعين الصوماليين للمشاكل الاجتماعية في ازدياد منذ مدة ، وأن الجمعية التشريعية قد أقرت اقتراحا متعلقا بالاطفال المهجورين وبنزوى العاهات * كما لاحظ أن تقرير الجمعية التشريعية الغاء نظام « العريفات » هو خطوة الى الامام في سبيل التقدم الاجتماعي * وقال ان هذا الاتجاه في التفكير الاجتماعي في الصومال يدل على حدوث انتقال من النظرة القبلية الى النظرة القومية ، وهذا أمر أكدته موافقة الجمعية التشريعية على اقتراح بشأن النظام العقاري اعترف بضرورة تأكيد أمور منها مبدأ اعتبار الموارد الأرضية والجوفية والمائية ملكا للدولة ، وحث على حظراية مطالبة تتناول الأموال الجماعية أو الأموال المملوكة للجماعات الاثنية *

المبحث الثاني

العمل واليد العاملة

٩٦ - ورد في التقرير السابق الذي قدمه المجلس الى الجمعية العامة^(٢) ، وصف لقانون العمل الجديد الذي بدأ نفاذه في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، وقد رحب المجلس في دورته الرابعة والعشرين بسن أول قانون للعمل ، وأعرب عن أمله في أن يساعد تنفيذ القانون على إقامة العلاقات العمالية الطيبة في الاقليم *

- (١) نظام « العريفات » هو الذي تتخذ بمقتضاه جماعة قبلية عميلة « عريفة » لجماعة أكبر * وتنتفع « العريفة » من اراضي القبيلة وبخيرها من الفوائد ، وتشارك بدورها في المسؤوليات الجماعية للقبيلة الراعية ، وتعترف بسلطة شيخوها *
- (٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ ، الباب الثاني ، الفصل الثالث ، النبذات ٢٠٣ - ٢٠٥ *

٩٧- وذكر المجلس الاستشاري أن قانون العمل ينص على وجوب قيام وزير الشئون الاجتماعية ، بعد التشاور مع مجلس الوزراء ولجنة العمل المركزية ، بإصدار مراسيم تتضمن الأنظمة اللازمة لتطبيق قانون العمل . وقد مضى عام منذ صدور قانون العمل دون أن يجرى تشكيل لجنة العمل المركزية التي يتوقف عليها تطبيق القانون تطبيقاً فعالاً . وذكر المجلس الاستشاري أن وجود إدارة عمل نشيطة يتعاون معها ويثق فيها أرباب العمل والعمال ، هو أمر لاغنى عنه لإقامة علاقات عمل طيبة في الصومال .

٩٨- ولاحظ المجلس الاستشاري أيضاً أن عام ١٩٥٩ قد تميز باتجاه إلى إعادة تنظيم النقابات وتوحيدها . وقد سجل خلال السنة أربع عشرة نقابة ، مقابل ثلاث فقط في عام ١٩٥٨ . وأنشئ في السنة أربع عشرة نقابة ، مقابل ثلاث فقط عام ١٩٥٨ . وأنشئ في (تشرين الثاني) (نوفمبر) ١٩٥٩ اتحاد العمال الصوماليين ، المؤلف من سبع نقابات ، واستطاع رؤساؤه ، بمساعدة خبير أوفده الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة توثيق العلاقات بين النقابات الموجودة .

٩٩- وقد ذكر أن عدد منازعات العمل عام ١٩٥٩ بلغ تسعاً وأربعين ، منها خمس عشرة سويت بالتوفيق ، وما زالت المنازعات الباقية معلقة . وقد مثلت النقابات عمالها في ٧٣ في المائة من المنازعات . ولم تحدث عام ١٩٥٩ أية إضرابات ، بينما حدثت ثلاثة إضرابات عام ١٩٥٨ . واستتاعت الحكومة تلافي إضراب هددت به نقابة المعلمين ، إذ قدمت الحكومة التأكيدات اللازمة بأنها ستتنظر في قضيتهم بعين العطف .

المبحث الثالث

الضمان الاجتماعي

١٠٠- يؤمن العمال في بعض المرافق الصناعية ضد الحوادث والأمراض المهنية عن طريق صندوق التأمينات الاجتماعية للصومال ، الذي أنشئ عام ١٩٥١ . وتدل الأرقام التي قدمها الصندوق على أن عدد العمال الصوماليين المؤمن عليهم بلغ ٩٥١٧ عام ١٩٥١ ، و ١٢،٣٠٨ عام ١٩٥٧ . وأدى إغلاق عدد من المشاريع الصناعية وخفض عدد المشتغلين في غيرها إلى هبوط عدد المؤمن عليهم إلى ١٠،٨١٥ عام ١٩٥٩ . وقد رحب مجلس الوصاية ، في دورته الرابعة والعشرين ، ببيان السلطة القائمة بالإدارة الذي تفيد فيه أنه سيعهد قريباً إلى الصوماليين بإدارة الصندوق والإشراف عليه .

١٠١- ولفت المجلس الاستشاري الأنظار إلى الملاحظات والتوصيات المتعلقة بتطبيق مشاريع التأمين الاجتماعي في المستقبل بعد استقلال الصومال ، وهي ملاحظات وتوصيات وضعها

عام ١٦٥٦ خبير تابع لمنظمة العمل الدولية ، درس هذه المسألة في الصومال عام ١٦٥٨ * ورأى المجلس الاستشاري أن أهم ماورد فيها من اقتراحات : ضرورة إعادة النظر بشكل شامل في تشريعات التأمين الاجتماعي لتكييفه مع ظروف الصومال وحاجاته ؛ وضرورة إعادة تشكيل صندوق التأمينات الاجتماعية للصومال بوصفه مؤسسة من مؤسسات القانون العام الصومالية ذات شخصية قانونية واستقلال خاص وخاضعة للإشراف العام لوزير الشؤون الاجتماعية ؛ والابقاء على التشريع الحالي الخاص بالتأمين ضد إصابات العمل ؛ وضرورة التوسع بعد استقلال البلد ، ولو على مراحل تدريجية ، في أي نظام يكون موجودا للتأمين الإلزامي ضد المرض ، بحيث يشمل الصوماليين أيضا الى جانب الإيطاليين والاوروبيين الآخرين المستفيدين منه *

١٠٢ - وذكر المجلس الاستشاري ، فيما يتعلق بمساعدة وتأهيل رجال الجيش السابقين ، أنه قد درس في بداية عام ١٦٦٠ حوالي ١٨٠٦٧٥ طلب للمعاشات أو للمكافآت النقدية : من مجموع هذه الطلبات الذي يقدر بـ ٣٠٠٠٠٠ طلب ؛ وقد تمت تسوية ٧٠٠٠٠ حالة من هذه نهائيا ، وقدمت مدفوعات متنوعة الى ٣٠٦٢٥ من رجال الجيش السابقين ، وتلقى ٢٠٦٣٥ منهم مكافآت نقدية بلغ مجموعها ١٠٠٥٥٠٦٦٠ صومالو ومنح ٩٠٠ منهم معاشات بلغ مجموعها ٧٩٨٠٣٦٨ صومالو * ولم تدفع بعد الأموال المستحقة لأصحاب ٣٣٧٥ طلبا من الطلبات المقبولة * وذكر المجلس الاستشاري أن من شأن رجال الجيش السابقين هؤلاء أن يشكلوا عبئا اجتماعيا على الحكومة الصومالية بعد استقلال البلد في تموز (يوليه) ١٦٦٠ * وقد أقرت الجمعية التشريعية بالاجماع اقتراحا باصلاح هذه الحالة *

المبحث الرابع

الخدمات والمرافق الطبية والصحية

١٠٣ - لقد لاحظ مجلس الوصاية في الماضي ما لسوء الأحوال الصحية من أثر ضار في الانماء الاجتماعي والاقتصادي * كما لاحظ مع الارتياح الحملات المخططة والمنفذة لمكافحة الأمراض المختلفة وسوء التغذية ، وحث على توجيه اهتمام خاص الى تدريب المساعدين الصوماليين الطبيين والصحيين ، كما حث السلطة القائمة بالادارة على مساعدة خريجي المدارس الثانوية من الصوماليين على دراسة الطب في إيطاليا أو غيرها من البلدان *

١٠٤ - ولاحظ المجلس مع القلق ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن عدد الأطباء في الاقليم قليل الى حد التفريط ، وأنه لا يوجد أي طبيب صومالي مؤهل * ولكنه لاحظ أن عدد امن طلاب الطب الصوماليين سيتمون دراستهم خلال السنوات القلائل المقبلة * ورأى المجلس أن الاقليم

سيظل حتى بعض الوقت محتاجا الى اخصائيين طبيين أجانب ، وأعرب عن أمله في أن تستجيب الدول الأعضاء لأي طلب تتقدم به حكومة الصومال أو السلطة القائمة بالادارة باسمها * وأثنى المجلس على منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة لاشتراكهما في انشاء مدرسة لاعداد الاخصائيين الصحيين في موقاديشيو، والمراكز الحضرية والريفية لاعداد الاخصائيين الصوماليين الطبيين والصحيين * وأثنى المجلس على السلطة القائمة بالادارة وعلى حكومة الصومال ومنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة لاعدادها وتنفيذها المراحل الأولى لحملة مكافحة التدرن في الاقليم ، وأعرب عن أمله في أن تلقى هذه الحملة كل نجاح ممكن *

١٥٥ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن الحالة الصحية في الاقليم ظلت على العموم مرضية ، وأن تدابير مكافحة المستمرة قد أدت الى استمرار هبوط عدد الاصابات بالأمراض المعدية خلال السنة المستعرضة * وقد بلغت مصروفات الحكومة الصومالية عام ١٩٥٩ في ميدان الصحة العامة ، بما في ذلك المصروفات الانتاجية ، ٨٤١٦٠٠٠ صومالو، أي ١١٣٨ في المائة من الميزانية السنوية العادية * وأنفقت السلطة القائمة بالادارة، فضلا عن ذلك ، ٢٠٣٧٠٠٠ صومالو على مرتبات الأطباء وبقية موظفي الصحة العامة * أما في سنة ١٩٥٨ ، فقد أنفقت الحكومة الصومالية ٧٠٩٦٠٠٠ صومالو أي ١٠٥٩ في المائة من الميزانية ، وأنفقت السلطة القائمة بالادارة ٢٠٠٠٥٠٠ صومالو *

١٥٦ - وذكر المجلس الاستشاري أن الحكومة الصومالية قد شرعت ، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، في تنفيذ برنامج يؤمل أن يسفر بمضي الوقت عن تنظيم ادارة لمكافحة التدرن في البلاد بأسرها * وقد بدأ تنفيذ مشروع لمكافحة التدرن في الصومال وذلك بموافقة الحكومة على خطة لانشاء مركز للتدرن في موقاديشيو ، قدرت نفقات بنائه بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ صومالو، ومن المقرر أن يتم في عام ١٩٦٠ * وذكر أيضا أن المهمة التي تواجهه المعنيين بمشكلة الملاريا الآن هي الاختيار بين الاستمرار في تنفيذ تدابير مكافحة وبين شح حملة قاضية عليها * وقد نصت خطة العمل المزمعة لعام ١٩٦٠ على الاحتفاظ بعمليات الوقاية حتى تتم دراسة استقصائية مهيأة للحملة القاضية ، حددت مؤقتا لانتهاؤها فترة (١٩٦١-١٩٦٢) * وتنص الخطة على القيام في ١٩٦٠ بتوزيع العمليات بين خمسة مراكز ريفية ، تدار منها أعمال الرش والتعفير ودراسات الأمراض البوائية والمتوطنة ، بدلا من تركيز هذه العمليات في موقاديشيو ، كما تنص على التوسع في اعداد الموظفين المحليين *

١٥٧ - كذلك ذكر المجلس الاستشاري أن عدم كفاية عدد الأطباء مازال مشكلة خطيرة في الصومال * وقد حدثت عام ١٩٥٩ زيادة طفيفة في عدد الأطباء ، وكان المتوقع أن يساعد تخرج عدد من الأطباء الصوماليين في السنوات القلائل المقبلة على حل هذه المشكلة * ويقدر الحد

والتجارة بحكومة الصومال ، الذي أفاد فيه أن البلاد ستتمكن عام ١٩٦٥ من الاعتماد على حوالي خمسين مجازا من خريجي الجامعات المختلفة ، وأن عدد المتخرجين سيسـتـثـمـر في الزيادة في المستقبل .

١١٥ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة أنه قد أعد مشروع خماسي جديد لفـــــترة ١٩٦٥-١٩٦٥ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وسينفذ بعد اقرار الجمعية التشريعية له ، ابتداء من العام الدراسي ١٩٦٥-١٩٦٦ .

المبحث الثاني

المســــــــــــــارح دارس

١١١ - تختلف المدارس الإيطالية عن المدارس الصومالية في أن الأولى يتألف معظم تلاميذها من الإيطاليين وتدرّس فيها المناهج الدراسية التي تدرس في إيطاليا ، بينما الثانية مكيفة وفق الحاجات الخاصة لسكان الاقليم . وهناك أيضا مدارس خاصة ليست ملزمة باتباع المناهج الرسمية ، ولا تعترف الحكومة بشهاداتها ، باستثناء المدرسة الباكستانية في مقاديشيو ، التي تتشابه مناهجها مع مناهج المدارس الرسمية . وقد ازداد عدد المدارس الخاصة خلال السنة المستعرضة الى اثنتي عشرة مدرسة ، وبلغ مجموع البنين والبنات المسجلين فيها ١٧٣٤ .

١١٢ - وأفادت السلطة القائمة بالإدارة أن عدد المدارس الابتدائية الرسمية قد زاد من ١٦٠ مدرسة عام ١٩٥٨ إلى ١٨١ مدرسة عام ١٩٥٩ . وهناك اثنتا عشرة مدرسة ثانوية وتقنية هي : المدارس الثانوية الصومالية المتوسطة والعالية في موقاديشيو وبيدوا (بيضوه) وجلبكايو ، والاخيرتان انشئتتا عام ١٩٥٩ ، والمدرسة الثانوية العالية ، ودار المعلمين ، ومدرسة العلوم الاسلامية ، وكلية الزراعة في جيبئالي ، ومدرسة العلوم البحرية وصيد الاسماك ، والمدرسة الصناعية ، ومدرسة التدبير المنزلي ، والمدرسة التجارية ، والمعهد التقني والتجاري .

المبحث الثالث

الح

١١٣- فيما يلي بيان بعدد الطلاب المسجلين في المدارس في العامين الدراسيين ١٩٥٨-١٩٥٩ و ١٩٥٩-١٩٦٠ :

أ - المدارس الابتدائية

| ١٩٦٥ - ١٩٥٩ | ١٩٥٩ - ١٩٥٨ | الدراسات النهارية |
|-----------------|-----------------|----------------------------|
| ١٨٠٣٣٧ | ١٥٠٩٧٢ | المدارس الصومالية |
| ٦٤٧ | ٥١١ | المدارس الايطالية |
| الرقم غير متوفر | الرقم غير متوفر | المدارس الباكستانية |
| ١٨٠٩٨٤ | ١٦٠٥٦٣ | |
| | | الدراسات المسائية للبالغين |
| ٢٢٠٦٥٧ | ١٨٠١٥٦ | المدارس الصومالية |

ب - المدارس الثانوية والمهنية

| ١٩٦٥ - ١٩٥٩ | ١٩٥٩ - ١٩٥٨ | المدارس الثانوية |
|-------------|-------------|------------------|
| ١٠٣٦ | ٨٣٠ | |
| ٤٨٢ | ٤٦٨ | المدارس المهنية |
| ١٠٥١٨ | ١٠٢٩٨ | |

المبحث الرابع

التعليم العالي

١١٤ - ذكرت السلطة القائمة بالادارة أن ضرورة ايجاد هيكل محدد المعالم في خطوطه العامة لتنظيم التعليم العالي قد أدت الى تحويل المعهد العالي للدراسات الاقتصادية والقانونية الى المعهد الجامعي للصومال . وهكذا سيتسنى للمعهد ، مع استجابته للحاجات الحاضرة ، التفرغ لميادين دراسية جديدة على المستوى الجامعي . وذكرت أيضا أنه سيبدأ كذلك ، منذ (آب (اغسطس) ١٩٦٥ ، تنظيم أول دراسة لاعداد الاساتذة ، وذلك في كلية القانون والاقتصاد الموجودة حالياً . وقد شغل المعهد الجامعي منذ ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ مبني جديد اكلف بناؤه ٨٥٠٠٠٠ صومالو، ويشمل ، بالإضافة الى الصفوف الدراسية ، قاعات المحاضرات ، ومكتبة ومكتب وقاعة للطلبة . وبلغ مجموع الطلبة الذين درسوا في المعهد منذ عام ١٩٥٤ ، ٣٣٣ طالبا .

المبحث الخامس

التربية الأساسية

١١٥ - أنشئ مركز التربية الأساسية في دينصور عام ١٩٥٤ بموجب برنامج اليونسكو للتربية الأساسية ، وذلك لاعداد الموظفين الصوماليين اللازمين تمهيدا لانشاء مراكز اجتماعية محلية في مختلف انحاء الاقليم . ويتعاون المركز مع المدارس الرسمية والمستشفيات والمحطات الزراعية في دينصور كما يقدم في ميدان التربية الأساسية دراسات في النجارة والتأريز والخياطة .

١١٦ - وأنشئ في فيلا بروتسي في آب (اغسطس) ١٩٥٨ مركز تدريبي جديد ، هو مركز اليونسكو للتربية الأساسية بالصومال . ويبلغ عدد طلبة هذا المركز حاليا تسعة وعشرين طالبا حاصلين على الشهادة الابتدائية ، ويتلقون دراسات لمدة سنتين في علم الاجتماع والصحة العامة والزراعة والاقتصاد واللغات الأجنبية (الانكليزية والعربية) والثقافة العامة ، فضلا عن الاعداد العملي .

المبحث السادس

المنح الدراسية

١١٧ - قدمت الى الطلاب الصوماليين خلال السنة المستعرضة منح دراسية من مصادر متعددة . وزاد عدد الطلبة الصوماليين الموفدين على نفقة السلطة القائمة بالادارة الى ايطاليا من ١٣٤ عام ١٩٥٨ الى ١٥٢ عام ١٩٥٩ ، وسوف يوفد الى ايطاليا عام ١٩٦٠ ثمانية وعشرون آخرون . وقدمت بموجب برنامج ادارة الولايات المتحدة للتعاون الدولي أربع وثلاثون منحة دراسية الى الطلاب الصوماليين عام ١٩٥٦ ، كما قدم المجلس البريطاني أربع عشرة منحة ، وقدمت منح عديدة من الجمهورية العربية المتحدة التي يؤم الطلاب الصوماليون فيها المدارس الثانوية والجامعات المختلفة . ودرس صوماليان في الولايات المتحدة الامريكية بموجب منح لاستكمال التخصص منحت بموجب برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية ، كما قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة عدة منح في ميادين تعليم البالغين وانماء المجتمع المحلي ، وتدريس العلوم ، والتعليم الريفي .

الفصل الرابع

الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية

- * -

الفرع الأول

عموميات

١- ورد وصف للاقليم وسكانه في التقارير السابقة التي قدمها المجلس الى الجمعية العامة ولاسيما التقرير المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية عشرة (١) وقد رجع مجموع السكان في أواسط عام ١٩٥٨ ب ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة ، منهم ٧٧٤,٠٠٠ في الشمال و ٨٢٦,٠٠٠ في الجنوب .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الأول

عموميات

٢- أدير الاقليم المشمول بالوصاية ، وفقا لاتفاق الوصاية ، بوصفه جزءا من نيجيريا . وكان الكاميرون الشمالي يدار عام ١٩٥٨ بوصفه جزءا من الاقليم الشمالي من نيجيريا ، بينما كان الكاميرون الجنوبي يتمتع بمركز يقارب مركز اقليم يتمتع بالحكم الذاتي في نيجيريا . وقد أدى قرب استقلال الاتحاد النيجيري الى تركيز الاهتمام على مسألة مستقبل الاقليم المشمول بالوصاية . وقررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة اجراء استفتاء بين مستقلين في الكاميرون الشمالي والكاميرون الجنوبي في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ . وقررت الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة ارجاء الاستفتاء في الكاميرون الجنوبي سنة واحدة ، كما قررت ، بعد النازي في نتائج الاستفتاء في الكاميرون

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع / ٣١٧٠) الباب الثاني ، الفصل الرابع .

الشمالي ، اجراء استفتاء آخر في ذلك الجزء من الاقليم المشمول بالوصاية في ١٦٥ - ١٩٦١ . وفي هذه الاثناء بدأ في نيجيريا تنفيذ اصلاحات دستورية على المستويين الاتحادي والاقليمي ، كان لها أثرها في جزئي الاقليم المشمول بالوصاية . وفيما يلي عرض مستقل للتطورات والقرارات المتعلقة بكل من جزئي الاقليم المشمول بالوصاية (١) .

المبحث الثاني

الكاميرون الجنوبي

المطالب الأول

التطور الدستوري

٣- كان للكاميرون الجنوبي ، منذ انفصاله عام ١٩٥٤ عن اقليم نيجيريا الشرقي ، هيئته التشريعية الخاصة ، وازداد اقترابا من الحكم الذاتي . وقد تم الاتفاق في مؤتمر لندن لعام ١٩٥٧ على ادخال النظام الوزاري في السلطة التنفيذية ، وتوسيع نطاق الهيئة التشريعية ، وجعلها أكثر تمثيلا ، وانشاء مجلس للشيوخ ذي وظائف استشارية . وقد تعقدت مسألة تنفيذ هذه الاصلاحات في هذه المرحلة ، نتيجة للانشقاق الأساسي ما بين الجماعتين السياسيتين الرئيسيتين . فالجماعة التي كانت في الحكم ، والتي يتزعمها الدكتور أم . أندلي ، وهي مكونة من تحالف بين حزب المؤتمر القومي الكاميروني وحزب الشعب الكاميروني ، قد أوضحت بأن هدفها هو حصول الكاميرون الجنوبي على مركز الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي في نطاق الاتحاد النيجيري عام ١٩٥٩ ، ثم نيل الاستقلال مع نيجيريا عام ١٩٦٠ . ومن جهة أخرى ، فإن الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني ، وحزب الكاميرون الواحد ، طالبا بالانفصال عن نيجيريا بوصفه أول خطوة في سبيل إعادة توحيد الكاميرون . وقد أدخل النظام الوزاري عام ١٩٥٨ ، واحتجت على ذلك المعارضة ، واتفق في مؤتمر لندن المستأنف على تأجيل أية تطورات أخرى للكاميرون الجنوبي نحو الحكم الذاتي والمركز الاقليمي الى ما بعد الانتخابات العامة التي ستجرى لانتخاب أعضاء مجلس الجمعية الموسع والاكثر تمثيلا ، وبعد تكوين الحكومة الجديدة .

(١) للاطلاع على وصف أكثر تفصيلا للاصلاحات الدستورية حتى نهاية عام ١٩٥٨ ، انظر : تقرير البعثة الزائرة للكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية ، ١٩٥٨ ، م و/١٤٢٦ والاضافة ١ ، النبذات ٥٠ - ٧٤ .

٤- وقد أجريت الانتخابات في ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ ، وكانت تلك أول انتخابات تجرى على أساس الاقتراع العام للبالغين . وكان مجموع المقاعد الانتخابية ستة وعشرين فاز بأربعة عشر مقعد منها الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني ، وفاز حلف حزب المؤتمر القومي الكاميروني وحزب الشعب الكاميروني بالمقاعد الاثني عشر الباقية ، ولم يرشح حزب الكاميرون الواحد في الانتخابات أحدا . وقد دعي السيد ج . ن . فونشا ، زعيم الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني ، الى تأليف حكومة ، وعين رئيسا للوزراء في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٩ . وفي آذار (مارس) ١٩٦٠ انتقل أحد أعضاء الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني الى صفوف المعارضة ، وبذلك أصبح لكل من الغريقين ثلاثة عشر عضوا ، وظل الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني في الحكم .

٥- وقد عدل الدستور في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ لانهاء بعض القرارات التي اتخذت في المؤتمر الدستوري الذي عقد في لندن عام ١٩٥٨ . ونصت هذه التعديلات على زيادة عدد وزراء الكاميرون الجنوبي ، وعلى تعيين سكرتيرين برلمانيين ، ونقل سلطات المفوض السامي التشريعية والتنفيذية المحتفظة الى المدير ، وانشاء مرفق خدمة مدنية في الكاميرون الجنوبي . وانشئت وزارتان جديدتان (هما وزارة الصناعة والتجارة ، ووزارة التعاونيات وانماء المجتمع المحلي) ، وعين سكرتيرون برلمانيون لوزارات الادارة المحلية ، والتجارة والصناعة ، والمســـوارد الطبيعية .

٦- وقد مثل الكاميرون الجنوبي في مجلس النواب الاتحادى عام ١٩٥٨ ستة أعضاء منتخبون . وعين أحد هؤلاء الاعضاء ، وفقا للدستور ، عضوا في مجلس الوزراء الاتحادى . وأقر مجلس الجمعية للكاميرون الجنوبي في شباط (فبراير) ١٩٥٩ اقتراحا يلتزم فيه ارجاء الانتخابات الاتحادية الى ما بعد الاستفتاء . ووافق الحاكم العام على هذا الطلب ، ولذا لم تجر انتخابات اتحادية في الكاميرون الجنوبي ، الذي لم يعد ممثلا ، نتيجة لذلك ، في مجلس النواب .

المطلب الثاني

مركز الاقليم في المستقبل

٧- نظرت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المستأنفة ، إثر تقديم تقرير البعثة الزائرة لعام ١٩٥٨ ، في مسألة مستقبل اقليمي الكاميرون الموضوع تحت الادارة البريطانية . والكاميرون الموضوع تحت الادارة الفرنسية ، واتخذت الجمعية القرار ١٣٥٠ (الدورة ١٣) الذي نص ، فيما نص عليه ، على توصية السلطة القائمة بالادارة باتخاذ الخطوات اللازمة ، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة لشئون الاستفتاء ، لتنظيم استفتاءين مستقلين في الجزئين الشمالي

والجنوبي من الكاميرون الموضوع تحت إدارة المملكة المتحدة ، بغية التحقق من رغبات السكان بشأن مستقبلهم . وأوصت الجمعية العامة بإجراء الاستفتاء في الكاميرون الجنوبي خلال موسم الجفاف المقبل ، فيما بين مستهل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ وآخر نيسان (أبريل) ١٩٦٠ . وقررت أن تنظر خلال دورتها الرابعة عشرة في الحلين المقرر عرضهما على سكان الجزء الجنوبي من الاقليم للاختيار بينهما ، وفي شروط الاشتراك في الاستفتاء . كما أعربت عن أملها في أن يسعى جميع المعنيين في الاقليم الى الوصول ، قبل افتتاح الدورة الرابعة عشرة ، الى اتفاق حول الحلين المقرر عرضهما في الاستفتاء وحول شروط الاشتراك فيه . وقررت تعيين مفوض للأمم المتحدة لشؤون الاستفتاء يباشر باسم الجمعية العامة جميع السلطات والوظائف الاشرافية اللازمة ، ويعاونهم مراقبون وموظفون يعينهم الأمين العام بالتشاور معه . وطلبت الى مفوض الاستفتاء أن يقدم الى مجلس الوصاية تقريراً من بابين عن تنظيم الاستفتاءين واجرائهما ونتائجهما ، على أن يقدم الباب الأول من التقرير ، الذي يتناول الجزء الشمالي من الاقليم ، في وقت يكفل إحالته الى الجمعية العامة للنظر فيه قبل انتهاء دورتها الرابعة عشرة . كما التمتت الجمعية العامة من مجلس الوصاية أن يحيل اليها تقرير مفوض الاستفتاء ، مشفوعين بما يراه ضرورياً من توصيات وملاحظات . وقد انتخبت الجمعية العامة السيد جلال عبده (ايران) مفوضاً للاستفتاء (١) .

٨- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة ، الجهود المبذولة في سبيل الاتفاق على الحلين اللذين سيعرضان على السكان ، وعلى شروط الاشتراك في الاستفتاء الخاص بالكاميرون الجنوبي . وبعد مناقشات غير ناجحة مع الزعماء السياسيين ، نظم مؤتمر اشترك فيه الزعماء السياسيون والمشايع وممثلو السلطات الأهلية وجماعات أخرى في الكاميرون الجنوبي . وقد عقد المؤتمر في مايفي ، برئاسة رئيس مستقل ، هو السير سيدني فيلبسون ، وناقش المسألة لمدة يومين ، ولكنه لم يصل الى اتفاق لا على الحلين اللذين سيعرضان على السكان في الاستفتاء ، ولا على شروط الاشتراك فيه .

٩- واستمعت الجمعية العامة الى بيانات ادلى بها السيد فونشا ، رئيس الوزراء ، (الحزب الديمقراطي القومي الكاميروني) والدكتور أندلي ، زعيم المعارضة ، واثنان من أصحاب المصالح ، هما السيد مبيلي نائب زعيم المعارضة (حزب الشعب الكاميروني) ، والسيد نتومازاه (الكاميرون الواحد) ، وشرح كل منهم آراء حزبه في الاستفتاء . فرأى السيد فونشا أن الحلين اللذين ينبغي عرضهما على السكان في الاستفتاء هما إما أن يكون للبلاد مركزاً إقليمياً داخل نيجيريا المستقلة ، أو الانفصال عن نيجيريا واستمرار الوصاية لفترة محدودة يمكن بعدها اتخاذ قراره .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة عشرة ، الجلسة العامة ٧٩٤ ، ١٣ آذار (مارس) ١٩٥٩ .

واتفق الدكتور أندلي والسيد مبيلي والسيد نتومازاه مع السيد فونشا على عرض أول الحلين ، ولكنهم فضلوا أن يكون الحل الثاني هو توحيد البلد مع الكاميرون الفرنسي المستقل . وفيما يتعلق بمسألة شروط الاشتراك في الاستفتاء ، رأى السيد فونشا أن حق الاشتراك في الاستفتاء ينبغي أن يقتصر على مواليد الكاميرون الجنوبي ، وأيده في ذلك السيد نتومازاه . أما الدكتور أندلي والسيد مبيلي فقد رأيا أنه ينبغي أن يتاح الاشتراك في الاستفتاء لجميع سكان الاقليم حتى اذا لم يكونوا من مواليد مواليدهم وقد تلقى الأمين العام عرائض عديدة من الافراد والحزاب السياسية والمنظمات الأخرى فــــــي الكاميرون الجنوبي ، تؤيد وجهات النظر المختلفة هذه .

١- ودارت بين السيد فونشا والدكتور أندلي مفاوضات أصدرت إثرها بياناً مشتركاً^(١) قدماه الى الجمعية العامة ، وذكر فيه أنه نظرا الى اخفاق الأطراف في الوصول الى اتفاق ، فان مــــــن الأحكم ارجاء استشارة السكان مؤقتا . كما اتفقا على أن السلطة القائمة بالادارة يجب أن تتخذ التدابير اللازمة المؤدية الى فصل ادارة الكاميرون الجنوبي عن ادارة الاتحاد النيجيري ، وأن يتم هذا في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، على أن تستمر ادارة الكاميرون الجنوبي ، بموجب اتفاق الوصاية القائم ، ولكن منفصلا عن نيجيريا ، ريثما تسوى مسألة مستقبله . كما اقترحا أن يكون عام ١٩٦٢ موعدا للتحقق من رغبات السكان .

١١- وأنهى ممثل السلطة القائمة بالادارة الى الجمعية العامة أن حكومته على استعداد لمواصلة ادارة الكاميرون الجنوبي بوصفه اقليما مشمولا بالوصاية حتى يبت نهائيا في مسألة مستقبله . غير أنه لن يتسنى في تلك الحالة ادارته بوصفه جزءا لا يتجزأ من نيجيريا . وسوف يثير الانفصال مشكلات ادارية تتعلق بالمرافق التي توفرها نيجيريا الآن ، وهي مشكلات تقتضي اجراء المفاوضات مع الحكومة الاتحادية .

١٢- وقد اتخذت الجمعية العامة القرار ١٣٥٢ (الدورة ١٤) الذي أحاط فيه علما بالبيانات التي ادلي بها ، وقررت أن تبدأ ترتيبات الاستفتاء في الكاميرون الجنوبي في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، وأن ينتهي الاستفتاء في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٦٦ . وأوصت بأن يكون السؤالان اللذان يطرحان في الاستفتاء هما السؤالان التاليان :

« (أ) هل ترغب في نيل الاستقلال بالانضمام الى الاتحاد النيجيري المستقل ؟

« (ب) هل ترغب في نيل الاستقلال بالانضمام الى الجمهورية الكاميرونية المستقلة ؟ »

(١) ج ع / ل ٤ / ٤١٤ .

كذلك أوصت الجمعية بألا يشترك في الاستفتاء إلا مواليد الكاميرون الجنوبي أو أبناء أحد مواليدته * وأوصت أيضا بأن تعتمد السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع حكومة الكاميرون الجنوبي ، الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق فصل ادارة الكاميرون الجنوبي عن ادارة الاتحاد النيجيري في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠ *

١٣ - وتلقى الأمين العام أربع عشرة عريضة^(١) تتناول هذه المناقشات والقرارات * وقد عارضت سبع منها الاتفاق الذي توصل اليه الزعماء السياسيون ، وأيدته اثنتان ، واعترضت واحدة على البت في أسئلة الاستفتاء في الوقت الحاضر ، واقترحت ثلاث اضافة سؤال ثالث ، وعارضت واحدة هذا الاقتراح * وقد وردت رسالتان مؤرختان في ١٩ آذار (مارس) و ٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٠^(٢) ، وهما نسختان لبرقية و لرسالة بعث بها زعيم المعارضة ونائب زعيمها الى المفوض السامي للكاميرون والى وزير الدولة لشئون المستعمرات ، وقد تضمنتا حججا تؤيد حل مجلس الجمعية والبا بحله * ووردت عريضة أخرى مؤرخة في ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٦٠^(٣) تؤيد هذا الطلب * كما وردت رسالة^(٤) مؤرخة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، وهي نسخة من رسالة موجهة من رئيس الوزراء ووزرائه الى المفوض السامي للكاميرون ، وتتضمن ادعاءات تتعلق بنشاط أحزاب المعارضة وتذهب الى أنها لا تنوى الاقتصار على قلب الحكومة ، بل تعتزم التأثير أيضا في نتائج الاستفتاء المقبل لصالح الانضمام الى نيجيريا * كذلك تضمنت رسالة رئيس الوزراء شكاوى من نشاط بعض الموظفين المغتربين ، وبياننا بأسباب رفض طلب حل مجلس الجمعية ، ومطالبة المفوض السامي بالتدخل * وتضمنت عريضة أخرى^(٥) اشارات مماثلة الى نشاطات أحزاب المعارضة *

المطلب الثالث

الخدمة المدنية

١٤ - كان انشاء مرفق للخدمة المدنية للكاميرون الجنوبي ، مستقلا عن مرفق الخدمة

-
- (١) م/و/ع - ٤/م ت ٥٧ - ٥٩ ، وم ت ٦١ ، وم ت ٦٤ - ٦٧ ، وم ت ٧٩ ، وم ت ٨١ والاضافة ١ ، وم ت ٨٢ *
- (٢) م/و/ر/ع ٤/م ت ٥١ والاضافة ١ *
- (٣) م/و/ع ٤/م ت ٨٢ *
- (٤) م/و/ر/ع ٤/م ت ٥٢ *
- (٥) م/و/ع ٤/م ت ٨٥ *

المدنية في الاتحاد النيجيري ، من المسائل التي وافقت السلطة القائمة بالادارة في مؤتمر لندن على نظرها اذ اما طلبة الحكومة الجديدة ذلك * وقد أسس مرفق الخدمة المدنية للكاميرون الجنوبي ، تساعده لجنة استشارية للخدمة المدنية ، في شباط (فبراير) ١٩٦٠ * .

١٥ - وفي عام ١٩٥٨ ، كان مجموع المشتغلين في الوظائف الحكومية ٧١٨٤ شخصا ، منهم ٥١٦١ كاميروني و ١٨٧٧ أفريقيا من غير الكاميرون ، و ١٤٦ من غير الافريقيين * وكان ٤٣٢٨ موظفا من هؤلاء يشتغلون في ادارة الاشغال العامة * وقد رعد موظفي السلطة الأهلية ب ١٨١ موظفين * .

١٦ - وقد أبدى المجلس في دورات ماضية اهتماما خاصا بالحاجة الى اعداد الكاميرونيين لشغل المناصب الادارية العالية * وقد لاحظت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٨ أنه كان يوجد في ادارة الكاميرون الجنوبي وقت زيارته واحد وعشرون منصبا عاليا يشغلها الكاميرونيون ، من مجموع ١١٢ منصبا ، كما كان عدد الكاميرونيين بين صغار الموظفين الدائمين ٦٤٩ موظفا من أصل ٨٥٣ * كما لاحظت البعثة أنه رغم اعتراف الحزبين السياسيين كليهما بالحاجة الى استخد ام موظفين اجانب لعدة سنوات في المستقبل ، فان النقص الحالي ، ولاسيما في الموظفين الاداريين ، لا يمكن سده الا اذا امكن تعيين موظفين كاميرونيين ذوي مؤهلات مناسبة * .

المبحث الثالث

الكاميرون الشمالي

المطلب الأول

التطور الدستوري

١٧ - كان الكاميرون الشمالي يدار بوصفه جزءا من الاقليم الشمالي لنيجيريا ، الذي أصبح بعد الاتفاقات التي وصل اليها في مؤتمر لندن المستأنف في عام ١٩٥٨ ، متمتعا بالحكم الذاتي في آذار (مارس) ١٩٥٩ ، وان كان الحاكم قد استبقى سلطاته العامة المحتفظة فيما يتعلق بالكاميرون الجنوبي ، لتمكين حكومة المملكة المتحدة ، بوصفها السلطة القائمة بالادارة ، من القيام بالتزاماتها بموجب اتفاق الوصاية * .

١٨ - وفي عام ١٩٥٦ ، انتخب مجلس الجمعية في الكاميرون الشمالي ، الذي يضم بين أعضائه خمسة يمثلون سكان الاقليم المشمول بالوصاية ، وطبق في الانتخاب نظام الدائرة الانتخابية على أساس الاقتراع العام للبالغين من الذكور * أما الهيئة التشريعية الأخرى في الشمال ، وهي

مجلس المشايخ الشمالي ، فيهم ثلاثة أعضاء تشمل دوائرهم الاقليم المشمول بالوصاية كله أو بعضه .
وتضم الحكومة الحالية وزيرين من منتخبي دوائر الكاميرون الشمالي . ومن هذين الوزيرين وزير شئون
الكاميرون الشمالي ، الذي رأس اللجنة الاستشارية للكاميرون الشمالي ، وهي اللجنة التي ظلت ، الى
أن ألغيت منذ عهد قريب ، هيئة استشارية للمجلس التنفيذي ، تتألف من ستة عشر ممثلاً ينتمون الى
اجزاء مختلفة من الكاميرون الشمالي .

١٩ - وقد فاز في انتخابات مجلس الجمعية الشمالي عام ١٩٥٦ ، مؤتمر أبناء الشمال ، الذي
ينتمي اليه جميع النواب المنتخبين في دوائر الكاميرون الشمالي . وهناك احزاب أخرى تـسـاـرـس
نشاطها في الاقليم ، هي جماعة العمل ، ومؤتمر الحزام الأوسط المتحد ، والاتحاد التقدمي للعناصر
الشمالية ، والحزب الديمقراطي للكاميرون الشمالي .

٢٠ - وقد أجريت في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) انتخابات لمجلس النواب الاتحادي في
جميع أرجاء نيجيريا ، بما في ذلك الاقليم الشمالي المشمول بالوصاية . وفاز في الدوائر السبع
الواقعة كلها في الاقليم الشمالي المشمول بالوصاية ، أربعة مرشحين من جماعة العمل وثلاثة من
مؤتمر الشعوب الشمالية . وقد اقتصر حق الاقتراع في الاقليم الشمالي على الذكور البالغين ، وذلك
وفقاً لأحكام الاتفاق الذي تم الوصول اليه في لندن في عام ١٩٥٨ .

٢١ - وتقع مسؤولية الادارة المحلية^(١) على السلطات الأهلية ، التي تقع واحدة فقط . منها
بأكملها داخل الاقليم المشمول بالوصاية . وقد أمكن في السنوات الأخيرة جعل هذه السلطات
المحلية ، ومعها غيرها من سلطات الاقليم الشمالي التي تطورت من الامارات الاسلامية التقليدية ،
أكثر تمثيلاً للسكان بتحويلها الى مجالس بعضها منتخب جزئياً . كما أنشئت مجالس كبيرة منتخبة
جزئياً أيضاً ، ولها وظائف استشارية .

٢٢ - وينطالع بادارة النواحي رؤساء نواح معينون ، قد يكونون زعماء تقليديين
أو موظفين اداريين متفرغين . وتعاونهم في ذلك مجالس النواحي التي تملك وظائف استشارية ،
ويتفاوت بينها عدد الأعضاء المنتخبين . أما ادارة شئون القرى ، فيتولاها رؤساء القرى ، وهم
منتخبون أحياناً ، وتعاونهم أحياناً مجالس القرى .

(١) استعير عن نظام الادارة المحلية الموصوف في هاتين النبتتين بنظام جديد وضع موضع التنفيذ
اعتباراً من ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ . وللاطلاع على تفاصيل النظام الجديد ، انظر: تقرير السلطة
القائمة بالادارة عن عملية فصل ادارة الكاميرون الشمالي عن ادارة نيجيريا (م و/ ٥٣٠)
النبتات ١٠ - ٢٥ .

٢٣- وقد تلقت البعثة الزائرة عام ١٩٥٨ طلبات من أحزاب المعارضة ، جاء فيها أن بعض أجزاء الاقليم المشمول بالوصاية التابعة لسلطة اداماوا الأهلية ينبغي أن تشكل سلطة أهلية مستقلة . ووجدت البعثة ما يدعو الى الاعتقاد بأن هناك اسبابا حقيقية للسخط . ورأت أن تحل المشكلة عن طريق تدابير ادارية بحثة ، كما رأت أن الحالة تستحق مزيدا من دراسة السلطات المعنية .

المطلب الثاني

مركز الاقليم في المستقبل

٢٤- ناقشت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة المستأنفة مستقبل الاقليم واتخذت القرار ١٣٥٠ (الدورة ٨) الذي كان مما نص عليه ، أن الجمعية توصي باجراء استفتاء مستقل في الكاميرون الشمالي في حوالي منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ ، وبتوجيه السؤالين التاليين الى سكان القطاع الشمالي من الاقليم :

» (أ) هل ترغب في أن يغدو الكاميرون الشمالي جزءا من الاقليم الشمالي لنيجيريا عند استقلال الاتحاد النيجيري ؟

أم

» (ب) هل تفضل تقرير مستقبل الكاميرون الشمالي في موعد لاحق ؟ »

كذلك أوصت الجمعية العامة بأن يجرى الاستفتاء في ذلك الجزء من الاقليم على أساس القوائم الانتخابية التي كان يجرى اعدادها عندئذ لانتخاب مجلس النواب الاتحادي . وقد انتخب السيد جلال عبده (ايران) ، كما ذكر من قبل ، مفوضا لشئون الاستفتاء ، وطلب اليه تقديم الباب الأول من تقريره ، الذي يتناول الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم ، الى مجلس الوصاية في وقت يكفل احواله الى الجمعية العامة للنظر فيه قبل انتهاء دورتها الرابعة عشرة .

٢٥- وقدم مفوض الاستفتاء الباب الأول من تقريره الى مجلس الوصاية في دورته الاستثنائية العاشرة . ويتناول هذا الباب تنظيم الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم واجراءه ونتائجه (١) . وأنهى المفوض في تقريره الى المجلس أنه مقتنع بأن السلطة القائمة بالادارة قد نظمت الاستفتاء

(١) م و/١٤٦١ والاضافة ١ والتصويب ١ .

وأجرت بكفاءة ونزاهة ، وأن الاستفتاء قد أجرى في جو من الحرية * وبلغ عدد المقترعين ١١٣،٨٥٦ ، منهم ٧٠،٥٤٦ أيدوا الحل الثاني ، و ٤٢،٧٨٨ أيدوا الحل الأول * ورأى مفوض الاستفتاء أن من أسباب تفضيل الأغلبية للحل الثاني الأعراب عن الرغبة في الإسراع بادخال الإصلاحات في نظام الإدارة المحلية * وقد اتخذ المجلس قرارا باحالة تقرير المفوض الى الجمعية العامة *

٢٦- وقد نظرت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة عشرة ، في تقرير المفوض ونتائج الاستفتاء * وأنهى ممثل السلطة القائمة بالإدارة الى الجمعية أن السلطة القائمة بالإدارة تفسر نتائج الاستفتاء بأنها تعبير عن استياء السكان لعدم تمكنهم من القيام بدور أكبر في الإدارة المحلية ، وأشار الى أن الإصلاحات سيتم ادخالها على وجه السرعة * كما أعلم الجمعية بأنه نظرا الى أنه لن يعود من الممكن إدارة الكاميرون الشمالي بوصفه جزءا لا يتجزأ من نيجيريا بعد استقلال نيجيريا ، فان السلطة القائمة بالإدارة تعزم إدارة الاقليم منفصلا ، بواسطة مدير مسئول أمام حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة *

٢٧- وقامت الجمعية العامة ، بعد بحث هذه البيانات وتقرير المفوض ، باتخاذ القرار ١٤٧٣ (الدورة ١٤) الذي أوصت فيه بأن تقوم السلطة القائمة بالإدارة ، عملا بالمادة ٧٦ ب من الميثاق ، وبالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة لشئون الاستفتاء ، بتنظيم استفتاء جديد في الكاميرون الشمالي ، تحت اشراف الأمم المتحدة ، على أن تتخذ الترتيبات بشأنه ابتداء من ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، وأن ينتهي في موعد لا يتجاوز آذار (مارس) ١٩٦١ * وقررت أن يكون السؤالان اللذان يوجهان في هذا الاستفتاء :

« (أ) هل تعود نيل الاستقلال بالانضمام الى جمهورية الكاميرون المستقلة ؟

(ب) هل تعود نيل الاستقلال بالانضمام الى الاتحاد النيجيري ؟ » *

وأوصت بأن يجري الاستفتاء على أساس اقتراع البالغين العام ، وبأن يكون لكل من تجاوز الحادية والعشرين من عمره ويقيم عادة في الكاميرون الحق في الاشتراك في الاستفتاء * وطلب الى مفوض الأمم المتحدة لشئون الاستفتاء أن يرفع تقريرا الى مجلس الوصاية عن تنظيم هذا الاستفتاء واجرائه ونتائجه ، كي يتسنى للمجلس احالة تقريره الى الجمعية العامة ، مشفوعا بما يراه ضروريا من التوصيات والملاحظات * كذلك أوصت بأن تتخذ دون تأخير التدابير اللازمة لتوسيع نطاق الإدارة اللامركزية ، وللعمل الفعال على تحقيق الديمقراطية في نظام الإدارة المحلية في الجزء الشمالي من الاقليم المشمول بالوصاية ، وبأن تشرع السلطة القائمة بالإدارة دون تأخير في تحقيق الفصل الإداري ما بين الكاميرون الشمالي ونيجيريا ، وتتنجز هذه العملية عند أول تشريعين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ * كذلك طلبت الى السلطة القائمة بالإدارة أن توافي مجلس الوصاية في

دورته السادسة والعشرين بتقرير عن عملية الفصل هذه ، وطلبت الى المجلس أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة ، وأخيراً أعلنت أن اشتراك الكاميرون الشمالي في انتخابات الجمعية التشريعية الاتحادية يجب ألا يتضمن أى أساس أو تأثير في حرية أهالي الكاميرون الشمالي في تقرير مستقبلهم في الاستفتاء المقبل .

٢٨- وقد تلقى الأمين العام عريضة مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، من الحزب الديمقراطية للكاميرون الشمالي (١) الب فيها مقدمو العريضة فصل الكاميرون الشمالي عن الاقليم الشمالي وعن اتحاد نيجيريا معاً . والى أن تكون لهم حكومتهم الخاصة ومجلس جمعيتهم الخاص تحت اشراف مفوض الكاميرون الذى سيكون بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ مسئولاً أمام وزير المستعمرات في لندن . وذكروا أنهم يتطلعون الى الوحدة مع الكاميرون الجنوبي بوصفها أول خطوة نحو توحيد جميع أجزاء الكاميرون . ووردت عريضة أخرى مؤرخة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٦٠ من فرع ميشيكا للحزب الديمقراطي للكاميرون الشمالي (٢) ، طلب فيها مقدمو العريضة عدم اجراء انتخابات أخرى لمدة عشر سنوات وذكروا أنهم يودون أن يظل الاقليم خلال هذه المدة مشمولاً بالوصاية .

المبحث الثالث

مستقبل الاقليم

٢٩- عرض على المجلس في دورته السادسة والعشرين تقرير للسلطة القائمة بالادارة بشأن فصل الكاميرون الجنوبي عن الاتحاد النيجيري (٣) ، وكذلك تقرير من السلطة القائمة بالادارة بشأن عملية فصل ادارة الكاميرون الشمالي عن ادارة نيجيريا (٤) .

٣٠- وقد أعلنت السلطة القائمة بالادارة المجلس في التقرير الخاص بالكاميرون الجنوبي أن فصل الكاميرون الجنوبي سيتحقق رسمياً في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ ، عندما يبدأ نفاذ دستور جديد . وينص هذا الدستور على أن يكون المفوض مسئولاً مباشرة أمام وزير الدولة لشؤون المستعمرات في لندن ، ولاتعود للحاكم العام ولا لحكومة نيجيريا أية ولاية على الكاميرون الجنوبي . كذلك حدد التقرير ترتيبات الانفصال التي تتخذها السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بموظفي

(١) م و/ع ٤/م ت ٧٨ .

(٢) م و/ع ٤/م ت ٨٣ .

(٣) م و/ع ١٥٢٦ .

(٤) م و/ع ١٥٣٠ .

الخدمة المدنية المنشأة حديثاً في الكاميرون الجنوبي ، وبالخدمات التي ستظل حكومة الاتحاد النيجيري تقدمها ، والشرطة والقضاء والمالية .

٣١- وأنهت السلسلة القائمة بالادارة الى المجلس في التقرير الخاص بالكاميرون الشمالي ، أنه ستنشأ ادارة مستقلة في الكاميرون الشمالي اعتباراً من ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠ . وبعد هذا التاريخ سيعهد بمسئولية ادارة الاقليم الى مدير يكون مسئولاً مباشرة أمام حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة ، ولا يعود لحكومة نيجيريا الاتحادية أو حكوماتها الاقليمية أية ولاية على الاقليم المشمول بالوصاية . وتتضمن التغيرات الحاصلة الغاء اللجنة الاستشارية للكاميرون الشمالي ووزارة شؤون الكاميرون الشمالي ، وانشاء أقسام ادارية جديدة تقع بأكملها داخل الاقليم المشمول بالوصاية ، واتخاذ التدابير المؤدية الى صيغ الادارة المحلية بالصيغة الديمقراطية . كذلك حدد التقرير الترتيبات التي تكفل ، استمرار الخدمات التي تقدمها حالياً حكومة نيجيريا الاتحادية وحكومة الاقليم الشمالي من نيجيريا الى الاقليم المشمول بالوصاية بعد انفصاله .

٣٢- وبعد أن بحث المجلس هذين التقريرين ، اتخذ القرار ١٣ (٢٠) (الدورة ٢٦) الذي أحال به الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة محاضر الجلسات التي نوقش فيها مستقبل الاقليم في دورته السادسة والعشرين . وقد طلب المجلس الى السلطة القائمة بالادارة في هذا القرار أن تأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والاقتراحات التي أبدت في دورته السادسة والعشرين عند اتمامها فصل ادارة جزئي الاقليم عن ادارة الاتحاد النيجيري في موعد لا يتجاوز ١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ ، على أن تكفل بوجه خاص وجود قوات للشرطة ، منذ هذا التاريخ حتى اتمام الاستفتاء في الاقليم ، تكون مسئولة تماماً أمام سلطات الاقليم . وأعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة لتطبيق مبدأ الاقتراع العام للبالغين على جميع الانتخابات المقبلة في الاقليم . كما طلب الى السلطة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير اللازمة ، بالتشاور مع السلطات المعنية ، لضمان المام سكان الاقليم كل الالمام ، قبل الاستفتاء ، بالترتيبات الدستورية التي سيتعين اتخاذها في الوقت المناسب لتنفيذ القرارات التي تسفر عنها الاستفتاءات .

٣٣- ومثل أمام المجلس في دورته السادسة والعشرين ممثلون عن جماعة العمل في الكاميرون الشمالي ، لتقديم عرائش شفوية ، وادلوا ببيان مشترك عن آرائهم في الاستفتاء المقبل وقد طلبوا أن يكون السؤال الثاني في الاستفتاء ما يلي :

” هل تفضل ارجاء البت في مستقبل الكاميرون الى موعد لاحق ؟ ”

ورأوا أن هذا ضروري لأن الشروط التي سينضم بها الكاميرون الشمالي الى الاتحاد النيجيري - أي بالانضمام الى الاقليم الشمالي من نيجيريا - غير مرضية ، بل لقد رفضها السكان في الاستفتاء

السابق * ورأوا أن من الضروري الانتظار فترة أخرى لاتاحة التفاوض مع الحكومة الاتحادية على شروط أفضل * وقرر المجلس أن يحيل الى الجمعية العامة محضر جلسته ، وأن يلفت نظر الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة الى بيان مقدمي العرائش *

الملاحظات التي ابدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لاتمثل الآراء هم الشخصية

مبحث وحيد

مستقبل الاقليم

٣٤- رأى ممثل بوليفيا أن من الواجب أن يحل سكان الاقليم مشكلة مستقبل الاقليم في الاستفتاء الذي سيضمن نزاهته ممثل للأمم المتحدة * وأعرب عن أمله في أن يفتح هذا الاختيار الحر للسكان المعنيين أبواب مستقبل عظيم ، وأن يعطى أية اعتبارات محلية أو محدودة *

٣٥- وأشار الممثل الاسترالي الى استنكاف سكان الكاميرون الشمالي عن قبول مبدأ منح المرأة حق الاقتراع ، والى عدم استنسابهم تطبيق هذا المبدأ في هذه المرحلة على الانتخابات العادية ، ورأى أن السلطة القائمة بالادارة حكيمة في احترامها هذا الرأي *

٣٦- وأعرب ممثل الباراغواى عن أمله في تعيين قوات الشرطة كلها من داخل الاقليم قبل ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ ، حتى لا يكون ثمة شك في استقلالها ، وحث السلطة القائمة بالادارة ، لذلك ، على التعجيل بعملية اعادة تنظيم قوات الشرطة في جزئي الاقليم كليهما ، ولا سيما في الكاميرون الشمالي * كما أعرب عن أمله في المتابعة النشيطة لعملية صيغ الادارة المحلية بالمبغنة الدائمة راطمية *

٣٧- وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية أنه واثق من أن الترتيبات التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لفصل الاقليم عن نيجيريا ، ستكفل نزاهة الاستفتاء المقبل وخلوه من المؤثرات الخارجية * ورأى أن اجراء الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم على أساس الاقتراع العام للبالغين قد يساعد على القضاء على المقاومة التقليدية لهذا النوع من الاقتراع ، غير أن طريق الاقتراع في أى بلد ينبغي أن يترك في آخر الأمر للسكان أنفسهم ، ولا يمكن فرضها من الخارج *

٣٨- ورأى ممثل بورما أن عيب الترتيبات الخاصة بالخدمات التي ستقدمها حكومة نيجيريا الاتحادية لايمت في المركز التعاقدى للموظفين ، وانما في أنهم سيكونون مسؤولين مباشرة أمام المفوض

في الجنوب وأمام المدير في الشمال ، لا أمام أحد الوزراء ولا أمام حكومة الكاميرون الجنوبي . وأكد ضرورة التوسع في صبغ مرفق الخدمة المدنية بالصبغة الكاميرونية ، ولا سيما في المراتب العليا للشرطة . ورأى فيما يتعلق بمسألة الاقتراع العام ، أنه إذا كان موقف الآباء من تعليم المرأة قد تغير بالفعل تغيرا مجسوسا ، فمن الصعب تصديق قيام احتجاجات شديدة على أى اقتراح بمنح المرأة حق الاقتراع .

٣٩- ورأى ممثل نيوزيلندا أن السلطة القائمة بالادارة قد وقفت من مشكلة الاشراف على قوة الشرطة في الفترة التي تلي (تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٠ موقفا لم تضح فيه لا بالمبدأ ولا بالتفكير السليم . ورأى أن من المفيد جدا ، أن يقترح السكان لاختيار البلد المجاور المستقل الذى سينضمون اليه بحرية ، أن تكون لديهم فكرة واضحة عن شروط هذه الوحدة .

٤٠- وذكر ممثل فرنسا ، معربا عن آراء جمهورية الكاميرون فضلا عن آراء وفده ، أن رئيس جمهورية الكاميرون قد علق أهمية كبرى على التطبيق الدقيق لقرارات الجمعية العامة . ورأى الممثل المذكور أن فصل الكاميرون الجنوبي والشمالي فصلا اداريا عن نيجيريا ، وهو من الشروط الرئيسية لنزاهة الاستفتاء ، ينبغي أن يكون كاملا كما يجب أن يكون قد طبق خلال فترة تكفي لكي تجعل له أثرا عمليا . وذكر أن التدابير المتخذة لفصل الكاميرون الشمالي تسير على ما يبدو بشيء من البطء ، مما يؤدى الى تقوية نفوذ حكومة الاقليم الشمالي من نيجيريا . ونظرا الى هذه الحالة ، فان حكومة الكاميرون تود ابداء تحفظاتها ، وتأمل في أن تقوم السلطة القائمة بالادارة بـادارة الكاميرون الشمالي ادارة مباشرة ، وأن تلتزم الحياد الدقيق طوال فترة الاعداد للاستفتاء . ومضى ممثل فرنسا قائلا ان احتفاظ حكومة الاقليم الشمالي ببعض السلطات فيما يتعلق بالكاميرون الشمالي ، يدل على نوع من استمرار الارتباط بنيجيريا . ورأى أن من الواجب انهاء هذه الحالة في أقرب وقت ممكن ، اذا أنها قد تشير الاعتراضات وتكون محالا للطمع .

٤١- وأكد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن المهمة الأساسية لمجلس الوصاية في الوقت الحاضر ، فيما يتعلق بالكاميرون ، هي أن يكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالتمهيد لاجراء الاستفتاء بدقة وفي أوانه حتى تتاح للسكان فرصة الاعراب الحر بقرارات رغبتهم عن طريق الاستفتاء . وذكر أن السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ حتى الآن ، في تنفيذها قرارات الجمعية العامة ، سوى القليل من التدابير المؤدية الى الفصل بين ادارة الكاميرون الشمالي وادارة نيجيريا ، وأن من الضروري اتخاذ تدابير أخرى . ورأى أن على السلطة القائمة بالادارة أن تنظر باهتمام في الآراء التي أعرب عنها أعضاء مجلس الوصاية بشأن الحاجة الى فصل الشرطة في كل من الجزئين الشمالي والجنوبي من الاقليم عن شرارة نيجيريا . ومضى قائلا أن تنفيذ توصيات الجمعية العامة بشأن صبغ الجهاز الادارى في الجزء الشمالي من الكاميرون بصبغة ديمقراطية على

نحو فعال قد اقتصر حتى الآن على اتخاذ التدابير الرامية الى انشاء مجالس محلية على أسس انتخابات لم تمنح فيها حقوق الاقتراع الا للرجال ، رغم أن الجمعية العامة قد اتخذت قرارا يقضي بمنح المرأة في الكاميرون الشمالي نفس حقوق الرجل في الاشتراك في الاستفتاء المقبل . كذلك أشار الى أن السلطة القائمة بالادارة لم تضع بعد أية خطة شاملة واضحة المعالم لصيغ ادارة الكاميرون الشمالي بالصيغة الديمقراطية على نحو فعال . وقال في هذا الصدد ان مما له دلالة ان أولئك الذين عهدت اليهم السلطة القائمة بالادارة بمهمة وضع الاقتراحات الخاصة بإدخال الإصلاحات الادارية ، هم نفس المشايخ وموظفي المستعمرات الذين كان من المفروض أن تؤدي الديمقراطية التي طالبت بها الجمعية العامة الى تقييد سلطتهم . ومن ثم فلا بد من التعجيل باتخاذ التدابير المؤدية الى ادخال نظام الاقتراع العام في الكاميرون الشمالي ، واجراء انتخابات ديمقراطية لتشكيل جميع الهيئات الادارية ، بل واختيار رؤساء السلطات الأهلية . وعلى السلطة القائمة بالادارة أن ترفع الى الجمعية العامة تقريرا اضافيا حول هذا الموضوع .

٤٢- ولقد أظهرت الوقائع المذكورة في الوثائق الرسمية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة نفسها الى الامم المتحدة ، ما كسبه الاقليم بعد أربعين عاما من حكم السلطة القائمة بالادارة . فالصناعة في الكاميرون لا وجود لها ، والزراعة لاتزال شديدة التأخر . ولا توجد سكك حديدية ، كما ان عيوب شبكة الطرق تمنع الوصول الى بعض المناطق خلال موسم الأمطار . والحالة في الميدانين الطبي والتعليمي ، ولا سيما في الكاميرون الشمالي ، هي الى حد كبير غير مرضية . وهكذا انتهى السكان الأهليون بطبيعة الحال الى أن من واجبهم معالجة الأمر بأيديهم ، مدركين أن الاستقلال هو وحده الكفيل بإيجاد الظروف التي تستلزم فيها الاقليم التي كانت في السابق مستعمرة ومشمولة بالوصاية أن تنمي جميع امكانياتها . وقال ان وفده على ثقة من أنه متى قرر الشعب الكاميروني مستقبله في الاستفتاءين المقبلين ، فسيظهر للعالم كله ما تستلزمه الأمة المتحررة أن تفعله لتحسين احوال مواطنيها .

٤٣- وختم الممثل كلامه بتأكيد من جديد أن مهمة المجلس هي ضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة بدقة وفي أوانها ، حتى تتاح للشعب فرصة الاعراب بحرية عن رغباته عن طريق الاستفتاء . وقال ان وفده سيرحب من سيميم قلبه بالقرار الذي سيتخذه الشعب ، سواء أكان بالانضمام الى الاتحاد النيجيري المستقل أم الى جمهورية الكاميرون المستقلة .

٤٤- وذكر ممثل الهند أن الترتيبات التي تتخذ لفصل الاقليم المشمول بالوصاية عن نيجيريا التي كان الاقليم يدار دائما بوصفه جزءا لا يتجزأ منها ، ينبغي أن تكفل ازالة كل ما يمنع الشعب من الاعراب عن رغباته بكل حرية في الاستفتاءين المتعلقين بمسألة مستقبله . وقال انه يعترف بأن الضرورات العملية قد تقتضي بقاء عدد معين من الموظفين النيجيريين والاجانب في الاقليم بعد

٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، ولكنه رأى أنه يجب وضع هؤلاء الموظفين جميعاً تحت السلطة الادارية والتنفيذية لحكومة الكاميرون الجنوبي. * ولاحظ أن الادارات الحكومية للاتحاد النيجيري ستواصل تقديم بعض الخدمات بالنيابة عن السلطة القائمة بالادارة، ويبدو من هذا الترتيب أن حكومة الاتحاد النيجيري ستتولى كامل مسؤوليات السلطة القائمة بالادارة. * ولاحظ أيضاً أن الموظفين الذين يقومون بهذه الخدمات سيكونون، في ممارستهم لوظائفهم في الكاميرون الجنوبي، مسؤولين أمام المفوض مباشرة لا أمام أى وزير اتحادى. * ورأى الممثل أن هذا يبدو ترتيباً معقداً، وأن هناك ترتيباً أفضل وربما أنسب من الناحية الدستورية، هو أن تنقل جميع السلطات التي يمارسها الآن حاكم نيجيريا العام الى مفوض الكاميرون الجنوبي، فيكون لهذا الأخير رقابة قانونية وتنفيذية كاملة على هذه الخدمات. * وسوف تكون له بطبيعة الحال سلطة عقد أية اتفاقات عملية مع حكومة نيجيريا خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ وانتهاء اتفاق الوصاية. * وقال ان هذه الاعتبارات تنطبق بوجه خاص على قوة الشرطة. * ولاحظ أن شرطة الكاميرون الجنوبي وان كانت ستستعاض عنها من شرطة الاتحاد النيجيري، فانها سوف تكون خاضعة لسلطة مفوض الكاميرون. * وقال انه يفترض أن الاعارة اقتضتها أسباب فنية بحتة، هي استمرار خدمة افراد الشرطة ان قرر الاقليم الوحدة مع الاتحاد النيجيري، وفي هذه الحالة يجب ان تكون الاعارة لفترة محددة. * وأعرب الممثل عن أمله في ألا يكون للمفتش العام لشرطة نيجيريا حق سحب وتبديل أفراد الشرطة الذين يعملون في الكاميرون الجنوبي. * وقال انه تقدم بهذا الاقتراح حتى يقطع الطريق على أى نقد قد يثيره بقاء أفراد من شرطة الاتحاد النيجيري في شرطة الكاميرون الجنوبي بشأن أى تغيير في تكوين القوة أو أى تأثير غير مباشر في عملها. * وقال انه غير راض عن انكار حق الانتخاب على المرأة في الجزء الشمالي من الاقليم، إذ أن الجمعية العامة قد قررت وجوب منح المرأة حق الانتخاب في الاستفتاء، وهو لا يستطيع أن يسلم بأن ما ينطبق على الاستفتاء لا ينطبق على الانتخابات المحلية. *

٤٥ - وأكد ممثل ايباليا ضرورة جعل انفصال الاقليم المشمول بالوصاية عن نيجيريا ناجزاً بقدر الامكان، وأعرب عن أمله في أن تنظر السلطة القائمة بالادارة في بعض ما أشار اليه ممثل الهند من وجوه الحالة، ولا سيما في وضع الشرطة في الكاميرون الجنوبي. * كما رأى أن التحضير للاستفتاء والسياسات المتبعة حتى يتخذ الشعب قراره في الاستفتاء هي مشاكل ذات أهمية قصوى وتحتاج الى اهتمام كبير. *

٤٦ - وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه الى الترتيبات المتخذة لكي تستمر الادارات الحكومية في الاتحاد النيجيري في تقديم ما تقدمه حالياً من الخدمات الى الكاميرون الجنوبي، على أن تخضع هذه الخدمات في فترة الانتقال لرقابة محلية فعالة. * ولاحظ مع الارتياح أنه عندما يتم الانفصال

سيكون كل أفراد الشرطة العاملين في الكاميرون الجنوبي من الكاميرونيين ، باستثناء بضع ضباط أجانب . كما لاحظ أن بعض السلطات التي كانت تمارسها الحكومة الاتحادية تنتقل الى مفوض الكاميرون الجنوبي ، ولكنه رأى أنه يجب منح سلطات واختصاصات أوسع لحكومة الكاميرون الجنوبي التي أصبحت الآن حكومة وزارية مسؤولة . وذكر ، فيما يتعلق بصيغ الإدارة المحلية في الكاميرون الشمالي بصيغة ديمقراطية أن نجاح السلطة القائمة بالإدارة في اقناع الناس بقبول مبدأ الاقتراع العام للبالغين في حالة الاستفتاء ، يجعله لا يرى ما يدعو الى اخفاق جهد مماثل في حالة الانتخابات المحلية . وأضاف أن مبدأ إعادة تشكيل المجالس المحلية بالانتخاب ، الذي اعتمد في في الاقسام الجديدة الأخرى ، يجب تطبيقه بالنسبة الى قسم ديكوا . وقال انه يدرك أنه يكاد يكون من المستحيل ألا يظل لنيجيريا تأثير في الكاميرون الشمالي ، ولكن ينتظر من السلطة القائمة بالإدارة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان النزاهة الكاملة للاستفتاء المقبل .

٤٧ - ورأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن على السلطة القائمة بالإدارة ، تفادياً لأية شبهة تمس نزاهة الاستفتاء ، أن تملأ الوظائف العامة الشاغرة في الكاميرون الجنوبي بموظفين أجانب بدلاً من موظفي حكومة الاتحاد النيجيري الذين تطوعوا بخد ماتهم . وأبدى شكه في فائدة الاعضاء الخاصين ، في مجلس الجمعية ، ورأى انه يجب المبادرة دون مزيد من التأخر الى تحويل المجلس الى هيئة يكون جميع أعضائها منتخبين ، ما لم تعارض الحكومة والمعارضة في مثل هذا التغيير . ورأى أن نزاهة الاستفتاء في الجزء الشمالي من الاقليم تقتضي أن تفصم في أقرب وقت ممكن الرابطة بين السلطة الأهلية الفرعية للمضاب المتحدة وبين السلطة الأهلية لـ " وكاري " . ورأى كذلك أن على السلطة القائمة بالإدارة بذل جهد خاص لتبديد أية شكوك بشأن علاقات الشرطة في الاقليم بإدارة الشرطة في نيجيريا . وقال انه يعتقد ان على السلطة القائمة بالإدارة أن تدرس بمزيد من الاهتمام مسألة تكوين قوة شرطة مستقلة ومنفصلة تماماً في الاقليم . كما تسأل عما اذا كان حجم قوات الشرطة سيكون كافياً لحفظ النظام العام اثناء اجراء الاستفتاء . ورأى ، فيما يتعلق بالتدابير المتخذة لصيغ الإدارة المحلية بالصيغة الديمقراطية ، أنه يجب اختيار رؤساء مجالس السلطة الأهلية بالانتخاب وأن على السلطة القائمة بالإدارة اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتنوير الرأي العام بحيث تعبر الانتخابات المقبلة عن رغبات السكان الحقيقية . كذلك أعرب عن أمله في أن توضح القوائم الانتخابية على أساس مبدأ الاقتراع العام للبالغين . ورأى أن ضمان نزاهة الاستفتاء يقتضي ازالة كل أثر لامكانية التدخل الخارجي ، وتعريف السكان بنوع الارتباط الذي سيحقق ان اقترحوا بالموافقة على أحد هذا أو ذاك من الحلين .

٤٨ - وذكر ممثل السلطة القائمة بالإدارة ، رداً على المسائل التي أثارها ممثل فرنسا ، أن حكومة اقليم نيجيريا الشمالي لم تخول سلطة جديدة في الكاميرون الشمالي . وقد ألغيت وزارة

شئون الكاميرون الشمالي ونقلت سجلاتها الى مكتب رئاسة الوزارة مؤقتا خلال الفترة الانتقالية ريثما تنتهي ولاية نيجيريا على الكاميرون الشمالي في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠ * ورغم أن حكومة نيجيريا ستأخذ تقوم بدور معين حتى ذلك التاريخ ، فان هذا الدور يتناقص باستمرار * وسوف تقوم السلطة القائمة بالادارة ذاتها بادارة الاقليم بعد هذا التاريخ ، ولن يكون لحكومة نيجيريا أية ولاية على أى من جزئي الاقليم * وهكذا ستنتهي أية مسؤولية لحكومة نيجيريا في الاقليم قبل الاقــــــــــــــتراع بـــــــــــــعدة أشهر *

٤٩ - وفيما يتعلق بمسألة الخدمات التي ستظل مختلف الادارات النيجيرية تقدمها الى الاقليم بعد ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٦٠ ، ذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة أنه يعتقد أن في وسعه الاجابة عن النقط التي أثارها ممثل الهند اجابة وافية . فسوف تنقل السلطة التي يمارسها الآن الحاكم العام لنيجيريا الى المفوض في الجنوب والى المدير في الشمال . ويجرى وضع الترتيبات المتعلقة بهذه الخدمات بالاتفاق بين السلطة القائمة بالادارة ، بالتشاور مع سلطات الكاميرون الجنوبي في حالة الكاميرون الجنوبي ، من جهة ، وبين السلطات النيجيرية المعنية من جهة أخرى . ولكن السلطة الدستورية ستكون في الكاميرون ذاته ، أى لدى المدير في الشمال والمفوض في الجنوب ، وتتولى حكومة المملكة المتحدة المسؤولية العامة عنها . وأضاف ، ردا على نقطة أثارها ممثل بورما ، أن اخضاع هذه الخدمات لسلطة المفوض في الجنوب هو جزء من الترتيبات العامة التي اتخذت بشأن هذه المسائل وقبلتها حكومة الكاميرون الجنوبي .

٥٥ - واعترف بأن للترتيبات المتعلقة بالشرطة أهمية خاصة * وأكد أن المفوض في الجنوب سيكون هو وحده المسؤول مباشرة أمام السلطة القائمة بالادارة عن حفظ النظام العام ، وأنه سيخول دستوريا سلطة استخدام الشرطة ومراقبة أعمالها * والأمر نفسه ينطبق على مدير الكاميرون الشمالي * وسوف يمارس المفوض والمدير مسئولياتهما عن طريق قوة للشرطة تكون خاضعة لقيادة مفوض الشرطة في الكاميرون الجنوبي ورئيس ضباط الشرطة في الكاميرون الشمالي * وسوف تعار قوات الشرطة اعتبارا من (تشرين الأول) (اكتوبر) لكل الفترة المذكورة * وسيكون مفوض الشرطة مسئولاً مباشرة أمام المفوض في الكاميرون الجنوبي ، ورئيس الضباط مسئولاً مباشرة أمام المدير في الكاميرون الشمالي ، عن كل ما يتعلق باستخدام قوة الشرطة وعملاتها ، وللمفوض أو لرئيس الضباط وحدهما ، بناء على تصريح من المفوض أو المدير ، أن يصدر اليها الاوامر * ولن يكون هذان الموظفان مسئولين في قيامهما بهذه الوظائف أمام المفتش العام للشرطة الاتحادية * وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ، ردا على نقطة محددة أثارها ممثل الهند ، ان الشرطة في الكاميرون ستكون تحت رقابة مفوض الشرطة في الكاميرون الجنوبي ورئيس ضباط الشرطة في الكاميرون الشمالي خلال فترة اعارتهم * وقال انه وان لم يكن يسعه أن يضمن تماما عدم ابدال بعض أفراد

الشرطة الموجودة داخل الاقليم بأفراد من الخارج وذلك نتيجة لعوامل معينة كالوفاة أو المرور ، فان المراد هو أن يكفل الاشراف على القوات ، بما في ذلك تعيين أفرادها ، من داخل الاقليم .

٥١ - وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ردا على اقتراح ممثل الجمهورية العربية المتحدة بإعادة ضبط أجانب لانيجيريين للعمل في قوة الشرطة في الكاميرون ، ان قوة الشرطة لن تضم ضباطا نيجيريين ، غير أن بعض ذوى الرتب الأخرى في الشمال سيكونون من النيجيريين . وقال ردا على سؤال من الممثل ذاته بشأن عدد أفراد قوة الشرطة وقدرتها على حفظ النظام العام أثناء الاستفتاء ، أن عدد رجال الشرطة في الكاميرون الشمالي سيكون ١٣٠ ، يضاف اليهم مائة وخمسة وثلاثون من رجال شرطة السلطات المحلية . وأضاف أن السلطة القائمة بالادارة قبلت الاضطلاع بمسؤولية حفظ النظام العام في الاقليم وسوف تتخذ كل التدابير اللازمة للقيام بها .

٥٢ - ورد ممثل السلطة القائمة بالادارة على بعض النقاط التي أثارها ممثلا الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن طريقة تعيين رؤساء مجالس السلطة الأهلية في الشمال ، فقال ان السبب الوحيد في عدم انجاز هذه الترتيبات حتى الآن هو أن مجالس السلطة الأهلية لم تخرج بعد الى الوجود . وقال ان انتخاب أعضاء هذه المجالس جار الآن ، ورأى أن مما يتنافى والمبادئ الديمقراطية البت في كيفية اختيار رؤساء هذه المجالس قبل أن يتسنى بحث هذه المسألة مع المجالس ذاتها بعد انتخاب أعضائها . وأضاف قائلاً : ان استخدام لفظ " تعيين " في تقرير السلطة القائمة بالادارة ربما كان قد أثار سوء الفهم . والواقع ان طريقة اختيار هؤلاء الرؤساء سوف تتوقف على رأى الأعضاء المنتخبين في هذه المجالس ، وهذا لا يعني أنهم لن يكونوا منتخبين .

٥٣ - وذكر ، فيما يتعلق بمسألة الاقتراع في انتخابات الهيئات الادارية المحلية ، أن ماضي المملكة المتحدة حافل بالمواقف الطيبة من مسألة حق المرأة في الاقتراع ، سواء داخل المملكة المتحدة ذاتها أو في الاقليم التي تضطلع بمسؤولية ادارتها ؛ ولكن عليها أيضا أن تراعي آراء سكان منطقة ما . وأكد أن الاعتراضات التي قامت في الاقليم على حق المرأة في الاقتراع لم تصدر عن المشايخ ، ولا عن المسلمين وحدهم ، بل صدرت عن كافة فئات السكان . وذكر أنه يتطلع الى الوقت الذي سوف تقترع فيه المرأة في الانتخابات المحلية ، ورأى أن أفضل طريقة لتحقيق مثل هذا التقدم هي الاقناع والتعليم . وكرر ، ردا على نقطة أثارها ممثل الهند ، أن هناك فرقا واضحا بين الاستفتاء والانتخابات المحلية . ان من المعقول ، عند اجراء الاستفتاءين المؤديين الى انتهاء الوصاية أن ترجح كفة الاجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة ومنها نظام الاقتراع العام للبالغين ، على الرأى والعرف المحليين . أما في حالة الانتخابات المحلية ، فـ ان الالتزامات المفروضة على السلطة القائمة بالادارة بمقتضى اتفاق الوصاية والميثاق لا تتيح لها تجاهل

الرغبات التي يعرب عنها السكان بحرية ؛ وهذه تدل ، بقدر ما نعرفه منها ، أن سكان الكاميرون لا يريدون حق الاقتراع للمرأة في الوقت الحاضر . وقال انه يعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تترك للشعب الكاميروني ليقررها بنفسه في المستقبل .

٥٤ - ووافق على أهمية اطلاع سكان الكاميرون قبل الاستفتاء على نوع الترتيبات التي سينضمون بمقتضاها اما الى جمهورية الكاميرون أو الى الاتحاد النيجيري ، وان يكن من الواجب ترك مسألة تقريرها الى حكومتي كل من هذين البلدين في آخر الأمر . وذكر أن السلطة القائمة بالادارة قد طلبت رسميا الى حكومة جمهورية الكاميرون الدخول في مشاورات حول هذه المسألة ، وأعرب عن أمله في أن يتسنى اجراء هذه المشاورات في وقت قريب جدا . وذكر أيضا أن رئيس وزراء الاتحاد النيجيري ورئيس الوزراء الاقليميين اتفقوا على أنه اذا اختار سكان الكاميرون الجنوبي الانضمام الى نيجيريا ، فسيكون له مركز الاقليم المتمتع بالحكم الذاتي ، ويتساوى مع الاقليميين النيجيريين من جميع الوجوه ؛ كما انهم اتفقوا على أنه اذا اختار سكان الكاميرون الشمالي الانضمام الى نيجيريا ، فسوف يؤلف الكاميرون الشمالي جزءا من الاقليم الشمالي ويبقى محتفظا بمؤسسات الادارة المحلية والاقسام الجديدة التي تقرر ايجادها في ١ نيسان (ابريل) ١٩٦٠ .

٥٥ - وقال ممثل الهند ردا على ممثل السلطة القائمة بالادارة ، ان الجمعية العامة لم تغفل المادة ٧٦ ب من الميثاق عندما قررت تطبيق مبدأ الاقتراع العام للبالغين على الاستفتاء . وقد اعتمد هذا المبدأ لان الاعضاء كانوا مقتنعين بأن هذا هو ما ينبغي عمله . وقال مرة أخرى انه لا يرى farkا بين الاستفتاء وبين الانتخابات المحلية فيما يتعلق بهذه المسألة .

٥٦ - كذلك رد ممثل الاتحاد السوفياتي ، فقال انه يجد من العسير عليه أن يفهم كيف تستطيع السلطة القائمة بالادارة معرفة رغبات السكان المعرب عنها بحرية ونصفهم محرومون من حقوقهم الانتخابية . وقال ان الوسيلة الوحيدة لمعرفة رغبات السكان هي الاقتراع العام . وأكد أن ما تريده الجمعية العامة هو معرفة آراء سكان الكاميرون جميعا بشأن مصيرهم ، وأن هذا هو السبب الذي جعلها تقرر أن يجري الاستفتاء على أساس الاقتراع العام . وخلص الى أنه بناء على ذلك يؤيد ادخال مبدأ الاقتراع العام فورا في جميع أرجاء الاقليم المشمول بالوصاية .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الأول

عموميات

٥٧- ورد في تقرير مجلس الوصاية المرفوع الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة (١) وصف مفصل للحالة الاقتصادية والمالية للاقليم المشمول بالوصاية في عام ١٩٥٨ ؛ كذلك ورد في التقرير المرفوع من السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية في دورته السادسة والعشرين (٢) وصف للتطورات الأخرى التي حدثت في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٥٨ .

المبحث الثاني

الكاميرون الجنوبي

٥٨- ان الزراعة هي أهم ميادين النشاط الاقتصادي في الاقليم ، وأكبر منتج في الميدان الزراعي هي مؤسسة الكاميرون الانمائية التي تملكها الحكومة . وقد رأت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٨ أن من الضروري جلب رؤوس أموال جديدة من المصادر الخارجية ، ولكنها رأت أن على الكاميرون الجنوبي أن يعتمد قبل كل شيء على توسع قدراته لايكون هائلا ، ولكن من المأمول أن يكون مطردا ، في انتاج سكان الغابات والسهوب للمزروعات النقدية .

٥٩- وقد اعتمدت الايرادات العامة للكاميرون الجنوبي الى حد بعيد على نصيب الاقليم من الرسوم الجمركية التي يحصلها الاتحاد النيجيري ، وكانت تعتمد في الماضي على السلف التي حولت في الآونة الاخيرة الى اعانات . وقد زادت إيرادات الاعانة العادية على النفقات العادية عام ١٩٥٨-١٩٥٩ بمبلغ ٢٨٥،٧٠ جنيها استرلينيا .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة عشرة (ج ع/ ١٠٤)، الجزء الثاني، الفصل

الرابع، النبذات ٤١-٦٠ .

(٢) م و/ ١٥٢٧، النبذات ٨-١٦ .

المبحث الثالث الكاميرون الشمالي

٦٥- ان اقتصاد الكاميرون الشمالي قائم في معظمه على الزراعة والرعي * ولم تعد للاقليم ميزانية مستقلة منذ ادارته بوصفه جزءا من اقليم نيجيريا الشمالي * واذا استثنينا نفقات السلطات الأهلية ، فان النفقات العامة في الاقليم تضطلع بها اما حكومة الاقليم الشمالي أو حكومة الاتحاد النيجيري *

الفرع الرابع التقدم الاجتماعي

المبحث الأول

الخدمات والمرافق الطبية والصحية

٦١- في نهاية عام ١٩٥٨ بلغ مجموع الموظفين الطبيين في الاقليم ٦٥٨ موظفا ، مقابل ٧٢٠ في السنة السابقة * ويشمل هذا المجموع ٣٠ طبيبا وجراحا مؤهلا ، أى بزيادة ثلاثة على السنة السابقة * ويعمل في الكاميرون الجنوبي خمسمائة وثمانية عشرة من الموظفين الطبيين ، منهم سبعة وعشرون من الأطباء والجراحين المسجلين *

٦٢- وكان هنالك في الكاميرون الجنوبي عام ١٩٥٨ واحد وعشرون مستشفى ، منها ستة تديرها الحكومة ، وتسعة تديرها مؤسسة الكاميرون الانمائية ، وواحد تديره الارساليات ، وواحد تشترك في ادارته احدى الارساليات وحدى السلطات الأهلية ، وأربعة تديرها الشراكة الافريقية المحدودة * وكان هناك ايضا سبعون مستوصفا ، وثمان دور للتوليد ومركزان للجذام * وقد افتتحت خلال عام ١٩٥٩ خمس دور جديدة للتوليد ، وتمت العمليات العلاجية المبدئية التي قامت بها الوحدة الطبية المتنقلة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمضالعة بحملة مكافحة مرض التوت (الفرمبيزيا) * أما في الشمال ، فكان هنالك عام ١٩٥٨ مستشفيان وثلاث دور للتوليد واثنان وعشرون مستوصفا وثلاثة وعشرون مركزا للجذام * وقد افتتح عام ١٩٥٩ اثنان واربعون مركزا جديدا للجذام وأوشك على الانتهاء في مستشفيين جديدين يحتوى كل منهما على ستين سريرا *

٦٣- وقد بلغت المصروفات الحكومية على الخدمات والمرافق الصحية في السنة المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ ، ما مقداره ١٩٥،٢٠٠ ج ١٠ مقابل ١٤٩،٣٠٠ ج ١٠ في العام السابق ١٩٥٦-١٩٥٧ ، وانفقت السلطات الأهلية ٦٦،٥٠٠ ج ١٠ مقابل ٥٥،٧٠٠ ج ١٠ في العام السابق ، ومن هذه الأموال العامة البالغ مجموعها ٢٦١،٧٠٠ ج ١٠ أنفق مبلغ ٢٢٣،٣٠٠ ج ١٠ في الكاميرون الجنوبي ، و ٣٨،٤٠٠ ج ١٠ في الكاميرون الشمالي ، مقابل ١٧٣،١٠٠ ج ١٠ و ٣١،٩٠٠ ج ١٠ في العام السابق ، وبلغت مصروفات الارساليات والمؤسسات التجارية في الكاميرون الجنوبي ٢٠٠،١٠٠ ج ١٠ ومصروفات الارساليات في الكاميرون الشمالي ٦٤،١٠٠ ج ١٠ .

المبحث الثاني

العمل واليد العاملة

٦٤- كان عدد المستخدمين الأجاء في الكاميرون الجنوبي حتى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٨ ، ٣٧،٣٨٦ ، شخصا ، وما زال حوالي ٥٠ في المائة من هذا العدد ، الذي لا يؤلف سوى نسبة ضئيلة من مجموع السكان ، يعملون في مؤسسة الكاميرون الانمائية . وأهم المؤسسات المستخدمة الأخرى هي الشركة الافريقية المتحدة (بامول) المحدودة ، وشركة ، الدرز وفيفز . وبدأت شركتان جديدتان للاخشاب ، هما شركة براندلر وريبكة ، وشركة ، كوست تيمبر ، في أعمال قطع الأخشاب في الآونة الأخيرة ، وتنتج صناعة الاخشاب لوحدها الآن العمل لما يقرب من ٢٠٠٠ عامل . هذا وان انشاء مؤسسات جديدة في ميادين الزراعة والهندسة المدنية وشق الطرق والمباني يتيح الآن فرص جديدة للعمل .

٦٥- وقد هبط عدد النقابات في الاقليم من سبع عشرة الى اثنتي عشرة نقابة ، وهبط عدد اعضائها من ٢٢،٠٠٠ الى ١٢،٠٠٠ عضو ، ويستفاد من التقرير السنوي أن السكان المحليين قد فقدوا اهتمامهم بفروع النقابات النيجيرية ، ومن أمثلة ذلك أن المعلمين وعمال المرافق العامة من فنيين وغير فنيين ، يحاولون الآن تكوين نقابات خاصة بهم . وقد زادت منازعات العمل عليها في العام السابق ، إذ حدثت ثلاث وعشرون منازعة أدت الى خسارة ٩٥٦١ ساعة عمل . وسويت جميع المنازعات ، باستثناء منازعة واحدة متعلقة بمؤسسة الكاميرون الانمائية ، اما بالتدخل المعتاد لادارة العمل ، او بالاتفاق بين النقابيين المسؤولين وأرباب العمل . أما في حالة المنازعة المتعلقة بمؤسسة الكاميرون الانمائية ، فان مدير العمل في بوا قد عين موقفا ، بموجب أمر منازعات العمل (التحكيم والتحقيق) ، وتم الوصول الى اتفاق تام .

المبحث الثالث

المسائل الاجتماعية الأخرى

٦٦- من المسائل الاجتماعية التي أولاهها المجلس اهتماما خاصا في دوراته السابقة مسألة الحاجة الى ضرورة تعزيز الاتصالات بين سكان الكاميرون الشمالي والكاميرون الجنوبي ، وقيادة الجهود المجتمعية بين السكان ؛ والحاجة الى تحسين مركز المرأة ، والالغاء التام للعقوبة البدنية ، وانشاء صحافة أهلية في الاقليم .

الفرع الخامس

التقدم التعليمي

٦٧- زاد عدد المدارس في الاقليم خلال عام ١٩٥٨ من ٤٧٥ الى ٥٤٣ مدرسة ، تدير الحكومة والسلطات الأهلية منها خمسا وسبعين مدرسة ، وتدير المؤسسات الخيرية المعانة ٣٥٢ منها ، وتدير الجمعيات الخيرية غير المعانة ١١٦ منها . ومن هذا المجموع ، توجد ٥٢٤ مدرسة أهلية أو ابتدائية منها ٤٥٤ مدرسة تقع في الكاميرون الجنوبي ، كما توجد ثلاث مدارس ثانوية معانة تقع كلها في الكاميرون الجنوبي ، وثلاثة عشر دارا للمعلمين ، تقع احدى عشر دارا منها في الكاميرون الجنوبي ، وثلاث مدارس مهنية ، تقع اثنتان منها في الكاميرون الجنوبي . وقد افتتحت عام ١٩٥٩ ثلاث وتسعون مدرسة ابتدائية جديدة في الكاميرون الجنوبي ، وست عشرة في الكاميرون الشمالي .

٦٨- وبلغ مجموع عدد تلاميذ المدارس خلال عام ١٩٥٨ ، ٦٢،٣٣٩ تلميذا (منهم ١٣،٩٥٩ تلميذة) مقابل ٥٧،١٥٨ تلميذا (منهم ١٢،١٢٦ تلميذة) في عام ١٩٥٧ . ويتألف هذا العدد من ٦٥،٩٥٤ تلاميذ (منهم ١٣،٧٨٩ تلميذة) في المدارس الأهلية والابتدائية ، و ٥١٣ تلميذا (منهم ٧٥ تلميذة) في المدارس الثانوية ، ومن ٦٩٤ طالبا (بينهم ٥٩ طالبة) في دور المعلمين ومن ٢٢٨ طالبا (بينهم ٣٦ طالبة) في المدارس المهنية . وبلغ عدد تلاميذ المدارس في الكاميرون الجنوبي ٥٦،٢٥٩ تلاميذ (منهم ١٢،٧٨٨ تلميذة) ، بينما بلغ عدد التلاميذ المسجلين في مدارس الكاميرون الشمالي ٦،١٣٠ تلميذا (منهم ١،١٧١ تلميذة) كلهن ملتحقات بالمدارس الابتدائية فيما عدا ست وثلاثين تلميذة في المدارس المهنية . وكان عدد التلاميذ المسجلين في مدارس الكاميرون الشمالي ٥٢٦٨ تلميذا عام ١٩٥٦ .

٦٩ - وبلغت مصروفات التعليم في الكاميرون الجنوبي خلال عام ١٩٥٨ ، ٥٦٩،٨٠٠ ج ١٠ (مقابل ٥١٨،٩٠٠ ج ١٠ عام ١٩٥٧) ويتضمن هذا المبلغ ٤١٤،٥٠٠ ج ١٠ قدمتها الحكومة - والسلطات الأهلية ، و ٥٢،٨٠٠ ج ١٠ قدمتها الارساليات ، و ٤،٨٠٠ ج ١٠ قدمتها الشركات التجارية ، و ٢٨،٤٠٠ ج ١٠ قدمتها مؤسسة الكاميرون الانمائية ، و ٦٩،٣٠٠ ج ١٠ حصلت من الرسوم الدراسية . ويشمل هذا المجموع اعانات المساعدة والمنح التي يقدمها صندوق انماء المستعمرات ورعايتها الاجتماعية ، لتغطية النفقات العادية والاستثنائية . وبلغ مجموع المصروفات - في الكاميرون الشمالي ١١١،٧٠٠ ج ١٠ (مقابل ٨٤،٠٠٠ ج ١٠ في عام ١٩٥٧) ، ويتضمن هذا المبلغ ٨٦،٣٠٠ ج ١٠ قدمتها الحكومة والسلطات الأهلية و ٢٥،٠٠٠ ج ١٠ قدمتها الارساليات و ٢٠٠ ج ١٠ حصلت من الرسوم الدراسية .

٧٠ - وفي عام ١٩٥٨ كان هناك أربعة وعشرون طالبا من الكاميرون الجنوبي يدرسون على نفقة الحكومة في معاهد التعليم العالي في الخارج ، كما كان هناك ثمانية طلاب آخرين يدرسون في الكلية الجامعية في " ابادان " وواحد وعشرون طالبا يتابعون دراستهم بعد الثانوية في مختلف فروع كلية الآداب والعلوم والفنون التطبيقية . وواصلت مؤسسة الكاميرون الانمائية تقديم منحها السنوية ، ومقدارها ٥٠٠ ج ١٠ ، الى مجلس المنح الدراسية للكاميرون الجنوبي . كذلك قدمت اثنتين وستين منحة لموظفي المؤسسة وأوفدت اثنتين وأربعين من غير الموظفين لدراسة التعليم . وكان هناك سبعة وعشرون طالبا يتابعون دراستهم بعد الثانوية بموجب منح دراسية قدمتها الحكومة الاتحادية ، واثنا عشر طالبا يدرسون في الهند والولايات المتحدة - الأمريكية بموجب منح قدمتها الأمم المتحدة ، وخمسة تلقوا منحا دراسية من الادارات الأهلية .

٧١ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها ، تعليقا على التقدم المحرز في ميدان التعليم خلال السنة المستعرضة ، أن السكان المحليين يساهمون بدور ذي أهمية خاصة في التعجيل بمعدل تهاور التعليم ، لاعن طريق الهيئات التشريعية والمجالس التعليمية وحدها ، وانما عن طريق آخر يتسم بطابع مباشر ، هو السلطات الأهلية ولجان التعليم المحلية . وأشارت ايضا الى التوسع في جميع أنواع مرافق التعليم سواء في الشمال أو في الجنوب ، والسي العدد المتزايد للملتحقين بالمدارس في جزئي الاقليم . ورأت أن الأرقام الخاصة بعدد الملتحقين في المدارس في الجنوب تدل على أن التعصب ضد تعليم المرأة في طريق الزوال السريع ، وأن الآباء والأمهات أصبحوا الآن على استعداد للسماح للفتيات بالبقاء في المدارس لاتمام دراستهن الابتدائية .

الفصل الخامس

ساموا الغربية

— ♦ —

الفرع الأول

عموميات

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

١- يتألف اقليم ساموا الغربية المشمول بالوصاية من مجموعة جزر تقع على وجه التقريب في
أواسط المحيط الهادئ ♦ وتتكون هذه المجموعة من جزيرتين كبيرتين هما جزيرتا سافاي واپولو،
وجزيرتين صغيرتين، وعدة جزر صغيرة أخرى ♦ ويبلغ مجموع مساحة أراضي الاقليم حوالي ١٣٠ ميلا
مربعاً ♦ أما السكان فيزداد عددهم بسرعة بمعدل متوسط قدره ٣١ في المائة في السنة؛ وقد قدر
عدد هم عام ١٩٥٩ بزهاء ٨٦٣٠٥٠ نسمة، منهم ٩٩٠٨٥١ من السامويين و ٦٤٠١٢ من
الأوروبيين (١) ♦

٢- وقد أثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على كل من السلطة القائمة بالادارة
وشعب ساموا الغربية للتقدم الهام المحرز في الاقليم في السنوات الأخيرة وللطريقة المنسجمة التي
تعاون بها للسير بالاقليم نحو الاستقلال ♦

٣- وقرر المجلس في دورته السادسة والعشرين ما يلي :

” يثني المجلس بحرارة على السلطة القائمة بالادارة وعلى شعب ساموا للتقدم الذي أحرز
في السنة الفائتة لاعداد الاقليم للاستقلال “ ♦

(١) يتضمن تقرير البعثة الزائرة الموفدة الى ساموا الغربية عام ١٩٥٩ (م و/١٤٤٩، النبذات ٢٠-٣٠)
وصفاً أضيف للاقليم ولتنظيم المجتمع الساموي ♦

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

- ٤- ذكر ممثل استراليا أن السنة الفائتة تميزت بتغيرات دستورية بعيدة المدى وبتساورات في ميادين أخرى، شهدت بالفضل لشعب ساموا وللسلطة القائمة بالادارة ♦
- ٥- وقال ممثل بورما ان السلطة القائمة بالادارة تستحق الكثير من الشناء لما تم انجازه في الاقليم ♦ غير أن وفده يأمل أن تبذل المزيد من الجهود وتقوم بالمزيد من الأعمال النبيلة في ميادين الانماء خدمة لمصلحة نظام الوصاية الدولي في هذا الطرف العصيب ♦ فالزمن يقتضي القيام بأعظم الجهود في كل ميدان من ميادين الانماء ♦
- ٦- وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه للتوصيات التي أصدرتها اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتي ، والتي تقضي بأن يشتمل دستور ساموا الغربية على أحكام تضمن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان ♦
- ٧- ورأى ممثل ايطاليا أن الجهود التي بذلتها كل من السلطة القائمة بالادارة والسلطات الساموية لاعداد الاقليم للاستقلال قد تكلفت بالنجاح التام ، وأن التقدم المحرز في الميدان السياسي والاجتماعي والاقتصادي يوحى بالثقة في مستقبل ساموا الغربية كبلد مستقل ♦
- ٨- وذكر ممثل الهند أنه ينبغي، في الفترة التي تسبق الاستقلال ، أن تتخذ الاستعدادات اللازمة ، لافي الميدان السياسي فحسب ، بل وكذلك في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي وفيما يتعلق بالمهام التي تنتظر السامويين في المستقبل القريب ♦
- ٩- وأعرب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية عن سروره للجهود الكبرى التي بذلتها حكومة ساموا الغربية والسلطة القائمة بالادارة لتنفيذ توصيات البعثة الزائرة ♦
- ١٠- وذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن ساموا الغربية تمر الآن بمرحلة حاسمة من تاريخها ، ولذلك فان من واجب كافة المعنيين التصرف بتبصر وانتباه ، والاعتراف منذ البداية بأن ساموا الغربية وان لم تنزل اقليما مشمولا بالوصاية، فانها تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي ♦ والمهمة الوحيدة للأمم المتحدة في هذه الفترة الانتقالية ، هي التأكد من حصول شعب ساموا الغربية على المساعدة والمشورة السديدة ، والتأكد أيضا من كونه في ممارسته لحق تقرير المصير، بمنجى من كل تأثير أو اعتبار خارجي ♦

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

مشاورة السـكان بشأن التدابير المتخذة
أو المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال

- ١١ - شرعت ساموا الغربية عام ١٩٥٦ في تنفيذ برنامج متفق عليه للتطور الدسـتورى يسير بالاقليم نحو الاستقلال الكامل وفقا لرغبات السامويين التي أعربوا عنها في مؤتمر دستورى عقد عام ١٩٥٤ * وقد اتصفت كل خطوة من الخطوات المتعاقبة في هذا التطوير ، حسب قول السلطة القائمة بالادارة ، بمشاورات متواصلة مع حكومة ساموا الغربية وشعبها *
- ١٢ - وقد أنشئت في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٦ لجنة عاملة لشئون الحكم الذاتي للنظر في المشاكل الدستورية المتعلقة بالانتقال الى الاستقلال * وتتألف هذه اللجنة من الفوتويين وكافة الوزراء ، وسبعة أعضاء آخرين من الجمعية ، ويساعد ها مستشار في الشؤون الدستورية * والمهمة الرئيسية للجنة العاملة هي وضع مشروع دستور لدولة ساموا الغربية المقبلة ، يعرض ، بعد أن تنتهي الجمعية التشريعية من اعتماد اوتعديله ، على المؤتمر الدستورى الثانى للممثلين *
- ١٣ - وقد أنهى الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن اللجنة العاملة بدأت في وضع مشروع الدستور في شهر كانون الثانى (يناير) ١٩٦٠ * وكان من المأمول أن يفرغ من وضع المشروع التمهيدي في شهر أيار (مايو) * وأولت اللجنة أثناء مداولاتها المراعاة اللازمة لآراء البعثة الزائرة ولقرارات مجلس الوصاية * ولن ترتدى توصيات اللجنة العاملة الطابع النهائى ؛ وسوف ينظر فيها المؤتمر الدسـتورى الذى ينعقد في تنوز (يوليه) أو آب (اغسطس) * وسوف يجرى عام ١٩٦١ استفتاء يتيح للشعب ابداء رأيه فى الدستور *
- ١٤ - وقد أوصت اللجنة العاملة ، بصورة خاصة ، بأن يتضمن الدستور من حقوق الانسان الأساسية المنصوص عليها في اعلان حقوق الانسان ، ما كان قابلا للتنفيذ عن طريق

القانون وصالحا للدراج في وثيقة دستورية * ويجوز لكل من يشكو من انتهاك حق من هذه الحقوق الرجوع الى المحكمة العليا لساموا الغربية *

١٥- ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، روح المسؤولية التي أظهرها شعب ساموا الغربية في دراسة المسائل الدستورية الدقيقة ، وأعرب عن ثقته في أن هذه المسائل سوف تحل على أساس سليم وفقا لرغبات السامويين وأحكام ميثاق الأمم المتحدة *

١٦- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، ان يشير الى التوصية التي أصدرها في دورته الرابعة والعشرين ، يدعو السلطة القائمة بالادارة الى أن تنهي الى اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتي ، ارتياحه الى التقدم المحرز في اعداد مشروع دستور تمهيدى للاقليم ، ويعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة العاملة من انجاز هذه المهمة قبل انعقاد المؤتمر الدستوري *

» ويلاحظ المجلس مع الارتياح بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه بأن ممثلي السامويين أنفسهم يمارسون في الواقع السلطات التامة فيما يتعلق بالشؤون الداخلية لساموا الغربية، ويقومون بالدور الرئيسي في تخطيط مستقبل التطور السياسي والدستوري لبلد هم *

المطلب الثاني

الترتيبات الدستورية

(أ) تاور الهيئات التشريعية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

١٧- جاء في تقرير مجلس الوصاية المرفوع الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة^(١) وصف للتدابير المتخذة لتأوير الاقليم نحو الحكم الذاتي التام وفقا للبرنامج الذي توخاه المؤتمر الدستوري المنعقد عام ١٩٥٤ * وبموجب قانون الاصلاح الساموي لعام ١٩٥٩ الذي سنه برلمان نيوزيلندا في شهر أيلول (سبتمبر) ، أدخلت على المؤسسات ، خلال السنة المستعرضة ، اصلاحات كبرى *

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/٣٨٢٢) الجزء الأول ، ص ٥٨ - ٦٢ ، والدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/٤١٠٠) ص ١١٠ -

* ١١٦

١٨- وتذكر السلطة القائمة بالادارة أن الموظفين الرسميين العضوين في الجمعية التشريعية (وهما النائب العام ووزير المالية) قد سحبوا منها * وأن قانون الاصلاح لعام ١٩٥٩ نص على تخفيض عدد الأحكام المتعلقة بالسلطات المحتفظة * وقد تقرر اجراء الانتخابات لجمعية جديدة في أواخر عام ١٩٦٠ ، ولا يشترك في هذه الانتخابات الا مواطنو ساووا الغربية * .

١٩- وقد أشارت البعثة الزائرة الى القرار المتخذ بتقديم موعد اقامة نظام الحكم الوزاري الى يوم ١ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، ورحب المجلس بهذا القرار في دورته الرابعة والعشرين * وكانت السلطات التنفيذية قبل ذلك التاريخ مسندة الى المفوض السامي ، ومجلس الدولة المؤلف من المفوض السامي و « الفوتويين » ومجلس تنفيذي مؤلف من المفوض السامي وخمسة وزراء يعينون من بين الاعضاء السامويين في الجمعية التشريعية ووزيرين يعينان من بين الاعضاء الذين يمثلون ذوى المركز الأوروبي والعضوين الموظفين الرسميين في الجمعية ، أى النائب العام ووزير المالية * والوزارة مكلفة ، بمقتضى قانون الاصلاح الساموي لعام ١٩٥٩ ، « بالاضطلاع بالادارة العامة لحكومة ساووا الغربية ومراقبتها » * أما رئيس الوزراء فيعينه مجلس الدولة وينبغي أن يكون متمتعاً بثقة أغلبية أعضاء الجمعية التشريعية * وهو يختار وزراء ، الذين يعينهم مجلس الدولة رسمياً بعد ذلك ، ويوزع الحقائق الوزارية ، ويتأسس الوزارة * وتتألف الوزارة من تسعة أعضاء ، وهم مسؤولون بالتضامن أمام الجمعية التشريعية * ويجب أن يكون واحد منهم على الأقل من الاعضاء الأوروبيين * وقد عاد النائب العام ووزير المالية رئيسين اداريين واستعفى عنهما في الوزارة بوزيري العدل والمالية المنتخبين * وقد ألغي نظام سابق كان يجيز لرئيس الادارة ، في حالة عدم موافقته على تعليمات الوزراء ، أن يبسط للمفوض السامي أسباب عدم الموافقة * .

٢٠- ويتألف المجلس التنفيذي الآن ، بعد اعادة تشكيله بموجب قانون الاصلاح الساموي ، من أعضاء الوزارة وأعضاء مجلس الدولة مجتمعين * وهوليس هيئة تقريرية ، ولا يشترك في رسم السياسة الواجبة الاتباع * وتقتصر سلطاته على « مناقشة » قرارات معينة تصدرها الوزارة ، اذا ما طلب ذلك أى عضو من أعضاء مجلس الدولة أو رئيس الوزارة ، فضلاً عن أنه يقوم بمهمة الهيئة الرسمية التي تصدر الانظمة وتقوم بالتعيينات الهامة * .

٢١- ويتألف مجلس الدولة من المفوض السامي والفوتويين الاثنين * وهو يمارس مهام رئيس الدولة الدستوري وكافة الامتيازات والسلطات التي كانت ممنوحة من قبل للمفوض السامي ، باستثناء ما يملكه منها بوصفه ممثلاً لنيوزيلندا * ويحق لمجلس الدولة أن يبال دراسة مقررات الوزارة الى جانب اقرار مشاريع القوانين وتعيين الوزراء وتمديد ولايتها وحلها * .

٢٢- ويجوز للمجلس التنفيذي النظر في قرارات الوزارة ، ولكن سلطة التقرير النهائية تعود للوزارة * وتفيد السلطة القائمة بالادارة أن المقصود من هذا الاجراء توفير ضمان ازاء

القرارات المتسعة أو الناقصة التي تتخذها الوزارة خلال فترة السنتين لتجربة نظام الحكم الوزاري قبل الاستقلال ؛ ويتيح هذا الاجراء للوزارة الاستفادة من التجربة التي اكتسبها كل من الفوتويين والمفوض السامي دون المساس بمسؤوليتها بأى شكل . ويمقتضى هذا الاجراء ، تنهى كافة وثائق وقرارات الوزارة الى أعضاء مجلس الدولة . وتتاح لمجلس الدولة فترة سبعة أيام ، أو أربع وعشرين ساعة ان أعلنت الوزارة أن المسألة مستعجلة ، يبحث فيها قرارات الوزارة ويقرر ما اذا كان يجب المطالبة بدراسة أى من القرارات في المجلس التنفيذي . ولمجلس الدولة أيضاً أن يقترح ، بعد مناقشة القرار في المجلس التنفيذي ، بالموافقة على اعادته الى الوزارة للنظر فيه مجدداً . الا أن قرار الوزارة يصبح نهائياً بعد أن تعيد النظر فيه .

٢٣- وقد نص قانون اصلاح الساموي على ادخال تعديل جذري على مركز المفوض السامي . وسيظل بصفته ممثلاً لنيوزيلندا مسؤولاً عن شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وعن أراضى حكومية نيوزيلندا في ساموا الغربية (وتقتصر الآن على مرصد ابيا ومطار فاليلو) . ويتراض كذلك مجلس الدولة ، ولكن قرارات هذا المجلس تتخذ بأغلبية الأصوات .

٢٤- وفي أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩ ، قام المحترم فيامي ماتافا ف.م. الثاني ، الذى اختارته الجمعية التشريعية بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل ١٤ ، بأداء اليمين كأول رئيس وزراء لساموا الغربية . وقد ذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة في دورة المجلس السادسة والعشرين أن الجهاز الحكومي يعمل بصورة فعالة وأنه قد تبدد الآن أى شك في مقدرة السامويين على حكم أنفسهم . ولم يقتصر الأمر على أن السلطة التنفيذية الجديدة أظهرت استعدادها لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أية سلطة اقليمية ، بل انها اضالعت كذلك باخلاص وتفهم بالمسؤوليات المترتبة على اقتراب الاستقلال . وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان مسؤولية رسم السياسة الواجبة الاتباع وتنفيذها مسندة بصورة قاطعة الى الوزارة ، أما «الفوتويان» والمفوض السامي فيبقون على اطلاع على شؤون الدولة . ولم يمارس مجلس الدولة حقه في احالة قرارات الوزارة الى المجلس التنفيذي للنظر فيها سوى مرتين ، وقد تم الوصول الى حل ودى في كل من الحالتين . وثمة دلائل أيضاً تشير الى أن الحصول على تأييد الجمعية التشريعية لتدابيرها ، سيكون أسـر على الوزارة منه على المجلس التنفيذي السابق .

٢٥- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

«يرحب المجلس بانشاء نظام وزارى للحكم وبانتخاب المحترم فيامي ماتافا ف.م. الثاني أول رئيس وزراء لساموا الغربية . ويرحب المجلس كذلك بتأكيد رئيس الوزراء لضرورة الوحدة القومية وقيمة التفاهم والتعاون بين العناصر السلالية ، ويعرب عن ثقته في أن حكومة ساموا الغربية وشعبها لن يألوا جهداً لتوفير هذا التعاون والتفاهم في المستقبل» .

(ب) رئيس الدولة

٢٦- تضمن تقرير المجلس السابق^(١) وصفا للحالة المتعلقة برئيس الدولة ◊

٢٧- وقد أحاط المجلس علما ، في دورته الرابعة والعشرين ، برأى البعثة الزائرة الذي تفيد فيه أنه وإن كانت طريقة شغل منصب رئيس الدولة ، ان شغل في المستقبل ، مسألة ينبغي أساسا أن يبت فيها الشعب الساموي نفسه ، فإنه يجب أن يتخذ هذا القرار قبل استقلال الاقليم ، وينبغي أن يتضمن الدستور نصوصا صريحة في هذا الموضوع ◊ وأحاط المجلس علما كذلك ببيان البعثة الزائرة بضرورة وضع ترتيبات متفق عليها تنظم الطريقة التي يمارس بها في المستقبل رئيسا للدولة المشتركين وظائفهما الدستورية في حالة نشوء خلاف بينهما ◊ وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوي لعام ١٩٥٦ أنه قد لفت نظر اللجنة العاملة الى توصية المجلس ، وأنها ستؤخذ بعين الاعتبار عند وضع مشروع الدستور ◊

٢٨- وذكر الممثل الخاص ، في الدورة السادسة والعشرين ، أن اللجنة العاملة اقترحت ، في حالة وفاة أحد الفوتويين الحاليين ، أن يتولى منصب رئيس الدولة شخص واحد فحسب ◊ فيتولى من يبقى على قيد الحياة منهما هذا المنصب لوحده ، ويتولاه بعد وفاة كليهما شخص تنتخبه الجمعية لمدة خمس سنوات ◊

٢٩- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، اذ يذكر انه أشار في دورته الرابعة والعشرين الى ضرورة وضع ترتيبات متفق عليها تنظم الطريقة التي يمارس بها في المستقبل رئيسا الدولة المشتركين وظائفهما الدستورية في حالة نشوء خلاف بينهما ، يعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة العاملة قريبا من التوصية بحل لهذه المشكلة ◊ ويلاحظ المجلس مع الاهتمام ، في هذا الصدد ، توصية اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتي ، بأنه في حالة وفاة أحد الفوتويين الحاليين يتولى الفوتو الثاني منصب رئيس الدولة ، وعند وفاة هذا الأخير ، يشغل منصب رئيس الدولة شخص ينتخب لمدة خمس سنوات ◊

» ويلاحظ المجلس مع الارتياح أن وظائف رئيس الحكومة التنفيذية قد انتقلت من المفوض السامي الى مجلس الدولة ◊»

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع / ١٠٠٤)
الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذتان ١٦ - ١٧ ◊

المطلب الثالث

المواطنة

٣٠- أكد مجلس الوصاية في الماضي ضرورة ايجاد مواطنة لساموا الغربية * وكانت هذه المسألة من أولى المسائل التي درستها لجنة المركز الساموي السابقة * وفي ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، أقرت الجمعية التشريعية أمر مواطنة ساموا الغربية *

٣١- وبحثت البعثة الزائرة، أثناء وجودها في الاقليم، أحكام مشروع قانون المواطنة مع اللجنة العاملة * فاقترحت عدة تغييرات أهمها الغاء شرط تنازل الأشخاص عن ازدواج المواطنة شرط امتناعهم عن ممارسة اية امتيازات أو أداء أية واجبات تقتضيها أية مواطنة أجنبية * وقد أخذ القانون الجديد بهذا الاقتراح * وأفادت البعثة كذلك أنها تلقت تأكيداً من السلطات النيوزيلندية بأنه ليس في النية أن يحدث، عند نيل ساموا الغربية الحكم الذاتي أو الاستقلال، أى تغيير في السياسة الراهنة التي تسمح بدخول الطلاب السامويين الى نيوزيلندا لمتابعة التعليم الثانوى أو العالي * وذكرت السلطة القائمة بالادارة في دورة المجلس السادسة والعشرين، أنها تنظر بعين العطف الى حالات الأشخاص الذين لا يرغبون في اكتساب المواطنة الساموية ويريدون الهجرة الى نيوزيلندا * غير أن عدد مثل هذه الحالات حتى الآن قليل جداً *

٣٢- وأثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة وعلى حكومة ساموا الغربية للتقدم الذى أحرز في سبيل سن تشريع للمواطنة * وأيد رأى البعثة الزائرة بأن من المرغوب فيه أن تعدّ القوائم الانتخابية للانتخابات المقبلة على أساس مراعاة شروط المواطنة، وأنه ينبغي أن تنشر في الاقليم الأحكام الرئيسية لمشروع دستور ساموا الغربية قبل انتهاء الفترة التي قد يتعين على المعنيين البت في غضونهابشأن مواطنتهم المقبلة *

٣٣- ولسكان ساموا الغربية الآن، بمقتضى أمر المواطنة، مواطنة موحدة هي مواطنة ساموا الغربية، وذلك اما بالمولد أو بالنسب أو بالتجنس * ويجوز لأية امرأة أجنبية متزوجة بمواطن ساموى غربي، بشروط معينة، أن تكتسب مواطنة ساموا الغربية * ويتضمن الأمر أحكاماً انتقالية تنطبق على الاشخاص الذين ولدوا قبل نفاذ الأمر * وقد منح هؤلاء الأشخاص مهلة عشرة أشهر، تبدأ من ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٩، لاختيار مواطنة ساموا الغربية خلالها * ولا يحق لغير المواطنين السامويين، بعد انتهاء مهلة الاختيار هذه، الانتخاب أو ممارسة أية حقوق سياسية * وفي ذلك التاريخ سيكون قد فرغ من وضع مشروع الدستور ونشره في الاقليم *

٣٤- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ينظر المجلس مع الارتياح الى اصدار أمر المواطنة الساموية الغربية ويلاحظ أنه لن يجوز الاقتراع في الانتخابات القادمة ، أو الاشتراك في المؤتمر الدستوري لخير المواطنين السامويين »

المطلب الرابع

مركز السكان الداخلي

٣٥- ينقسم سكان الاقليم ، لأغراض داخلية ، وبصرف النظر عن مواطنتهم الموحدة ، الى فئتين : أحدهما تعرف بذات المركز الساموي والثانية بذات المركز الأوروبي . وقد تضمنت تقارير المجلس السابقة الى الجمعية العامة وصفا لهذين المركزين . وهما يتعلقان أساسا ، بنظام الانتخابات وبالحقوق المتعلقة بالاراضي وسندات الملكية الساموية .

٣٦- وأشارت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ أنه سيصبح من العسير جدا الاحتفاظ بالفوارق في المركز بعد ايجاد مواطنة موحدة . واقترحت بأنه يمكن تعديل نظام الانتخابات باعداد قائمة انتخابية لغير » الماتاي » ؛ وأعربت عن رأيها كذلك في أن مسألة تنظيم استغلال الأراضي وسندات الملكية الساموية لا تقتضي في حد ذاتها ، أي تمييز في المركز الداخلي ، نظرا الى أن المحاكم ليست مستعدة للحكم لصالح طلبات الاستحقاق في أراض أو سندات ملكية ساموية مالم تتمشى مع العرف الساموي . وقد أيدت السلطة القائمة بالادارة هذه الآراء بكل قوة وأنهت الى المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن بالامكان العمل على ايجاد مركز داخلي موحد على النسخ المذكور . وبعد أن رأى المجلس ضرورة الغاء جميع الفوارق الموجودة في المركز الداخلي والقائمة على أساس العنصر ، أحاط علما مع الموافقة بالملاحظات والاقتراحات التي تقدمت بها البعثة الزائرة . ورأى أنه لن يكون في صالح الدولة المقبلة لساموا الغربية ، أن يستقل الاقليم ويظل مشغلا بالفوارق القائمة على العنصر لايحذر اختيار الأفراد ، وأعرب عن ثقته من أن ممثلي الشعب الساموي سيواصلون دراسة هذه المسألة لازالة هذه الفوارق قبل انتهاء اتفاق الوصاية .

٣٧- وأفادت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها لعام ١٩٥٩ انها بذلت جهدا جديدة لالغاء المركز الداخلي قبل الاستقلال . وتبين بوضوح من المباحثات التي دارت في الاقليم خلال عام ١٩٦٠ ، انه لا السامويون ولا الاوروبيون على استعداد للتنازل عن الترتيبات الحالية المتعلقة بالاراضي ونظام الانتخابات مالم يتوغل لديهم الاقتناع بأن بديل هذه الترتيبات سيكون ناجحا مثلها . غير أن التشديد على الوحدة القومية في الآونة الأخيرة قد يوجد جوا أكثر ملاءمة

لايجاد حل وسط * وأعربت السلطة القائمة بالادارة عن أملها في أنه متى بحثت اللجنة العاملة هذه القضية بصدد مشروع الدستور ، فسيتسنى ، بمساعدتها ، وضع اقتراحات يقبل بها الطرفان *

٣٨- وأنهى الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن اللجنة العاملة أقرت توصية تنص على أنه يحق لكل مواطن من مواطني ساموا الغربية يتصل نسبه بأسرة تملك حقوقا في أراضي ساموية تقليدية ، أن يحمل لقب " ماتاي " وفقا للعرف والعادة السامويين وكذلك أن يملك الـ " بولي " الاشراف على تلك الأرض * فاذا أخذ بهذه التوصية ، أحرز تقدم هام نحو ازالة التمييز القانوني القائم حاليا بين ذى المركز الساموي وذى المركز الأوروبي * وتدل هذه التوصية كذلك كما يبدو على امكانية اتخاذ السامويين موقفا أكثر تساهلا تجاه مواطني البلد أنصاف الأوروبيين *

٣٩- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة بأن لدى الأشخاص المسؤولين في ساموا الغربية ميلا متناميا نحو الغاء الفوارق في المركز الداخلي *

» وأن يشير المجلس الى الرأي الذى أعرب عنه سابقا في هذا الموضوع ، ولا سيما التوصية التي أصدرها في دورته الرابعة والعشرين ، يقر أنه مازال على اعتقاده بأن مسألة تنظيم استغلال الأراضي وسندات الملكية الساموية لا تقتضي ، بحد ذاتها ، تمييزا في المركز الداخلي * وأن يلاحظ باهتمام توصية اللجنة العاملة بأنه يحق لكل مواطن من مواطني ساموا الغربية يتصل نسبه بأسرة تملك حقوقا في أراضي ساموية تقليدية أن يحمل لقب " ماتاي " وفقا للعرف والعادة السامويين وأن يتمتع بالاشراف ، (بولي) على تلك الأراضي ، فانه يأمل في متابعة الجهود لاجاد ترتيب مرضى لالغاء الفوارق القائمة على أساس العنصر قبل استقلال الاقليم * ويرى المجلس أن المصلحة العليا للشعب الساموي تقتضي الالغاء التام لهذه الفوارق ، وهو على ثقة من أن كلا من السلطة القائمة بالادارة والحكومة الساموية لن يألوا جهدا لتحقيق هذا الهدف *

المطلب الخامس

النظام الانتخابي : تناور الاقتراع العام
والانتخابات المباشرة

٤- ان حق الاقتراع عام للمواطنين السامويين الغربيين ذوى المركز الأوروبي ، بينما لا يحق لغير " الماتاي " الاقتراع والترشح للانتخابات في الدوائر الانتخابية " الساموية " الاحدى والاربعة * وقد تضمن تقرير المجلس الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة

» غير أن المجلس يرى وجوب الغاء الأساس العنصرى من الترتيبات الانتخابية الحالية .
ويلفت نظر اللجنة العاملة الى الاقتراحات التي وضعتها البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ بشأن النظام الانتخابي ، ويأمل في أن يتسنى لشعب الاقليم قبولها .
» ويعرب المجلس كذلك عن أمله في أن يتسنى قريباً اعتماد طريقة الاقتراع السرى المعتادة بالنسبة الى الانتخابات التشريعية .

» ويشاهد المجلس رأى السلطة القائمة بالادارة بأن الاستفتاء الذى سيجرى في ساموا الغربية على أساس الاقتراع العام يمكن أن يلعب دوراً ايجابياً في تعريف الشعب بفوائد الاقتراع العام . »

المطلب السادس

الادارة المحلية

٤٣ - يتضمن تقرير المجلس المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة والرابعة عشرة وصفا للحالة فيما يتعلق بنظام الادارة المحلية .

٤٤ - وقد سبق لمجلس الوصاية أن أبدى اهتمامه بأن يرى ازدياد التقدم في ميدان الادارة المحلية ، ولكن سكان ساموا الغربية لم يظهروا حتى الآن رغبة حقيقية في الاستعاضة عن سلطاتهم التقليدية بنظام أكثر انتظاماً . وقد انشئت في أوائل عام ١٩٥٧ وزارة لشؤون الادارة المحلية لتقدير التقدم الذى أحرزته الادارة المحلية حتى الآن ولتقديم الاقتراحات اللازمة للمستقبل . وقد أدت التغيرات الدستورية السريعة التي حدثت في السنة الفائتة الى صرف النظر مؤقتاً عن مشاكل الادارة المحلية .

٤٥ - وأشارت البعثة الزائرة الى أن مشكلة تطوير الادارة المحلية انما ينبغي دراستها في ضوء القلة النسبية لعدد السكان . وذكرت أنها لاتود احباط فكرة انشاء هيئات للادارة المحلية على أساس مقبولة بوجه عام ، ولكنها تعتقد أن من الأفضل في المرحلة الحاضرة انشاء لجان محلية لأغراض معينة ، بغية حفز وتنظيم روح المبادرة المحلية والجهود الجماعية لتحسين الأحوال الاجتماعية وزيادة الانتاج الاقتصادى في كل منطقة .

٤٦ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يحيل المجلس علماء بيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه أن من المفيد متابعة

تطوير الهيئات المحلية ، ولا سيما في مدينة ابيا * ويؤيد المجلس رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ الذي تفيد فيه أن الموارد والجهود المحلية ينبغي أن توجه نحو تحسين الاحوال الاجتماعية وزيادة الانتاج * »

المطلب السابع

الخدمة المدنية : اعداد السامويين
لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٤٧- كان عدد الموظفين المتقدمين من الخارج في نهاية عام ١٩٥٩ تسعة وثمانين موظفاً من أصل ١٤٦٨ موظفاً، وكان خمسة وثلاثون منهم يعملون في التعليم والتدريب، وسبعة في « ويسترن ساموا ترست ايسيتيس » * ويشغل كثير من السامويين الخلل أو الخلل مناصب عالية ، كما أن رؤساء احدى عشرة ادارة أو دائرة ، هم من مواليد ساموا الغربية *

٤٨- وأكد المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أهمية اعداد السامويين لشغل المناصب الادارية العالية ، ورأى أن ثمة حاجة الى تنفيذ برنامج خاص يهيء لنبذة من السامويين من داخل السلك الوظيفي وخارجه الاعداد الملائم المقترن عند اللزوم بالتعليم العام العالي *

٤٩- ويستفاد من التقرير السنوي للسلطة القائمة بالادارة أن خمسة عشر موظفاً من كبار الموظفين قد سافروا في أوائل عام ١٩٦٠ الى نيوزيلندا وهم يتابعون الآن برنامجاً للتدريب السريع المراقب * وقد قام مدير اعداد الموظفين في لجنة شؤون الوظائف العامة في نيوزيلندا بزيارة الاقليم في اواخر عام ١٩٥٩ ليساعد على تخطيط هذا البرنامج * وسيشارك في القيام بالمصروفات التي تتطلبها هذا البرنامج كل من حكومة ساموا الغربية التي ستستمر في دفع رواتب المتدربين والسلطة القائمة بالادارة التي ستدفع كافة المصروفات الباقية *

٥٠- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، أنه سيعمد بعد مرور ستة أشهر الى اختيار المتدربين الذين سيستفيدون من تمديد فترة التدريب في نيوزيلندا * والأمل معقود على أن يساعد البرنامج التدريبي هذا على تهيئة بعض كبار الموظفين لتولي المراكز العالية في ساموا الغربية والحلول فيما بعد محل الموظفين المتقدمين من خارج * هذا وقد أوفد المساعد الساموي السابق لمفوض شؤون الوظائف العامة الى نيوزيلندا لاكتساب المزيد من الخبرة في مفوضية شؤون الوظائف العامة في نيوزيلندا * وذكر الممثل الخاص أن مدير الصحة الجديد المعين خلال السنة المستعرضة من مواطني ساموا الغربية *

٥١- ورأت البعثة الزائرة لسنة ١٩٥٩ وجوب تضمين الدستور نصا يضمن استقلال الوظائف العامة * وهو أمر يمكن تحقيقه اما عن طريق مفوض واحد لشؤون الوظائف العامة واما بإنشاء لجنة لشؤون الوظائف العامة مؤلفة من مفوض متفرغ وعضوين يعملان بعض الوقت ، وقد أشارت البعثة الى أنها تفضل هذا التدبير الأخير * وتتولى اللجنة ، وفقا لأنظمة مقرررة ، العمل على ملء أغلب المناصب العالية ، بينما تتولى الوزارة ، بالتشاور مع اللجنة ، اجراء التعيينات في بعض المناصب العالية ، مثل تعيينات بعض رؤساء الادارات * ورأت البعثة أن من المستصوب قيام الجمعية التشريعية باعتماد الأنظمة الأساسية الخاصة بالوظائف العامة ، وأنه ينبغي الاحتفاظ بمجلس الطعون ليشر على تنفيذها * وقد أيدت السلطة القائمة بالادارة بشدة هذه الاقتراحات * وأيد المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، رأي البعثة الزائرة بضرورة تضمين الدستور نصوصا ملائمة لضمان استقلال الوظائف العامة *

٥٢- ونص قانون الاصلاح الساموي لعام ١٩٥٩ على إلغاء مناصب مفوض شؤون الوظائف العامة ومساعدى مفوض شؤون الوظائف العامة * وانشئت لجنة لشؤون الوظائف العامة مؤلفة مما لا يزيد على ثلاثة أعضاء * وذكرت السلطة القائمة بالادارة في الدورة السادسة والعشرين للمجلس أن الشخصين اللذين كانا يشغلان منصب مفوض شؤون الوظائف العامة ومنصب المساعد الساموي لمفوض شؤون الوظائف العامة عند بدء نفاذ قانون الاصلاح ، قد جرى تثبيتهما في هذين المنصبين حتى انتهاء مدة ولايتهما الحالية * وقد أصبح الآن للحكومة الساموية وحدها البت في مسألة تمديد ولاية مفوض شؤون الوظائف العامة أو احلال آخر محله * وتنص أحكام قانون الاصلاح على تكليف اللجنة بمسؤولية تعيين وترقية ونقل الموظفين وما الى ذلك ، وتصنيفهم ، كما خولهم أن تضع (بموافقة مجلس الدولة) الأنظمة المتعلقة بشروط العمل والاعداد وغير ذلك في الوظائف العامة * ويتولى رئيس اللجنة الأعمال الادارية العادية ، ولكنه لا يجرى التعيينات الهامة الا بمساعدة المفوضين الآخرين * وسيبقى هذا النظام حتى استقلال البلد ، غير أنه يشكل سابقة يحتمل الاقتداء بها عند وضع مشروع الدستور *

٥٣- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يلاحظ المجلس مع الارتياح انتقال ادارة الوظائف العامة الى السلطات الساموية وإنشاء مفوضية لشؤون الوظائف العامة * كما يلاحظ أن السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية باشرت تنفيذ برنامج يرمي ، في المقام الأول ، الى تدريب خمسة عشر موظفا سامويا في نيوزيلندا لتولي المناصب العليا في ساموا الغربية * والمجلس اذ يعرب عن ارتياحه الى هذا البرنامج ، يرى وجوب التوسع في احلال السامويين محل الأجانب ، لاسيما وان الاقليم على عتبة الاستقلال * ويرى المجلس ، في هذا الصدد ، أن ايجاد مرافق للاعداد في الاقليم نفسه من أنجع الوسائل لمعالجة النقص في عدد الموظفين السامويين المؤهلين لتولي المناصب الادارية العالية * ”

المطلب الثامن

القضاء

٥٤ - يتضمن تقرير المجلس المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة^(١) وصفا للتنظيم القضائي . وقد ذكرت البعثة الزائرة أن السلطات الساموية رأّت أنه لما كان من المتعذر لبضع سنوات قادمة تعيين مواطنين من ساموا الغربية من ذوى التكوين القانوني والعلمي والعملية اللازم قضاة في المحكمة العليا ، فإن من المفيد جدا لساموا الغربية أن توافق نيوزيلندا على مواصلة تزويد حكومة ساموا الغربية بذوى المؤهلات اللائقين لتعيينهم قضاة . ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن السلطة القائمة بالادارة على استعداد للاستمرار بعد الاستقلال في تقديم تلك المساعدة . وشاطر البعثة الزائرة رأيها في أنه ينبغي أن ينص دستور ساموا الغربية على استقلال القضاء ، ولاحظ بارتياح أن ممثلي الشعب الساموى يشاطرون هذا الرأي .

٥٥ - وأنهى الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن اللجنة العاملة أوصت بأن ينص الدستور على انشاء محكمة عليا ومحاكم أدنى درجة ، وبأن يتم انشاء محكمة استئناف في ساموا الغربية يكون مقرها في آبيا . وينبغي تعيين قضاة الاستئناف في المستقبل القريب من خارج ساموا . ويعتزم انشاء لجنة للشؤون القضائية مؤلفة من رئيس المحكمة العليا (كبير القضاة) والنائب العام وموظف يعينه وزير العدل ، وذلك لاسداء المشورة الى مجلس الدولة بشأن تعيين وترقية ونقل شاغلي المناصب القضائية باستثناء رئيس المحكمة العليا (كبير القضاة) .

٥٦ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر والتوصية الآتيتين :

” يلاحظ المجلس اقتراح اللجنة العاملة القامي بانشاء محكمة للاستئناف يكون مقرها في آبيا ، وانشاء لجنة للشؤون القضائية تتولى اسداء المشورة الى مجلس الدولة بشأن تعيين وترقية ونقل شاغلي المناصب القضائية باستثناء رئيس المحكمة العليا (كبير القضاة) . ويعرب المجلس عن أمله في الاسراع في اعداد السامويين الذين يتلقون الدراسات القانونية لكي يتسنى توفر القضاة السامويين المؤهلين واضطلاعهم بمهامهم ، في المستقبل القريب ، في الاقليم ، ولاسيما في المحكمة العليا لساموا الغربية .”

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/ ١٠٠٠) ص ١١٠ .

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

مشاورة السكان بشأن التدابير المتخذة
أو المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال

- ٥٧ - أشار ممثل بلجيكا الى التعاون الطيب القائم بين السلطة القائمة بالادارة وبين
الشعب الساموي لاعتماد صيغ ومؤسسات واقعية متمشية مع حاجات مجتمع متعدد العناصر *
- ٥٨ - ولاحظ ممثل الهند مع الارتياح أن وضع مشروع الدستور يسير بصورة مرضية *

المطلب الثاني

الترتيبات الدستورية

أ - تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسع سلطاتها

- ٥٩ - ذكر ممثل الباراغواي أن انشاء نظام حكم وزارى وانتخاب السيد ماتافا رئيسا للوزراء
قد أدى الى تعزيز العلاقات بين نيوزيلندا وساموا الغربية *
- ٦٠ - ولاحظ ممثل الصين بسرور أن الخطاب الافتتاحي الذى ألقاه رئيس الوزراء قد ساعد
على تبديد ما قد كان يساور أذهان سكان الاقليم من قلق *
- ٦١ - ورأى ممثل ايطاليا أن انشاء نظام حكم وزارى قد يعتبر أهم مرحلة من مراحل تلك
المهمة العامة ، مهمة تهيئة الاقليم للاستقلال التام * وأثنى على السلطة القائمة بالادارة لتحقيق
الهدف قبل الموعد المحدد * وأبدى اعجابه بمزايا رجل الدولة التي يتمتع بهارئيس الوزراء
الساموى الذى أصبح في نظر شعبه رمزا للوحدة القومية *
- ٦٢ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن أهم تدبير اتخذ اثناء الفترة
المستعرضة هو انشاء حكومة ساموية يرأسها المحترم فيامي ماتافا * وقال ان الحكومة الجديدة
تؤدى عملها بصورة ممتازة *

٦٣- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله في أن يقوم رئيس الوزراء، إذا ما رغبت الحكومة الساموية ذلك، بحضور مناقشة الجمعية العامة بشأن مستقبل الاقليم * ورأى أن مما يدعو الى التشجيع أن مجلس الدولة يقوم بدور قيم في تسيير شؤون الاقليم *

٦٤- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن ساموا الغربية حققت هدف الحكم الذاتي منذ اقامة الحكم الوزاري * ومع أن المسؤولية الكبرى عن تسيير شؤون الاقليم قد انتقلت الى الحكومة الجديدة، فإن السلطة القائمة بالادارة ستستمر في اظهار اهتمامها الشديد بتقديم ساموا وذلك بخير الطرق العملية *

ب - رئيس الدولة

٦٥- رأى ممثل الصين أن مسألة اختيار رئيس الدولة المقبل قد حلت بطريقة مرضية جداً *

٦٦- ولاحظ ممثل الجمهورية العربية المتحدة مع الاغتراب أن اللجنة العاملة قد نجحت في حل مسألة شغل منصب رئيس الدولة في المستقبل * ورأى أنه يجب أن ينص في الدستور على طريقة لتسوية الخلافات التي يحتمل نشوؤها بين رئيسي الدولة المشتركين حول بعض المسائل الحيوية *

٦٧- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن اللجنة العاملة قد بحثت مسألة احتمال نشوء خلاف بين رئيسي الدولة المشتركين وهو يعتقد بأنها ستقدم التوصيات المؤدية الى حل المشكلة *

المطلب الثالث

المواطنة

٦٨- لاحظ ممثل بورما مع الارتياح أن احكام مشروع الدستور المتعلقة بحقوق الانسان وحياته الأساسية قد نشرت على نطاق واسع في الاقليم * وأعرب عن أمله في أن تنظر السلطات المعنية بعين العطف في كل حالة من الحالات التي يجد المعنيون بعض الصعوبة فيها للبت في الوقت المناسب بشأن اختيار مواطنتهم المقبلة *

٦٩- ورحب ممثل الهند باقرار أمر المواطنة الذي يبدو أن احكامه متفقة مع المبادئ المقررة بوجه عام لتنظيم هذه المسألة في معظم أنحاء العالم *

٧٠- ولاحظ ممثل الجمهورية العربية المتحدة مع الاغتيال أن أمر المواطنين قد تضمن أخيرا توصيات البعثة الزائرة فزال بذلك أسباب أية شكاوى مشروعة تصدر عن المقيمين حاليا في ساموا الغربية *

المطلب الرابع

مركز السكان الداخلي

٧١- أعرب ممثل بورما عن أمله في أن يقبل شعب ساموا الغربية بالغاء المركز الداخلي وفي أن تبذل السلطة القائمة بالادارة كل ما في وسعها في هذا السبيل *

٧٢- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن من المتعذر الابقاء على نوعين من المركز الداخلي في ساموا الغربية ، وثبتت انقسام الشعب ، تشريعا ، الى فئتين : الأولى فئة الأوروبيين الذين كانوا سيتمتعون بكامل الحقوق من جهة ، والثانية فئة السكان السامويين الذين لايجوز لغير سبعةم الاشتراك ايجابيا في حياة البلاد السياسية ، بحيث يحرم من هذه المكنة في الواقع كافة الاناث فضلا عن قسم كبير من الذكور *

٧٣- وأعرب ممثل الهند عن قلقه لمشكلة المركز الداخلي * فكرر تأييده لتوصية البعثة الزائرة الأخيرة بهذا الصدد * ومع اعترافه بقوة التقاليد في ساموا الغربية ، أعرب عن أمله في أن يسير التقدم بهذا الشأن ، في الطريق السليم *

٧٤- ورأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن المصلحة العليا لساموا تقضي بأن يزال تماما أي أثر من آثار التمييز العنصري * وأما توصية اللجنة العاملة بمنح لقب " ماتاي " لأي مواطن من ساموا الغربية يتصل نسبه بأسرة تملك حقوقا عرفية تقليدية في الأرض الساموية ، فلا يمكن اعتبارها كافية لتحقيق الانسجام العنصري في المستقبل * وحث السلطة القائمة بالادارة والحكومة الساموية على بذل المزيد من الجهود لاقتناع المعنيين بضرورة ازالة أي تمييز قائم على أساس العنصر *

٧٥- وأشار ممثل المملكة المتحدة الى آراء البعثة الزائرة بشأن مسألة المركز الداخلي * وقال ان من دواعي التشجيع توصية اللجنة العاملة بأن لأي مواطن من ساموا الغربية يتصل نسبه بأسرة تملك حقوقا عرفية تقليدية في الأراضي الساموية ، الحق في أن يحمل لقب " ماتاي " وفقا للعادة والعرف السامويين وأن يتمتع بحق الاشراف " بولي " على تلك الأراضي * وأعرب عن أمله في أن يعين هذا الاقتراح طريق التخلص من أي تمييز قائم على العنصر وحده *

٧٦- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أنه لابد من أن يؤخذ بعين الاعتبار وجود نوعين مجتمعيين في ساموا الغربية ، الا أنه واثق من أنه سيوصل الى حل عملي في الظروف الجديدة التي ستسود ساموا بعد الاستقلال . وسوف يساهم ايجاد مواطنة موحدة في خلق الشعور بالوحدة بين السامويين .

المطلب الخامس

النظام الانتخابي : تطور الاقتراع العام والانتخابات المباشرة

٧٧- ذكر ممثل بورما أنه اذا ما أريد لساموا الغربية أن تصبح دولة ديموقراطية حقاً ، فيجب توسيع نظام الاقتراع واعتماد نظام أعدل للدوائر الانتخابية .

٧٨- وأعرب ممثل الصين عن أمله في تطبيق مبدأ الاقتراع العام على كل الانتخابات في الوقت المناسب .

٧٩- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن البعثة الزائرة تمكنت من التحقق من رغبات « الماتاي » وحدهم فيما يتعلق بمسألة الاقتراع . وأن طرح مسألة الاقتراع العام على الاستفتاء يعد أرشد الوسائل وأكثرها ديموقراطية للتحقق من آراء السامويين كافة .

اذ أن الاستفتاء يتيح لجميع السكان الاعراب عن آرائهم في مسألة ادخال الاقتراع العام في ساموا الغربية ، والبت فيها بأنفسهم . ومع أن جميع أوروبيي الاقليم يتمتعون بحق الاقتراع ، فان سبع السامويين البالغين فقط ، وهم الماتاي ، يتمتعون بهذا الحق . ولذلك فمن المستصوب جداً أن يتاح للسامويين التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون . وأشار الى أن رئيس وزراء ساموا الغربية نفسه أيد الأخذ حالاً بالاقتراع العام وحث السلطة القائمة بالادارة على اتخاذ التدابير اللازمة لشرح هذا المبدأ على نطاق واسع في الاقليم دون فرضه على السامويين .

٨٠- وذكر ممثل الهند أن النظام الحالي القاضي بحرمان السواد الأعظم من السامويين من حق الاقتراع لا يتماشى مع المبادئ المقررة عموماً للنظام الديموقراطي ، ولكنه شاطر الرأي القائل بوجوب عدم فرض أي شيء على شعب الاقليم ضد ارادته . وذكر أن البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ اقترحت ايجاد قائمة انتخابية لغير « الماتاي » ، بالإضافة الى قائمة « الماتاي » الانتخابية الحالية ، وقال ان هذا الاقتراح قد يؤدي ، الى حد ما ، الى قيام نظام للاقتراع أوسع وأكثر ديموقراطية . وأعرب عن أمله في أن تصدر اللجنة العاملة توصيات ملائمة يقبل بها شعب الاقليم في مجموعه .

٨١- وأعرب عن أمله في أن تطبق في الانتخابات المقبلة للجمعية التشريعية الاجراءات الانتخابية العادية ولاسيما منها الاقتراع السري .

٨٢- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن على المجلس أن يراعي رغبات الرأى العام في ساموا الغربية بشأن مسألة الاقتراع . ورغم أن بعض أعضاء الجمعية التشريعية يؤيدون الاقتراع العام على أن يكون المرشحون من « الماتاي » ، فان كافة الدلائل المتوفرة الآن تشير الى أن أغلبية الرأى العام تؤيد الاحتفاظ بنظام « الماتاي » . وأعرب عن شكه في صواب طرح أية مسألة تتعلق بالاقتراع العام لانتخابات الجمعية التشريعية ، على الاستفتاء . فاللجنة العاملة لاتزال تنتظر في المسألة ، وهو يأمل في أن تتمكن من الأخذ بالاقتراحات التي أبدتها البعثة الزائرة الأخيرة بهذا الشأن .

٨٣- وأشار ممثل السلطة القائمة بالادارة الى أن « الماتاي » هم عبارة عن الاشخاص الذين يختارهم أقرباءهم الأذنون لادارة شؤون جماعة عائلية صغيرة . وهم بصفتهم « ماتاي » يتمتعون ببعض الحقوق ، ولكن تترتب عليهم أيضا التزامات جد حقيقية تجاه أفراد أسرتهم ، وهم مسؤولون عن أعمالهم أمام الأسرة . وترى السلطة القائمة بالادارة أن نظام « الماتاي » ، على جميع علته ، نظام ديموقراطي أساسا ، وأنه النظام الذى يودّه السامويون الآن . وقد قامت السلطة القائمة بالادارة في كل مناسبة بشرح مبادئ الاقتراع العام وسوف تواصل اسداء النصح بفائدة اعتماد هذا النظام في أقرب وقت ممكن . وسيكون لاجراء الاستفتاء على أساس الاقتراع العام قيمة تثقيفية كبرى .

٨٤- وقال ان مسألة تنظيم الدوائر الانتخابية الساموية على أساس أعدل هــــــ قيد الدرس .

المطلب السادس

الادارة المحلية

٨٥- رأى ممثل الصين أن وجود هيئات ادارية محلية مشكلة حسب الأصول أمر لا بد منه في نظام سليم للحكم الذاتي ؛ وأعرب عن أمله الكبير في أن تبذل الحكومة الساموية جهود هــــــ للسير قدما في انشاء هيئات ادارية محلية ، مبتدئة بمراكز المحافظات .

٨٦- ولاحظ ممثل الهند بشيء من القلق أنه رغم أن كلا من الأمرين المتعلقين بمجالس القرى والمحافظات ، اللذين أقرتهما الجمعية التشريعية منذ عام ١٩٥٣ ، قد نص على هيكلي لتنظيم

الادارة المحلية في ساموا الغربية ، فانه لم يحدث أى تغيير هام ، ولا يزال نظام " الماتاي " التقليدي مهيمنا على سائر فروع الادارة المحلية . وقال الممثل أنه وان كان يعارض فرض أى نظام ضد ارادة الشعب ، فانه لايسعه الا اعراب مجددا عن أمله في أن يتكيف نظام " الماتاي " ، في الوقت المناسب مع تطور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم .

٨٧- وقال ممثل المملكة المتحدة انه يمكن للشعب ، في بلدك ساموا الغربية ، أن يكون على صلة وثيقة بالادارة المركزية والهيئة التشريعية . وأشار الى رأى البعثة الزائرة بوجوب توجيه معظم الاهتمام ، في ميدان الادارة المحلية ، الى تشجيع الجهود المجتمعية المحلية ، وأعرب عن أمله في أن تبذل هذه الجهود في المستقبل عن طريق هيئات الادارة المحلية .

٨٨- وبين الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، أنه سيلفت نظر الحكومة الساموية الى الآراء التي أبديت في المجلس بشأن انشاء هيئات الادارة المحلية ، ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن ساموا الغربية في مجموعها أصغر مساحة وأقل سكانا ، من مجرد محافظة ادارة محلية واحدة في كثير من البلدان . ومع ذلك ، بيدوان ثمة مجالا لانشاء هيئات ادارية محلية ولاسيما في مدينة آبيا .

المطلب السابع

الخدمة المدنية : اعداد السامويين لشغل
المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٨٩- لاحظ ممثل بورما مع شيء من الأسف أن تكوين سلك من الموظفين السامويين لا يتقدم بالسرعة اللازمة لوقت يقف فيه الاقليم على عتبة الاستقلال . وأعرب عن أمله في أن تبذل السلطة القائمة بالادارة أقصى جهدها لاعداد موظفين سامويين مؤهلين .

٩٠- وأشار ممثل الصين الى أن استمرار اعتماد ساموا الغربية على الموظفين المغتربين الى أجل غير مسمى يسيء الى مركزها كدولة مستقلة . وقال ان برنامج الاعداد الجارى تنفيذه في نيوزيلندا يستحق أحسن الترحيب ، وأنه علم مع الارتياح أن من المزمع اتخاذ تدابير مماثلة في السنوات المقبلة .

٩١- ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه بالنظر الى اقتراب موعد الاستقلال ، ينبغي توجيه اهتمام كامل الى ضرورة مضاعفة وتعجيل اعداد الملاك الوظيفي الساموي للحلول محل الموظفين النيوزيلنديين .

٩٢- ولاحظ ممثل الهند أن التقدم في ميدان الوظائف العام محدود بعض الشيء * وقال ان عملية احلال السامويين محل الأجانب في الوظائف العامة تتقدم على الوجه المطلوب * ولا يزال هناك عدد كبير من الموظفين القادمين من نيوزيلندا يشغلون المراكز العالية * وأكد ضرورة الاسراع في عملية احلال السامويين في الوظائف العامة *

٩٣- وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن برنامج الاعداد الذى تضطلع به السلطة القائمة بالقائمة بالادارة يستحق الثناء ويمكن أن يسد جزءا كبيرا من حاجات الاقليم في ميدان الوظائف العامة * الا أنه رأى ان بالامكان تعزيزه وتحسينه بانشاء مرافق للاعداد في الاقليم ذاته * وأعرب عن أمله في أن تتحول كلية ساموا الى معهد للاعداد العالي الجامعي يوفر للاقليم الحد الأدنى اللازم من الفنيين والأطباء والموظفين *

٩٤- ولاحظ ممثل المملكة المتحدة مع الارتياح التقدم الكبير المحرز في ايجاد الجهاز الادارى اللائق بدولة مستقلة * وأعرب عن أمله في أن يتضمن الدستور بالذات نصا يتعلق بلجنة شؤون الوظائف العامة * وقال ان برنامج الاعداد الذى تضطلع به السلطة القائمة بالادارة برنامج مشجع جدا *

٩٥- وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان الأخذ بزمام المبادرة في احلال السامويين محل الموظفين المغتربين هو من شأن ساموا نفسها الآن ، وان السلطة القائمة بالادارة ستستمر بعد استقلال ساموا ، في توفير الاعداد اللازم للموظفين السامويين ، اذا ما طلبت اليها الحكومة الساموية ذلك * ويمكن قياس النجاح المحرز حتى الان اذا علم بأنه في عشر ادارات هنالك مواطن ساموى واحد على الأقل يشغل أحد المنصبين الاداريين العالين ، وأنه في أربع من هذه الادارات يشغل المواطنون السامويون كلا المنصبين الاداريين العالين * أما الادارات الخمس الباقية فان السامويين يتلقون أو قد تلقوا ، نوع الاعداد الذى يؤهلهم فيما بعد لتولي المناصب الادارية فيها *

المطلب الثامن

القضاء

٩٦- لاحظ ممثل الهند مع الأسف أنه لاوجود لقضاة سامويين مؤهلين ، وقال ان هذه مسألة يترتب على السلطة القائمة بالادارة وعلى الحكومة الساموية اعاترها الاهتمام الجدى ، وأنه لايمكن لساموا المستقلة أن تكل أمر القضاء في الاقليم كليا الى قضاة غير سامويين *

٩٧- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن ارتياحه لأن مقر محكمة الاستئناف سيكون في آبيجا نفسها وأنه ستكون هناك لجنة للشؤون القضائية لحماية استقلال القضاء * وأعرب عن ثقته من أن الدستور نفسه سيتضمن الأحكام المتعلقة بإنشاء هذه اللجنة *

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

عموميات

٩٨- يقتصر اقتصاد ساموا الغربية على الزراعة ، فيما عدا بضع صناعات صغيرة تسد حاجات السوق المحلية ؛ وهو يقوم ، الى جانب زراعة المزروعات المعيشية ، على تصدير ثلاثة منتجات رئيسية هي : الكاكاو والموز ولب النارجيل * ويقوم السامويون بانتاج معظم هذه الحاصلات ، وذلك باستخدام الأساليب التقليدية في زراعة أراضي القرية التي ينظم ملكيتها واستغلالها نظام «الماتاي» التقليدي * وان شركة «وسترن ساموا ترست استيتس» ، وهي مشروع عام تدفع أرباحه السنوية عادة الى خزنة ساموا الغربية ، هي المنتج الرئيسي الاخر في الاقليم * ولا يملك الاقليم أية موارد معدنية قابلة للاستغلال *

٩٩- وقد خفت عام ١٩٥٨ صعوبات الميزانية التي عاناها الاقليم عام ١٩٥٧ بسبب هبوط الأثمان العالمية للكاكاو ولب النارجيل * ولاحظ مجلس الوصاية مع الارتياح في دورته الرابعة والعشرين تحسن الحالة الاقتصادية في الاقليم خلال عام ١٩٥٨ ، ولا سيما الارتفاع الكبير في اثمان لب النارجيل وزيادة حجم الصادرات من الموز والكاكاو * وكانت سنة ١٩٥٩ سنة رخاء قياسي بالنسبة الى الاقليم * فبلغت حصيد الصادرات الرئيسية الثلاثة مستوى قياسيا ، مما حفز الانتاج والاستيراد وتوسع الأعمال ، وأتاح تحسين المرافق الحكومية ومنح مستخدمي الادارة العامة زيادة كبيرة في المرتبات * وقد انعكس هذا الرخاء في الزيادة الكبرى التي طرأت على المصروفات

المخصصة للانماء الاقتصادى * ورغم التقلب الشديد في أثمان لب النارجيل ، فقد كفلت التدابير التي اتخذها كل من مكتب لب النارجيل وصندوق تثبيت أثمان لب النارجيل على ضمان دفع أثمان ثابتة للمزارعين ضمنت لهم أرباحا معقولة * ونتيجة لذلك زادت حصيلة الضرائب من ٧٧،٨١٩ جنيه استرليني الى ١٤٤،٥٧٥ جنيه استرليني * وتدل هذه الأرقام دلالة واضحة على مدى اعتماد كافة السكان على الأسواق الخارجية وعلى التقلبات البالغة الشدة التي يحدثها في الإيرادات القومية والحكومية كل تغير في أثمان السلع المصدرة الى الخارج *

١٠٠ - وأنهى الممثل الخاص الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، أن مجموع قيمة الصادرات الرئيسية الثلاثة عام ١٩٥٩ بلغ ٣٤،٢٥٨،٨٠٠ جنيه استرليني مقابل ٢٤،٨٦٢،٥٨٩ جنيه استرليني عام ١٩٥٨ و ١٦،٨٢٥،٣٤٩ جنيه استرليني عام ١٩٥٧ و ١٠،٧٨٦،٥٣٦ جنيه استرليني عام ١٩٥٦ و ٢،٤٢٠،٣٧٠ جنيه استرليني عام ١٩٥٥ * ومما يبعث على التشجيع الملاحظة بان من المنتظر ازدياد صادرات القهوة بصورة مطردة من الآن فصاعدا *

١٠١ - وتم أثناء السنة المستعرضة تصدير ٧٧٥،٠٠٠ صندوق موز الى نيوزيلندا بـمجموع قيمتها ٨٧٢،٠٠٠ جنيه استرليني * وبلغت هذه الصادرات عام ١٩٥٨ رقما قياسيا هو ٨٨٤،٥٥٥ صندوقا تزيد قيمتها على مليون جنيه استرليني * وأفادت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ أنها لاحظت وجود بعض القلق في الاقليم بشأن استمرار تصريف المنتجات الساموية في الأسواق النيوزيلندية بعد استقلال ساموا الغربية * وقد أكدت السلطات النيوزيلندية للبعثة أن حكومة نيوزيلندا تنوى الاستمرار في استيراد الموز من ساموا الغربية بقدر ما تستوعبه أسواقها ومع عدم الاضرار بمصالح جزيرتي فيجي وتونغا اللتين تعتبران نيوزيلندا سوقا تقليدية لهما *

١٠٢ - وبلغت صادرات الكاكاو ٤٠٢٣ طنا عام ١٩٥٦ (مقابل ٤٠٣٤ طنا عام ١٩٥٨) * كما بلغت صادرات لب النارجيل ١٦،٨٤٢ طنا مقابل ٩،٠٣٦ طنا عام ١٩٥٨ * وقد بلغ مجموع قيمتها ، بسبب ارتفاع الأثمان ، ١٦،٣٥٧،٨٤٦ جنيه استرليني مقابل ٦،١٨٦،٦٥٩ جنيه استرليني في السنة السابقة * وأدى ارتفاع الأثمان الى زيادة مجموع قيمة هذه الصادرات الى ١٤٠ مليون جنيه استرليني ، أى ما يقارب ضعف قيمة الصادرات في السنة السابقة * وأسفرت الجهود التي بذلتها مصلحة الزراعة لادخال أساليب أرخص وأبسط للتخفيف عن حـدود تحسن بالغ على نوع لب النارجيل تجلى في زيادة الأثمان *

١٠٣ - أما الزراعات الأخرى التي لا تزال في مراحلها الأولى فهي القهوة ، وبعض الفواكه والخضار ، والتوابل (كجوز الطيب والفلفل) ، وقنب مانيللا * وتربى بعض الماشية للاستهلاك المحلي ، وتصدر كمية قليلة من الأخشاب *

١٠٤ - وبعد أن ذكر المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن الزراعة هي ، ويحتمل أن تظل ، عماد الاقتصاد في الاقليم ، أثنى على الأعمال التي تؤديها مصلحة الزراعة ، ولاسيما دوائر الارشاد الزراعي فيها . وأكد أهمية التجارب والابحاث في ميدان الزراعة وانهاء التعليم الزراعي . وبينما أعرب عن أمله في تقصي جميع وسائل زيادة الانتاج الزراعي وادخال مزروعات تصديرية جديدة ، لفت كذلك الأنظار الى أهمية تشجيع القيام في أقرب وقت ممكن بإنشاء صناعات ثانوية وغيرها ، بما في ذلك إنشاء مرفق لصيد الأسماك التجاري ، وانهاء المواصلات الخارجية والداخلية على السواء . ولاحظ الموافقة على اقرار مشروع انمائي تمهيدى قصير الأجل . ورأى ، نظرا الى قرب استقلال الاقليم واستمرار مشكلة تزايد سكانه السريع ، وجود حاجة ملحة الى تنظيم الانماء الاقتصادي على أساس تخايط شامل طويل الأجل والى مضاعفة جهود حكومة ساموا الغربية وشعبها للتعجيل بمعدل الانماء والتنويع الاقتصاديين .

١٠٥ - ودعت البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ الى وضع برنامج فعال لحفظ الأحراج وانهاءها وادخال تربية الحيوانات الداجنة ومرفق صيد الأسماك ، ان أمكن ، الى ساموا الغربية . ورأت أن بالامكان ولاشك وضع نظام لاستغلال الأراضي يكفل لشاغلي الأرض وذريته كامل الضمان في شغل الأرض طالما ان الأرض تزرع على الوجه الصحيح . وأبرزت أهمية شركة « وسترن ساموا ترست استيتس » ، كمركز لاجراء التجارب والقيام بأعمال الارشاد الخاصة بالمزروعات الجديدة ؛ ورأت أنه قد يكون من المناسب النظر في فوائد تنشيط التعاونيات الانتاجية . وأوصت أخيرا بأنه ينبغي النظر بعين العطف في أية طلبات تقدمها ساموا الغربية للحصول على المساعدة الدولية للانماء الاقتصادي . ورأى مجلس الوصاية كذلك وجوب استقصاء امكانيات الحصول على المساعدة الدولية ، وأعرب عن ثقته من أن الهيئات الدولية المختلفة ستنظر بعين العطف في أى طلب يقدم للحصول على مثل تلك المساعدة . ورحب ببيان السلطة القائمة بالادارة عن استعدادها للاستمرار في مساعدة الدولة المستقلة المقبلة لساموا الغربية ، ان رغبت في تلك المساعدة ، على الاسراع بانمائها الاقتصادي .

١٠٦ - وبينت السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، أن أية مساعدة تقدم الى ساموا الغربية بعد استقلالها ، ستقوم على أساس الاعتراف بالمساواة المطلقة لساموا الغربية وبمركزها كدولة مستقلة . وسوف تنظر السلطة القائمة بالادارة بأشد الاهتمام في حاجات ساموا الغربية ، ان هي رغبت في استمرار تلقي المساعدة من نيوزيلندا . ولكن يرجح أن الدولة الجديدة ستسعى الى الحصول على المساعدة في مجال دولي أوسع . وقد سبق للجمعية العامة أن أوصت بتوجيه اهتمام خاص الى حاجات الدول المستقلة الجديدة ، كما دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأمين العام الى اعداد تقرير يتناول المشاكل الخاصة القائمة في تلك الأقاليم . ومع

أن الاهتمام سينصرف ، في الظروف الراهنة ، الى حاجات مثل تلك الأقاليم في افريقيا ، فـان المشروع سيوضع بشكل لا يؤدى الى اهمال الحاجات الخاصة للأقاليم المستقلة الجديدة في بقية أنحاء العالم ، بما فيها الحاجات المحتملة لساموا الغربية .

١٠٧ - وقد بدى ، خلال السنة المستعرضة ، في تنفيذ مشروع الانماء الذى اعتمدته الجمعية التشريعية في عام ١٩٥٨ كما تم توسيع نطاقه . وبينت السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، أن مجموع الاعتمادات التي أقرتها الجمعية التشريعية للأشغال الجديدة يبلغ ٤٣٨،٢٠٠ جنيه استرليني ، وأن المبالغ المصروفة أو المعقودة تبلغ ٤٠٤،٨٠٢ ج ١٠،٠٠٠ ، صرف منها مبلغ ١٣٩،٢١٤ ج ١٠،٠٠٠ على شق الطرق الجديدة وبناء الجسور ، ومبلغ ٦٧،٤٦٤ ج ١٠،٠٠٠ على توفير المياه . ويتوقع أن يؤدى شق الطرق الجديدة الى زراعة مساحات واسعة من أراض لم تكن تستغل حتى اليوم . أما مشروع انشاء مرسى في المياه العميقة بآبيا ، الذى قدرت نفقاته بـ ١،٢٠٠،٠٠٠ ج ١٠،٠٠٠ فلا يزال قيد الدرس . وقد أقرت الجمعية التشريعية اعتماد ١٠،٠٠٠ ج ١٠،٠٠٠ لاجراء الدراسات الفنية والقيام بأعمال الحفر التجريبية . وتضم الوزارة الجديدة وزيرا للانماء الاقتصادى يتولى تنسيق التخطيط والانفاق ، ويضطلع بمهمة وضع مشروع أشمل عند انجاز المشروع الحالي عام ١٩٦١ .

١٠٨ - ومن الأعمال الموسعة التي تقوم بها وزارة الزراعة ، متابعة توسيع كلية افيلـي الزراعية ، والتعجيل في حملة مكافحة أمراض النارجيل والموز ، وتوزيع السماد على زراع الموز ، والخ . وتجرى دراسة امكانيات ادخال زراعات جديدة كزراعة الفانيلا . وقد زاد الاهتمام بجهـود وزارة الزراعة لايجاد مراعى جديدة وزراعة خضار جديدة زيادة ملحوظة وسجل تقدم هام في التعليم الزراعي .

١٠٩ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، أنه وان يكن من المرجح أن نمو التصنيع ، بالمعنى المألوف لهذه الكلمة ، سيكون بطيئا بسبب الظروف السائدة في ساموا الغربية ، فان الصناعة المحلية التي تنتج الصناديق اللازمة لتصدير الموز ، قد توسعت الى حد باتت معه وافية بالقسم الأكبر من حاجات المصدرين بنفقات مخفضة جدا . وهناك ، بالاضافة الى ذلك ، خط طيران تملكه وتديره شركة ساموية وهو يؤمن خدمات النقل الجوى بانتظام بـمين ساموا الغربية و ساموا الامريكية .

١١٠ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

”وان المجلس ان يحيط علما مع الارتياح ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه بأن الاقليم مرسنة رخاء قياسي انعكست في الزيادة الكبيرة التي طرأت على نفقات الانماء الاقتصادى ، يكرر رأيه بأن ثمة حاجة ملحة الى مضاعفة جهود حكومة ساموا الغربية وشعبها للتعجيل

في معدل الانماء والتنويع الاقتصاديين * ويأمل المجلس في أن تتخذ السلطة القائمة بالادارة اثناء الفترة المتبقية قبل الاستقلال ، التدابير اللازمة لتشجيع ايجاد مزروعات تصديرية في الاقليم ولزيادة الانتاجية الزراعية عن طريق استخدام الطرق الحديثة للتقنية الزراعية * ويثني المجلس على الاعمال التي قامت بها في هذا الميدان وزارة الزراعة في الاقليم *

» ويكرر المجلس رأيه السابق بأن ثمة حاجة ملحة الى تنظيم الانماء الاقتصادي على أساس تخطيط شامل طويل الأجل * ويحيط علما بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأن تنفيذ المشروع القصير الأجل للانماء الاقتصادي يسير بشكل فعال ، وبأن الدراسة الاستقصائية لاستغلال الأراضي ستقدم الأساس الذي يقوم عليه التخطيط الطويل الأجل *

» ويعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ التدابير اللازمة لإنشاء مرفق تجارى لصيد الأسماك ولايجاد الصناعات المنزلية والحرف اليدوية والصناعات الصغيرة المعتمدة على الركائز الموجودة في الاقليم *

» واذ يرى المجلس أن عدم توفر الضمان في شغل الأرض بموجب النظام العقاري العرفي التقليدي ، هو السبب الرئيسي لانعدام الحافز على زيادة الانتاج ، يعرب عن أمله في أن تستقصى امكانية التوسع ، كخطوة انتقالية على الأقل ، في تطبيق نظام لاستغلال الأراضي الساموية يوفر لشاغل الأرض ولذريته ضمانا في شغل الأرض طالما يزرعها بصورة صحيحة *

» واذ يذكر المجلس التوصية التي أصدرها في دورته الرابعة والعشرين ، يحيط علما بمسعى الارتياح بالمساعدة التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة الى ساموا الغربية حتى الآن ، وبيانها الذي تفيد فيه أنها على استعداد للاستمرار في تقديم المساعدة المالية والفنية الى الاقليم في المستقبل ، بصورتها مع تغيير مركزه وحاجاته *

» ويعرب المجلس عن أمله في استقصاء امكانية متابعة تقديم المساعدة الدولية ، كما يعرب عن ثقته من أنه سوف ينظر مع أشد العطف في الطلبات التي تقدمها حكومة نيوزيلندا باسم ساموا الغربية للحصول على مساعدة من مختلف برامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية ، أو من الصندوق الخاص أو من الوكالات المتخصصة أو من الهيئات الدولية المختصة الأخرى *

المطلب الثاني

تدبير إيرادات عامة كافية: النقد والأعمال المصرفية

- ١١١ - أحاط المجلس علما مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، بالمساعدة المالية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة للتخفيف من الصعوبات المالية التي واجهها الاقليم مؤخرًا . وبينما رحب المجلس بتحسين حالة الميزانية ، لاحظ أن الانخفاض المؤقت في الإيرادات العامة خلال ١٩٥٧ - ١٩٥٨ يبرز ضرورة قيام ساموا الغربية من جديد بزيادة وتنويع صادراتها .
- ١١٢ - وقد بلغت الإيرادات العامة العادية ١,٠٠٠,٠٠٠ ج ١٠ عام ١٩٥٩ مقابل ١,٢٤٤,٠٠٠ ج ١٠ في السنة السابقة . وبالإضافة الى ذلك كان من المتوقع استخدام ٥٠٠,٠٠٠ ج ١٠ من الإعانات المالية التي قدمتها السلطة القائمة بالادارة . وأعلنت حكومة نيوزيلندا أنها سوف تقدم مساعدة مالية كبيرة توزع على عدة سنوات ، لتشجيع تقدم التعليم في الاقليم . فضلا عن أن شركة « وسترن ساموا ترست استيتس » قد تمكنت من تحويل ٣٠٠,٠٠٠ ج ١٠ من أرباحها لعام ١٩٥٩ الى الحكومة الساموية لصرفها على أغراض الانماء . ويعمل الاقليم بالتدريج على توسيع أسس اقتصاده ، ولم تقلل من رخائه التقلبات التي طرأت على أثمان لب النارجيل والكاكاو في بحر العام . ومع هذا ، فإن ساموا الغربية لاتزال عرضة للتأثر بانخفاض شديد يحدث في الأثمان العالمية للسلع الأساسية .
- ١١٣ - وقد بدأ مصرف ساموا الغربية أعماله في ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ ، ويبلغ رأسماله ١,٠٠٠,٠٠٠ ج ١٠ . اکتتب به كل من مصرف نيوزيلندا (٥٥٠,٠٠٠ ج ١٠) وحكومة ساموا الغربية (٤٥٠,٠٠٠ ج ١٠) مع العلم أن هذه الأخيرة تملك شراء أسهم بنك نيوزيلندا متى شاءت . ولا يزال ينظر في مسألة الفصل بين نقد ساموا الغربية ونقد نيوزيلندا ، وينص قانون الاصلاح الساموي لعام ١٩٥٩ على أن مصرف ساموا الغربية يقوم باصدار الأوراق النقدية للاقليم ، وأن مجلس الدولة يقوم ، بناء على مشورة المجلس التنفيذي وموافقة ، بتحديد سعر القطع بين ساموا الغربية ونيوزيلندا . ويدرس الآن أمر تنفيذ هذه الأحكام ، فضلا عن ادخال التقسيم العشري للنقد .
- ١١٤ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :
- « يحيي المجلس علما مع الارتياح بأن مصرف ساموا الغربية قد بدأ أعماله فـي ١ نيسان (ابريل) ١٩٥٩ .
- « واذ أحاط المجلس علما بأن ٥٥ بالمائة من أسهم المصرف يملكها الآن مصرف نيوزيلندا و ٤٥ بالمائة تملكها حكومة ساموا الغربية ، يرحب ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه ان حكومة ساموا الغربية تملك الحق القانوني في شراء أى عدد من الأسهم الإضافية في أى وقت تشاء » .

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الآراء هم الشخصية

المطلب الأول

عموميات

١١٥- ذكر ممثل فرنسا أنه وإن كان الاهتمام قد انصرف في الدورة الحالية الى تقدم ساموا الغربية السياسي ، فإن المشكلة الأساسية التي ستواجه ساموا الغربية في المستقبل هي ضمان استقلالها السياسي وتشجيع نموها الاجتماعي .

١١٦- وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن أمله في استمرار النمو الاقتصادي في-- في الاقليم ، باستمرار الجهود التي يبذلها الشعب الساموي والمساعدة السخية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة .

١١٧- وذكر ممثل إيطاليا أن الاقليم سيظل بحاجة الى المساعدة الخارجية حتى بعد-- استقلاله . وأعرب عن ارتياحه لتأكيد ممثل نيوزيلندا بأن بلاده على استعداد للاستمرار في تقديم المساعدة لساموا الغربية مع احترام سيادتها واستقلالها .

١١٨- ومضى يقول انه ستظل هنالك مشاكل عديدة ينبغي حلها ، ولا سيما مايتعلق منها بالانماء الاقتصادي الذي ينبغي أن يسير جنباً الى جنب مع الانماء الاجتماعي ، وبراعي الزيادة المحتملة في عدد السكان . وقد أصبحت الحكومة الساموية الآن هي المسؤولة عن ادارة الاقتصاد الساموي . وهي تضطلع بمهامها على وجه مرض . وينبغي أن يظل انماء الزراعة الهدف الرئيسي . وأما الصعاب التي تعترض طريق انمائها فتعود الى النظام العقاري والزراعي التقليدي . والحاجة ظاهرة الى تنويع الزراعة خاصة والاقتصاد عامة ، عن طريق انشاء مرافق لصيد الاسماك وتربية الحيوانات الداجنة ، ورحب ، بهذا الصدد ، بالتقدم المحرز في المشروع الانمائي .

١١٩- وفيما يتعلق بتقديم المساعدة الى الاقليم ، لاحظ ممثل اتحاد الجبهات--شوريات الاشتراكية السوفياتية أن حكومة نيوزيلندا مزعة على تقديم المساعدة الى الاقليم بعد اعلان استقلاله ، ورأى أن هذا الأمر من اختصاص حكومة ساموا المستقلة المقبلة وحدها ، غير أنه رأى أن على مجلس الوصاية أن يوصي السلطة القائمة بالادارة الآن بأن تبذل كافة الجهود اللازمة لتحسين الحالة في الفترة القصيرة المتبقية قبل الاستقلال .

- ١٢٠ - وقال انه ما يزال ينبغي عمل الشيء الكثير في ميدان انماء القطاعات الاقتصادية الجديدة ، لكي يتم القضاء على عدم استقرار الهيكل الاقتصادي الحاضر للاقليم .
- ١٢١ - وقال ممثل الهند انه على يقين من أن السلطة القائمة بالادارة سوف تقدم الى الاقليم كل المساعدة اللازمة لانماء الاقتصاد ، ومن أن منظمة الأمم المتحدة ستنتظر بعين العطف في أي طلب لتقديم المساعدة الى ساموا الغربية عن طريق البرامج القائمة .
- ١٢٢ - ورأى أنه يترتب على السلطات المعنية أن تدرس امكانية تنويع اقتصاد الاقليم . وأشار في هذا الصدد الى امكانية ادخال المزروعات البديلة وادخال الصناعات المنزلية ، والحرف اليدوية ، والصناعات الصغيرة القائمة على تحضير المواد الأولية المتوفرة في الجزيرة .
- ١٢٣ - وقال كذلك ان ثمة مجالا كبيرا لادخال التحسين على النظام العقاري الحالي . ولاحظ أن هناك مساحات شاسعة غير مزروعة من الأراضي الصالحة للزراعة .
- ١٢٤ - ورأى أنه من المستحسن اجراء دراسة استقصائية لموارد الأسماك ، ولاسيما في أعالي البحار ، وللموارد الأخرى في البحر المحيط بساموا الغربية .
- ١٢٥ - ورأى ممثل الصين وجوب تقصي كل امكانية لزيادة الانتاج الزراعي وادخال مزروعات جديدة تخصص للتصدير .
- ١٢٦ - ورأى أنه ينبغي أن لا يعتمد اقتصاد الاقليم على مزروعات نقدية قليلة وأنه يترتب على السلطة القائمة بالادارة بذل الجهود اللازمة لتنويع اقتصاد الاقليم .
- ١٢٧ - وأعرب عن اعتقاده بأن النظام العقاري العرفي التقليدي الساموي في نطاق نظام « الماتاي » هو السبب الرئيسي في انعدام الحافز على زيادة الانتاج لدى المزارعين الذين يشغلون أرضهم وفقا لمشئعة زعيم من « الماتاي » . ورأى أن الجيل الجديد من السامويين سيها الب ، نتيجة لارتفاع مستوى تعليمه ، بالتخفيف من قيود النظام العقاري . وكرر الاعراب عن أمله في أن يصبح في الامكان تدريجيا ايجاد نظام عائلي لشغل الأراضي يكفل لشاغلي الأرض وذريته ضمانا في شغل الأرض المأوى يزرعها بصورة صحيحة .
- ١٢٨ - وقال ممثل استراليا ان الحاجة تقتضي تنويع اقتصاد الاقليم ، وان اقتصاده يعتمد الى حد بعيد على ثلاث سلع أساسية تصديرية .
- ١٢٩ - وأعرب ممثل بورما عن أمله في أن تقدم كل من حكومة الاقليم والسلطة القائمة بالادارة على تنويع الزراعة ، وتحسين الأساليب الزراعية ، واستقصاء أسواق جديدة لانتاج الاقليم .

١٣٠- ولاحظ مع التقدير ، أن الدعامة الرئيسية لمشروع الانماء الاقتصادي الهولندي
الأجل هي الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستغلال الأراضي .

١٣١- ورأى أن التقدم المحرز في انشاء الصناعات الثانوية ، بما في ذلك المرفق التجاري
لصيد الأسماك ، كان قليلا جدا . واقترح ادخال صناعات صغيرة تقتضي تشغيل يد عاملة كبيرة
نسبيا واستخدام بعض الأجهزة الحديثة ، وتقوم على اتخاذ المنتجات الزراعية المحليــة
كمواد أولية .

١٣٢- ولاحظ كذلك أن مشروع الخمس عشرة سنة للانماء الذي وضعته شركة " وسترن
ساموا ترست استيتس " يسير وفقا للخطة المرسومة له ، وأن عدد التعاونيات قد زاد بعض
الشيء . وأنه ينبغي أن تسعى السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية الى امداد هذه
الجمعيات بكل تشجيع لازم وأن تفهم الشعب المبادئ الأساسية للحركة التعاونية وتدريبه
على الأساليب البسيطة لادارة الأعمال والمحاسبة .

١٣٣- ورأى ممثل الباراغواي أن على السلطة القائمة بالادارة متابعة بذل جهود هــا
للتخفيف من قيود النظام العقاري ، وقال انه ، مع اعترافه بصعوبة هذه المهمة ، يأمل في تحسين
النظام الحالي قبل استقلال الاقليم . ومما يدعو الى التشجيع أن يعرف أن زعماء " الماتـاـي " ،
آخذون في تغيير موقفهم ، ولكن من المرغوب فيه ، على وجه التأكيد ، الأخذ بنظام حديث لتوزيع
الأرض وتسجيلها . وينبغي ، كما يبدو ، أن لا يتعذر على رؤساء " الماتـاـي " والسلطة القائمة
بالادارة الوصول الى اتفاق بشأن هذه النقطة .

١٣٤- وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن ساموا الغربية بلد زراعي أساسـهـا
ويجب لذلك أن تكون الزراعة نقطة الانطلاق في تقدمه الاقتصادي . وقد اعتمد الاقليم فيما مضى
على مزارع قليلة وعلى سوق محدودة جدا ، مما جعله شديد التأثر بتقلبات الأثمان . وبناء على
ذلك أوصى المجلس السلطة القائمة بالادارة باعتماد سياسة لتنويع المزارع وللتصنيع القائم
على أساس استخدام الموارد المتوفرة في الاقليم . وعليه أن يكرر توجيه هذه التوصية الى السلطات
الساموية التي بدأت تظهر اهتماما شديدا بالتخطيط الاقتصادي بعد أن انتقلت اليها كامل
المسؤولية في هذا الميدان .

١٣٥- وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية إن ثمة ضرورة واضحة
 لتنويع الاقتصاد ولزيادة انتاجية الزراعة الساموية .

١٣٦- ورأى أن هناك ضرورة ظاهرة لتحسين المارقات والمنشآت المرفئية في الاقليم .

١٣٧- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن حكومة ساموا الغربية تدرك كـل الادراك ضرورة تنويع الانتاج التصديري وزيادته ، وأعرب عن أمله في أن تؤدي الدراسات الجارية حاليا الى تحضير الكميات الفائضة من الموز، والتغلب بذلك على المشكلة الراهنة المتعلقة بتصريف هذه الفائضة .

١٣٨- وذكر أيضا ان تنفيذ مشروع الانماء الاقتصادي القصير الأجل يسير بخطوات نشيطة وأن الدراسة الاستقصائية المتعلقة باستغلال الأراضي ستتخذ أساسا للتخطيط الطويل الأجل . وأكد للمجلس بأن السلطة القائمة بالادارة مستعدة عند الامكان لتقديم المساعدة واسداء المشورة الى حكومة ساموا الغربية لبناء اقتصاد الاقليم في المستقبل على أساس أسلم وأمتن .

١٣٩- واعترف بوجود بعض العيوب في نظام "الماتاي" العقاري ، بيد أنه رأى أن هناك من دلائل التطور ما يشجع على الاعتقاد بأن النظام الحالي سيتحسن بعد فترة قصيرة . وسوف يتولى السامويون أنفسهم ، في مستقبل قريب نسبيا ، اصلاح أى عيب من العيوب المحتمل وجودها حاليا . وأكد للمجلس بأن السلطة القائمة بالادارة ستواصل لفت نظر الشعب الساموي الى فائدة تعديل النظام العقاري ، حتى ولو كان الدافع الوحيد الى ذلك هو الانتقال من اقتصاد معيشي الى اقتصاد قائم على الانتاج التصديري .

١٤٠- وقال ان امكانيات مرفق صيد الأسماك ستبحث مجددا مع الحكومة الساموية .

١٤١- ولاحظ أن لجنة المحيط الهادىء الجنوبي ، قد انتدبت المسئول عن شؤون التعاونيات فيها ، لقضاء بضعة أشهر في الاقليم لوضع خطة لتوسيع التعاونيات .

١٤٢- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان حكومة نيوزيلندا تزمع الاستمرار في المستقبل في تقديم المساعدة المالية والفنية بشكل يتفق مع تغير مركز الاقليم وتغير حاجاته . ومن الراجح أن هذه المساعدة ستوجه الى ميادين معينة . وأعرب عن يقينه بأن سـاـمـوا الغربية ستواصل سعيها للحصول على المساعدة الدولية بكافة أنواعها حسب مقتضيات الحاجة

المطلب الثاني

تدبير إيرادات عامة كافية:
النقد والأعمال المصرفية

١٤٣- قال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان على السلطة القائمة بالادارة أن تبادر الى اتخاذ التدابير الفعالة على وجه الاستعجال لكي يتسنى تحسين الوضع

المالي والاقتصادي في الاقليم الموضوع تحت الوصاية خلال الفترة القصيرة المتبقية .

١٤٤ - وعلق الممثل أهمية خاصة على مسألة تعديل الوضع الراهن المتعلق بصرف ساموا الغربية ، نظرا الى أن نيوزيلندا تملك ٥٥ في المائة من أسهمه بينما لا تملك ساموا الغربية منها غير ٤٥ في المائة . ورأى وجوب تحويل المصرف في وقت قريب الى هيئة مستقلة تحت الرقابة المعلقة لساموا الغربية .

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي

المبحث الأول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

حقوق الانسان

١٤٥ - أورد المجلس في تقريره السابق المقدم الى الجمعية العامة^(١) وصفا للحالة المتعلقة بحقوق الانسان .

١٤٦ - وقد أيد المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، الآراء التي أبدتها البعثة الزائرة بشأن حماية حقوق الانسان ، وأعرب عن أمله في أن تكون الأحكام التي سوف يتضمنها دستور ساموا الغربية لهذا الغرض مستوحاة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولاحظ المجلس مع الارتياح البيان الذي أصدره مجلس الدولة ، بموافقة اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتي ، ومفاده أن النية معقودة على تضمين دستور ساموا الغربية نصا يكفل استمرار احترام الحقوق العقارية وغيرها من حقوق الملكية المكتسبة بموجب القانون . وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوي لعام ١٩٥٩ ، أن اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتي ستقوم عند بدئها في وضع مشروع الدستور ، بتضمينه بندا ينص على حماية حقوق الانسان الأساسية .

(١) المرجع الأخير ، الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذات ١٢٨ - ١٣١ .

١٤٧- وكان من نتيجة تزايد ادراك الزعماء السامويين لضرورة تحسين وسائل نشر المعلومات ، أن حكومة نيوزيلندا عرضت تقديم خدمات موظف خبير في شؤون العلاقات العامة لتأسيس دائرة حكومية للاعلام في ساموا ، كما عرضت حكومة نيوزيلندا تقديم مبلغ ٥٥٠ ج ١٠ سنوياً (وذلك لمدة معينة) لتسديد نفقات هذا المشروع ، واعداد ساموى ، يختار لهذه الغاية ، فى نيوزيلندا ، لكي يتولى بعد انتهاء اعداده شئون دوائر العلاقات العامة فى ساموا .

١٤٨- وقد انشئت فى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩ شعبة للعلاقات العامة تابعة لمكتب رئيس الوزراء ، وتتولى هذه الشعبة الآن وضع برنامج اعلامي ، يهتم اهتماما خاصا بنشر الخدمات والتربية السياسية فى المحافظات النائية .

١٤٩- وكانت الخطوة الرئيسية الأولى التى تم اتخاذها فى نطاق برنامج زيادة وسائل الاعلام ، انشاء جريدة مصورة جديدة فى كانون الثانى (يناير) ١٩٦٠ ، توزع على ستة آلاف من السكان فى كافة قرى اوبولو وسافاى . وقد حلت هذه الجريدة محل النشرة الحكومية الشهرية الحالية ، ولكنها احتفظت باسم ” سافالى ” القديم وهى تطبع باللغة الساموية .

١٥٠- وأصدر المجلس فى دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يحيط المجلس علماً مع الارتياح ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى يفيد بأنه يعترف تضمين الدستور حقوق الانسان الأساسية ، وبأنه يجوز لكل من يشكو من انتهاك أحد هذه الحقوق الرجوع الى المحكمة العليا لساموا الغربية . ويعرب المجلس عن أمله فى أن يتضمن الدستور أحكاماً كالتى أوصت بها اللجنة العاملة لشؤون الحكم الذاتى وأن تتخذ التدابير اللازمة الكفيلة بأن يتمتع كافة مواطنى ساموا الغربية بهذه الحقوق بحرية . ”

المطلب الثانى

الصحة العامة

١٥١- بلغت النفقات الحكومية المعتمدة لشؤون الصحة العامة فى الاقليم ٢٢٥،٧٦٠ جنيهاً استرلينياً عام ١٩٥٩ مقابل ١٩٠،٥٣٠ ج ١٠ عام ١٩٥٨ و ٢١٦،٢٨٠ ج ١٠ عام ١٩٥٧ و ٢٢٩،٦٣٠ ج ١٠ عام ١٩٥٦ . وأنفق على انماء الخدمات والمرافق الصحية خلال عام ١٩٥٩ مبلغ ٥،٢٤٨ ج ١٠ وتقدر النفقات المخصصة لعام ١٩٦٠ بمبلغ ٤٨،٥٥٠ ج ١٠ .

١٥٢- وقد بدأ عام ١٩٥٩ نفاذ أمر جديد يتعلق بالصحة العامة . وبمقتضى هذا الأمر باخضاع الادارة الصحية لرقابة وزير الصحة ؛ وقد استمد مدير الصحة سلطاته من الوزير بموجب

تفويض خطي * وقد شكل هذا التغيير جزءا من عملية الانتقال العامة الى الحكومة الوزارية ، وكان متفقا مع أصول التسلسل الادارى .

١٥٣ - وقد أعيد تشكيل مجلس الشؤون الصحية بحيث أصبح هيئة استشارية ، تسددى المشورة الى الوزير في كل المسائل المحالة اليها والمتعلقة بمايلي : (أ) اعتماد سياسة صحية عامة تهدف الى تحسين الصحة ، والوقاية من المرض والعجز ، ومعالجة المرضى معالجة فعالة كافية ، وتحديد النسبة التي يجب تخصيصها من الموارد المتوفرة لكل من الأغراض المشار اليها أعلاه ؛ (ب) مراقبة وإدارة المستشفيات ، والمراكز الطبية النائية ، والمرافق الفرعية ، وتحديد العلاقة بين كل من الرقابة والإدارة هاتين وبين السياسة الصحية العامة ؛ (ج) الاهتمام بأية شؤون أخرى تتعلق بصحة شعب ساموا الغربية أو تؤثر فيها ، بأي شكل من الأشكال .

١٥٤ - ويتألف مجلس الشؤون الصحية من خمسة أعضاء : وزير الصحة رئيسا ؛ ومدير الصحة نائبا للرئيس ؛ ومدير الأشغال ؛ وطبيب يعينه الوزير ؛ وطبيب يختاره الوزير من قائمة بأسماء ثلاثة أطباء تقدمها الجمعية الطبية الساموية .

١٥٥ - وقد تم بناء مستشفى جديد في فوسي يحتوى على عشرين سريرا ، ولكنه لم يفتتح بعد ، وكان في النية توسيع مستشفى ليغاغا في غضون عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٥٩ بلغ عدد الأسرّة الموجودة في المستشفيات ٥٩٨ سريرا ، كان ٢٩٨ سريرا منها في مستشفى آبيا (مقابل حوالي ٢٥٠ سريرا عام ١٩٥٨) ، و ٣٠٠ سرير منها في خمسة عشر مستشفى في المحافظات النائية (مقابل حوالي ٢٠٠ سرير عام ١٩٥٨) .

١٥٦ - وعانى الاقليم خلال بعض الوقت في عام ١٩٥٩ نقصا خطيرا في الأطباء ، وممرت عليه فترة لم يكن فيها غير طبيب واحد في مستشفى آبيا تلقى تعليمه خارج الاقليم . وقد وجهه نداء مستعجل رجع مؤقتا على أثره الجراح الاخصائي الذي كان قد ترك العمل في شهر أيار (مايو) وقامت الدائرة الصحية للمحيط الهادىء الجنوبي بإرسال طبيب مناوب لمدة شهر واحد ، كما قدم طبيب من مستشفى نيوزيلندا خدمته مدة أربعة أسابيع في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) . وباشر الجراح الاخصائي الجديد عمله في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ، وهو عضو في كلية الجراحين الملكية ، ولديه خبرة ثلاثين سنة في المناطق المدارية . ووصل في تشرين الثاني (نوفمبر) طبيب آخر كان يخدم بالمناوبة في نيوى ، للعمل مؤقتا لمدة ثلاثة أشهر .

١٥٧ - والمشكلة الرئيسية التي تواجه الاقليم في ميدان الصحة العامة هي مشكلة التدرن . وقد وبي كثير من جزر المحيط الهادىء بشلل الأطفال (البوليو ميليتس) في عام ١٩٥٩ ، ولم تقع اصابات بالشلل في ساموا الغربية ، وأتيح للجمهور للمرة الأولى لقاح شلل الأطفال (بوليو ميليتس)

بكميات كبيرة * وفي عام ١٩٥٩ ، بلغ عدد الذين تم تطعيمهم بهذا اللقاح ١٧٦٦ شخصا ، وبلغ عدد الاصابات المعروفة بالتهاب الكبد المعدى خلال العام ذاته ١١٠ اصابات أي بزيادة ٥٠ اصابة عليها في عام ١٩٥٨ * ويبدو أن المرض أخذ في الانتشار بنوع خاص بين السكان الأوروبيين البالغين وبين الأطفال السامويين *

١٥٨ - ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، نجاح حملة مكافحة مرض التوت (الفرمبازيا) التي جردت بمساعدة منظمة الصحة العالمية ، والمشاريع الموضوعة لتجريد حملة مماثلة لمكافحة التدرن عام ١٩٦٠ * وبعد أن رأى المجلس أنه مازالت هناك حاجة الى المزيد من التوسع في توفير الخدمات الطبية والصحية ، رغم ما أحرز من تقدم جدير بالذكر ، أحاط علمه بالملاحظات والاقتراحات التي أبدتها منظمة الصحة العالمية (م و/ ١٤٥٥) ولفت اليها نظر السلطة القائمة بالادارة وحكومة الاقليم ، مبديا ثقته من أنهما ستدرسانها بعناية ، مع ابداء اهتمام خاص بمواصلة برنامج اعداد الاختصاصيين الطبيين السامويين وتقويته *

١٥٩ - وأفادت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوى لعام ١٩٥٩ أنه قد أنجزت استعدادات حملة مكافحة التدرن التي ستجرى بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية (بما في ذلك بناء مستوصف لمعالجة التدرن وتركيب جهاز جديد للأشعة السينية) ، وان المشروع سيبدأ في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ ؛ هذا الى أنه سبق لوزير الصحة وأعد في أوائل السنة مشروعا شاملا لبناء المستشفيات * وقد أقر هذا المشروع من قبل المجلس التنفيذي المنعقد آنذاك ، وهو يكفل ترشيد توزيع الاعتمادات في المستقبل بين بابي الموظفين والأبنية * وقد قام المفتش العام للدائرة الصحية للمحيط الهادىء الجنوبي في شهر أيلول (سبتمبر) بدراسة استقصائية تمهيدية ، وسوف يعود في كانون الثاني (يناير) للقيام ببحث دقيق عن الصحة العامة في الاقليم ويقدم التوصيات اللازمة بشأن تحسينها في المستقبل * وتأمينا للموظفين اللازمين للخدمات المتوسعة ، أعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) توفير عشر منح دراسية جديدة لتوفير الاعداد الطبي العام للأطباء المساعدين السامويين ، واعداد المتخصصين في طب العيون وطب الأسنان *

١٦٠ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يلاحظ المجلس استمرار احراز بعض التقدم في توفير الخدمات والمرافق الطبية والصحية * وهو يعرب عن أمله في أن تقدم السلطة القائمة بالادارة قبل الاستقلال على اتخاذ التدابير اللازمة لتلافي النقص في الموظفين الطبيين ولضمان المحافظة على كفاية الخدمات والمرافق الصحية وعلى مستواها * ويلاحظ المجلس باهتمام ، في هذا الصدد ، أن المفتش العام للدائرة الصحية للمحيط الهادىء الجنوبي يجرى دراسة تمهيدية للخدمات الصحية ، ويعمل على وضع التوصيات اللازمة لمشروع طويل الأجل يتعلق بالصحة العامة * ”

» ويلاحظ المجلس أن السلطة القائمة بالادارة تعمل على إتاحة مزيد من الفرص خارج الاقليم للتعليم العالي الهامى وشبه الهامى ، ويعرب عن أمله في بذل كل الجهود اللازمة لمتابعة تشجيع المرشحين اللائقين على دخول مهنة الطب والصحة .

» ويعرب المجلس عن ارتياحه للنجاح في القضاء على مرض التوت (الفرمبازيا) بحيث لم يعد يكون مشكلة صحية في الاقليم ، ويرحب بتجريد حملة مكافحة التدرن بمساعدة منظمة الصحة العالمية .

» ويحيط المجلس علما بملاحظات واقتراحات منظمة الصحة العالمية (م و/١٥٢٣) ويلفت اليها نظر السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية . »

المطلب الثالث

مركز المرأة

١٦١ - أورد المجلس في تقرير سابق^(١) وصفا للحالة المتعلقة بمركز المرأة .

١٦٢ - ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين الأعمال الجلييلة التي قامت بهـا السامويات في ميداني الصحة العامة والتعليم وغيرهما ، وأعرب عن ثقته في أنهن سيلعبن دورا متزايدا الأهمية في حياة الاقليم القومية .

١٦٣ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوى لعام ١٩٥٩ أن العمل مستمر في سائر أنحاء الاقليم على رفع مستويات الصحة ، ورعاية الطفولة والتعليم في القرى ، وأنه يجري الآن جمع الأموال اللازمة لاجاد قاعات اجتماع للنساء وغيرها من المرافق المخصصة للنساء والأطفال الذين يزورون آبيـا .

المطلب الرابع

العمل والييد العاملة

١٦٤ - أورد المجلس في تقريره السابق^(٢) وصفا للحالة المتعلقة بالييد العاملة . ويستفاد

-
- (١) المرجع الأخير، الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذتان ١٣٩ - ١٤٠ .
(٢) المرجع الأخير، الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذات ١٤٢ - ١٤٥ .

من آخر البيانات أن في الاقليم زهاء ٨,٠٠٠ شخص يمكن تصنيفهم كأجراء وذوى مرتبات ، يرجى—ح أن سبعة آلاف منهم سامويون (١) .

١٦٥ — ولاحظ المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن حكومة ساموا الغربية قد أقرت بعض المبادئ المتعلقة بمشروع تنظيم شروط الاستخدام وتعويض العمال الذى اقترحت السلطة القائمة بالادارة ، وأن السلطة القائمة بالادارة تتولى الآن صياغة التشريع الخاص بذلك ، بموافقة حكومة ساموا الغربية . وبعد أن أشار المجلس الى التوصية التى أصدرها في هذا الموضوع في دورته الثانية والعشرين ، أعرب عن أمله في سن هذا التشريع في وقت قريب .

١٦٦ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها السنوى لعام ١٩٥٩ ، أن الوزارة أعدت وأقرت التشريع الذى ينص على انشاء نظام لتعويض العمال ، وأنه سوف يعرض على الجمعية التشريعية في دورتها المقبلة .

المبحث الثاني

الملاحظات التى أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

عموميات : حقوق الانسان

١٦٧ — رأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجوب تحسين الأوضاع الاجتماعية في الاقليم . وقال انه لا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير في سبيل رفع مستوى معيشة السكان .

المطلب الثاني

الصحة العامة

١٦٨ — وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية أن برنامج مكافحة مرض التوت (الفرمبازيا) وحملة منظمة الصحة العالمية لمكافحة التدرن ، يدلان على التعاون القائم بين السلطة القائمة

(١) ذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها لعام ١٩٥٨ أن الرقمين كانا ٧,٠٠٠ و ٦,٠٠٠ على التوالي .

بالادارة وبين الأمم المتحدة * وأبدى أسفه لنقص عدد الاخصائيين الطبيين ، لكنه أعرب عن
أمله في حل هذه المشكلة بتمامها في المستقبل القريب *

١٦٩ - وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه للنجاح في القضاء على مرض التوت (الفرمبازيا) بحيث
لم يعد يكون مشكلة صحية في الاقليم * ورحب بالحملة المجردة لمكافحة التدخين بمساعدة منظمة
الصحة العالمية * ولاحظ مع الارتياح أن المفتش العام للدائرة الصحية للمحيط الهادىء الجنوبي
قد قام بدراسة استقصائية دقيقة لخدمات ومرافق الصحة العامة في ساموا الغربية، وبين
للحكومة الساموية طرق تحسينها * وأبدى الممثل قلقه هو أيضا من النقص في عدد الاخصائيين
الطبيين *

١٧٠ - ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجوب تحسين الخدمات
والمرافق الصحية *

١٧١ - ولاحظ ممثل الهند ، مع الارتياح ، التقدم المحرز في توفير الخدمات والمرافق الطبية
والصحية * وقال انه يعتقد بأنه لا يزال ثمة مجال لمتابعة توسيع الخدمات والمرافق الصحية ،
وأعرب عن أمله في أن تتمكن السلطات المعنية من التغلب على الصعوبات المالية التي تواجهها الآن ،
ومن ضمان المحافظة على كفاية الخدمات والمرافق الصحية في الاقليم وعلى مستواها * وقال في هذا
الصدر ، بأنه لا يشك في متابعة المساعدة التي عرضتها منظمة الصحة العالمية على شكل منح استكمال
التخصص لاعداد الاخصائيين السامويين الاكفاء *

١٧٢ - وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان الافتقار الى الاخصائيين الطبيين
الاكفاء تعد من المشاكل الكبرى في الاقليم * وأضاف قائلا انه واثق من أن السلطات الساموية
لن تدخر جهدا لتقويم هذه الحالة غير السليمة *

١٧٣ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان التقرير الشامل الذى وضعه
المفتش العام للدائرة الصحية في المحيط الهادىء الجنوبي والنوصيات التي قدمها ستتيح للحكومة
الساموية الأساس اللازم الذى تبني عليه خططها المقبلة * وسوف تنظر الحكومة باهتمام في
توصيات المفتش العام * وأكد للمجلس أنه قد تسنت معالجة الحالة المتعلقة بنقص الاخصائيين
الطبيين * وأوضح أن اعمال كثير من السامويين للدراسة الطبية او سيرهم في طريق اكمالهم
سيوجد لتلك الحالة حلا أبقي وأدوم *

المطلب الثالث

مركز المرأة

١٧٤- ذكر ممثل الهند أنه سبق له أن أعرب في الماضي عن رأيه بأنه قد لا يكون من الضروري أن تقتصر نشاطات المرأة في الاقليم على ميداني الصحة والتربية الصحية * وقال انه لا يشك في أن نساء ساموا الغربية سيلعبن دورا متزايد الأهمية في الحياة القومية ، بما في ذلك الاسهام في حياة الاقليم السياسية *

الفرع الخامس

التقدم التعليمي

المبحث الأول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

١٧٥- أورد المجلس في تقريره السابق^(١) وصفا للحالة المتعلقة بتقديم التعليم *

١٧٦- وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية ، في دورته السادسة والعشرين ، أن مجموع عدد الأولاد الملتحقين بالمدارس الابتدائية الرسمية قد زاد من ١٤،٦٣٥ عام ١٩٥٨ الى ١٦،٥٥٥ في العام الفائت * وزاد مجموع عدد المسجلين في جميع المدارس الابتدائية من ٢٢،٢٨٠ الى ٢٤،٧٩٠ * وزاد عدد تلاميذ المدارس الثانوية في كلية ساموا وكلية افيلي من ٢٥٣ الى ٣٤٤ كما زاد عدد الملتحقين بمدارس الارساليات زيادة طفيفة وذلك من ٣٦١ الى ٣٦٨ * وزاد مجموع عدد الأولاد الملتحقين بكافة أنواع المدارس من ٢٣،٥٤٣ الى ٢٥،٨٨١ ، أي بزيادة ٢٣٣٨ * وبلغ عدد طلاب دار المعلمين ١٢١ مقابل ١٣٣ عام ١٩٥٨ * وفي عام ١٩٦٠ قبل ١٤٠ طالبا جديدا *

١٧٧- وقد أصبح أول أمر خاص بالتعليم نافذا في ١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٩ ، وهو

(١) المرجع الأخير ، الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذات ١٥٦ - ١٧٤ *

ينص على تحديد سلطات وزير التربية ، وانشاء مجلس للتعليم ، كما ينص على وضع أنظمة لاحقة .
أما السياسة العامة فقد بقيت على حالها .

١٧٨ - وأيد مجلس الوصاية ، في دورته الرابعة والعشرين ، اقتراحات البعثة الزائرة ولاسيما فيما يتعلق بضرورة توسيع التعليم الثانوي والتدريب المهني حتى لا يعتمد الاقليم ، الى ما لانهاية ، على الموظفين والفنيين الأجانب . وأكد المجلس ضرورة انجاز بناء كلية ساموا وتزويد ها بالمعلمين المؤهلين اللازمين الجدد بحيث تستطيع الكلية البدء ، في أقرب وقت ممكن ، بدورها التعليمي الموسع في اعداد الطلاب لدخول الجامعات . ورأى كذلك أهمية مواصلة برنامج المنح الدراسية وتوسيعه ، وذلك بمساعدة السلطة القائمة بالادارة . وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي ، أعرب المجلس عن أمله في أن تلعب روح المبادرة المحلية في المحافظات دورا أهم من الدور الذي لعبته حتى الآن .

١٧٩ - ورحب المجلس كذلك بالتأكيد الذي قطعته حكومة نيوزيلندا للبعثة الزائرة بأنها سوف تدرس بامعان وعطف امكانية الاستمرار في تقديم مزيد من المساعدة المباشرة وغير المباشرة لساموا الغربية لانماء التعليم خلال فترة الانتقال وفي السنوات الأولى من استقلال الاقليم .
ولاحظ أن الصورة التي ستتخذها هذه المساعدة سوف تدرس في ضوء التقرير الذي يعده الآن مدير التعليم بنيوزيلندا عن حاجات الاقليم التعليمية .

١٨٠ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها لعام ١٩٥٩ أنها اذ تدرك ضرورة توسيع برنامج التعليم نظرا الى اقتراب استقلال الاقليم ، تقرر عام ١٩٥٩ أن تجعل من المساعدة التعليمية أهم مساهمة لها في انماء الاقليم في المستقبل . وقد قام كل من مدير التعليم والمفتش العام للتعليم التقني في نيوزيلندا بزيارة ساموا الغربية في شهر حزيران (يونيه) وأعدا تقريراً كاملاً عن حاجاته التعليمية في غضون السنوات القليلة المقبلة .

١٨١ - وقد قبلت حكومة نيوزيلندا بالتقرير وعرضت في آخر العام على ساموا الغربية مساعدة مالية لتحسين مرافق التعليم بلغت ٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني ، كما وعدت أن تنظر في تقديم اعانات مماثلة في السنوات المقبلة . وقررت حكومة نيوزيلندا كذلك عرض مساعدتها لتنفيذ عدد من المشاريع التعليمية الهامة ، منها : اكمال كلية ساموا ؛ وتقديم عدد اضافي من المدرسين المعارين ؛ والتعليم التقني والاعداد المهني ؛ والكتب والمطبوعات المدرسية ؛ وتوفير السكن للمدرسين المعارين ، واحداث زيادة كبيرة في عدد المنح المخصصة لدراسة التعليم واعداد المعلمين في نيوزيلندا .

١٨٢ - وذكر التقرير الموضوع عن حاجات الاقليم التعليمية ، أنه وان يكن التعليم العام الالزامي مرغوبا فيه ، فينبغي توجيهه المزيد من الاهتمام في الوقت الحاضر الى انماء التعليم بعـد

الابتدائي لكي يمكن الحصول سريعا على القادة اللازمين *

١٨٣ - وفي نهاية عام ١٩٥٩ بلغ عدد الطلاب السامويين الحاصلين على المنح النيوزيلندية للدراسات الأكاديمية والمهنية ٨٤ طالبا، وعرضت حكومة نيوزيلندا زيادة عدد هذه المنح وتخصيصها لما قد تحتاج اليه ساموا من الدراسات * وأنهت السلطة القائمة بالادارة الى مجلس الوصاية ، في دورته السادسة والعشرين ، أنه كان في نيوزيلندا عام ١٩٦٠ ، ١١٤ - سامويايتلقون الاعداد في حقل التعليم بمقتضى البرامج الحكومية *

١٨٤ - وفي شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ ، قام المفتش العام لاعداد الموظفين في لجنة شؤون الوظائف العامة لنيوزيلندا ، بزيارة ساموا وأعطى سلسلة قصيرة من الدروس في الاجراءات الادارية * وأعلنت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته السادسة والعشرين ، أنه قد وصلت الى نيوزيلندا في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠ الدفعة الأولى من السامويين ، وهي مؤلفة من ١٥ طالبا ، لمتابعة دراسة اعدادية تمهيدية يعقبها تدريب في الدوائر الحكومية الملائمة لمدة ستة أشهر على الأقل *

١٨٥ - أما فيما يتعلق بمنح التعليم العالي ، فقد حاز طالب واحد من أصحاب المنح على شهادة الطب عام ١٩٥٨ ، وحاز طالب آخر عليها عام ١٩٥٩ ، فبلغ عدد الحائزين على هذه الشهادة الآن ثلاثة سامويين * وقد مت حكومة الولايات المتحدة الامريكية الى طلاب ساموا الغربية (وفقا للقرار ٥٥٧) (الدورة ٦) الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة) أربع منح تؤهل أصحابها للدراسة في الجامعات الامريكية خلال ١٩٥٧ - ١٩٥٨ * وقد عاد هؤلاء الطلاب الى الاقليم الآن * وأعلنت السلطة القائمة بالادارة مجلس الوصاية ، في دورته السادسة والعشرين ، أن ادارة التعليم الدولي التابعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة قدمت عام ١٩٦٠ للسامويين منحتين لدراسة بعض نواحي الزراعة المدارية ، على أن يستفاد من الأولى في هاواي ومن الثانية في بورتوريكو * وفي عام ١٩٥٩ ، عرضت حكومة الهند منحتين وعرضت الحكومة الاسترالية منحة واحدة *

١٨٦ - وأعرب المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، عن أمله في أن تنشأ في الاقليم عما قريب لجنة استشارية للتعليم مكونة من رجال التعليم في كل من المدارس الرسمية ومدارس الارشاليات * ولاحظ باهتمام أن الاتصالات بين ادارة التعليم وبين الارشاليات أخذت في الازدياد ، وأعرب عن أمله في أن تضع الحكومة عما قريب نظاما تفتيشيا تطبقه على مدارس الارشاليات وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها لعام ١٩٥٩ ، أنه قد جرى ، بموجب أحكام الأمر الخاص بالتعليم لعام ١٩٥٩ ، تعيين مجلس للتعليم مهمته اسداء المشورة الى الوزير * وهو يتألف من كبار موظفي الوزارة ، وممثلي الارشاليات ، وعدد من الأهلين المهتمين بشؤون التعليم *

١٨٧ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يحيط المجلس علماً بأنه قد تم تعيين مجلس للتعليم مكون من كبار موظفي الوزارة، وممثلي
الارساليات ، وعدد كبير من الأهلين المهتمين بشؤون التعليم ، مهمته اسداء المشورة الى الوزير .
» ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذته السلطة القائمة بالادارة بعرض المساعدة المالية
والفنية على ساموا الغربية لتحسين مرافق التعليم في المستقبل . ويلاحظ أن المشاريع المقـرـر
تنفيذها هي التالية : (أ) بناء قسم داخلي للطلاب في كلية ساموا ؛ (ب) وتقديم عدد اضافي
من المدرسين المعارين لتعزيز التعليم في آيبيا وخارجها ؛ (ج) وتوسيع التعليم التقني والاعداد
المهني ؛ (د) واجراء توسع كبير في برنامج المنح ؛ (هـ) وتزويد المدارس الساموية بمزيد من
الكتب والمنشورات المدرسية ؛ (و) وتأمين السكن للمدرسين المعارين . والمجلس واثق من
أن السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية ستتخذ ان التدابير اللازمة للبدء في
تنفيذ هذه المشاريع في المستقبل القريب .

» واذ يذكر المجلس توصيته السابقة بأنه ينبغي أن تصبح كلية ساموا مدرسة ثانوية كاملة
تعد الطلاب لدخول الجامعات ، يبدى ثقته من أنه سيتسنى الآن تنفيذ هذا الاصلاح دون
تأخير، وأن عدد طلاب الدراسة الثانوية سيزيد عما قريب بشكل ملموس . ويلاحظ المجلس افتتاح
المدرسة الثانوية في سافائي ، ويأمل متابعة انماء هذه المدرسة والصفوف بعد الابتدائية في
مدارس المحافظات ، لكي تتوفر للتلاميذ المؤهلين امكانيات جديدة لمتابعة الدراسة بعد انتهاء
تعليمهم الابتدائي .

» ويؤيد المجلس آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ بوجوب مواصلة بذل الجهود الرامية الى
تقرير الزامية التعليم الابتدائي وامكان مساهمة المبادرة المحلية في المحافظات مساهمة كبيرة في
توسيع التعليم الابتدائي . ولما كان انماء التعليم الثانوى يتوقف الى حد بعيد على تمكن نسبة
أكبر من تلاميذ المدارس الابتدائية من اكمال دراساتهم على وجه مرضى ، فان المجلس يأمل في
أن يتحسن مستوى التدريس في جميع المدارس ، ويوصي بالتالي بزيادة عدد هيئة دار المعلمين
ويرى المجلس أن يستقصى أمر استخدام تعليم البالغين وسيلة لانماء المجتمع المحلي .

» واذ يرحب المجلس بتوسيع برنامج المنح الذي اضطلعت به السلطة القائمة بالادارة
 بالتعاون مع حكومة ساموا الغربية ، يأمل في أن يحصل المزيد من الطلبة على منح للدراسة
الجامعية .

» واذ يلاحظ المجلس أنه سينشر قريباً معجم ساموى جديد ، ويذكر أن اللغة
الساموية قد تصبح اللغة الرسمية للدولة الجديدة ، يشدد على أهمية تعليم هذه اللغة على مستوى
أعلى في المدارس ، ونشر كتب جديدة باللغة الساموية .

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

- ١٨٨ - قال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن المرء لا يسعه إلا أن يعجب ببرنامج التعليم الذي تقوم بتنفيذه السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية * وبين أن لعدد الطلاب الذين يتلقون الاعداد في ميدان التعليم في نيوزيلندا أهمية في هذا الصدد *
- ١٨٩ - أحاط ممثل بورما علما مع الارتياح ببرامج المنح الدراسية والاعداد العظيمة القيمة ، وبالاغاثات الكبيرة الممنوحة للتعليم * وأثنى على السلطة القائمة بالادارة لقيامها بكل هذه المهام ، وأعرب عن أمله في متابعة هذه البرامج وفي تعزيزها *
- ١٩٠ - ورأى ممثل الباراغواي أن على السلطة القائمة بالادارة أن تنظر في مشكلات التعليم العالي * وقال انه ينبغي أن يتوفر في الاقليم ، قبل استقلاله ، برنامج أدنى للتعليم العالي ، إذ أن وجود مركز للتعليم العالي في الاقليم يكون بمثابة حافز فكري * ورأى أن امكانيات الدراسة في الخارج تكمل التعليم العالي ولكنها لا تشكل حلادائما *
- ١٩١ - ورأى ممثل الصين أنه ينبغي متابعة انماء التعليم الثانوى والاعداد المهني لكي يتسنى اعداد المزيد من الموظفين الاداريين والفنيين المؤهلين *
- ١٩٢ - ورأى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجوب تحسين مرافق التعليم كما رأى ضرورة بذل جهود خاصة في ميدان التعليم الشعبي نظرا الى أن حالته سيئة بشكل خاص وأحاط علما مع الاهتمام ببيان ممثل نيوزيلندا الذي يفيد فيه أن حكومة نيوزيلندا قد أعدت مشروع خمس سنوات للتعليم وخصصت لهذا الغرض اعتمادات خاصة من ميزانيتها * ورأى ضرورة زيادة هذه الاعتمادات وإيلاء اعتبار خاص لعامل الزمن *
- ١٩٣ - وقال ممثل الهند ان الجهود التي بذلتها حتى الآن السلطة القائمة بالادارة وحكومة ساموا الغربية في ميدان التعليم غير كافية كما يبدو * وكان قد أحاط علما مع الارتياح بازدياد عدد التلاميذ في المدارس بالاقليم ، الا أنه رأى وجوب معالجة هذه المشكلة بمزيد من العزم والنشاط * كما رأى ضرورة الاضطلاع ببرنامج " اقتحامي " في هذا الصدد * وقال انه يجب أن يوفر في الاقليم المزيد من مرافق التعليم الثانوى بل وحتى التعليم العالي * كما أن التعليم المهني والاعداد التقني للموظفين يحتاجان كلاهما الى اهتمام خاص *

١٩٤- وذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة أنه قد أحرز ، حسب المعلومات الواردة ، بعض التقدم في ميدان التعليم ، ولكن الجهود لا تتناسب ، على ما يبدو ، مع الحاجات ————— وأعرب عن أسفه لعدم تنفيذ المشاريع التي أوصى بها الدكتور بيبي والبعثة الزائرة حتى الآن .

١٩٥- وأثنى ممثل المملكة المتحدة بحرارة على حكومة نيوزيلندا لتخصيصها مبلغا كبيرا لانماء التعليم ، ولما أبدته من نية في الاستمرار في تقديم هذه الاعانات لمدة خمس سنوات .

١٩٦- وأعرب عن أمله في أن توجه الحكومة الساموية كل الاهتمام المطلوب الى سلك التعليم وتقييم صلات وثيقة يسودها الانسجام مع افراد هـ . وأعرب عن أمله في أن تؤدي اللجنة الاستشارية لشئون التعليم مهامها بنشاط ، وكذلك في أن يتسنى تشجيع انشاء جمعية مهنية للمعلمين .

١٩٧- وأكد ممثل السلطة القائمة بالادارة الجهود المبذولة للتوسع في التعليم والاعداد ، كما أكد للمجلس استمرار هذه الجهود .

١٩٨- ولاحظ أن السامويين الذين يدرسون في نيوزيلندا بموجب برنامج المنح الدراسية الحكومية ، ليسوا السامويين الوحيدين الملحقين بالمعاهد العلمية في الخارج . ان بصرف النظر عن المنح الدراسية الحكومية كان هناك في عام ١٩٥٩ ، ٦٤ سامويا يدرسون في الخارج بفضل منح قدمتھا الارساليات الدينية . هذا بالاضافة الى أن كثيرا من السامويين كانوا يتلقون الدراسة الثانوية والجامعية في نيوزيلندا على حسابهم الخاص . وأعرب عن أمله في أن يبدأ العمل في بناء القسم الداخلي في كلية ساموا عام ١٩٦٠ ، وفي أن يبدأ عماقريب تنفيذ الاجزاء الأخرى من مشروع المساعدة الفنية في ميدان التعليم .

١٩٩- وأكد الممثل للمجلس أن السلطة القائمة بالادارة مدركة لحاجات ساموا الغربية وأنها ستواصل بذل كل الجهود اللازمة لتكفل تلبية هذه الحاجات على أساس منظم في أقرب وقت ممكن .

٢٠٠- وقال ممثل السلطة القائمة بالادارة ان حكومة نيوزيلندا تزمع الاستمرار في تقديم المساعدة المالية في ميدان التعليم .

الفرع السادس

نيل الحكم الذاتي أو الاستقلال

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليات
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

٢٠١ - قامت الجمعية العامة ، في القرارات التي اتخذتها في دورات مختلفة^(١) ، بدعوة السلطة القائمة بالادارة الى تقديم تقديرات للمدة اللازمة لتنفيذ التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال ، بما في ذلك تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعود النهائي ، في كل حالة ، لبلوغ الهدف النهائي . ولاحظت في دورتها الرابعة عشرة أن الجدول الزمني الذي اقترحت السلطة القائمة بالادارة ينص على نيل ساموا الغربية لاستقلالها خلال عام ١٩٦١^(٢) .

٢٠٢ - وقد تضمن التقرير الأخير الذي قدمه المجلس الى الجمعية العامة^(٣) وصفا للحالة المتعلقة بنيل ساموا الغربية الحكم الذاتي أو الاستقلال والملاحظات التي أبدتها البعثة الزائرة بهذا الشأن .

٢٠٣ - ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تنفذ فيه أن هدف الوصاية على ساموا الغربية هو الاستقلال . ولاحظ كذلك أنه مع أن « الفوتويين » وأعضاء الجمعية التشريعية قد أكدوا حديثا رغبتهم في عقد معاهدة صداقة مع نيوزيلندا ، فإن هذه المعاهدة لن تعقد قبل استقلال الاقليم . كذلك رحب المجلس بتأكيد السلطة القائمة بالادارة ، من جديد ، أن استقلال ساموا الغربية غير مشروط أبدا بعقد مثل هذه المعاهدة أو بأية عوامل أخرى . وبعد أن ذكر المجلس أن الاقليم يقترب بسرعة من مرحلة التطور

(١) أنظر القرارات ٥٥٨ (الدورة ٦) ، و ٧٥٢ (الدورة ٨) و ٨٥٨ (الدورة ٩) ، و ٩٤٦ (الدورة ١٠) ، و ١٠٦٤ (الدورة ١١) و ١٢٠٧ (الدورة ١٢) .

(٢) القرار ١٤١٣ (الدورة ١٤) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (ج ع/ ١٠٠٤) ، الباب الثاني ، الفصل السابع ، النبذات ١٨٨ - ١٩٣ .

التي يمكن فيها النظر في مسألة إنهاء اتفاق الوصاية ، رحب بالقرار الذي اتخذته « الفوتويان » وأعضاء الجمعية التشريعية والذي أوصوا فيه بضرورة اجراء استفتاء ، يشترك فيه جميع الذين تجاوزوا سن الحادية والعشرين ، لتحديد ما اذا كان شعب ساموا الغربية يوافق أولا يوافق على إنهاء اتفاق الوصاية وسن الدستور المقترح وعقد معاهدة الصداقة مع نيوزيلندا . ورأى المجلس أن اجراء مثل هذا الاستفتاء بإشراف الأمم المتحدة انما هو وسيلة ملائمة للتحقق من رغبات السكان المعرب عنها بحرية وفقا لأحكام المادة ٧٦ ب من ميثاق الأمم المتحدة وأنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في الوقت الملائم في الصيغة المحددة للسئلة التي ينبغي أن تطرح في الاستفتاء . ولا حظ المجلس كذلك الجدول الزمني المؤقت الذي اقترحت السلطة القائمة بالادارة بشأن التدابير المتبقية التي يجب اتخاذها لتمكين ساموا الغربية من نيل استقلالها . ومع ادراكه أن هذا الجدول لستم يبحث بعد بحثا وافيا مع السلطات الساموية وأنه يحتمل تعديله في ضوء هذه المباحثات ووفقا لما يتحقق من تقدم ، فقد أيدته بخطوطه العريضة ، ورأى أنه يهيئ أساسا مرضيا لبلوغ ساموا الغربية أهداف الوصاية . ولا حظ المجلس مع الارتياح التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة لتحديد المراحل المتوسطة المتعاقبة التي ينبغي بلوغها في وقت قريب ولتحديد مواعيد مؤقتة لها في ميدان التطور السياسي للاقليم المشمول بالوصاية ، ورأى أن هذه التدابير تتفق تماما مع نص وروح الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة رقم ١٢٧٤ (الدورة ١٣) ومع توصيات المجلس السابقة في هذا الموضوع . وأثنى على السلطة القائمة بالادارة للطريقة التي انتهجتها ، خطوة فخطوة ، وبالتشاور مع الشعب الساموي في كل مرحلة ، لبلوغ الهدف المتمثل في الاستقلال الساموي .

٢٠٤ - وتابع الاقليم السير عام ١٩٥٩ نحو بلوغ أهداف الوصاية . ويمكن القول أنه قد تحقق هدف الحكم الذاتي على وجه كامل بإنشاء نظام الحكم الوزاري . أما الجدول الزمني المؤقت المقرر لنيل الاستقلال فقد بقي دون تغيير فيما يتعلق بالتدابير المتبقية قبل الاستقلال : إذ أن مشروع الدستور سينجز ويعرض للاقرار على مؤتمر دستوري يعقد عام ١٩٦٠ ؛ وفي السنة التي تليها سيجرى في الاقليم استفتاء حول مسائل تحددتها الجمعية العامة بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة . وترجو السلطة القائمة بالادارة ألا تقوم صعب تحول دون بلوغ الاستقلال في نهاية عام ١٩٦١ . وسوف تسفر هذه الخطوة الاخيرة عن رفع « الفوتويين » الى مقام رئيسي الدولة المشتركين ، كما سيحل ممثل نيوزيلندا ذو سلطات ورتبة ملائمة محل المفوض الساموي .

٢٠٥ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في الدورة السادسة والعشرين ، أن الزعماء السامويين قد آثروا عقد المؤتمر الدستوري قبل اجراء الانتخابات التشريعية . وقالت ان المؤتمر سيعقد في تموز (يوليه) أو آب (أغسطس) فيما لو فرغ في الوقت المحدد من وضع مشروع الدستور .

وقد أوصت اللجنة العاملة بأن يتألف المندوبون الموفدون الى هذا المؤتمر من «الفوتويين» والأعضاء الحاليين في الجمعية التشريعية ، وثلاثة أعضاء اضافيين من كل دائرة انتخابية ساموية ، وعشرة ممثلين اضافيين للجالية الأوروبية وذلك بالإضافة الى شخص آخر يجري اختياره وفقا لمركزه في نظام الهياكل الساموية التقليدي . ويجب أن يكون جميع أعضاء هذه الهيئة التمثيلية من مواطني ساموا الغربية ، وأما الممثلون الاضافيون من السامويين والأوروبيين فسينتخبون على غرار انتخاب أمثالهم في الجمعية . وسيكون «الفوتويان» رئيسين مشتركين للمؤتمر وسيكون رئيس الوزراء نائبا للرئيس . وليست هذه حتى الآن سوى توصيات قدمتها اللجنة العاملة ، ولكن يبدو أن الجمعية التشريعية ستوافق عليها وتصدر أمرا خاصا لهذا الغرض . والمرجح أن تجرى انتخابات المجلس التشريعي في تشرين الأول (أكتوبر) أو تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٠ .

٢٠٦ - وحدد موعد اجراء الاستفتاء مؤقتا في شهر أيار (مايو) ١٩٦١ . وستنظر الجمعية العامة في الوقت الملائم في الصيغة المحددة للأسئلة التي ستطرح في الاستفتاء . وينبغي أن تسأل الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة عشرة ، عن ماهية التدابير التي ستتخذها بهذا الشأن ، ولاسيما صيغة الأسئلة التي ستطرح في الاستفتاء . وإذا أخذ بعين الاعتبار التقدم الكبير جدا المحرز حتى الآن ، فأغلب الظن أن مشروع الدستور سيكون جاهزا آنئذ لبحثه في الجمعية العامة .

٢٠٧ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة أنه قد يتعذر تقديم نص لمشروع معاهدة الصداقة بين ساموا الغربية ونيوزيلندا وقت انعقاد دورة الجمعية العامة ، ومع ذلك فلا بد وأن يتسنى تقديم وثيقة معدة على أساس المحادثات الجارية بين ممثلي حكومتي ساموا الغربية ونيوزيلندا ، وتشير الى نقاط الاتفاق الرئيسية حول مستقبل العلاقات بين نيوزيلندا وساموا الغربية . وينبغي أن تهيء هذه الوثيقة للجمعية العامة أساسا كافيا لبحث الأسئلة التي ستطرح في الاستفتاء . وقد طلبت السلطة القائمة بالادارة من المجلس أن ينظر في التوصية بادراج مسألة «مستقبل ساموا الغربية» كبند مستقل في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة ، كما هو مقرر في الجدول الزمني المؤقت الذي وافق عليه المجلس في دورته الرابعة والعشرين .

٢٠٨ - وقال ممثل نيوزيلندا في بيانه الختامي أن حكومة بلاده لا بد أن تراعي حق المراعاة ، في موقفها من مسألة معاهدة الصداقة ، الرغبات التي أعرب عنها الشعب الساموي حول موضوع ذي أهمية بالغة بالنسبة اليه . وأكد لجميع الأعضاء أن حكومة نيوزيلندا ستراعي كل المراعاة ما أبدوه من آراء بشأن التفاوت على اتفاق يتناول العلاقات بين البلدين ، وادراج مثل هذا الاتفاق في عداد القضايا التي يمكن أن تطرح بشأنها الأسئلة في الاستفتاء المزمع اجراؤه ، كما أنها سوف تلفت اليها نظر السامويين السياسيين . وقال ان السلطة القائمة بالادارة من جهة وشعب الاقليم وحكومته من جهة أخرى ، سيدرسان بكل امعان الحجج الرشيدة التي أبدت في المجلس حول هذه المسألة .

٢٠٩ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يلاحظ المجلس مع الارتياح أن مشروع الإصلاح السياسي الذي أعدته السلطة القائمة بالادارة بالتعاون مع حكومة ساموا الغربية ، والذي أيد المجلس خطوطه العريضة في دورته الرابعة والعشرين ، يجرى تنفيذه بنجاح . ويحيط علما بأنه تم تقديم موعد عقد المؤتمر الدستوري وفقا لرغبات الزعماء والممثلين السامويين ، ويعرب عن ثقته من أن التدابير المتبقية قبل اعلان الاستقلال سوف يجرى تنفيذها بنجاح .

” ويحيط المجلس علما ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن امكانية تقديم الموعد المحدد مؤقتا لاستقلال ساموا الغربية ليست مستبعدة ، ان تبين أن هذه الخطوة قابلة للتحقيق .

” ويحيط المجلس علما ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه لن تعقد أية معاهدة بين ساموا الغربية وبين نيوزيلندا قبل استقلال الاقليم . ويحيط علما بتأكيدات السلطة القائمة بالادارة التي تفيد فيها أن ما أبداه أعضاء المجلس حول هذه المسألة من آراء سوف تراعى كل المراعاة وسوف يلفت اليها نظر السامويين وزعمائهم السياسيين . كذلك يحيط المجلس علما بعزم السلطة القائمة بالادارة على تقديم المعلومات المتعلقة بهذه المسألة الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة .”

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

٢١٠ - بين ممثل الصين أنه وان كان ينبغي عقد المؤتمر الدستوري بعد اجراء الانتخابات التشريعية ، فان الهيئة التشريعية الحالية تتسم بنفس الطابع التمثيلي الذي تتسم به أية جمعية تشريعية جديدة الانتخاب . وأعرب عن أمله في أن يساعد المؤتمر على تهيئة الظروف يمكن فيها تحقيق رغبات المواطنين السامويين الذين لا يسرى عليهم نظام ” الماتاي ” .

٢١١ - وأحاط ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية علما مع الارتياح بتقديم موعد انعقاد المؤتمر الدستوري عن الموعد المحدد في الأصل . وأعرب عن أمله في أن يتسنى تقديم موعد اعلان استقلال ساموا الغربية عن تاريخ (٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١ ، وذلك نظرا الى تقصير المدة اللازمة لتنفيذ بعض التدابير المقررة في مشروع الإصلاح . وأحاط علما ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن هذه الامكانية غير مستبعدة .

٢١٢- ولاحظ كذلك أن نيوزيلندا لا تنوى وضع قواتها في ساموا الغربية ولا إنشاء قواعد عسكرية فيها أو إدخال ساموا الغربية في نطاق عمليات المعاهدات أو الاتفاقات العسكرية التي قد تكون نيوزيلندا طرفاً فيها .

٢١٣- وأضاف قائلاً أن وفده معني بصورة خاصة بأن يكون استقلال ساموا الغربية كاملاً غير مشروط ، بحيث يكفل الدستور وتكفل كافة الأعمال التشريعية سيادة واستقلالاً كامليين للدولة الجديدة . وينبغي ألا تعقد أية اتفاقات بين ساموا الغربية ونيوزيلندا إلا بعد أن تتسأل ساموا الغربية كاملاً استقلالها وتصبح قادرة على تولي شؤونها الخارجية بنفسها . ويجب ألا يؤهل انتهاء وصاية الأمم المتحدة على البلد إلى استمرار وصاية من نوع آخر على أساس اتفاق آخر . كما يجب أن لا تمارح مسألة عقد معاهدة الصداقة كسؤال في الاستفتاء المقبل ، ولا أن تنظر الجمعية العامة فيها . وأعرب عن أمله في أن تعود السلطة القائمة بالادارة إلى دراسة هذه المسألة البالغة الأهمية بامعان ، وذلك في ضوء الآراء التي أبديت في مجلس الوصاية .

٢١٤- وسرّ ممثل الهند لعدم انتواء أحداث أى تغيير في الجدول الزمني الذي أعدته حكومة نيوزيلندا للمراحل المتوسطة لنقل المسؤوليات إلى الشعب الساموي .

٢١٥- وذكر أنه إذا ما جرى التفاوض مقدماً على معاهدة الصداقة المزمع عقدها ، فسوف تطرح للاستفتاء ومن ثم تصدق عليها ساموا الحرة حسب الاجراءات الدستورية . ولاحظ مع الارتياح أن حكومة نيوزيلندا سوف تقدم بعض التفاصيل المتعلقة بالمعاهدة المزمع عقدها في وقت يتيح للجمعية العامة الاطلاع عليها أو مناقشتها ، عند الاقتضاء . وأعرب عن أمله في أن لا تجر ساموا الغربية ، في علاقاتها المقبلة مع نيوزيلندا ، إلى الدوران في فلك أى حلف من الأحلاف العسكرية القائمة منها أو المقبلة .

٢١٦- ولاحظ ممثل بورما أنه ان تناولت ما تسمى بمعاهدة الصداقة شؤون الدفاع والشؤون الخارجية وتولت نيوزيلندا المسؤولية عن هذين الميدانين بعد انتهاء اتفاق الوصاية ، لما كان هناك استقلال ، بل صورة مبتورة للاستقلال والسيادة ، ومجرد حكم ذاتي أو داخلي بوصفهما متميزين عن الاستقلال والسيادة المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة وأحكام اتفاق الوصاية . واستدرك الممثل قائلاً أن هذه الأمور لا تمثل كل جوانب المسألة ، وأن القضية في غاية الدقة ، كما أنه يحتاج إلى المزيد من الوقائع والتفاصيل المتعلقة بالمعاهدة المزمع عقدها .

٢١٧- وقال ممثل بلجيكا ان الشعب الساموي ، كما يبدو ، قد أعرب بلسان الممثلين المؤهلين عن رغبته في عقد معاهدة صداقة مع نيوزيلندا بعد الاستقلال .

٢١٨- وأحاط ممثل الباراغواى علما بتأكيد السلطة القائمة بالادارة أن السامويين أنفسهم هم الذين يودون التفاوض لعقد معاهدة الصداقة قبل أن يقرروا مستقبلهم * وأضاف قائلاً انه كان يفضل أن تجرى هذه المفاوضات بعد أن يقرر السامويون مستقبلهم * وأعرب عن أمله في أن يتوفر للمجلس المزيد من التفاصيل حول هذه المسألة البالغة الأهمية *

٢١٩- ورأى ممثل الصين أنه من الطبيعي جداً أن يفضل الشعب الساموى ترك شؤونه الخارجية والدفاعية للبلد الذى يثق فيه، وذلك نظراً الى علاقات الود الوثيق التي تربط بين البلدين ، والى الاعتبارات العملية المتعلقة بحجم الاقليم وعدد سكانه وموارده *

٢٢٠- وقال ممثل ايطاليا ان معاهدة الصداقة المزمع عقدها انما هي الثمرة الطبيعية للعلاقات الطيبة القائمة بين شعب نيوزيلندا وشعب ساموا الغربية * وستقوم المعاهدة على الأساس الذى يتيح استقلال ساموا الغربية وسيادتها * ولاحظ أن نيوزيلندا ستنتهي الى الجمعية العامة النقاط الرئيسية المزمع ادراجها في المعاهدة *

٢٢١- وقال ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان رغبة السامويين في التفاوض لعقد معاهدة صداقة قبل الاستقلال قد جعلت من أحكام هذه المعاهدة محل قلق مشروع للأمم المتحدة * وقد كان من الأصوب أن تترك المسألة معلقة حتى تنال ساموا الغربية استقلالها وسيادتها التامين * الا أن البت في هذه المسألة متروك لمن يعينهم الأمر مباشرة *

٢٢٢- وذكر ممثل المملكة المتحدة أن السلطة القائمة بالادارة قد تصرف ، كما يبدو ، تصرفاً سليماً جداً فيما يتعلق بمسألة معاهدة الصداقة * فاذا شاء السامويون اسناد ادارة شؤونهم الخارجية ، باستثناء الشؤون المحلية في المحيط الهادىء، الى نيوزيلندا، فهذا أمر طبيعي جداً كما يبدو * وينبغي ألا يبت في المسألة قبل انعقاد الجمعية العامة ، وسيتسنى للسلطة القائمة بالادارة في غضون ذلك أن تقدم المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع *

٢٢٣- وقال ممثل بوليفيا أن اعراب كل من السلطة القائمة بالادارة وممثل ساموا الغربية عن الرغبة نفسها ، يشير امكانية تحول الاقليم المشمول بالوصاية الى محمية مستقلة ، وأضاف قائلاً ان مسألة ساموا الغربية خاضعة للخطة المقررة بالاشتراك بين السلطات النيوزيلندية والساموية بموافقة المجلس ، وأنه ينبغي أن يجرى التفاوض على معاهدة الصداقة بعد أن يتم تشكيل الحكومة الساموية بصورة شريعية *

٢٢٤- وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة أن حكومة نيوزيلندا ستراعى لزماً تمام المراعاة تلك الرغبات التي أعرب عنها الشعب الساموى في موضوع عظيم الأهمية لهم كموضوع علاقاتهم المقبلة مع نيوزيلندا *

*

* *

مطلب وحيد

موجز المناقشات التي دارت في الجلستين ١٠٩٥ و ١٠٩٦
بشأن مشروع المقرر الذي اقترحه ممثل اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية

٢٢٥- اقترح ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثناء نظر المجلس في جلسته رقم ١٠٩٥ في تقرير لجنة التحرير الخاصة بساموا الغربية (م و/م ت ١٧٤)، أن يدرج في الفرع ذي العنوان التالي : ” نيل الحكم الذاتي أو الاستقلال ” ، مشروع المقرر الآتي :

” يحيط المجلس علما مع الارتياح ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه ليس في نيته انشاء قواعد عسكرية أو اقامة قوات في ساموا الغربية ، ولا ادخال ساموا الغربية في نطاق عمليات المعاهدات والاتفاقات العسكرية التي تكون نيوزيلندا طرفا فيها * ”

٢٢٦- واقترح ممثل الهند تعديل مشروع المقرر كما يلي :

” يحيط المجلس علما مع الارتياح ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه ليس في النية أن يتناول التفاوض ، في المعاهدة المزمع عقدها ، أية ترتيبات تتعلق بالدفاع عن الاقليم * ”

٢٢٧- وأثر تبادل الآراء بين أعضاء المجلس ، قدم ممثل الهند ، في الجلسة ١٠٩٦ ، الصيغة المعدلة التالية لمشروع المقرر الذي قدمه ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية :

” يحيط المجلس علما ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه ليس في نيته انشاء قواعد عسكرية أو اقامة قوات في ساموا الغربية ، ولا شمول ساموا الغربية بمعاهدات أو اتفاقات الأمن التي تكون نيوزيلندا طرفا فيها ، وأنه ستكون لساموا الغربية ، عند استقلالها ، حرية اتخاذ ما تراه ملائما من الترتيبات فيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن * ”

٢٢٨- واقترح ممثل الهند أن يفرد لهذه النبذة مطلب مستقل عنوانه ” الدفاع والأمن ” ، يدرج في آخر الفرع الثاني من المرفق ١ من تقرير لجنة التحرير الخاصة بساموا الغربية ، على أن يصبح عنوان هذا الفرع ” المسائل السياسية ” بدلا من ” التقدم السياسي ” * ورأى أن هذه النبذة توجز بأمانة ما قالته السلطة القائمة بالادارة للمجلس دون ابداء أى رأى فيها ؛ وقال ان المجلس انما يفي بمسؤولياته ان يحيط علما ببيان يتعلق بتطبيق المادة ١ من اتفاق الوصاية *

٢٢٩ - وقال ممثل نيوزيلندا، وهي السلطة القائمة بالادارة المعنية، انه لا يستتبع تضمين مقررات المجلس أية اشارة الى مسألة كهذه، اذ أن مسؤوليات السلطة القائمة بالادارة فيما يتعلق بالدفاع والأمن قد حددتها اتفاق الوصاية، ولا معدى من أن تتغير طريقة الاضطلاع بهذه المسؤوليات بتغير الظروف. وقال انه لا يعارض في التعديل الهندي، لاسيما وأنه يعكس بدقة وجهة النظر الراهنة لحكومته، ولكنه يرى أن لا مبرر لهذه الاشارة في وقت يبحث فيه المجلس استقلال ساموا الغربية. ورأى ممثل بوليفيا أنه لا يجوز للمجلس ابداء رأي في القضية لأن معاهدة الصداقة بين ساموا الغربية ونيوزيلندا ليست قيد البحث في المجلس. ورأى ممثل فرنسا أنه لا يحق للمجلس أن يملّي على ساموا الغربية ما يجب أن تعمل به بعد استقلالها. فقد تنشأ ظروف طارئة تحصل حكومة نيوزيلندا على تغيير رأيها بشأن ممارسة حقها بموجب المادة ١٠ من اتفاق الوصاية قبل استقلال ساموا الغربية. أما ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، فقد رأى أن الدفاع والأمن من الأمور الهامة التي ينبغي معرفة نوايا وسياسة السلطة القائمة بالادارة بشأنها. وقال ممثل استراليا ان مشروع المقرر المقترح يتضمن اعتبارات ليست من اختصاص المجلس كليا، وقد يفسر، في حالة اعتماده، بأنه محاولة ليملي على الشعب الساموي ما ينبغي أن يكون عليه المركز الدولي المقبل لساموا الغربية. ورأى ممثل المملكة المتحدة أنه ليس من المستصوب أن يعتمد المجلس قبل انعقاد الدورة القادمة للجمعية العامة الى استباق الحكم على ناحية خاصة من نواحي المعاهدة المحتمل عقد ها بين ساموا الغربية ونيوزيلندا. أما مثلا ايطاليا والصين فقد رأيا أنه لا يجوز ادراج النص المقترح بين مقررات المجلس في ضوء المادة ١٠ من اتفاق الوصاية. أما ممثل بلجيكا فقد اعترض عليه للأسباب التي أورد ها ممثل نيوزيلندا. ورأى ممثل الباراغواي أن التعديل الهندي تطرف أكثر من اللازم باستباقه الحكم، فيما يبدو، على أحكام معاهدة سيجري التوقيـع عليها بين دولتين مستقلتين في موعد غير محدد. ورأى كذلك أن الجزء الأخير من المقرر المقترح ليس سوى تكرار لمبدأ مقرر في القانون الدولي، ولذلك فهو حشو لا جدوى منه.

٢٣٠ - وجرى الاقتراع على التعديل الهندي بنداء الأسماء، فنال ٤ أصوات (بورما، والهند، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والجمهورية العربية المتحدة) مقابل ٧ أصوات (استراليا، وبلجيكا، والصين، وفرنسا، وايطاليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الامريكية) وامتناع ٣ أعضاء عن الاقتراع (بوليفيا، ونيوزيلندا والباراغواي). ورفض مشروع المقرر المقترح لعدم نياله الأغلبية اللازمة.

٢٣١ - وقال ممثل الولايات المتحدة الامريكية، في معرض تعليـل اقتراحه، ان الاقتراح قدم في غير أوانه، وكان من الممكن أن يخلف شكوكا تكتنف حقوق ساموا الغربية بعد استقلالها.

الفصل السادس

غينيا الجديدة

— ♦ —

الفرع الأول

عموميات

المبحث الأول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

الأرض والسكان

١- تبلغ مساحة اراضي اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية حوالي ٩٣،٠٠٠ ميل مربع ؛ وتتألف من الجزء الشمالي الشرقي من جزيرة غينيا الجديدة ، ومن عدد كبير من الجزر الاخرى . وأهم هذه الجزر جزر نيوبريتن ، وايرلندا الجديدة ، ومانوس في ارخبيل بسمارك ، وجزيرة بوفانفيل من جزر سليمان . وتنتشر في كافة انحاء الاقليم سلاسل جبال وعرة ، وتوجد الغابات البكر في الاماكن التي يقل ارتفاعها عن ٦،٠٠٠ قدم ؛ كما توجد المروج والمستنقعات الواسعة في جزيرة غينيا الجديدة . ومناخ الاقليم موسمي نموذجي ، ويهطل في معظم مناطقه ما يزيد على ١٠٠ بوصة من الامطار في السنة . اما درجة الحرارة والرطوبة الجويتان فمرتفعتان بصورة منتظمة على مدار السنة .

٢- وفي حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ، كان مجموع السكان الاهليين في الاقليم يتألف من ٦٣٩،٢٨٢ نسمة ممن شملهم التعداد بالاضافة الى عدد يقدر بـ ٧٨،٠٠٠ نسمة لم يشملهم التعداد . وتوجد اختلافات كبيرة بين هؤلاء السكان من حيث الحضارة واللغة . أما السكان غير الاهليين فيتألفون من ١١،١٧٧ أوروبيا ومن عدد من الآسيويين يقدر بـ ٢،٨٩٨ نسمة ومن الأقوام الاخرى يقدر بـ ١،١٩٥ .

٣- وقد اشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين ، الى توصياته التي اصدرها في دورات سابقة حول اتخاذ اسم رسمي لسكان الاقليم المشمول بالوصاية ، واحاط علما برأى السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه ان من شأن سكان الاقليم ان يقرروا بانفسهم ، في الوقت المناسب ، اختيار اسم رسمي . وطلب الى السلطة القائمة بالادارة ان تضمن تقريرها السنوي المقبل كـل المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع . وأعرب عن أمله في ان تشجع السلطة القائمة بالادارة سكان الاقليم على ابداء رأيهم في هذا الموضوع تأمينا للاسراع في اتخاذ اسم رسمي .

٤- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها قد تابعت النظر في مسألة الاسم الرسمي ، ولكنها ترى أن اغلبية السكان لم تصل بعد الى المرحلة التي يمكنها معها الاعراب عن رأي عام سديد بهذا الشأن .

٥- واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« وان المجلس يدرك الصعاب التي تعترض السلطة القائمة بالادارة في تنفيذ مهمتها في غينيا الجديدة بسبب الاحوال الجغرافية وغيرها في الاقليم . ولذلك فهو يود أولا الاعراب عن تقديره للسلطة القائمة بالادارة لما قامت به من اعمال ولما أحرزه الاقليم من تقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ومع أن قسطا لا بأس به من التقدم قد تحقق في كافة هذه الميادين ، فلا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير . والمجلس يدرك - وهو واثق من ان السلطة القائمة بالادارة تشاركه هذا الادراك - ضرورة الاسراع بمعدل التقدم في كافة هذه الميادين ، لاسيما في الميدان السياسي . وهو واثق من ان الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية قادرة على مساعدة السلطة القائمة بالادارة مساعدة كبيرة في تشجيع تقدم الاقليم ، ولذلك فهو يوصي بأن تسعى السلطة القائمة بالادارة الى الحصول من الوكالات الدولية كل في ميدان نشاطها ، على مساعدة تفوق ما نالته منها حتى الآن .

« ويكرر المجلس الاعراب عن امله في ان تشجع السلطة القائمة بالادارة سكان الاقليم الاهليين على ابداء آرائهم تأمينا للاسراع في اتخاذ اسم رسمي لهم .»

المطلب الثاني

توسيع سلطة الادارة

٦- يصنف الاقليم في فئات ادارية حسب درجة السلطة أو النفوذ اللذين تمارسهما السلطة القائمة بالادارة في منطقة معينة . وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ كانت المساحة الخاضعة

لسلطة الادارة تبلغ ٧٤٥، ٧٨ ميلا مربعا ، أى بزيادة قدرها ٥٥٠ ميلا مربعا على السنـة السابقة . فضلا عن ان هناك مساحة ٦٤٠، ٦٦ ميلا مربعا خاضعة لنفوذ الادارة ؛ ومساحة ٢٥٩٥ ميلا مربعا خاضعة جزئيا لنفوذها ، ومساحة ٥٠٢٠ ميلا مربعا صُنفت بانها مناطق تتغلغل فيها الدوريات فقط . وبين هذه المناطق المناطق المحرمة ، وتبلغ مساحتها ١٧، ٣٢ ميلا مربعا ولا يجوز دخولها الا للسكان الاهليين أو لموظفي الادارة أو الاشخاص الذين يحملون تصريحاً بذلك .

٧- ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين ان عدد الموظفين المدربين والمجربين لم يكن كافيا للحفاظ على المعدل السابق للتقدم في التغلغل في مناطق جديدة وفي الوقت ذاته بسط سلطة الادارة كما ينبغي على المناطق التي تم التغلغل فيها حديثا ، ولتأمين التوجيهات اللازمة والخدمات الواسعة التي تتطلبها المناطق الأكثر تقدماً . ومع أن المجلس أعرب عن تقديره لرأى البعثة الزائرة في أن المهمة الأساسية ، مهمة انماء المناطق الخاضعة لسلطة الادارة وتأمين سلامة ادارتها ، يجب ألا تتعرض للخطر بسبب الرغبة في التغلغل في مناطق جديدة ، فقد أوصى ، حرصا على وحدة الانماء ، بان تواصل السلطة القائمة بالادارة عملية توسيع سلطتها بأسرع وجه ممكن يتفق ومصلحة الاقليم بكامله ، وبأن تعجل في تنفيذ برنامجها لاختيار الموظفين واعدادهم لتأمين العدد الاضافي اللازم منهم .

٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض ان سياستها تستهدف اخضاع البقية الباقية من المساحات التي صُنفت بانها مساحات «تتغلغل فيها الدوريات» أو بأنهم «خاضعة لنفوذ الادارة» ، لسلطة الادارة الكلية بأقصى سرعة ممكنة . وان التدابير المتخذة حاليا ، بما فيها تعيين الموظفين المحليين ، واعدادهم ، لن يقتصر أثرها على اتاحة احراز المزيد من التقدم في اكمال تلك المهمة ، بل ستؤدي كذلك الى تمكين الادارة من تقديم التوجيهات والخدمات الادارية الواسعة التي يحتاج اليها سكان المناطق الأكثر تقدماً .

٩- واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

«ان المجلس يؤكد من جديد التوصيات التي اصدرها في الدورة الرابعة والعشرين بضرورة بسط سلطة الادارة على الاقليم بكامله بأسرع وجه ممكن يتفق ومصلحة الاقليم بكامله ، وبضرورة اختيار واعداد العدد الكافي من الموظفين لكي يمكن تنفيذ هذه المهمة دون تعريض المهمة الأساسية ، الا وهي مهمة انماء المناطق الخاضعة لسلطة الادارة وتأمين سلامة ادارتها ، للخطر . ويلاحظ المجلس ان المنطقة الخاضعة لكامل سلطة الادارة لم تزد اثناء السنـة

المستعرضة الا بمقدار ٥٥٠ ميلا مربعا • ويعتقد المجلس بوجوب الاسراع بمعدل التقدم ، والمحافظة على انتظامه • وهو يلاحظ في هذا الصدد ، بيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه انه ينظر الآن في مشروع جديد لبطء سلطة الادارة على الاقليم بكامله • وبأمل المجلس في ان يستهدف هذا المشروع الاسراع في توسيع سلطة الادارة في السنوات القليلة المقبلة ، حرصا على وحدة انماء الاقليم بكامله ، وفي ان تنهي اليه تفاصيل هذا المشروع في دورته القادمة •

» ويرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه ان التدابير المتخذة حاليا ، بما فيها تعيين الموظفين المحليين واعدادهم لن يقتصر أثرها على اتاحة التقدم السريع في تنفيذ هذه المهمة بل ستؤدى كذلك الى تمكين الادارة من تقديم التوجيهات والخدمات الادارية الواسعة التي يحتاج اليها سكان المناطق الأكثر تقدما • ويلاحظ بهذا الصدد أنه قد عين في الوظائف العامة خلال السنة المستعرضة تسعة وسبعون موظفا متمرنا ، منهم تسعة وعشرون ضابطا ودية متمرنا ، وانه سيتم تخصيص خمسين منهم للاقليم المشمول بالوصاية • ويرى المجلس ان تعيين واعداد المزيد من الموظفين ، ولاسيما من السكان الاهليين ، سيؤدى الى الاسراع بعملية اخضاع الاقليم لكامل سلطة الادارة • »

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الآراء هم الشخصية

المطلب الأول

عموميات

١٠ - حرص ممثل فرنسا على الاعراب عن ثقته بتطور الاقليم في المستقبل ، قائلا ان هذا التطور على بطء مستمر وتقدمي • وأعرب عن أمله في ان تواصل الادارة الاسترالية بسنذل جهودها •

١١ - وأعرب ممثل بورما عن أمله في ان تقوم السلطة القائمة بالادارة ، بتنفيذ قرار المجلس رقم ١٣٧٠ (الدورة ١٢) •

١٢- وقال ممثل بوليفيا ان على مجلس الوصاية والسلطة القائمة بالادارة العمل على اتخاذ قرارات من شأنها ان تزيل اسباب عداة السكان للسلطة القائمة بالادارة ، وتتيح التعاون البناء بينهما ♦

١٣- وذكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن السلطة القائمة بالادارة قد حققت الشيء الكثير في السنوات الأربع عشرة التي أعقبت الحرب والتي ذاق فيها الاقليم الأمرين ، وهي تستحق أعظم الثناء على ما حقته ♦

المطلب الثاني

توسيع سلطة الادارة

١٤- رأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة ان عملية التوسيع السلمي المنظم لسلطة الادارة تسير ببطء شديد ، وحث السلطة القائمة بالادارة على ان تقدم في السنة القادمة مشروعا عمليا أو علميا مشفوعا بجدول زمني فيما يتعلق بحل هذه المشكلة البالغة الخطورة ♦

١٥- ورحب ممثل الهند بمتابعة بسط سلطة الادارة على الاقليم ، الا انه لاحظ ان الزيادة اثناء السنة المستعرضة لم تتجاوز ٥٥٠ ميلا مربعا ، وانه اذا استمر هذا المعدل ، فان اخضاع كامل الاقليم لسلطة الادارة يقتضي ثلاثين سنة ♦ وأكد الممثل المذكور ضرورة زيادة معدل السرعة الى ثلاثة اضعاف ما هو عليه الآن على الاقل ♦

١٦- ورأى ممثل نيوزيلندا ان المعلومات التي قدمت الى المجلس تقدم الدليل الوافي على أن السلطة القائمة بالادارة لا تعرض للخطر ما سبق وحققته في ميداني الادارة والانماء الواسعين من أجل التغلغل في مناطق جديدة ♦

١٧- ورأى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان السلطة القائمة بالادارة تستحق ثناء المجلس لما بذلته من جهود لنشر مدنية القرن العشرين بين السكان الاهليين ♦ وأعرب عن أمله في أن تتيسر هذه المهمة الى حد كبير في السنوات المقبلة بنقل قسط متزايد من أعباء ادارة الاقليم اليهم ♦

١٨- وأشار ممثل الصين الى آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ بشأن توسيع سلطة الادارة وأضاف انه يعتقد بأن وصف «الاسراع الوئيد» ينطبق على التغلغل في المناطق الجديدة ♦

١٩- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان هنالك مناطق بأكملها لم تقم السلطة القائمة بالادارة بعد ببسط سلطتها عليها ، اذ ان هناك مناطق تزيد مساحتها على ١٤,٠٠٠ ميل مربع لم تتغلغل فيها سوى دوريات متقطعة . وهذا الوضع يثير مشاكل عديدة للسلطة القائمة بالادارة ولمجلس الوصاية على السواء .

٢٠- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة انه آخر من ينكر ضرورة انجاز عمليات التغلغل السلمي في المناطق الداخلية . بيد ان التغلغل والاستكشاف والاتصالات الاولى ليست سوى عمليات بسيطة بالقياس الى ما لا بد من ان يعقبها : الا وهو الاسراع في اقامة هيكل اجتماعي حديث . ولسنا هنا بصدد عمليتين مستقلتين متميزتين ، اذ ان الثانية تسير في أعقاب الاولى حتى تكتمل الاولى . وهكذا فكلما زادت معرفة السلطة القائمة بالادارة بالاقليم تفصيلا ، ازدادت الابعاء المترتبة عليها نتيجة لتلك المعرفة .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الأول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الاول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية
وتوسيع سلطاتها

(أ) التنظيم السياسي العام

٢١- ينص قانون بابوا وغينيا الجديدة ، ١٩٤٩-١٩٥٧ ، الذي هو اساس التنظيم الاداري في الاقليم ، على ان تكون الادارة مشتركة بينه وبين بابوا . ويقع مقر الادارة في بورت مورسبي في بابوا . ويساعد مدير الاقليم ويسد الىه المشورة مجلس تنفيذي يتألف مما لا يقل عن تسعة من موظفي الاقليم يعينهم الحاكم العام لكمولث استراليا ويبقون في مناصبهم ما شاء لهم الحاكم

العام البقاء فيها * وتضطلع اربع عشرة دائرة بمهام الحكم الادارية وذلك بادارة المدير العامة * وينقسم الاقليم الى تسع محافظات يدبر كلا منها محافظ (مفوض) ، يمثل المدير ، ويتولى ، بوصفه الرئيس التنفيذي ، مهمة الادارة العامة وتنسيق اعمال سائر الدوائر في محافظته *

٢٢- ويتمتع المجلس التشريعي لبابوا وغينيا الجديدة بسلطة اصدار الاوامر الخاصة بحفظ الامن والنظام وحسن الادارة في الاقليم ، ولا تصبح هذه الاوامر نافذة ما لم يوافق عليها المدير ، فيما خلا بعض فئات منها تقتضي موافقة الحاكم العام * وتتمتع المجالس الادارية المحلية بسلطة سن الانظمة المتعلقة بتوطيد الامن والنظام بين السكان الاهليين وبرفاهيتهم ، وذلك في مناطق اختصاصها * وللمجالس الاستشارية للمحافظات والبلديات ان تسدي مشورتها في الشؤون التي تهم المحافظات والمدن *

٢٣- وقد اصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصية الآتية :

» ان المجلس ، ان يلاحظ انعدام المنظمات السياسية في الاقليم ، يرحب بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بان هذه الحالة لا ترجع الى اية قيود فرضتها هي ، وان سياسة السلطنة القائمة بالادارة تستهدف في الواقع تشجيع ظهور الوعي السياسي بين السكان الاهليين * وان يرى المجلس ان سكان الاقليم يظهر بعض الوعي السياسي وقدرة تنظيمية كبيرة في ادارة شؤونهم على صعيد مجالس الادارة المحلية حيثما وجدت مثل هذه المجالس ، فهو يحث السلطنة القائمة بالادارة على بذل كل ما في وسعها لتشجيع انشاء المنظمات السياسية ووضع برنامج أوسع يشمل كافة ميادين النشاط السياسي »

(ب) المجلس التشريعي

٢٤- يتألف المجلس التشريعي لبابوا وغينيا الجديدة من المدير ومن ستة عشر عضوا من الموظفين ، وثلاثة اعضاء منتخبين ، وثلاثة اعضاء معينين ، وثلاثة اعضاء يمثلون الارشاليات المسيحية ، وثلاثة اعضاء من السكان الاهليين يعين اثنان منهم من الاقليم المشمول بالوصاية * ويعين الحاكم العام بناء على ترشيح المدير جميع الاعضاء فيما عدا الاعضاء الثلاثة المنتخبين ، ويمارس المدير سلطاته في الترشيح بحيث يضمن ان يكون خمسة على الأقل من الاعضاء التسعة المعينين غير الموظفين ، من سكان الاقليم المشمول بالوصاية *

٢٥- وقد انتهت مدة ولاية المجموعة الاولى من المراقبين الاهليين ، والمؤلفة من ثلاثة من غينيا الجديدة ، وثلاثة من بابوا الذين عينوا لحضور جلسات المجلس * وسوف يتم تعيين

عدد أكبر منهم لحضور السلسلة القادمة من جلسات المجلس * ويصل المراقبون قبل انعقاد جلسات المجلس بحوالي اسبوع لكي يتسنى اعطاؤهم المعلومات عن المجلس التشريعي والمؤسسات والنواحي الاخرى للحكومة المركزية * ويتم قبل انعقاد الجلسات ، اطلاعهم على المسائل التي سيجري بحثها * وتتاح لهم ترجمة المناقشات اثناء الجلسة وتقدم اليهم في نهاية كل يوم خلاصة عامة لهذه المناقشات *

٢٦- وقد أعرب المجلس في دورته الرابعة والعشرين عن امله في ان تؤدي إعادة النظر المعتمدة في تكوين المجلس التشريعي الى زيادة عدد أعضائه الاهليين ، كما أعرب عن امله في ان تنظر السلطة القائمة بالادارة بعناية وعطف في الرأي الذي أعربت عنه للبعثة الزائرة بعض فئات السكان الاهليين وهوانهم يفضلون انتخاب ممثليهم في المجلس *

٢٧- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض ، انها ما زالت تبحث مستقبل المجلس التشريعي لترى ما يجب ، عند الاقتضاء ، احداه من تغييرات في تكوينه ، بما في ذلك زيادة عدد الاعضاء الاهليين ، وتعيين الاعضاء وانتخابهم * وذكرت كذلك انه سينظر اثناء هذا البحث في رأى السكان الاهليين بشأن انتخاب ممثليهم *

٢٨- وقد انهي الى المجلس في دورته السادسة والعشرين ان الاقتراحات المختلفة لاحداث تغييرات في المجلس التشريعي هي قيد النظر منذ بعض الوقت * ولكن تعذر الوصول الى قرارات نهائية بشأنها بسبب الخلافات حول النرائب التي تركزت في المجلس التشريعي وانتهت الى الطعن في شرعية وجود المجلس نفسه امام المحاكم ؛ ولهذا السبب يتعذر على السلطة القائمة بالادارة ، كما اوضح ممثلها ، ان تدلي في الوقت الحاضر ، ببيانات دقيقة او تتخذ قرارات نهائية بشأن مستقبل المجلس التشريعي *

٢٩- واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” ان المجلس يذكر توصيته السابقة بهذا الموضوع ، ويأسف لان السلطة القائمة بالادارة لم تتمكن بعد من زيادة عدد الاعضاء الاهليين في المجلس التشريعي * وهو يوصي مجددا بتوسيع تمثيل السكان الاهليين فيه ، وأن يكون تمثيلهم عن طريق الانتخاب * وهو يرى ، فيما يتعلق بمناطق الاقليم التي يعتبر اجراء الانتخابات فيها متعذرا حاليا لبعض الاسباب الخاصة وجوب ملء المقاعد المخصصة لها بالتعيين *

” ويلاحظ المجلس ان السكان الاهليين لا يتمتعون الآن بحق الاقتراع في انتخابات أعضاء المجلس التشريعي * وهو يرى وجوب الغاء هذا القيد ، ومنح السكان الاهليين في الاقليم حق

الاشتراك في انتخابات أعضاء المجلس التشريعي في اقرب فرصة ممكنة ♦

«ويلاحظ المجلس ان أغلبية أعضاء المجلس التشريعي لا تزال تتألف من الاعضاء الموظفين وهو يرى وجوب تخفيض عدد هؤلاء تدريجيا ، وزيادة عدد الممثلين الشعبيين ، ويفضل أن يكونوا منتخبين ، بالنسبة ذاتها ♦ ويبدى المجلس شكه بصواب منح الارساليات الدينية بصفتها هذه حق التمثيل في المجلس التشريعي ، ويحث السلطة القائمة بالادارة على ان تولي رأى المجلس في هذا الموضوع اهتمامها الخاص ♦»

(ج) المجالس الادارية المحلية الاهلية

٣٠- بلغ عدد المجالس الادارية المحلية في الاقليم بتاريخ ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ثمانية عشر مجلسا ، وزاد عدد سكان مناطقها التابعين من ١٥٧،٩١ نسمة عام ١٩٥٨ الى ١١٩،٥٣٢ نسمة في عام ١٩٥٩ ♦ وتنشأ المجالس على اساس منطقة محددة تشمل عددا من القرى ترتبط الى حد بعيد بمساح مشتركة ♦ ويتراوح عدد القرى التي تشكل منطقة تابعة للمجلس بين ١٨ و ٨٦ قرية ♦ وقد ذكرت السلطة القائمة بالادارة ان ثمة عددا أمثل من القرى يجب توفره في المجموعة الواحدة لسير اعمال الادارة المحلية بأقصى حد من الفعالية ♦ ويمكن لهذا العدد الامثل ان يزداد كلما زادت خبرة المجالس وتقدم السكان ♦ وفي الوقت الحاضر ، أبدت مجالس «التولاى» الخمسة في شبه جزيرة غازيل (الغزال) روح مبادرة ملحوظة ، اذ عقدت اجتماعات فصلية مشتركة للبت في المسائل ذات الاهمية المشتركة بالنسبة الى شعب التولاى ، ولكن الوقت المناسب لم يحن بعد لاقامة اتحاد سياسي رسمي ينتظم هذه الهيئات ♦

٣١- وقد مثلت كافة المجالس الثمانية عشر في مؤتمر المجالس الادارية المحلية الاهلية الذى عقد في حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ♦ وكان جدول اعمال المؤتمر يتألف من ٣٣ بندا اقترحتها المجالس مسبقا ، وتناول المؤتمر بالبحث مواضيع في غاية التنوع ، تشمل الصحة ، والتعليم ، والنظام العقارى ، والطرق ، والانظمة الداخلية للمجالس ، والنظام والامن ، وادارة المجالس ، والزواج ♦ وذكرت السلطة القائمة بالادارة ان المؤتمر تميز بارتفاع مستوى مناقشاته وعدم انقطاعها ، وان المندوبين برهنوا عن اطلاع ومعرفة واسعة بانواع كثيرة من المواضيع ♦ ويجرى النظر الآن في القرارات التي اتخذوها في ذلك المؤتمر ♦

٣٢- وقد اثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة لاستمرارها في توسيع شبكة المجالس الادارية المحلية بسرعة ، ولدعوتها الى عقد اجتماع لممثلي المجالس الادارية المحلية لكافة المحافظات ♦ وأعرب عن أمله في مواصلة الجهود المبذولة لتشجيع تشكيل

مجالس للمناطق الكبيرة والصغيرة *

٣٣- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها ستمضي في تشجيع التعاون بين المجالس الادارية المحلية تمهيدا لتشكيل تجمعات سياسية أوسع على صعيد المناطق الكبيرة * وذكرت كذلك انه سيجرى تحقيق دقيق في أى عمل يبدو انه يعرقل تأدية وظائف المجلس المشروعة او يتدخل فيها *

٣٤- واتخذ المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« ان المجلس يرحب بانشاء ثلاثة مجالس ادارية محلية جديدة خلال السنة المستعزمة، ويلاحظ ان الدراسات التمهيدية تجرى في مناطق عديدة بغية تشكيل المزيد من المجالس الادارية المحلية * واذ يذكر المجلس ان المجالس الحالية لا تمثل الا جزءا صغيرا من السكان ، وانها ناجحة في تأدية وظائفها وأن السكان يظهرون تأييدهم الحماسي لها ، يوصي السلطة القائمة بالادارة بأن تتخذ التدابير الفعالة لانشاء المجالس في بقية انحاء الاقليم ، وبأن توسع نطاق اعمالها وتشجعها على ممارسة سلطاتها الى اقصى حد *

« ويرحب المجلس بالبادرة التي أبدتها المجالس المحلية الخمسة في شبه جزيرة غازي (الغزال) ، بعقد اجتماعات فصلية للبت في المسائل ذات الاهمية المشتركة * كذلك يلاحظ مع الارتياح نجاح المؤتمر الذي انعقد مؤخرا في مادونغ وحضره ممثلو كافة المجالس ، ويأمل في أن يؤدي هذا الى عقد مؤتمرات مماثلة في فترات منتظمة * ويأمل المجلس في ان تعجل السلطة القائمة بالادارة في تنفيذ اكبر عدد ممكن من توصيات تلك المؤتمرات * وهو يرحب بالحصول على معلومات مفصلة عن مداولات تلك المؤتمرات وعن التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة بناء على توصياتها *

« وبينما يؤيد المجلس رأى السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن اعتماد الاشكال الديمقراطية للادارة المحلية خير اساس يكفل تقدم السكان الاهليين السياسي ، يرى ان تقدم السكان الاهليين السياسي يجب ان يشجع الآن على الصعيد المحلي وعلى صعيد المناطق الكبيرة والصعيد الاقليمي العام في آن واحد * »

(د) ادارة المحافظات والبلديات

٣٥- تتيح المجالس الاستشارية للمحافظات والمجالس الاستشارية البلدية لسكانها فرصة الاعراب عن آرائهم وتسدى المشورة لموظفي الادارة حول المسائل المتعلقة بالمحافظات والمدن *

وقد لاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لتشجيع اشتراك السكان الاهليين ، على نطاق اوسع ، في حياة الاقليم السياسية ، وذلك باجراء زيادة جديدة في عدد الاعضاء الاهليين في المجالس الاستشارية للمحافظات ورأى ان منح السكان الاهليين تمثيلا مناسباً في المجالس الاستشارية البلدية سيشكل خطوة نافعة في هذا الاتجاه .

٣٦- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انه ، تنفيذاً لسياستها التي تستهدف تشجيع اشتراك السكان الاهليين في الميدان السياسي ، زيد عدد الاعضاء الاهليين في المجالس الاستشارية للمحافظات الى سبعة عشر عضواً ، وعين أحد السكان الاهليين عضواً في مجلس استشاري بلدي .

٣٧- وقد أصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر والتوصية الآتيتين :

«ان المجلس ، اذ يلاحظ ان العدد القليل من الاعضاء الاهليين في المجالس الاستشارية للمحافظات والمجالس الاستشارية البلدية قد قاموا بمهامهم خير قيام ، يؤكد من جديد رأيه في أن زيادة عدد الاعضاء الاهليين في هذه الهيئات ستكون خطوة نافعة في سبيل توسيع اشتراك السكان الاهليين في حياة الاقليم السياسية . ولذلك فان المجلس يحث السلطة القائمة بالادارة على اتخاذ كافة التدابير الممكنة للاحتراف في زيادة عدد الاعضاء الاهليين في تلك المجالس .»

المطلب الثاني

مشاورة السكان بشأن التدابير المتخذة
أو المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم الذاتي أو الاستقلال

٣٨- لم يرد خلال ١٩٥٨-١٩٥٩ أي شيء عن اجراء مشاورات محددة مع السكان بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها لتحقيق الحكم الذاتي .

في الملاك الوظيفي - عجزت عن تلبية الطلب المتزايد على توسيع المرافق الادارية * وأوصى المجلس بمضاعفة هذه الجهود ، وأعرب عن امله في ان يؤدي ذلك الى احداث زيادة كبيرة في عدد الموظفين في المستقبل القريب * ولاحظ كذلك ان الادارة تفقد نسبة مئوية عالية من الموظفين ، ولاسيما بسبب الاستقالة ، وأعرب عن امله في ان تواصل السلطة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير الكافية لمعالجة هذه الحالة *

٤٢- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها تدرك ضرورة مواصلة جهودها لتأمين العدد الكافي من الموظفين الأكفاء لتلبية الطلب المتزايد على توسيع الخدمات الادارية * وهي ما زالت توفر اشكالا متنوعة من الاعداد لرفع مستوى الموظفين والمحافظة على كفاءتهم ، ولتذليل الصعاب التي تعترض تدبير الموظفين لبعض الميادين الفنية * وقد استمرت عملية تدبير الموظفين من استراليا في التحسن عموما سواء من حيث عدد المرشحين أم من حيث مؤهلاتهم * ويوجه اهتمام متواصل الى تدبير فئات الموظفين الذين تعاني الادارة نقصا فيهم كما تتخذ تدابير خاصة للاسراع في تدبير الموظفين * وتراقب السلطة القائمة بالادارة عن كثب معدل شغور الوظائف بسبب الاستقالات ، ومع انه حدثت بعض الزيادة في عدد الاستقالات اخيرا فمن المأمول الا تكون هذه الاحالة مؤقتة * وقد رأت السلطة القائمة بالادارة أن التغييرات الاخيرة التي اسفرت عن تحسين شروط خدمة الموظفين ، لا بد وأن تساعد على احلال الاستقرار في الادارة ، واقترحت كذلك تعيين اخصائي بعلم النفس والحاقه بهيئة موظفي مفوضية الخدمة المدنية وذلك لدراسة المشاكل الخاصة المتعلقة باختيار الموظفين وبشغور الوظائف *

٤٣- واصر المجلس في الجلسة السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« يلاحظ المجلس بيانات السلطة القائمة بالادارة التي تفيد فيها انها توجه اهتماما متواصلا الى تدبير فئات الموظفين الذين تعاني الادارة نقصا فيهم ، كالمعلمين والموظفين الطبيين المؤهلين والمساحين ؛ وانها تتخذ الآن تدابير خاصة للاسراع في تدبير الموظفين ، وانه رغم حدوث بعض الزيادة مؤخرا في عدد الاستقالات ، فان السلطة القائمة بالادارة تراقب عن كثب معدل شغور الوظائف ، وهي قد أدخلت تحسينات على شروط الخدمة لا بد وأن تساعد على احلال الاستقرار في سلك الوظائف العامة * ويلاحظ المجلس كذلك الزيادة الصافية في عدد الموظفين خلال السنة الماضية ، ولكنه اذ يضع في اعتباره ان هنالك حوالي ١٥٠٠ وظيفة في ادارة الاقليم لا تزال شاغرة ، يرى ان ما أحرز من تقدم في معالجة مشكلة نقص الموظفين في الاقليم المشمول بالوصاية ذاته مخيب للآمال ، ولاسيما فيما يتعلق بتعيين السكان الأهليين

في الوظائف العامة ♦

« ويلاحظ المجلس مع الارتياح برنامج اعداد السكان الاهليين لشغل المناصب العالية في كافة فروع الخدمة المدنية ، ويحث على الاستمرار في توسيعه وتعزيزه باعتباره الحل الوحيد المرضي والطويل الاجل لتدبير الموظفين اللازمين لمرفق الخدمة المدنية في غينيا الجديدة ♦ ويشدد المجلس بصورة خاصة على اهمية اعداد الموظفين الاهليين لشغل المناصب العالية في الملاك الادارى • ويوصي المجلس بان تعمل السلطة القائمة بالادارة تحقيقا لهذا الغرض على الاستفادة الى اقصى حد ممكن ، من التسهيلات التي تقدمها الامم المتحدة للاعداد في ميدان الادارة والبياديين المتصلة بها ♦

« ويرحب المجلس مجدداً بانشاء الفئة الفرعية ، ويعرب عن امله في ان تؤدى الخبرة التي يكسبها والاعداد الذي يتلقاه موظفو هذه الفئة الاهليين الى ترقية اعداد كافية منهم الى المناصب العليا في مرفق الخدمة المدنية ♦ »

المطلب الخامس

القضاء

٤٤ - لم يطرأ اى تغيير على التنظيم القضائي خلال السنة المستعرضة ♦ وتعتبر المحكمة العليا لاقليم بابوا وغينيا الجديدة اعلى هيئة قضائية ♦ ويقع مقر هذه المحكمة في بورت مورسبي ولكن قضاتها ينتقلون عند الاقتضاء في كافة انحاء الاقليم ♦ وتتمتع محاكم المحافظات بولاية في القضايا الجنائية تخولها النظر في القضايا البسيطة في الجرائم التي يحال اصحابها الى المحاكمة بدون قرار اتهام ظني ، ولها كذلك ولاية محدودة في القضايا المدنية ♦ اما محاكم الشؤون الاهلية فتتناول ولايتها الجرائم التي يرتكبها السكان الاهليون اخلا لا بأنظمة الادارة الاهلية ، والقضايا المدنية ايا كان نوعها اذا كان الاطراف جميعا اهليين ♦ ولمحاكم المناجيم ولاية في القضايا المدنية المتعلقة بالتعدين ♦

٤٥ - ويعين الحاكم العام قضاة المحكمة العليا ، كما انه يعين قضاة المحاكم الجزئية ♦ ويعتبر المحافظون ومأمورو المحافظات ومساعدو المأمورين بحكم وظائفهم ، قضاة في محاكم المحافظات وفي محاكم الشؤون الاهلية ♦ ويجوز للمدير ان يعين اى شخص كان قاضي صلح او قاضيا في محكمة الشؤون الاهلية ♦ وتتكون محكمة المحافظة من قاضي صلح على الاقل ، أو من قاض جزئي ، أو محافظ ، أو مأمور محافظة أو مساعد مأمور محافظة يجلس بمفرده ♦ وتتكون محكمة الشؤون الاهلية من قاض واحد أو أكثر ♦

٤٦- ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين ان لجنة شكلتها الادارة لدراسة مسألة اشتراك السكان الاهليين في الجهاز القضائي قد اوصت بتعيين قضاة مساعدين أهليين يجلسون مع القضاة في محاكم الشؤون الاهلية * وبالنظر للطلبات التي قدمت الى البعثة الزائرة بشأن تشكيل محاكم اهلية ، فقد اعرب المجلس عن امله في تعيين السكان الاهليين قريبا في مناصب قضاة مساعدين ، وذلك كخطوة اولى نحو تأمين اشتراكهم الكامل في القضاء ، كما اوصت بذلك اللجنة التي شكلتها الادارة لدراسة هذه المسألة *

٤٧- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض ان الترتيبات اللازمة قد اتخذت لكي تزور الاقليم عام ١٩٦٠ شخصية بارزة تكون حجة في شؤون القضاء لدراسة النظام القضائي الحالي والتقدم باقتراحات لتحسينه مراعيًا حاجات الاقليم الحاضرة والمقبلة * وأفادت السلطة القائمة بالادارة ان توصيات لجنة الادارة سوف تؤخذ بعين الاعتبار * ورغم ان سياستها ترمي الى اشراك السكان الاهليين تدريجيا في شؤون القضاء ، فانها رأت وجوب تعليق تعيين القضاة المساعدين حتى انتهاء التحقيق اذ انه قد يسفر عن اقتراحات أخرى ، وربما أنسب ، فيما يتعلق باشتراك السكان الاهليين في شؤون القضاء *

المطلب السادس

الاتحاد الادارى

٤٨- ضمن مجلس الوصاية تقاريره السابقة الى الجمعية العامة شرحا ضافيا لترتيبات الاتحاد الادارى الذى يربط اداريا بين اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا الاسترالي *

٤٩- وبعد ان تلقى مجلس الوصاية من لجنته الدائمة للاتحادات الادارية تقريراً^(١) عن دراسته الجديدة لهذه المسألة ، اصدر في دورته السادسة والعشرين المقررات التالية :

« يلاحظ المجلس انه منذ اعتماد التقرير السابق للجنة الدائمة للاتحادات الادارية (م و / م ت ٩٢٥ / الاضافة ١) ، لم تحدث في العلاقات القائمة بين اقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية واقليم بابوا المجاور ، اية تعديلات هامة تتعلق بمركز غينيا الجديدة القانوني *

» ويرحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه أنها آخذة بعين الاعتبار توصيات المجلس المتعلقة بتحقيق اللامركزية في الادارة وتوسيع سلطات المحافظين ، وذلك في

(١) م و / م ت ٩٨٣ *

٥٢- وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه لعلمه بأنه تجرى الآن عملية إعادة تنظيم جذرية لهيكل إدارة الشؤون الأهلية ، وأعرب عن أمله في أن تؤدي هذه العملية إلى إدخال التعديلات التي تتناسب وتبدل الأوضاع في الاقليم . واقترح أن تصبح الوظائف التي تتولاها الآن إدارة الشؤون الأهلية جزءاً لا يتجزأ من واجبات المدير .

٥٣- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إن الانعدام التام تقريباً للتقدم في الميدان السياسي يرجع إلى أن السلطة القائمة بالادارة ما فتئت تتبع سياسة استعمارية نموذجية ، لا تقيم أي وزن لأحكام الميثاق واتفاق الوصاية . وتتمثل هذه السياسة بصورة ملموسة في استمرار الاتحاد ، بل الاندماج الكامل ، لاقليم غينيا الجديدة المشمول بالوصاية بمستعمرة بابوا الاسترالية المجاورة . ورأى أن على المجلس أن يوصي السلطة القائمة بالادارة بأن تضع قانوناً أساسياً مستقلاً للاقليم المشمول بالوصاية يتفق تماماً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة واتفاق الوصاية ، وتنشئ في الاقليم المشمول بالوصاية هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة غير مرتبطة بالهيئات المقابلة لها في المستعمرة الاسترالية المجاورة .

٥٤- وأبدى ممثل الباراغواي أسفه لانعدام الوعي السياسي في الاقليم .

المطلب الثاني

المجلس التشريعي

٥٥- أعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن ارتياحه للتقدم السياسي العام الذي يسير بخطى ثابتة وإن تكن بطيئة . وكرر الاعراب عن أمله في أن يتم تدريب عدد متزايد من السكان الأهليين على الأصول والجراءات البرلمانية ، وإن تعتمد الحكومة الاسترالية ، كخطوة أولى ، إلى زيادة عدد السكان الأهليين الملحقين بوفدها لدى الأمم المتحدة .

٥٦- ولاحظ ممثل الهند أن المجلس التشريعي الراهن لا يمكن اعتباره إلا مثلاً لمصالح الإدارة والجوالي الاسترالية والأوروبية وفريق صغير من الرسائل الأجنبية . ورأى أنه لا يمكن تبرير تردد الإدارة في منح السكان الأهليين تمثيلاً انتخابياً صحيحاً في المجلس التشريعي .

٥٧- وأشار ممثل الصين إلى ضرورة التعجيل في اتخاذ قرار صائب في مسألة عضوية السكان الأهليين في المجالس التشريعية .

٥٨- وأعرب ممثل الولايات المتحدة عن أمله في أن تجد السلطة القائمة بالادارة طرقاً جديدة لجعل المجلس التشريعي مركزاً لاعداد قادة المستقبل في غينيا الجديدة .

٥٩- وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن أمله ، في أن تعتمد السلطة القائمة بالادارة بعد صدور حكم قضائي في النزاع الراهن ، ومع التقيد بهذا الحكم ، الي استقصاء المسائل المتعلقة بتطوير المجلس التشريعي ، وفي أن يتسنى احراز تقدم سريع نحو تقوية الطابع التمثيلي لتلك الهيئة ♦

٦٠- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان السلطة القائمة بالادارة لا تعمل بتوصية مجلس الوصاية بشأن توسيع اشتراك السكان الاهليين في المجلس التشريعي ♦ فالحالة لم تتبدل وليس ثمة اية نية مطلقة بتبديلها ♦ أما تعيين ما يسمى بثلاثة مراقبين من السكان الاهليين فانه لا يشكل حتى حلا جزئيا للمشكلة ، ان الحقوق التي يتمتع بها هؤلاء المراقبون تقل حتى عن حقوق اعضاء المجلس التشريعي الاهليين وهم أنفسهم مجردون من كل سلطة ♦

٦١- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان مستقبل المجلس التشريعي ، بما في ذلك تمثيل السكان الاهليين ؛ يلقي اشد الاهتمام في ظروف يعرفها مجلس الوصاية ♦

المطلب الثالث

المجالس الادارية المحلية الاهلية

٦٢- أعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة سوف تواصل بذل جهودها لانشاء المزيد من الهيئات الادارية المحلية ♦

٦٣- ورأى ممثل الهند ان الادارة المحلية قامت باعمال عظيمة النفع ، وحث على المضي في حفز روح المبادرة لدى السكان وايفائها حقها من التقدير وتشجيعها الى أقصى حد ممكن ♦ الا انه اضاف قائلا ان سياسة الادارة بشأن انشاء مجالس المناطق الصغيرة والكبيرة تسير بحذر وتحفظ لا مبرر لهما ♦

٦٤- ولاحظ ممثل الصين مع الارتياح انشاء اربعة مجالس جديدة ، وأشار كذلك الى أن بإمكان السلطة القائمة بالادارة تشجيع مجالس الادارة المحلية على التشاور والتعاون فيما بينهم حول الشؤون ذات الاهمية المشتركة ، ان تزيد من مساهمة السكان في حياة الاقليم السياسية ♦

٦٥- ولاحظ ممثل نيوزيلندا ان مجالس الادارة المحلية تقوم بوظيفة تثقيفية قيمة ولها اهمية كبيرة كامنة ، ظهر بعضها في المؤتمر الذي عقد في حزيران (يونيه) السابق ♦

٦٦- ورأى ممثل بورما انه يترتب على الادارة ان تقوم ، في المناطق التي يصعب فيها على السكان تحمل الاعباء المالية لمجالس الادارة المحلية ، بتقديم المساعدة المالية اليها في المراحل الاولى . وأعرب عن خيبة امله لعلمه بان مشروع انشاء مجالس تمثيلية للمناطق الكبيرة قد أهمل نوعا ما . وأعرب عن أمله في ان يتلقى المجلس في دورته المقبلة ايضاحا بهذا الشأن .

٦٧- ورأى ممثل ايطاليا ان الديمقراطية في غينيا الجديدة لا يمكن ان تكون سوى مل تحقيقه رهن المستقبل . وقال انه يشاطر السلطة القائمة بالادارة رأيها في وجوب البدء من الاسفل الى الاعلى بدلا من الاعلى الى الاسفل .

٦٨- ورأى ممثل المملكة المتحدة ان المؤتمرات التي تعقد ها مجالس الادارة المحلية ستساهم مساهمة كبرى في حفز الوعي الاقليمي العام واثراء الشعور القومي لدى سكان الاقليم .

٦٩- وتساءل ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عما اذا كان من الممكن اعتبار انشاء مجالس الادارة المحلية تقدما سياسيا ، لاسيما وان مركزها استشاري بحت ووظائفها استشارية بحتة . وقال ان العمل على انشائها يسير بخطى ببطء من بطءها أنه يتعذر معها أن يعرف متى تنوى السلطة القائمة بالادارة انجاز هذا التدبير المحدود للغاية . ولاحظ ان المجالس البلدية تضم عضوا واحدا فقط من السكان الاهليين ، وان الاغلبية الساحقة من مجالس المناطق الكبيرة تتألف من الاوروبيين .

٧٠- ورأى ممثل بلجيكا ان التشجيع الذي تقدمه السلطة القائمة بالادارة للمجالس ومؤتمرات المجالس ، يدل على ان هذه السلطة ، تعمل ، على الصعيد المحلي وصعيد المناطق الكبيرة على السواء ، على ارساء قواعد متينة لأمة جديدة .

٧١- وأعرب ممثل الباراغواي عن سروره لملاحظته ان عدد اعضاء مجالس الادارة المحلية يبلغ الآن ٥٥٥ عضو .

٧٢- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة انه انشئت خلال السنة ثلاثة مجالس جديدة تمثل ١٤٨ قرية يبلغ عدد سكانها ٦٠٩ ، ٢١ نسمة ، مما يجعل مجموع عدد المجالس ثمانية عشر مجلسا تمثل ٦٩٧ قرية عدد سكانها ٥٣٢ ، ١١٩ . ولفت الانظار الى ضرورة تهيئة السكان والمناطق لانشاء هيئات الادارة المحلية . فمن الضروري المرور بفترة طويلة وبطيئة من الدرس والايضاح والتثقيف قبل أن يتسنى البدء حتى بتكوين المجلس . والحكومة الاسترالية مقتنعة

بان خير اساس لبناء التقدم السياسي للسكان الاهليين ، هو ايجاد هيئات الادارة المحلية ، كما أن انشاء شبكة من هذه الهيئات سيهيء قمة ينطلق منها في النهاية أشخاص مسئولون ضليعون محنكون نحو أكفاً اضطلاع بمهام الحكم الجلية .

المطلب الرابع

الخدمة المدنية

٧٣- رجب ممثل الهند بالزيادة الصافية التي حدثت في عدد الوظائف العامة ، الا أنه رأى أن الزيادة في عدد الموظفين المخصصين للاقليم المشمول بالوصاية لا تذكر . وأشار الى أن الضرورة المطلقة تقضي بتهيئة الوسائل الملائمة للاعداد ، بعد ان انشئت الفئة الفرعية التي يتألف موظفوها من السكان الاهليين وحدهم .

٧٤- ولاحظ ممثل نيوزيلندا ، فيما يتعلق بالجهود المبذولة لزيادة عدد الموظفين الاهليين في مرفق الخدمة المدنية ، أن التقدم وان كان بطيئاً بعض الشيء والاحصاءات لا تزال مخيبة للامل ، فان ثمة مشكلة لا تزال تتقدم غيرها هي مشكلة ابقاء جهاز الخدمة المدنية كاملاً العدد . وأعرب عن ثقته من ان السلطة القائمة بالادارة ستواصل معالجة هذه المشكلة بسعة خيال وبعد نظر .

٧٥- وأعرب ممثل بورما عن امله في أن تذكر السلطة القائمة بالادارة القلق الذي يساور المجلس بشأن عدم المعرفة الدقيقة لعدد سكان غينيا الجديدة المنخرطين في سلك الوظائف العامة في اقليم بابوا وغينيا الجديدة . ورأى ان معدل شغور الوظائف مرتفع ، وأشار الى أنه يمكن زيادة الكفاية الادارية بعدة طرق منها التنسيق بين الدوائر المختلفة وتطبيق اللامركزية .

٧٦- وأشار ممثل الصين الى انه يمكن للسلطة القائمة بالادارة ، للتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيل تعيين العدد الكافي من الموظفين ، ان تنظر في استخدام الموظفين ذوي المؤهلات الملائمة من بلدان أخرى غير استراليا .

٧٧- وأعرب ممثل المملكة المتحدة فيما يتعلق باعداد سكان غينيا الجديدة لشغل المراكز العالية في مرفق الخدمة المدنية ، عن تفاؤله بمشروع انشاء كلية زراعية وبرامج الاعداد في ميادين الاحراج والتعاونيات والطب . وأعرب كذلك عن امله في ان يتسنى قبل مرور وقت طويل العثور على بعض الاشخاص من سكان غينيا الجديدة الذي يمكن أن يوفدوا الى استراليا للالتحاق بمدرسة ادارة اقاليم المحيط الهادى .

٧٨- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان عدد الموظفين العاملين في بابوا وغينيا الجديدة قد زاد خلال السنة بمقدار ٣٠٧ موظفين ، وان ٣٠٥ موظفين جدد قد تم تعيينهم خلال الاشهر التسعة المنتهية في ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، وأنه كان هناك ١٣٦ موظفا متمنا في اول عام ١٩٦٠ .

الفرع الثالث

التقدم الاقتصادي

المبحث الاول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

عموميات

٧٩- قوام اقتصاد الاقليم انتاج المواد الأولية . وتعتبر الزراعة من المرافق السائرة في طريق التوسع ، كما ان ثمة مرفقا يسير في طريق النمو ويقوم على موارد الاقليم الغزيرة من خشب البناء . أما الصناعة التحويلية فانها تسير في طريق التوسع ولكنها ما زالت مقتصرة في معظمها على تحضير منتجات النارجيل وخشب البناء . وتتجه السياسة الاقتصادية نحو انماء موارد الاقليم بغية رفع مستوى معيشة السكان جميعا وتشجيع جميع فئات المجتمع على اداء دورها في هذا الانماء . وقد قررت السلطة القائمة بالادارة خلال السنة المستعرضة ، كما لاحظت ذلك البعثة الزائرة الاخيرة ، أن تولي اهتماما كبيرا لانماء الزراعة الاهلية ، لانها الوسيلة التي تكفل معيشة العدد المتزايد من السكان ورفع مستوى معيشتهم ، كما أنها قوام اقتصاد قادر على القيام بنفقات جميع الخدمات والمرافق الاجتماعية التي سيحتاج اليها الاقليم .

٨٠- وقد ارتفعت قيمة الواردات خلال السنة المستعرضة من ١٢ ، ٤٥٢ ، ٠١١ جنيه استرليني الى ١١ ، ٨١٨ ، ٥٩٢ ج ١٠ ، بينما زادت قيمة الصادرات من ٩ ، ٦٢٨ ، ٠٤٨ ج ١٠ الى ١٢ ، ٦٩١ ، ٨٧٧ ج ١٠ . ولا يزال لب النارجيل يحتل المقام الاول في الصادرات ، ومع ان الكمية المصدرة منه قد انخفضت بمقدار ٢٧٠ ، ٩ طنا الى ٣٢٨ ، ٤٩ طنا ، فان قيمته ارتفعت بمقدار

٧٧٧،٤٦١ جنيهها استرلينيا الى ١٤٨،٤٥١،٤ ج ١٠. وارتفعت كمية زيت النارجيل الى ١٠٥٤١ طنا اي بزيادة مقدارها ٦،٧٣٩ طنا ، كما ارتفعت قيمته الى ٣٥١،٧٥٤،٢ ج ١٠. اي بزيادة مقدارها ٣٥٤،٢٨١،١ ج ١٠. وبلغت صادرات النارجيل ٤١٨٢ طنا اي بزيادة ١٦٣٨ طنا ، وارتفعت قيمته الى ٥٧٢،٤٦٨،١ ج ١٠. اي بزيادة ٩٣٩،٦٥٣ ج ١٠. وانخفض انتاج الخشب المضغوط الى ٢٥ مليون قدم مكعب اي بهبوط مقداره حوالي مليون قدم مكعب. ولكن قيمته ارتفعت قليلا الى ١،٢٧،٧٤٩ ج ١٠. أما القهوة فارتفعت صادراتها الى ٩٥٠ طنا اي بزيادة ٥٧١ طنا ، بينما ارتفعت قيمتها الى ٤٤٨،٨٦٩ ج ١٠. اي بزيادة ٢٢٦،٠٧٥ ج ١٠. وزادت صادرات فستق العبيد (الفول السوداني) وزهرة الآلام من حيث الكمية والقيمة ، ولكن صادرات الذهب استمرت في الهبوط.

٨١ — وتقوم منظمة الكومنولث للابحاث العلمية والصناعية ودوائر الاقليم الآن باجراء الابحاث اللازمة لتحديد كمية الموارد الطبيعية الموجودة والاساليب الملائمة لانماؤها. وقد قام فريق تابع لتلك المنظمة ، خلال السنة المستعرضة ، باجراء دراسة للجزء الاسفل من وادي رامبو ولمصب نهر سيبيك. وانجزت الاعمال المحلية المتعلقة بدراسة السهول الداخلية في محافظة سيبيكا كما تم القيام بدراسة استقصائية اولية لوادي واهغي. ووضعت على اساس هذه الابحاث وهذه التجارب ، انواع مختلفة من الخطط والبرامج الاقتصادية وبدأ تنفيذها. وتهدف هذه الخطط ، في ميدان الزراعة ، الى اتخاذ بعض التدابير المتعلقة ببعض السلع ووضع برامج لانماء الزراعة الاهلية في مختلف المحافظات. وقد وضعت لميادين النشاط الاقتصادي الاخرى كتربية الحيوانات الداجنة وصيد الاسماك ، والاحراج ، خطط بدئية لتنفيذها أيضا.

٨٢ — وقد اثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة للجهود التي تبذلها لتحسين الهيكل الاقتصادي الاساسي للاقليم ، وأعرب عن امله في أن يؤدي تغير اتجاه سياستها العامة الى الاسراع في معدل التقدم الاقتصادي للسكان الاهليين. وبعد ان أشار المجلس الى توصياته السابقة بشأن التخطيط الاقتصادي الطويل الاجل ، ولاحظ آراء البعثة الزائرة بشأن الافتقار الى تخطيط انمائي شامل متكامل ، حث السلطة القائمة بالادارة على اعداد مثل هذه الخطط في اسرع وقت ممكن ، وعلى تدبير الاموال الاضافية اللازمة لتنفيذها. وأيد كذلك رأي البعثة الزائرة بأنه ، يمكن للسلطة القائمة بالادارة ، للاسراع في معدل التقدم ، ان تنشئ المساعدة المالية ومساعدة الخبراء من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية.

٨٣ — وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها احاطت علما بآراء المجلس بشأن التقدم الاقتصادي لسكان الاقليم الاهليين ، وانها سوف تواصل السعي الى الحصول من

الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية على المساعدة التي تراها لازمة لاستكمال الجهود التي تبذلها في هذا المجال *

٨٤- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« يحيط المجلس علما مع الارتياح بما أحرز من تقدم في الميدان الاقتصادي وعلى الاخص في الانتاج التصديري *

» واذ يلاحظ المجلس ان الاغلبية العظمى من السكان الاهليين لا تزال تعتمد على الاقتصاد المعيشي وانه لا يوجد في الاقليم سوى صناعات قليلة ، فهو يوصي السلطة القائمة بالادارة بان تعد خطة شاملة للنماء الاقتصادي المتكامل ، تهتم بوجه خاص بمصالح السكان الاهليين ، وتقوم على اساس موارد الاقليم وطاقاته وحاجاته ، وذلك للاسراع في التقدم الاقتصادي و لرفع مستوى معيشة السكان الاهليين الى حد ملموس *

» ونظرا الى ان اقتصاد الاقليم يتصف بتخلف بالغ ، والى اطراد تزايد حاجته الى الموارد المالية والفنية للاسراع بنمائه ، فان المجلس يكرر الاعراب عن رأيه في ان على السلطة القائمة بالادارة ان تنشئ المساعدة المالية والفنية من الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية *

المطلب الثاني

المالية العامة : تدبير إيرادات عامة كافية

٨٥- بلغت الاعانة المالية التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة ٦،٣٧٣،٦٠٧ جنيها استرلينيا في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، اي بزيادة ٥١٧،٥٥٢ ج ١٠. وانفقت السلطة القائمة بالادارة في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، بالاضافة الى ذلك ، حوالي مليون جنيه استرليني على اعمال وخدمات اشغال وموافق اساسية (بما فيها الطيران) لا تقع في نطاق ادارة الاقليم . وبلغت الايرادات الداخلية ٣٧٣،٥٥٥،٠٠٠ ج ١٠ في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، أي بزيادة ٣٤٧،٦٢٩ ج ١٠ والمصدر الرئيسي لهذه الايرادات هو الرسوم الجمركية التي بلغت هذا العام ٥١٤،٥١٥،٢٤٤ ج ١٠ أما الضريبة الشخصية فقد بلغت ١٠٦،١١٣ ج ١٠.

٨٦- ولاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، استمرار الزيادة في مقدار الاعانة التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة الى الاقليم . كما لاحظ اقرار مشروع قانونين

يتعلقان بفرض ضريبة الدخل ، وانتظر تلقي مزيد من المعلومات المتعلقة باصلاح النظام الضريبي الذي يأمل في ان يقيم مالية الاقليم على اساس اسلم سواء من حيث علاقتها بحاجات الاقليم او من حيث عدالة توزيع عبئها على مختلف فئات السكان .

٨٧- وانهي الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، ان امر ضريبة الدخل لعام ١٩٥٩ قد بدأ نفاذه في آب (اغسطس) ١٩٥٩ ، ويرى تطبيقه على الدخل المتحقق بعد ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ . وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن الغاية الرئيسية من فرض ضريبة الدخل ليست زيادة مجموع الاعباء الضريبية وانما توزيعها على اساس أعدل بين المكلفين من الافراد وبين الصناعات وتشجيع انماء التعدين والزراعة . ورأت أن الاقليم لا يمكنه الاعتماد في إيراداته الى أجل غير محدد ، على ضريبة تفرض على قطاع واحد فحسب هو قطاع صادرات المنتجات الأولية ، أو على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات وتؤدي الى زيادة نفقات الانتاج ورفع نفقات المعيشة . وقد تسنى بفضل احداث ضريبة الدخل الغاء رسوم تصدير لب النارجيل والكاكاو والمطاط والصدف البحري ، فضلا عن تخفيض رسوم استيراد بعض المواد اللازمة للانماء الاقتصادي ، وعلى بعض السلع التي تؤثر أثمانها تأثيرا خاصا في نفقات المعيشة الاساسية .

٨٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ان معظم السكان الاهليين سيعفون من دفع ضريبة الدخل ، نظرا الى التخفيضات السخية والاعفاء الضريبي المقرر للدخل التي تقل عن ٥٠ (جنيهات استرلينية في السنة . هذا وان التخفيض الشخصي البالغ ٢٨٦ ج ١٠ مع الاعفاء الضريبي ، سيتيحان للفرد غير المتزوج ان يكسب ما مقداره ٣٩٠ ج ١٠ غير خاضعة للضريبة ، فضلا عن أن المتزوج سيستفيد من تخفيض آخر اضافي قدره ٢٣٠ جنيهها استرلينية عن الزوجة و ١٣٠ جنيهها استرلينية عن كل ولد يعيله . ومع ذلك فان السكان الاهليين سيظلون خاضعين للضريبة الشخصية بموجب امر الضريبة الشخصية ، وتخصم هذه الضريبة من ضريبة الدخل ، وتجبي بكليتها تقريبا من السكان الاهليين . وقد رأت السلطة القائمة بالادارة ان الضريبة الشخصية المجبأة من السكان الاهليين تعتبر في هذه المرحلة مساهمة ملائمة من قبلهم .

٨٩- واصرر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

»يرحب المجلس بالزيادة الملموسة التي طرأت خلال السنة المستعرضة على الإيراد الداخلي للاقليم . ويلاحظ كذلك مع الارتياح ان السلطة القائمة بالادارة ساهمت مجددا مساهمة كبيرة في ميزانية الاقليم عن طريق تقديمها الاعانات . ويلاحظ المجلس الغاء رسوم التصدير والاستعاضة عنها بضريبة الدخل . ويأمل المجلس في ان لا يسفر الغاء رسوم التصدير عن انخفاض الإيرادات

الداخلية ، وان تعتمد السلطة القائمة بالادارة ، تفاديا لهذه النتيجة ، الى استقصاء سائر مصادر الدخل الاخرى الممكنة ، بما في ذلك امكانية زيادة الرسوم المفروضة على الواردات غير الاساسية .

» ويحيط المجلس علما مع الارتياح بادخال ضريبة تصاعدية على الدخل ، ويرى ان نظام الضريبة الشخصية المعمول به في الاقليم لا يبعث على الرضا ، ويوصي السلطة القائمة بالادارة بأن تدرج في برنامجها لاصلاح النظام الضريبي مسألة النظر جديا في الغاء الضريبة الشخصية والاخذ بالنظم الحديثة التي تتخذ دخل السكان معيارا لتحديد الضرائب .»

المطلب الثالث

الزراعة

٩٠ - يستهدف برنامج الانماء الزراعي في الاقليم اساسا تحسين اساليب الزراعة الاهلية بغية رفع الانتاج ومستوى تغذية السكان ؛ وزيادة انتاج سلع معينة كالارز وغيره من السلع الغذائية التي تستورد حاليا ؛ وزيادة انتاج بعض المزروعات التصديرية . وتتولى ادارة الزراعة وتربية الماشية وصيد الاسماك تنفيذ الجزء الرئيسي من هذا البرنامج ، وتوجد فيها شعبة خاصة وهي شعبة الارشاد ، تهتم بالمنتجين الاهليين . وقد قرب الانتهاء من دراسة استقصائية لحالة الزراعة الاهلية في الاقليم ، وسوف تعتمد اساسا لدراسة الزراعة الاهلية بصورة دائمة .

٩١ - وقد سجلت خلال السنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٦ ، زيادات اضافية في انتاج الزراع الاهليين . فزادت مساحة مزارع النارجيل ٥ آلاف آكر ، وارتفع انتاج لــــب النارجيل من ١٦،٠٠٠ طن الى ٢٠،٠٠٠ طن . وزادت المساحات المزروعة بالكاكاو من ١٠ آلاف آكر الى ١٦ الف آكر ، كما زاد انتاج الكاكاو من ٧٠٠ طن الى ١٢٠٠ طن . وزاد عدد الزراع الاهليين المسجلين من ٢٩١٣ الى ٣٦١٧ زارعا . وزادت المساحات المزروعة بالقهـــــوة من ٤١٠٠ آكر الى ٥٣٠٠ آكر ؛ بينما زاد الانتاج من ١٠٠ طن الى ٣٣٠ طنا . وانتـــــج المزارعون الاهليـــــون ٥٦٠ طنا من فستق العبيد (الفول السوداني) للتصدير ، واستهلك على وجه التقدير ما يعادل هذه الكمية على الاقل . وارتفع انتاج زهرة الآلام من ٥٣٥ طنا الى ٨٣٠ طنا . وبقي انتاج الخضار على مستواه السابق البالغ حوالي ١٢ ألف طن . وهبـــــط انتاج الارز من ٧٥٠ طنا الى ٤٧٠ طنا ، وقد ذكر ان هناك انصرافا عن زراعته نظرا الى الأرباح المـــــغيرة التي تدرها المزروعات النقدية الاخرى .

٩٢- واشني المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، على السلطة القائمة بالادارة لتحسينها الزراعة الاهلية ، وأعرب عن اعتقاده ، مع ذلك ، بأنه لا تزال ثمة حاجة الى عمل الكثير ، وحث السلطة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها في هذا الميدان ، ولا سيما بتوسيع اعمـال ادارة الزراعة في ميدان الارشاد الزراعي . ولاحظ مع الارتياح البرامج الاعدادية والتدريبية التي وضعت لمساعدة السكان الاهليين على شغل المناصب العالية في ادارة الزراعة ، ورحب بالقرار القاضي بانشاء كلية زراعية في الاقليم .

٩٣- وقامت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض بلفت النظر الى الاهتمام الذي وجهته الى اعمال شعبة الارشاد . فذكرت ان موظفي الشعبة يتألفون الآن من ستة وخمسين موظفا اوروبيا واربعة موظفين مؤهلين من الفئة الفرعية و ٢٤٦ مساعدا مؤهلا من السكان الاهليين . وقد زاد خلال السنة المستعرضة نشاط الدوريات المسيرة بانتظام كما زاد الاتصال بالقـرى وادخلت التحسينات على مرافق الاعداد في محطات ومراكز الارشاد . واستمر موظفو الشعبة في تقديم المساعدة واسداء المشورة الى جمعيات التقدم الريفي والجمعيات التعاونية وهيئات الادارة المحلية ، فيما يتعلق بالانتاج وتسويق المنتجات .

٩٤- وانهي الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، ان في النية الشروع فـي شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ ، بدراسة استقصائية للزراعة المعيشية الاهلية في الاقليم . وسوف تشكل هذه الدراسة جزءا من التعداد الزراعي العالمي المنظم برعاية منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة . وقد اشترك في تنظيم هذه الدراسة مكتب التعداد والاحصاء لكومنولث استراليا ، ومكتب الاحصاء وادارة الزراعة وتربية المواشي وصيد الاسماك في الاقليم . ومن المنتظر ان يستغرق انجاز الدراسة حوالي اثني عشر شهرا . ويجري الآن اختبار تمهيدى لنظام الاستقصاء العيـني مبني على دراسات ناجحة اجريت في الخارج .

٩٥- واصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« يثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المحرز خلال السنة المستعرضة في ميدان الزراعة : ولا سيما في ادخال مزروعات جديدة وانماء الزراعات النقدية .

» ويلاحظ مع الارتياح الزيادات الملموسة في انتاج المزروعات النقدية ، كلب النارجيل والكاكاو والقهوة وزهرة الآلام ، التي نتج عنها وعن ارتفاع اثمانها خلال السنة المستعرضة ، فائض في الصادرات على الواردات .

» ويلاحظ المجلس مع الاهتمام ان السلطة القائمة بالادارة عازمة على المشي في توسيع اعمال
شعبة الارشاد بادارة الزراعة ، ويأمل ان يسفر تنفيذ هذا العزم عن زيادة سرعة تقدم الانماء
الزراعي .

» ويلاحظ المجلس ان مساهمة السكان الاهليين في انتاج لب النارجيل وفي النشاطات
الصناعية الأولية المعتمدة على لب النارجيل ، وان المزارعين الاهليين ينتجون في الواقع جزءا كبيرا
من لب النارجيل في الاقليم . ويلاحظ المجلس ان ثلاثة من أعضاء مكتب تسويق النارجيل الخمسة
يمثلون المنتجين الاوروبيين بينما لا يمثل المنتجين الاهليين فيه أحد . ويؤكد المجلس أهمية
اشترك السكان الاهليين في الهيئات المسؤولة عن الانتاج والتسويق الزراعيين وبوصي السلطة
القائمة بالادارة بالمبادرة الى تأمين تمثيل السكان الاهليين تمثيلا كافيا في مكتب تسويق لب
النارجيل .

» ويرى المجلس ان ايجاد صندوق لتثبيت اسعار الكاكاو والقهوة قد يساعد على التخفيف
من الآثار السيئة لتقلبات الأثمان في انتاج هذه المزروعات النقدية ، ويشير على السلطة القائمة
بالادارة بانشاء هذا الصندوق لفائدتها .»

المطلب الرابع

النظام العقاري

٩٦ - يبلغ مجموع مساحة غينيا الجديدة ٥٩,٥٢٠,٠٠٠ أكر ، كان السكان الاهليون
يملكون منها في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ مساحة ١٥٤,١١٥,٠٨٠ أكر ، أي أقل من السنة
السابقة بمقدار ٧٦٦٩ أكر . وتبلغ مساحة الارض المملوكة ملكية تامة ٥١٨,٤٨٥ أكر ، وترجع
سندات ملكيتها الى ما قبل الحرب العالمية الاولى . اما المساحة المتبقية وتبلغ ٨٨٦,٣٦١ أكر
فهي مصنفة في فئة أراضي الادارة ، وبلغت الاراضي المؤجرة من هذه الفئة ٢٣٥,٣٢٠ أكر أي
بزيادة ٨,٩٨٨ أكر ، منها ٢٠٨١ أكر ، مؤجرة للسكان الاهليين . وأما الاراضي المخصصة للسكان الاهليين
فقد بلغت ٢٦,٩٣٦ أكر ، وبلغت مساحة أراضي الادارة المصنفة كأراضي مخصصة للأغراض العامة
أراضي مسموح بتأجيرها ٥٣٩,١٩٠ أكر أي بهبوط يقدر ب ١٣١٩ أكر . وبلغت مساحة
الاراضي المؤجرة خلال السنة المستعرضة ٧٨٨,١٠٠ أكر . ولا يمكن التصرف في الاراضي التي
يملكها السكان الاهليون الا لمصلحة الادارة ، ولا يجوز للادارة ان تشتري الاراضي الا بعد
التثبت من ان أصحابها راغبون في بيعها وان السكان الاهليين لن يحتاجوا اليها في المستقبل

القريب * وتستطيع الادارة أيضا ان تمتلك الاراضي عن طريق الاعلان بعد التثبت من عدم وجود مالك لها * ويجيز الامر الخاص بالنظام العقارى منح الاراضي على اساس الملكية التامة ، الا ان السياسة التي تتبعها الادارة هي الاقتصاد على ايجار الاراضي *

٩٧- وقد رحب المجلس في دورته الرابعة والعشرين بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بانها تتخذ الخطوات اللازمة ، عن طريق تنفيذ مشاريع التوطين ، للتخفيف من مشكلة نقص الاراضي في بعض المناطق المكتظة بالسكان ، لكنه أوصى السلطة القائمة بالادارة ان تولي اهتماما أسرع لمشكلة ضغط السكان او نقص الاراضي وان تعالجها معالجة انجع * ورأى المجلس انه يجدر بالسلطة القائمة بالادارة ان تستفيد من خبرة ومساعدة البلدان الاخرى التي سبقتها في معالجة مشكلة انشاء اقتصاد زراعي نقدي ، وتحويل النظام العقارى العرفي التقليدي الى نظام الملكية الفردية *

٩٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها ستخص الملاحظات التي ابداهها المجلس بكل اهتمامها * وأضافت ان الدراسات الاستقصائية الزراعية تتناول في الوقت الحاضر المناطق المزدحمة اكثر من غيرها بالسكان والتي أخذت مشكلة نقص الاراضي تظهر فيها ، كما ان الابحاث تجري لمعرفة مدى توفر الاراضي الصالحة للتوطين * وقد انجزت خلال السنة المستعرضة دراسة استقصائية اولية لوادي واهفي سوف توفر معلومات مفيدة للدراسة الاساسية التي تجد في وسعها شعبة دراسة التربة في ادارة الزراعة * وسوف تشكل تلك الدراسة الاساسية بعد انجازها ، اساسا سليما يبنى عليه الاستغلال الاقتصادي للمنطقة بأكملها ، كما انها ستبين امكانيات توطين سكان المناطق الاخرى في المرتفعات * وذكرت السلطة القائمة بالادارة كذلك انها تنظر مع كبير الاهتمام في مسألة النظام العقارى ، كما ان الاساليب المعتمدة في انحاء اخرى من العالم لحل مثل هذه المشكلة هي قيد الدرس * وأكدت للمجلس انها تخلص هذه المسائل بأولوية عالية وسوف تتخذ التدابير اللازمة لحماية مصالح السكان الاهليين فحسب بل وكذا لتهيئة الظروف المؤاتية لانمائهم الاقتصادي في المستقبل *

٩٩- وانهي الى المجلس ، في دورته السادسة والعشرين ، انه بعد دراسة عميقة استغرقت مدة طويلة من الزمن للنظم العقارية الأهلية العرفية التقليدية ، وللمشاكل التي تكتنف اصلاحها ، وضع عدد من المبادئ العامة أساسا للسياسة الواجب اتباعها * ونورد فيما يلي هذه المبادئ التي تمثل اهم قرار اتخذ في مسألة النظام العقارى :

(أ) ان الهدف النهائي الطويل الامد هو اقامة نظام عقارى واحد يشمل الاقليم بأكمله ، ويخضع لقوانين حكومة الاقليم ، وتديره ادارة الاراضي في تلك الحكومة ، ويكفل تسجيل وضممان

سندات الملكية الفردية على غرار النظام الاسترالي ♦

(ب) لا يجوز لغير حكومة الاقليم (اى ادارة الاراضي ودائرة التسجيل العقاري) إصدار سندات الملكية وتسجيلها ♦

(ج) تظل الاراضي الخاضعة للنظام العقاري العرفي التقليدى الاهلي ، محتفظة بصفاتها هذه الى ان يغير وضعها اما بتملك الادارة لها او بعملية ، ينظمها امر اقليمي ، لتحويل الحقوق العقارية العرفية الى حقوق ملكية فردية مثبتة في سندات مسجلة ♦

(د) في حالة التملك او تحويل الحقوق ، يدفع تعويض عن سقوط حقوق الملكية العرفية الاهلية ♦

(هـ) لا يجوز لغير الادارة تملك الاراضي الخاضعة للنظام العقاري العرفي الاهلي ، خارج نطاق هذا النظام ♦

(و) لا يجوز للادارة ، في الوقت الحاضر ، تملك الاراضي مالم يكن مالكوها الاهليون يرغبون في بيعها ومالم ترا الادارة انهم لا يحتاجون الى تلك الاراضي ؛ كما لا يجوز تحويل حقوق الملكية العرفية الاهلية الى حقوق فردية مثبتة في سندات مسجلة الا اذا وافقت على هذا التحويل وطرقه اغلبية اصحاب المصلحة في الاراضي الخاضعة للنظام العرفي الاهلي ♦

(ز) يكلف مفوضو الاراضي الاهلية بمنح الاولوية لاجراء التحقيقات اللازمة في ادعاءات الادارة بكون الارض لا مالك لها ، ويجوز بالتالي اعلانها اراض تابعة للادارة ؛ وللتحقيق في المركز العرفي الاهلي للاراضي التي تزعم الادارة تملكها وتسوية المنازعات المتعلقة بملكية الاراضي المملوكة بموجب النظام العرفي الاهلي ؛ وللقيام عند صدور القوانين اللازمة ، بالتحقيق في الحقوق العرفية المترتبة على الاراضي المزعم تحويل ملكيتها الى ملكية فردية مسجلة ♦ وينبغي ان يكسب المفوضون كامل وقتهم لهذا العمل ، واذا ما تبقى لديهم بعض الوقت ، فعليهم متابعة تحقيقاتهم بشأن الاراضي المملوكة بموجب التقليد الاهلي ♦ واما نتائج هذه التحقيقات التي لم يعهد يلزم تسجيلها فتحفظ للرجوع اليها عند حصول عمليات التملك او التحويل في المستقبل ♦

♦♦ ١- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

”يرحب المجلس بالمبادئ العامة للسياسة التي اعتمدتها السلطة القائمة بالادارة لاصلاح النظام العقاري الاهلي في الاقليم ، وينتظر باهتمام تلقي المعلومات اللازمة بشأن الاقتراحات التي تزعم السلطة القائمة بالادارة اعدادها بمزيد من التفصيل لتطبيق تلك المبادئ ♦

» واذ يذكر المجلس ما لكافة المسائل المتعلقة بتحديد وتحرير الاراضي وانمائها من أهمية كبرى بالنسبة الى السكان الاهليين ، يرى من المهم والمناسب ان يمثل السكان الاهليون تمثيلا كافيا في مجلس اتماء الاراضي الذي يتولى اعلام الادارة عن الاراضي المتوفرة وامكانيات استغلالها . والمجلس واثق من ان السلطة القائمة بالادارة ستبادر الى اتخاذ التدابير العاجلة لتحقيق ذلك بغية تأمين التأييد الشعبي لسياستها العقارية ، ويرى انه ينبغي ، لهذه الغاية ، اتخاذ التدابير اللازمة لاشراك السكان الاهليين في المناقشات المتعلقة بالسياسة العقارية سواء على صعيد مجالس المحافظات والمجالس الادارية المحلية او على صعيد الادارة المركزية .

» ويشير المجلس الى انه لاحظ في دورته الرابعة والعشرين ان ثمة نقصا في الاراضي اخذ يظهر في بعض المناطق المكتظة بالسكان بسبب تزايد حاجات الزراعة الاهلية ، ويلاحظ انه لم يتلق في دورته الحالية اية معلومات جديدة تستدعي تبديل رأيه هذا . ويشير المجلس كذلك الى رأى البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ الذي تفيد فيه ان مشاريع التوطين التي اضطلعت بها السلطة القائمة بالادارة آنذاك لمعالجة الحالة ، لن تساهم مساهمة كبيرة في التخفيف من ضغط السكان ومن نقص الاراضي . ويلاحظ المجلس ان السلطة القائمة بالادارة بدأت بتنفيذ مشاريع توطينية في شبه جزيرة غازل (الغزال) وفي مناطقي شمو وما بريك . ويلاحظ كذلك بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه انه لا يوجد في الاقليم نقص في اراضي الزراعة المعيشية . الا انه يرى انه ليس من الواقعية في شيء ان تقدر حاجات السكان الاهليين الى الاراضي في الحاضر أو المستقبل على اساس الزراعة المعيشية فحسب ، لاسيما وان السلطة القائمة بالادارة تتبع ، عن حق ، سياسة تشجيع الزراعة النقدية . ويلاحظ المجلس ان الدراسات الاستقصائية المستقلة والضيقة النطاق التي أجريت في بعض المناطق بقصد انمائها ، تراعي الزيادات الحادثة في عدد السكان ، ومقتضيات الزراعة النقدية ، فضلا عن مقتضيات الانماء الصناعي والزراعة المعيشية فـي بعض الحالات .

» واذ يلاحظ المجلس انه تم في السنة المستعرضة تأجير غير الاهليين حوالي ثمانية آلاف أكر آخر ، يود ان يبرز للسلطة القائمة بالادارة ضرورة التروى الشديد في مسألة تملك الاراضي وتأجيرها لغير السكان الاهليين وذلك لكي تضمن عدم تعرض حاجات السكان الاهليين ومصالحهم لأى خطر سواء في الحاضر أو في المستقبل .

» ويرى المجلس أن تزايد حاجات السكان الاهليين المتكاثرين يرتب على السلطة القائمة بالادارة ان تخفف الحد الاقصى المعتاد لمدة الايجار الزراعي وهو ٩٩ سنة ، وان تكفل بالاضافة الى ذلك عدم تحول هذه الاجارات الى اجارات مؤبدة .

المطلب الخامس

الصناعة

١٠١- لاحظ المجلس ، في دورته الرابعة والعشرين ، أن الاقليم مفتقر نسبيا الى الصناعة أو الى مشاريع الانماء الصناعي ، وحث السلطة القائمة بالادارة على ان تنظر جديا في امكانية انشاء الصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية والصناعات الثانوية التي تعتمد على حاصلات الاقليم وذلك كتدبير يساعد على تنويع الاقتصاد . وقد رأى المجلس ضرورة توجيه اهتمام خاص الى انتاج قصب السكر وانشاء صناعة للسكر في الاقليم .

١٠٢- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها المستعرض انها أولت اهتمامها لانتاج قصب السكر وانشاء صناعة للسكر في الاقليم . ورغم ان احوال المناخ والتربة ملائمة ، فان مستوى الاستهلاك المحلي والفرص المتاحة في السوق العالمية ليست ملائمة في المرحلة الراهنة الى الحد الذي يبرر انشاء تلك الصناعة .

١٠٣- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» ان المجلس ، اذ يذكر توصياته التي اصدرها في دورته الرابعة والعشرين بشأن افتقار الاقليم نسبيا الى الصناعة او الى مشاريع الانماء الصناعي ، يحث السلطة القائمة بالادارة مجددا على النظر جديا في انشاء صناعات ثانوية تعتمد على الحاصلات المحلية بغية تنويع اقتصاد الاقليم .

» ويوصي المجلس السلطة القائمة بالادارة ، في هذا الصدد ، بأن تنظر في انشاء شعبة في حكومة الاقليم تتولى مهمة تشجيع الانماء الصناعي على اساس مخطط .

» وان يلاحظ المجلس انه قد عثر على مناطق جديدة غنية بالاسماك ، يعرب عن أمله في ان تتخذ التدابير العاجلة لاستغلالها سواء لاجراض الاستهلاك المحلي او للتصدير ، مما يتيح للاقليم تخفيض وارداته الحالية من الاسماك وتوسيع نطاق صناعته .

» وان يذكر المجلس التوصية التي اصدرها في الدورة الرابعة والعشرين بضرورة توجيه اهتمام خاص الى انتاج قصب السكر وانشاء صناعات للسكر في الاقليم ، يلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه بانه على الرغم من ان احوال المناخ والتربة ملائمة لانتاج السكر ، فان مستوى الاستهلاك المحلي والفرص المتاحة في السوق العالمية ليست ملائمة في المرحلة الراهنة الى الحد الذي يبرر انشاء تلك الصناعة . وان يلاحظ المجلس في الوقت ذاته ان واردات الاقليم

السنوات من السكر ومنتجاته في الوقت الحاضر تقدر بنصف مليون دولار ، وان الاقليم يفتقر الى الصناعة نسبيا ، فانه يطلب الى السلطة القائمة بالادارة متابعة الاهتمام بهذه المسألة بغية الشروع في انتاج السكر للاستهلاك الداخلي حالما يتسنى انتاجه بصورة اقتصادية .»

المطلب السادس

النقل والمواصلات

١٠٤ - ان الجغرافية الاقليم ومناخه قد جعل شق الطرق وصيانتها امرا بمنتهى الصعوبة ومع ذلك ، فانه لما كان النقل الطرقي هو وسيلة النقل الرئيسية ، باستثناء النقل الجوي ، فان السلطة القائمة بالادارة تعتقد ان انشاء شبكة طرق مرضية امر اساسي للتقدم الاقتصادي في الاقليم . وقد زاد خلال السنة المستعرضة طول طرق السيارات من ٤٤٠٠ ميل الى ٤٤٦٢ ميلا . بينما زادت المصروفات من ١٥٢ ، ٥٦٤ ج ١٠ الى ٧٧٠ ، ٥٧٧ ج ١٠ . أما الاعمال الرئيسية التي اضطلع بها خلال العام في هذا المضمار ، فقد تمثلت في صيانة الطرق وانشائها في لاي ورابول وماجاورهما ، وبناء الجسور في مناطق مختلفة .

١٠٥ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر والتوصية الآتية :

» ان المجلس ، ان يقدر الصعاب والمصروفات والنفقات المترتبة على شق الطرق في الاقليم ، يرى ان التقدم في شق الطرق الجديدة ابطأ من أن يسد حاجات الاقليم . ويقترح على السلطة القائمة بالادارة ان توجه مزيدا من الاهتمام الى شق الطرق وان تعنى بوضع برنامج مرحلي مدروس لشق الطرق تعتمد فيه بقدر الامكان على المساعدة الاختيارية لليد العاملة المحلية وعلى المواد المحلية .»

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهما اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

عموميات

١٠٦- رأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة انه ينبغي الثناء على السلطة القائمة بالادارة للزيادة البارزة في صادرات لب النارجيل ، وأعرب عن امله في ان تستمر هذه الزيادة في السنوات المقبلة وان يصبح لب النارجيل من مواد التصدير الثابتة .

١٠٧- وأكد ممثل الهند ضرورة اشراك سكان الاقليم في اعمال الهيئات المسؤولة عن الانتاج والانماء الزراعيين .

١٠٨- ورحب ممثل نيوزيلندا بالتقدم المطارد الذي تحققه السلطة القائمة بالادارة في غينيا الجديدة في الميدان الاقتصادي ، ولاسيما في الزراعة .

١٠٩- ولاحظ ممثل فرنسا التقدم المنتظم المحرز في الميدان الاقتصادي رغم الصعوبات .

١١٠- وابدى ممثل بورما تقديره لاعمال فرق الارشاد وأعرب عن ارتياحه للزيادة التي حققتها المزارعون الاهليون في انتاج لب النارجيل .

١١١- وقال ممثل ايطاليا انه يعتقد بان التخطيط في الميدان الاقتصادي ضروري لتمكين غينيا الجديدة من سد حاجاتها كبلد يسير في طريق النمو .

١١٢- وقال ممثل بوليفيا انه يتعذر عليه ، فيما يتعلق بالميدان الاقتصادي ، ان يرى ولو في المستقبل البعيد ، الوقت الذي سيدرك فيه الاقليم مرحلة الاكتفاء الذاتي .

١١٣- ودعا ممثل الصين السلطة القائمة بالادارة الى النظر في فائدة انشاء صندوقين لتثبيت اثمان الكاكاو والقهوة . وأعرب عن امله في أن يتاح ، في حالة انشاءهما ، تمثيل المصالح الاهلية تمثيلا عادلا في هيئتيهما الاداريتين . كذلك أبدى تأييده للرأي الذي اعربت عنه

البعثتان الزائرتان الاخيرتان الموفدتان الى الاقليم ، ومفاده ان حاجات الانماء الاقتصادى بلغت من الاتساع حدا يمكن معه طلب المساعدة من المصرف الدولى للانشاء والتعمير وغـيره من الهيئات الدولية .

١١٤- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الحالة الاقتصادية فى اقليم لا تزال حرجة جدا ، وان سائر المراكز الرئيسية فى الاقتصاد يشغلها الاستراليون . وأشار الى بيان السلطة القائمة بالادارة الذى يفيد فيه ان السواد الاعظم من سكان غينيا الجديدة يريدون استياءهم الصريح من سياسة السلطة القائمة بالادارة . وقال ان الاغلبية الكبرى من السكان الاهليين لا تزال تعيش فى فقر مدقع ، وان الاقتصاد البدائي الفطرى يكاد لا يكفي للبقاء على مستوى معيشي محتـمل فى معظم مناطق الاقليم . و اضاف ان على السلطة القائمة بالادارة ان تضع خطة ايجابية ملموسة ، مدعومة بما يلزم من المال والموارد والموظفين ، لتأمين الانماء الاقتصادى فى الاقليم المشمول بالوصاية ، وتأمينه خدمة لمصالح السكان الاهليين لا لمصالح الدولة المتروبولية ولا الشركات الاجنبية . وبين ان الانماء الاقتصادى الحادث فى الاقليم لا يخدم مصلحة السكان الاهليين ، لأن السلطة القائمة بالادارة تقصر نشاطها على انماء القطاعات الزراعية التى تؤمن حاجات الدولة المتروبولية من المواد الخام . وتقتصر اهتمامها على منشآت الصناعة الاستخراجية التى تخدم الغرض ذاته .

١١٥- ولاحظ ممثل الباراغواى مع الارتياح التقدم المحرز فى ميدان الانماء الاقتصادى .

١١٦- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان الحالة الاقتصادية فى الاقليم مستمرة فى التحسن المطرد . فقد فاقت الصادرات الواردات ، وارتفعت الى ٨٧٧، ٦٩١، ١٢ ج . ا . اى بنسبة ٣٢ فى المائة . وارتفعت الواردات الى ٨١٨، ٥٩٢، ١١ ج . ا . اى بنسبة ٣٢ فى المائة . وقد قدمت الادارة كل مساعدة ممكنة الى المزارعين الاهليين ، الذين سجلوا توسعا سريعا فى انتاج الحاصلات النقدية ، بما فى ذلك لب النارجيل والكاكاو والقهوة .

المطلب الثانى

المالية العامة

١١٧- لاحظ ممثل الجمهورية العربية المتحدة مع الارتياح زيادة الاعانة السنوية التى تقدمها السلطة القائمة بالادارة ، وأعرب عن أمله فى ان يستمر هذا الاتجاه فى المستقبل .

١١٨ - وقال ممثل الهند ان مما هو جدير بالملاحظة الخاصة ان السلطة القائمة بالادارة، رغبة منها في تلبية حاجات الاقليم المتزايدة ، اقدمت بسخاء على رفع اعانتها المجانية الى ما يربو قليلا على ٦ ملايين جنيه استرليني للسنة المستعرضة ، اى بزيادة مقدارها ٥١٧،٥٥٢ جنيه استرلينيا . الا انه حث على وجوب الغاء نظام الضريبة الشخصية البالي والاستعاضة عنه بنظام ضريبي حديث .

١١٩ - وقال ممثل الصين انه يعتقد بان نظام الضرائب المباشرة نظام عادل يهيء اساسا اسلم وأكثر مرونة لاغراض الميزانية .

١٢٠ - ورأى ممثل نيوزيلندا ان المجلس يود تهنئة السلطة القائمة بالادارة على ادخال نظام الضرائب المباشرة .

١٢١ - وذكر ممثل فرنسا ان الادارة الاسترالية كانت حكيمة في تصرفها اذ نصت في نظام الضرائب الجديد على تخفيضات في وعاء الضريبة ترمي الى حماية السكان الاهليين .

١٢٢ - ورأى ممثل ايطاليا ان تعديل النظام الضريبي حدث هام يرجع الفضل فيه الى السلطة القائمة بالادارة ، وانه ينبغي الاستمرار في هذه السياسة وتعزيزها .

١٢٣ - وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان حالة السكان الاهليين السيئة من قبل قد ازدادت سوءا نتيجة للسياسة الضريبية الجائرة التي تتبعها السلطة القائمة بالادارة في غينيا الجديدة . ورأى أنه ينبغي على السلطة القائمة بالادارة ان تعيد النظر في سياستها الضريبية بغية الغاء الضريبة الشخصية وتوزيع اعباء الضريبة توزيعا عادلا ، وذلك بفرضها الضرائب على الشركات الاسترالية والاجنبية العاملة في الاقليم المشمول بالوصاية ، وبادخال ضريبة الدخل التصاعدية .

المطلب الثالث

الزراعة

١٢٤ - اعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن ارتياحه لتأكيدات السلطة القائمة بالادارة التي تفيد فيها انه لا يوجد كما يبدو وثة نقص في الاراضي المستغلة للاغراض المعيشية .

- ١٢٥- واثنى ممثل الهند على السلطة القائمة بالادارة لاهتمامها المستمر بتنويع الانتاج الزراعي واعرب عن أمله في ان تسفر تجارب ادخال الزراعات الجديدة عن نتائج طيبة *
الا انه اشار الى ان هناك مجالا واسعا للانماء في ميدان تحضير المنتجات الزراعية *
- ١٢٦- وقال ممثل نيوزيلندا ان المجلس يهمل كثيرا ان يطلع في الوقت المناسب على نتيجة الدراسة الاستقصائية للزراعة الاهلية في جميع انحاء الاقليم ، وهي الدراسة التي ستبدأ في شهر ايلول (سبتمبر) والتي تشكل جزءا من مشروع عالمي تقوم به منظمة الاغذية والزراعة *
- ١٢٧- وذكر ممثل بورما انه ما زال يعلق اهمية كبيرة على جمع البيانات الاساسية المتعلقة بموارد الاقليم ، وانه ينتظر بشديد الاهتمام نتائج التحقيقات التي تقوم بها منظمة الكومنولث للابحاث العلمية والصناعية ، ولاسيما في محافظة سيبيك *
- ١٢٨- واعرب ممثل الولايات المتحدة عن اعتقاده بان برنامج الدوريات الزراعية يتمشى مع متطلبات الوضع المحلي ، وقال انه يسره ان يعلم ان السلطة القائمة بالادارة تنوى احداث زيادة كبيرة في عدد الدوريات *
- ١٢٩- وذكر ممثل الصين انه لما كانت الزراعة ستظل في المستقبل عماد اقتصاد الاقليم ، فيجب تهيئة كل الظروف الملائمة لتشجيع انمائها *
- ١٣٠- ورأى ممثل بلجيكا ان التدابير الجديدة المتخذة لتحسين الزراعة الاهلية ، والاعمال التي تقوم بها شعبة الارشاد في ادارة الزراعة ، تدل على ان السلطة القائمة بالادارة مهتمة بتشجيع الانتاج التصديري ، الامر الذي ينشط انماء الصناعة *
- ١٣١- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان الاقليم المشمول بالوصاية تتوفر فيه جميع الظروف اللازمة لانتاج الحاصلات الكافية لتلبية كافة حاجات السكان ، وأنه لا يزال رغم ذلك يستورد مواد غذائية كثيرة من الدولة المتروبولية * وقد ارتفع ، خلال السنة المستعرضة استيراد الأغذية من استراليا وتجاوزت قيمته ٣ ملايين جنيه استرليني ، أى ما يعادل ٢٥ في المائة من مجموع واردات الاقليم المشمول بالوصاية *
- ١٣٢- وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان السلطة المذكورة عند ما منحت أولوية عالية لتقدم الزراعة الاهلية ، لم تفعل ذلك لمجرد تحسين انتاج الاغذية وزيادة استغلال اراضي القرى ، بل كذلك لزيادة انتاج الحاصلات التجارية *

المطلب الرابع

النظام العقاري

١٣٣- رأى ممثل الهند ان المعدل الراهن لتأجير الاراضي للجانب مرتفع جدا ، وان من الضروري المبادرة حالا الى وقف التصرف في الاراضي سواء بالايجار أو بأى شكل آخر .

١٣٤- وقال ان تعيين عضو أو عضوين أهليين في مجلس انماء الاراضي سيتيح للسكان الاهليين الاعراب عن آرائهم في القرارات التي تتخذها الادارة بشأن تسوية الاراضي وانمائها ، كما سيساعد على ازالة مخاوفهم وقلقهم فيما يتعلق بمشكلة نقص الاراضي . وأعرب عن امله في ان تنظر السلطة القائمة بالادارة في هذا الاقتراح بعين العطف وعلى وجه السرعة .

١٣٥- وذكر ممثل فرنسا ان ادخال تغيير جذري على المفاهيم الاهلية للمساءلة العقارية وجعلها متكيفة مع الحياة العصرية عمل شاق لا ينتهي . الا انه اعرب عن امله في قدرة استراليا على ايجاد حلول بناءة للمشاكل الخاصة القائمة في الاقليم المشمول بالوصاية ، لاسيما وانها استحدثت نظاما ممتازا لتسجيل الاراضي . وقال ان السكان الاهليين سيستفيدون لا ريب من مثل هذه الجهود .

١٣٦- واعرب ممثل بورما عن تقديره للجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة لحل المشاكل المتعلقة باصلاح النظام العقاري الراهن ، وأضاف أنه مع ذلك غير مستعد لتقبل رأيها بأنه ليس في الاقليم المشمول بالوصاية نقص في الاراضي . وأوصى بقوة بأن تبادر السلطة القائمة بالادارة فورا الى تعيين عضو أو عضوين من السكان الاهليين في مجلس انماء الاراضي .

١٣٧- ورأى ممثل الولايات المتحدة ان اقدام السلطة القائمة بالادارة على تملك الاراضي استعدادا لسد حاجات شعب غينيا الجديدة في المستقبل تدبير حكيم . وقال انه واثق من ان التصرف في هذه الاراضي عن طريق الايجار سيتم بترو وبعده نظر . وقال ان منح الامتيازات العقارية للجماعات غير الاهلية يجب أن يراعي تغير العالم السريع .

١٣٨- ورأى ممثل بوليفيا ان الاقتراح القاني بتمليك المجالس البلدية الاراضي غير المسجلة قد يعجل في حل مشكلة النظام العقاري .

١٣٩- وقال ممثل الصين انه يأمل في ان يطلع في موعد قريب على اقتراحات الادارة لتنفيذ المبادئ الاساسية التي قررتها بشأن النظام العقاري .

١٤٠ - وقال ممثل المملكة المتحدة انه يتفق مع ممثل الهند في أن من المهم حفظ مصالح السكان الحاضرة والمقبلة وصيانة حقوقهم ، ولكنه لا يعتقد بان اتفاق الوصاية حظر كل انواع التصرف في الاراضي . فقد تكون بعض انواع التصرف ، التي تتفق مع مصلحة الشعب ورغباته ، ذات منفعة اذا ما أخضعت لمراقبة صحيحة ، وفقا لسياسة صحيحة .

١٤١ - وأكد الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، تأييدا لما قاله ممثل المملكة المتحدة في معرض تقييمه لسياسة الاقليم العقارية ، ان السلطة القائمة بالادارة تعتمد الحكمة والحصافة في تصرفها وتنتهج النهج العلمي ، وهي مدركة كل الادراك اهمية المسألة بالنسبة الى الادارة والى السكان الذين تتولى مسؤوليتهم .

١٤٢ - وأضاف انه عندما تكلم عن الاراضي المخصصة للاغراض « المعيشية » لم يكن يعني ان السلطة القائمة بالادارة غير عاكفة بكل جد على معالجة مشكلة انماء الاراضي ، ولكن يجب ان تراعي حاجات اليوم المراعاة الحقة ، لئلا يهلك السكان اليوم وهم يحلمون برخاء الغد .

المطلب الخامس

الصناعة

١٤٣ - ذكر ممثل الهند انه غير مقتنع بسلامة استنتاج السلطة القائمة بالادارة بان زراعة قصب السكر وانشاء صناعة للسكر لا ينطويان على امكانيات مغرية . وقال انه اذا لم يتسن تدبير رأس المال لهذا الغرض من الخارج ، فينبغي للادارة ان تحاول انشاء عدد قليل من مزارع قصب السكر تكون مملوكة للقطاع العام أو انشاء مصنع صغير للسكر على سبيل التجربة ، برأسمالها الخاص أو بتشجيع السكان الاهليين أو الاستراليين المقيمين في الاقليم على انشاءه على أساس تعاوني .

١٤٤ - وقال ممثل الولايات المتحدة ان السلطة القائمة بالادارة برهنت عن حكمة بتشجيعها انتاج تلك السلع التي يملك الاقليم احسن الاستعداد لانتاجها .

١٤٥ - ووجه ممثل المملكة المتحدة كلمة تحذير بشأن الصناعات الثانوية ، قائلاً ان سوء اختيارها يرهق كاهل البلد وهو في فجر نموه . فنمو الصناعة الثانوية ينبغي ان يقوم على أساس تحليل اقتصادي بالغ الدقة .

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي

المبحث الأول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

عموميات

١٤٦ - افادت السلطة القائمة بالادارة ان كافة عناصر السكان تتمتع مطمئنة ، بالحقوق الانسانية والحريات الاساسية وذلك دون أى تمييز الا بالقدر الذى ما زال يعتبر لازما لابقاء العمل ببعض الاحكام الخاصة بالسكان الاهليين حفظ المصالحهم ، ولا سيما في الشؤون المتعلقة باستملاك الارض والتجارة والاستخدام في الصناعة .

١٤٧ - وقد اقتضت العقوبة البدنية بالنسبة الى البالغين ، منذ عام ١٩٥١ ، على الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الاناث وعلى بعض جرائم العنف الشديد والجرائم المرتكبة في السجون . اما بالنسبة للاحداث فتوقع عليهم العقوبة البدنية بدلا من سجنهم في حالة ارتكابهم جرائم معينة . ولا توقع العقوبة البدنية الا نادرا كما أنها لم توقع خلال السنة المستعرضة . ولا يجوز الحكم على الاناث بالعقوبة البدنية .

١٤٨ - ولاحظ المجلس مع الارتياح في دورته الرابعة والعشرين ان القيود المفروضة على تنقلات السكان الاهليين في بعض المدن قد الغيت ، وانه يجرى درس كافة التشريعات القائمة في الاقليم لالغاء اية احكام لا تكون متفقة مع مصلحة السكان الاهليين ، ودعا السلطة القائمة بالادارة الى موافاته بنتائج هذه الدراسة تباعا حسب ورودها .

١٤٩ - واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يرحب المجلس بالاهتمام الخاص الذى يوجه الى تعليم المرأة وتقدمها ، ولا سيما بانشاء لجنة استشارية مركزية للعمل باسرع ما يمكن على معالجة التفاوت الراهن بين مركز المرأة ومركز الرجل ، وتأمين تقدمهما في المستقبل على قدم المساواة . ويبدو من التقرير المستعرض ان المرأة

في غينيا الجديدة أخذت تبنى اهتماما أكبر بحياة المجتمع المحلي وتساهم بقسط أوفر فيها ، وذلك عن طريق التدريس والتمريض والاشتراك في أعمال النوادي النسائية * والمجلس ان يشني على هذا التطور المشجع ؛ يلاحظ أن دور المرأة في حياة الاقليم السياسية ، حتى على صعيد المجالس الادارية المحلية لا يذكر * وهو يرى أن ، يجب أن لا يدخر أي جهد لتشجيعها على مضاعفة اسهامها في أعمال المجالس الادارية المحلية ، وذلك بممارسة حق الاقتراع في انتخاب تلك المجالس وبالترشح لعضويتها * ويقترح ان تنظر السلطة القائمة بالادارة في فائدة الاقتراح على المجالس بأن تخصص عددا ملائما من مقاعد ها للمرأة *

» واذ يشير المجلس الى القلق الذي اعبت عنه البعثة الزائرة لعام ١٩٥٥ بشأن كثرة عدد الارشاليات الدينية في الاقليم ، والى توصيته التي اصدرها في دورته الرابعة والعشرين ، يحيط علما بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بانها تراقب هذه المسألة عن كثب حتى لا تترك اثرا سيئا في نفوس السكان الاهليين ولا في حفظ النظام العام *

» ويلاحظ المجلس بدء نفاذ الامر الخاص بالاصلاحيات الصادر في ١٩٥٧-١٩٥٩ ، والقاضي بتطبيق سياسة تثقيف المساجين ضمانا لعودتهم الى مجتمعاتهم مواطنين قادرين على الاسهام الاقتصادى والاجتماعي في المجتمع * كما يلاحظ أن هذا يعتبر بدء التطبيق الرسمي لسياسة نقل سلطة الرقابة على السجون الى موظفي ومديري الاصلاحيات الذين تلقوا الاعداد المطلوب * »

المطلب الثاني

العمل واليد العاملة

١٥٠ - بلغ عدد المستخدمين من السكان الاهليين الذين يتقاضون اجرا محددا ، بما فيهم قوات الشرطة ٤٦،٨٥٠ شخصا في ٣١ آذار (مارس) ١٩٥٩ ، مقابل ٤٣،٣٥٩ شخصا في السنة السابقة * وقد استخدم القطاع الخاص ٣٦،٢٩٨ شخصا منهم ٢٤،٦٠٧ اشخاص يعملون في المزارع ، كما استخدمت الادارة ٥٢٢،١٠ شخصا منهم ١،٧٢٨ يعملون في سلك الشرطة * وكان هناك حوالي ١١،٠٠٠ شخص من العمال المهرة او شبه المهرة *

١٥١ - وقد صدر عدد من الاوامر المتعلقة باليد العاملة * وسوف يبدأ نفاذها بعد الانتهاء من وضع الانظمة الملائمة * واهم ما في هذه التشريعات ، أمر استخدام الأهالي ، فهو فضلا عن كونه قانونا للاستخدام ، يعين الحدود التي يمكن ضمنها استخدام العمال العرضيين بوصفهم متميزين عن العمال المستخدمين بموجب عقود ، ويتضمن احكاما اخرى تستهدف حماية الهيكل الاجتماعي الاهلي من أي تغيير مفرط في السرعة او متسم بالفوضى * وينس

الامر الجديد الخاص بمجلس الاستخدام الاهلي بانشاء مجلس يتألف من موظفين تابعين للإدارة وممثلين عن أرباب العمل والمستخدمين ، مهمته اسداء المشورة الى المدير في كل ما يختص بالعلاقات بين أرباب العمل المستخدمين ، والاجور وشروط الاستخدام . ويقضي النظام الجديد بزيادة الحد الأدنى للاجر النقدي من ٣٠٠ شلن الى ٣٢٥ شلن في السنة .

١٥٢- وقد رأى المجلس في دورته الرابعة والعشرين ان الحد الأدنى للاجور في الاقليم المشمول بالصاية لا يزال كما يبدو ومنخفضا للغاية . واحاط علما بتأكيدات السلطة القائمة بالإدارة التي تفيد فيها ان مجلس الاستخدام الاهلي سيدرس جداول الاجور وشروط استخدام السكان الاهليين ويعيد النظر فيها باستمرار .

١٥٣- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر والتوصية الآتية :

« يلاحظ المجلس انه سوف يبدأ قريباً نفاذ تشريع جديد للعمل سيعين الحدود التي يمكن ضمنها استخدام العمال العرضيين ، وسيضمن احكاماً تستهدف حماية الهيكل الاجتماعي الاهلي . والمجلس ينتظر باهتمام خاص تلقي معلومات مفصلة عن احكام هذا التشريع . »

« وان يلاحظ المجلس ان مجلس الاستخدام الاهلي يقوم الآن بدراسة لجدول الاجور الحالي ، يأمل في ان تؤدي هذه الدراسة الى زيادة الحد الأدنى لمعدلات اجور العمال الاهليين وهي في الوقت الحاضر منخفضة . »

المطلب الثالث

الصحة العامة

١٥٤- تتألف المؤسسات الطبية التي تديرها السلطة القائمة بالإدارة من ٧٤ مستشفى ، و ٨٩٨ مركزاً للإسعاف أو مركزاً طبياً و ٣٠٠ مستشفى لرعاية الامومة والطفولة . وبالإضافة الى ذلك تدير السلطات ٦٩ مستشفى و ٦٣ مستشفى للعناية الطبية و ٣٠٤ من مراكز الإسعاف أو المراكز الطبية . وفي عام ١٩٥٩ بلغت المصروفات على المرافق والخدمات الصحية ١٦٢٥٦٠٦ ج ١٠ مقابل ١٠٢٢٥٠٦ ج ١٠ عام ١٩٥٨ . ولا يتضمن هذان الرقمان المبالغ التي أنفقت على الاعمال والخدمات ذات الطابع الانتاجي أو على تحسين وصيانة مباني المستشفيات وأجهزتها . وقد بلغ مجموع هذه المصروفات ٤٩٣٠٠٩٤ ج ١٠ عام ١٩٥٨ و ٨٢٨٠٥٣٠ ج ١٠ عام ١٩٥٩ .

١٥٥- وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ بلغ عدد الموظفين الطبيين التابعين للإدارة ٣٧٧ موظفاً غير أهلي و ٢٧٧ موظفاً أهلياً * ومعظم موظفي هذه الفئة الأخيرة من الممرضين المساعدين العاملين في مراكز الإسعاف والممرضين المساعدين العاملين في المستشفيات والعمال * ويوزع الموظفون على الصورة الآتية :

| أهليون | غير أهليين |
|-------------------|------------|
| الخصائيون | ٥ |
| الأطباء والجراحون | ٤٧ |
| الأطباء المساعدون | — |
| أطباء الأسنان | ٥ |
| الممرضات | ٩٥ |
| المساعدون الطبيون | ٩٤ |

١٥٦- ولاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أنه تعذر توفير العدد الكافي من الموظفين لمواجهة الزيادة في مرافق الاستشفاء رغم الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالإدارة ، وأوصى هذه السلطة بمواصلة بذل جهودها لاستقدام عدد أكبر من الموظفين من الخارج ، ولاعداد المساعدين الطبيين بواسطة نظام التمرين ، ووضع برنامج لاعداد الموظفين الطبيين الأهليين * ورحب في هذه المناسبة بإنشاء كلية طب لاعداد الأطباء المساعدين — ومدرسة مركزية لاعداد الممرضات *

١٥٧- وذكرت السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها المستعرض أنها تابعت تنفيذ برنامج مركز لاستقدام الموظفين الطبيين ، وقد زاد عدد الأطباء المؤهلين خلال السنة الماضية اثني عشر طبيباً * ولا يزال برنامج التمرين يحظى بالاهتمام ، وقد استقدم سبعة موظفين طبيين متمرنين جدد * وبوشر باعداد الأطباء المساعدين في كلية الطب في بابوا ، وبدأ سبعة طلاب وطالبة واحدة من غينيا الجديدة اعدادهم الأولي الذي يستغرق سنة واحدة * وافتتحت دورة تدريبية عامة في شؤون التمريض في مستشفى رابول العام ، وبلغ عدد الملتحقين بها في حزيران (يونيه) ١٩٥٩ تسعة وأربعين متمرناً واحد و ثلاثين متمرنة *

١٥٨- وانتهي الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أنه في الفترة الممتدة من ١ تموز (يوليه) ١٩٥٩ الى ٣١ آذار (مارس) ١٩٦٠ ، زاد عدد الموظفين غير الأهليين الذين تستخدمهم الإدارة ثلاثة أطباء ، وأربعة عشر مساعداً طبياً ، وثلاثاً وعشرين ممرضة * وزاد عدد الموظفين الأهليين ١٢٦ موظفاً *

١٥٩ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

- ” يلاحظ المجلس مع الارتياح التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي وضعت السلطة القائمة بالادارة لتجديد المستشفيات وبنائها ومد شبكة مراكز الاسعاف الى المناطق الريفية .
ويعرب عن امله ، نظرا الى خطورة المشاكل الصحية في الاقليم وحرصا على مواجهة الحاجات الراهنة ، في ان تمناعف السلطة القائمة بالادارة جهودها لابدال المنشآت البالية وتوسيع برنامج الانشاء ، وفي أن تعمل في الوقت ذاته على توسيع نطاق برنامجها الخاص بالطب الوقائي .
- ” ويلاحظ المجلس زيادة عدد افراد بعض فئات الموظفين الطبيين والموظفين الصحيين ، خلال السنة المستعرضة ، ومتابعة تنفيذ برامج الاعداد الخاصة بالاطباء المساعدين في كلية بابل للطب ، وبالممرضات في رابول ، فضلا عن البرامج الخاصة بغيرهم من موظفي الصحة العامة . ويوصي المجلس بان تمناعف السلطة القائمة بالادارة جهودها لاستقدام المزيد من الموظفين ، وان توسع برامجها لاعداد السكان الاهليين ، ولاسيما اعداد موظفي الصحة .
- ” ويرحب المجلس بالجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة لمكافحة الملاريا ، ويحث على اتخاذ كل التدابير اللازمة للقضاء بأسرع ما يمكن على هذا المرض المتفشي .
- ” ويوصي المجلس بتوجيه اهتمام خاص الى وضع برنامج مركز محكم التخطيط لتكملة البرنامج الراهن لمكافحة سوء التغذية ، الذي لا يزال يعتبر من المشاكل الخطيرة في الاقليم ، ولاسيما في المناطق التي اخضعت حديثا لنفوذ الادارة .
- ” ويلفت المجلس نثار السلطة القائمة بالادارة الى ملاحظات منظمة الصحة العالمية ، ولاسيما الى الاقتراح المتعلق بتنظيم مشروع صحي تجريبي في منطقة يبدي مجتمعا المحلي روح مبادرة ملحوظة .”

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداهها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل الا آراءهم الشخصية

المطلب الاول

عموميات

- ١٦٥ - ابدى ممثل الهند عدم ارتياحه الى الآراء التي ابداهها مؤتمر المنظمات التبشيرية بشأن توصيات البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ ، وأضاف انه ينبغي ان لا يفسح المجال لخلل البلبلة في أذهان السكان المحليين من جراء كثرة العقائد والمذاهب الدينية المتضاربة •
- ١٦٦ - وأعرب ممثل الصين عن امله في ان تؤدى الدراسة التي يجريها مجلس الاستخدام الاهلي الى احداث زيادة كبيرة في الحد الأدنى لاجر العمال الاهليين •
- ١٦٧ - وذكر ممثل فرنسا ان التقرير السنوى للسلطة القائمة بالادارة يرسم صورة شاملة وبالغة الاهمية للتقدم المحرز في الميدان الاجتماعي ، رغم انه لا يزال ينبغي عمل الكثير •
- ١٦٨ - ورحب ممثل الولايات المتحدة بالانباء التي تفيد ان العمل جار الآن لتعديل النصوص التشريعية الحالية لازالة الاحكام التمييزية منها ، وان النصوص التشريعية الخاصة بشروط الجنسية اللازمة للقيام بالمشاريع التجارية هي موضع دراسة جديدة • وأعرب عن امله في ان يطلع في الدورة المقبلة على نتيجة هذه الدراسات والتعديلات •

المطلب الثاني

العمل واليد العاملة

- ١٦٩ - رحب ممثل الجمهورية العربية المتحدة بتأكيدات السلطة القائمة بالادارة التي تفيد فيها انها تتخذ الآن التدابير اللازمة لوضع تشريع العمل الجديد موضع النفاذ في أول تشريع الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ •

١٦٥- وصرح ممثل بورما بأنه يجدر بالادارة ، فيما يختص بالعلاقة بين أرباب العمل والعمال ، ان تدعو القادة النقابيين ذوى الشهرة العالمية الى زيارة غينيا الجديدة وتطلب اليهم تقديم المساعدة واسداء المشورة بشأن امكن تأسيس نقابة للعمال في الاقليم .

١٦٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان حالة السكان الاهليين الذين اتاحت لهم فرصة الاستخدام ، لا تفضل كثيرا حالة الذين بقوا في قراهم . فهم يتناولون اجورا ضئيلة . ويتقاضى عمال المزارع حوالي ثمانية وعشرين شلنا في الشهر ، أى ما يقل عن شلن واحد في اليوم .

١٦٧- وقال الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ان السلطة القائمة بالادارة تدرك كل الادراك ان مركز اليد العاملة في الاقليم هو بحكم الضرورة اكثر ميوعة من مركز اليد العاملة في كثير من غيره من بلدان العالم ذات الاقتصاد المتقدم ، وانها جاهدة لذلك في العمل على تطويره تطورا صحيحا منظاما من كافة الوجوه . وانضاف ان المهمة الاولى التي اضطلع بها مجلس الاستخدام الاهلي ، الذى انشيء حديثا ، هي اجراء دراسة للجدول الحالي لأجور العمال الاهليين ، ويبلغ حدها الأدنى الآن خمسة وعشرين شلنا في الشهر بالاضافة الى توفير المأوى والغذاء والكساء مجانا . وسوف تؤدى هذه الدراسة الى وضع جدول للاجور يعبر عن آراء نخبة ذوى الاطلاع في الاقليم .

المطلب الثالث

الصحة العامة

١٦٨- اشنى ممثل الجمهورية العربية المتحدة على السلطة القائمة بالادارة للزيادة الملموسة التي احدثتها في عدد الموظفين السحيين والنابيين ، وحشها على متابعة السير في هذا الاتجاه . وأعرب عن املة في ان تنظر السلطة القائمة بالادارة جديا في ملاحظات منظمة الصحة العالمية بشأن عدم وجود عدد كاف من موظفي الصحة للقيام باعمال الصحة البيئية والمراقبة وفي ان توفى اكثر من ذى قبل في تدبير الخبراء في هذا الميدان .

١٦٩- وقال ممثل الهند أنه تجدر الاشارة الى انجاز انشاء المستشفيات الجديدة في تونغنا وبوتاونغ وغرين ريفر وكاب غلوستر . ورأى انه ينبغي توجيه المزيد من الاهتمام الى تحسين الخدمات التي تقدمها مستشفيات الارساليات ، وتشجيع الارساليات المعنية على التزام مشـل مستويات الخدمة المعتمدة في مستشفيات الادارة .

١٧٠- وذكر ممثل فرنسا ان الجهود التي تبذلها السلطة القائمة بالادارة في الميدان الصحي جديدة بالذكر ♦

١٧١- وابدى ممثل بورما موافقته بوجه عام على سياسة السلطة القائمة بالادارة المبنية على تأكيد مبدئين اساسيين من مبادئ العمل في ميدان الصحة العامة الحديثة وهما : الخدمة الوقائية واللامركزية ♦ ورحب بانشاء شعبة للصحة العقلية في ادارة الصحة العامة وأعرب عن أمله في ان يتاح لاجتماع المجلس الاطلاع على نتائج دراسة استقصائية لحالة الصحة العقلية في الاقليم ♦

١٧٢- واثنى ممثل ايطاليا على السلطة القائمة بالادارة لما قامت به من اعمال في ميدان الصحة العامة ، وحشها على بذل كل ما يمكن لكي تتكفل حملة مكافحة الملاريا بالنجاح ♦

١٧٣- ورأى ممثل الولايات المتحدة ان التقدم المحرز في الميدان الطبي دليل على الاهتمام الذي تلقاه الصحة العامة من السلطة القائمة بالادارة ♦

١٧٤- ولاحظ ممثل بوليفيا انه تحقق بعض التقدم في ميدان الصحة العامة ♦

١٧٥- وأعرب ممثل الصين عن ارتياحه لزيادة عدد المرافق الاستشفائية وعدد الموظفين الطبيين في الاقليم ♦

١٧٦- وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان غينيا الجديدة تفتقر اعظم الافتقار الى المستشفيات والى الموظفين الطبيين ، وان السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ التدابير اللازمة لاعداد الموظفين الطبيين الاهليين ، ولا سيما الاطباء والاختصاصيين ♦ وطالب بضرورة اتخاذ أفضل التدابير لاعداد الموظفين الطبيين الاهليين ، وقال ان على السلطة القائمة بالادارة أن ترصد في ميزانياتها الخاصة الاموال اللازمة لبناء عدد اكبر من المستشفيات واعداد الموظفين الطبيين ♦

١٧٧- وأعرب ممثل بلجيكا عن اعتقاده بان التقدم الذي احرز في ميدان الصحة العامة دليل ملموس على اهتمام السلطة القائمة بالادارة بهذا الميدان ♦

١٧٨- وأعرب ممثل الباراغواي عن اعتقاده بأنه ينبغي مضاعفة الجهود الفعالة للقضاء على الملاريا في وقت اقصر من الوقت المقرر لذلك حاليا ♦

القائمة بالادارة ان تفتش المدارس يجرى الآن بصورة منتظمة * واتخذ تدبير جديد بـدأ نفاذه في شباط (فبراير) ١٩٥٩ ، عين بموجبه ثلاثة مفتشين في الاقليم ، يعاونهم موظفو شؤون التعليم في المحافظات ، كما يعاونهم في بعض المحافظات موظفو شؤون التعليم في المناطق *

١٨١ - وبلغت النفقات التي صرفتها الادارة على المرافق التعليمية (باستثناء صيانة المباني) للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ، ما يعادل ١٧،٤٥٥،٠١٧ ، جنيتها استرلينا مقابل ٧٦٥،٥٩٥ ج ١٠ للسنة السابقة * ويشمل هذا المبلغ اعانات قدرها ٨٩٠،٣٣٠ ج ١٠ قدمت الى الارساليات * وبلغ ما انفقته الارساليات من أموالها الخاصة على التعليم في الاقليم ، خلال الفترة نفسها ، ٥٤٤ ، ٤٣٢ ج ١٠

١٨٢ - ونجد في حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ، ان عدد المدارس التابعة للادارة قد ارتفع الى ١٨٩ مدرسة اي بزيادة خمس مدارس ، وارتفع عدد طلابها من ٣٣٣،١١ الى ٥١٧،١٢ طالبا ، كما ارتفع عدد معلميها من ٤٨٣ الى ٥٤٣ معلما * وقد استوعبت المدارس المخصصة للطلبة الاهليين كل هذه الزيادة في المعلمين ، التي تألفت من احد عشر معلما اهليا وتسعة واربعين معلما غير اهلي * وكان ثمة سبعة وثلاثون طالبا اهليا يتابعون الدراسة في مراكز اعداد المعلمين التابعة للادارة ، وثمانية وثلاثون معلما متمنا غير اهلي يجرى اعدادهم للخدمة في بابوا اوغينيا الجديدة ، سيكمل عشرون منهم اعدادهم في نهاية عام ١٩٥٩ *

١٨٣ - وبلغ عدد مدارس الارساليات ٢٧٧٧ مدرسة ، اي بزيادة عشر مدارس عليها في السنة الفائتة * وبلغ عدد المدارس المسجلة والمعترف بها ٣٦٤ مدرسة ، اي بزيادة ١٣٧ مدرسة ، بينما انخفض عدد المدارس المعفاة بمقدار ١٢٧ مدرسة فبلغ ٢٤١٣ مدرسة * وارتفع مجموع عدد الطلاب الى ١٢٤،١١٢ طالبا ، أي بزيادة ٩٦،٠٤٠ طالبا ، بينما انخفض عدد المعلمين من ٣٦٢ الى ٣٤٥٣ ، بسبب اغلاق المدارس أو ادمائها ببعضها وبسبب مقتضيات السياسة التعليمية * وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ كان في مراكز اعداد المعلمين التابعة للارساليات ٣١١ معلما متمنا *

١٨٤ - واشئى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة للتقدم المتحقق في ميدان التعليم الابتدائي ، وأعرب عن امله في زيادة الاسراع بهذا التقدم وفي ان تقوم السلطة القائمة بالادارة بدور اوثق واكبر من ذي قبل في تقدم التعليم في الاقليم * وحث السلطة القائمة بالادارة على السعي الى التقليل من التخلف في المدارس الابتدائية وعلى مضاعفة جهودها لاجتذاب عدد أكبر من السكان الاهليين الى مهنة التعليم * ولاحظ ان معظم المدارس الابتدائية

تتألف من صفين او ثلاثة صفوف ، ولذلك فان الضرورة تقضي بتوسيع هذه المدارس على مراحل تدريجية ، لتمكين عدد اكبر من تلاميذ المدارس الابتدائية من اتمام تعليمهم الابتدائي •

١٨٥ - واحاطت السلطة القائمة بالادارة علما ، في تقريرها المستعرض ، بملاحظات المجلس حول بعض نواحي التعليم في الاقليم ، وأكدت له ان المسائل المشار اليها ستكون موضع النظر الدقيق •

١٨٦ - واصرر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يلاحظ المجلس التدابير المتخذة لتحسين نظام التعليم ، ولاسيما تعيين عدد اضافي من موظفي التفيتش والاشراف ، للزيادة من كفاية المدارس التابعة للادارة والارساليات ، ويرى المجلس ان من الاهمية بمكان اخضاع جميع مدارس الارساليات للمزيد من الرقابة والاشراف الحكوميين الفعالين في السنين الثلاث أو الاربع القادمة ، وذلك لكي يرتفع مستوى التدريس في مدارس الارساليات الى المستوى السائد في المدارس التابعة للادارة •

» واذ يلاحظ المجلس ان المنظمات التبشيرية تدير ٢٧٧٧ مدرسة ، يبلغ عدد طلابها ١١١،٠٠٠ تلميذ ، من اصل ٣،٠٠٠ مدرسة ابتدائية في الاقليم ، يرى ان هناك اعتمادا اكثر من اللازم على الارساليات لنشر التعليم في الاقليم • ويلاحظ المجلس كذلك ان كافة مدارس الارساليات تقريبا هي من المدارس ذات المعلم الواحد ، وان معظم المعلمين ذوو اعداد جزئي ولا يتمتعون بالمؤهلات اللازمة للتدريس فيما بعد الصف الثاني أو الثالث الابتدائي • ويرى المجلس ان على السلطة القائمة بالادارة ، تحسينا لنوع التعليم وتوسيعا لمناهجه في مدارس الارساليات ، ان تعمل على اقناع الارساليات بتوحيد جهودها ومواردها وباعادة تنظيم نشاطاتها التعليمية لكي تزيد ثمار أعمالها في ميدان التعليم •

» ويعرب المجلس عن ارتياحه لارتفاع مستويات التعليم وكفاية المرافق في المدارس التابعة للادارة التي تعد ١٧٤ مدرسة تضم حوالي ١١،٦٧٠ تلميذا ، ولعلمانية التعليم فيها • ويلاحظ انه لم تفتح خلال السنة المستعرضة غير خمس مدارس ابتدائية جديدة تابعة للادارة • وهو يود ان تقوم السلطة القائمة بالادارة بدور مباشر أوسع من ذي قبل بكثير في هذا الميدان • وسيكون من دواعي سروره أن يتلقى في دورته المقبلة بيانا مفصلا عن الخطة الجديدة الموضوعة للتعليم في الاقليم •

» ويرحب المجلس ، مع الارتياح الخاص ، بمساهمة المجالس الادارية المحلية في انشاء وتعهد المدارس في مناطقها • ويلاحظ ان السلطة القائمة بالادارة تزمع الحصول على المزيد

من مساعدة تلك المجالس لإنشاء مدارس قروية للأعداد الزراعي وغيره من انواع الاعداد التقني * وكذلك يلاحظ ان المجتمعات المحلية القروية تقدم المساعدة لإنشاء مدارس جديدة في المناطق التي لا توجد فيها مجالس * ويعرب عن امله في ان تستمر السلطة القائمة بالادارة في العمل بكل الوسائل على تشجيع روح المبادرة الاهلية لإنشاء المرافق التعليمية *

» ويرحب المجلس بالزيادة الكبيرة في اعتمادات التعليم بالنسبة الى ما كانت عليه في السنة الفائتة ، ولكنه يرى ان من الضروري احداث زيادة تدريجية في هذه الاعتمادات لتنفيذ الخطة الجديدة لانماء التعليم وسد حاجات الاقليم *

» وان يلاحظ المجلس ان نسبة الامية لا تزال جد مرتفعة وان عددا كبيرا من الاولاد لا تتاح لهم حتى الدراسة الابتدائية ، وان يعلق اهمية كبرى على تعليم سكان الاقليم المشمول بالوصاية ، يرى ان على السلطة القائمة بالادارة اتخاذ التدابير الايجابية لادخال التحسين والتوسيع اللازمين على نظام التعليم بمجموعه في الاقليم *

» ويلاحظ المجلس التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة خلال السنة المستعرضة لتعيين واعداد المعلمين ، لاسيما الاهليين منهم ، ولكنه يرى انها غير كافية في مداها * ويحث على ضرورة تخريج الاعداد الكافية من المعلمين الاهليين كل سنة * ويقترح ان تعتمد السلطة القائمة بالادارة ، تحقيقا لهذا الغرض ، الى النظر في بعض التدابير مثل توحيد المرافق الحالية للتعليم الابتدائي وتحسينها لاتاحة انتقال التلاميذ بلا انقطاع من الصفوف الاولى الى الصفوف العالية ، ومثل التوسع السريع في التعليم الثانوي وتنظيم برامج دراسية مركزة خاصة لمن يمكن أن يصبحوا معلمين قادرين رغم عدم متابعتهم في بادئ الامر كافة دروس التعليم الابتدائي وعدم اتمامهم الدراسة المتوسطة او الثانوية * ويرى المجلس ان قبول المعلمين في الفئة الفرعية خطوة في الاتجاه السليم ويأمل ان يستوفي عدد اكبر من المعلمين الشروط اللازمة لدخول هذه الفئة *

المطلب الثاني

التعليم بعد الابتدائي

١٨٧ - هنالك ، من مرافق التعليم بعد الابتدائي ، عشر مدارس متوسطة ومدرستين ثانويتان ومدرستان للاعداد التقني ومدرسة واحدة لاعداد المعلمين * وقد ذكرت السلطة

القائمة بالادارة ان التعليم المتوسط والثانوى والعالي سيتاح لكافة التلاميذ الذين **تثبتت** اهليتهم باكمالهم التعليم الابتدائي بنجاح والذين يجيدون اللغة الانكليزية . اما الهدف المحدد للتعليم الثانوى فمن المقرر بلوغه عن طريق استخدام المرافق المتوفرة في الاقليم وفي استراليا على السواء . وقد ساعدت السلطة القائمة بالادارة السكان على ارسال ابنائهم الى المدارس الثانوية في استراليا بتقديم مخصصات سنوية قدرها ١٤٥ جنيه استرليني ، الى التلاميذ غير الاهليين ودفع نفقات سفرهم عند عودتهم الى الاقليم كل سنة . أما التلاميذ **الخلاسيون** فينتقلون كذلك ، مخصصات اضافية سنوية اقصاها ٢٠٠ جنيه استرليني ، وتقدم اليهم بموجب برنامج خاص للمنح الدراسية . وتغطي كافة نفقات تعليمهم في المدارس الاسترالية ، بما فيها نفقات المأوى والغذاء والكساء والاقساط المدرسية والسفر واللوازم فضلا عن المصروفات النثرية . ونجد في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ انه كان هناك ١٤٧ تلميذا آسيويا و ٣٧٩ اوروبيا و ٢٥ أهليا و ٣٩ خلاسيا يتابعون تعليمهم الثانوى في استراليا ويتلقون المساعدات الدراسية .

١٨٨ - وأيد المجلس في دورته الرابعة والعشرين رأى البعثة الزائرة في ان عدد الطلاب في المدارس بعد الابتدائية هو اقل من ان يواجه ازدياد الطلب على اشخاص من سكان غينيا الجديدة نالوا حظا أوفر من التعليم ، أو ان يفي بحاجات الاقليم ، واعرب عن امله في احداث زيادة جديدة في عدد المدارس الثانوية في الاقليم . وأوصى بان تعتمد السلطة القائمة بالادارة بالتعاون مع ارباب العمل ، الى اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين المرافق التي تكفل استفادة العمال في مراكز عملهم من نظام تعليم البالغين .

١٨٩ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، ان الخطط الراهنة لتوسيع التعليم بعد الابتدائي لا تنص فقط على بناء مدارس جديدة تابعة للادارة ، بل وتنص كذلك على تقديم اعانات الى الارشاليات لبناء المدارس بعد الابتدائية ، واعانة نفقة قدرها ٢٠ جنيه استرليني في السنة ، تقدم عن كل تلميذ جديد يتابع التعليم بعد الابتدائي . ويبدأ دفع هذه الاعانات في عام ١٩٦٠ .

١٩٠ - وذكرت ان تعليم البالغين مستمر بعدة وسائل منها الاذاعة والافلام والصحف السادرة باللغة المحلية والانجليزية ؛ وكذلك بواسطة مختلف مشاريع انماء المجتمع المحلي ، بما في ذلك برامج انماء المحافطات ، والنوادي النسائية والخدمات المقدمة في ميدان الزراعة والصحة وغير ذلك من ميادين نشاط الادارة . ورأت ان هذه الوسائل أصلح لسد الحاجات التعليمية للبالغين من الطرق المدرسية المعتادة .

١٩١ - واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

”وان المجلس ، اذ يشير الى انه اعرب في دورته الرابعة والعشرين عن امله في احداث زيادة جديدة في عدد المدارس الثانوية في الاقليم ، يلاحظ التقدم المحرز ، ولاسيما في بناء المدارس . كما يلاحظ ان السلطة القائمة بالادارة تنوى كذلك توسيع التعليم بعهد الابتدائي عن طريق تقديم المساعدة المالية الى الارشاليات لهذا الغرض . وهو يعتقد ان عدد التلاميذ الذين يتلقون التعليم الثانوى غير كاف لمواجهة الحاجات الكثيرة والمتزايدة في قطاعي التوظيف الخاص والعام ، التي تعتبر تلبيتها اساسية لتقدم الاقليم في كافة الميادين . ويحث المجلس السلطة القائمة بالادارة على معالجة هذه المشكلة الاساسية بشكل فعال ، عن طريق وضع برنامج شامل ندى مراحل محددة المعالم . ويرى ان من الواجب ان يتمتع التعليم الثانوى بدرجة عالية من الاولوية في كل خطة تهدف الى انماء التعليم في الاقليم ، وان يتم انشاء المرافق اللازمة له ، من الآن فصاعدا ، كما يرى المجلس ، في الاقليم نفسه .“

”ويلاحظ المجلس ان ثمة ٢٦٩ طالبا اهليا يدرسون في الكليات التقنية التابعة للادارة . ويرحب بمشروع انشاء مدرسة في بولولو لدراسة شؤون الاحراج ، ويلاحظ ان العمل قد بدأ في بناء كلية الزراعة في كيرافات . كما يلاحظ انه بدى في توجيه التعليم في مدارس الاقليم المتوسطة والثانوية وجهة مهنية ، ويعرب عن امله في مواصلة تعزيز هذا الاتجاه .“

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابدتها اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تشمل الآراء هم الشخصية

المطلب الأول

عموميات

١٩٢ - رأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة وجوب الثناء على السلطة القائمة بالادارة لاكمالها المرحلة الاولى من انشاء المدرسة الثانوية في رابول ، ولانجازها مركز الاعداد التقني في رابول ، والمدرسة الابتدائية في مارانغ ، وعددا من المدارس في المناطق الاخرى . ولاحظ مع الارتياح الخطوات التي تتخذ للتقليل من التخلف في المدارس الابتدائية .“

١٩٣ - ولاحظ ممثل الهند مع الارتياح الشديد تدابير إعادة التنظيم المتخذة في ١٩٥٨-١٩٥٩ ، وازدياد عدد الملتحقين بالمدارس واخضاع مدارس الارشاليات للتفتيش الحكومي وقال ان من الواجب حصر الاهتمام في هذه المرحلة بتوسيع مدى التعليم الابتدائي في الاقليم ليعطي هذا التعليم كل فاعله .

١٩٤ - ولاحظ ممثل نيوزيلندا ان توفير مرافق التعليم ، حتى الحد الأدنى منها ينطوي على مشاكل في غاية التعقيد ؛ وقال انه يسره ان يثني على السلطة القائمة بالادارة لمثابرتها على معالجة هذه المشاكل .

١٩٥ - وأعرب ممثل بورما عن تقديره للسلطة القائمة بالادارة لسياستها التعليمية . وأعرب عن امله في ان يتيح التنظيم الجديد في ادارة التعليم العام لموظفي التعليم في المحافظات تخصيص مزيد من الوقت للتفتيش والاشراف . وقال انه يجب رفع مستوى المدارس المعفاة .

١٩٦ - ونوه ممثل الولايات المتحدة بأهمية البرنامج الموسع لاعداد المتمرنين ، وابدى ارتياحه لعلمه بان السكان الاهليين يمكنهم الاشتراك بهذا البرنامج ان توفر لديهم الاساس التعليمي الكافي . وأعرب عن امله في ان تؤدى الجهود الواسعة التي تبذلها الادارة في ميدان التعليم الى تهيئة الافراد الاهليين الذين يتوفر لديهم الاساس الكافي للاشتراك في تلك البرامج .

١٩٧ - وأبدى ممثل الصين ارتياحه للاهتمام الذي تظهره نحو التعليم كل من السلطة القائمة بالادارة والمجالس الادارية المحلية . وأعرب عن امله في ان توحّد الارشاليات موارد هـا وتنشئ مدارس تضم كافة الصفوف الابتدائية بدلا من ان يدير كل منها مدارس تتكون من صـفـف واحد أو صـفـين .

١٩٨ - وقال ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن السلطة القائمة بالادارة بذلت جهودا كبرى ، منذ بداية نظام الوصاية ، في ميدان التعليم والاعداد ، فاقيم اساس متين لنظام التعليم الابتدائي . ومع أن جزءا كبيرا من نفقات تمويل التعليم لا بد ان ياتي العام ، سوف يقع في المستقبل ، ولا شك ، على عاتق الحكومة المركزية لغينيا الجديدة ، فان على السلطات المحلية ان تشارك بجزء كبير من النفقات عندما تصبح لها ايراداتها الخاصة .

١٩٩ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي ان حالة التعليم سيئة الى حد لا يطاق في حوالي ٩٠ في المائة من الشعب أرمي ، وليس في مدارس الادارة سوى ٤٥٥ معلما ، بينما يقتني التعليم

الابتدائي ، على حد قول مدير ادارة التعليم ، ما لا يقل عن الف معلم اوروبي و ١٠ آلاف معلم أهلي • ولا يوجد في الاقليم بمجموعه سوى مدرسة ثانوية واحدة تضم حاليا ثلاثين طالبا • وهي لا تقدم دراسة متوسطة كاملة • ولا وجود للدراسة المتوسطة أو الدراسات العالية الكاملة الا في استراليا ، وعلى هذا فانه يتعذر على المرء ان يتحدث عن وجود تقدم في ميدان التعليم والعكس هو الصحيح • ورأى ان على المجلس ان يعتبر الحالة في هذا الشأن غير مرضية على الاطلاق ، وان يوصي السلطة القائمة بالادارة باتخاذ كل التدابير الايجابية العاجلة لتحسين الحالة •

٢٠٠ - وعلق ممثل الباراغواى اهمية كبرى على مضاعفة انماء التعليم ، وقال انه يعتقد بأن بذل أى جهد في هذا السبيل يساهم في تهيئة الاقليم للحكم الذاتي أو الاستقلال •

٢٠١ - وتكلم الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة ، ردا على ما قيل من انها قد نقلت الى الارشاليات بعض مسؤوليات التعليم التي ينبغي ان تقع على عاتقها هي ، فأشار الى ان نظام التعليم في استراليا يخضع لرقابة الدولة ، وقال ان الحكومة لم تتنازل ولن تتنازل عن مسؤوليتها في هذا الميدان في غينيا الجديدة • وأضاف ان ضرورة الاسراع بعملية الانماء هي التي أوجدت لدى الادارة الاستعداد لطالب مساعدة الارشاليات في غينيا الجديدة ، في حين انها لا تحتاج الى مثل هذه المساعدة في استراليا •

المطلب الثاني

التعليم بعد الابتدائي

٢٠٢ - أوصى ممثل الهند بقوة بان تفتح السلطة القائمة بالادارة على الفور ثلاث أو أربع مؤسسات اضافية على الاقل للتعليم الثانوى في الاقليم • وأشار الى ان فتحها ينبغي ان يكون الهدف لبرنامج يرمي الى التوسع السريع في التعليم الثانوى بغية مواجهة حاجات الاقليم المتزايدة الى الموظفين في ميادين الادارة والصحة والتعليم والخدمة الاجتماعية • ورحب بالجهد الذى تبذلها الادارة لاعداد المزيد من المعلمين ، ورأى ان المجلس يهمله ان يعرف بالدقة والتفصيل ما هي خطط السلطة القائمة بالادارة في هذا المجال ، ومتى تريد بلوغ هدفها المتعلق باعداد ٥٠٠٠ معلم آخر لتلبية الحاجات الراهنة •

٢٠٣ - وقال ممثل نيوزيلندا انه واثق من ان الادارة ستواصل التوسع في مرافقها للتعليم بعد الابتدائي • وأكد على ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام الى التعليم الثانوى لاهميتها الفائقة •

٢٠٤- وأعرب ممثل الصين عن امله في زيادة مرافق التعليم التقني والمهني فـي المستقبل القريب •

٢٠٥- وقال ممثل المملكة المتحدة انه يعتقد ان أس الحاجات الراهنة لغينيا الجديدة في ميدان التعليم هي الحاجة الى الانماء والتوسيع السريع للتعليم الثانوى فضلا عن التعليم التقني والمهني • وأضاف انه ينبغي تكوين فئة من مديري المدارس الابتدائية من سكان غينيا الجديدة •

٢٠٦- وأعرب ممثل الباراغواى عن قلقه لحالة التعليم الثانوى • وأعرب عن امله فـي أن تبذل السلطة القائمة بالادارة مزيدا من الجهد لاستكمال البرنامج الحالي •

الفرع السادس

تحديد مواعيد المراحل المتوسطة
والموعد النهائي لنيل الحكم الذاتي أو الاستقلال

المبحث الاول

وصف عام للاوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي اصدرها مجلس الوصاية

٢٠٧- اشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى توصياته السابقة بشأن تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعد النهائي لنيل الحكم الذاتي أو الاستقلال • ولاحظ ان منظمة الكومنولث للابحاث العلمية والصناعية قد تابعت ابحاثها بمساعدة بعض الدوائر المختصة التابعة للادارة ، وانه قد وضعت مشروعا خماسيا لانماء التعليم في الاقليم • ولاحظ كذلك ان رأى البعثة الزائرة القائل بإمكان استخدام موارد الاقليم على وجه افضل فيما لو وضع مشروع انشائي متكامل • وأعرب عن امله في ان تحدد السلطة القائمة بالادارة دون تأخير وحيثما أمكن المواعيد المتوسطة المتعاقبة لهذا المشروع والمواعيد التقريبية لانجازه ، كي يكون من الممكن ايجاد الممهدات اللازمة لبلوغ الاقليم اهداف نظام الوصاية •

٢٠٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في تقريرها المستعرض ، ان لديها مشاريع انمائية تتناول كافة ميادين الادارة ، وانها ستسهم في تنفيذها بكل نشاط • ومع ان هذه المشاريع تنص على انجاز مختلف المهام في فترات محددة ، فان السلطة القائمة بالادارة ترى أن

تحديد مواعيد المراحل المتوسطة قد يكون مضللاً • كما انها ترى أنه ليس من المستحسن تحديد مواعيد المراحل المتوسطة واعتبارها التزامات قاطعة ، نظرا الى التنوع الكبير والتغير المستمر في أحوال معيشة سكان الاقليم البدائيين • الا ان السلطة القائمة بالادارة بينت انها ستعمل ، حيثما امكن ذلك ، على تحديد مواعيد مراحل متوسطة مؤقتة لتأمين التقدم التدريجي للسكان الاهليين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسية ، وذلك متى توفر لديها الاقتناع بأن هذا سيساعد على تحقيق الاهداف المنصوص عليها في المادة ٢٦ من الميثاق •

٢٠٩- واصر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

« ان المجلس ، اذ يشير الى قرار الجمعية العامة رقم ١٤١٣ (الدورة ١٤) ، يدعو السلطة القائمة بالادارة الى تحديد مراحل متوسطة متعاقبة يتم بلوغها في مواعيد قريبة ، وذلك في ميادين الانماء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي في غينيا الجديدة ، بغية الاسراع الى اقصى حد ممكن في ايجاد الظروف الملائمة لنيل الحكم الذاتي أو الاستقلال » •

المبحث الثاني

الملاحظات التي ابداه اعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تشمل الآراء هم الشخصيات

٢١٠- ذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة انه لا يسعه الموافقة على عبارتي « حيثما أمكن ذلك » و « متى توفر لديها الاقتناع » ، الواردتين في بيان السلطة القائمة بالادارة حول المراحل المؤقتة ، وأعرب عن أمله في الا ترد في بيان السنة المقبلة عن هذه المسألة •

٢١١- ورأى ممثل الهند انه يترتب على السلطة القائمة بالادارة ان تضع ، في كثير من الميادين ، خططا وبرامج شاملة مع التحديد المسبق للمراحل المتوسطة والمواعيد المؤقتة لتنفيذها •

٢١٢- و اشار ممثل بوليفيا الى التفاوت بين التوصيات التي اصدرتها الجمعية العامة حول موضوع مواعيد المراحل وبين الموقف الذي اتخذته السلطة القائمة بالادارة ، وقال ان المجلس سيجد نفسه مقحما في جدل عقيم الى ان تقرر السلطة تلك المواعيد •

٢١٣- وقال ممثل المملكة المتحدة انه يؤيد مبدأ السرعة الواعية ، ولذلك فهو يوافق على مواصلة التقدم وعدم تأخيرها • ورأى انه ينبغي للمجلس ان يترك للسلطة القائمة بالادارة

امر كيفية وضع الخطط وعرضها ♦ فاذا كانت هذه السلطة تفضل وضع الخطط لكل موطن —————
على حدة بدلا من وضع خطة شاملة لكل المواضيع ، فليس للمجلس ان يعترض على ذلك ♦

٢١٤ - وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن تحديد المواعيد
النهائية ومواعيد المراحل المتوسطة لنيل الاقليم المشمول بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال ،
فقال ان السلطة القائمة بالادارة قد رفضت ، لسبب ما ، ان تنفذ احكام قرار الجمعية العامة ♦
ورأى انه يجب على المجلس ان يصدر ، في دورته هذه ، توصيات تساهم في تحقيق —————
اهداف نظام الوصاية في غينيا الجديدة بأقصى سرعة ممكنة ♦

اشارة مسألة مستقبل أهل ناورو * وقد كانت هذه المسألة موضع اهتمام المجلس في الدورات الماضية، فحث السلطة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لوضع الخطط اللازمة لتوطين الناورويين بالتشاور معهم *

٤- وقد لاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أنه يجري جمع المعلومات المتعلقة بتواطين الناورويين لترفع الى الوزير للدراسة ، بغية اجراء مشاورات بشأنها فيما بعد بتاتين الحكومة الاسترالية وحكومتى المملكة المتحدة ونيوزيلندا . كما لاحظ أن السلطة القائمة بالادارة تدرک الحاجة الى خطط دقيقة توضع قبل وقت كاف ، وتلقى تأييدا كاملا من الناورويين أنفسهم ، وأوصى بأن تواصل السلطة القائمة بالادارة بذل جهودها لايجاد حل سريع ملموس للمشكلة .

٥- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في التقرير المستعرض أنها فرغت من دراسة مشكلة التوطين وقررت مشاوره حكومتي المملكة المتحدة ونيوزيلندا تمهيدا لبحث المشكلة مع الناورويين . وأنهى الممثل الخاص الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن هذه المباحثات جارية الآن .

٦- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” ان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة بشأن مستقبل الناورويين ، يلاحظ مع الارتياح ان الحكومة الاسترالية قد اتمت دراستها الاستقصائية الشاملة للحلول الممكنة ، وأن المباحثات جارية مع حكومتي المملكة المتحدة ونيوزيلندا . ويحث المجلس بالحاح على الاسراع في اتمام المباحثات الجارية ، والخروج منها بعدد من الاقتراحات الملموسة لتعرض على الناورويين ، بما في ذلك اماكن توطينهم في بلد أو أكثر من هذه البلدان المتروبولية الثلاثة . ويحيط المجلس علما بتأكيد السلطة القائمة بالادارة بأن القرار النهائي والاختيار بين الحلول المختلفة سيكون في يد الناورويين وحدهم ، ويطلب الى السلطة القائمة بالادارة تقديم نتائج هذه المباحثات الى المجلس في الدورة المقبلة التي ستبحث فيها الأوضاع في ناورو . ”

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدها أعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

عمومی مسائل

٧- ذكر ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن النظر في موضوع ناورو يشير مسألة ما إذا كان

هذا الاقليم سينال في أى وقت سيادته واستقلاله • ورأى أن ثمة تعارضا بين أهداف نظام الوصاية وبين الاتجاهات الفعلية في ناورو • وقال انه اذا كان يرى أن الحل الوحيد للسكان الناورويين هو توطينهم على نحو ما في المستقبل البعيد ، فما ذلك إلا لأنه يعتقد بأنه يكاد يكون من المستحيل إيجاد حل يتفق مع الالتزامات المقررة بموجب الميثاق ، وبأن التوطين كما يبدو هو المخرج الواقعي الوحيد من هذه المشكلة • وأضاف أن هذا لا يعني قطعاً عدم تقصي الامكانيات الأخرى لمستقبل الاقليم • كما رأى أن علي الأمم المتحدة ، قبل أن تسلم بحتمية التوطين ، أن تفتنع بأن الناورويين لا يعارضون هذا الحل ، وبأن هذا الحل سينفذ على نحو يكفل لكل ناوروي حياة كريمة لاجور فيها ولا عدم مساواة •

٨- ورأى ممثل الهند أنه وان كان من واجب المجلس النظر في مشكلة التوطين بعناية ، فان عليه كذلك أن يبحث الأوضاع القائمة في الاقليم المشمول بالوصاية على ضوء نظام الوصاية الدولي ، ولا سيما اتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ •

٩- ورأى ممثل الباراغواي كذلك أنه يجب اعتبار ناورو حالة خاصة ، نظرا الى قلة عدد سكانها وصغر مساحتها ، ومع ذلك فقد رأى أنه ينبغي ترجيح أحكام اتفاق الوصاية لعام ١٩٤٧ على أى اعتبار آخر •

١٠- ورأى ممثل بوليفيا أن هناك بعض الشكوك المتعلقة بجنسية الناورويين وبحقوقهم الأساسية ، ولا سيما فيما يتعلق بحق دخول استراليا بوصفهم عمالا • ورأى أن من واجب كل دولة مستعمرة قبلت الاضطلاع بتعليم السكان المشمولين بوصايتها الاتعهدهم قصرا ذوى حقوق ناقصة ، بل ينبغي أن تعترف بمبدأ المساواة القانونية • وأعرب عن أمله في أن يكون هذا هو موقف السلطة القائمة بالادارة •

١١- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لم تحدث ، طوال الفترة المستعرضة ، أية تغيرات في سياسة السلطة القائمة بالادارة وأعمالها في الاقليم المشمول بالوصاية ، وهي سياسة وأعمال تنطوي على خرق صارخ لأحكام اتفاق الوصاية على الاقليم • وقال ان وفده مقتنع أكثر من أى وقت مضى بأن الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه سياسة السلطة القائمة بالادارة ليس هذا الاتفاق ، بل هو اتفاق عام ١٩١٩ الذي حدد شروط استخراج رواسب الفوسفات في الجزيرة وشحنها الى استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة • وكان من رأيه أن البحث عن أية دلائل تشير الى أن السلطة القائمة بالادارة قد اتخذت أية خطوات محددة لتشجيع التقدم السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي للاقليم انما هو مضيعة للوقت ، إذ من الواضح أن هذه السلطة ترى أن ناورو لا مستقبل لها • كذلك رأى أن من واجب مجلس الوصاية توصية السلطة

القائمة بالادارة بأن توفق بين السياسة التي تتبعها بشأن ناورو وبين الالتزامات التي قبلتها—
بموجب اتفاق الوصاية وميثاق الأمم المتحدة ، وبأن تكفل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في ناورو توطئة لبلوغ الحكم الذاتي أو الاستقلال .

١٢ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن الادارة في ناورو مهتمة بأن—
لابجمادات تؤخذ وتعطى ، وبالتالي فلا يمكن الوصول الى نتائج الابدق ما يستجيب السكان للجهود
التي تبذل في سبيلهم . وقال ان المجتمع الناورى ، وان تكن قيمته الذاتية مساوية لقيمة أي—
جماعة بشرية أخرى ، هو مجتمع صغير ، بل يكاد يكون حسب المقاييس العالمية متناهيا في الصغر .
ولكنه مع ذلك مجتمع تام متكامل ، ولا يكون صورة مصغرة لأي من المجتمعات الكبيرة في العالم—
ولذا ينبغي أن يحكم عليه ويقدر وفقا لمعايير ومفاهيمه وخصائصه الخاصة .

المطلب الثاني

مستقبل الناورويين

١٣ - أعرب ممثل بورما عن أسفه لأن المجلس لم يتمكن في هذه الدورة من اجراء مناقشة
مفصلة لمختلف امكانيات توطين الناورويين .

١٤ - وقال ممثل نيوزيلندا انه قد انعقد الاتفاق على أن الناورويين أنفسهم هم الذين ستكون
لهم الكلمة الأخيرة في تقرير مستقبلهم .

١٥ - وذكر ممثل الولايات المتحدة أنه قد يكون في اجراءات التجنس المذكورة في التقرير
السنوى حل جزئي على الأقل لهذه المشكلة . وقال ان من الممكن اذاعة هذه الاجراءات في
ناورو ، مما يساعد على تبديد بعض القلق الذي يبدو أنه يساور السكان بشأن هذا الموضوع الهام .

١٦ - ورأى ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن مسألة مستقبل الاقليم تفوق في أهميتها
كل وجه آخر من أوجه حياته ، ومالم تتقرر هذه المسألة على نحو نهائي مرض ، فسيظل المجلس
يواجه المصاعب في تقدير التقدم المحرز .

١٧ - ورأى ممثل ايباليا ضرورة اتخاذ قرار أساسي بشأن مستقبل الناورويين ، حتى
يتسنى النظر الى جميع المشاكل الأخرى لناورو من الزاوية السلمية ووزنها بالميزان الصحيح ،
للاهتمام الى حل موفق لها . وأضاف أنه من الأفضل الاسراع في اتخاذ هذا القرار .

١٨- ورأى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أنه ، لما كانت هذه المسألة مسألة إنسانية وحقيقية الى حد بعيد ، فإن على جميع المعنيين أن يتوخوا أقصى حد من الحرص والحساسية والفتنة للوصول الى الحل الصحيح . وقال ان الناورويين لا يرون رأياً واحداً بشأن مستقبلهم ، وسيكون من الضروري مناقشة المشكلة معهم قبل تقرير أية خطوة نهائية .

١٩- وقال ممثل الصين ان أغلبية الناورويين كما يبدو له يؤيدون التوطن في مكان آخر . وقال ان أى ارجاء جديد لحل المسألة لا بد وأن يكون له ، كما يخشى ، أسوأ الآثار على الناورويين . كما أن بقاء مستقبل الناورويين معقداً يجعل من الصعب على السلطات القائمة بالادارة القيام بأى تخطيط طويل الأجل في أى ميدان محدد من ميادين التقدم .

٢٠- ورأى ممثل فرنسا أن هذه المشكلة لا تستدعي حلاً فورياً ، حتى ولا في المستقبل القريب . وقد أظهرت الحكومة الاسترالية أنها تحاول حل هذه المشكلة على نحو يتفق الى أقصى حد مع مصالح الناورويين ، وذلك بما تبذله من جهود لرفع مستوى معيشة سكان الاقليم . ويبدو أن ارتفاع نسبة التعليم وتقديم عدد أكبر من المنح الدراسية لاعداد دائمة التزايد من الطلاب هو ضمن طريقة لتوطين الناورويين على نحو أفضل في استراليا أو غينيا الجديدة أو غيرهما .

٢١- وأعرب ممثل الهند عن أسفه لأنه لم يحدث خلال السنة الماضية سوى تقدم ضئيل جداً في مسألة مستقبل الناورويين ، ولأن المعلومات المتوفرة للمجلس بشأن هذه المسألة لم تزد على ما توفر له منها في العوام الماضي . ورغم ما يبدو من عدم اجراء أية مشاورات جدية بين السلطة القائمة بالادارة وبين الناورويين أنفسهم حول هذا الموضوع ، فقد كان على ثقة من أنه لن يفرض على الناورويين أى حل ، وأن اتخاذ القرار النهائي سيترك لهم وحدهم .

٢٢- وذكر ممثل بوليفيا أنه لما كان مستقبل الناورويين مسألة فائقة الأهمية ، فلا بد من حلها بالتدريج ، وعلى نحو يكفل لمعظم السكان مستقبلاً مرضياً .

٢٣- وقال ممثل الاتحاد السوفياتي انه قد اتضح له أن الناورويين أنفسهم لم يطلبوا أبداً الى السلطة القائمة بالادارة توطينهم على أى نحو ، وأن المسألة لم تعرض عليهم اطلاقاً ، فالسلطة القائمة بالادارة وحدها هي التي اقترحت فكرة التوطين وهي التي تضع خططها ، وتحاول الحكومات الثلاث المعنية أن تظهر مسألة التوطين وكأنها أمر واقع وأنه لم يبق في الوقت الحاضر غير البحث في الصور والطرق العملية لتوطين الناورويين . ومن الأمور ذات الدلالة على الطريقة التي يدار بها الاقليم ، أن السلطة القائمة بالادارة ماضية في تنفيذ خطة التوطين حتى دون أن تتأكد مما اذا كان السكان يوافقون عليه بوصفه حلاً لمشكلة مستقبلهم . وبعبارة أخرى ، ان السلطة القائمة

بالادارة لاتسمح لهم بالبت في هذه المسألة بحرية ، بل هي تقيد اختيارهم بحيث يقتصر على المكان الذي يريدون التوطن فيه . ومن الواضح أن السلطة القائمة بالادارة تشدد على ماتسميه بضرورة التوطن ، حتى تصرف أنظار الناورويين والمجلس عن عدم قيامها بمسئوليتها الأساسية ألا وهي تشجيع التقدم السياسي للاقليم وفقا للمادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٥ من اتفاق الوصاية . وانتهى الى أن من العسير توقع أى تطور سياسي للاقليم نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال وفقا لاتفاق الوصاية أو ميثاق الأمم المتحدة الى أن تتخلى السلطة القائمة بالادارة عن نيتها في توطن الناورويين .

٢٤ - وقالت ممثلة بلجيكا ان من المناسب جدا ، كما يبدو لها ، أن تبادر الحكومة الى استراتيجية الى عرض مختلف الامكانيات المتاحة في المستقبل على الاقليم المشمول بالوصاية ذاتها . وأعربت عن أملها في أن تتمكن السلطة القائمة بالادارة في السنة المقبلة من اعلام مجلس الوصاية بنتائج مباحثاتها مع حكومتي المملكة المتحدة ونيوزيلندا بشأن امكانيات توطن الناورويين .

٢٥ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن حكومته تدرك تماما مدى تأثير الشئون الناوروية بغموض مستقبل الناورويين ، ولهذا السبب عينه اتخذت السلطة القائمة بالادارة تدابير فعالة لحل المشكلة ، ومع ذلك فهي ليست على استعداد لاتخاذ انصاف التدابير لمجرد تحقيق نتائج تبهر الأنظار . كما أن السلطة القائمة بالادارة تدرك ضرورة اجراء أوثق المشاورات وأتمها مع الناورويين ، وقد رسمت كل خططها وفي ذهنها أنه لن يتسنى تنفيذ هذه الخطط الا بقدر ما يقبلها السكان الناورويون أنفسهم .

الفرع الثاني

التقدم السياسي

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسع سلطاتها

٢٦ - تمارس السلطة القائمة بالادارة سلطاتها في الاقليم عن طريق مدير يملك سلطة إصدار القرارات لضمان الأمن والنظام وسلامة الادارة في الاقليم . وهو مسئول أمام الحكومة

الاستراتيجية عن طريق وزير الدولة لشئون الاقاليم * وليس شمة مجلس تنفيذى أوتشريعي في الاقليم ، غير أن مجلس حكومة ناورو المحلية يملك سلطة اصدار الأنظمة المتعلقة ببعض الشئون المحلية *

٢٧- ويتألف مجلس حكومة ناورو المحلية من تسعة أعضاء منتخبين * وقد تضمن تقرير مجلس الوصاية عن الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٦^(١) وصفا مفصلا لوظائف المجلس وسلطاته * وله ، على الاجمال ، وظائف استشارية فيما يتعلق بالقرارات والأنظمة الخاصة بالاقليم ؛ ويجوز له اصدار أنظمة، مرهونة بموافقة المدير، كما يجوز له عقد الصفقات التجارية ومباشرة بعض العمليات في ميدان الأعمال *

٢٨- وقد أصدر مجلس حكومة ناورو المحلية خلال السنة المستعرضة نظاما واحدا ، وتابع النظر في نظامين آخرين ، واستشير في أربعة قرارات تتعلق بالمجتمع الناوروي * وزادت إيراداته ، التي يستمد معظمها من صندوق « ناورو رويالتي ترست » عن طريق رفع الأتاوات المدفوعة وزيادة المبلغ الذي يحصله المجلس ذاته * وقد زادت الإيرادات المحصلة محليا وهي تشمل الإيجارات ، من ٦٧٥ ج ١٠ الى ٨١٣٧ ج ١٠ * وكان بين الأشغال والخدمات التي قدمها المجلس خلال السنة صيانة المنازل التي يقطنها الناورويون وعددها ٣٥٠ منزلا ، وعلى تحصيل الإيجارات ، وتوزيع الكهرباء على المستهلكين الناورويين وإنشاء مستودعات المياه * ويعتزم استخدام خمسة صناع آخرين لمواجهة التوسع في برنامج الأشغال والصيانة *

٢٩- وقد أيد المجلس في دورته الرابعة والعشرين الآراء التي أعربت عنها البعثة - الزائرة لعام ١٩٥٩ ، والتي تفيد فيها أن على السلطة القائمة بالادارة ألا تتردد كثيرا في المجازفة قليلا عند تنفيذ سياستها المعلنة وأهداف اتفاق الوصاية على السواء ، وأنه قداقرب الوقت الذي يمكن أن يعهد فيه بمعظم الشئون المحلية الى الناورويين ، ثم رحب المجلس ببيان السلطة القائمة بالادارة القائل انها ستدرس هذا الآراء بعناية لدى استعراضها سلطات مجلس حكومة ناورو المحلية ، ومهامه المتعلقة بالشئون المحلية * وأعرب المجلس ، من الجهة الثانية ، عن أمله الوطيد في أن يمارس مجلس الحكومة المحلية كافة السلطات التي يتمتع بها فعلا ، وأن تزيد السلطة القائمة بالادارة من تشجيعها لهذه الممارسة * وأوصى المجلس بأن تنظر السلطة القائمة بالادارة ، وفقا لأحكام المادة ٧٦(ب) من الميثاق ، في اتخاذ تدابير جديدة ضرورية لتعزيز تقدم الناورويين السياسي *

٣٠- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن السنة المستعرضة أنها ستواصل تشجيع مجلس حكومة ناورو المحلية ومساعدته على ممارسة كافة السلطات التي يملكها * كما ستواصل اتخاذ

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية عشرة ، الملحق رقم ٤ ، (ج/ع/ ٣١٧٠)

التدابير المؤدية الى تشجيع التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للناورويين كـما اقتنعت بأن مثل هذه التدابير تساعد هم على بلوغ الأهداف الأساسية المعلنة في المـادة ٢٦(ب) من الميثاق .

٣١- وأنهى الممثل الخاص الى المجلس في الدورة السادسة والعشرين أن السلطة القائمة بالادارة قررت تعيين مساعد اداري، من وظائفه دراسة وسائل تشجيع وتعزيز دور مجلس الحكومة المحلية .

٣٢- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يلاحظ المجلس أن السلطة القائمة بالادارة تقترح تعيين مساعد اداري من وظائفه دراسة وسائل تشجيع وتعزيز دور مجلس حكومة ناورو المحلية . ويكرر المجلس في هذا الصدد توصياته السابقة بشأن ضرورة اتخاذ تدابير جديدة لتشجيع التقدم السياسي للناورويين ، ويعرب عن أمله في أن تواصل السلطة القائمة بالادارة تشجيع مجلس الحكومة المحلية على ممارسة كافة السلطات التي يملكها الآن . ”

المطلب الثاني

تطور الاقتراع العام للبالغين والانتخابات المباشرة

٣٣- اذا استثنينا المحكوم عليهم بعقوبات أو الذين يقضون عقوبات لجرائم يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة عام أو أكثر ، فان لكل ناوروي من أي الجنسين ، يقيم في الاقليم ، وتتجاوز سنه الحادية والعشرين ، الحق في الاقتراع ، وفي ترشيح نفسه ، في انتخابات مجلس الحكومة المحلية . وهناك دوائر انتخابية ثمان ، دائرة واحدة منها تنتخب عضوين ، وتنتخب كل من الدوائر الباقية عضوا واحدا . والتصويت الزامي ويتم بالاقتراع السري . وتجرى الانتخابات كل أربع سنوات على الأقل ، وقد أجرى آخرها في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٩ .

٣٤- وقد أشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى بيان السلطة القائمة بالادارة الوارد في تقريرها السنوي لعام ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الذي تفيد فيه أن في نيتها ادخال تعديل على الأمر الخاص بمجلس حكومة ناورو المحلية يقضي بابدال الأحكام التي تجيز للمدير القيام بوظيفة مراقب الاقتراع بأحكام تقضي بعرض الطعون الانتخابية على المحكمة المركزية ، ولاحظ أن السلطة القائمة بالادارة قد أكدت أن هذا التعديل سيصبح نافذا قبل موعد الانتخابات المقبلة .

المطلب الثالث

الخدمة المدنية : اعداد بعض السكان الأهليين
لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٣٥- يتألف السلك الوظيفي المقرر في ناورو من ٣٦٣ وظيفة، منها ٣١٥ وظيفة يشغلها
الناورويون ، و ٢٨ يشغلها الأوروبيون ، و ٢٠ يشغلها الصينيون . ويتلقى جميع الموظفين
الناورويين تدريباً أثناء العمل .

٣٦- وقدمت الادارة عام ١٩٥٩ ثلاث منح دراسية ، واحدة منها الى فتاة تدرس في
كلية دار للمعلمين واثنين منها لشابين يدرسان الطب والعلوم بالجامعات الاسترالية . وهذه
أول مرة تقدم فيها منحة كهذه الى فتاة . ويتابع صاحبا المنحتين المقدمتين في السنة الماضية
دراستهما ، أحدهما في ميدان الزراعة والآخر في ميدان التعليم . وهناك بالإضافة الى ذلك
برامج دراسية في ميادين الطب وطب الأسنان والترفيه . ويرد وصف لهذه الدراسات في الفرع
الرابع من هذا الفصل ، وعنوانه " التقدم الاجتماعي " كما يرد في الفرع الخامس ، وعنوانه " تقدم
التعليم " ، وصف لأنواع الاعداد التقني الأخرى التي يتلقاها الناورويون .

٣٧- وقد أشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى توصيته السابقة التي أصدرها في
دورته الثانية والعشرين ، ولاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة بأنها لاتستطيع ، دون الاخلال
بوظيفتها وتجاهل مسؤولياتها ، أن تجازف بتعيين الناورويين في أى منصب من المناصب التي تتطلب
مؤهلات مهنية وتقنية قبل حصولهم على المؤهلات والخبرة اللازمة . وبعد أن أوصى المجلس
السلطة القائمة بالادارة بالاستمرار بكل الطرق في تشجيع الناورويين الذين يتوسم فيهم النجاح ،
على الحصول على المؤهلات المطلوبة ، أيد رأى البعثة الزائرة القائل ان على السلطة القائمة بالادارة
ألا تتردد أكثر مما ينبغي في المجازفة قليلا بتعيين هؤلاء الناورويين في وظائف يمكن أن يحصلوا
فيها على الخبرة اللازمة .

٣٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن السنة المستعرضة أنها ستواصل
بذل كل ما في وسعها لتشجيع الناورويين على تلقي الدراسات ، ومساعدتهم على متابعة دراساتهم
الى أى مستوى تتيح لهم قدرتهم الشخصية بلوغه ، وتعيينهم في المناصب التي يمكن فيها
الاستفادة من هذه المؤهلات بحيث يتسنى لهم كسب الخبرة واحرار التقدم .

٣٩- وقد أصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يحيط المجلس علما بتأكيد السلطة القائمة بالادارة الذى تفيد فيه أنه لا توجد عقبات تعترض سبيل ترقية الناورويين ذوى المؤهلات المناسبة الى أعلى المناصب . ويأسف المجلس لأن عدد الناورويين الذين يشغلون المناصب العالية في مرفق الخدمة المدنية مازال قليلا، ويكرر التوصية التي أصدرها في الدورة الرابعة والعشرين بشأن هذه المشكلة ، ويحث السلطة القائمة بالادارة على مضاعفة جهودها لاعداد الناورويين لشغل المناصب العالية . ”

المطلب الرابع

القضاء

٤٠ - تتألف المحاكم المختصة في ناورو من محاكم الأقسام ، والمحكمة المركزية ، ومحكمة الاستئناف . وقد عين أربعة قضاة في محاكم الأقسام ، اثنان منهم من الناورويين . والقضاة الأربعة موظفون في ادارة الاقليم . أما المحكمة المركزية فهي محكمة من درجة أعلى ، تتألف هيئتها من سبعة قضاة : رئيس وستة أعضاء . والرئيس قاضى في محكمة ولاية فكتوريا باستراليا ، أما القضاة ، وهم خمسة من الأوروبيين وواحد ناوورى ، فجميعهم موظفون في ادارة الاقليم . وتتألف محكمة الاستئناف من قاضى ، وتختص بالنظر في الطعون المقدمة ضد أحكام المحكمة المركزية والبت فيها . ويقوم بهذه الوظيفة رئيس قضاة المحكمة العليا لبابوا وغينيا الجديدة .

٤١ - وقد أخذ المجلس بعين الاعتبار، في دورته الرابعة والعشرين ، القيود التي تفرضها ظروف الاقليم الخاصة ، وأوصى السلطة القائمة بالادارة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ فصل السلطتين التنفيذية والقضائية ، الذى نص عليه أمر تنظيم القضاء ، وذلك باحداث وظيفة قاضى تكون مستقلة عن كافة الوظائف الأخرى في الادارة ، كما أوصى السلطة القائمة بالادارة بتشجيع ذوى الجدارة من الناورويين على دراسة القانون .

٤٢ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن السنة المستعرضة أنها، مع اعترافها بفائدة الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، تجد أن الاعتبارات العملية في ناورو تحول دون انشاء وظيفة قاضى منفصلة تماما عن الوظائف الأخرى . وذكرت أيضا أن كل قاضى ملزم ، بموجب أمر تنظيم القضاء لعام ١٩٥٧ ، بأن يقسم أو يتعهد رسميا بأن يقضى بالعدل وفقا للقانون ، دون خوف أو تحيز أو هوى وتغرض . كما ذكرت أن الناورويين الذين بلغوا المستوى التعليمي المطلوب يشجعون وتتاح لهم كل مساعدة ممكنة ، على متابعة دراساتهم في أي ميدان ، بما في ذلك القانون .

٤٣ - وقد أصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر والتوصية الآتيتين :

” ان المجلس ، اذ يشير الى توصيته بشأن هذا الموضوع في دورته الرابعة والعشرين ، واذ يلاحظ أن مناصب القضاة مازال يشغلها موظفو الادارة ، يحث السلطة القائمة بالادارة على تنفيذ الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية ، في أقرب وقت ممكن وذلك باحداث وظائف قضاة تخصص لها مرتبات ويشغلها أشخاص لايشغلون أية مناصب أخرى “

المطلب الخامس

اشتراك السكان الأهليين في أعمال مجلس الوصاية

٤٤ - رحب المجلس في دورته الرابعة والعشرين ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه لا اعتراض لديها من حيث المبدأ على اشراك أحد الناورويين ، بطريقة ما ، في الوفد الاسترالي لدى مجلس الوصاية ، وأنها ستضع في اعتبارها آراء البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ ، التي رأت أنه قد يكون في مثل هذا الاشراك فائدة متبادلة .

٤٥ - واتخذ المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

” ان المجلس ، اذ يلاحظ بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنه لا اعتراض لديها ، من حيث المبدأ على اشراك أحد الناورويين ، بطريقة ما ، في الوفد الاسترالي لدى مجلس الوصاية عند النظر في تقرير البعثة الزائرة المقبل ، يعرب عن أمله في أن يضم الوفد الاسترالي زعيماً ناوروياً أو زعماء ناورويين عند بحث الأوضاع في ناورو في المرة المقبلة “

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الوصاية والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

تطور الهيئات التمثيلية والتنفيذية والتشريعية وتوسع سلطاتها

٤٦ - أعرب ممثل بورما عن أمله في أن تتمكن السلطة القائمة بالادارة من اعلام المجلس في دورته المقبلة أن السلطات والوظائف التي طالب بها الناورويون ستمنح اعتباراً من عام ١٩٦١ .

٤٧ - وذكر ممثل نيوزيلندا أن من الواضح أن مجلس الحكومة المحلية لم يستجب بعد

الاستجابة الكاملة لجهود الادارة الرامية الى تشجيعه على ممارسة كل مايملكه من سلطات *

٤٨- وأعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن خيبة أمله ازاء بطء التطور في الميدان السياسي * ورأى أن مما يؤسف له أن السلطة القائمة بالادارة لم تنفذ توصيات المجلس السابقة بشأن توسيع سلطات مجلس الحكومة المحلية *

٤٩- وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن يسفر تعيين مساعد ادارى لتقديم مزيد من المساعدة الى مجلس الحكومة المحلية للقيام بوظائفه ، عن تمكين المجلس ، في وقت قريب ، من ممارسة السلطات التي يملكها حاليا ، وأن يؤدي ذلك الى اعطائه مزيدا من السلطات في المستقبل *

٥٠- وأعرب ممثل الهند عن أسفه لأن السلطة القائمة بالادارة لم تتخذ خلال الفترة المستعرضة أية تدابير لزيادة سلطات مجلس الحكومة المحلية * وقال انه يبدو أن السلطة القائمة بالادارة لم تنفذ الاقتراح المحدود الرامي الى توسيع سلطات المجلس عن طريق منحه بعض السلطة في شئون الادارة الجارية البحتة ، وهو اقتراح تعهدت السلطة القائمة بالادارة بالاهتمام به جديا * وأعرب عن اقتناعه بتحسين هذا الوضع في المستقبل غير البعيد *

٥١- وذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لم يحدث في الاقليم المشمول بالوصاية أى تطور سياسي ملحوظ خلال الفترة المستعرضة * فلم تتخذ التدابير لاجراء أية هيئات تمثيلية لتشجيع نشوء الحكم الذاتي في الجزيرة * وقال ان السلطة القائمة بالادارة مازالت تأبى منح مجلس الحكومة المحلية ، وهو هيئة استشارية بحتة ، أية سلطات حقيقية * وأعرب عن دهشته لأن السلطة القائمة بالادارة تتهم مجلس الحكومة المحلية بأنه لا يبدى أية روح مبادرة * وقال ان أفضل مثال على روح المبادرة لدى المجلس الناوروى هو تلك الاقتراحات العملية الستة المتعلقة بتوسيع وظائفه وسلطاته ، والتي عرضها على البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ * ومع ذلك فقد رفضت السلطة القائمة بالادارة رفضا باتا قبول أى اقتراح منها * وحقيقة الأمر أن السلطة القائمة بالادارة لا تعترم انشاء أية هيئات تمثيلية لادارة الاقليم المشمول بالوصاية ، لخشيته كما يبدو من أن يخل ذلك بالسلطة غير المحدودة التي يتمتع بها مفوضو الفوسفات البريطانيون في الجزيرة * وقال انه ليس من المستغرب أن تذكر السلطة القائمة بالادارة في تقاريرها من عام الى عام أن ادارة الاقليم تقوم على اتفاقية موقعة في عام ١٩١٩ منحت كل حقوق استخراج الفوسفات لمفوضية الفوسفات البريطانية * فموظفو هذه المفوضية يمارسون الرقابة على الأعمال وعلى الادارة في الاقليم ، وهم الذين يديرون جميع شئونه المالية * وختم الممثل كلامه بتقديم اقتراح يقضي بأن يضم الوفد الاستراتيجي بين أعضائه ممثلين عن مجلس حكومة ناورو المحلية في المرة القادمة التي ستبحث فيها الأوضاع القائمة في الاقليم *

٥٢ - وذكر ممثل السلطة القائمة بالادارة أن أية هيئة للحكم الذاتي ينبغي أن تعكس بدقة درجة النضج السياسي للشعب * ولاشك أن الناورويين غير ملمومين لعدم بلوغهم درجة كافية من النضج تتيح لهم العيش في ظل نظام يمثل أعلى مراحل التطور السياسي ، كذلك لا يمكن أن يلقي اللوم في ذلك على عاتق السلطة القائمة بالادارة اذ اما أخذت ظروف الجزيرة بعين الاعتبار وأكد أن الآراء التي أعرب عنها جميع أعضاء المجلس بشأن التقدم السياسي ستحظى بأكبر قدر من الاهتمام *

المطلب الثاني

الخدمة المدنية : اعداد السكان الأهليين
لشغل المناصب الادارية العالية وتعيينهم فيها

٥٣ - لاحظ ممثل بورما أنه لا يوجد في الاقليم ناووي واحد يكافيء في مركزه مركز كبار الموظفين الأوروبيين * وحث السلطة القائمة بالادارة على أن تنشيء فورا هيئة من الموظفين المدنيين وكبار الموظفين الاداريين الناورويين *

٥٤ - ورأى ممثل المملكة المتحدة أن العمل في الوظائف العامة في هذا الاقليم الصغیر بمستقبله المعضل ، قد لا يكون فيه نفس الاغراء الموجود في العمل في اقليم أكبر وأكثر تنوعا ، واذى مستقبل أضمن *

٥٥ - وذكر ممثل الباراغواي أنه يجب النظر في امكان تدريب الذين يشغلون حاليا مناصب في الادارة العامة لكي يتسنى لهم تحسين مؤهلاتهم ، وقال انه سيكون مسرورا ان قدمت في العام المقبل معلومات أخرى في هذا الصدد *

٥٦ - ولاحظ ممثل بلجيكا مع الارتياح أن عددا كبيرا من الناورويين يشغل الآن في الادارة

٥٧ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أنه ليس من شيء يسر هذه السلطة أكثر من رؤية الناورويين وقد أصبحوا قادرين على شغل أعلى المناصب في بلد هم *

٦١- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

» يلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن منظمة الكومنولث للأبحاث العلمية والصناعية قد بحثت من جديد مشكلة جعل الأراضي التي استخرج منها الفوسفات صالحة للزراعة . ولما كانت المنظمة قد رأت أنه لم تحدث تطورات علمية في هذا الميدان منذ أن أبدت رأيها للمرة الأولى في عام ١٩٥٤ ، فان السلطة القائمة بالادارة مازالت عند رأيها في استحالة جعل هذه الأراضي صالحة للزراعة . ويوصي المجلس السلطة القائمة بالادارة بمتابعة النظر في هذه المشكلة بشكل ايجابي .

» ويلاحظ المجلس مع الارتياح الجهود التي بذلتها السلطة القائمة بالادارة لتشجيع الناورويين على الاشتغال بالزراعة كلما أمكن ذلك ، ويعرب عن أمله في أن تواصل جهودهم في ولاسيما في المنطقة المحيطة ببحيرة بوادا . »

المطلب الثاني

مرفق صيد الأسماك

٦٢- لاحظ المجلس مع الارتياح في دورته الرابعة والعشرين التدابير المتخذة آنثـذ لتأسيس مرفق لصيد الأسماك للوفاء بالحاجات المحلية على أساس سليم بالتعاون مع مجلس حكومة ناورو المحلية ، ورحب ببيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أنها ستبدى اهتمامها بمسألة شق قنوات لزوارق الصيد تمتد من مقدمة الشاطئ الى عرض البحر ، وكذلك بمسألة بناء مستودع مبرد لحفظ الأسماك ، لاسيما وأن تحت تصرف مجلس حكومة ناورو المحلية الأموال الكافية لتحقيق هذين المشروعين في آن واحد .

٦٣- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أنها ستخصص في ميزانية ١٩٥٩ - ١٩٦٠ اعتمادات لمستودع التبريد . ويمكن أن يحتوى هذا المستودع المخصص للأسماك ، في الوقت نفسه ، على غرفة تجميد لحفظ اللحوم الطازجة ، وغرفة مبردة للمواد الغذائية التكميلية كالزبد والبيض والفواكه والخضرة . وسوف يشيّد هذا المستودع بوصفه ملحقا لمحملة جمعية ناورو التعاونية ، الذي سوف يبيع هذه الأغذية للأهالي بالتجزئة . وذكرت السلطة القائمة بالادارة أيضا أن الاهتمام الزائد الذي يبديه الناورويون بالقوارب المصنوعة من الألومنيوم الخفيف ومن الليف الزجاجي وهي قوارب يسهل حملها وعبور الصخور المغمورة القريبة من سطح الماء بها ، تجعل من غير الضروري شق قنوات عبر تلك الصخور الى عرض البحر .

٦٤ - كذلك ذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها أن فراخ الأسماك التي تصاد عند الصخور المغمورة بالقرب من سطح الماء وتثقل لتنمو في البحيرات الداخلية لم تعد فسيحية السنوات الأخيرة بمثل وفرتها السابقة . وقد عملت السلطة القائمة بالادارة ، لسد هذا النقص ، على جلب السمك ، البلطي ، في الاقليم في أيار (مايو) ١٩٥٩ ، وذلك من البرك التابعة للجنة المحيط الهادى في نيوكاليدونيا ، وقد نما وتكاثر بسرعة في مدى ثلاثة أشهر . هذا ويبدى مجلس الحكومة المحلية ، والأهالي اهتماما بالغاً بالتجربة .

٦٥ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

” يثني المجلس على مجلس حكومة ناورو المحلية لمبادرته في انشاء مستودعات التبريد لانماء مرفق صيد الأسماك ، كما يثني على التأييد الذى أبدته السلطة القائمة بالادارة لهذا المشروع . ويأمل المجلس أن يبذل كل من السلطة القائمة بالادارة ومجلس حكومة ناورو المحلية جهوداً خاصة لزيادة انماء هذا المرفق . ”

المطلب الثالث

المالية العامة : تدبير إيرادات عامة كافية

٦٦ - يدفع مفوضو الفوسفات البريطانيون ، من حصيلة بيع الفوسفات ، جميع مصروفات الادارة ، اذا لم يغطيها إيراد آخر . والصادر الأخرى للدخل هي رسوم الاستيراد وخدمات البريد ، والخ . ولا توجد ضرائب مباشرة ، وان كان مجلس حكومة ناورو المحلية يتمتع ، في مجال فرض الضرائب وجبايتها ، ببعض السلطات التي لم يمارسها حتى الآن . وبلغ مجموع إيرادات الادارة خلال ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٠ جنيه استرليني ، مقابل ٣٥٢ ، ٦٥٦ ج ١٠ في السنة السابقة . ويتألف هذا المبلغ من ٣٣٠ ، ٥٩٧ ج ١٠ دفعها مفوضو الفوسفات البريطانيون ، و ١٩ ، ٧٤٦ ج ١٠ من المصادر الأخرى . وبلغ مجموع المصروفات ٣٥٧ ، ٧٥٩ ج ١٠ في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، وذلك مقابل ٣٥٧ ، ٣٩٦ ج ١٠ خلال العام السابق .

٦٧ - وقد بلغ مجموع شحنات الفوسفات من الاقليم خلال السنة المستعرضة ١٣٨ ، ٢٠١ طن . كما صدر مفوضو الفوسفات البريطانيون ٣٣٣ ، ٨٩٣ طن من جزيرة ” اوشن ” ، واشتروا أيضاً وزعوا ما مجموعه ٤٩٦ ، ٢٦٤ طن من الفوسفات و ٥٠٠ طن من تراب الفوسفات من شركات التعدين في الجزر الأخرى . ويتضح من الحساب التجارى لجميع العمليات خلال السنة أن صافي حصيلة مبيعات الفوسفات بلغ ٣ ، ٤٢٦ ، ٠٥٥ ج ١٠ ، وان صافي النفقات ، بما فيها الأتاوات وغيرها من المدفوعات ، قد بلغ ٣ ، ٤٢٣ ، ٩٥٠ ج ١٠ .

٦٨- وبالإضافة الى مساهمة مرفق الفوسفات في الإيرادات العامة للاقليم ، فإنه يدفع أتاوات لثلاثة صناديق مخصصة لأغراض محددة ، أولها هو « صندوق أيداع الأتاوات لـناورو » وهو مخصص لتمويل ما يوافق عليه المدير من أعمال مجلس حكومة ناورو المحلية . ويمول الصندوق من حصيلة رسم مقداره ٧ بنسات عن كل طن من الفوسفات المصدر . ومن هذا المبلغ ، تخصص ٣ بنسات عن كل طن لتمويل بناء مساكن جديدة للناوريين . وقد بلغ دخل الصندوق ١٩٥٨،٧١٩ ج ٥٠،١٠ في ١٩٥٨-١٩٥٩ ، وكان الرصيد الباقي حتى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ هو ٣٦،٦٢٤ ج ١٠ ، تشمل ٢٦،٣٨٣ ج ١٠ مخصصة لتمويل المساكن الجديدة .

٦٩- وتخصص لملاك الأراضي الناوريين أتاوة مقدارها شلن واحد عن الطن ، تستثمر منها باسمهم ٣ بنسات في « صندوق أيداع الأتاوات لأصحاب الأراضي الناوريين » . وقد بلغت المبالغ المدفوعة لهذا الصندوق خلال السنة ١٩٥٤،٧٤ ج ١٠ ، وكان رصيده ١٩٥٤،٩٧ ج ١٠ . ففي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ؛ وتدفع أتاوة أخرى مقدارها شلن واحد عن الطن لـ « صندوق الاستثمار الطويل الأجل للمجتمع الناورى » الذى بلغت المبالغ المدفوعة له خلال السنة ٨٦،٣٥٠ ج ١٠ ، وكان رصيده في نهاية السنة المستعرضة ٣٤،٥٩١ ج ١٠ .

٧٠- وقد دفع مفوضو الفوسفات البريطانيون كذلك خلال السنة ٣٩،٥٠٣ ج ١٠ من الأتاوات المدفوعة مباشرة الى أصحاب الأراضي ، و ١٠،٦٢٣ ج ١٠ لتوصيل الكهرباء الى مساكن الناوريين . وبلغ مجموع المبالغ التي دفعها المفوضون خلال السنة للإدارة وللناوريين ٥٢٧،٩١٦ ج ١٠ مقابل ٤٢٩،٠٤٠ ج ١٠ في العام السابق . بيد أن هذه المدفوعات تضمنت تسوية رجعية عن فترة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، بلغت ٥٨،٣٥٩ ج ١٠ ؛ ونشأت الزيادات الأخيرة في مدفوعات الأتاوات ، وهي زيادات أصبحت نافذة خلال الفترة المستعرضة .

٧١- وقد لاحظ المجلس في دورته الرابعة والعشرين أن مناقشات ذات صفة عامة حول نسب الأتاوات قد أجريت في كانبيرا في شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٥٩ ، بين مفوضي الفوسفات البريطانيين وبين ممثلي المجتمع الناورى وممثلي وزارة الاقاليم ، وأعرب عن أمله في أن تكون نتائج هذه المناقشات مدعاة الى رضا الناوريين . واثنى على السلطة القائمة بالإدارة لاشراكها ممثلي المجتمع الناورى اشراكا مباشرا في بحث مسألة تتصل هذا الاتصال الوثيق برعايتهم . وبالرب المجلس الى السلطة القائمة بالإدارة اعلامه بنتائج المناقشات وتزويده بمعلومات أشمل عن عمليات مفوضي الفوسفات البريطانيين .

٧٢- وذكرت السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها السنوى عن ١٩٥٨-١٩٥٩ أنه تتم الاتفاق في ختام المحادثات على أن ينظر مفوضو الفوسفات البريطانيون في مجموع المسألة في

الاجتماع المقبل لمجلس المفوضين في حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ، ثم يقدمون بعد ذلك آراءهم النهائية في مسألة الأتاوات بوجه عام ، وسيرفع ممثلا الناورويين تقريراً الى مجلس الحكومة المحلية ، ويقدمان أية ملاحظات أخرى يرغبان في ابدائها في ضوء مناقشاتهما مع المجلس . كما ذكرت السلطة القائمة بالادارة أنها ستواصل تضمين تقاريرها أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بعمليات مفوضي الفوسفات البريطانيين .

٧٣- وأنهى الممثل الخاص الى المجلس في دورته السادسة والعشرين أن آراء مفوضي الفوسفات البريطانيين ومجلس حكومة ناورو المحلية بشأن مسألة نسب الأتاوات قد وصلت ، وأنها قيد الدرس . كما أنهى الى المجلس أن الأتاوة المدفوعة الى أصحاب الأراضي مباشرة قد زِيدت اعتباراً من ١ تموز (يوليه) ١٩٥٩ من ٩ بنسات عن الطن الى شلن وبنس واحد عن الطن ، وكانت هذه الزيادة نتيجة للتعديل العادي الذي يجري كل ثلاث سنوات لهذه الأتاوة بالبلدان وذلك على أساس ثمن الفوسفات .

٧٤- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات والتوصيات الآتية :

” يثني المجلس على السلطة القائمة بالادارة لزيادتها نسبة الأتاوة المدفوعة مباشرة الى أصحاب الأراضي .

” ويلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن الدراسة العامة لنسب الأتاوة ، التي بدأت في العام الماضي ، قد بلغت المرحلة التي تجرى فيها حالياً دراسة وجهتي نظر مفوضي الفوسفات البريطانيين ومجلس حكومة ناورو المحلية . ويطلب المجلس الى السلطة القائمة بالادارة موافاته بالمعلومات اللازمة عن الآراء التي قدمها الطرفان حتى يتسنى له الوصول الى فهم أفضل لهذه المسألة . ويكرر المجلس الاعراب عن رأيه بأن من الواجب ايضاً داء الجزء الأكبر من أية زيادات تسفر عنها هذه الدراسة في صندوق الاستثمار الطويل الأجل للمجتمع الناوروي .

” وان المجلس ، اذ يرى أن المعلومات المقدمة اليه بشأن عمليات مفوضي الفوسفات البريطانيين في ناورو لا تتيح له ابداء رأى وثيق بشأن عدالة نسب الأتاوات المدفوعة ، يكرر توصيته ، التي أصدرها في دورته الرابعة والعشرين حول هذا الموضوع ، بأن تزوده السلطة القائمة بالادارة بمعلومات أشمل في هذا الشأن . ”

المطلب الرابع

النظام العقارى

٧٥- ان كافة أراضي الجزيرة تقريبا مملوكة للناورويين عن طريق الوراثة * وثمة ٢١٤ آكرا من الأراضي ليست ملكا للناورويين ، منها ٢٠٧ آكرات تملكها الادارة ، واكران يملكها مفوض — الفوسفات البريطانيون ، وخمسة آكرات تملكها ارساليتان دينيتان كان أصحاب الأراضي الناورويون قد وهبها اياها *

٧٦- وهنالك من أصل ١٠١ آكر من الأراضي التي لا تنتج الفوسفات وتملكها الادارة ، سبعة وتسعون آكرا تم استملاكها عام ١٩٥٢ لتشييد مطار * وقد اتخذت التدابير اللازمة لتعويض أصحاب هذه الأراضي لقاء استخدامها ، ولكن مازال كثير من الملاك يعترضون على الاسـتـملاك ، ولم يسجلوا مطالباتهم بالتعويض بعد *

٧٧- وقد تناقش مجلس حكومة ناورو المحلية بشأن هذه المسألة مع البعثة الزائرة لعام ١٩٥٩ ، وتراءى لهذه البعثة أنه بينما انصب اعتراض الافراد المعنيين على قطع اشجار النارجيل التي يملكونها ، فقد كان موضوع الشكوى الرئيسي هو أن المطار لم يستخدم الا نادرا * وقد أكد أعضاء المجلس هذا الرأي عندما ذكروا أنهم مستعدون لسحب اعتراضاتهم اذا استخدم هــذا المطار بصورة منتظمة *

٧٨- وذكرت السلطة القائمة بالادارة ، في ملاحظاتها التي رفعتها الى البعثة الزائرة ، أنها تفكر كل التفدير وجهة نظر ملاك الأرض وأشجار الفاكهة ، ولكنها مقتنعة بوجوب الابقاء على المطار بوصفه وسيلة مواصلات بديلة تستخدمها هذه الجماعة المنعزلة في حالة انقطاع النقل البحرى أو تباطؤه في حالات الطوارئ *

٧٩- وأحاط المجلس علما مع الأسف ، في دورته الرابعة والعشرين ، بملاحظات السلطة القائمة بالادارة حول استخدام مدرج الطائرات بانتظام ، ولا سيما رأى وزارة الطيران المدني الاسترالي بأنه ليس من المرجح امكن جعل ناورو مرفأ جويا تهبط فيه طائرات أى من شركات الطيران التجارية ، وأوصى مع ذلك بأن تبحث السلطة القائمة بالادارة في امكانية استخدام مدرج الطائرات لرحلات جوية ، يمكن أن تتحقق في المستقبل عن طريق اعانات مقدمة من السلطة القائمة بالادارة ومن مفوضي الفوسفات البريطانيين ، ولا سيما نظرا الى ما تعترف به السلطة القائمة بالادارة ذاتها من أن استخدام مدرج الطائرات بصورة منتظمة قد يلعب دورا ذا أهمية كبيرة في مستقبل الناورويين *

لواضطار الناورويون الى الرحيل في مدى ثلاثين أو أربعين عاما ، فانه يرى أن من الواجب بذل كل جهد لاستصلاح امكانية احياء الأراضي مرات متعددة ، واثاحة الفرصة للناورويين لانتاج بعض المواد الغذائية التي يستوردونها حاليا .

٨٥ - وأعرب ممثل الباراغواى عن اهتمامه بمسألة اشتراك الناورويين في الحياة الاقتصادية للجزيرة . وقال انه يود أن يسمع أن شيئا قد بذل في سبيل تمكين الناورويين من شغل المناصب الادارية في عملية استغلال الفوسفات .

٨٦ - وأشار ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى أن الوفد الهندي كان قد تقدم في الدورة الرابعة والعشرين للمجلس باقتراح مفاده أن تقوم السلطة القائمة بالادارة ، بمساعدة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، باجراء دراسة علمية دقيقة للأوضاع القائمة في جزيرة ناورو، لتقرير وسائل اصلاح التربة ، واقتراح خطط كاملة لانماء اقتصاد الاقليم . وكان من رأيه أن من واجب المجلس بحث هذا الاقتراح بكل عناية ، واتخاذ قرار به خلال دورته الحاضرة .

٨٧ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن مما يدعو الى الدهشة العودة الى اثاره مسألة احياء أراضي الفوسفات المستنزفة بعد أن ثبت أن الاقتراح غير قابل للتنفيذ عمليا على الاطلاق . وأشار الى الانتقاد الموجه الى السلطة القائمة بالادارة ومفاده أنها لم تستشعر منظمة الأغذية والزراعة في هذه المسألة، فذكر أن السبب الوحيد لذلك هو أن السلطة القائمة بالادارة لم تشأ أن تحرم بلدان العالم ذات الاقتصاد القليل النمو من الأموال والجهود التي تستطيع منظمة الأغذية والزراعة تقديمها اليها، لمجرد اثبات قضية تبدو غير قابلة للاثبات .

المطلب الثاني

مرفق صيد الأسماك

٨٨ - رأى ممثل بورما أن مرفق صيد الأسماك سينتهي الى فشل ذريع اذا لم تقدم اليه اعانات سخية ويزود بجميع التسهيلات الكفيلة بانماؤه على أساس سليم .

٨٩ - وأعرب ممثل بلجيكا عن اعتباطه للتوصية على مستودع التبريد الذي سيتيح تخزين الأسماك .

المطلب الثالث

المالية العامة : تدبير إيرادات عامة كافية

- ٩٠ - ذكر ممثل بورما أن مفوضي الفوسفات البريطانيين الذين يستغلون المورد الوحيد لناورو منذ عام ١٩١٩ لم يلبوا رغبات الناووريين بشأن تعديل نسب الأتاوات .
- ٩١ - وأعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن أمله في أن يمثل الناووريون في مجلس إدارة مرفق الفوسفات .
- ٩٢ - وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن ينظر بسرعة وبمنتهى الاهتمام دراسة آراء مجلس الحكومة المحلية في مسألة الأتاوات المدفوعة عندما يعاد النظر في المسألة في عمومها .
- ٩٣ - ورأى ممثل فرنسا أن الفاض الكبير في مالية ناورو هو خير ضمان لمستقبلها .
- ٩٤ - وطلب ممثل الهند الى السلطة القائمة بالادارة أن تعنى بدراسة الاقتراح القاضي بأن تشرك في وفد لها ممثلاً عن مفوضي الفوسفات البريطانيين ، إذا أنه سوف يكون أقدر على تقديم المعلومات الوافية . وأعرب عن أمله في أنه عندما تعتمد الزيادات الجديدة في نسب الأتاوات ، فإنها سوف تطبق بأثر رجعي لتعويض ما حدث من تأخير .
- ٩٥ - وذكر ممثل الاتحاد السوفياتي أن اتفاق عام ١٩١٩ ينص على أنه لا يجوز لمدير الاقليم التدخل في أعمال مفوضية الفوسفات البريطانية . والمدير، كما قال الممثل الخاص، ليس له أي حق رقابي على أعمال المفوضية ، ولا يتلقى أية معلومات بشأنها . وعلى ذلك فليس من المستغرب على الاطلاق أن يحاول أعضاء مجلس الوصاية عبثاً، ثلاث سنوات متتالية ، أن يحصلوا من الممثل الخاص على معلومات عن أثمان الفوسفات ، وعن الأعمال المالية لمفوضية الفوسفات البريطانية، وما الى ذلك ، إذ أن الممثل الخاص لا يملك مثل هذه المعلومات على الاطلاق، لأنها من الاسرار التي تحرس المفوضية كل الحرص على كتمانها . ويبدو أن هذه السرية ناتجة عن رغبة السلطة القائمة بالادارة في ادامة الاسطورة القائلة بأن المفوضية لا تحقق ربحاً . ان ثمن فوسفات ناورو ، وهو جنبيهان استرلينيان للطن الواحد ، منخفض جداً ، ولا يمكن مقارنته بالأثمان السائدة في الأسواق العالمية . ولم يزد مجموع الأتاوات المقدمة خلال السنوات الخمس الممتدة من أول عام ١٩٥٥ الى نهاية عام ١٩٥٩ ، عن استغلال رواسب الفوسفات في ناورو ، على حوالي ٥ في المائة من ثمن الفوسفات المستخرج خلال هذه الفترة . وكلّ هذه البيانات تدحض الخرافة القائلة بأن أعمال مفوضية الفوسفات البريطانية لا تغل ربحاً . ولا بد من الاشارة الى أن المبالغ المستحقّة

لناوروبيين عن الفوسفات المستخرج في الماضي كبيرة حتى اذا حسبت على أساس الأثمان الحالية المنخفضة الى حد ما والمقررة بصورة اعتباطية ، والتي حددتها السلطة القائمة بالادارة للفوسفات المستخرج من الجزيرة * وعلى ذلك فان المجلس ازاء استغلال جشع للموارد الطبيعية للجزيرة ، وهي موارد لا يتلقى الناورويون لقاءها الا أقل القليل من المال * وقد شحن خلال بضع عشرات من السنين حوالي ٢٥ مليون طن من الفوسفات الى استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة ، فاتح ذلك لهذه البلدان توفير كثير من المبالغ التي كان يتعين عليها لولا ذلك انفاقها في شـ---راء الفوسفات بأثمان أعلى من مناطق أخرى من العالم * وقد جان الوقت الذي يتعين فيه على السلطة القائمة بالادارة أن تعيد جزءا على الأقل من هذه الأموال الى سكان هذا الاقليم المشمول بالصاية * وستتيح مثل هذه الأموال لناوروبيين أن يعملوا - بمساعدة السلطة القائمة بالادارة والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة - على دراسة كل الوسائل الممكنة لانماء الاقتصاد الناوروي وتنفيذ التدابير اللازمة لاستصلاح التربة التي تدهورت نتيجة لاستخراج الفوسفات ، فضلا عن اقامة أنواع جديدة من الصناعات في الجزيرة ، وانماء الزراعة ومصايد الأسماك وغيرها من المرافق * كما أعرب عن تأييده لاقتراح دعوة السلطة القائمة بالادارة الى ضم ممثلين عن مفوضي الفوسفات البريطانيين الى وفد ها *

٩٦ - وذكر الممثل الخاص للسلطة القائمة بالادارة أن انتاج الفوسفات وتسويقه عملية مشتركة شديدة التعقيد باهظة التكاليف * وقال ان مفوضي الفوسفات البريطانيين ليسوا بالمستغلين الجشعين ، وليس ثمة ما يبعث على القلق من أن تكون الحكومات الثلاث التي تولف السلطة القائمة بالادارة هي التي انشأت هذه المنظمة * وقد وضعت هذه الحكومات الحوكمة - الاسترالية في مركز خاص هي فيه بمثابة نقطة توازن بحيث يمكنها مراعاة كل حقوق الناورويين وأمانهم والعوامل التي تكتنف عملية استخراج الفوسفات على الوجه الصحيح *

المطلب الرابع

النظام العقـ---ارى

٩٧ - أشار ممثل الاتحاد السوفياتي الى أن السلطة القائمة بالادارة لاتعترف ، فيما يتعلق بالناوروبيين ، بمبدأ حق الشعب في التصرف في موارده الطبيعية * فقد نقل حق ملكية - رواسب الفوسفات بطريقة غير مشروعة الى مفوضي الفوسفات البريطانيين بمقتضى المادة ٦ من اتفاق عام ١٩١٩ * أما حق الناورويين في حيازة الأراضي ، فقد تحول ، بحكم المادة ٧ من - الاتفاق ذاته ، الى مجرد حق في المطالبة بالتعويض عن فقدان حق الملكية * فاذا لم تتخذ

الأمم المتحدة ، والظروف هذه ، أية تدابير ، فسوف يجد سكان الاقليم أنفسهم أمام أمر واقع هو تحول جزيرتهم الى صحراء . وهكذا فان مفوضي الفوسفات البريطانيين ، الذين لا توجد علاقة تربطهم بنظام الوصاية الدولي ، يتحكمون بالفعل في مستقبل الاقليم المشمول بالوصاية . ومن ثم فعلى الأمم المتحدة أن تتدخل بحزم في هذه المسألة قبل فوات الأوان . وعليها أن تطالب باعادة حقوق ملكية الأراضي ورواسب الفوسفات الى أهالي الاقليم . وعليها أن تطالب برفعية الهياكل التشغيلية للناوروين على أعمال مفوضية الفوسفات البريطانية ، واشتراك الأهالي في القرارات المتعلقة بمعدل استغلال الفوسفات وأثمان بيعه والأتاوات التي يتلقاها الناورويون .

الفرع الرابع

التقدم الاجتماعي

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

المطلب الأول

الصحة العامة

٩٨ - تقدم الادارة ومفوضو الفوسفات البريطانيون الخدمات الطبية ومعالجة الأسنان مجاناً . وقد بلغت نفقات الخدمات والمرافق الصحية خلال السنة المستعرضة ١٩٥٩، ٦٢، ٣٤١ ج ١٠ . مقابل ١٩٥٨، ٦١، ١٩٥ ج ١٠ . في العام السابق . وتقدر النفقات المعتمدة لعام ١٩٥٩ - ١٩٦٠ بمبلغ ١٩٦٠، ٥٩٦ ج ١٠ .

٩٩ - وبلغ عدد الموظفين الطبيين المستخدمين في الادارة في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ تسعة وستين موظفاً ؛ على أن أربعة عشر موظفاً من الموظفين الاضافيين كانوا مصنفين في فئة الخدم . واشتملت هيئة الموظفين على ستة من الأوروبيين (طبيب حكومي يتولى رئاسة الادارة الصحية ، وطبيب أسنان ، ورئيسة ممرضات وثلاث ممرضات) وعلى خمسة مساعدين طبيين ناورويين ، وثمانية وخمسين موظفاً طبيين ناورويين آخرين .

١٠٠ - وقد جهز مستشفى الادارة العام بمرافق لمعالجة المرضى النزلاء والخارجيين على السواء . وتشمل هذه المرافق عيادات خارجية وعيادات للأسنان ورعاية الطاعن ، وأقساماً لعلـم الأمراض والأشعة وأجنحة مستقلة للتوليد ، والحالات الأخرى التي تقتضي علاجاً خاصاً . وتعترم الادارة اضافة قسم ملحق للعناية بالمرضعات ، وزيادة عدد الأسرة في أجنحة رعاية الأطفال والتوليد .

١٠١ - وتوجد عشرة مراكز للتوليد ورعاية الأطفال في مواقع مناسبة من جهات الجزيرة . ونظراً الى توفر مرافق النقل العامة في الوقت الحاضر ، فقد قررت الادارة اغلاق عيادتين للمرضى الخارجيين في جهتين ، وتقديم العلاج الخارجي في المستشفى العام ، حيث تتوفر خدمات كاملة في جميع الأوقات .

١٠٢ - ويدير مفوضو الفوسفات البريطانيون مستشفىين مجهزين تجهيزاً جيداً ، أحدهما للموظفين الأوروبيين وفيه خمسة عشر سريراً ، والآخر للموظفين الصينيين والموظفين المنتمين الى جزر جلبرت واليس ، وفيه ١٤٠ سريراً . وقد تألفت هيئة الموظفين خلال السنة المستعرضة من طبيب أوروبي وممرضة مجازة وصيدلي واحد وثمانية وعشرين ممرضاً (تيمورجيا) وممرضة مبتدئة .

١٠٣ - وقد أثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالادارة للجهد الذي تواصل بذله في ميدان الصحة العامة ، وأعرب عن ثقته من أن التدابير التي تتخذها للوقاية من الأمراض ، ولاسيما التدرن ، ومكافحتها ، ستؤول الى النجاح ، وأن السلطة القائمة بالادارة ستواصل بكافة الوسائل الممكنة تشجيع الناورويين على التزود بالكفاءات الفنية اللازمة في فروع الطب والتمريض والصحة العامة من الخدمات الصحية .

١٠٤ - وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها عن ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أنها قد واصلت تنفيذ التدابير الوقائية ضد التدرن ، وأنه قد كشفت أربع اصابات جديدة اثر فحص كافة سكان الجزيرة بالأشعة السينية حديثاً . وكان هناك شابان ناورويان في سوفافا خلال السنة المستعرضة ، التحق أحدهما بدورة المساعدين الطبيين ، والثاني بدورة مساعدي أطباء الأسنان . كما كانت هناك فتاتان تتلقيان الاعداد في مستشفى استرالي . وقد أتمت أحدهما دراسة رعاية النسل في استراليا وكانت أول ناوروية تصبح ممرضة مجازة ذات مؤهلات معترف بها في استراليا . وقد عيّنت عند عودتها الى ناورو للإشراف على جناح الأطفال في مستشفى الادارة . وهناك فتاة أخرى التحقت بدورة تمهيدية للتعليم العام باستراليا قبل أن تبدأ دراسة رعاية النسل . وهذه المساعدين الطبي الناوروي المختص بعلم الأمراض ، ومساعدين طبي ناوروي آخر الى استراليا أولهم لمتابعة دراسات عالية في نواحي تشخيص وعلاج مرض الجذام ، هانسن ، وفي علم الجراثيم ، وثانيهما لتلقي دراسة عليا في الطب .

١٠٥ - وقد أجريت أخيراً دراسة استقصائية للنظام الغذائي دلت على أن الناوروي العادي وان كان يحصل على وحدات حرارية كافية بوجه عام ، إلا أنه لا يحصل على ما يكفيه من الشيامين وفيتاميني (ألف) و(جيم) . ولذلك ألقت لمعالجة هذه المشكلة لجنة مشتركة للتغذية ، تضم المدير ، ورئيس إدارة الصحة العامة ، ومدير التعليم والرئيس ، والأمين العام لمجلس حكومة ناورو المحلية وأمين صندوقه . وسوف تفسر هذه اللجنة للناورويين التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالدراسة الاستقصائية ، وتحاول كسب تعاونهم الكامل في شئون النظام الغذائي . وسوف تعمل اللجنة على تحسين العادات الغذائية للسكان وتحسين أغذيتهم ، كما أنها تعزم تنفيذ برنامج لتوزيع اللبن على طلاب المدارس . وقد قدمت ، كخطوة أولى ، كميات محدودة من الأغذية المقواة . وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أنه ، إذا ما أبدى الأهالي استجابة مشجعة للدعاية الواسعة الخاصة بضرورة تحسين النظام الغذائي الحالي ، فسوف تتخذ الترتيبات اللازمة لاستيراد كميات كافية من الأغذية لسد جميع الحاجات .

١٠٦ - كذلك لاحظ المجلس مع الارتياح ، في دورته الرابعة والعشرين ، جهود مفوضي الفوسفات البريطانيون لمكافحة غبار الفوسفات ، وكذلك بيان السلطة القائمة بالإدارة القائـل بأن رئيس إدارة الصحة العامة سيقوم بإجراء تحليل جديد للغبار . وأعرب عن أمله في أن تكون نتائج هذه التدابير موضع ارتياح لدى السكان الناورويين ، ولفت نظر السلطة القائمة بالإدارة إلى ما عرضه ممثل منظمة الصحة العالمية من معارضة في هذا المضمار .

١٠٧ - وذكرت السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها المستعرض أن المحلل التابع لكمولث استراليا قد ذكر ، بعد تحليله عينة من غبار الفوسفات ، أنه لا يحتوي على مادة البريليوم ، وأن ما يحتويه من السيليكا لا يتجاوز ١٠ في المائة ، وهي نسبة يرى أنها ليست ذات أهمية . ومعنى ذلك أن خطر الإصابة بترتّب الرئة بسبب هذا الغبار منعدم تماماً . كذلك أيدت السجلات الطبية الناوروية ، ولاسيما ما يتعلق منها بالدراسة التي أجريت عن التدرن ، هذه النتيجة . وقد ذكرت السلطة القائمة بالإدارة أيضاً أنها تقدر كل التقدير عرض منظمة الصحة العالمية ، ولكنها ترى أن التجارب والأبحاث التي يجريها مفوضو الفوسفات البريطانيون حالياً ستسفر عن حل للمشكلة في أقرب وقت ممكن . وعلى ذلك فلن يكون شمة حاجة إلى هذا العرض الكريم .

١٠٨ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

” يشني المجلس على السلطة القائمة بالإدارة للجهود التي تواصل بذلها في ميدان الصحة العامة ، ولاسيما فيما يتعلق بالتغذية ، بما في ذلك توزيع اللبن مجاناً على تلاميذ المدارس ، وكذلك فيما يتعلق بالتدرن .

» ويلاحظ المجلس التقدم المحرز في اعداد الموظفين الطبيين والصحيين الناورويين —ين ،
ويأمل أن تستمر الجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

» ويلاحظ المجلس استمرار جهود مفوضي الفوسفات البريطانيين والسلطة القائمة بالادارة
لمكافحة غبار الفوسفات ، وبيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن تحليل هذا الغبار قد
أثبت أن الانخفاض الشديد في نسبة السيليكا التي يحتوى عليها تدل على أن خطر الاصابة بتترّب
الرئة نتيجة لهذا الغبار منعدم تماما .

» ويحيل المجلس علما بملاحظات منظمة الصحة العالمية (م/و/١٥١٨) ويلفت اليها نظـر
السلطة القائمة بالادارة ، ويقترح عليها أن تلتزم بمعاونة منظمة الصحة العالمية كلما رأت ضرورة
لذلك . »

المطلب الثاني

العمل واليـد العاملة

١٠٩ - أشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى اقتراحاته السابقة بأن تتخذ السلطة
القائمة بالادارة التدابير المناسبة لالغاء أى تمييز في الأجور وفي ساعات العمل بين الناورويين وبين
الوافدين من الخارج ، ولا حظ بيان السلطة القائمة بالادارة الذى أفادت فيه أن شروط الاستخدام
في ناورو كانت هي قيد البحث، وأن نتائج هذا البحث ستنتهي ندى انجازه ، الى مجلس الوصاية .

١١٠ - وقد تلقى الناورويون المشتغلون لدى مفوضي الفوسفات البريطانيين ، خلال عام
١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، الأجر الأساسي والتعويض العائلي ، وقد بلغا في نهاية السنة المستعرضة
٥ جنيهات استرلينية و ١٦ شلنا ، و ١٣ شلنا وبنسا واحدا ، في الأسبوع ، على التوالي ، وذلك
بالاضافة الى علاوة للكفاءة ومدة الخدمة ، وتتراوح بين جنيه استرليني واحد و ٧ جنيهات استرلينية
و ١٠ شلنات شهريا . ويدفع عن كل ساعة من ساعات العمل الاضافية أجر ساعة ونصف من ساعات
العمل العادية في الساعات الأربع الأولى ، ثم أجر ساعتين منها لما يزيد على ذلك . أما مرتبـات
العمال الصينيين والعمال المنتمين الى جزيرتي جلبرت واليس فتبلغ ٩ جنيهات استرلينية و ٤ شلنات
شهريا للعمال غير المهرة ، وتتراوح بين ١٧ جنيها استرلينيا و ١٠ شلنات وبين ١٩ جنيهـا
استرلينيا شهريا للصناع . كما يقدم رب العمل حصا غذائية مجانية وكساء ومأوى مجانيين . وكان
معدل اجر ساعات العمل الاضافية ، ويبلغ متوسطها ثلاث ساعات اسبوعيا ، شلنين في الساعة في أيام
العمل ، وشلنين و ٨ بنسات في الساعة في أيام العطلات ، وذلك بالنسبة الى العمال غير المهرة

و ٤ شلنات و ٣ بنسات ، و ٥ شلنات و ٨ بنسات في الساعة ، على التوالي ، بالنسبة الى الصناعات . وكان مفوضو الفوسفات البريطانيون يدفعون علاوة مقدارها ٣ شلنات و ٤ بنسات عن كل طن من الفوسفات لجميع العمال الذين يشتغلون في استخراج الفوسفات ونقله وسحقه . وذكرت السلطة القائمة بالادارة أن الفروق بين العمال فيما يتعلق بمعدلات الأجور ليست نتيجة تمييز عنصري ، وإنما هي فروق ناشئة عن اختلاف مستويات التعليم والخبرة والمؤهلات والانتاجية .

١١١ - وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقرر الآتي :

” يلاحظ المجلس بيان السلطة القائمة بالادارة الذي تفيد فيه أن الاختلافات بين العمال فيما يتعلق بمعدلات الأجور هي نتيجة اختلاف مستويات التعليم والخبرة والمؤهلات والانتاجية .
” وان المجلس ، اذ يشير الى توصياته السابقة بشأن الغاء أية فروق في طول اسبوع العمل المقرر ، يحث السلطة القائمة بالادارة على بذل جهود أخرى للقضاء على الفروق الحالية في ساعات العمل بين الأوروبيين و العمال الآخرين الذين يستخدم مفوضو الفوسفات البريطانيون . ”

المطلب الثالث

زيارة الناورويين لاقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالصاية

١١٢ - في ١١ أيار (مايو) ١٩٥٩ أبحر ثمانية وخمسون ناورويا على ظهر السفينة ” روك ” لزيارة اقاربهم وأصدقائهم في جزر مارشال وكارولين ، فحققوا بذلك رغبة طالما أعربوا عنها ، وأيدها المجلس وبعثاته الزائرة . وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها أن التدابير العديدة اللازمة لتحقيق الزيارة ، بما في ذلك استئجار السفينة ، قد تمت بمعاونة ومساعدة لاملتين من حكومة اقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالصاية ومجلس حكومة ناورو المحلية . وعادت جماعة الناورويين في ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٩ .

المبحث الثاني

الملاحظات التي أبدتها أعضاء مجلس الصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

المطلب الأول

الصحة العامة

١١٣ - ذكر ممثل بورما أن غبار الفوسفات سيبقى خطراً على صحة السكان . أما تعبيد

بضعة أميال من الطريق الرئيسي فلن يتيح جوا خاليا من الغبار الآلا لمنازل الناورويين المحاذية للطريق وحدها . وكان من رأيه أن على السلطة القائمة بإدارة تشجيع المجتمعات المحلية على التنافس فيما بينها لتحسين بيئتها ، على نحو ما أوصت به منظمة الصحة العالمية .

١١٤ - ولاحظ ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن المستوى الصحي في الجزيرة مستقر في التحسن .

١١٥ - ولاحظ ممثل الجمهورية العربية المتحدة أن السبب في تفشي التدرن في هذه الجزيرة لا يزال مجهولا ، وأعرب عن أمله في إجراء أبحاث أخرى ، بمساعدة منظمة الصحة العالمية إذا اقتضى الأمر ، للاهتمام إلى الأسباب الحقيقية لهذا المرض . كما حث السلطة القائمة بالإدارة على النظر جديا في الاقتراح المقدم من منظمة الصحة العالمية خلال الدورة الرابعة والعشرين ، بشأن اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم خدمة للزيارة المنزلية تساعد على تحسين العناية بالأمهات والأطفال .

١١٦ - وأعرب ممثل الصين عن أمله في أن تعمل السلطة القائمة بالإدارة ، دعما للنجاح الذي أحرزته في ميدان الصحة العامة ، على الأخذ بنصيحة منظمة الصحة العالمية بشأن وضع برنامج أنشط للارشاد الصحي للجمهور بغية كسب تأييده لبرنامج تحسين الصحة الذي اضطلعت الإدارة بتنفيذه .

١١٧ - ولاحظ ممثل فرنسا أن ثلاثة وستين من أصل تسعة وستين من الموظفين الطبيين هم من أصل ناووي ، وأن بعض هؤلاء الأهليين يضطلعون بأعمال غاية في الأهمية ، كأعمال الموظفين الطبيين الحكوميين ، وأطباء الامنان والمرضات والقابلات .

المطلب الثاني

العمل والييد العاملة

١١٨ - أيد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اقتراح وفد الهند ، بأن يصدر مجلس الوصاية توصية بشأن الغاء التمييز العنصرى في تشريعات العمل ، وفيما يتعلق بالأجور والنخ.

المطلب الثالث

الاسكان

١١٩ - لاحظ ممثل بورما أن المؤسسات الخاصة مازالت تقوم ببناء كثير من المساكن ، رغم

١٢٣ - ويتاح التعليم الثانوي في المدرسة الثانوية التابعة للإدارة، والتي بلغ عدد المقيدين فيها في ١٩٥٨ - ١٩٥٩ واحدا وستين ، وكذلك في مدرسة ارسالية الروم الكاثوليك، التي بلغ عدد تلاميذها أربعة وعشرين . ويقل عدد تلاميذ المدارس الثانوية في ناورو عن عشر مجموع التلاميذ، وهو أمر تعزوه السلطة القائمة بالإدارة إلى انخفاض معدل المواليد وارتفاع نسبة وفيات الأطفال - أثناء سني الحرب .

١٢٤ - ويشمل عدد المعلمين المتمتعين بكامل المؤهلات اللازمة ، تسعة في مدارس الإدارة ، وثلاثة في مدرسة ارسالية الروم الكاثوليك . ولا يحمل المعلمون الناورويون الواحد والعشرون المؤهلات اللازمة ، باستثناء معلم واحد يتمتع بكامل المؤهلات اللازمة ويعلم في المدرسة الابتدائية المتدججة ، ومعلمة تدرس التدبير المنزلي في المدرسة الثانوية . بيد أن المعلمين التسعة عشر غير المؤهلين يتمتعون بخبرة عملية تمتد سنوات عديدة ، وهم يكونون عنصرا له قيمته بين أفراد الهيئة التعليمية . ويشمل معلمو مدرسة جزر جلبرت واليس ثلاثة معلمين من جزيرة جلبرت .

١٢٥ - وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٥٩ ، كان هناك ثلاثة وثلاثون ناورويا ، واثنان من جزر جلبرت واليس ، يدرسون أو يتمرنون عمليا في استراليا ، وواحد من جزيرة اليس يدرس في نيوزيلندا ، وأربعة ناورويين في فيجي . ويشمل الخمسة والثلاثون الموجودون في استراليا سبعة عشر في المرحلة الثانوية (بما في ذلك الثانوية التقنية) ، منهم أربعة عشر حاصلون على منح دراسية قدمتها الإدارة . ويتلقى الباقون اعدادا مهنيا ، ومنهم خمسة حاصلون على منح دراسية قدمتها الإدارة ، واثنان يدرسان على نفقة ارسالية الروم الكاثوليك ، واثنان من المتمرنين ، وخمسة من أصحاب المنح التدريبية تابعين للإدارة ، وممرضتان مبتدئتان تابعتان للإدارة ، واثنان يتلقيان تدريباً عملياً أثناء العمل .

١٢٦ - وقد أثنى المجلس في دورته الرابعة والعشرين على السلطة القائمة بالإدارة للتقدم المستمر الذي أحرزته في ميدان التعليم ، وأعرب عن أمله في أن تبذل جهداً لاثارة اهتمام المجتمع الناوروي بزيادة نشاطات لجنة التعليم الاستشارية . كما أعرب عن أمله في أن تواصل السلطة القائمة بالإدارة مساعدة الناورويين على متابعة دراساتهم في معاهد التعليم العالي ، وعلى الانتفاع من المنح الدراسية التي عرضتها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وأوصى بأن تضع السلطة القائمة بالإدارة في اعتبارها دوما الحاجة إلى تمكين الناورويين من الحصول على المؤهلات اللازمة لتولي المناصب العالية في الإدارة ، فضلا عن اعدادهم لكسب رزقهم فيما اذا اضاروا في المستقبل إلى المعيشة خارج ناورو .

١٢٧ - وذكرت السلطة القائمة بالإدارة في تقريرها عن السنة المستعرضة أنها ستواصل مساعدة الناورويين على متابعة دراساتهم ، وأن التعليم متاح للناورويين في الميدانين المهني والفني يرمي إلى مواجهة الحاجات التي أشار إليها المجلس .

النظر في نظام التعليم الثانوي بأسـره .

١٣١- وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن أمله في أن تؤدي الجهود المستمرة التي يبذلها الناورويون والسلطة القائمة بالادارة في هذا الميدان الى تمكين الناورويين من الانتفاع على الوجه الكامل من جميع الفرص التعليمية التي تعرض عليهم ، وبذلك يكتسبون المؤهلات اللازمة لتولي جميع المناصب العالية في الحياة العامة والخاصة .

١٣٢- وأعرب ممثل الجمهورية العربية المتحدة عن أمله في ألا تكتفي السلطة القائمة بالادارة بإعلام الناورويين بالمنح الدراسية المعروضة عليهم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بل وأن تشجعهم أيضا على الانتفاع بما يفيدهم من المنح المتاحة . ورأى أن الانتفاع بهذه المنح قد يوسع من أفق هذا المجتمع الصغير الذي ظل حتى الآن منطويا على ذاته .

١٣٣- ورأى ممثل إيطاليا أن التعليم هو مفتاح حياة الناورويين ، سواء أكان مستقبلهم في تواجدهم خارج الجزيرة أم في محاولة جعل الحياة ممكنة في الجزيرة ذاتها .

١٣٤- ورأى ممثل المملكة المتحدة أن النتائج المخيبة للآمال التي حصل عليها بعض الطلاب الناورويين في دراساتهم العالية ، ينبغي ألا تعزى الى عدم كفاية المرافق التعليمية المتاحة لهم في ناورو ذاتها . فمن المعقول أن يحتاج الطلاب الوافدون من جزيرة صغيرة الى بعض الوقت وأن يعانون بعض الصعوبات حتى يتكيفوا مع الحياة والدراسة في بلد بعيد .

١٣٥- وأعرب ممثل الهند عن خيبة أمله لما بدا له من فتور التقدم في ميدان التعليم . وأعرب عن أمله في أن تولي السلطة القائمة بالادارة هذه المسألة اهتماما جديا عاجلا ، لأنه واثق من أنه رغم جميع الفوائد المادية التي وفرتها السلطة القائمة بالادارة للناورويين ، فإن مشكلتهم التعليمية ربما كانت أهم من وجهة النظر البعيدة الأمد . كما أعرب عن أمله في أن تسرع السلطة القائمة بالادارة في اتخاذ التدابير المؤدية الى اقامة نظام متكامل للتعليم في الاقليم ذاته .

١٣٦- وأعرب ممثل الباراغواي عن أمله في أن تنفذ السلطة القائمة بالادارة برنامجا أوسع نطاقا لمنح استكمال التخصص ، وأن توجه اهتمامها ، بوجه خاص ، الى الدراسات الابتدائية والثانوية ، لاتاحة فرصة طلب التعليم المهني في الخارج دون صعوبة للشباب الراغبين في ذلك .

الفرع السادس

تحديد مواعيد المراحل المتوسطة والموعد النهائي
لنيل الحكم الذاتي أو الاستقلال

المبحث الأول

وصف عام للأوضاع القائمة في الاقليم
وبيان بالتوصيات التي أصدرها مجلس الوصاية

١٣٧- أشار المجلس في دورته الرابعة والعشرين الى التوصية التي أصدرها في دورته الثانية والعشرين ، ولاحظ تأكيد السلطة القائمة بالادارة بأنها ستستمر في اعتماد الخطط اللازمة لتقدم الناورويين في سائر الميادين كلما رأت أن هذه الخطط تساهم في تعزيز أهداف نظام الوصاية وتؤمن للناورويين التعليم والتدريب المهني اللذين قد يحتاجون اليهما ، اذا تم وعندما يتم توطيئهم خارج الاقليم .

١٣٨- وأعرب المجلس عن أمله في أن تواصل السلطة القائمة بالادارة سيرتها هذه ، وأن تعتمد مثل هذه الخطط ، مع تحديد مواعيد نهائية لها عند اللزوم ، ومع مراعاة ظروف الاقليم الخاصة ، ورغبات الناورويين التي يعربون عنها بملء حريتهم وفقا للمادة ٧٦ (ب) من الميثاق .

١٣٩- وذكرت السلطة القائمة بالادارة في تقريرها السنوي عن ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أنها ستواصل وضع الخطط اللازمة لتقدم الناورويين في جميع الميادين ، كلما رأت أنها تساهم في تعزيز أهداف نظام الوصاية ، وتؤمن للناورويين التعليم والتدريب المهني اللذين قد يحتاجون اليهما في الظروف المتغيرة التي قد يجدون أنفسهم فيها ، اذا ومتى تم توطيئهم خارج الاقليم .

١٤٠- وأصدر المجلس في دورته السادسة والعشرين المقررات الآتية :

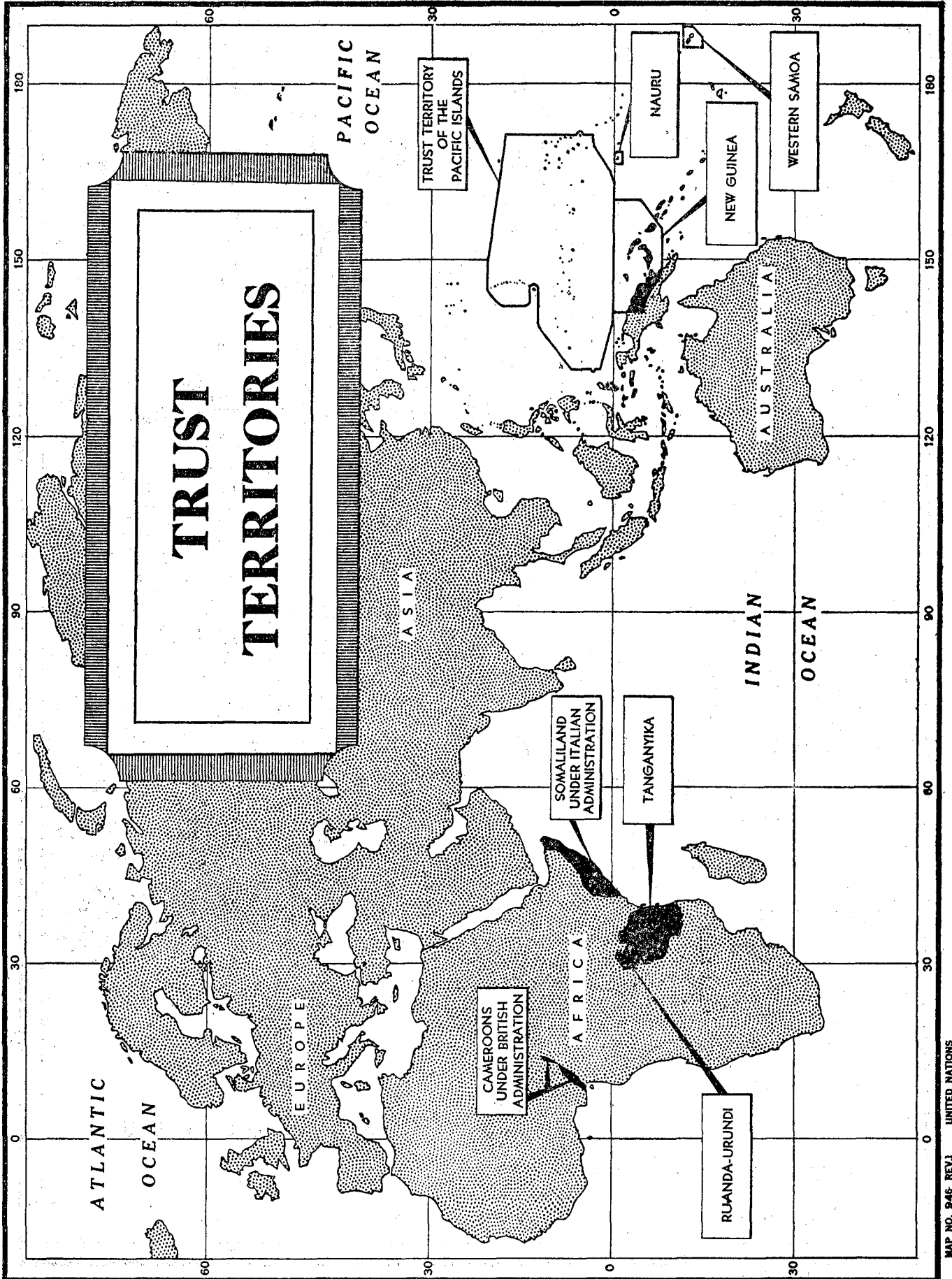
” تذكر السلطة القائمة بالادارة أنها ستواصل وضع الخطط اللازمة لتقدم الناورويين في جميع الميادين كلما رأت أنها تساهم في تعزيز أهداف نظام الوصاية ، وتؤمن للناورويين التعليم والتدريب المهني اللذين قد يحتاجون اليهما في الظروف المتغيرة التي قد يجدون أنفسهم فيها اذا ومتى تم توطيئهم خارج الاقليم . ويأمل المجلس في أن تواصل السلطة القائمة بالادارة سيرتها هذه ، وأن تعتمد مثل هذه الخطط ، مع تحديد مواعيد نهائية لها عند اللزوم ، ومع مراعاة ظروف الاقليم الخاصة ورغبات الناورويين التي يعربون عنها بملء حريتهم وفقا للمادة ٧٦ (ب) من الميثاق . ”

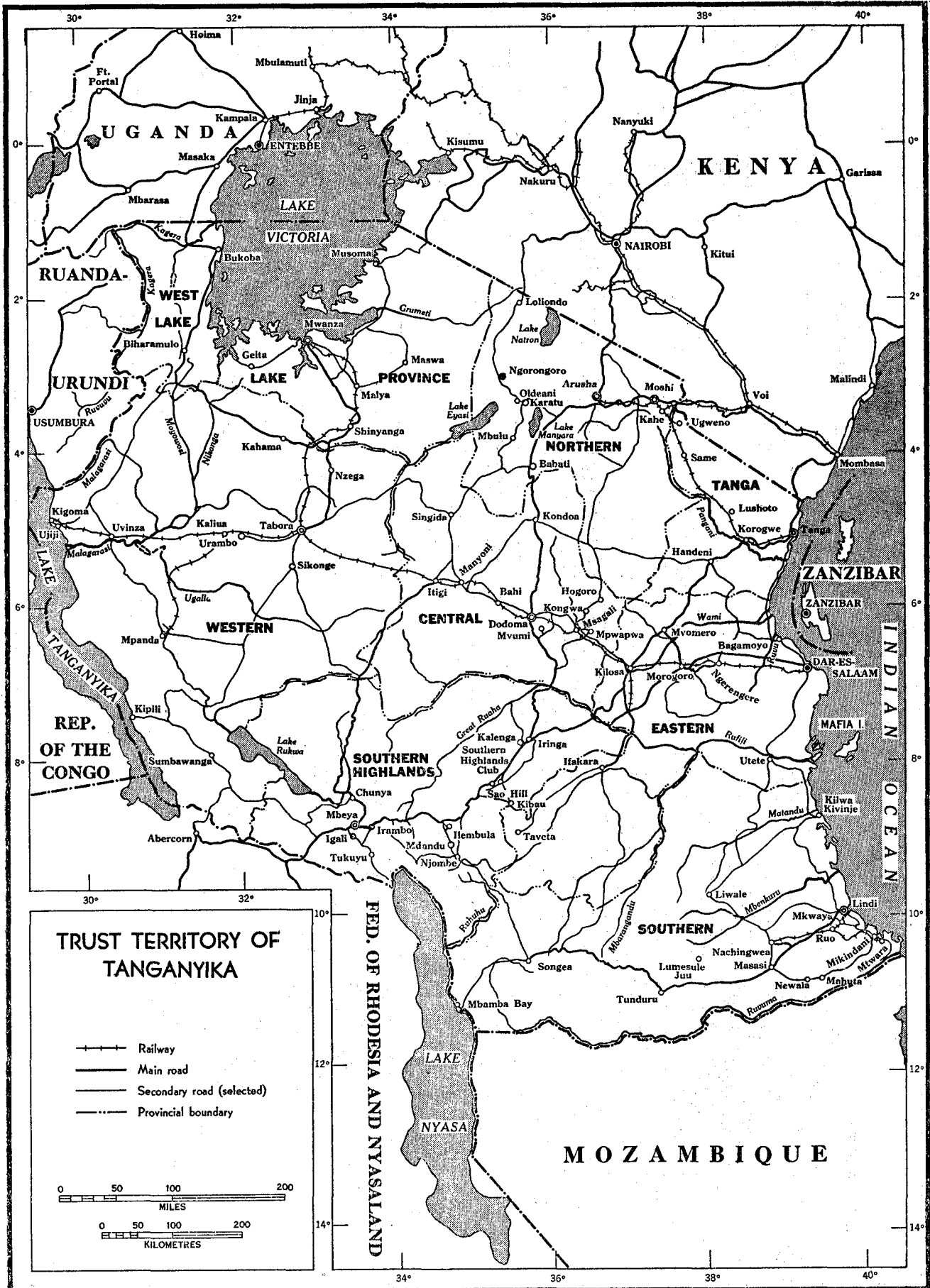
المبحث الثاني

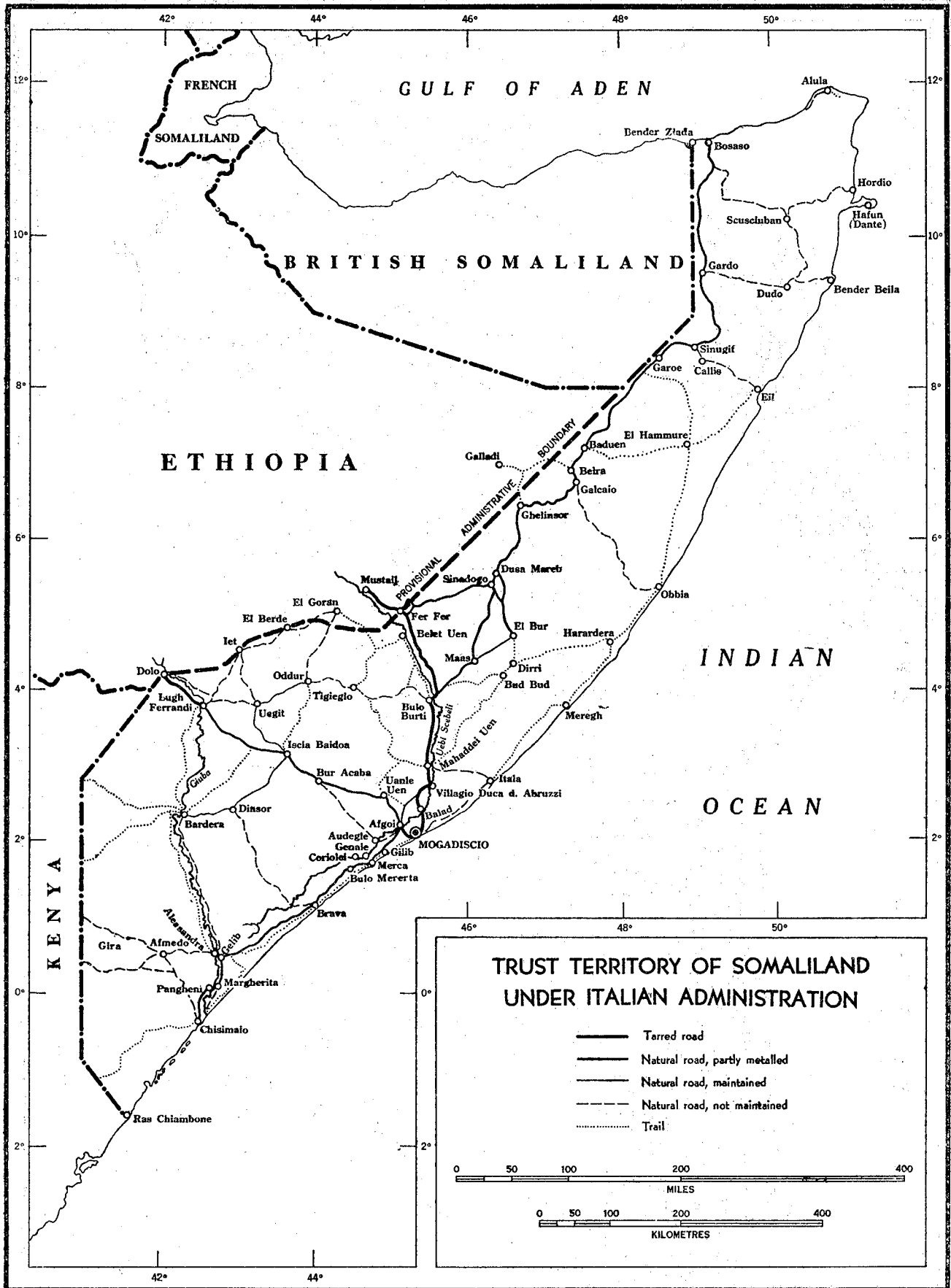
الملاحظات التي أبداه أعضاء مجلس الوصاية
والتي لا تمثل إلا آراءهم الشخصية

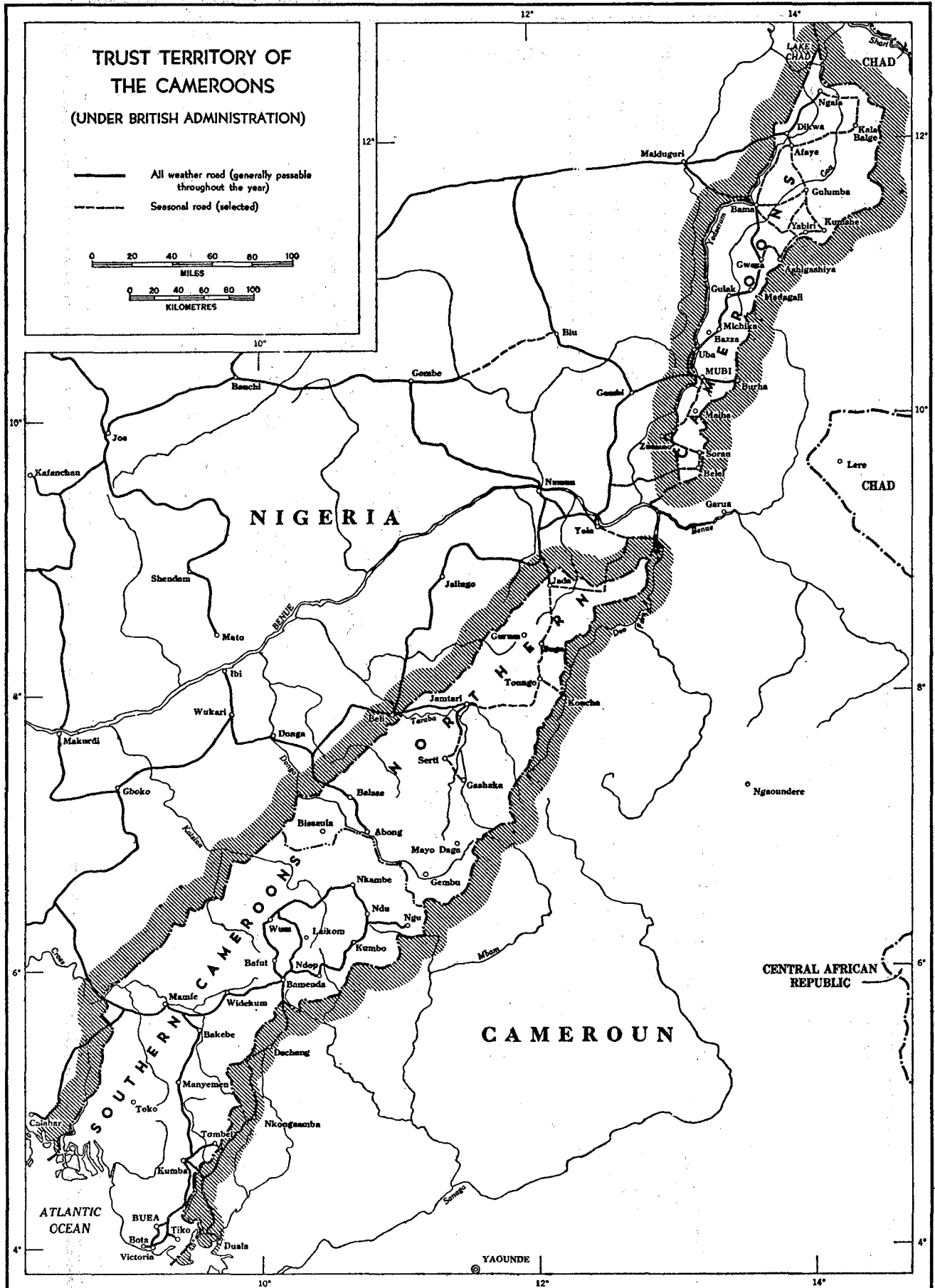
١٤١ - رأى ممثل بورما أن المجلس يكون مقصرا في أداء واجبه إذا لم يتلق في العام القادم ردا من السلطة القائمة بالادارة عن الموعد الذي ستتحقق فيه ناورو أهداف نظام الوصاية .

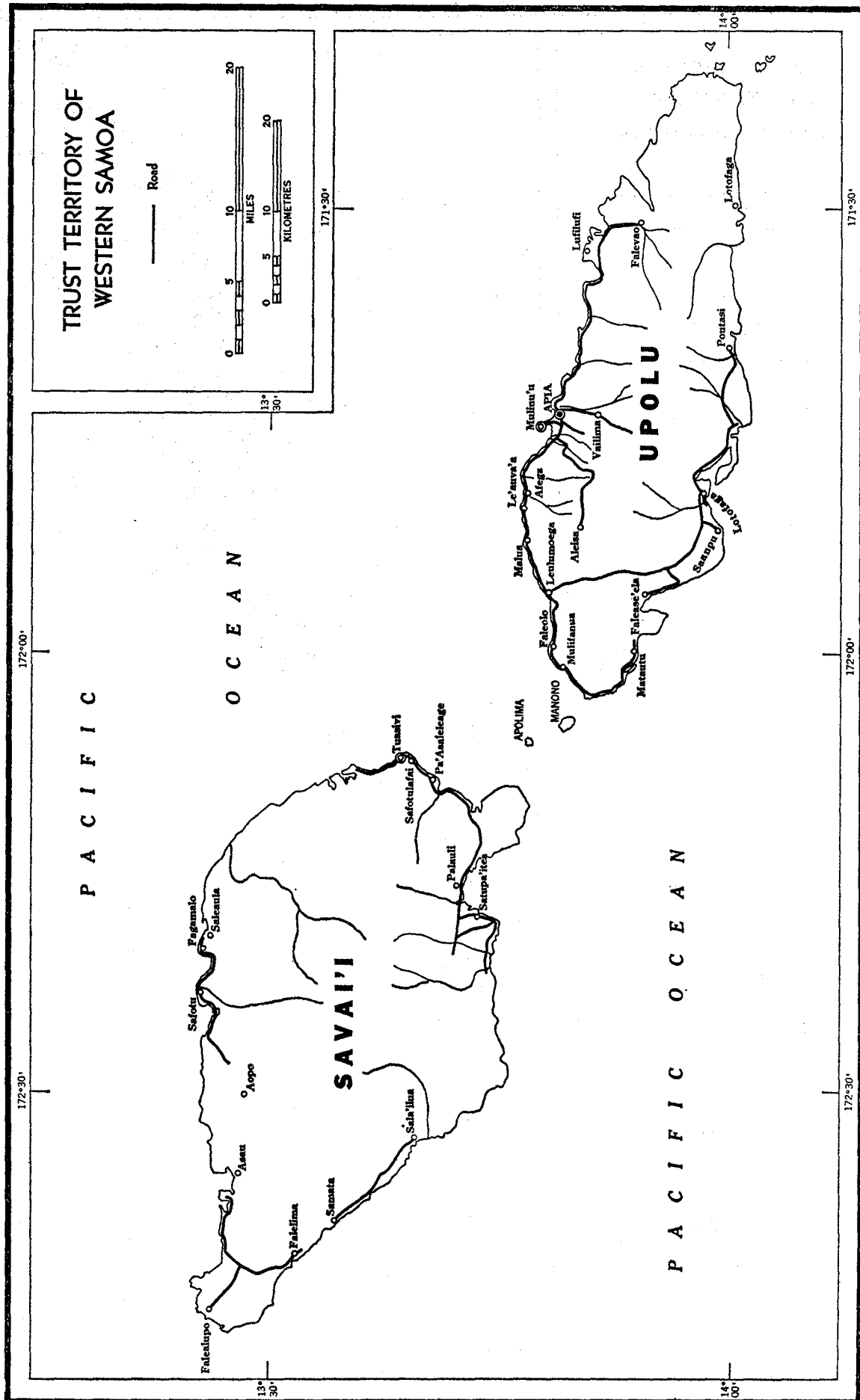
١٤٢ - وقال ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أنه لم يجد في التقرير السنوي شيئا يتعلق بالتدابير التي يتعين على السلطة القائمة بالادارة اتخاذها لتنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بتحديد الموعد النهائي لنيل الاقليم المشمول بالوصاية الحكم الذاتي أو الاستقلال . واستطرد قائلا ان السلطة القائمة بالادارة لم تقرر خططا كهذه ، ان أنها لا تؤمن بمستقبل الاقليم . ولكنه اغتبط ان استمع الى بيانات من بعض الممثلين الآخرين تفيد ضرورة تنفيذ أحكام اتفاق الوصاية . ورأى أن هذه هي القضية الأساسية التي يجب أن يعنى بها المجلس عند نظره في الأوضاع القائمة في الاقليم المشمول بالوصاية وفي مستقبله .

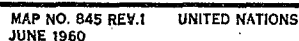












WHERE TO BUY UNITED NATIONS PUBLICATIONS ADRESSES OÙ LES PUBLICATIONS DE L'ONU SONT EN VENTE

AFRICA/AFRIQUE

CAMEROON: LIBRAIRIE DU PEUPLE AFRICAINE
La Gérante, B. P. 1197, Yaoundé.
ETHIOPIA/ÉTHIOPIE: INTERNATIONAL
PRESS AGENCY, P. O. Box 120, Addis Ababa.
GHANA: UNIVERSITY BOOKSHOP
University College of Ghana, Legon, Accra.
MOROCCO/MAROC: CENTRE DE DIFFUSION
DOCUMENTAIRE DU B.E.P.I.,
8, rue Michaux-Bellaire, Rabat.
SOUTH AFRICA/AFRIQUE DU SUD:
VAN SCHAIK'S BOOK STORE (PTY.), LTD.
Church Street, Box 724, Pretoria.
**UNITED ARAB REPUBLIC/
RÉPUBLIQUE ARABE UNIE:**
LIBRAIRIE "LA RENAISSANCE D'ÉGYPTÉ"
9 Sh. Adly Pasha, Cairo.

ASIA/ASIE

BURMA/BIRMANIE: CURATOR,
GOVT. BOOK DEPOT, Rangoon.
CAMBODIA/CAMBODGE:
ENTREPRISE KHMÈRE DE LIBRAIRIE
Imprimerie & Papeterie, S. à R. L., Phnom-Penh.
CEYLON/CEYLAN: LAKE HOUSE BOOKSHOP
Assoc. Newspapers of Ceylon, P. O. Box 244,
Colombo.
CHINA/CHINE:
THE WORLD BOOK COMPANY, LTD.
99 Chung King Road, 1st Section, Taipei, Taiwan.
THE COMMERCIAL PRESS, LTD.
211 Honan Road, Shanghai.
HONG KONG/HONG-KONG:
THE SWINDON BOOK COMPANY
25 Nathan Road, Kowloon.
INDIA/INDE:
ORIENT LONGMANS
Bombay, Calcutta, Hyderabad, Madras
& New Delhi.
OXFORD BOOK & STATIONERY COMPANY
Calcutta & New Delhi.
P. VARADACHARY & COMPANY
Madras.
INDONESIA/INDONÉSIE: PEMBANGUNAN, LTD.
Gunung Sahari 84, Djakarta.
JAPAN/JAPON: MARUZEN COMPANY, LTD.
6 Tori-Nichome, Nihonbashi, Tokyo.
KOREA (REP. OF)/CORÉE (RÉP. DE):
EUL-YOO PUBLISHING CO., LTD.
5, 2-KA, Chongno, Seoul.
PAKISTAN:
THE PAKISTAN CO-OPERATIVE BOOK SOCIETY
Dacca, East Pakistan.
PUBLISHERS UNITED, LTD.
Lahore.
THOMAS & THOMAS
Karachi.
PHILIPPINES: ALEMAR'S BOOK STORE
769 Rizal Avenue, Manila.
SINGAPORE/SINGAPOUR:
THE CITY BOOK STORE, LTD., Collyer Quay.
THAILAND/THAÏLANDE: PRAMUAN MIT, LTD.
55 Chakrawat Road, Wat Tuk, Bangkok.
VIET-NAM (REP. OF)/RÉP. DU:
LIBRAIRIE-PAPETERIE XUÂN THU
185, rue Tu-do, B. P. 283, Saigon.

EUROPE

AUSTRIA/AUTRICHE:
GEROLD & COMPANY
Graben 31, Wien, 1.
B. WÜLLERSTORFF
Markus Sittikusstrasse 10, Salzburg.

BELGIUM/BELGIQUE: AGENCE
ET MESSAGERIES DE LA PRESSE, S. A.
14-22, rue du Persil, Bruxelles.
CZECHOSLOVAKIA/TCHÉCOSLOVAQUIE:
ČESKOSLOVENSKÝ SPISOVATEL
Národní Třída 9, Praha 1.
DENMARK/DANEMARK:
EJNAR MUNKSGAARD, LTD.
Nørregade 6, København, K.
FINLAND/FINLANDE:
AKATEEMINEN KIRJAKAUPPA
2 Keskuskatu, Helsinki.
FRANCE: ÉDITIONS A. PÉDON
13, rue Soufflot, Paris (V°).
**GERMANY (FEDERAL REPUBLIC OF)/
ALLEMAGNE (RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'):**
R. EISENSCHMIDT
Schwanthaler Str. 59, Frankfurt/Main.
ELWERT UND MEURER
Hauptstrasse 101, Berlin-Schöneberg.
ALEXANDER HORN
Spiegelgasse 9, Wiesbaden.
W. E. SAARBACH
Gertrudenstrasse 30, Köln (1).
GREECE/GRÈCE:
LIBRAIRIE KAUFFMANN
28, rue du Stade, Athènes.
ICELAND/ISLANDE:
BOKAVERZLUN SIGFÚSA
EYMUNDSSONAR H. F.
Austurstræti 18, Reykjavík.
IRELAND/IRLANDE: STATIONERY OFFICE
Dublin.
ITALY/ITALIE:
LIBRERIA COMMISSIONARIA SANSONI
Via Gino Capponi 26, Firenze,
& Via D. A. Azuni 15/A, Roma.
LUXEMBOURG: LIBRAIRIE J. TRAUSSCH-
SCHUMMER
Place du Théâtre, Luxembourg.
NETHERLANDS/PAYS-BAS:
N. V. MARTINUS NIJHOFF
Lange Voorhout 9, 's-Gravenhage.
NORWAY/NORVÈGE:
JOHAN GRUNDT TANUM
Karl Johansgate, 41, Oslo.
PORTUGAL: LIVRARIA RODRIGUES & CIA.
186 Rua Aurea, Lisboa.
SPAIN/ESPAGNE:
LIBRERIA BOSCH
11 Ronda Universitaria, Barcelona.
LIBRERIA MUNDI-PRENSA
Castelló 37, Madrid.
SWEDEN/SUÈDE: C. E. FRITZ-
KUNGL. HOVBOKHANDEL A-B
Fredsgatan 2, Stockholm.
SWITZERLAND/SUISSE:
LIBRAIRIE PAYOT, S. A.
Lausanne, Genève.
HANS RAUNHARDT
Kirchgasse 17, Zürich 1.
TURKEY/TURQUIE:
LIBRAIRIE HACHETTE
463 İstiklal Caddesi, Beyoğlu, Istanbul.
**UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS/
UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES
SOVIÉTIQUES:** MEZH-DUNARODNAYA
KNYGA, Smolenskaya Ploshchad, Moskva.
UNITED KINGDOM/ROYAUME-UNI:
H. M. STATIONERY OFFICE
P. O. Box 569, London, S.E.1
(and HMSO branches in Belfast, Birmingham,
Bristol, Cardiff, Edinburgh, Manchester).
YUGOSLAVIA/YOUGOSLAVIE:
CANKARJEVA ZALOŽBA
Ljubljana, Slovenia.
DRŽAVNO PREDUZEĆE
Jugoslovenska Knjiga, Terazije 27/11,
Beograd.
PROSVJETA
5, Trg Bratstva i Jedinstva, Zagreb.
PROSVETA PUBLISHING HOUSE
Import-Export Division, P. O. Box 559,
Terazije 16/1, Beograd.

LATIN AMERICA/ AMÉRIQUE LATINE

ARGENTINA/ARGENTINE: EDITORIAL
SUDAMERICANA, S. A., Alsina 500, Buenos Aires.
BOLIVIA/BOLIVIE: LIBRERIA SELECCIONES
Casilla 972, La Paz.
BRAZIL/BRÉSIL: LIVRARIA AGIR
Rua México 98-B, Caixa Postal 3291,
Rio de Janeiro.
CHILE/CHILI:
EDITORIAL DEL PACÍFICO
Ahumada 57, Santiago.
LIBRERIA IVENS
Casilla 205, Santiago.
COLOMBIA/COLOMBIE: LIBRERIA BUCHHOLZ
Av. Jiménez de Quesada 8-40, Bogotá.
COSTA RICA: IMPRENTA Y LIBRERIA TREJOS
Apartado 1313, San José.
CUBA: LA CASA BELGA
O'Reilly 455, La Habana.
**DOMINICAN REPUBLIC/RÉPUBLIQUE
DOMINICAINE:** LIBRERIA DOMINICANA
Mercedes 49, Santo Domingo.
ECUADOR/ÉQUATEUR:
LIBRERIA CIENTIFICA, Casilla 362, Guayaquil.
EL SALVADOR/SALVADOR: MANUEL NAVAS Y CIA.
1a. Avenida Sur 37, San Salvador.
GUATEMALA: SOCIEDAD ECONOMICA-
FINANCIERA
6a. Av. 14-33, Ciudad de Guatemala.
HAITI/HAÏTI:
LIBRAIRIE "À LA CARAVELLE", Port-au-Prince.
HONDURAS: LIBRERIA PANAMERICANA
Tegucigalpa.
MEXICO/MEXIQUE: EDITORIAL HERMES, S. A.
Ignacio Mariscal 41, México, D. F.
PANAMA: JOSE MENENDEZ
Agencia Internacional de Publicaciones,
Apartado 2052, Av. 8A, Sur 21-58, Panamá.
PARAGUAY: AGENCIA DE LIBRERIAS
DE SALVADOR NIZZA
Calle Pte. Franco No. 39-43, Asunción.
PERU/PÉROU: LIBRERIA INTERNACIONAL
DEL PERU, S. A. Casilla 1417, Lima.
URUGUAY: REPRESENTACION DE EDITORIALES,
PROF. H. D'ELIA
Plaza Cagancha 1342, 1° piso, Montevideo.
VENEZUELA: LIBRERIA DEL ESTE
Av. Miranda, No. 52, Edf. Galipán, Caracas.

MIDDLE EAST/MOYEN-ORIENT

IRAQ/IRAK: MACKENZIE'S BOOKSHOP
Baghdad.
ISRAEL/ISRAËL: BLUMSTEIN'S BOOKSTORES
35 Allenby Rd. & 48 Nachlat Benjamin St.,
Tel Aviv.
JORDAN/JORDANIE: JOSEPH I. BAHOUS & CO.
Dar-ul-Kutub, Box 66, Amman.
LEBANON/LIBAN:
KHAYAT'S COLLEGE BOOK COOPERATIVE
92-94, rue Bliss, Beyrouth.

NORTH AMERICA/ AMÉRIQUE DU NORD

CANADA: THE QUEEN'S PRINTER
Ottawa, Ontario.
**UNITED STATES OF AMERICA/
ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE:**
SALES SECTION, UNITED NATIONS, New York.

OCEANIA/OCÉANIE

AUSTRALIA/AUSTRALIE:
MELBOURNE UNIVERSITY PRESS
369 Lonsdale Street, Melbourne, C.1.
NEW ZEALAND/NOUVELLE-ZÉLANDE:
UNITED NATIONS ASSOCIATION OF
NEW ZEALAND, C. P. O. 1011, Wellington.

[62B1]

Orders and inquiries from countries where sales agencies have not yet been established may be sent to: Sales Section, United Nations, New York, U.S.A.,
or to Sales Section, United Nations, Palais des Nations, Geneva, Switzerland.
Les commandes et demandes de renseignements émanant de pays où il n'existe pas encore de bureaux de vente peuvent être adressées à la Section des ventes,
ONU, New York (É.-U.), ou à la Section des ventes, ONU, Palais des Nations, Genève (Suisse).

طبع في الامم المتحدة الثمن : ٢٠٠ سنت امريكي أو ١٤ شلنا استرليني ١٩١٠-٦٦
أو ٨٥٠ سنتيما سويسرياً
كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢
(أو ما يعادلها من النقود الأخرى)
Litho in U.N. 61-09890-February 1962-950